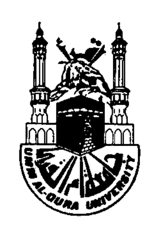
المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
مكة المكرمة



من التراث الإسلامي
الكتاب السادس

شرح التسهيل لابن عقيل

المساعد

على تسهيل الفوائد

شرح منقح مصفى للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل
على كتاب التسهيل لابن مالك

تحقيق وتعليق
د. محمد كامل بركات

الجزء الثالث







بسم الله الرحمن الرحيم

٦٢ - باب منع الصرف

(يَمنع صرفَ الاسم ألفُ التأنيث مطلقاً) - أى مقصورةً كانت كحبلى ، أو ممدودةً كحمراء .

(أو مُوازَنةُ مَفاعلَ أو مَفاعيلَ) - كمساجد ومصابيح ، وهو المعبرَّ عنه بالجمع الذى لانظير له فى الآحاد (١) ؛ وأما حَضاجِر (٢) علَماً للضبع فمنقول ، ومفرده قبل النقل : حِضَجْرٌ .

(فى الهيئة) - أى المعتبر كونه على هذه الهيئة ، سواء كان أوله ميماً أم لا ، كدراهم ودنانير ؛ ولابد من تحرك ما بعد الألِف لفظا أو تقديراً كدوابَّ ، ولذا كان عَبالٌ فى جمع عبالَّة (٣) ، على حدّ تمرة وتمْر مصروفاً ، لأن الساكن بعد (٤) الألف فيه لاحظَّ له فى الحركة .

---

(١) ويُعبَّر عنه أيضا بصيغة منتهى الجموع ، وضابطه : كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن .

(٢) فى لسان العرب ــ حضجر : الحِضَجْرُ : العظيم البطن الواسعه...وحَضاجِر اسم للذكر والأنثى من الضباع ، سميت بذلك لسعة بطنها وعظمه ؛ وحضاجر معرفة ، ولاينصرف فى معرفة ولا نكرة...

(٣) فى اللسان ــ عبل : وعبَل الشجرَ يَعْبِلُه عَبْلًا حتَّ عنه ورقَه ؛ وألقى عليه عَبالَّته بالتشديد ، أى ثقله ، والتَّخفيف فيها لغة عن اللحيانىّ .

(٤) سقطت من (د) .

(لا بعُروض الكسرة) – نحو : توانٍ وتعازٍ ، الأصل : تَوانُى وتَعازُى ، لأن مصدر تَفاعَل التفاعُل .

(أو ياءَى النسب) – كحوارىّ [١] ، لأن الياء المشدَّدة بزيادتها وعدمها قبل الألف أشبهت تاء التأنيث ، فصُرف ماهى فيه ، فإن وُجدت الياء قبل ألف الجمع مُنع ، نحو : كراسىّ وبخاتىّ [٢] ، الواحد كرسىّ وبُخْتىّ .

(أو الألف المعوضة من إحداهما تحقيقاً) – نحو : يَمانٍ ، فالألف عوض من إحدى ياءَيه ؛ والأصل : يمنىّ ، وكذلك شآمٍ [٣] .

(أو تقديراً) – نحو شَناح [٤] للطويل ، ورَباع [٥] ، فيقدر أن الأصل : ربَعىّ وشنَحىّ بياء النسب ، ثم حصل التحويل إلى ذلك ، ويدل على ذلك الصرف ، قالوا : رأيت شَناحِيًا ورَباعِياً ، فهما ونحوهما

---

(١) فى (د ، غ) : كجوارىّ بالجيم المعجمة ؛ وفى المقتضب ٣ / ٣٢٨ : فأما قولك : حوالىّ وحوارىّ فهو حوال وحوار ، فنسب إليه...

(٢) فى المقتضب ٣ / ٣٢٨ : فأما سرَارِىّ وبَخاتىّ وكراسىّ فغير معرف فى معرفة ولا نكرة ، لأن الياء ليست للنسب ، وإنما هى الياء التى كانت فى الواحد فى بختيَّة وكرسىّ...

(٣) فى (د) : شآم .

(٤) فى اللسان – شنح : ورجلٌ شنَاح وشناحية طويل ، حذفت الياء من شناح مع التنوين لاجتماع الساكنين ، والشناحىّ الطويل الجسيم من الإبل .

(٥) وفى اللسان ــ ربع : يقال للذكر من الإبل إذا طلعت رباعيته رَباعٍ ، وللأنثى رباعية بالتخفيف ، وفرس رباعٍ مِثل ثمانٍ بالتخفيف ، وكذلك الحمار والبعير ، والجمع رُبَع .

على مراعاة النسب ، والياء فيهما كهى فى أحمرىّ ؛ ولو كان هذا كأراطٍ [١] لمنع ، لشبهه بما لا ينصرف معرفةً ولا نكرة ، كما منع سراويل [٢] .

وخرج بقوله : موازنة كذا نحو : صياقلة [٣] وموازجة [٤] ، مما دخلت التاء فيه من هذا الجمع ، فيصرف لشبهه حينئذٍ المفردَ نحو : كراهية .

(ويمنع صرفه أيضا عدلُه صفةً) — العدلُ صرفُ لفظ أولَى بالمسمَّى إلى آخرَ ، ومثال ما منعَ [٥] للعدل والصفة : مَثنَى وثُلاث ؛ وهذا قول الخليل وسيبويه ، وقال الفراء : منع للعدل والتعريف بنية ال ، فبامتناعها من الإضافة ، صارت كأنها بأَلْ ، وامتنعت من آل ، لأن فيها تأويل الإضافة وإن لم تُضَفْ . ورُدَّ بجريانها صفةً للنكرات :

---

(١) فى اللسان ــ أرط : الأَرْطَى شجر ينبت بالرمل ، واحدته أرطاة ... وقال سيبويه :أرطاة وأرطى ، وجمع الأَرْطى أراطىَ ، قال : ويُجمع أيضا أراطٍ .

(٢) فى المقتضب ٣ / ٣٢٦ : وكذلك سراويل لا ينصرف عند النحويين فى معرفة ولا نكرة ، لأنها وقعت على مثال من العربية لايدخله الصرف ، نحو : قناديل ودهاليز ... قال فى الحاشية : فى سيبويه ٢ / ١٦ : وأما سراويل فشىء واحد ، وهو أعجمىّ ، أعرب كما أعرب الآجُرّ ، إلَّا أن سراويل أشبه من كلامهم مالا ينصرف فى نكرة ولا معرفة .

قال ابن مالكٍ فى ألفيته :

ولسراويلَ بهذا الجمع   شَبَهٌ اقتضى عمومَ المنع

(١)

(٣) جمع صيقل وهو شحاذ السيوف .

(٤) فى اللسان : والمَوْزَج الخُفّ – فارسىّ معرّب ، والجمع مَوازِجة ...

(٥) فى (ز) : ومثال العدل والصفة .

« أولى أجنحة مثنى وثلاث [١] » ؛ وقد ثبتت إضافتها ، قال امرؤ القيس [٢] :

(٢) * بمثنى الزّقاق المترعات ، وبالجزُر [٣] *

(أو كصفة أو كعلم) – نحو : مررت بالهندات جُمَع ، وكذلك أخواتها ، فمانِعُها العدلُ وشبه العلمية أو شبه الصفة ، وسيأتى بيان هذا .

(أو كونه صفةً على فعلان ذا فَعْلَى بإجماع) – نحو : سكران وريَّان للمذكر ، وسكرى وريَّا للمؤنث ، فلا خلاف فى منع [٤] هذا ؛ ثم قيل : مُنع للصفة وشبه الألف والنون بألفَى التأنيث ، لعدم دخول التاء [٥] ؛ ولذا لما دخلت صُرِفَ [٦] نحو : سَيفان [٧]

---

(١) فاطر / ١

(٢) ديوانه / ١٣

(٣) صدره :

* يُفاكهنا سعدٌ ويغدو لجمعنا *

يفاكهنا : يمازحنا ، والمترعات : الملأى ، والجزُر : جمع جَزُور وهو البعير أو الناقة المجزورة ... والشاهد فيه إثبات إضافة مثنى فى قوله :

* بمثنى الزِّقاق ... أى زقاق الخمر . *

(٤) فى (غ) : فلا خلاف فى مثل هذا أنه ممنوع .

(٥) أى فى مؤنثه .

(٦) فى (د) : ولذا لما دخلته صرفته .

(٧) السيفان : الرجل الطويل .

وسيفانة ؛ وقيل : مُنع لأن النون بدل من الهمزة المبدلة من ألف التأنيث ، لقول العرب فى النسبة إلى صنعاء صنعانىّ ، وقولهم فى جمع سكران سكارى ، كما قالوا فى عذراء [١] عذارى . ورُدَّ بأن إبدال النون من الهمزة شاذ ، وبأن فَعلان فَعْلَى مطرد ، وأيضا فسكران للمذكر ، فلا تكون نونه بدل همزة تكون للمؤنث .

(ولازمَ التذكير بخُلف) - نحو : رجل لحيان [٢] ، فمن صرف فلعدم شبه زيادته بألِفَى التأنيث ، إذ لا مؤنث له ، ومن منع فلتقدير فعلَى ، فلو فرضت امرأة لها لحية كبيرة لكان الإلحاق بباب سكران أولى من الإلحاق بباب سَيْفان ، لقلة هذا وسعة ذاك .

(وَصرْفُ سكران وشبهه للاستغناء فيه بفَعلانة عن فَعلَى لغة أسدية) - فتقول بنو أسد : سكرانة وريَّانة وغضبانة ، ويصرفون مذكر هذه ، وكذا يفعلون فيما أشبهها ، لأنها صارت عندهم كندمان [٣] وندمانة ، ونصران ونصرانة ونحوهما . مما لحقت فيه التاء النون ، والعرب مجمعون على صرف ماكان كذلك ، وإن لم يكن على فَعلان بفتح الفاء ، كخُمصان ، وخُمصانة بضم الخاء [٤] .

---

(١) فى (د) : عذرى .

(٢) كبير اللحية .

(٣) من المنادمة ؛ والنصران واحد النصارى .

(٤) وقد جمع المصنف ـــ ابن مالك ـــ ما جاء على فعلان ومؤنثه فعلانة فى قوله :

أجِزْ فَعْلَى لِفَعلانا إذا استثنيت حبلانا
ودَخنانا وسخْنانا وسَيْفانا وضَحْيانا
وصَوْجانا وعلّانا وقشوانا ومَصّانا =

(ويمنع صرفَ الاسم أيضا وفاقُه الفعلَ فيما يخصُّه) - كما لو سميت با نطلِق واستخرج وضُربَ ، غير مسندة إلى ظاهر أو مضمر . والمراد بما يخص الفعل ، مالا يوجد فى الاسم إلا إن نُقل من الفعل .

(أو هو به أولى) - وهو المعبَّر عنه بالوزن الغالب ، وهو مايوجد فى الاسم والفعل ، وأوله زيادة من زيادة المضارع نحو : يشكر وأفكل ؛ وإنما جعل غالبا فى الفعل ، لدلالة تلك الزيادة على معنى فيه ، بخلاف الاسم .

(من وزن لازم) - احترز من امرىء [1] إذا سمى به على لغة من يُتبع ، فيُصرَف ، لأن وزنه الذى يحصل بالإتباع غير لازم ، فلم يستقر على شبه الفعل ، لأن تلك الحركة تغير [2] صفة الزوال للإتباع ، فلو سُمِّىَ به ، على لغة من يلتزم فتح عينه ، مُنع ، لكون الوزن لازماً حينئذ ، وتُقطع همزته ، وكذا الكلام فى ابنم ، على اللغتين .

(لم يُخرجه إلى شبَه الاسم سكونُ تخفيف) - احترز من رُدَّ وقيلَ ، علَمين [3] فيصرفان ، لكونهما بالإعلال صارا كمُد وقيلَ .

= وموتاناً وندمانا وأتبعهن نصرانا

وقد ذيل المرادىّ هذه الأبيات بقوله :

وزد فيهن خَمصانا على لغة ، وأليانا

(١) فى (د) : من امْرَأ .

(٢) فى هذه العبارة شيء من الاضطراب ، فهى فى (د ، ز) : بعرضية الزوال للإتباع ؛ والتحقيق من (غ) اجتهاداً ، لأن المعنى غير واضح تماما فى كلتا العبارتين .

(٣) سقطت من (د) وجاء فى المقتضب ٣/٣٢٤- باب ما كان من فُعل: فإن كان من ذوات الواو والياء ، أو مما يلزمه الإدغام ، فكان ذلك مخرجاً له إلى مثال الأسماء ،=

(مع وصفيَّة) – كأحمر وأصفر .

(أصلية) – كما مثل ، لا عارضة نحو : مررت برجل أرنب ، أى ذليل ، فيصرف هذا ونحو ، كأربع فى : نسوة أربع ، لعروض الوصفية ، وأصالة الاسمية .

(باقية) – كما سبق .

(أو مغلوبة) – نحو : مررت بأبطح وأجرع ، وأصلهما الوصف ، ثم غلبت الاسمية .

(فيما لا تلحقه هاء التأنيث) – كأحمر وآلىَ وألْحَى وأفعل التفضيل .

وخرج ماتلحق [١] التاء ، فيصرف كرجل أُدابر ، وهو الذى يقطع رحمه [٢] ، وكذلك أُباتر ، لأنه تدخله التاء ، فيقولون : امرأة أُدابرة وأُباترة ، وكذلك أرمل ؛ فمذهب الجمهور الصرف لقولهم : أرملة ، وقال الأخفش : لايصرف كأحمر .

وقوله : مع وصفية ، متعلق بالوزن الغالب لا المختص ، فليس

= انصرف فى المعرفة ، لأن المانع له قد فارقه ، وذلك قولك : قد قيل وبيع ورُدَّ وشُدَّ ، لأنه قد خرج إلى مثال فيل وديك ، كما خرج المدغم إلى مثال البرِّ والكُرّ .

(١) فى (د) : مالا تلحقه .

(٢) فى شرح الكافية لابن مالك ٢ / ١٩٨ ، وفى الأشمونى وهمع الهوامع : وأُباتر وهو القاطع رحمه ، وأُدابر وهو الذى لايقبل النصح ؛ والذى فى لسان العرب – بتر : والأُباتر بالضم : الذى يبتر رحمه ويقطعها .... وقيل الأباتر القصير ، وقيل الذى لانسل له ... والأباتر مواضع ....

وفى دبر : ورجل أُدابر ، للذى يقطع رحمه مثل أُباتر ... ورجل أُدابر : لايقبل قول أحد .. وحكاه سيبويه فى الأسماء ... قال الأزهرى : ورجل أُباتر يبتر رحمه فيقطعها .

فى لسانهم مامُنع للوزن المختص والصفة ، بل لم يوجد فى كل وزن غالب ، وإنما وجد فى أفعل خاصة .

(أو مع العلَميّة [١]) – أى مع وصفية ، أو مع العلمية [٢] ، كما لو سميت بضُرب ونحوه مما سبق ، وغيره مما يخص الفعل كضرب أو ضُورب ، غير متحمل ضميراً ، فيمتنع للوزن المختص والعلمية ؛ وأما دُئل ، فيمكن كونه منقولاً من الفعل ، يقال : دأل أى مشى مشية فيها عجلة وضعف ، والعربُ قد تنقل أسماء الأجناس من الفعل نحو : تَنَوُّط [٣] لطائر يُعلق عشَّه تعليقاً محكما يُتعجبُ منه ، وبَقَّم [٤] للصِّبغ المعروف ، أعجمىّ ، وأبطح اسم مكان منقول من الفعل .

---

(١) فى (ز ، غ) : أو مع العلمية وشبهها ، وستأتى هذه البقية فى عبارة مستقلة .

(٢) سقطت هذه العبارة كلها من (د) .

(٣) فى لسان العرب ـــ نوط : والتَّنَوُّطُ والتُّنَوِّطُ طائر نحو القارية سواداً تركب عشَّها بين عودين أو على عود واحد ، فتطيل عشها فلا يصل الرجل إلى بيضها حتى يدخل يده إلى المنكب . وقال أبو على فى البصريات : هو طائر يعلق قشورا من قشور الشجر ويعشش فى أطرافها ، ليحفظه من الحيات والناس والذر .. واحدها : تَنَوُّطة وتُنَوِّطة . قال الأصمعى : إنما سمى تنوُّطا لأنهُ يدَلِّى خيوطا من شجرة ثم يفرخ فيها .

(٤) وفى لسان العرب ـــ بَقَّم : والبَقَّمُ شجر يُصبغ به ، دخيل معرَّب . الجوهرى : البَقَّمُ صِبغٌ معروف ، وهو العندم .. قال : وليس فى كلامهم اسم على فَعَّل إلَّا خمسة : خَضَّم بن عمرو بن تميم ، وبَقَّم لهذا الصبغ ، وسلَّم : موضع بالشام ، وبذَّر : اسم ماء من مياه العرب ، وعثَّر : موضع ... قال : فإذا سميت به رجلا ، لم ينصرف فى المعرفة للتعريف ووزن الفعل ، وانصرف فى النكرة .

(أو شبهها) – نحو : أجمع وأخواته من ألفاظ التأكيد ، فهى غير منصرفة عنده لوزن الفعل وشبه العلمية .

(وعارِضُ سكون التخفيف كلازمه) – كما لو سميت رجلا بضرب ، ثم خففته بسكون الراء ، فيُصرف عند سيبويه ، كما يصرف قفل ، علماً لرجل ، لأن الأصل الصرف .

(خلافاً لقوم) – فى منعه لعروض التخفيف ، ومنهم المازنى والمبرد وابن السراج .

(وفى يُعْفُر مضموم الياء ، وأُلبُب عَلماً ، خلاف) – فمنعه الأخفش للعلمية ووزن الفعل ، فهو يَعفرُ بفتح الياء كيقتل ، ومنعُه حينئذ اتفاق ، وإنما ضُمَّت الياء إتباعاً ، وهو عارض ، فلا يُعتَدُّ به ؛ وصرفه غيره لذهاب وزن الفعل ، وهو قياس قول سيبويه فى ضرب مخفَّفاً ؛ وحكى أبو زيد أن من قال : يُعفرُ بضم الياء صرف ، وعلى هذا قد يقال : يضعف قول المنع أو يسقط ؛ لكن حكى الفارسىّ فى التذكرة أن الأخفش زعم [١] أن من ضم ياء يَعفُر ويعصُر لم يصرف ؛ وأما ألبُب علَماً فممنوع عند سيبويه للعلمية ووزن الفعل ، فوزنه أفعل ومعناه من ألَبَّ ، ومذهب الأخفش [٢] صرفُه لمباينته الفعلَ بالفك ؛ ورُدَّ بوجود الفك فى الفعل نحو : ارْدُد ولحَحَتْ عينه لصقت من الرمص ؛ وكما لا يؤثر تصحيح استحوذ اتفاقاً ، لا يؤثر فك ألبب .

من (١ — ٢) سقط من (ز) .

(ولا يؤثر وزنٌ مستوًى فيه ، وإن نُقل من فعل ، خلافاً لعيسى) – وهو عيسى بن عمر الثقفى شيخ سيبويه ، وشيخ شيخه الخليل ، فيمنع صرف المنقول من الفعلية إلى العلمية ، وإن كان الوزن لا يغلب فى الفعل ، بل يستوى فيه هو والاسم كحجر وجمل ، واستدل بالسماع ؛ قال سحيم اليربوعى :

(٤) أنا ابنُ جَلَا وطلَّاعُ الثنايا   متى أضعِ العمامةَ تعرفونى [١]

ومذهب أبى عمرو ويونس والخليل وسيبويه الصرف ، والسماع يشهد له ، قال سيبويه ، وقد ذكر قول عيسى ، وهو خلاف قول العرب : سمعناهم يصرفون الرجل سمى كعسباً [٢] وهو فعلل ، وهو العدو الشديد مع تدانى الخُطا . انتهى . وأما جلا ، فمنقول من جملة ،

---

(١) الشاهد فيه على أن الوزن المشترك بين الاسم والفعل يؤثر فى منع الصرف إن نقل من فعل ، وعليه عيسى بن عمر . والبيت من شواهد سيبويه ٢ / ٧ — قال فى أثناء كلام يتضمن ما تقدم : والعرب تنشد هذا البيت لسحيم بن وثيل بن يربوع قال : ولا نراه على قول عيسى ، ولكنه على الحكاية ؛ قال الأعلم : الشاهد فى امتناع جلاَ من التنوين ، لأنه نوى فيه الفاعل مضمراً فحكاه لأنه جملة ، ولو جعله اسما مفردا لصرفه ، لأن نظيره فى الأسماء موجود ، وعيسى بن عمر يرى أنه لايصرف شىء من الفعل إذا سمى به ، وافق أسماء الأجناس ، أو لم يوافق ، واحتج بهذا البيت ، وهو عند سيبويه محمول على الحكاية كما تقدم . والمعنى : أنا ابن المشهور بالكرم الذى يقال له : جلاَ ، والثنايا جمع ثنية ، وهى الطريق فى الجبل ، ويقال لكل مضطلع بالشدائد هو طلاع الثنايا ، متى أضع العمامة تعرفونى ، أى إذا حسرت اللثام للكلام ، أعربت عن نفسى فعرفتمونى .

(٢) وهو منقول من كَعْسَبَ : فعللَ ، وهو العدوُ الشديد مع تدانى الخطا .

وقوله : خلافاً لعيسى ، راجع إلى مانقل من فعل ، فلم يخالف عيسى فى صرف مالم ينقل فيه من الوزن المستوى فيه كحجر .

(وربما اعتبر تقدير الوصفية فى أجدل وأخيل وأفعى) – فأكثَر العرب يصرفها ، لأنها أسماء كأفكل ، والأجدل : الصقر ، والأخيل : اسم نوع من الطير ، والأفعى اسم نوع من الحيات ، ودليل اسميتها أنها لاتستعمل لغير المذكور ، ولا تقع توابع ؛ لا يقال : صقر أجدل ، ولا طائر أخيل ، ولا حية أفعى ، وبعض العرب جعلها كالصفات فمنعها لتخيّل الوصفيَّة ؛ فأجدل فى معنى شديد ، وأخيل أفعل من الخيلان ، وأفعى فى معنى خبيث [١] ، وهى كصفات خلفت موصوفاتها ووليت العوامل كالأسماء .

(وأُلْغِيَتْ أصالتها فى أبطحَ ونحوه) – كأجرع وأبرق من الصفات التى استعملت كالأسماء ؛ والأبطح المكان المنبطح من الوادى ، والأجرع المكان المستوى [٢] ، والأبرق المكان الذى فيه لونان ؛ فمن راعى الأصل منع ، ومن راعى ما عرض من الاستعمال صرف ؛ والأول هو الوجه .

(ويمنع أيضا مع العلمية زيادتا فعلان فيه) – نحو : حمدان وغيلان .

---

(١) زاد هنا فى (د) : من فعوة السم شدته ، والذى فى همع الهوامع المحقق ١ / ١٠١ : وأفعى معنى خبيث منكر ، وقيل : إنه مشتق من فَوْعة السم ، وهى حرارته ، وأصله أفوع ، ثم قلب فصار أفعى ؛ وهو الموافق لما فى القاموس .

(٢) فى (ز ، غ) : المستدير .

(وفى غيره) – نحو : ذُبيان وعثمان . وشرط ابن عصفور لمنع هذا النوع : أن لا يجمع على فعَالِين ، ولا يصغر على فُعيلين ؛ وقد نص سيبويه على أنك إذا سميت بسرحان منعته ، وهو يجمع على سراحين ويصغر على سريحين .

(أو ألف الإلحاق المقصورة) – كأرْطَى [١] علماً ، فيمتنع للعلمية وألف الإلحاق المشبهة لألف التأنيث ، من جهة أنها زائدة ، ليست بدلا من حرف ، ولا تكون فى مثال يصلح لألف التأنيث ؛ وأما ألف الإلحاق الممدودة كعِلباء فلا تشبه ألف التأنيث ، لأن الهمزة بدل من حرف لا يمنع ، وهو الياء [٢] ، بدليل ظهورها فى درحاية [٣] ، ولأنها لاتكون إلا فى مثال لا يصلح لألف التأنيث الممدودة [٤] ؛ وقول ابن عصفور فى الممتع إن ألف الإلحاق المقصورة لا تقدر منقلبة عن حرف متحرك مُخالفٌ لكلام الناس ، وقد وافق على ذلك فى غير الممتع .

---

(١) الأرطَى شجر نَوْره كنور الخلاف ، وثمره كالعنّاب مُرّ ، الواحدة أرطاة .

(٢) علباء البعير : عصب عنقه ، وهمزته منقلبة عن ياء ، وأصله : علباى .

(٣) فى اللسان ــــ درح : رجل دِرْحاية : كثير اللحم ، قصير سمين ، ضخم البطن لئيم الخلقة ، وهو فِعلاية ملحق بجعْظارة .

(٤) لأن ألف الإلحاق لاتشبه همزة التأنيث ، من جهة أن همزته منقلبة عن ألف لا عن ياء ، فافترقا فى الحكم ، لأجل افتراقهما فى التقدير . بهذا علل ابن أبى الرّبيع ، ووضح صاحب شرح التصريح ٢ / ٢٢٢ هذا بقوله : إن الحرف إذا كان منقلبا عن مانع منع كالهمزة فى صحراء ، فإنها بدل من ألف التأنيث ، وإذا كان منقلبا عن غير مانع لم يمنع كهمزة علباء .

(أو تركيبٌ يضاهى لحاق هاء التأنيث) - وهو المسمى تركيب المزج ، كبعلبك علماً ، ووجه المضاهاة المنع فى المعرفة والصرف فى النكرة ، وحذف الثانى فى الترخيم كما تحذف تاء التأنيث ، وتصغير صدره ، وبقاء آخره مفتوحاً كما قبلها ، نحو : حضرموت كطليحة ، وحذف الثانى للنسب كما تحذف التاء [١] .

وخرج تركيب الإسناد كتأبط شرًّا ، وتركيب الإضافة كعبد الله ؛ فلا يمنعان مع العلمية ولا دونها .

(أو عدلٌ عن مثال إلى غيره) - وذلك فيما جاء على فُعَل من الأعلام ممنوع الصرف ، حتما كعُمر وزُفَر ، عدلا عن عامر وزافر ، منقولين من الوصفية إلى العلمية ، لغلبة النقل فى الأعلام أو لزومه ، وطريقُ العلم بالعدل سماعُه ممنوعاً حتماً ، فأُدَد غير معدول ، لصرفه لزوماً ، قال سيبويه : العرب تصرف أُدداً ، وهو اسمٌ ، يقال : معد بن عدنان بن أُدد ؛ ووقع فى كلام بعضهم وهم ، إذ نقل عن سيبويه أنه ممنوع ؛ وطُوَى فى لغة من منع غير معدول ، بل مُنع للعلمية وتأنيث البقعة ، بدليل صرفه فى اللغة الأخرى باعتبار المكان ، وما منع للعلمية والعدل ، لايجوز صرفه اختياراً .

(أو عن [٢] مصاحبة الألف واللام إلى المجرد منهما [٣]) -

---

(١) سقطت من (ز) .

(٢) فى بعض نسخ التسهيل : أو من مصاحبة .

(٣) فى بعض نسخ التسهيل وبعض الشروح : منها .

كأمس فى لغة من منع ، عدل به عن الأمس الذى هو معرف النكرة ، فاجتمع فيه العلمية والعدل فمنع ، وكذلك سحر إذا أردته من يوم بعينه ، حقه السَّحر ، فعدل به عنه ، وصُيِّرَ علماً فامتنع . وقال صدر الأفاضل : هو مبنى على الفتح ، لتضمنه معنى حرف التعريف ، كما بنى أمس فى لغة البناء لذلك .

(أو عجمة شخصية ، مع الزيادة على ثلاثة أحرف) – نحو : إسماعيل وإسحاق ؛ وخرج بالشخصية ذو الجنسية ، وهو مااستعملته العرب من لغة غيرها نكرة كديباج [١] ، والجمهور [٢] على أنه يكفى فى المنع كون العرب أول مااستعملته لم تستعمله إلاّ علماً ؛ وشرط أبو الحسن الدباج [٣] كونه علماً عند العجم أيضا ، وكلام سيبويه محتمل للوجهين أيضا [٤] ، وعليهما يتخرج قالون فعلى الأول يمنع ، وعلى الثانى يصرف ؛ وقال ابن عصفور : إنه استعمل فى لغة العرب نكرة ، فيصرف فى العلمية [٥] فيها قطعاً ، ولم يثبت ماذكره ، والمعتبر الزيادة على الثلاثة بغير ياء التصغير ، فعُزَير [٦]مصروف ، هكذا قيل ، وفيه بحث .

---

(١) فى (د) : كلجام وديباج .

(٢) فى (د) : والأكثر .

(٣) أبو الحسن على بن جابر بن على ، قرأ النحو على ابن خروف ، وتوفى / ٦٤٦ هـ .

(٤) سقطت من (د) .

(٥) سقطت « فى العلمية » من (د) .

(٦) جاء فى القرآن الكريم مصروفاً ، « وقالت اليهود عزيرٌ ابنُ الله » ــ التوبة / ٣٠

(أو حركة الوسط على رأى) – نحو : كحَل [١] اسم رجل ، فمنهم من يمنعه تنزيلاً للحركة فى الوسط منزلة الحرف الرابع ، كما فعل ذلك [٢] فى الثلاثى المؤنث كما سيأتى ، والأكثر على الصرف فيما نحن فيه .

(فإن تجردت العجمة منهما) – أى من الزيادة ، على ماسبق ذكره ، ومن حركة الوسط .

(تعين الصرفُ ، خلافاً لمن أجاز الوجهين) – وذلك نحو : نوح ولوط ، فالجمهور على تحتم الصرف ، وأجاز المنع عيسى بن عمر وابن قتيبة والجرجانى ، وهو ضعيف ، فلم يحفظ المنع إلا فى مثل : جور [٣] وماه مما انضم إلى العجمة والعلمية فيه التأنيث .

(ويمنع مع العلمية أيضا تأنيث بالهاء) – سواء علَم المذكر كطلحة ، والمؤنث كعائشة .

(أو بالتعليق على مؤنث) – كسعاد وزينب .

(فإن [٤] سمى مذكر بمؤنث مجرد) – أى من الهاء .

---

(١) فى (د ، ز) : كجل بالجيم المعجمة ، وقد مثل لها فى الهمع ١ / ١٠٤ بشَتَر ولَمكَ اسم رجل ؛ قال فى الحاشية : شتَر اسم قلعة من أعمال أرَّان ، إقليم بأذربيجان ، وفى اللسان : لَمكَ أبو نوح ، ولامك جده ...

(٢) سقطت من (د) .

(٣) ضبطها فى (ز) بضم الجيم المعجمة ، وتشديد الراء وفتحها ، وفى معجم البلدان : وجُور مدينة بفارس ، بينها وبين شيراز عشرون فرسخا ؛والماه بالفارسية : أى بلد كان .

من (٤ – ١) بالصفحة التالية سقط من (ز) .

(فمنعه مشروط بزيادة على الثلاثة لفظا) — كسعاد وزينب [١] علَمىْ رجلين ، فيمنعان للعلمية والتأنيث ، كحالهما علمى مؤنث . وخرج نحو : شَمْس وقدَم [٢] علَمىْ رجلين ، فلا يمنعان عند البصريين ، وخالف فيهما الفراء وثعلب فمنَعا ، وفى الثانى ابن خروف .

(أو تقديراً كاللفظ) — نحو : جَيَل فى جَيْأَل ، وهو علَم للضبع [٣] ، فإذا سميت به مذكراً منعته للعلمية والتأنيث ، كما كان علماً للضبع ، والحرف الرابع مقدر كالملفوظ به ، إذ يجوز النطق به ، وهذا بخلاف كتِف علَم مذكر ، فإنه يُصرف ، وإن كانت تاء التأنيث اللاحقة له فى التصغير فى معنى الرابع المقدر ، ولذا امتنع علَمَ مؤنث ، لأن اللفظ بها متعذر عند التكبير ، وكذا عند التصغير ، بعد تعليقه على المذكر .

(وبعدم سبق تذكيرٍ انْفرَدَ به) — فإن سبق التأنيثَ تذكيرٌ انفرد به صُرِف ، كدلال اسم رجل ، فهو من أسماء النساء ، لكن سبق التأنِيثَ فيه تذكير منفرد ، إذ هو قبل التسمية به مصدر مذكر ،

---

(١) من (٤) بالصفحة السابقة إلى (١)سقط من (ز) .

(٢) فى (د) : وعدم ؛ ومثل لهما فى همع الهوامع بكتف وشمس ، وقال : « بخلاف الثلاثى ، فإنه يصرف على الأصح مطلقا ، سواء تحرك وسطه أم لا ككتف وشمس ، اسمى رجل».

(٣) أى الأنثى ، ويقال للذكر ضبعان .

فإن لم ينفرد التذكير السابق ، بل كان فى الاسم التذكير والتأنيث كظلوم ، فإنه يقع بهذا اللفظ قبل التسمية على المذكر والمؤنث ، فلا يحتم صرفه ؛ وهذا ليس قولَ البصريين ، وإنما هو للكوفيين ، قالوا : إن سميت بظلوم ونحوه ، فنويت أنك سميت بوصف المذكر ، صرفت ؛ وظلوم ونحوه عند البصريين كدلال ونحوه .

(محقَّقاً) — كدلال ووصال ، فإن سبق التذكير بانفراد محقق فيهما .

(أو مقدَّراً) — كحائض وطامث ، فيصرف علَم مذكر ، لسبق التذكير تقديراً ، إذ المعنى : شخص حائض أو طامث ، بدليل أنهم إذا صغروا لم يأتوا بالتاء ، فهما ونحوهما أسماء مذكرة فلا منع ، خلافا للكوفيين .

(وبعدم احتياج مؤنثه إلى تأويل لا يلزم) — فإن احتاج مؤنثه إلى تأويل ، فإن كان غير لازم ، انصرف نحو : جَنوب ؛ فتصرفه علم مذكر ، وكذلك دَبُور وشمال ، لأن تأنيثها يحتاج إلى تأويل ، وهو أنها أوصاف جرت على الريح ، وهى مؤنثة ، ولكن هذا التأويل غير لازم ، فبعض العرب يجعلها أسماء مؤنثات ، ولا يلحظ معنى الصفة ، وحينئذ يكون التأويل لازماً ، وعلى هذا يمتنع علم مذكر .

والحاصل أن ماكان اسما على لغة ، وصفة على لغة ، ففيه الصرف وتركه ، علَم مذكر ، كجنوب ونحوه .

(وبعدم غلبة استعماله قبل العلمية فى المذكر) — فإن غلب

قبل العلمية فى المذكر صرف ، كذراع علَم رجل ، فهو مؤنث ، ولكن غلب فى علمية المذكر ، ووصف المذكر به ، قالوا : ثوب ذراع ، أى قصير . قال الخضراوى (١) : ولم يَحْكِ أحد فى التسمية بذراع عدم الصرف .

(وربما ألغى التأنيث فيما قلَّ استعماله فى المذكر) — وذلك نحو : كراع علم مذكر ، فهو من الأسماء الغالبة فى المؤنث ، فالقياس يحتم منعه لقلة استعماله ، ولكن من العرب من يصرفه تشبيها بذراع ؛ وقال المصنف : إن ذراعاً وكراعاً استعملا بالتذكير والتأنيث ، ففيهما (٢ اسمَىْ مذكر ، الصرف وتركه ، قال : وهو الأكثر ، وكذلك كل شيء استعمل بالتذكير والتأنيث ٢) ؛ وقد سبق عن ابن هشام الخضراوى مايخالف بعض هذا ، وحكى الأصمعى تذكير الكراع ، والذراع .

(فإن كان علم المؤنث ثنائيا) — كيد ودم .

(أو ثلاثيا ساكن الحشو وضعاً) — كهند ، وكأن يسمى بفخذ ثم يسكن تخفيفاً .

(أو إعلالاً) — كدار أصله دوَر ، تحركت الواو وانفتح ماقبلها فقلبت ألفاً .

---

(١) هو محمد بن يحي بن هشام الخضراوى ، ويعرف بابن البرذعى ، مات بتونس / ٦٤٦ هـ .

(٢ — ٢) سقط من (ز) .

(غير مصغر) – فإن صُغِّر وفيه التاء تحتم المنع نحو : يُدَية وهُنيدة فى يد وهند ، فإن لم توجد التاء لم يتحتم كحرب وناب اسمين لامرأة ، يُصغَّران [١] فيقال : حُرَيب ونُييب .

(ففيه وجهان) – الصرف وتركه ؛ وفى البسيط ، فى يد ونحوه أنه مصروف بلا خلاف ؛ وماذكره المصنف من جواز الوجهين فى المسألة هو قول الجمهور ؛ وذهب الزجاج ومن أخذ بقوله إلى أنه لا يجوز الصرف ، ونقل عن الأخفش أيضا ؛ ووجه الصرف أن خفة البناء بسكون الوسط قاومت إحدى العلتين ؛ وحكى النحويون الصرف عن العرب ، قول حاجب بن حبيب الأسدى :

(٥) أعلنتُ فى حب جُمْلٍ أىَّ إعلان وقد بدا شأنُها من بعد كتمان [٢]

(أجودهما المنع) – وهذا قول سيبويه والجماعة ، وقال الفارسىّ : الصرف أفصح ، قال الخضراوى : لا أعرف أحدا قال هذا قبله ، وهو غلط . انتهى . والمنع هو الأكثر فى كلام العرب ، وهو القياس ، لتحقق المانع .

---

(١) فى (د) : لم يُصغَّرا .

(٢) فى المفضليات ص ٧٢٠ : حاجب بن حبيب الأسدى ؛ كذا قال الضبى ، وقال غير الضبى : أحد بنى الصُّباح ، قال الطوسى : صُباح قبيلة من ضبة ؛ ولم يرفعه الضبى فى النسب ، ورفعه غيره فقال : هو حاجب بن حبيب بن خالد بن قيس بن المضلّل ؛ والبيت أول قصيدة له ص ٧٢٤ – والشاهد صرف جُمل فى قوله : فى حب جُملٍ ...

(إلا أن يكون الثلاثى أعجميا فيتعين منعه) – كحمص وماه فيتحتم المنع عند الجمهور ، لمقاومة العجمة خفة الوزن بسكون الوسط ، وقال بعض النحويين هو كهند ، فيرجح فيه المنع ، ويجوز الصرف ، ولم يجعل للعجمة أثراً .

(وكذا إن تحرك ثانيه لفظا) – كقدَم اسم امرأة ، فيتحتم منعه لتنزل حركة الوسط منزلة الحرف الرابع ، بدليل قولهم فى جَمَزى : جَمزىّ ، بحذف ألف التأنيث ، كحذفها من حُبارَى ، وتجويزهم فى حُبْلَىَ حُبْلىّ وحُبْلوى . وخرج بقوله : لفظاً ، دار [(١)] ونحوه ، وقد سبق حكمه .

(خلافا لابن الأنبارىّ فى كونه ذا وجهين) – كهند ، فلم يعبأ بحركة الوسطِ ، وقال : الثلاثى خفيف ، فتقاوم خفته إحدى العلتين ، على أن فى البسيط أن قدم ممنوع الصرف باتفاق .

(وكذا إن كان مذكر الأصل) – نحو : زيد اسم امرأة ، فيتحتم منعه ، لخروجه من الباب الأخف إلى الباب الأثقل ، وهو التأنيث ، وهذا بخلاف تسمية المذكر بشمس ونحوه ، وقد سبق حكمه .

(خلافا لعيسى فى تجويز صرفه) – والمنع مذهب سيبويه وجمهور البصريين والفراء وثعلب ؛ وفى الشرح المنسوب للصفار ، أنه لا خلاف فى المنع ، وهو وهم ، فبالصرف قال مع عيسى أبو زيد

---

(١) فى (ز) : دارا ونحوه .

الأنصارى والجرمى والمبرد ، وحكى عن يونس . ووجهه النظر إلى أن له حال خفة ، وهى تذكيره قبل التأنيث ، فإذا صُرف شمس لامرأة ، وهو مؤنث فى الحالين ، فهذا أوْلَى .

(ولا اعتدادَ فى منع الصرف بكون العلَم مجهولَ الأصل) – كسبَأ فى رأى ، حكى الرؤاسىّ عن أبى عمرو ، أنه قال : لم أُجرِ سبأ ، لأنى لست أدرى ماهو ؟ قال الفراء : قد ذهب مذهباً ، لأن العَرب إذا سمت بالاسم المجهول ، تركت إجراءه ؛ سمعت [١] أبا السفاح السلولىّ يقول : هذا أبو صعْرورَ قد جاء ، فلم يُجْرِه ، لأنه ليس من عادتهم التسمية به . والصّعرور شبيه بالصمغ .

(أو مختوماً بنون أصلية تلى ألفا زائدة) – نحو سنان وبنان .

(خلافاً للفراء فى المسألتين) – ومذهب البصريين فيهما تحتم الصرف ؛ وماحكى عن أبى عمرو ، المشهور عنه غيره ، وهو إنما منع صرف سبأ للعلمية وتأنيث القبيلة ؛ وتوجيه المنع بتشبيه [٢] المجهول بالأعجمى ، وتشبيه [٢] النون الأصلية بعد الألف الزائدة بالنون الزائدة ضعيف .

(ولا اكتراث بإبدال ما لولاه وجب منع الصرف) – فلو أبدلت من همزة أراق هاء ، ثم سميت به منعته للعلمية ووزن الفعل ، ولم

---

(١) فى (ز) : سمع .

(٢) فى (د) : بشبه ... وشبه .

تبال بإبدال الهمزة ؛ وكذا لو قلت : أصيلال باللام بدل النون فى أصيلان وسميت به ، فيَمتنع للعلمية وزيادة الألف واللام المبدلة من النون .

وفى نسخة عليها خط [١] المصنِّف : وجب الصرف [٢] ، ومثاله أن تسمى بحنان بإبدال النون من الهمزة فى حِنَّاءٍ ، فيصرف كما لو كان بالهمزة ، لأن النون غير زائدة فيه .

(**فصـــل**) : (صرف أسماء القبائل والأرضين والكلم ومنعه مبنيان على المعنى ، فإن كان أباً أو حيًّا أو مكانا أو لفظا أو نحوه [٣] صُرِف) - كمعد وقريش وبدر ، ونحو : كتب زيداً وأجاده ، أى كتب هذا اللفظ [٤] ، وهذا الصرف إنما هو حيث لا يتحقق مقتَضٍ [٥] للمنع غير التأنيث المعنوى ؛ فمثل تغلب ، مراداً به الحىّ ممنوعٌ للعلمية ووزن الفعل .

(وإن كان أما أو قبيلة أو بقعة أو كلمة أو سورة لم يُصرف) - نحو : سَلُولٍ [٦] مما لأبٍ وأم ، فإن أردت به الأم منعت ؛ ونحو :

---

(١) من نسخ التسهيل .

(٢) بدل قوله : وجب منع الصرف .

(٣) سقطت من (د ، غ).

(٤) أى لفظ « زيد » .

(٥) فى (ز ، غ) : فقضى المنع .

(٦) فى (د) : نحو : سَدوس وسَلول .

مجوس ويهود ، مراداً بهما القبيلة ؛ ونحو فارس وعمان ؛ ونحو : هذا إن كتب زينب (١) أجادها ، يعنى الكلمة ؛ ونحو : قرأت نوحَ وهودَ ، والمانع فيها كلها التأنيث والعلمية .

(وقد يتعين اعتبار القبيلة أو البقعة أو الحىّ أو المكان) – كمجوس ويهود علَمين ، ويستعملان بمعنى الجمع نحو : مجوسىّ ومجوس ، ويهودىّ ويهود ، كرومىّ وروم ؛ ونحو: دمشق ، ونحو : أدد ، ونحو : بدر .

(وقد تسمى القبيلة باسم الأب) – نحو : تميم هو اسم الأب ، سميت به القبيلة .

(والحىّ باسم الأم) – نحو : باهلة ، هو اسم للأم سمى به الحىّ .

(فيوصفان بابن وبنت) – نحو : تميم بن مر ، وبنت مر ، وباهلة بن أعصر ، وبنت أعصر .

(وقد يؤنث اسم الأب على حذف مضاف مؤنث ، فلا يمنع من الصرف) . نحو : جاءت تميم ، أى قبيلة تميم .

(وكذا قرأت هوداً ونحوه ، إن نويت إضافة السورة) – فلا يمنع « هوداً » من الصرف حينئذ ، لنية إضافة السورة ، وإن كان لولا هذه النية ممنوعاً ، لأنه يقصد به حينئذ السورة كما سبق .

---

(١) فى (د) : زيداً .

(**فصـــل**) : (مامُنع صرفُه دون علمية مُنع معها) - كأحمر وسكران وأُخَر ومثنى ومساجد وحبلى وحمراء ؛ فيَمنع الأوّلَ وزن الفعل والعلمية ، والثانى هى وزيادة الألف والنون ، والثالث والرابع يأتى الكلام عليهما ، ويَمنع النوعَ الخامس ، العلمية وشبه العجمة ، وأما النوع السادس ، فكحاله فى أن التأنيث اللازم كافٍ . ووهم الجزولىّ فى جعله حمراء ممنوعاً للصفة والتأنيث ، وحواء ، علَمَ امرأة ، ممنوعاً للعلمية والتأنيث .

(وبعدها أيضا ، إن لم يكن أفعلَ تفضيل مجرداً من « من ») - أى وبعد العلمية تمنع كلها ؛ فإذا نكرت شيئا مما ذكر بعد التسمية به كان ممنوعاً أيضاً . أما أحمر وبابه ، فلوزن الفعل وشبهه أصلَه ، لأنه نكرة مثله ، وشبه العلة علة ؛ وهذا مذهب سيبويه ، والسماع يشهَد له ؛ قال أبو زيد : قلت للهذلىّ : كيف تقول للرجل ، له عشرون عبداً ، كلهم اسمه أحمر ؟ فقال : له عشرون أحمرَ . فقلت : كيف تقول ؟ إذا كان يقال لهم : أحمد [1] ؟ فقال : له عشرون أحمداً [2] . فأجرى أحمد ، ولم يجر أحمر ، وسيأتى الخلاف فى المسألة .

وأفعل الذى للمفاضلة ، إن سميت به خالياً من من ، ثم نكّرته صرفته ، قولاً واحداً ، لعدم شَبَهِهِ أصلَه ، وإن كان بمن ، ثم نكّرته

---

(١) فى (ز ، غ) : إذا كان فيهم أحمد .

(٢) فى (غ) : أحمد .

منعته ، قولاً واحداً ؛ وأما باب سكران ، فيمتنع بعد التنكير ، عند سيبويه ، للزيادة وشبهه ، خلافا للأخفش فى صرفه ؛ وكذا يمنع أخر بعد التنكير عند سيبويه ، للعدل وشبهه أصله ، ومثنى وبابه كذلك ، وسيأتى الخلاف فيه . وأما باب مساجد ، فيمتنع لشبهه أصله ؛ هذا قول سيبويه ، ويأتى الخلاف فيه ؛ وأما حبلى وحمراء ، فيمنعان لوجود التأنيث اللازم .

(خلافاً للأخفش فى [1] مركب تركيب حضرموت ، مختومٍ بمثلِ مفاعل أو مفاعيل) – كأن يُسمَّى بعبد مساجد أو عبد دنانير ، مركباً تركيبَ مزج ، كحضرموت .

(أو بذى ألف التأنيث) – أى أو مختوماً بذى ألف التأنيث نحو : عبد بُشرى أو عبد حمراء ، علَمين مركبين ، كحضرموت ؛ فإذا سميت بشيء من ذلك منعته للتركيب والعلمية ؛ فإذا نكرته صرفته عند الأخفش والجمهور ، لزوال العلمية ، فلم يبق إلا التركيب ، وهو لايمنع ، وماااختاره المصنف من المنع قول ضعيف .

(وله فى أحد قوليه ، وللمبرد فى نحو : هوازن وشراحيل وأحمر) – فمذهب الأخفش فى أحد قوليه الصرف فى الثلاثة منكرة بعد التسمية ، وهو قول المبرد ؛ والصحيح المنع ؛ وفى أحمر ونحوه قولان آخران ، أحدهما قاله الفارسى فى بعض كتبه ، أنه يجوز الوجهان ،

---

(١) زاد هنا فى (ز) وفى النسخة المحققة من التسهيل : فى معدول العدد ؛ ولم يمثل لها الشارح .

والثانى قاله الفراء وابن الأنبارى ، إن سمى رجل أحمر بأحمر لم يُجْرَ بعد التنكير ، وإلاَّ أُجرى بعده ، وكذا الكلام فى أسود ونحوه .

(وما لم يمنع إلاَّ مع العلمية ، صرف منكَّراً بإجماع) - كعثمانٍ آخر ، وأحمدٍ آخر ، وعمرٍ آخر ، وأرطىً آخر ، ومعدى كربٍ آخر ، وإبراهيمٍ آخر ، وطلحةٍ آخر ؛ وسبب الصرف زوال إحدى العلتين ، وهى العلمية ، فلم يبق إلاَّ مالا يستقل بالمنع ، وقيل : زال فى عمر العلتان ، لزوال العدل بزوال العلمية ، فإنه لم يُعدَل إلاَّ علماً ، وفيه نظر ظاهر .

(**فصــل**) : (ينون فى غير النصب ماآخره ياءٌ تلى كسرةً من الممنوع الصرف) - ثبت هذا الفصل فى نسخة البهاء الرقى - وغير النصب الرفع والجر نحو : جاءنى جوارٍ ، ومررت بجوارٍ ، ودخل فى كلامه ماكان جمعاً كجوارٍ ، أو مصغراً كأُعَيْمٍ [١] ، أو فعلا سمى به نحو : يغز [٢] ، ولاينون فى النصب ، بل يفتح بغير تنوين ؛ وإنما قال : من الممنوع ، لأن هذا التنوين هو تنوين العوض لا الصرف ، كما سبق فى فصل التنوين .

(ويحكم للعلم منه عند يونس بحكم الصحيح ، إلاَّ فى ظهور الرفع) - فإذا سميت بجوارٍ ، قلت عند يونس : هذا جوارى ، بإثبات

---

(١) تصغير أعمى .

(٢) مثل له فى الهمع بقوله : كيَغْزٍ وَيْرمٍ .

الياء وإسقاط التنوين ، ومررت بجوارىَ ، مفتوح الياء بلا تنوين ، كما يقول هو وغيره : رأيت جوارىَ ، وهو أيضا قول أبى زيد وعيسى والكسائى والبغداديين ، ومذهب سيبويه وجمهور البصريين أنه يبقى على ماكان قبل العلمية ، وكذا الخلاف فى أُعَيم ويغز علمين ؛ واحتج يونس لمذهبه بقول الشاعر :

(٦) * قد عجبت منى ومن يُعَيْليا * (١)

ورُدَّ بأنه من جعل المعتل كالصحيح للضرورة . وقوله : للعلَمِ منه ، يخرج النكرة ، فلا يفعل يونس فيها ذلك ، بل هو فيها كغيره ، وكذا من ذكر معه من القائلين بقوله ؛ ووقع للفارسىّ وهم فى ذلك ، فنقل عنهم فى النكرة أيضا ، ماقالوه فى العلم .

(فإن قلبت الياء ألفاً منع التنوين باتفاق) — نحو : صحارِى مخفَّفاً من صحارِىَ ، ثم تقلب الياء ألفاً ، فتقول : صحارَى ، فيمنع لكونه مثل سكارَى .

---

(١) البيت للفرزدق ، وعجزه :

* لما رأتنى خلقاً مقلوليا *

وقد احتج به يونس على قوله : إن العلم المنقوص يجوز إظهار فتحه فى حال الجر . والبيت من شواهد سيبويه ؛ قال الأعلم : الشاهد فى إجراء يُعَيْلى على الأصل ضرورة ، وهو تصغير يَعْلي ، اسم رجل . والمقْلولى الذى يتقلَّى على فراشه حزنا ، أى يتململ ، والمقلولى أيضاً : المنتصب القائم ؛ ولم ينون يُعَيْلى ، لأنه لاينصرف للعلمية ووزن الفعل كيُبَيْطر .

(**فصـــل** [١]) : (قد يضاف صدر المركب) – أى الذى سبق فى الباب ، وهو المركب تركيب مزج .

(فيتأثر بالعوامل) – أى [٢ الصدر ، فتقول : هذا حضرُموتٍ ، ورأيت حضرَموتٍ ، ومررت بحضرِموتٍ ؛ وفى قوله : قد ، إشارة إلى القلة .

(مالم يعتل) – فإن اعتل الصدر ، لم يتأثر بالعوامل ٢] حينئذ ، أى لم يظهر تأثره ، فتقول على إعراب المتضايفين : هذا معدِى كَربٍ ، ورأيت معدِى كربٍ ، ومررت بمعدِى كربٍ ، بسكون الياء ، رفعا ونصبا وجرًّا ، لِشبهها بوقوعها لفظا وخطابا دردبيس [٣] ؛ وكذا تسكن الياء إذا ركبت ، وإن كان آخر الصدر حقه الفتح ؛ وفى البسيط : إن كان آخر الأول ياء ، جاز فتحها على الأصل ، ومنهم من يسكن ، وهو الأكثر ؛ وفى شرح سيبويه للصفار ، وقد ذكر الإضافة ، ذكر الفتح فى النصب والتسكين .

(وللعجز حينئذ) – أى حين إذ يضاف [٤] .

(ماله لو كان مفرداً) – أى من الصرف وتركه ؛ فموت ، من حضرموت ، مصروف ، وهرمز ، من رام هرمز ، ممنوع .

---

(١) سقط هذا الفصل بأكمله من (د) ومن بعض نسخ التسهيل .

من (٢ ــ ٢) سقط من (ز) .

(٣) فى (غ) : دربيس ؛ والدردبيس : الداهية والشيخ والعجوز الفانية وخرزة للحب .

(٤) فى (ز) : أى حين إذ تضيف .

(وقد لا يصرف كرب ، مضافاً إليه معدى) - فإذا ثلث : هذا معدى كرب ، فعند سيبويه والفارسى ، أن كرب معرب غير منصرف ، لكونه علماً مؤنثا ، ويحتمل كون الفتحة للتركيب ، وقد أجاز السيرافى الوجهين ؛ وفى كل منهما شيء ، أما الأول ، فلثبوت تنوين كرب ، وأما الثانى ، فلقلة التركيب فى هذا .

(وقد يبنى هذا المركب تشبيها بخمسةَ عشرَ) - فيقال : هذا بعلَبكَّ ، بفتح اللام والكاف ، وإذا فتحت ، لك فى معدى كرب فتح الباء ، وبقيت الياء ساكنة ، وقد سبق مافى البسيط ، وفيه أيضا أن البناء ليس مطرداً فى هذا النوع عند عامة النحويين البصريين والكوفيين ، وقد قال سيبويه : ونحو ذلك من كلامهم كثير ، أشار إلى تركيب البناء ، ومن النحويين من يجوز ذلك . انتهى .

(**فصــل**) : (العدل المانع مع الوصفية ، مقصور على أُخَر مقابل آخرين) - فإذا قلت : مررت بهِند ونساء أخر ، فكان حقه من جهة أنه (١) أفعل تفضيل ، كما هو قول الأكثرين ، أو مشبها بأفعل التفضيل ، كما هو قول الأخفش ، أن يكون بالألف واللام ، لأن أفعل التفضيل ، إنما يثنى ويجمع عند عدم الإضافة إذا كان بألْ ، فلما عومل معاملة مافيه اَلْ فى التثنية والجمع ، ولم يعامل معاملة المجرد فى الإفراد ، قيل : عُدل به عن الألف واللام ، فمنع الصرف للصفة والعدل .

---

(١) فى (د) : كونه .

واحترز بقوله : مقابل ... من أُخَر مقابل آخِرين ، بكسر الخاء ، وهو جمع أخرى بمعنى آخِرة تأنيث آخِر ، بكسر الخاء ، فإنه مصروف ، لأنه غير معدول .

(وعلى موازن فُعالِ ومفعل ، من عشرة وخمسة ، فدونها سماعاً ، وما بينهما قياساً ، وفاقا للكوفيين) — وفى بعض النسخ : (والزجاج)، وفى بعضها : (وعلى موازن فُعال ومفعل ، مِن عشرة وواحد إلى خمسة ، ولا يقاس عليها إلى التسعة ، خلافاً للكوفيين) [١] — فوافق الكوفيين فى النسخة الأولى ، وخالفهم فى الثانية ؛ ومذهب البصريين عدم القياس فى اللفظين [٢] ، ومذهب الكوفيين القياس فيهما ؛ وفصل بعضهم ، فقاس على المسموع من فُعال ، واقتصر فى مفعل على السماع لقلته . وقد ثبت السماع فى اللفظين من واحد إلى عشرة ، حكي الشيبانى : مَوْحَد إلى مَعْشَر ، وحكى أبو حاتم وابن السكيت : أُحاد إلى عُشار .

(ولا يجوز صرفها مذهوباً بها مذهب الأسماء ، خلافاً للفراء) — قال الفراء ، بناء على مذهبه : إنها امتنعت للعدل والتعريف ، بنية اَلْ ، ومن جعلها نكرة ، وذهب بها إلى الأسماء ، أجراها بقول العرب : ادخلوا ثلاث ثلاث ، وثلاثا ثلاثا ؛ قال : ووجه الكلام أن لا تجرى ، وأن تجعل معرفة ، لأنها مصروفة ، أى معدولة . انتهى . ولا يعرف البصريون هذا .

---

(١) فى هذه العبارة خلاف بين النسخ ، على ما يوضح الشارح .

(٢) فعال ومفعل .

(ولا مسمّى بها ، خلافاً لأبى على وابن برهان) – وهو قول الأخفش والجرمى ، والجمهور على المنع للعلمية والعدل .

(ولا منكرة ، بعد التسمية بها ، خلافا لبعضهم [(١)]) – هو مروىّ عن الأخفش ، واختلف عن أبى على ، فنقل عنه النحاس الصرف ، وغيره المنع ، وهو قول الجمهور ، لشبهه أصله ، لأنه صار نكرة ، كما كان قبل التسمية .

(والمانع مع شبه العلمية أو الوصفية فى فُعَل توكيداً) – أى والعدل المانع مع ماذكر ، وذلك فى جُمعَ وكُتَع وبُصَع وبُتَع ، ثم قيل : عدلت عن فُعْل ، لأن قياس جَمْع أجمع وجمعاء : جُمْع ، كحُمْر فى أحمر وحمراء ، وهو قول الأخفش والسيرافى ، واختاره ابن عصفور ، وقيل : عن جمعاوات ، لأن ماجمع مذكره بالواو والنون ، قياس مؤنثه الجمع بالألف والتاء ، وهو اختيار المصنف ؛ وأما شبه العلمية فيها ، فمن حيث جمع مذكرها بالواو والنون ، وأن تعريفَها بغير أداة لفظية ، بل بنية الإضافة ، وهو اختيار ابن عصفور والمصنف ؛ وقيل : تعريفها بالعلمية ؛ ورُدَّ بأنها جمع ، والجموع لا تكون أعلاما ؛ وأما شبه الصفة فيها ، فمن (٢ حيث إن المذكر على أفعل والمؤنث على فعلاء ، ونظير منع العدل وشبه الصفة -٢) ماذهب إليه الجمهور فى مثنَى وبابه منكراً

---

(١) فى إحدى نسخ التسهيل ، كتب فوقها بين السطور : خلافاً لسيبويه ، وفى هامش إحدى النسخ : وفاقا لسيبويه .

من (٢ – ٢) سقط من (د) .

بعد التسمية ، من أن المنع للعدل وشَبَهِه أصلَه .

(ومع العلمية فى سحَر الملازم للظرفية) – وهو المراد من يوم بعينه ، فلا ينصرف ، بل يلزم الظرفية ، ولا ينصرف للعلمية والعدل ؛ وقيل : له ولشبه العلمية ، من حيث تعرَّف بغير أداة ملفوظ بها ، بل بنية اَلْ ، وهو اختيار ابن عصفور ، وقد سبق أنه [١] قيل : إنه مبنى .

(وفيما سمى به من المعدولات المذكورة) – وذلك أُخر وفُعال ومفعل فى العدد ، وفُعَل فى التوكيد ؛ فإذا سميت بشىء من هذه ، منع للعلمية والعدل ؛ وقد نص سيبويه على منع آخر مُسَمًّى به ، للعلمية وكونه لفظ المعدول . وفى البسيط ، عن الأخفش والكوفيين ، أنه يصرف لزوال العدل بالعلمية ، وقد سبق الخلاف فى صرف فُعال ومفعل فى التسمية بهما ، وأن الجمهور على المنع ، وأما فعل فى التوكيد ، فمذهب سيبويه منعه فى التسمية به ، وفى البسيط صرفه عن الأخفش .

(ومن فُعل المخصوص بالنداء) – نحو : فُسَق وخُبَث ، عدلا عن فاسق وخبيث ، وكذا لُكَع ، عدل فيه عن لاكع ، فإن سميت بها منعت للعلمية وبقاء لفظ المعدول ؛ ونقل ابن بابشاذ ، عن الأخفش الصرف ، وإليه ذهب ابن السيد ؛ وحكى أبو عبيدة أنه يقال للفرس الذكر : لكع ، وللأنثى لكعة ، قال ابن السراج والسيرافى : هذا ينصرف فى المعرفة ، لأنه ليس المعدول الذى يقال فيه للمؤنثة لكاع ، بل هو كحطمة .

---

(١) سقطتا من (ز) .

(وفى فُعَل المعدول عن فاعل علَماً) - أى وفيما سمى به من المعدولات ، وفى فُعَل ... وخرج بالمعدول غيره ، كاسم الجنس نحو : صُرَد ، والصفة كحُطَم ، والمصدر كهُدَى ، والجمع كغُرف ، وبقوله : عن فاعل ، المعدول عن غيره ، كأُخر وجُمَع ، وبعلَم ، المعدول عن فاعل فى النداء كفُسَق ، إلا أنه يرد عليه ثُعَل [1] فإنه كعُمر فى المنع للعلمية والعدل ، وليس معدولا عن فاعل بل عن أفعل ؛ لكن الغالب فيما سمع من هذا النوع ، العدل عن فاعل .

(وطريق العلم به سماعه غير مصروف ، عارياً من سائر الموانع) - أى وطريق العلم بفُعَل المعدول علَماً ، أن يُسمع ممنُوع الصرف ، وليس فيه مايمنع مع العلمية ، من تأنيث ونحوه ؛ فإن سمع مصروفاً ، فلا عدل ، كأُدد ، وإن وجد مايمنع مع العلمية غير العدل فكذلك ، كطُوَى فى لغة المنع ، إذ فيه مع العلمية تأنيث البقعة .

(وفى حكمه عند تميم فَعالِ معدولاً علَماً لمؤنث ، كرقاش) - فرقاش وبابه كحذام ، وهو مقصور على السماع ، كباب عمر ، ممنوع عند سيبويه للعلمية والعدل ، فرقاش عن راقشة ، وحذام عن حاذمة ، وذلك لأن الغالب فى الأعلام أو اللازم فيها النقل ، فيقدر

---

(١) فى (د ، ز) : ثغل بالغين المعجمة ، ولم أجد هذه المادة فى لسان العرب ، والذى فيه وثُعالة وثُعَل ، كلتاهما الأنثى من الثعالب ، وبنو ثُعل بطن ، وليس بمعدول ، إذ لو كان معدولًا لم يُصرف .

وفى الصحاح : وثُعَل أبو حىّ من طيىء ، وهو ثُعَل بن عمرو أخو نبهان ، وهم الذين عناهم امرؤ القيس بقوله :

رُبَّ رامٍ من بنى ثُعَلٍ   مخرجٍ كفَّيه من سُتُرِه

عدول فعال عن فاعل علَماً ، وفاء بما تستحقه الأعلام ، كما فعل فى باب عمر ؛ وقال المبرد : باب رقاش ممنوع للعلمية والتأنيث فيقتضى الارتجال ، وهو خلاف ماستقر أو غلب فى الأعلام .

وخرج بمعدول خلافه كالمصدر نحو ذهاب ، والصفة كجواد ، وما بينه وبين مفرده التاء كسحاب ، وغير ذلك من الأسماء كجناح ، فهذا كله يصرف علماً مذكراً ، إذ ليس فيه غير العلمية .

(ويبنيه الحجازيون كسراً) – فأجروه مجرى فعال ، اسم فعل لشبهه به وزنا وعدلا وتعريفا وتأنيثا .

(ويوافقهم أكثر تميم فيما لامه راء) – فيبنونه على الكسر ، كما يفعل الحجازيون فيه وفى غيره كسفار لماء ، وحضار لكوكب ، وهما مؤنثان ، كأنهما للماءة والكوكبة ؛ وإنما قال : أكثر ، لأن بعض تميم تعرفه كحذام ، وإنما كسروا الراء ليتوصلوا إلى ماهو مذهبهم ، وهو الإمالة .

(واتفقوا على كسر فَعال أمراً) – أى اتفق الحجازيون والتميميون على بناء ذلك وما يذكر معه على الكَسر نحو : نزال وحذار ودراك ، ولم يتفق على ذلك العرب ، فبنو أسد يبنون هذا على الفتح كما سيأتى ، فيقولون : نزالَ .

(أو مصدراً) – نحو : حماد ويسار وماحدّه السماع .

(أو حالاً) – نحو : بدَادِ بمعنى متبددة فى قول الجعدىّ :

(٨) — وذكرتُ من لبن المحلَّق شربةً والخيلُ تعدو بالصعيد بدَادِ [١]

قال السيرافى : بداد فى موضع الحال .

(أو صفة جارية مجرى الأعلام) — نحو : حلَاقِ للمنية ، وكَرارِ للخرزة ، تأخذ بها النساء أزواجهن ، يقلن : ياكرار كُرِّيه ، إن أقبل فسُرِّيه ، وإن أدبر فضرِّيه .

(أو ملازمة للنداء) — كقولهم : يافَساقِ وياخَباثِ .

(وكلها معدول [٢] عن مؤنث) — أى من فعَالِ أمراً إلى الملازم للنداء ، وذلك لأنه لم يجىء العدل فى فعَالِ عن مذكر ، ونص المبرد على أن فعَالِ فى الأمر معدول [٣] عن فعل الأمر ،

---

(١) استشهد به سيبويه جـ ٢ صـ ٣٩ على أن بداد مصدر معدول مؤنث ، قال الأعلم :

بداد اسم للتبدد ، معدول عن مؤنث ، كأنه سمى التبدد بدة ، ثم عدلها إلى بداد ؛ وفى ابن يعيش ٤ / ٥٤ أى بدداً بمعنى متبدِّدة ، فهو مصدر فى معنى اسم الفاعل ؛ واستشهد به الرضى فى شرح الكافية ٢ / ٧٣ على أن بداد وصف مؤنث معدول عن متبددة أى متفرقة فهو حال . والمحلَّق سمة إبل بنى زرارة .

والصعيد وجه الأرض ، وروى : بالصِّفاح موضع . ونسب البيت فى سيبويه للنابغة الجعدى — ديوانه / ٢٤١ — ونسبه الأعلم للجعدى ، ثم قال : ويروى لعوف ابن عطية بن الخَرِع ، قال : وله ديوان صغير عندى ؛ وفى معجم شواهد العربية نسبه مع هذين لحسان بن ثابت — ديوانه / ١٠٨

(٢) فى (د) : معدول بها .

من (٣ — ٣) سقط من (د ، غ) .

وحماد ويسارونحوهما معدولة عن -٣) مصدر مؤنث معرفة ، وإن كانوا لم يستعملوا ذلك المصدر فى كلامهم ، كما أن ملاقيح جمع مفرد لم يستعملوه ، وكذا بدَادِ معدول عن مصدر مؤنث معرفة كالبدة أو البادة (١) ، وحلاق وبابه معدول عن صفات غلبت فصارت كالنابغة ، ولِذا لايتبع شيء منها موصوفها ، لأنها بغلبتها أشبهت الأعلام ؛ وفسَاقِ معدول عن فاسقة ؛ قال الخضراوى : إن نزال عند سيبويه علم معرفة على الجنس ، وكل ماعدل مبنيا فهو معرفة ، قال : ويرى سيبويه أن هذه الأشياء بنيت حملاً على نزَالِ ، ونزال بنى حملا على الفعل .

(فإن سمى ببعضها مذكر فهو كعناق) — فإذا سميت رجلاً بنزال وباقى أخواته إلى فساقِ قلت : هذا فَساقُ ، ومررت بِفَساقَ ، معربا إعراب مالا ينصرف ، وكذا الباقى كما تفعل بعناق علم مذكر ، ولا تبنيه على الكسر ، لأنه مذكر حينئذ ، ولا يجيء . فعال معدولاً عن مذكر ؛ وأجاز بناءه على الكسر ابن بابشاذ .

(وقد يُجعَل كصباحٍ) — فيعرب منصرفاً ؛ ولعل المصنف ألحق ذلك فى نزال وأخواته بما ذكره سيبويه فى رقاش ، قال سيبويه : ومن العرب من يصرف رقاش ، (٢) إذا سمى به مذكر ، فإنه سمى رجلا بصباح . انتهى . والمشهور (٣ منعه ، ولا يبنى على الكسر -٣)

---

(١) فى (ز ، غ) : كالباده أو المباده ، والتحقيق موافق لما جاء عن الأعلم فى شرح الشاهد السابق .

(٢) سقطت من (د) .

من (٣ — ٣) سقط من (ز ، غ) .

(وإن سمى به مؤنث فهو كرقاش على المذهبين ، وفتح [١] فعال أمراً ، لغة أسدية) – فتبنيه على الكسر على لغة الحجاز ، وتعربه كما لاينصرف عند تميم ، وإن كان آخره راءً فعلى ماتقدم أيضا ، وذلك نحو : نزال وحذار ، وكذا باقى ماسبق من فعال .

(**فصـــل**) : (يصرف مصغراً مالا يصرف مكبراً) – وهو مازال بتصغيره سبب منعه ، كعمير تصغير عمر ، وسحير مصغر سحر ، لزوال العدل ، فلم يعدلا إلا مكبرين ؛ وكذا شُمير [٢] وعُلَيق [٣] وسُريحين [٤] وجنيدل [٥] ، زال بالتصغير سبب منعها .

(إن لم يكن مؤنثاً) – كسعاد ونحوه ، فيمنع مصغراً كما يمنع مكبراً ، لتحقق السبب فى الحالين .

(أو أعجمياًّ) – كبريهم وسميعيل ، أو أبيره وأسيمع ، عند من يرى تصغيرهما كذلك ، فيمنعان فى التصغير كالتكبير ، وكذا ماأشبهها ، فهذا فى غير مصغر الترخيم ، وأما مافيه كبريه وسميع فالصرف .

(أو مركباً) – كبعلبك ومعد يكرب ، فيمنعان هما ونحوهما فى الحالين .

---

(١) سقطت هذه العبارة من (غ) وجاء بها فى (د) بعد الشرح .

(٢) تصغير شمَّر .

(٣) تصغير عَلْقَى ، وهو نبت يكون واحداً وجمعاً .

(٤) تصغير سرحان .

(٥) تصغير جندل .

(أو مضارعاً لفعلاء مكبراً ومصغراً) - كسكران ، فتقول فى تصغيره سُكيران ، كما تقول فى تصغير حمراء حُميراء ، فلا يصرف سكران مصغراً ، كما لا يصرف مكبراً . وخرج سرحان ونحوه علماً ، فيقال فى تصغيره سُريحين ، فيصرف فى التصغير ، لعدم المضارعة المذكورة ، ويمنع وهو علم فى التكبير ، للمضارعة إذ لا يدخله حينئذ تاء التأنيث ، كما لايدخل حمراء ونحوه .

(أو ذا شبه بالفعل المضارع ، سابقٍ للتصغير) - كتغلب ويشكر ، فيمنعان هما وغيرهما فى التصغير أيضا لبقاء علة المنع . واحترز بالمضارع من نحو شمّر وضرب مبنيا للمفعول ، فيصرفان هما وما أشبههما فى التصغير ، لزوال وزن الفعل منه .

(أو عارضٍ فيه) - نحو : أخادل علماً ، وتصغيره أخيدل ، فيمنع مكبراً للعلمية وشبه العجمة ، ومصغراً للعلمية ووزن الفعل ، إذ صار نحو أبيطر .

(وقد يكمل موجب المنع فى التصغير ، فيمنع مصغرا ماصرف مكبراً) - نحو : تَحْلِيءٍ علماً ، فيصغر على تُحَيْلِء ، فيمنع فى التصغير فقط ، لوجود وزن الفعل فيه مع العلمية ، والموجود فى التكبير العلمية وحدها ؛ وكذا يتحتم منع هند مصغرة ، إذ يقال : هنيدة ، والتاء تحتم المنع ، وفى التكبير لاتاء ، فجاز فيه الوجهان . فقوله : فيمنع ، محمول على ماتجدد له المنع أو تحتم . والتَّحْلِيءُ بالكَسرِ : ماأفسده السكين من الجلد إذا قشره ، تقول منه : حَلِيء

الأديم [١] حلأً بالتحريك ، إذا صار فيه التَّحْلِىء .

(**فصــل**) : (يُصرف مالا ينصرف للتناسب) – نحو : « سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً [٢] » ، صرف سلاسل لصرف أغلال وسعير .

(أو للضرورة) – كقوله :

(٩) فأتاها أُحَيمرٌ كأخى السهم بعضبٍ [٣] فقال : كونى عقيراً [٤]

(وإن كان أفعلَ تفضيل ، خلافاً لمن استثناه) – وهم الكوفيون ، قالوا : لا يصرف « أفعل من » للضرورة ، لأن منعه من التنوين لأجل مِنْ ، فلا يُجمع بينهما ، وأما البصريون فمنعوه للوزن والصفة كأحمر ، ولذا لما ذهب الوزن نوِّن ، وإن كان معه مِنْ نحو : خيرٌ من زيد ، وشرٌّ منه .

(ويُمنع صرفُ المنصرف اضطراراً) – وهو قول الأخفش

---

(١) زاد هنا فى (ز) : مثل حَلِمَ .

(٢) الإنسان / ٤ : « إنا أعتدنا للكافرين سلاسل وأغلالا وسعيرا » ، بصرف سلاسلٍ فى قراءة .

(٣) سقطت من (د ، غ) .

(٤) فى الأشمونى مع الصبان ٣ / ٢٧٤ : وأتاها ؛ قال : قاله أمية بن أبى الصلت الثقفىّ ، والضمير فى أتاها يرجع إلى ناقة صالح ، عليه السلام ، وأراد بأحيمر الذى عقر الناقة ، واسمه قدار بن سالف ، وفيه الشاهد ، حيث نوَّنه للضرورة ، مع كونه مستحقّاً للمنع . وقوله : كأخى السهم ، أى كمثل السهم ، والعضب : السيف . وكونى : خطاب للناقة ، وعقيرا خبر كان .

والفارسيّ ، وقال به الكوفيون ، إلا أبا موسى [١] الحامض ، وهو الصحيح ، وقد كثر السماع به ، ومنه قول العباس بن مرداس :

(١٠) فما كان حصنٌ ولا حابسٌ يفوقان مرداسَ فى مجمع [٢]

(خلافاً لأكثر البصريين) — والحامض من شيوخ الكوفيين .

(لا اختياراً ، خلافاً لقوم) — منهم أحمد بن يحيى ، أنشد شعراً فيه منع ماينصرف ، فقيل له : هذا موضوع ، لأن فيه منع المنصرف ، فقال : هذا جائز فى الكلام ، فكيف فى الشعر ؟

(وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة) — حكى الأخفش أن من العرب من يصرف فى الكلام جميع مالا ينصرف ، قال : وكأنها لغة الشعراء ، جرت ألسنتهم فى الكلام على مايضطرون إليه فى الشعر .

(والأعرف قصر ذلك على نحو : « سلاسل وقوارير [٣] ») — حكى الأخفش أن بعض العرب يصرف الجمع المتناهى ، قال : سمعت ذلك منهم ، وسببه جمعهم له جمع سلامة نحو : صواحبات [٤] ، فأشبه بذلك الآحاد .

---

(١) فى (د ، غ) : إلا موسى الحامض ؛ وهو أبو موسى الحامض ، سليمان بن محمد ، ولقب بالحامض لشراسته ، لازم ثعلبا زهاء أربعين حولا ، ثم خلفه بعد موته ؛ توفى ببغداد / ٣٠٥ هـ .

(٢) الشاهد فى مرداس حيث منعه للضرورة ، وهو اسم مصروف .

(٣) الإنسان ١٥ ، ١٦ : « وأكواب كانت قواريرا . قوارير من فضة » .

(٤) فى (ز) : صاحبات .

٦٣ - باب التسمية بلفظ كائن ماكان

أى بلفظ أى لفظ ؛ وجعل الفارسىّ ما فى قولهم : لأضربنه كائناً ماكان ، مصدرية ، وكان صلتها ، وهى مرفوعة بكائن ، وكلاهما على التمام ، والتقدير : كائنا كونه ؛ وقيل : كائن من الناقصة ، وكان ناقصة أيضا ، وما موصولة ، استعملت لمن يعقل فى المثال ، كما استعملت له فى : لاسيما زيد ، وفى كائن ضمير هو اسمها ، وما خبرها ، وفى كان ضمير ما ، وخبرها محذوف ، أى كائنا الشخص الذى كان هو إياه ؛ ويجوز كون ما نكرة موصوفة بكان ، وهى تامة ، وما خبر كائن ، والتقدير : لأضربنه كائنا بصفة الوجود مطلقاً ، من غير نظر إلى حال دون حال ، ولعل هذا أولى من المذكورين قبله .

(لما سمى به من لفظ يتضمن إسناداً) - نحو : تأبط شراً ، وزيد قائم .

(أو عملاً) - نحو : قائم أبواه [١] .

(أو إتباعاً) - نحو : زيد وعمرو ورجل عاقل .

(أو تركيبَ حرفين) - نحو : كأنما ، ولعل ، فاللام عندهم زائدة .

(أو حرف واسم) - نحو : يازيد ، وأنت ، فهو مركب من الضمير وتاء الخطاب .

---

(١) فى (د ، غ) : قائم أبوه ؛ وسيأتى ما يعضد التحقيق .

(أو حرف وفعل) – نحو : هلم ، مجرداً عن ضمير .

(ماكان له قبل التسمية) – فإن كان مما يحكى حكى ، نحو ماعدا مامثل به للعمل والإتباع ؛ وإن كان مما يعرب أعرب ، نحو مامثل به لهما ، فتقول : هذا زيدٌ قائم ، ورأيت زيدٌ قائم ، ومرت بزيدٌ قائم ، فلا يتأثر اللفظ بالعوامل ، وكذا باقيها ؛ وتقول : هذا قائمٌ أبواه ، ومررت بقائمٍ أبواه ، ورأيت قائماً أبواه ، فيتغير قائم بحسب العوامل ، ويبقى معموله بحاله ؛ وكذا يعرب ماتضمن إعراباً ، ويتبعه مايليه فى الإعراب .

(ولا يضاف ولا يصغر) – لأن المذكور إما جملة أو شبهها ، والجملة لا يصح إضافتها ولا تصغيرها ، فكذا ماشبه بها ؛ وكذلك لايثنى المذكور ولا يجمع .

(والمعطوف بحرف دون متبوع ، كالجملة) – فيحكى كما تحكى ، فلو سميت بنحو : وزيد ، مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، حكيته فقلت : قام وزيدٌ ، ورأيت وزيدٌ ، ومررت بوزيدٌ .

([١] ويعرب ماسوى ذلك) – كزيد وقام ، مجرداً عن ضمير وإنَّ [١] .

(فإن كان مثنى أو مجموعاً على حدِّه) – وهو ماأعرب من المجموع [٢] بالواو رفعاً .

من (١ – ١) سقط من (د) .

(٢) سقطت من (غ) .

(أو جاريا مجرى أحدهما) – فالجارى مجرى المثنى كاثنين وثنتين ، والجارى مجرى المجموع على المثنى ، كعشرين وبابه .

(مطلقاً) – أخرج مايجرى كذلك بقيد نحو : كلا وكلتا ، فلا يجريان مجرى المثنى فى الأشهر ، إلاَّ مضافين إلى مضمر .

(أعرب بما كان له قبل التسمية) – فلو سميت بزيدَين أو زيدِين ، لكان الأول بالألف رفعا ، والثانى بالواو ، وكان الجر والنصب فيهما بالياء ؛ ولو سميت بكلا وكلتا ، أعربا تقديراً كالمقصور .

(أو جعل المثنى وموافقه كعمرانَ) – فتلزمهما الألف ، ويعربان على النون ، إعراب مالا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون .

(والمجموع وموافقه ، كغسلين) – فتلزمهما الياء ، ويعربان على النون منصرفاً نحو : هذا زَيِدينٌ ، ورأيت زَيِدِيناً ، ومررت بزَيِدِينٍ . وكذا عشرون ونحوه ، وقلبت الواو ياءً لأنه لايوجد مفرد آخره واو زيدت بعدها نون ؛ وزيتون نونه أصلية .

(أو هارون)[١] – فتلزمه الواو ، ويعرب على النون غير منصرف للعلمية وشبه العجمة ، فليس فى المفرد العربى ماهو كذلك ؛ وذكر السيرافى وجهاً رابعاً ، قال : إنه صح عن العرب ، وهو لزوم الواو ، وفتح النون ، لكنه [٢] نادر ؛ وقد قالوا : هذا ياسمونَ البر ، ورأيت ياسمونَ

---

(١) زاد قبلها فى النسخة المحققة من التسهيل : (أو حمدون) ، ولم تثبت بالنسخ الثلاث ، وحكمه كحكم زيدون .

من (٢ ــ ٢ بالصفحة التالية) سقط من (د) .

البر ، ومررت بياسمونَ البر ، بالواو وفتح النون [٢] في الأحوال الثلاثة ؛ ولم يذكر سيبويه إلا الوجهين الأولين ؛ وكلام المصنف يقتضى فى الثالث القياس ؛ وبعض المغاربة قالوا : إنه شاذ لا يقاس عليه .

(مالم يجاوزا سبعة أحرف) – [١] فيجرى المثنى وموافقه مجرى عمران [١] ، ويجرى المجموع وموافقه مجرى غسلين أو هارون ، بالشرط المذكور ، وذلك لأنه يصير حينئذ على خلاف قاعدة المفرد ، فمنتهى الاسم بالزيادة سبعة أحرف ، فلو سميت باشهيبابين أو اسهيبابين لم يجر فيهما إلَّا حكاية ماكان للمثنى والجمع على حدِّه من الإعراب .

(ويجرى نحو حاميم مجرى هابيل) – كطاسين وياسين ، فيعرب غير منصرف للعلمية وشبه العجمة ، لأن مثل هذا الوزن لا يوجد فى لسانهم .

(وإن كان ماسمى به حرفَىْ هجاء ، ضُعِّف ثانيهما ، إن كان حرف لين) – فلو سميت بلو أو فى أو لا ، قلت : قام لوٌّ وفىٌّ ولاٌّ ، ورأيت لوًّا وفِيًّا ولأًّا ، ومررت بلوٍّ وفىٍّ ولأٍّ ؛ وإنما ضُعِّف لأنه لايوجد اسم معرب آخره حرف لين متحرك ، ويجب قلب الألف التى زيدت للتضعيف فى لا همزةً ؛ ومن العرب من يهمز فى المذكور قبل ، فيقول : لوء . وخرج بحرف اللين ، ماكان على حرفين ثانيهما ليس بلين ، نحو : مَن

(١ ــ ١) سقط من (ز) .

وقد ، مِن : قد ضرب مَنْ ؟ ، فيجعل الإعراب فى آخره بلا تضعيف ، ودخل فى المنطوق والمفهوم ، ماكان بعض كلمة ، كأن تسمى بِلَىْ ، من ليت ، ورَبَ ، من ضرب .

(وإن كان حرفا واحداً ، كمل بتضعيف مجانس حركته ، إن كان متحركا ، ولم يكن بعض كلمة) – فتقول فى التسمية بالتاء ، من ضربتُ أو ضربتَ أو ضربتِ : جاءنى تُوٌّ وتاءٌ وتىٌّ ، ورأيت تُوًّا وتاءً وتِيًّا ، ومررت بتُوٍّ وتاءٍ وتىٍّ .

(وإن يكنه) – أى وإن يكن الحرف المسمى به بعض كلمة .

(وهو ساكن ، فبالحرف الذى كان قبله على رأى) – فتقول فى التسمية بالتاء من فتىً : هذا فَتٌّ ورأيت فَتًّا ومررت بفتٍّ .

(وبهمزة الوصل على رأى) – وهو مذهب سيبويه ، فتقول : هذا اَتٌّ ، وإن كان الساكن معتلا ، فحاله كحال لَوْ علَماً .

(وإن كان متحركا فبالفاء إن كان عيناً) – فلو سميت بالميم من جَمل قلت : جَمٌّ .

(وبالعين إن كان فاءً) – فتقول [1] فى التسمية بالجيم من جَمل : جَمٌّ أيضا .

(وبأحدهما إن كان لاماً) –[1] – فتقول فى التسمية باللام من جمل : جَلّ أومَلّ .

من (١ – ١) سقط من (ز) .

(لا بالتضعيف المستعمل فيما ليس بعضاً ، خلافاً لمن رآه) – فلا يرد القائل به شيئا من حروف الأصل ، بل يضعف بمجانس الحركة التى للحرف ؛ فلو سميت بالقاف من قُفل قلت : قُوًّا ، ولو سميت بها من قتل قلت : قاء ، أو من قِتال قلت : قِيٌّ ؛ وفى البسيط : إذا سميت بالباء من ضرب ، قلت على رأى سيبويه والخليل باء ، وعلى رأى الأخفش : ضب ؛ وعلى رأى المازنى : رب ؛ وعلى رأى غيرهم رد الكلمة بأسرها (١) .

(ويُجعل فُو فماً) – وذلك لأن العرب حين أفردته قالت كذلك ، ولولا هذا لكان يرد إلى أصله ، وهو فوه لجمعه على أفواه .

(وذو المعرب : ذواً أو ذوًّا) – الأول لسيبويه والثانى للخليل .

والخلاف مبنى على الخلاف فى أصله ، فعند سيبويه هو فعَل كفتىً فرد إلى أصله ، وعند الخليل فعْل بسكون العين . وخرج بالمعرب المبنى ، فذو الطائية فى اللغة الشُّهرَى لو سمى بها ضعفت كما تضعف لو ، ويأتى ماسبق من الهمز عن بعض العرب .

(وتقطع همزة الوصل ، إن كان ماهى فيه فعلاً) – فإذا سميت بانطلق قطعت الهمزة ، لأن ماجاء من الأسماء بهمزة الوصل قليل لايقاس عليه ؛ وخرج بالفعل الاسم ، فلو سميت بانطلاق ، لم تقطع الهمزة ، لأنك إنما نقلته من الاسمية ؛ وقال ابن الطراوة : تقطع ، لأن

---

(١) زاد هنا فى (د) : فتقول : ضرب .

همزة الوصل إنما كانت فيه حين كان جارياً على الفعل ، وقد خرج عن ذلك بالعلمية ؛ ورُدَّ بأن العرب لم تراع ذلك ، بدليل هبة الله علَماً .

(ويجبر الفعل المحذوف آخره) – فلو سميت بيَغْزُ من : لم يَغْزُ ، رددت الواو ، ثم قلبتها ياءً ، والضمة كسرة لتصح الياء ، وإنما فعل ذلك ، لأنه لايوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة ، فتقول : هذا يَغْزٍ ، ورأيت يغزِيَ ، ومررت بيغزٍ ، كما تفعل بالمنقوص .

(أو ماقبل آخره) – فلو سميت بيَقُم من : لم يقم ، قلت : جاءنى يقومُ ، ورأيت يقوم ، ومررت بيقوم ؛ وكذا ماأشبهه فى الحذف نحو : قل وبع وخَف .

(والمحذوف الفاء واللام) – كأن تسمى بعِهْ [1]، فتقول : قام وَعٍ ، ورأيت وَعاً ، ومررت بوَعٍ .

(أو العين واللام) – فإذا سميت برَه [2] ، حذفت هاء السكت ، وردت العين ، وهى الهمزة ، واللام ، وهى الياء ، والهمزة إذا رددتها متحركة ، ولا تتحرك فى هذه الكلمة فى الأصل إلا والراء ساكنة ؛ فتسكن الراء حينئذ ، فتأتى بألف الوصل [3] ، فتصير ارْأى ، تحركت

---

(١) من وعى .

(٢) من رأى .

(٣) فى (د) : بهمزة الوصل .

الياء ، وانفتح ماقبلها ، فقلبت أَلفاً ، فصار ارْأًا (١) منوناً ، لأنه منصرف ، إذ لا مانع مِن صرفه ، ووزنه افعل ؛ هذا قول بعض النحويين ، وبعضهم يقول : رأى كعصاً (٢) ، فردْ العين واللام ، وترك الراء متحركة . ولو كان ماحذفت عينه ولامه على حرفين بحرف المضارعة ، رددت اللام دون العين ؛ فلو سميت بيرَ ، من : لم يرَ ، قلت : قام يرى ، ورأيت يرى ، ومررت بيرى ، ممنوعاً من الصرف للعلمية ووزن الفعل .

(بردِّ المحذوف) — الباء متعلقة بيجبر ، والعمل كما عرفت .

(وتحذف هاء السكت مما هى فيه) — كما سبق فى : رَه ، مسمىًّ به ، وكذا لو سميت بارمه ، حذفت هاء السكت ، وتقطع همزة الوصل ، وتنوّن فى الرفع والجرّ ، وتقول فى النصب : رأيت ارمىَ .

(ويدغم المفكوك للجزم أو الوقف) — فلو سميت باردُد أو يردُد ، من : لم يردد ، أدغمت ، وحذفت الهمزة من اردُد ، لأن موجب مجيئها فك الإدغام ، وقد زال ، فتقول (٣ ، جاءنى يردّ ، وردّ ، ورأيت يُردًّا ، ورُدًّا ، ومررت بيردَّ ورُدٍّ -٣) .

---

(١) فى (د) : ارأى ، وفى (ز) : ارْأً ، والصحيح ما جاء بالتحقيق عن (غ) ، لأن التنوين بالفتح يولد ألفاً مثل : اسماً .

(٢) فى (ز ، غ) : رأى كعصى ، والتحقيق عن (د) وهو أنسب لهذه الحالة .

من (٣ — ٣) سقط من (ز) ، وفى هذه العبارة بعض الخلاف بين النسختين (د ، غ) والتحقيق على ضوء ما جاء بالمتن .

(وإعراب ماجُرَّ من حرف وشبهه ، كائنٍ [١] على أكثر من حرف ، وإضافته إلى مجروره ، معطى ماله مستقلا بالتسمية ، أجود من حكايتهما) – فإذا سميت . بمِنْ زيدٍ ، أو منذُ اليوم ، جاز لك وجهان :

أحدهما : إعراب المتضايفين ، ولم يذكر سيبويه غيره ، فتقول : هذا من زيد ، ومنذ اليوم ؛ ورأيت من زيد ، ومنذ اليوم ؛ ومررت بمن زيد ، ومنذ اليوم ؛ فتعطى الأول ماكان له لو سميت به مستقلا ، وتضيفه إلى مابعده ؛ واستثنى الجمهور من ذلك ماكان ثانيه حرف علة ، نحو : فى زيد ، فلم يجيزوا فيه هذا ، وعينوا الوجه الثانى ، وهو الحكاية ، فتقول : هذا من زيد ، ومنذ اليوم ، وفى زيد ، وكذا الباقى ؛ وأجاز المبرد والزجاج إعراب : فى زيد ، كالمتضايفين ، فتقول عندهما : هذا فىُّ زيدٍ ، ورأيت فِىَّ زيدٍ ، ومررت بفىٍّ زيدٍ .

وخرج ماكان على حرف واحد ، نحو : بزيدٍ ، فلا يجوز عند الجمهور فيه إلَّا الحكاية ، كما تقدم ، وأجاز المبرد والزجاج فيه الوجه الأول ، نحو : هذا بىُّ زيدٍ ، ورأيت بِىَّ زيدٍ ، ومررت ببىٍّ زيدٍ ، فتضعف من جنس الحركة وتعرب وتضيف .

(ويلحق نحو : أسلمت وأسلما ويسلمان وأسلموا ويسلمون فى لغة : « يتعاقبون فيكم [٢] ملائكة » بمسلمة ومسلمَين ومسلمِين ،

---

(١) فى (د) : كائنا .

(٢) رواه الشيخان والنسائى عن أبى هريرة ــ التاج الجامع للأصول جـ ١ صـ ١٣٤ .

مسمًّى بها) – فالفعل الذى بتاء التأنيث ، خالياً من ضمير ، يلحق علماً بمسلمة علَماً ، فيعرب غير منصرف ، ويوقف عليه فى الأجود بالتاء (١) ؛ وإذا سمى بأسلما وما بعده ، على لغة من يجعل ماااتصل بها حرفاً ، وهى التى يعبر عنها النحويون بلغة « أكلونى البراغيث » ، ويعبر عنها المصنف بلغة « يتعاقبون ، إشارة (٢ إلى الخبر ، وهو : « يتعاقبون – ٢) فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ؛ عاملت ما (٣) فيه الألف معاملة المثنى ، وما فيه الواو معاملة جمع المذكر السالم ، وتلحق النون فيما ليست هى فيه ، وهو أسلما ، فتقول : أسلمان ؛ وأسلموا فتقول : أسلمون ؛ ثم تجعل الألف والواو للرفع ، والياء للجرّ والنصب ؛ وإن شئت أعربت على النون فيهما ، على الحدّ الذى تقدم .

(ونحو : فعَلْن ، فى تلك اللغة) – أى لغة « يتعاقبون ... » .

(معرب غير منصرف) – للعلمية وشبه العجمة ، فلا يوجد فى الأسماء العربية ماهو كذلك ، أى لا تلحق النون فى الأسماء مثل هذا الحد ، فتقول : هذا ضربْنُ ، ورأيت ضربْنَ ، ومررت بضربْنَ ؛ وخرج بالقيد باللغة المذكورة ، ماسمى به من : أسلمَا وفعلْنَ وما بينهما ،

---

(١) فى (د) : بالهاء .

(٢ – ٢) سقط من (ز).

(٣) سقطت «ما» من (ز).

على غير هذه اللغة ، فإنه يحكى ، لأنه جملة سمى بها ، لأن الألف والواو والنون حينئذ ضمائر .

(وإن سمى مذكر ببنت أو أخت ، صرف عند الأكثر) — قال ابن السراج : وقوم لا يجرونهما فى المعرفة ، وحكاه ابن العلج عن الفراء ، فيجعلون التاء للتأنيث ؛ ومذهب سيبويه والجمهور الصرف ، والتاء للإلحاق ، كتاء عفريت ، بدليل سكون ماقبلها ، ولا يسكن ماقبل تاء التأنيث ، بل يتحرك لفظاً كطلحة ، أو تقديراً كحصاة ، وبدليل ثبوتها وقفاً فى لغة جميع [1] العرب ، وتاء التأنيث لا تثبت وقفاً إلاَّ فى لغة طيىء ، بل تقلب هاء [2] .

(وترد هنْت إلى هنَه ، لفظا وحكما) — هنت كناية سكنوه فى الوصل وقالوا فى الوقف : هنَه بالتحريك ؛ فإذا سمى به وجب تحريك ماقبل التاء بالفتح ، ومنع الصرف ؛ والفرق بينه وبين بنت وأخت ، أن هنتاً إذا وقف عليه حركت نونه ، وأبدلت التاء هاء ، بخلاف أخت وبنت ، فإنهما لا يُفعَل فيهما إبدال التاء ، ولا تحريك ماقبلها ، فلما سمَّوا بهنَت ، رجعوا إلى ماثبت وقفاً ، لأنه القياس ، لأن مذكره هَن ، فقياس تأنيثه زيادة العلامة فقط ؛ وكلام المصنف على أنه لا فرق بين أن يسمَّى به من الوصل أو من الوقف ؛ وحكى ابن العلج هذا

---

(١) فى (ز) : فى جميع لغة العرب .

(٢) فى (ز) : بل تقلبها .

عن الفراء ، وذكر قبله أنك إن سميت به من الوصل ، كان كبنت وصلاً ووقفاً ، وإن سميت به من الوقف ، كان كشية وصلاً ووقفا .

(ويُنزع من الأُلَى الألفُ واللامُ ، وكذا من الذى والتى واللائى واللاتى) – فإذا سميت بشىء من هذه نزعت آلْ ، لأنها زائدة ، بدليل زوالها مع بقاء الموصول ، كقراءة بعضهم : « صراطَ لَذين [1] » ؛ وقيل : إن جعلت للتعريف أزيلت ، وإلّاأبقيت .

(وتجعل الياء منهن حرفَ إعراب ، إن ثبتت قبل التسمية) – وإنما أعربت لزوال موجب البناء ، وهو شبه الحرف فى الافتقار إلى الصلة ، ثم إن كانت الياء مشددة أعرب ماهى فيه بالحركات الظاهرة كولىّ ، وإن كانت مخففة أعرب كالمنقوص ، فتقول على الأول : جاءنى لَذىٌّ ، ورأيت لَذِياًّ ، ومررت بلَذِىٍّ ؛ وفى الثانى : جاءنى لَذٍ ، ورأيت لَذِياً ، ومررت بلَذٍ ، كما يفعل بشَجٍ .

(وإلّا فما قبلها) – أى وإن لم تثبت الياء قبل التسمية فحرف الإعراب ماقبلها ، سواء كان ساكناً أو مكسوراً ، فتقول فى لغة من يقول : اللذْ [2] أو اللذِ : قام لَذٌ ، ورأيت لَذاً ، ومررت بِلَذٍ ، كما تفعل بيدٍ ؛ وأما الأُلَى ، فيصير كهُدَى ، فيعرب كإعرابه منوَّناً ،

---

(١) الفاتحة / ٧

(٢) فى (د) : الَّذْ والَّذِ .

فتقولُ : هذا أَلِى ، ورأيت أَلِى ، ومررت بأَلِى [١] ؛ فتقدر فيه الحركات الثلاث ، ولا يترك تنوينه كما فعل بعُمَر علماً ، لأن طريق العلم بما عدل [٢] سماع الاسم غير مصروف ؛ ولا يخفى مما سبق فى باب منع الصرف ، حكم ماإذا سمى بشىء من ذلك مؤنث .

(وما ذكر من اسم حرف ، فموقوف) – نحو : ألف لام ميم ؛ وإن كان آخره ألفاً قصر نحو : باْ تاْ ثاْ ؛ وفى البسيط أنه سُمع النقل فى لام ألف .

(فإن صحب عاملاً اختير جريُه مجرى موازنه مسمًّى به) – فتقول : كتبت ألفاً ولاماً وميماً وبا ، وبالمدّ ، كما لو سميت بها ؛ وحكى الفراء فيها حينئذ الحكاية نحو : كتبت يا وتا بالقصر ، لأنها اسم لغير متمكن ؛ وفى الزاى لغتان : زَىْ نحو كَىْ ، وزاى ، فإن صحبت عاملا أو سميت بها قلت فى الأول : زَىّ بالتضعيف ، وفى الثانى زاء ، بإبدال الياء همزة .

(وقد يقال : هذا باً) – أى يعرب مقصوراً وينون ، وهذا شاذ .

(وقد يحكى المفرد المبنى مسمًّى به) – نحو : قاف وصاد اسمين ، منهم من يسكن ، يجعلهما صوتين ، أى هذه السورة مايذكر فيه هذا الحرف ؛ وسيبويه يحرك ، على تقدير هذه صاد أو اقرأ ، وذكر

---

(١) فى (ز ، غ) جاءت لام أَلِى بالألف فى الأحوال الثلاثة .

(٢) فى (د) : بالعدل .

سيبويه فى قراءة صاد وقاف بالفتح ، أنهما اسمان للسورة ، لكن بنيا على الفتح ، لكونهما غير متمكنين ، تشبيها بكيف من جهة عدم تمكنهما فى الأسماء ، كما لم تتمكن كيف فيها .

(وكذا الفعل غير المسند على رأى) – وحمل على ذلك قوله :

(٤)مكرر أنا ابن جلا ... البيت . فحكى لما جعله اسماً لأبيه ؛ قال هؤلاء : ولا ضمير فيه ، وقال غيرهم : فيه ضمير ، وحكى لأنه جملة ؛ وقيل : هو صفة لموصوف محذوف ، أى أنا ابن رجل جلَا ؛ وقيل : ممنوع الصرف ، للوزن المشترك والعلمية .

* * *

٦٤ - باب إعراب الفعل وعوامله

والمرادُ بالفعل ، المضارعُ ، فلا يعرب من الأفعال غيره ، خلافا للكوفيين فى فعل الأمر .

(يُرفع المضارع لتعريه من الناصب والجازم) - وهو مذهب الفراء ، ووجهه أنه إذا عَرِىَ منهما أشبه المبتدأ .

(لا لوقوعه موقع الاسم ، خلافا للبصريين) - وذلك لأن الماضى يقع موقع الاسم نحو : زيدٌ قام ؛ وقيل : رافعه تعرّيه من العوامل مطلقاً ، وهو قول جماعة ، ونسبه الخضراوى للفراء والأخفش ؛ وقيل : هو مرفوع بحروف المضارعة ، وهو قول الكسائى .

(وينصب بأن) - وإنما بدأ بذكرها ، لأنها أم الباب ، وقد اختلفوا فى لن وكى وإذن ، كما سيأتى .

(مالم تَلِ عِلْماً) - فإن وليته لم تكن ناصبة للمضارع فى الأكثر ، بل مخففة من الثقيلة ، كقوله تعالى : « علم أن سيكون منكم مرضى [(١)] » ؛ والمراد بالعلم ، ماأفاد تحقيقاً كعلم وتيقن وتحقق .

(أو ظنا) - فإن وليته ، جاز كونها ناصبة للفعل ، وكونها مخففة من الثقيلة ، وكذا كل فعل يستعمل لليقين والترجيح ؛ والمغاربة

---

(١) المزمل / ٢٠

يقولون : إن كان الفعل للشك ، فأن الناصبة للفعل ، أو لليقين ، فالمخففة ، أو مستعمَلاً لهما فالوجهان ، وكذا إن عرى عن الاستعمالين كأحببت ، ويوضح ذلك : أحببت أن عبد الله يخرج ، حيث أوقعوا أنَّ المشدَّدة بعدها .

(فى أحد الوجهين) – وهو كونها مخففة من الثقيلة ، كما يذكر ، فلا ينصب بها المضارع حينئذ ، والأكثر بعد أفعال الشك ، كونها الناصبة للمضارع نحو : « أحسِب الناسُ أن يُتركوا [١] » ، ويقلّ كونها مخففة .

(فتكون مخففةً من أنَّ ، ناصبةً لاسم لا يبرز إلاَّ اضطراراً) – ويجب كونه عند الحذف ضمير الشأن ، وعملها فى غيره ضرورة ، ويجب إبرازه ، وقد سبق بباب أنّ إنشاد :

(١١) * فلو أنْكِ فى يوم الرخاء سألتنى [٢] * البيت .

(والخبر جملة ابتدائية أو شرطية أو مصدرة برُبَّ أو بفعل يقترنِ غالباً إن تصرَّف ، ولم يكن دعاء ، بقد وحدها أو بعد [٣]

---

(١) العنكبوت / ٢

(٢) المساعد جـ ١ : باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر صـ ٣٣٠ — وعجزه :

* طلاقك ، لم أبخل ، وأنتِ صديقُ *

ولم يذكر قائله فى مراجعه العديدة .

(٣) سقطت من (ز) عبارة : أو بعد نداء ، واستدركها الشارح بعد ذلك .

نداء ، أو بلو ، أو بحرف تنفيس أو نفى) – وهذا موافق لقوله فى باب إنَّ : والخبر جملة اسمية مجردة أو مصدرة بلا أو بأداة شرط أو بربِّ أو بفعل يقرن غالبا إن تصرف ولم يكن دعاء ، بقد أو بلو أو بحرف تنفيس أو نفى ؛ إلاَّ أنه زاد فى الباب الذى يتكلم الآن فيه : أو بعد نداء ، ومثاله : « أنْ ياإبراهيم ، قد صدقت الرؤيا [١] » ، وزاد هناك : أو مصدرة بلا ، نحو : « وأنْ لا إله إلّا هو [٢] » ، وشرح هذه المسائل قد تقدم [٣] .

(وقد تخلو من العلم والظن ، فتليها جملة ابتدائية) – كقوله :

(١٢) رأيتك أحييت الندا بعد موته فعاش الندامن بعدأن هو خامل [٤]

(أو مضارع مرفوع ، لكونها المخففة أو محمولة عليها أو على المصدرية) وفى بعض النسخ :

(لكونها مخففة من أنّ ، عند الكوفيين ، ومشبهة بما أختها عند البصريين) – وذلك كقراءة من قرأ : « لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة [٥] »

---

(١) الصافات / ١٠٤ ، ١٠٥

(٢) هود / ١٤

(٣) فى باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر ــ المساعد جـ ١ صـ ٣٣٠ وما بعدها .

(٤) لم أعثر على هذا البيت فى مراجعى ؛ والشاهد فى قوله : بعد أنْ هو خامل ، حيث خلت أنْ المخففة من العلم والظن ، فتلتها جملة ابتدائية : هو خامل .

(٥) البقرة ٢٣٣ .

برفع يتم ، فيحتمل كونها مخففة من أنَّ ، وكونها الناصبة للمضارع ألغيت تشبيها بالمخففة من أنَّ أو حملاً على المصدرية ، وكلٌّ قد قيل .

(ولا يتقدم معمول معمولها عليها ، خلافاً للفراء) – لأن معمول معمولها من تمام صلتها ، فلا يجوز عند البصريين : طعامك أزيد أن أكل ، ولا : أزيد طعامك أن أكل .

(ولا حجة فيما استشهد به لندوره) – كقوله :

(١٣) * كان جزائى بالعصا أن أجلدا * [(١)]

(أو إمكان تقدير عامل مضمر) – أى يفسره هذا العامل ، والأجمل : كان جزائى أن أجلد بالعصا أن أجلد ، وحذف المفسَّر لدلالة المفسِّر ، ونظير ماقيل فى صريح المصدر فى قوله :

(١٤) وبعض الحلم عند الجهل للذلة إذعان [(٢)]

---

(١) بقية الرجز : ربيته حتى إذا تمعددا وآض نهداً كالحصان أجردا
كان جزائى بالعصا أن أجلدا .

وهو للعجاج ــ ملحقات ديوانه / ٧٦ ، استدل به الفراء على جواز تقديم معمول أنْ عليها ؛ وأجيب بأنه نادر لايقاس عليه ، أو تؤول بأنْ التقدير : كان جزائى أن أجلد بالعصا أن أجلد ، فحذف الأول لدلالة الثانى عليه .

(٢) البيت من قصيدة للفند الزمانى ، جاء به الشارح فى معرض الرد على الفراء فى مخالفته للمصنف فى قوله : « ولا يتقدم معمول معمولها (أنْ) عليها ، وإبطال حجة الفراء فيما استشهد به لندوره ، وإمكان تقدير عامل مضمر يفسره الظاهر ، قال الشارح : ونظيره فى صريح المصدر فى قوله : وبعض الحلم ... على ما وضحه الشارح .

أى إذعان للذلة إذعان ؛ وفى قوله تعالى : « إنى لكما لمن الناصحين [١] » ونحوه ، أى إنى ناصح لكما من الناصحين .

(ولا تعمل زائدة ، خلافاً للأخفش) – وحجته قوله تعالى : « وما لنا أن لا نقاتل [٢] » ، أى وما لنا لا نقاتل ، نحو : « ومالنا لا نؤمن بالله [٣] » ، والجملة فى موضع الحال ، وأن زائدة ؛ وخرج على أن التقدير : ومالنا فى أن لا نقاتل ، نحو : مالك فى هذا الأمر ، وذلك لأن أن الزائدة لا تختص ، فتدخل على الفعل : « فلما أنْ جاء البشير [٤] » ، (١٥) وعلى الاسم نحو : * كأن ظبية [٥] ... أى كظبية ، ومالا يختص لايعمل .

(ولا بعد علم غير مؤول ، خلافا للفراء وابن الأنبارىّ) – فى إجازتهما : علمت أن يخرجَ زيدٌ ، بنصب يخرج ، مع عدم تأويل

---

(١)الأعراف / ٢١

(٢) البقرة / ٢٤٦

(٣) المائدة / ٨٤

(٤) يوسق / ٩٦

(٥) والبيت بأكمله :

ويوماً توافينا بوجه مقسَّمٍ كأنْ ظبيةٍ تعطو إلى وارق السَّلَمْ

وفى معجم شواهد العربية ، نسبه إلى ابن صريم اليشكرى ، أو زيد بن أرقم ، أو أرقم اليشكرى ، أو علباء بن أرقم ، أو ابن أصرم اليشكرى ، أو باغت بن صريم اليشكرى ؛ والشاهد هنا فى : كأن ظبية ، حيث روى على ثلاثة أوجه ، يهمنا هنا وجه الجرّ على زيادة أنْ بين الكاف ومجرورها ، أى كظبيةٍ . والوجه المقسم : الحسن ، وتعطو : تمد عنقها ، ووارق السلم : شجر السلم المورق .

علمت ، ومنه قراءة من قرأ : « أفلا يرون أن لا يرجعَ [١] » بالنصب ؛ ورُد عليهما بأن الناصبة للمضارع دالة على ماليس بثابت ، فلا تقع معمولة لما يقتضى الثبوت .

(ولا يمتنع أن تجرى بعد العلم مجراها بعد الظن ، لتأوله به ، ولابعد الخوف مجراها بعد العلم [٢] ، لتيقن المخوف ، خلافاً للمبرد) – فتقول : علمت أن يقوم زيدٌ ، بالنصب ، إذا تأولت العلم بالظن ؛ وزعم المبرد أنها لاتقع بعد لفظ العلم أصلاً ، وهو ضعيف ؛ وقد سبق قراءة من قرأ : « أن لا يرجعَ [١] » بالنصب ، وهى حجة عليه ، لأنه إن كان الفعل مؤولاً بالظن تشنيعاً عليهم ، فذاك ؛ وإن كان على بابه فأولى ؛ وتقول : خفت أن لا يقومُ ، بالرفع ، إذا كان المخوف متيقَّناً ، وفى معناه قول بعضهم : إذا جعلت خفت بمعنى علمت ، ومنع ذلك المبرد ، والصحيح خلاف قوله ، قال أبو محجن :

(١٦) إذا مِتُّ فادفنِّى إلى جنب كَرْمةٍ   تُروِّى عظامى بعد موتى عروقُها [٣]
ولا تدفننى بالفلاة فإننى   أخاف إذا مامِتُّ أنْ لا أذوقُها

---

(١) طه / ٨٩

(٢) فى (د) : بعد اليقين ، خلافا للمبرد .

(٣) فى أمالى ابن الشجرى ١ / ٢٥٣ : وأقول إن استبعاد أبى العباس لما أجازه سيبويه من إيقاع المخففة بعد الخوف على المعنى الذى عناه سيبويه استبعاد غير واقع موقعه ، لأن الشعر القديم قد ورد بما أنكره أبو العباس ، وذلك قول أبى محجن ... الخ والشاهد فى قوله :

* أخاف إذا مامت أنْ لا أذوقها *

وروى الشطر الأول : إلى أصل كرمة .

ولكن النصب هو وجه الكلام ، كما قال سيبويه ؛ وفى بعض نسخ التسهيل بعد هذا :

(وأجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها ، بالظرف وشبْهه اختياراً ، وقد يرد ذلك مع غيرها اضطراراً) – ومثال المسألة الأولى : أريد أنْ عندى تقعدَ ، وأنْ فى الدار تقعدَ ، وجاز هذا كما جاز فى أنَّ ، نحو : علمت أنَّ اليوم زيداً سائرٌ ، وأنَّ فى الدار عمراً جالسٌ ؛ ومذهب سيبويه والجمهور المنع ؛ ومثال الثانية قوله :

(١٧) لن ، مارأيت أبا يزيد مقاتلاً أدعَ القتالَ ، وأشهدَ الهيجاءَ [(١)]

ومَنْعُ ذلك إلاَّ فى الضرورة ، هو قول البصريين وهشام ؛ وأجاز الكسائى والفراء : لن والله أكرمَ زيداً ، وأجاز الكسائى : لن زيداً أكرمَ .

(ولا يجزم بها ، خلافاً لبعض الكوفيين) – قال الرؤاسىّ : فصحاء العرب ينصبون بأنْ الفعلَ ، ودونهم قوم يرفعون بها ، ودونهم قوم يجزمون بها . انتهى . وحكى اللحيانى أن الجزم بها لغة ، وحكى الجزم بها أيضا أبو عبيدة ، وأنشدوا على ذلك :

(١٨) إذا ماغَدونا قال ولدانُ أهلنا تعالَوا إلى أن يأتنا الصيدُ نحطبِ [(٢)]

---

(١) جاء بها فى المغنى فى فصل « لمَّا » ١ / ٢٨٣ قال : وأما المركبة من كلمتين فكقوله :

لمَّا رأيت أبا يزيد مقاتلا ... الخ البيت

قال ! وهو لغز ، يقال فيه : أين جواب لما ؟ وبم انتصب أدع ؟ وجواب الأول أن الأصل « لن ما » ثم أدغمت النون فى الميم للتقارب ، ووصلا خطا للإلغاز ، وإنما حقهما أن يكتبا منفصلين ؛ والشاهد فى الفصل بين لن ومنصوبها أدع ، اضطراراً ، على حد قوله :

(وقد يرد ذلك ، أى الفصل ، مع غيرها ، أى مع غير أنْ ، اضطراراً) .

(٢) جاء فى المغنى ١ / ٣٠ : تنبيه : ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيدة أن بعضهم يجزم بأنْ المخففة ، ونقله اللحيانى عن بعض بنى صباح بن ضبة ، وأنشدوا عليه قوله =

فالصواب إثباته ، إلاَّ أنه قليل ؛ وتخصيص المصنف الكوفيين بذلك غير جيد ، فقد حكاه من البصريين المذكوران قبلُ .

(وينصب المضارع أيضا بلَنْ) – هذا هو المشهور فى لسان العرب ، وحُكى الجزم بها لغة [١] ، وأنشد ابن الطراوة :

(١٩) لن يخب الآن مِنْ رجائك مَنْ حرَّك دون بابك الحلقه [٢]

(مستقبلا) – كغيرها من نواصب المضارع ؛ ودليل الاستقبال ، عدم جواز الجمع بينها وبين السين وسوف ، وهذا قول سيبويه وغيره من النحويين ، وذكر السهيلى أن بعض المتأخرين خالف سيبويه فى ذلك حتى ألَّف فيه كتابا .

(بحدٍّ وبغير حدٍّ) – فإذا قلت : لن أقوم ، اقتضى ذلك نفى القيام نفياً أعم من أن يكون محدوداً بوقت أو مؤبداً ؛ وهذا قول سيبويه والجمهور .

(خلافاً لمن خصَّها بالتأبيد) – وهو الزمخشرى ، ذكر ذلك فى الأنموذج له ، وحكى ابن عصفور عنه أنَّ « لن » لتأكيد ماتعطيه « لا » من نفى المستقبل ، وحكى ابن عصفور أيضا عن صاحب كتاب التبيان

= إذا ما غدونا ... الخ البيت ، والبيت لامرئ القيس ، والشاهد فى قوله ، إلى أن يأتنا الصيد ... حيث جاء المضارع مجزوما بعد أنْ .

(١) على ما سبق بيانه فى الحديث عن الشاهد السابق .

(٢) ذكره صاحب المغنى صـ ٢٨٥ ، صـ ٦٩٨ شاهداً على الجزم بلن ؛ ونسبه فى معجم شواهد العربية لأعرابى ؛ والشاهد فى قوله : لن يَخِبْ ، بجزم يخب بلن .

فى علم البيان ، أنه ذهب إلى أن « لن » تنفى ماقرب ، ولا يمتد معنى النفى فيها كما يمتد فى « لا » ، وكذا هو فيه ، والصحيح قول الجمهور ؛ ومن استعمال لن فيما لا يمتد : « فلن أكلم اليوم إنسياً [١] » وفى الممتد : « إنهم لن يُغنُوا عنك من الله شيئا [٢] » ، ومن استعمال لا فى الأول : « لا تستأخرون عنه ساعةً [٣] » ، وفى الثانى : « إنَّ لك أن لا تجوع [٤] » .

(ولايكون الفعل معها دعاء) — وذلك لأنه لم يستعمل من أدوات النفى فى الدعاء إلّا لا وحدها .

(خلافا لبعضهم) — وهو مذهب قوم ؛ حكاه ابن السراج ، واختاره ابن عصفور ، وحملوا على ذلك : « فلن أكون ظهيراً [٥] » ؛ ورُدَّ بأن فاعل الفعل فى الدعاء إنما يكون مخاطباً أو غائباً لا متكلماً .

(وتقديم معمول معمولها عليها دليل على عدم تركيبها من لا أن ، خلافا للخليل) — فهى بسيطة عند سيبويه والجمهور ، والخليل

---

(١) مريم / ٢٦

(٢) الجاثية / ١٩

(٣) فى النسخ الثلاث : « لايستأ خرون عنه » بالياء المنقوطة من أسفل ؛ والذى فى سورة الأعراف / ٣٤ : « لايستأخرون ساعة » ، وفى يونس / ٤٩ : « فلا يستأخرون ساعة » ولم يجئ بالجار والمجرور : « عنه » إلا فى سبأ / ٣٠ : « لاتستأخرون عنه ساعة » .

(٤) طه / ١١٨

(٥) القصص / ١٧

والكسائى ذهبا إلى التركيب ، فيما ذكر ؛ ورد سيبويه على الخليل بما نقله المصنف ، وهو حسن ، ونقل سيبويه أن العرب تقول : أمَّا زيداً فلن أضرب ، والخليل لا يخالف فى ذلك ؛ بل لم يقل بمنعه إلاَّ الأخفش الصغير ، وهو محجوج بحكاية سيبويه ذلك عن العرب ؛ ويستثنى من جواز تقديم معمول معمولها التمييز ، فلا يجوز : ذرعاً لن أضيق بكذا ، على مذهب سيبويه وجمهور البصريين .

(وينصب أيضا بكى نفسها إن كانت الموصولة) – نحو : جئت لكى أتعلمَ ، فالنصب بكى نفسها ، وليست جارَّةً ، فحرف الجرّ لايدخل على حرف الجرّ إلاَّ فى ضرورة ، وهذا من أفصح الكلام ، قال تعالى : « لكى لا تأسَوْا [١] » .

(وبأنْ بعدها مضمرة ، غالباً ، إن كانت الجارة) – نحو : جئت كى [٢] لأقرأ ؛ فكى جارة مفيدة للتعليل ، واللام للتأكيد ، وليست كى ناصبة ، لأن حروف الجرّ لاتنصب الفعل ، فالنصب بأن مضمرة ؛ وسيأتى عن الفارسىّ ما يخالف هذا . واستظهر بقوله : غالباً ، على ماسمع من قول جميل :

(٢٠) فقالت : أكلَّ الناس أصبحت مانحاً لسانَك كيما أن تغُرَّ وتخدعا ؟ [٣]

---

(١) الحديد / ٢٣

(٢) فى (ز) : جئت لكى أقرأ ؛ وواضح أنها نفس عبارة الشاهد السابق ، مع تغيير لفظ : لأقرأ ، بدلا من : لأتعلم .

(٣) فى المغنى صـ ١٨٣ : ولا تظهر أن بعد كى إلا فى الضرورة ، كقوله : فقالت : أكل الناس . البيت ، وفى شرح الأشمونى مع الصبان ٣ / ٢٧٩ قال العينى : الشاهد هنا فى : كيما أن تغر ، حيث جمع فيه بين كى وأن ، ولا يجوز ذلك إلا فى الضرورة .

وظهور أن بعد كى مسموع مع ما كالبيت ، ونحو : جئت كى [١] أن أقرأ ، غير محفوظ .

(وتتعين الأولى) — وهى الناصبة للمضارع .

(بعد اللام) — نحو : جئت لكى أتعلم ، كما سبق .

(غالباً) — احترز به من قوله :

(٢١) أردت لكيما أن تطير بقربتى   فتتركها شناً ببيداءَ بلقعِ [٢]

فكى فيه حرف جرٍّ مؤكد للام ، والنصب بأن المذكورة ؛ وقيل : النصب فيه بكى ، وأن زائدة مؤكدة لكى .

(والثانية قبلها) — أى قبل اللام ، فإذا وقعت كى قبل اللام نحو : جئت كى لأقرأ ، تعين كون كى جارة ، واللام مؤكدة لها ، والنصب بأن مضمرة ، ولا يجوز كون كى ناصبة ، للفصل بينها وبين الفعل باللام ، ولا يُفصَل بين الناصب والمنصوب بحرف الجرِّ ولا بغيرِه ؛ وهذا الترتيب نادر ، ومنه :

(٢٢) كى لتقضينى رقية ما   وعدتنى ، غير مختلس [٣]

---

(١) فى (د) : ونحو : كى جئت أن أقرأ .

(٢) فى المغنى صـ ١٨٢ : ومثله فى الاحتمالين : أردت لكيما أن تَطير ... البيت ، فكى إما تعليلية مؤكِّدة للام ، أو مصدرية مؤكَّدة بأن ؛ وفى شرح الأشمونى والصبان ٣ / ٢٨٠ مثله ، قال : وشنا حال ، وهو القربة البالية ؛ والبيداء : المفازة ؛ وقال الجوهرى : البلقعة الأرض القفراء التى لاشىء بها .

(٣) فى شرح شواهد العينى على الأشمونى والصبان ٣ / ٢٨١ : قاله عبد الله ابن قيس الرقيات – ديوانه / ١٦٠ ؛ والشاهد فى : كى لتقضينى ، فإن كى فيه تعليلية ، لتأخر اللام عنها ؛ وغيرَ مختلس ، بالنصب ، صفة لمصدر محذوف ؛ أى لتقضينى ماوعدتنى قضاء غير مختلس ، وهو بفتح اللام ، مصدر ميمى بمعنى الاختلاس .

وقال الفارسيّ فى التذكرة : إن النصب فيه بكى ، وليست الجارة ، لأن حرف الجر لا يعلق ، وفيه نظر .

(وتترجح مع إظهار أَنْ ، مرادفةُ اللام ، على مرادفة أن) — نحو : جئت لكيما [١] أن تقوم ، فكى بمعنى اللام ، مؤكدة لها ، والنصب بأن ، لأنها (٢ أم الباب ، والفعل قد وليها —٢) ؛ وقد عرفت الخلاف ؛ واعلم أن ماذهب إليه المصنف من أن كى تكون حرف نصب مرة ، وحرف جرّ أخرى ، هو قول سيبويه والأكثرين ، وذهب الكوفيون إلى أنها مختصة بالفعل ، ولا تكون جارّة ؛ وقيل : هى مختصة بالاسم ، ولاتكون ناصبة .

وفى نسخة البهاء [٣] الرقى ، بعد قوله : (وتتعين الأُولى بعد اللام) مانصّه :

(على رأى ، ومطلقا على رأى ، وتتعين الثانية مطلقا على رأى ؛ وقد تظهر أن بعدها مفردة ، ومردَفة باللام ؛ وربما تليها اللام) —

فالرأى الأول هو مذهب سيبويه والجمهور ، فيتعين عندهم فى : جئت لكى أقرأ ، كون كى ناصبة للفعل ، كما تقدم .

---

(١) فى (ز) : لكى أن تقوم .

(٢) من (٢ — ٢) ضرب عليه فى (د) .

(٣) أحد تلاميذ ابن مالك .

والرأى الثانى قول الكوفيين ، كما سبق ، فكى ناصبة عندهم مطلقا ، أى سواء أكان قبلها اللام أم لم يكن .

والرأى الثالث وهو أن كى تكون جارة مطلقا ، هو قول قوم من النحويين ، وقد سبق ذكرى له ، ولا فرق عندهم بين أن تتقدم اللام أو تتأخر أو لا توجد ؛ وظهور أن بعدها مفردة كقوله : * كيما أن تغر وتخدعا * ومقرونة باللام كقوله : * أردت لكيما أن تطير ... * وهذان عند البصريين لا يقاس عليهما . ووقوع اللام بعدها ، كما سبق من قوله : * كى لتقضينى .. * وكقول حاتم :

(٢٣) وأوقدت نارى ، كى لِيُبصَر ضوؤها   وأخرجت كلبى ، وهو فى البيت داخلَه [١]

وهو نادر ، كما سبق ذكره .

وقال الفراء : كثير فى كلام العرب : أردت لكى أقصدك ، وقليل فى كلامهم : أردت كى لأقصدك .

(ولا يتقدم معمول معمولها) – فلا يجوز عند الجمهور : جئت النحو كى أتعلم ، لأنها إن كانت ناصبة ، فما بعدها صلة ،

---

(١) فى معجم شواهد العربية ذكره فى قافية اللام المضمومة ، ونسبه لحاتم الطائى ، وقال فى الحاشية : أو النمرى ؛ وجاء به فى المغنى صـ ١٨٣ بفتح اللام ، وفى ش . العينى ٣ / ٢٨٠ بضم اللام ، قال : والشاهد فى : كى ليبصر ضوؤها ، فإن كى هنا تتعين حرفا جارا للتعليل بمعنى اللام ، لظهور اللام بعدها ، وإنما جمع بينهما للتأكيد ؛ وهذا تركيب نادر .

ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول ، وإن كانت جارة ، فالنصب بأن ، وأن موصولة ، فالعلة بحالها .

(ولا يُبطل عملها الفصلُ) – فتقول : جئت كى النحوَ أتعلَّمَ ، بنصب الفعل ؛ ومن كلامهم : جئت كى فيك أرغبَ ، بالنصب .

(خلافا للكسائى فى المسألتين) – وهما مسألة التقديم ، ومسألة الفصل ؛ وإطلاق التقديم يتناول مثل : النحو جئت كى أتعلمَ ؛ والجمهور على منعه ، ولا يبعد عن الكسائى إجازته ، كما هو مقتضى كلام المصنف ؛ ومسألة الفصل كلام المصنف يقتضى جوازها ، وقصر مخالفته الكسائى على إبطال العمل ؛ ومذهب البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين ، منع الفصل فى الاختيار ؛ وأجاز الكسائى الفصل بمعمول فعلها وبالقسم نحو : أزورك كى والله تزورُنى ، فيبطل عملها ، وأما الفصل بلا ، وبقاء العمل ، فمتفق على جوازه ، قال تعالى : « كى لا يَكونَ دُولةً [1] » .

(ويُنصب غالباً بإذَنْ) – استظهر بقوله : غالباً ، على مارواه عيسى من أن بعض العرب ، مع استيفاء شروط النصب عند غيرهم ، لا يُعملها ، وهى لغة نادرة ، أثبتها البصريون ، رجوعاً إلى نقل عيسى ، ولم يثبتها من الكوفيين إلاّ أحمد بن يحيى ؛ وقول أبى بكر بن طاهر :

---

(١) الحشر / ٧

إن الذى رواه عيسى إنما هو فى فعل الحال ، ضعيف ، فلا يلتبس مثله على سيبويه ؛ ويزعم أن ذلك لغة .

(مصدَّرةً) – فإن تأخرت نحو : أكرمُك إذن ، لم تعمل ، وكذا إن توسطت بين شرط وجزائِه [(١)] نحو : إن تزرنى إذن أكرمْك ، وبين قسم وجوابه نحو : والله إذن لأكرمنَّك ؛ فلا تعمل إذن [(٢)] شيئا ، بل الفعل فيها جواب ، فيجزم الفعل فى المثال جواباً للشرط ، والثانى يعطى مايستحقه جواب القسم ؛ وسيأتى ذكر توسطها فى غيرهما .

(إن وَليهَا [(٣)]) – نحو : إذن أكرمَك .

(أو وَلِىَ قسماً وليَها) – نحو : إذن والله أكرمك . واقتضى كلامه أن الفصل بغير القسم لايُعمل معه نحو : إذن زيدٌ يكرمُك ؛ وهو كذلك فى المثال ، وكذا فى نحو : إذن زيداً أضربُ ، عند البصريين ؛ وأجاز الكسائى النصب راجحاً ، وهشام رجح الرفع ، وأما الفصل بلا فلا يضر كما فى أن .

(ولم يكن حالا) – نحو : إذن أكرمك الآن ، وذلك لأن الناصب يخلص للاستقبال .

(وليست أن مضمرة بعدها) – بل النصب بها نفسها كأنْ ،

---

(١) فى (د) : وجوابه .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) أى الفعل .

وهذا قول الأكثرين ؛ وهى بسيطة عند الجمهور ، حرف عند معظمهم ، اسم عند بعض الكوفيين ، وقيل : هى مركبة من إذ أنْ ، وقيل : من إذا أنْ .

(خلافا للخليل فى أحد قوليه) – وهو ماحكاه أبو عبيدة عنه من أن النصب بأن مضمرة بعدها ، وهو قول الزجاج والفارسىّ ؛ واحتج له بأنها لا تختص ، بل تدخل على الجملة الابتدائية نحو : إذن زيد يكرمك ؛ والثانى ماحكاه سيبويه عنه سماعاً منه ، أنها الناصبة بنفسها ؛ وحكى غير [١] سيبويه عن الخليل ، أن أصلها إذ أنْ ، ويرد قول إضمار أن بعدها ، أنَّ أنْ لا تضمر إلَّا بعد حرف جرّ أو عاطف .

(وأجاز بعضهم فصل منصوبها بظرف اختياراً) – نحو : إذن غداً أكرمَك ؛ أجازه ابن عصفور والأبّدىّ ، قياساً على القسم ؛ قالا : ولا يجوز فى غيرها من النواصب ، والصحيح المنع ؛ والفرق أن القسم مؤكد ، وفصل المؤكد كلا فصل ، ولذا فصل به بين حرف الجر ومجروره نحو : اشتريته بوالله ألف درهم ، وبين المضاف والمضاف إليه نحو : هذا غلامُ ، والله ، زيدٍ ؛ حكاه الكسائى عن العرب .

(وقد يرد ذلك مع غيرها اضطراراً) – قد سبق إنشاد قوله :

(١٧)مكرر لن مارأيت أبا يزيد مقاتلا أدعَ القتالَ ، وأشهدَ الهيجاء [٢]

---

(١) سقطت من (ز ، غ)

(٢) سبق الحديث عنه وتخريجه عند الحديث عن : لن صـ ٦٥ .

عند ذكر المصنف المسألة ، فى بعض النسخ .

(ومعناها الجواب والجزاء) – ذكر ذلك سيبويه ، وفهم منه الفارسىّ أن الجواب يلزمها ، وأما الجزاء فيكثر فيها ، وقد تتجرد عنه ؛ ومثال الكثير أن يقال : أزورك ؛ فتقول : إذن أكرمَك ؛ أجبت وجازيت ، والتقدير : إن زرتنى أكرمك . ومثال الجواب بلا جزاء : إذن أظنك صادقاً ، فلا يتقدر بقولك : إن تزرنى أظنك . وفهم منه الشلوبين أنها لا تنفك عنهما ؛ وقول الفارسىّ إنه لايتقدر الشرط فى المثال ، معترض ؛ فيجوز أن يكون المعنى : إن تزرنى أظن صدق خبرك فيما تخبرنى به ؛ ولا يجوز أن يقع غير جواب ، لايقال [1] ابتداءً : إذن أكرمَك ؛ وأما « فعلتُها إذاً وأنا من الضالين [2] » فجواب : « فعلت فعلتك التى فعلت [3] » ، أى مافعلت قصداً ، بل فعلت معتقدا أن الوكزة لا تقضى عليه ، ويوضح هذا قراءة من قرأ : « وأنا من الجاهلين » .

(وربما نصب بها بعد عطف [4]) – والأكثر فى لسان [5] العرب ، إلغاؤها حينئذ ؛ قال تعالى : « فإذن لا يؤتون الناس [6] » ،

---

(١) فى (د) : لايجوز .

(٢) الشعراء / ٢٠

(٣) الشعراء / ١٩

(٤) فى (ز) : بعد عاطف .

(٥) فى (د) : فى كلام العرب .

(٦) النساء / ٥٣

«وإذن لا يلبثون [١] » ، وقرأ بعض القراء بحذف النون فيهما .

(أو ذى خبر) – ومذهب البصريين تحتُّم إلغائها حينئذ ؛ وأجاز هشام فى : زيدٌ إذن يكرمك ، النصب ، وأجازه الكسائى والفراء فى : إن زيداً إذن يكرمك ، والسماع ورد فى مثله ، قال :

(٢٤) لا تتركنّى فيهمُ شطيرا إنى إذن أهلكَ أو أطيرا [٢]

وخرجه البصريون على حذف خبر إن ، أى : إنى لا أقدر على ذلك ، ثم استأنف قوله : إذن أهلك ؛ والشطير الغريب .

مسألة : لا يجوز حذف المنصوب فى هذا الباب ، وإبقاء الناصب ؛ لو قيل : أريد أن تفعل ؛ لم يجز : أريد أن . ووقع فى البخاريّ فى قوله تعالى : « وجوه يومئذ ناضرة » [٣] : فيذهب كيما ، فيعودُ ظهرُه طبقاً واحداً ؛ [٤] أى كيما يسجد ، وشبه هذا بحذف الفعل بعد لمّاً ؛ ورُدَّ بأن حذفه بعد لمّاً جاز للدليل ، وهو منقول فى فصيح الكلام ، بخلاف هذا ، فإنه لم ينقل من كلام العرب .

---

(١) الإسراء ٧٦ .

(٢) فى ش . ش العينى على الأشمونى والصبان ٣ / ٢٨٨ : هذا رجز لم يعلم راجزه ، وفى معجم شواهد العربية نسبه لرؤبة ، ثم قال : وليس فى ديوانه . قال العينى : والشاهد فى : إذن ، حيث أعملها مع أنها معترضة بين إنّ وخبرها ، وهو ضرورة ، خلافا للفراء ؛ وخرج على حذف خبر إنّ ؛ أى لا أقدر على ذلك ، ثم أستأنف ما بعده . والشطير البعيد ؛ قاله الأصمعى ، وقال غيره : الغريب .

(٣) القيامة / ٢٢ .

(٤) بخارى فى الحديث عن قوله تعالى : « وجوه يومئذ ناضرة » .

(**فصــل**) : (يُنصب الفعل بأنْ لازمة الإضمار ، بعد اللام المؤكدة لنفى فى خبر كان ، ماضيةً لفظاً أو معنى) – نحو : ماكان زيدٌ ليفعل ؛ ولم يكن زيدٌ ليفعل . وقوله : بأنْ ، هو قول البصريين ، يزعمون أن الفعل منصوب بأن مقدَّرة بعد اللام ؛ وزعم الكوفيون أن الناصب اللام ؛ ورد بأن عامل الاسم لا يعمل فى الفعل ؛ ويرد على هذا كى ، على قول البصريين ، وفيه بحث ؛ ولزوم إضمار أنْ فى هذا ، هو قول البصريين ، ووجهوه بأنَّ : ماكان زيدٌ ليقومَ ، فى مقابلة : كان زيد سيقوم ، وسوف يقوم ؛ فكما لا تجتمع أن والسين أو سوف ، كذلك لا تجتمع أن واللام ؛ ويدل على مقابلة اللام حرف التنفيس امتناع : ماكان زيد سيقوم ، أو سوف يقوم ؛ استغناء بِـ ليقوم ؛ وأجازه بعض المغاربة ، وذلك مردود بعدم السماع ؛ وأجاز بعض الكوفيين إظهار أنْ بعد اللام توكيداً ؛ ورُدَّ بأنه لم يُسمع ؛ وقال ابن الأنبارىّ : ماكان عبد الله لأن يزورك ، مايجيزه كوفى ولا بصرى .

وقد يفهم من قوله : بعد اللام ، أنه لا يلزم إضمارها فى ذلك ، إذا لم توجد اللام ؛ وقد أجازه بعضهم ، واحتج بقوله تعالى : « وما كان هذا القرآن أن يُفتَرى [1] » ؛ واضطرب فيه ابن عصفور ، فمرة منع ، ومرة أجاز ، والصحيح المنع ، وأما الآية فليس مما نحن فيه ، بل أخبر بمصدر ، وهو : « أن يفترى » عن القرآن ، وهو مصدر ؛ وأما ماكان زيد أن يقوم ؛ فإن أردت المبالغة جاز ، ولم يكن مما نحن فيه ،

---

(١) يونس / ٣٧ ، وزاد فى (غ) : « من دون الله » .

وإلَّا لم يجز ؛ وسميت هذه اللام مؤكدة ، لأنها تفيد نفى الفعل على وجه لا يُستفاد بدونها ؛ فمعنى : ماكان زيد ليفعل : ماكان مقدِّراً أو مستعدًّا لذلك ؛ وقال سيبويه فى تمثيله : ماكان زيدٌ لهذا الفعل ؛ وقول ابن المصنف : سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها ؛ إذ يقول : ماكان زيد يفعل ، ضعيف ؛ فالنقل امتناعُه إذا كان نفيا لقولك : كان زيدٌ سيفعل ، وإجازته ، إن كان نفيا لقولك : كان زيدٌ يفعل ؛ وأجاز بعضهم الأول على قلة ؛ وهو مردود عليه .

وقوله : لنفى ، ليس على إطلاقه ، فلا يستعمل هنا من حروف النفى إلاَّ ما ولم ؛ فلا يجوز : إن كان زيدٌ ليخرجَ ، ولا : لمَّا يكن ليخرجَ .

وقوله : فى خبر كان ، هو المشهور من قول النحويين ؛ وأجاز بعضهم ذلك فى أخوات كان ، نحو : ماأصبح زيدٌ ليفعلَ ؛ وأجازه بعض فى ظننت وأخواتها نحو : ماظننت زيداً لِيفعلَ ؛ ورُدَّ بأن ذلك لم يُسمع ؛ وأجازه بعض فى كل فعل تقدَّمه نفى ، نحو : ماجاء زيدٌ لِيفعلَ كذا ؛ والصواب أن هذه اللام فيما نحن فيه ، تسمى لام الجحود ، على أنه وقع فى كلام أبى البقاء ، تسمية اللام فى : ماكان زيدٌ ليفعل : لام كى ؛ وهو سهو .

وخرج بقوله : ماضية نحو : مايكون زيد ليفعل ، فلا يجوز ؛ وهذه اللام التى نتكلم فى مسألتها ، عند البصريين متعلقة بمحذوف هو خبرٌ لكان ، والتقدير : ماكان زيدٌ مريداً ، أو مستعدًّا ، ليفعل

كذا ؛ أو نحو ذلك ؛ ومذهب الكوفيين أن اللام للتوكيد ، والخبر مابعدها ؛ وليست اللام للجرّ ، بل للنصب ، ولا حذفَ . واستدل البصريون بالتصريح بالمقدر فى قوله :

(٢٥) سموتَ ولم تكن أهلاً لتسمو ولكن المضيّع قد يُصاب [١]

(وبعد حتى) – أى ينصب المضارع بأن لازمة الإضمار بعد حتىَ ، وهذا قول سيبويه وغيره من البصريين ، فحتى عندهم جارة ، والنصب بأن مقدرة ؛ وقال الكسائىّ وغيره من الكوفيين : إن حتى ناصبة بنفسها.

(المرادفة لإلى أو كى الجارّة أو إلاَّ أنْ) – فخرج بالمرادفة حتى الابتدائية ، فإنها لاترادف شيئا مما ذكر ؛ والأول كقوله تعالى : « حتى يرجعَ إلينا موسى [٢] » أى إلى أنْ ؛ والثانى نحو : أسلمت حتى أدخلَ الجنة ، فهى هنا للتعليل مثل كى ، وهذان المعنيان ذكرهما معظم النحويين ، أعنى كونها إذا انتصب المضارع بعدها ، للغاية أو للتعليل ؛ والثالث استشهد له المصنف بقوله :

(٢٦) ليس العطاءُ من الفضول سماحةً حتى تجودَ ، ومالديك قليلُ [٣]

---

(١) فى التصريح ٢ / ٢٣٥ : وقد صرح بالخبر الذى زعمه البصريون من قال : سموت ، ولم تكن أهلا لتسمو ... فهذا بمنزلة ما قدروه من قولك : ما كان زيدٌ مريداً للفعل ، أو مقدراً له ... ولم ينسب البيت فى التصريح ولا فى معجم شواهد العربية .

(٢) طه / ٩١

(٣) فى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٣ / ٢٩٧ : هو من الكامل ؛ وأراد بالفضول : المال الزائد ؛ والسماحة : الجود . والشاهد فى : حتى تجودَ ، فإن حتى بمعنى الاستثناء . والبيت للمقنع الكندى .

وقول ابن المصنف : إن حتى فى البيت يصح تأويلها بإلى ، فيه نظر ؛ وقد قال الخضراوى فى حديث : « حتى يكونَ أبواه ... [(١)] » حتى بمعنى إلاَّ أنْ المنقطعة ، والمعنى : لكن أبواه .. قال : وقد ذكر النحويون هذا المعنى فى أقسام حتى ، وذكر من كلام سيبويه مايقتضيه .

(وقد تظهر أنْ مع المعطوف على منصوبها) – أنشد النحويون :

(٢٧) حتى يكونَ عزيزاً من نفوسهمُ أو أن يبينَ جميعاً ، وهو مختارُ [(٢)]

وأجاز الكوفيون إظهار أنْ بعد حتى ، قالوا : لو قلت : لأسيرنَّ حتى أن أصبح القادسية ، لجاز ، وكان النصب بحتى ، وأنْ توكيد .

(وتُضمر أيضا[(٣)]، أنْ لزوما بعد أو الواقعة موقع إلى أنْ أو إلَّا أنْ)

---

(١) بخارى قدر / ٣ ، ومسلم قدر ٢٢ ــ ٢٥ وترمذى قدر / ٥ ، برواية : فأبواه يهودانه ؛ وفى فيض القدير ٥ / ٣٣ : حتى يعربَ عنه لسانه ، فأبواه ...

(٢) فى الدرر ٢ / ٦ : استشهد به على جواز إظهار أن بعد حتى المعطوفة على أخرى قبلها عند البصريين ؛ أما الكوفيون فيجيزون إظهارها من غير قيد ؛ والضمير فى يكون ويبين للجار المذكور فى بيت قبل الشاهد ، وكذلك ضمير نفوسهم لبنى شيبان فى البيت الذى قبله أيضا . والبيت من أبيات أربعة قالها يزيد بن حمار السكونى يوم ذى قار .

(٣) سقطت « أيضا » من (ز ، غ) .

نحو : لألزمنَّك أو تقضينى حقى . أى إلى أن تقضينى [١]؛ وبعضهم يقدّر بكى أيضا ، أى كى تقضينى ؛ وذكر سيبويه إلاَّ أنْ ؛ وزعم بعض المغاربة أنه المستمرّ فيها دون الآخرَين ، واستشهد بقول زياد الأعجم :

(٢٨) وكنتُ إذا غمزتُ قناةَ قوم كسَرتُ كعوبَها ، أو تستقيما [٢]

قال : فهذا لا يقدَّر بإلى أنْ ، ولا بكى ، بل المعنى : إلاَّ أنْ تستقيم ؛ وقيل أيضا : إن التقادير الثلاثة لا تستمر ، وإنَّ قوله :

(٢٩) فسر فى بلاد الله ، والتمس الغنى تعش ذا يسارٍ ، أو تموت فتعذرا [٣]

لا يصح المعنى فيه بتقدير واحد من الثلاثة ؛ ونسبة النصب لأن هو مذهب البصريين ؛ وقال الفراء وبعض الكوفيين : انتصب الفعل بالخلاف ؛ والكسائى وأصحابه والجرمى بأو .

وخرج بقوله : موقع كذا ، مالم تكن أو فيه كذلك ، وهى العاطفة اسماً مفرداً على اسم صريح ، فإن النصب بعدها بأنْ جائزة الإضمار نحو قول المتلمس [٤] :

---

(١) زاد هنا فى (د) : أو إلَّا أن تقضينى ؛ وستأتى .

(٢) قاله زياد الأعجم ، من الوافر ؛ والشاهد فى : أو تستقيما ، حيث جاءت فيه أو بمعنى إلَّا فى الاستثناء .

(٣) لم أجده فى مراجعى ، ولم أعرف قائله ؛ والشاهد فيه عدم استمرارية وقوع أو موقع التقديرات الثلاثة : إلى أنْ ، وإلَّا أنْ ، وكى ، فالمعنى فى هذا البيت لايصح بتقدير واحد من هذه التقديرات .

(٤) فى نسخ التحقيق الثلاث : المتلمس ؛ وفى معجم شواهد العربية نسبه للحصين بن الحمام ، وكذلك جاءت رواية العينى والأشمونى والتصريح ، وجاء البيت فى المفضليات صـ ١٠٩ ضمن قصيدة للحُصَين ابن الحُمام المرّىّ مطلعها :

جزى الله أفناءَ العشيرة كلها بدارةِ موضوع عقوقاً ومأثما

(٣٠) ولولا رجالٌ من رزام أعزة وآل شبيع أو أسوءَك علقما [١]

ورزام أبو حيّ من تميم ؛ والتقدير : أو أنْ أسوءَك ياعلقمة .

وفى بعض النسخ التى عليها خط المصنف بعد هذا :

(ولا يفصل الفعل من حتى ولا أو بإذن [٢] ولا بشرط ماض ، خلافاً للأخفش [٣] ؛ وقد تعلق قبل الشرط الآخذ حقَّه ، حتَّى ، وفاقاً له ، وكي وفاقاً للفراء) — وقوله : بإذن ، إن كان صحيحاً ولم يكن تصحيفاً من الكاتب ، فالتمثيل : أزورك حتى إذن تكرمنى ، ولألزمنَّك أو إذن تقضينى حقى ؛ وإن كان تصحيفاً ، وإنما هو أنْ ، وهو أقرب ، فإن هذا ليس موضع إذن ، لما سبق من أن الجواب يلزمها فالتمثيل : أزورك حتى أن تكرمنى ؛ وقد مضى أن مذهب الكوفيين جواز إظهار أنْ بعد حتى . ولا يبعد من قولهم هذا ، إجازة ذلك فى أو ، كما أن النصب عندهم بها ، كما فعلوا ذلك مع حتى نحو : لألزمنك أو أن تقضينى حقى .

---

(١) رواية المفضل :

* ولولا رجال من رزام بن مالك ... *

قال : ويروى : من رزام بن مازن ... وهى الرواية ؛ وقوله : أو أسوءك علقما أراد : أو أن أسوءك علقما . والشاهد فى : أو أسوءك ، حيث نصب بتقدير أن بعد أو العاطفة .

(٢) فى النسخة المحققة من التسهيل صـ ٢٣١ عن بعض نسخ التسهيل : بظرف ولا شرط .

(٣) وفى همع الهوامع ٢ / ١٠ : وما ذكر من أن النصب بعد أو بإضمار أنْ ، هو مذهب البصريين ، ولذلك لايتقدم معمول الفعل عليها ، ولايفصل بينها وبين الفعل ، لأنها حرف عطف ... ونقل ابن مالك عن الأخفش ، أنه جوز الفصل بين أو والفعل بالشرط نحو : لألزمنك أو إن شاء الله تقضينى حقى .

ومذهب البصريين امتناع ذلك ، للزوم إضمار أنْ بعد حتى وأو ، كما سبق ؛ والسماع لم يأت بما يخالف ذلك ؛ ومثال الفصل بالشرط : أصحبك حتى ، إن قدَّر الله ، أتعلّم ؛ ولألزمنَّك أو ، إن شاء الله تقضيَنى حقى .

وإنما قيد بالماضى ، لأن الجواب فى المسألة محذوف لنصب الفعل ، ولا يحذف جواب الشرط إلّا والشرط ماض . وما ذكر من خلاف الأخفش يحتمل العود إلى المسائل الثلاث ، وإلى المسألة الأخيرة .

والفصل بالشرط يحكى عن الكسائى فى كى ، وقال : إنه يبطل عملها حينئذ ، وذلك نحو : أزورك كى إن تكلمْنى أكرمْك ؛ والبصريون لايجيزون هذا الفصل . قيل : ومثل هذا غير محفوظ عن العرب .

وذكر ابن المصنف أنه قد يُفصل بين كى والفعل بجملة شرطية ، فيبقى النصب ؛ قال : ومن كلامهم : جئتُ كى ، إن تحسن إلىّ أزورَك ، بالنصب ؛ قال : والكسائىّ يجيز ذلك بالرفع دون النصب .

ومثال ماوافق فيه المصنف الأخفش من التعليق ، والمراد به إبطال العمل : أصحبك حتى إن تحسنْ إلىّ أحسنْ إليك .

وأخذ الشرط حقَّه معناه استيفاؤه جوابه ؛ وهذا نظير ماسبق عن الكسائى فى كى ، وعزاه المصنف ، كما رأيت ، إلى الفراء ووافقه .

وقد عرفت مافيه ؛ وفى نسخة البهاء الرقى (١) عوض هذا :

---

(١) أحد تلاميذ ابن مالك .

(ولا يفصل الفعل من حتى ولا أو ، بظرف ولا شرط ماض ، خلافاً للأخفش وابن السراج) – مثال الفصل بالظرف [١] : اقعد حتى عندك أقعد ؛ ولألزمنك أو اليوم تقضينى حقى .

والنقل عن هشام إجازة الفصل بين حتى والفعل بالجار والمجرور نحو : اقعد حتى إليك يجتمعَ الناس ؛ وأجاز حينئذ الرفع والنصب ، وقال : إن الرفع أصح ؛ ولا يبعد إلحاق الظرف به ؛ وأجاز ذلك أيضا فى إذن هو والكسائى ، كما تقدم ؛ وأجازه الكسائى فى كى أيضا نحو : جئت [٢] كى فيك أرغب ؛ وأما مسألة الشرط فقد سبق الكلام عليها قريبا .

(وتضمر [٣] أيضا [٤] لزوما ، بعد فاء السبب) – والنصب بأنْ ، لا بالخلاف ولا بالفاء ولا الواو الآتى ذكرها ؛ هذا قول البصريين ؛ وقال الفراء وبعض الكوفيين : النصب بالخلاف ؛ وقال الكسائى وأصحابه والجرمى : بالفاء والواو ؛ وأصل معنى الفاء التعقيب ، ثم قد تدخل فى التسبيب ، وهو أخص من التعقيب نحو : جاء المطر ، فالربيع [٥] ، وضربت زيداً ، فبكى [٦] .

---

(١) سقطت من (ز ، غ) .
(٢) فى (د) : جئتك .
(٣) زاد هنا فى (د ، وفى بعض نسخ التسهيل) : أنْ .
(٤) سقطت من (د)
(٥) مثال التعقيب .
(٦) مثال التسبيب .

(جواباً لأمر) – نحو : زرنى فأكرمَك . وأنكر بعض المتقدمين النصب فى جواب الأمر ؛ وأنشد سيبويه لأبى النجم :

(٣١) ياناق ، سيرى عنقاً فسيحا   إلى سليمان ، فنستريحا [١]

(أو نهى) – نحو : « ولا تطغَوا فيه ، فيحِلَّ [٢] » ؛ وشرط النصب ، أن لا ينقض النهى بإلَّا قبل الفاء نحو : لا تضرب إلا عمراً ، فيتأدّبُ ؛ فيرفع حينئذ ولا ينصب ، فإن تأخر نصبت نحو : لا تضرب زيداً فيغضبَ إلَّا تأديباً .

(أو دعاء) – نحو : « ربنا آطمس على أموالهم ، واشدد على قلوبهم ، فلا يؤمنوا [٣] » ، ونحو :

(٣٢) ربِّ وفقنى فلا ، أعدلَ عن   سنن الساعين فى خير سنَنْ [٤]

(بفعل) – احترز من سقيا ورعيا ونحوهما من الدعاء بالاسم ، فلا ينصب جوابه .

---

(١) فى المقتضب ٢ / ١٤ فى هذا الموضع : فالأمر : ائتنى فأكرمك ، وزرنى فأعطيَك ، كما قال الشاعر : ياناقُ سيرى عَنقاً ... البيت . قال فى الحاشية : استشهد به سيبويه ١ / ٤٢١ على نصب الفعل بأن مضمرة بعد فاء السببية ، الواقعة فى جواب الأمر . والعنَق : ضرب من السير ، والفسيح : الواسع ؛ والبيت لأبى النجم العجلى ؛ وناق منادى مرخم ، أى ياناقة .

(٢) طه / ٨١ ، وجاء بالنسخ الثلاث : « لاتطغوا فيه فيحل » .

(٣) يونس / ٨٨

(٤) فى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٣ / ٣٠٢ : هو من الرمل ، والشاهد فى : فلا أعدلَ ، حيث نصب ، لأنه جواب الدعاء ، والفاء فاء السبب فى الجواب عن الدعاء . ولم ينسبه أحد من أصحاب المراجع .

(أصيل فى ذلك) – احترز من الدعاء بلفظ الفعل الذى أصله الخبر ، نحو : رحم الله زيداً ، فيدخله الجنة ، فلا يجوز النصب فى هذا ، وسيأتى ذكر الخلاف فيه .

(أو لاستفهامٍ) – نحو : « فهل لنا من شفعاء ، فيشفعوا [(١)] » ، ونحو : أين بيتك ؟ فأزورَك ، وفى السبعة : « من ذا الذى يقرض الله قرضاً حسناً ؟ فيضاعفه [(٢)] » بالنصب .

(لا يتضمنُ وقوعَ الفعل) – فإن تضمنه ، لم ينصب الفعل نحو : لم ضربتَ زيداً ؟ فيجازيك . وهذا أخذه المصنف من كلام الفارسىّ فى الإغفال مع الزجاج ، حيث قال الزجاج فى قوله تعالى : « لمَ تلبسون الحقَّ بالباطل وتكتمون [(٣)] » ، لو قال : « وتكتموا » لجاز ؛ أى لم تجمعون [(٤)] بين ذا وذا ؟ ولكن الذى فى القرآن أجود فى الإعراب ؛ فرد الفارسىّ قوله ، والأقرب خلاف قول الفارسىّ .

وقد حكى ابن كيسان النصب فى جواب ماتحقق وقوعه نحو : أين ذهب زيدٌ ؟ فنتبعَه ؟ ومن أبوك ؟ فنكرمَه ؟ ومن أمثلة النحويين : أين بيتك ؟ فأزورَك ؟ والمعنى : ليكن منك إعلام بذهاب زيد ، فاتباع منا ، وإعلام بأبيك ، فإكرام منا ، وإعلام ببيتِك ، فزيارة منا ؛ ولم يتعرض أحد

---

(١) الأعراف / ٥٣ ، وفى (د ، ز) : « هل لنا »
(٢) البقرة / ٢٤٥ ، والحديد / ١١
(٣) آل عمران / ٧١
(٤) فى (ز) : لم يجمعوا بين ذا وذا .

من المغاربة لهذا الشرط فيما نحن فيه ، لكن فى كلام بعضهم فى النفى ، كما سيأتى ، مايعطيه .

(أو لنفى محض) – نحو : « لا يُقضَى عليهم فيموتوا [(١)] » ؛ وذكر بعض المغاربة أنه لايجوز النصب فى : لم تقم ، فتحيينا ؛ وقد جاء النصب فى قوله :

(٣٣) لم ألق بعدهمُ حَياًّ ، فأخبرَهم إلاَّ يزيدُهُم حُبًّا إلىَّ همُ [(٢)]

(أو مُؤوَّل) – نحو : قلَّما تأتينا فتحدِّثَنا ؛ لأنه فى معنى : ماتأتينا . وكذا : ألم تأتِنا فتحدثَنا ؟ لصورة النفى ، وإن كان تقريراً . وأجاز الكوفيون : أنا غيرُ آتٍ فأكرمَك ، بالنصب ؛ لأنه فى معنى : ماأنا آتٍ فأكرمَك ؛ وأجاز ذلك أيضا ابن السرَّاج فى : غير قائم الزيدان ، فتكرمَهما . وإذا انتقض النفى بإلَّا قبل الفاء ، لم ينصب الفعل نحو : ماضربَ زيدٌ إلَّا عمراً فيغضبُ ؛ بل يتعيَّن الرفع ؛ أو بعدها ، جاز النصب ؛ نصَّ على ذلك سيبويه ، ومثل له بـ : ماتأتينا فتحدثَنا ، إلا ازددنا فيك رغبة .

(أو عَرْضٍ) – نحو ماحكى من كلامهم : ألَا نقعُ الماءَ فنسبحَ ؟ أى فى الماء فحذف الجار ؛ وكقوله :

---

(١) فاطر / ٣٦

(٢) فى ابن يعيش ٧ / ٢٦ : لم ألق بعدهم حيًّا فأخبرهم ؛ والشاهد فى قوله : فأخبرهم بالنصب بأن مضمرة بعد فاء السبب ، جواباً لنفى محض ؛ ونسب البيت لزياد بن حمل ، أو زياد بن منقذ .

(٣٤) ياابن الكرام ألاتدنو ؟ فَتُبصَرَ ما قدِ حدَّثوك ، فما راءٍ كمن سمعا [١]

(أو تحضيض) – هلا أمرتَ فتُطاعَ ؟ وقوله :

(٣٥) لولا تعوجين ياسلمى على دنف فتخمِدِى نارَ وجدٍ كاد يفنيه [٢]

والتحضيض عرض مؤكد ، فتقول : ألا تجلس ؟ تعرض عليه ولا تحضه ، لأنك لا تريده ، وتقوله أيضا إذا كنت تريده وتبتغيه [٣] .

(أو تَمنٍّ) – قال تعالى : « ياليتنى كنت معهم ، فأفوزَ [٤] » ، « لو أنَّ لنا كرةً فنتبَرَّأً » [٥] ، وتقول : وددت لوتأتينا فتحدِّثَنا ، وفى بعض المصاحف : « ودُّوا لو تُدهِنُ فيدهنوا [٦] » .

(أو رجاء) – نحو : لعل زيداً يأتى ، فيحدثَنا ، بالنصب ؛ ولم يثبت البصريون ذلك ، وجعلوا الترجى فى حكم الواجب ؛ وأثبته

---

(١) فى ش . ش. العينى على الأشمونى والصبان . هو من البسيط ، وألا للعرض ، والشاهد فى : فتبصر ، حيث نصب ، لأنه جواب العرض ؛ ولم ينسب فى المراجع .

(٢)فى الدرر ٢ / ٨ : استشهد به على النصب بأن مضمرة بعد الفاء الواقعة جوابا للتحضيض فى قوله : فتخمدى . وهو من البسيط أيضا ، ولم أعثر على قائله .

(٣) قال فى التصريح ٢ / ٢٣٩ : والعرض والتحضيض متقاربان ، يجمعهما التنبيه على الفعل ، إلَّا أن فى التحضيض زيادة توكيد وحث ، وفى العرض ليناً ورفقاً .

(٤) النساء / ٧٣

(٥) البقرة / ١٦٧ ، وفى (ز ، غ) : « ياليت لنا كرة » ، ولا توجد هذه الصيغة فى القرآن .

(٦) القلم / ٩

الكوفيون على أن لعل للاستفهام ؛ وصحح جماعة من المتأخرين إثباته ، منهم ابن مالك ، مستشهدين بقوله تعالى : « فأطلعَ إلى إله موسى » [١] ، وقوله : « فتنفعه [٢] » فى قراءة النصب فيهما ؛ وأما كون لعلَّ للاستفهام ، فغير صحيح ، والرجاء ظاهر فى قوله تعالى : « لعلىٌّ أبلغُ الأسباب ... » [١] ؛ وقد خرج ماورد من ذلك على العطف على التوهم ، لكثرة دخول أنْ فى خبر لعلَّ ، وإن كان اسمها جثة .

(ولا يتقدم ذا [٣] الجوابُ على سببه) — وهذا مذهب البصريين ؛ وعلته أن الفاء عندهم عاطفة مصدراً مقدَّراً على مصدر متوهم ، فإذا قلت : مازيدٌ يأتينا فيحدثنا ، فالتقدير : مازيدٌ يكون منه إتيان فحديث ، فلا يجوز : مازيد فيحدثنا يأتينا ؛ لأنه إذا كانت الفاء لاتتقدم فى العطف على الصريح نحو : زيدٌ قام فضرب ، فأن لا تتقدم فى هذا أولى ؛ وقد اشترط فى القول الصحيح من كلام النحويين تقدم الجملة بأسرها فى العطف على المحل ، فهاهنا أحرى ؛ ويمتنع النصب فى : مازيدٌ يكرم فيكرمُه أخانا [٤] ، لأجل توهم المصدر .

(خلافاً للكوفيين) — وسببه أن الفاء عندهم ليست عاطفة ،

---

(١) غافر / ٣٦ ، ٣٧ : « لعلى أبلغ الأسباب . أسباب السموات ، فأطلع إلى إله موسى » .

(٢) عبس / ٣ ، ٤ : « وما يدريك لعله يزَّكىَّ . أو يذَّكَّرُ فتنفعَه الذكرى » .

(٣) أى : هذا الجواب ؛ وفى (غ) : ذلك الجواب .

(٤) مفعول يكرم .

وإنما هو جواب تقدم على سببه ، ومن مذهبهم جواز تقدم جواب الشرط ، فهذا كذلك ؛ وخالفوا أيضا فى المسألة الثانية البصريين ، فأجازوا النصب ، إذ لا مصدرَ متوهَّماً عندهم فى ذلك .

(وقد يُحذف سببهُ بعد الاستفهام) - قال الكوفيون : العرب تحذف الأول مع الاستفهام ، لدلالة الجواب عليه وفَهْم الكلام ، فيقولون : متى ؟ فأسيرَ معك ؛ يريدون : متى تسيرُ ؟ فأسيرَ معك .

(ويلحق بالنفى ، التشبيهُ الواقعُ موقعَه) - نحو : كأنك والٍ علينا فتشتُمَنا ؛ أى : ماأنت والٍ ؛ قال الكوفيون ؛ قال ابن السرَّاج : وليس بالوجه .

(وربما نفى بقد ، فينصب الجواب بعدها) - ذكره ابن سيده ، وحكى عن بعض الفصحاء : قد كنتَ فى خير فتعرفَه ؛ أى : ماكنتَ فى خير .

(**فصـــل**) : (وتُضمَر أن الناصبة أيضا لزوماً ، بعد واو الجمع) - خرج بالجمع ما استعمل لقصد تقدم الأول أو تأخره ، والواو وضعهاالتشريك فى الحكم ، إما مع المعية فى الزمان ، وإما دونه ، بتقدم الأول أو تأخره ؛ وقد قيل : إن المعية أظهر فيها ، وهو المعنى المقصود هنا ، كما فى : اختصم زيد وعمرو ؛ والفرق بين الجمع وغيره ، أن التى للجمع يكفى فيها نفى واحد ، والتى لغيره تحتاج إلى نفيين عند سيبويه ، خلافاً للمبرد ؛ وقد سبق ذكر الخلاف فى الناصب هنا ، وعلم منه أن ماذكره المصنف هو قول البصريين .

(واقعة فى مواضع [١] الفاء) – فالأمر :

(٣٦) فقلت : ادعى ، وأدعوَ إنَّ أندَى   لصوت ، أن ينادىَ داعيان [٢]

والنهى كقول أبى الأسود :

(٣٧) لاتنه عن خلق ، وتأتى مثله   عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيم ، [٣]

وقوله تعالى :«ولا تلبسوا الحق بالباطل ، وتكتموا الحقَّ [٤] » ، يحتمل النصب والجزم ؛ والدعاء : يارب اغفر لى ، وتُوسِّعَ علىَّ فى الرزق ؛ والاستفهام ، ماأنشده بعض النحويين :

(٣٨) أتبيتُ ريَّانَ الجفون من الكرى   وأبيتَ منك بليلة الملسوع [٥]؟

قال شيخنا : ولا أدرى أهو مسموع ، أم مصنوع ؟

---

(١) فى بعض نسخ التسهيل : فى مواقع .

(٢) فى معجم شواهد العربية ، نسبه للأعشى ، قال : وليس فى ديوانه ، قال : أو الحطيئة ، أو ربيعة بن جشم ، أو دثار بن شيبان النمرى ؛ وفى الإنصاف صـ ٥٣١ : نسبه سيبويه للأعشى ، وقال الأعلم : ويروى للحطيئة ؛ قال : والصحيح أنه من كلمة ، عدة أبياتها ثلاثة عشر بيتا ، لدثار بن شيبان النمرى ، وهذه القصيدة مما رواه أبو السعادات بن الشجرى فى مختاراته ، وروايته ، كما رواها صاحب الإنصاف : فقلت ادعى ، وأدعُ ، فإن أندى ... وهو على طريقة الكوفيين ؛ وأما الذين رووا : وأدعوَ ، ومنهم سيبويه ، فعلى أن الفعل المضارع ينصب فى جواب الأمر بعد الواو . وهو من الوافر .

(٣) فى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان : قاله أبو الأسود الدؤلى ، ومن نسبه إلى الأخطل فقد أخطأ ، ملحقات ديوانه ١٣٠ ، وهو من الكامل ؛ والشاهد فى قوله : وتأتىَ حيث نصب الياء بعد الواو فى جواب النهى .

(٤) البقرة / ٤٢

(٥) للشريف الرضى ـــ ديوانه ١/ ٤٩٧ ، والشاهد فى قوله : وأبيتَ بالنصب بأن مضمرة بعد واو الجمع بعد الاستفهام ، والبيت من الكامل .

والنفى المحض : « ويعلمَ الصابرين [١] » ، وكقول أبى طالب :

(٣٩) كذبتم ، وبيت الله ، نَبزى محمداً ولمَّا نُطاعنْ دونه ونناضلِ
ونُسلمَه حتى نُصرَّع حوله ونُذهلَ عن أبنائنا والحلائلِ [٢]

والمؤوَّل كقول الحطيئة :

(٤٠) ألم أَكُ جارَكم ؟ ويكونَ بينى وبينكمُ المودةُ والإخاءُ [٣]

والعرض : ألا تنزلُ ، وتصيبَ خيراً ؟

والتحضيض : هلا تأتينا ، وتكرمَنا ؟

والتمنى : « ياليتنا نردُّ ، ولا نكذبَ بآيات ربنا ، ونكونَ [٤] » ؛ قراءة حفص وحمزة بنصب الباء والنون ، وابن عامر بنصب « ونكونَ » فقط .

---

(١) آل عمران / ١٤٢ : « ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ، ويعلمَ الصابرين » .

(٢) من قصيدة أبى طالب اللامية المشهورة يوم الصحيفة ، يدافع عن رسول الله ﷺ من مختصر سيرة الرسول (ص) للشيخ محمد بن عبد الوهاب ؛ وفى اللسان ـــ نضل:
* كذبتم ، وبيت الله ، يُبزَى محمدٌ * وفى مادة : بزا :
* كذبتم ، وحق الله ، يُبزَى محمدٌ * قال : وقوله : يُبزَى : أى يُقهر ويُغلب ، وأراد : لايُبزَى محمد ، فحذف لا من جواب القسم ، وهى مرادة ، أى لايُقهر ولم نقاتل عنه ونداقع ... والشاهد فى قوله : ونسلمَه بالنصب بعد الواو الواقعة بعد النفى المحض بلمَّا .

(٣) فى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٣ / ٣٠٧ : قاله الحطيئة من قصيدة من الوافر ، ووقع فى ديوانه هكذا : ألم أك محرما ، فيكونَ بينى ... الخ . والشاهد فى : ويكونَ ، حيث نصب بتقدير أن ، لوقوع الفعل بعد واو المصاحبة الواقعة بعد الاستفهام ؛ والمحرم : المسالم الذى يحرم عليك دمه ، وعليه دمك ؛ ويروى : ألم أك مسلماً ...الخ .

(٤) الأنعام / ٢٧

والرجاء : لعلى أسافرُ ، وأغنمَ .

وكل موضع من هذه الصور استعملت فيه الفاء ، تستعمل الواو إذا صحَّ المعنى ، فإن تعينت السببية ، فالفاء فقط : لاتَدنُ من الأسد ، فيأكلَك ؛ وإن امتنعت السببية ، فالواو فقط : لاتأكل السمك ، وتشربَ اللبنَ .

ويظهر حمل قول المصنف : « فى مواضع الفاء » ، على المواضع المستقرة لها ، فلا يدخل حينئذ التشبيه الواقع موقع النفى ، ولا قد ، مُراداً بها النفى ؛ فإن سُمع ذلك فى الواو أيضا قُبل .

(فإن عطف بهما) — أى بالفاء والواو .

(أو بأو ، على فعل قَبْلُ) — أى إنِ عطف الفعل المذكور بعد الثلاثة ، على فعل مذكور قَبلُ ؛ واحترز من أن يعطف على اسم متوهم أو صريح ، فإنه فى الأول ينصب بأن لازمة الإضمار ، على ماسبق تقريره ؛ وفى الثانى بأن جائزة الإضمار ، كما سيأتى ذكره ، فلا يبطل حينئذ فى الصورتين إضمارُ أنْ .

(أو قُصدَ الاستئنافُ) — أى قصد أن لايكون الفعل الواقع بعدها مشاركاً لما قبلها ، من فعل أو اسم متوهَّم ، بل قصد القطعُ عنه ، فيكون الفعلُ إذ ذاك خبر مبتدأ محذوف .

(بطل إضمارُ أنْ) — لأن العطف يُشرك الثانى مع الأول فى إعرابه ، والاستئناف يقتضى رفعه ، وفيه مع أو نوعُ إضراب ؛ فإذا

قلت : الزمه أو يقضيك حقك ، على جهة الاستئناف ، فالمعنى : أو هو يقضيك حقَّك ؛ على كل حال ، لزمته أم لا ؛ فكأنك قلت ! بل هو يقضيك حقك .

واختلف فى المرفوع بعد الفاء والواو فى العطف ؛ فقال البصريون : ليس معني الرفع حينئذ كمعنى النصب ، فكل واحد من الفعلين فى قولك : ماتأتينا فتحدثُنا ، بالرفع على العطف ، مقصود نفيُه ، وكأن أداة النفي منطوق بها بعد العاطف [١] ؛ وفى النصب يكون انتفاء الحديث مُسَبَّباً عن انتفاء الإتيان [٢] ؛ وقال الكوفيون : قد يكون ذلك على معنى الرفع [٣] ؛ وحكاه ابن عصفور عن الأعلم ، ولم يحفظه ابن عصفور عن الكوفيين ، والأعلم تبع لهم فى ذلك ، واحتجوا [٤] بقوله تعالى : « ولا يؤذن لهم فيعتذرون» [٤] ، والمعنى : لو أذن لهم ، لا عتذروا [٥] ، كما فى قوله تعالى : « لا يُقضَى عليهم ، فيموتوا [٦] » ، إذ المعنى : لوقضى عليهم ، لما توا ؛ فرفع « يعتذرون » ، ونصب « يموتوا » ، والقصد بهما واحِد ؛ قال الأعلم : إنما جعل النحويون معنى الرفع غير معنى النصب ، رعياً للأكثر ؛ وردَّ ابن عصفور على الأعلم ، وقال : الصحيح عندى أن ماأجازه من أن [٧] الرفع يجوز على معنى النصب باطل . انتهى .

---

(١) التقدير : ما تأتينا ، فما تحدثُنا ، أو وما تحدثُنا .

(٢) التقدير : ما تأتينا فما تحدثَنا ؛ أى بسبب ذلك .

(٣) فى (ز ، غ) : على معنى النصب .

من (٤ إلى ــ ٤) تقدم فى (د) قبل قوله : « ولم يحفظه ابن عصفور ... » .

(٥) المرسلات / ٣٦

(٦) فاطر / ٣٦

(٧) سقطت من (ز) .

وقال الفراء : إنما أُوثِرَ الرفعُ فى « يعتذرون » على النصب ؛ لأن التوفيق بين رؤوس الآيات أخف على الألسن ، وأحسن فى الالتئام والاتساق .

(ويميز واوَ الجمع تقديرُ مَعَ ، موضعَها) — أى وجوب تقدير مع ، موضعها نحو : لا تأكل السمك ، مع شرب اللبن ؛ وإنما قدر الوجوب ، لأن الواو من محتملاتها المعية ، إلا أنها تتعيَّن هنا ؛ ومن هذا نعلم أن قول النحويين : تقع الواو فى جواب كذا مجاز ؛ فإذا كانت بمعنى مع ، لم ينعقد من الكلام شرط وجزاء ، وهذا بخلاف الفاء كما سيأتى ؛ وهذا هو طريق الجمهور ؛ وزعم بعض النحويين أن النصب بعد الواو على معنى الجواب ، وتكلف ذلك فقال : معنى : لاتأكل السمك ، وتشرب اللبن : إن أكلت فلا تشرب ، وإن شربت فلا تأكل ؛ والتقدير : إن لم تأكل ، فاشرب .

(وفاءَ الجواب ، تقديرُ شرط قبلها ، أو حالٍ مكانها) — وذلك لأن هذه الفاء تقع قبل مسبَّب انتفى سببُه ، فتقول : ماتأتينا ، فتحدثَنا بالنصب ، على قصد نفى الحديث ، لانتفاء الإتيان ، فيصح حينئذ أن تقدِّر شرطا قبل الفاء نحو : ماتأتينا ، فإن تأتنا تحدثنا ؛ وتقع بين أمرين أريد نفى اجتماعهما ، فتقول تلك المقالة ، على قصد [1] نفى اجتماع الحديث والإتيان ؛ فيصح حينئذ أن تأتى بالحال مكانهما فتقول :

---

(١) فى (ز) : على نفى قصد ..

ماتأتينا محدثاً ؛ فالنفى الداخل على فعل مقيد بحال ، ينفيه بقيد حاله ، وهو نفى للجمع بينهما .

(وتنفرد الفاء بأنَّ مابعدها فى غير النفى ، يُجزَم عند سقوطها) .. واستثناء النفى هو الصحيح ، لأن النفى خبر محقق ، فلا يشبه الشرط ، بخلاف الباقى ، وأطلق بعض النحويين العبارة فقال : كل ماتنصب فيه بالفاء تجزم ؛ وقال بعضهم : يختار الرفع فى النفى ، ويجوز الجزم [(١)] ؛ ويحكى جواز الجزم عن الزجاجىّ نحو : ماتأتينا تحدثْنا ؛ ولم يُسمَع ذلك من العرب .

ومثال الأمر : ائتنى أكرمْك ؛ والنهى : لاتَعص الله ، يدخلك الجنة ؛ والدعاء : يارب وفقنى أُطعْك ؛ والاستفهام : هل تزورنى ؟ أزرْك ؛ والعرض : ألا تنزل ، تُصبْ خيراً ؛ ويصلح أيضا للتحضيض والتمنى : ليت لى مالاً أنفقْ منه ؛ والترجِّى : لعل زيداً يأتى ، يحسنْ إليك .

(بما قبلها ، لما فيه من معنى الشرط) - وهذا قول الخليل وسيبويه ، واختاره ابن خروف . قال سيبويه ، وقد ذكر الجزم فيما نحن فيه : وإنما الجزم بالأمر ؛وذكر المسائل ، بتشبيه الجزم للاستفهام ولباقيها ، كما فى فعل الأمر [(٢)] ، ثم قال : وإنما انجزم هذا الجواب كما

---

(١) زاد هنا فى (د) : بالجزم .

(٢) فى (د) : كما فعل فى الأمر .

انجزم جواب : إن تأتنى .. قال : وزعم الخليل أن هذه الأقاويل كلها فيها معنى إنْ ، ولذلك انجزم الجواب . انتهى : فالجزم بما سبق من الأمر وأخواته ، لإعطائه معنى الشرط وتضمن معناه كأسماء الشرط ، ولا حاجة إلى تقدير .

(لا بإنْ مضمرة) – والتقدير : ائتنى ، فإن تأتنى أكرمك ؛ فالجزم بشرط مقدَّرٍ دالٌّ عليه ماقبله ؛ وهذا تكلف إضمار مع الاستغناء عنه .

(خلافاً لمن زعم ذلك) – نسبه المصنف لأكثر المتأخرين ، وابنه للأكثرين ، وفى المسألة قول ثالث : وهو أن الجزم بما سبق ، لا لتضمنه معنى الشرط ، بل لنيابته منابه كما فى : ضرباً زيداً ؛ والفرق بينه وبين قول التضمين ، أن الجازم بالتضمين يجزم بحق الأصل لا بالنيابة ؛ وهذا قول الفارسىّ والسيرافىّ ، واختاره ابن عصفور .

وفى المسألة قول رابع : وهو أن الجزم بلام مقدَّرة ، فإذا قيل : ألا تنزلُ ، تُصِبْ خيراً ، فالتقدير : لتصبْ خيراً .

(ويُرفَع مقصوداً به الوصف أو الاستئناف) – فإذا سقطت الفاء ، ولم ترد معنى الشرط ، رفع للاستئناف أو لقصد النعت ، إن كان قبله نكرة لا يصلح للحال ، أو لقصد الحال ، إن كان ماقبله يصلح مجىء الحال منه ؛ فمراده بالوصف مايشمل الأمرين ؛ فإذا رفعت فى نحو : ليت لى مالاً أنفقُ منه ، لقصد الوصف ، فأنفقُ نعت ؛ وفى : ليت زيداً يقومُ ، يزورُنا ، الفعل حال .

(والأمر المدلول عليه بخبر أو اسم فعل ، كالمدلول عليه بفعله فى جزم الجواب) – قالوا : حسبُك ، يَنمْ الناسُ ؛ واتقى اللّهَ امرؤٌ فعلَ خيراً يُثَبْ عليه ؛ بالجزم فى الفعلين ، لأن حسبك فى معنى اكفُفْ ، واتقَى فى معنى : ليتق ؛ قيل : ولم يُسمع من هذا النوع ، أعنى نوعَ : اتَّقَى ، غيرُه ، ولا ينقاس ؛ وحسبك مبتدأ خبره محذوف ، أى حسبك السكوت ، والجملة مضمنة معنى الأمر ؛ وقيل : لا خبر له ، لأنه فى معنى مالا يُخبَرُ عنه ؛ وممن قال به الأعلم .

ومثال الجزم بعد الأمر المدلول عليه باسم فعل : نزالِ أكرمْك ، وعليك زيداً ، يحسنْ إليك ، ومكانَك ، تسترحْ ؛ فإن كان اسمُ الفعل خبراً كهيهات وأف فلا جزم .

(لا فى نصبه ، خلافاً للكسائىّ فيه) – إذ أجاز : حسبك من الحديث ، فينامَ الناس ، بالنصب ؛ وكذا : صه ، فأُحدِّثَك ؛ وقياس قول البصريين المنعُ ، إذ الفاء عندهم عاطفة على مصدر متوهَّم ، وحسبُك وصَه ونحوهما لا دلالة له على مصدر .

(وفى نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر) – نحو : غفر الله لزيد فيدخله الجنة ؛ أجاز الكسائىّ نصب يدخل ، والصحيح منع النصب فى هذا وفيما قبله ، فلم يرد به سماع .

(ولبعض أصحابنا فى نصب جواب : نزَالِ وشبهه) – وهو أبو الحسن بن عصفور ، وهو تبع فى ذلك لابن جنى ، وحكاه عن ابن جنى ، الخضراوىُّ ؛ ووجهه أن فى نزال وشبهه مما هو مشتق ، دلالة

على المصدر ، كفعل الأمر ؛ ورد بأن فعل الأمر إنما صحَّ فيه ، لتأوله بالمصدر ، من قِبَل أنه يقع فى صلة أنْ المصدرية نحو : أشرت إليه بأن افْعَلْ (١) ، وذلك لايصح فى اسم الفعل المشتق ، كما لا يصح فى غَير المشتقِ منه ، ولا فرق بينهما ؛ فالصحيح المنع ، وهو غير مسموع ؛ قال الخضراوىّ ، وقد ذكر قول ابن جنى : إنه يجوز النصبُ بعد نزالِ وشبهه ؛ ولا فارق عندى إلاَّ السماع فى الجميع .

(فإن لم يحسن إقامة : إن تفعل ، وإن لا تفعل ، مقام الأمر والنهى ، لم يجزم جوابُهما) – وفى نسخة عليها خط المصنف :

(فإن لم يحسن : إن تفعل ، مقام الأمر ، وإن لاتفعل ، مقام النهى) – فالأول نحو : أحسن إلىّ ، لا أحسن إليك ؛ والثانى : لا تقرب الأسد ، يأكلك ؛ فيمتنع الجزم عند سيبويه وأكثر البصريين فيهما ؛ إذ لا يصح : إن تحسن إلىَّ ، لا أحسن إليك ، ولا : إن لاتقرب الأسد ، يأكلك ؛ وإنما اشترط فى النهى النفى ، محافظة على ما يقتضيه النهى من العدم .

(خلافاً للكسائىّ) – المحفوظ نقل الخلاف فى المسألة الثانية ؛ وظاهر كلام المصنف قد يُفهم نقل الخلاف عن الكسائى فى المسألتين ، وعلى هذا يكون المنظور إليه ، تقدير الشرط على حسب (٢)

---

(١) فى (ز) : بأن يفعل .

(٢) سقطت من (د) .

مايقتضيه الحال (١) من إثبات أو نفى ؛ فيقدر فى : أحسن إلىّ أبغضك : إن لاتحسن إلىّ أبغضك ؛ وفى : لاتدن من الأسد يأكلك : إن تدن من الأسد يأكلك ؛ إلاَّ أن الأولى لم ير فيها خلافاً ، وأما الثانية ، فالمشهور فيها نقل الخلاف عن الكسائى ، وحكاه ابن عصفور عن الكوفيين ، وحكاه بعض المغاربة عن الكسائى وبعض المتأخرين ؛ وقال الجرمىّ فى الفرخ : يجوز الجزم فى النهى ، على رداءة وقبح ؛ وقال الأخفش : يجوز فيه ، لا على الجواب ، بل حملاً على اللفظ ، لأن الأول مجزوم .

واستدل من أجاز الجزم على الجواب ، بأن الشيء يدل على نقيضه ، ومعنى الكلام يرشد إلى ذلك القدر ، ومن كلام العرب : لاتسألوه ، يجبكم بما تكرهون ، وعن أبى طلحة أنه قال له رسول الله ﷺ : لاتتطاول ، أو لا تشرف ، يصبك سهم ؛ وفى رواية : « فلا تقرب مساجدنا ، تؤذنا برائحة الثوم (٢) » .

(وتضمر أنْ الناصبة بعد الواو والفاء الواقعتين بين مجزومَىْ أداة شرط) – نحو : إن تأتنى ، وتحدثَنا ، (٣) أحسنْ إليك ، ومنه :

---

(١) سقطت من (ز ، غ) .

(٢) مسلم ــ مساجد ٧١ ، بخارى كفالة / ٤ ، مناقب / ٤٥ ، ابن ماجه ــ إقامة / ٥٨ ، موطأ ــ طهارة / ١

(٣) فى (د) : وتحدثنى .

(٤١) ومن يقتربْ منا ويخضعَ ، نُؤْوِهِ ولا يخش ظلما ، ماأقام ، ولا هضما[١]

ونحو : من قام ، فيزورَنى ، أحسنت إليه ؛ وقوله :

(٤٢) ومن لم يقـدِّمْ رجلَـه مطمئنـةً فيثبتَها فى مستوى الأرض ، يزلقِ[٢]

يحتمل مانحن فيه ، والنصب فى جواب النفى ؛ وأثبت بعض المتأخرين ذلك فى أو أيضا نحو : إنْ زرتنى ، أو تُحسنَ إلىَّ ، أحسنْ إليك ؛ وأثبته الكوفيون فى ثُمَّ نحو : « ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ، ثم يدركه الموتُ [٣] » فى قراءة من نصب ؛ وعلم من التمثيل ، أنه لا فرق بين كون أداة الشرط حرفا أو اسماً ، ولا بين كون الفعلين مجزومين لفظاً أو محلًّا ؛ والجزم هنا أجود من النصب ، لأن فيه العطف على ملفوظ به ؛ والنصب هنا دون النصب فى النفى وأخواته ، لأن الشرط واجب ، إلاَّ أنه يشبه غير الواجب ، بما فيه من عدم الوقوع . ويجوز رفع مابعد الواو ، على تقدير مبتدأ ، وفيه ضعف ، فحذف الواو ، عند إرادة الحال ، هو المشهور .

---

(١) فى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٤ / ٢٥ : هو من الطويل ، والشاهد فى : ويخضعَ حيث جاء بالنصب ، بتقدير أن ، والعطف على الشرط قبل الجواب بالفاء أو الواو ، ويجوز فيه الوجهان : الجزم عطفاً على الشرط ، والنصب بإضمار أنْ .. ويروى : ولاضيما ، وهو بمعناه ؛ ولم ينسبه هنا ولا فى معجم الشواهد .

(٢) من الطويل ؛ روى لكعب بن زهير ، وليس فى ديوانه ؛ فى سيبويه ١ / ٤٤٧ : وسألته أى الخليل ــ عن قول ابن زهير : ومن لا يقدم ... فقال : النصب فى هذا جيد ؛ وفى المقتضب ٢ / ٢٣ برواية : ومن لا يقدم .. قال : الجزم الوجه ، والنصب يجوز من أجل النفى .

(٣) النساء / ١٠٠ .

(أو بعدهما) – أى بعد مجزومَىْ أداة الشرط ، والمراد بعد الشرط والجزاء ، لا خصوص ماذكر ، وذلك كقوله تعالى : « فيغفر لمن يشاء [١] » ، قرىء بالرفع والنصب والجزم ؛ وكذا قرىء بالثلاثة : « ويكفر عنكم من سيئاتكم [٢] » ، ويجوز فى العطف على المنصوب من هذا الأوجه الثلاثة نحو : إن جئتنى أحسن إليك ، وأزورك ، وأكرم أخاك ؛ فالنصب عطفاً على اللفظ ، والرفع للاستئناف ، والجزم عطفاً على موضع وأزورك ، لأنه يجوز جزمه .

(أو بعد حصر بإنما) – كقراءة ابن عامر : « إذا قضى أمراً فإنما يقول له : كن فيكونَ [٣] » بالنصب . ونقل الصفار النصب بعد إنما عن الكوفيين ، قال : وذلك عندنا لايجوز . انتهى . والاستشهاد له بقولهم : إنما هى ضربة من الأسد ، فتحطمَ ظهرَه ، بالنصب ، لا حجة فيه ، لجواز كونه من باب :

(٤٣) للبس عباءة ، وتقرَّ عينى [٤]... البيت ، وسيأتى ذكره ؛ لا من باب :

---

(١) البقرة / ٢٨٤ : « وإن تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه ، يحاسبكم به الله ؛ فيغفر لمن يشاء ، ويعذب من يشاء » .

(٢) البقرة / ٢٧١ : « وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء ، فهو خير لكم ، ويكفر عنكم من سيئاتكم » .

(٣) آل عمران / ٤٧

(٤) فى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٣ / ٣١٣ : قالته ميسون بنت بحدل الكلبية ، زوج معاوية بن أبى سفيان ، من قصيدة من الوافر ، تذكر فيها ضيق نفسها ، واستيلاء الهم عليها ، حين تسرَّى عليها معاوية وعذلها ، وقال : أنت فى ملك عظيم ، وما تدرين قدره ، فقالت :

لبيتٌ تخفق الأرياحُ فيه أحبُّ إلىَّ من قصر مُنيِف

إلى أن قالت : للبس عباءة ... الخ ، والصحيح : ولبس عباءة بواو العطف ؛=

ماتأتينا ، [١]فتحدثَنا ؛ وقد خرجت الآية على أنَّ « فيكونَ » جواب « كُنْ » إجراء له مجرى الأمر الحقيقىّ ، لأنه على صورته ، كما جزم « يأكلوا [٢] » ، فى جواب « ذَرهُمْ [٢] » وإن لم يكن أمراً حقيقةً ، بل للتحذير والتهديد .

(اختياراً) — أى ليس النصب فى المسائل الثلاث بجائز فى الاضطرار فقط ، بل هو جائز فى الكلام ، لكنه ، كما سبق ، دون النصب فى الأجوبة السابقة ، ونصُّوا على ضعفه ، إلاَّ الفرّاء ، فأجازه من غير ضعف ؛ وأثبت بعض النحويين النصبَ بعد الفاء والواو بعد جواب القسم نحو : أقسم ليقومنَّ ، فَيضربَ زيداً ؛ قال : ولم يذكره [٣] سيبويه ؛ وقوله : فى الشرط ، يقتضيه على ضعفه [٤] . انتهى .

وذكر سيبويه النصب فى الواقع بعد أفعال الشك ، قال : وتقول : حسبته شتمنى ، فأثبَ عليه ؛ إذا لم يكن الوثوب واقعاً ، ومعناه : لو شتمنى لوثبت عليه ؛ وإن كان الوثوب قد وقع ، فليس إلّا الرفع .

واضطرب ابن عصفور فى المسألة ، فقال فى شرح الجمل الكبير : هذا لا يجوز ؛ فإن وجد منه شىء ، فمن النصب فى الجواب ؛ وقال فى شرح القانون بالجواز .

= والشاهد فى : وتقرَّعينى ، حيث نصب الراء بأن مضمرة ؛ والشفوف : الثياب الرقاق ؛ ويقصد بهذا الباب ، باب عطف الفعل على اسم خالص بأحد هذه الحروف الأربعة : الواو وأو والفاء وثم .

(١) سبق الحديث عنه بإفاضة .

(٢) الحجر / ٣ : « ذَرهُمْ يأكلوا ويتمتَّعوا » .

(٣) فى (ز) : ولم ينكره .

(٤) فى (د) : على ضعف .

(أو بعد حصر بإلَّا ، والخبر المثبت الخالى من الشرط اضطراراً) – مثل ابن المصنف المسألة الأولى [١] بقوله : ماأنت إلَّا تأتينا ، فتحدثَنا ؛ وأما الثانية فمن شواهدها :

(٤٤) سأترك منزلى لبنى تميم   وألحق بالحجاز ، فأستريحا [٢]

وقال سيبويه : وقد [٣] يجوز النصب فى الواجب فى اضطرار الشعر.

(وقد يُجزَم المعطوف على ماقُرن بالفاء اللازم لسقوطها الجزمُ) – نحو : إن تأتنى ، فأحسنَ إليك ، وأكرمْك ، وإن تأتنى ، فهو عزٌ [٤] لك ، ويعظمْ قدرك ، بجزم أكرمْ ويعظمْ ، عطفاً على الجواب ؛ لأن الفاء لو سقطت من الأول لانجزم ، ومن الثانى ، لصحَّ وقوع المجزوم موقعه ؛ قال تعالى : « من يُضلل الله ، فلا هادى له وَيَذَرْهم » [٥] قرأ حمزة

---

(١) سقطت من (ز ، غ) .

(٢) فى المقتضب ٢ / ٢٤ ذكر قول سيبويه ١ / ٤٢٣ كما ذكره الشارح ، قال فى الحاشية : ولم يعزه أحد من خدمة كلام سيبويه إلى قائل معين ؛ ونسبه العينى وتبعه السيوطى فى أبيات المغنى ، إلى المغيرة بن حبناء ، وقد رجعت إلى ديوانه فلم أجده فيه ؛ وقد نسبه فى معجم شواهد العربية أيضا إلى المغيرة بن حبناء ؛ وفى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٣ / ٣٠٥ : قاله المغيرة بن حنين التميمى الحنظلى من الوافر ، قال : والشاهد فى : فأستريحا ، حيث نصب بعد الفاء ، وليس مسبوقا بنفى أو طلب ، وهذا ضرورة . وجميع الروايات بنصب : وألحقَ ، عدا صاحب المغنى ، جاء به بالرفع : وألحقُ ؛ وجميع الروايات : وألحق بالحجاز ، عدا رواية المقتضب : وألحق بالعراق .

(٣) فى (ز) : وقيل بجواز النصب .

(٤) فى (د) : فهو خير لك .

(٥) الأعراف / ١٨٦ : « من يضلل الله فلا هادىَ له ، ويذرهم فى طغيانهم يعمهون » .

والكسائى بجزم الراء ، وهذا هو المسمى بالعطف على التوهم ، ومعناه أن يقدر أن المعطوف عليه نطق به مجزوماً .

وقوله : اللازم ، يخرج صورتين : إحداهما فيها جواز الجزم فى المعطوف عليه نحو : إن تأتنى ، فتسىء إلىَّ ويحسن إلىَّ خالد ، أحسن إليك ؛ فلا يجوز فى : يحسن الجزم ، لأنك لو أسقطت الفاء لما لزم الجزم ، بل يجوز فى تسىء حينئذ الرفع على الحال ، والجزم على البدلية ؛ والثانية فيها امتناع الجزم فيه نحو : إن تركب إلىَّ فتضحك وتقرأ ، أحسن إليك ؛ فلا يجوز جزم تقرأ ، لأن تضحك إذا حذفت منه الفاء لايجوز جزمه ، بل يرفع على أنه حال ، أى إن تركب إلىَّ ضاحكاً وقارئا ، أحسن إليك ؛ وهذا الذى ذكره هو مقتضى شرط لزوم الجزم ، ولكن فى اشتراطه نظر ؛ والظاهر أن المعتبر صحة الجزم لا لزومه .

(والمنفىّ بلا ، الصالح قبلها كى ، جائز الرفع والجزم ، سماعاً عن العرب) – حكى الفراء أن العرب ترفع وتجزم فى : ربطت الفرس ، لا تنفلت ، وأوثقت العبد ، لا يفرّ ؛ قال : وإنما جزم هذا ، لأنه فى تأويل : إن لم أربطه فرَّ ؛ وأنشد :

(٤٥) لو كنتَ إذ جئتنا ، حاولتَ رؤيتَنا   أتيتَنا ماشياً ، لا يعرف الفرسُ [١]

بجزم يعرف ورفعه ؛ وحكى ابن عصفور الجزم فى ذلك عن الكوفيين ، وقال فى شرح الجمل الصغير : إنه يجب الرفع عندنا ،

---

(١) لم أجده فى مراجعى ، وقد أنشده الفراء شاهداً على جواز الرفع والجزم فى المنفىّ بلا الصالح قبلها كى ؛ والشاهد فى قوله : لا يعرف ، حيث يجوز رفعه وجزمه .

ولايجزم إلاَّ ضرورةً ، وقال فى شرح القانون : إن ذلك جاء ضرورةً ، وهو من القلة بحيث لا يقاس عليه فى الشعر ؛ وقال سيبويه : وسألته ، يعنى الخليل ، عن : أتى الأمير ، لايقطع اللص ، قال : الجزاء ههنا خطأً ؛ لايكون الجزاء أبدا حتى يكون الكلام الأول غير واجب ؛ إلا أن يضطر شاعر . انتهى .

ولا يشترط المجوزون [١] فى المجزوم نفيه ، بل يشترط كون الفعل الموجب سبباً للمجزوم نحو : يأتى زيد الأمير ، يفلت اللص . وماذكرت من السببية هو الذى يعنيه المصنف بقوله : الصالح قبلها كى ؛ ووجه الجزم ، ماسبق من ملاحظة الشرط ؛ وأما إذا رفعت فالتقدير : لئلا ينفلت ، فهو مفعول من أجله ، ثم حذفت اللام ثم أن ، فارتفع الفعل ؛ وكذا تقدير : يأتى زيد الأمير ، يفلت اللص : لَأَنْ يفلت ، فحذفت اللام وأن ، فارتفع .

(**فصــل**) (تظهر أن وتضمر ، بعد عاطف الفعل على اسم صريح) – والعاطف : الواو والفاء وأو وثم فقط ؛ فلا يجوز : عجبت من قيامك ، بل تقعدَ ، أى بل أن تقعد .

(٤٣)مكرر فالواو : للبسُ عباءة ، وتقرَّ عينى　　أحب إلىَّ من لبس الشفوف [٢]

(٤٦) والفاء : لولا توقُّعُ مُعترٍّ ، فأُرضيَه　　ماكنتُ أوثر إترابًا على ترَبِ [٣]

---

(١) فى (د) : ولا يشترط النحويون فى الجزم نفيه .

(٢) سبق تخريجه والحديث عنه مفصلا .

(٣) فى التصريح ٢ / ٢٤٤ : * ما كنتُ أوثر أتراباً على تربى * قال فأرضيه =

وأو : « أو يرسلَ (١) رسولاً » فى قراءة النصب ، وهى قراءة غير نافع .

(٤٧) وثم : إنى وقتلى سُلَيكاً ثم أعقلَه   كالثور ، يُضرَبُ لما عافت البقرُ (٢)

وقوله : عاطف الفعل : تعبيرٌ عن ظاهر اللفظ ، وإلاَّ فالعطف إنما هو للاسم المقدر من أن والفعل ؛ وقوله : على اسم ، احترز من

= منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد الفاء ، وأن وأرضى فى تأويل مصدر معطوف على توقع ، والتقدير : لولا توقع معتر فإرضائى إياه .. وتوقع ليس فى تأويل الفعل ؛ والمعتر المتعرض للمعروف ؛ والأتراب جمع تِرْب ، وترب الرجل من يولد فى الوقت الذى يولد فيه ، فيساويه فى سنه ، والمعنى : لولا توقع من يصرف عن فعل المعروف ، وإرضاؤه ، ما آثر الشاعر المساوى لغيره فى السنّ على المساوى له فى سنه ...

قال فى الدرر ٢ / ١١ : استشهد به على النصب بأن مضمرة جوازاً بعد فاء السببية فى قوله : فأرضيَه ؛ قال : واستشهد به فى التوضيح على ذلك ؛ قال فى التصريح : وذكر كلام صاحب التصريح كما ورد سابقا ، ثم قال : وهذا التفسير ، أعنى قوله : المساوى لغيره فى السن على المساوى له فى سنه ، لايخفى أنه غلط ، ولم ينتبه له يس فى حاشيته على التصريح ؛ والصواب أن إتْراباً بكسر الهمزة مصدر أترب الرجل ، بمعنى استغنى ، والتَّرَبُ بالفتح ـــ لا بالكسر والسكون ـــ مصدر تَرِبَ الرجلِ بمعنى افتقر ، والمعنى ، لولا توقع معتر فأرضيهَ ، ما آثرت الغنى على الفقر ، أى سواء عندى كنت غنيا أم فقيرا ، والله أعلم .

(١) الشورى / ٥١ : « وما كان لبشر أن يكلمه الله إلَّا وحياً أو من وراء حجاب ، أو يُرسلَ رسولا ، فيوحى بإذنه ما يشاء » .

(٢) فى التصريح ٢ / ٢٤٤ : فأعقله : مضارع عقل ، منصوب بأن مضمرة جوازا بعد ثم ، وأن وأعقله فى تأويل مصدر معطوف على قتلى ، أى وقتلى سليكا ثم عَقْلى إياه ، ... قال يس فى الحاشية : قوله : ابن مدركة ، قال الدنوشرى : الذى فى شرح ديوان الحماسة للتبريزى أن هذا البيت لأنس بن مدرك ، بغير هاء ، وروى البيت : إنى وقتلى سليكا بعد مقتله ، فعلى هذا لا شاهد فيه ؛ وأعقله : أدفع ديته .

عاطف فعل على فعل ، نحو : « أن تضلَّ إحداهما فتذكّرَ »[١] ؛ وقوله : صريح ، يتناول المصدر كلُبْس[٢] ، وغيرَه كقوله :

(٣٠) مكرر— ولولا رجال من رزام أعزة وآل سُبيع ،أو أسوءَك ،علقما[٣]

واحترز من الاسم المتوهَّم ، فإن الواجب إضمار أنْ حينئذ ، كالأجوبة السابقة .

(وبعد لام الجرِّ ، غير الجحوديَّة) — نحو : جاء زيد ليقرأ ، وهذه هى المسماة بلام كىْ ، بمعنى أنها للسبب ، مثل كى الجارَّة ، والنصب بعدها بإضمار أنْ ، لأنها هى التى عُهد إضمارُها ؛ وأجاز[٤] ابن كيسان والسيرافىّ إضمارها[٥] وإضمار كى ، واستدلَّا بظهورهما نحو : جئت لأن أقرأ ، ولكى أقرأ ؛ والصحيح الأول ، لما سبق .

وزعم الكوفيون أن النصب باللام نفسها ، وليست جارَّةً ، كما زعموا ذلك فى الجحودية ، وماظهر بعدها من أنْ وكىْ مؤكِّد لها ؛ وهذه اللام تشارك عند البصريين الجحودية فى[٦] الجرّ ، فاحترز بما ذكر من القيد ، لأن الجحودية يلزم إضمار أن بعدها كما تقدَّم ، بخلاف هذه ، وبينهما فروق غير هذا ، منها : أن لام الجحود لايقع

---

(١) البقرة / ٢٨٢

(٢) من قولها : ولُبِسُ عباءة ... الخ . وقد سبق بيانه .

(٣) سبق تخريجه وتفصيل القول فيه .

من (٤ — ٥) سقط من (ز) .

(٦) فى (ز) : فى الخبر .

قبلها (١) مستقبل ، فلا يجوز : لن يكون زيدٌ ليفعل ، ويجوز : سأقوم لأفعل ؛ وأنه لايوجب الفعل معها ، فلا يجوز : ماكان زيدٌ إلَّا ليضرب ، ويجوز : ماجاء زيد (٢) إلّا ليضرب ؛ وأن الفعل قبل الجحودية لايقيَّد بظرف ، فلا يجوز : ماكان زيدٌ أمسِ ، أو يوم كذا ، ليفعل ، ويجوز : جاء زيدٌ أمسِ ليفعل .

(مالم يقترن الفعل بلا بعد اللام ، فيتعين الإظهار) — كقوله تعالى : « لئلا يعلمَ أهلُ الكتابِ » (٣) ، وإنما أظهروا أنْ ، ليفصلوا بين المتماثلين ؛ ولا يفصل بين لام كى والفعل إلَّا بلا النَّافية أو الزَّائدة ، وقوله : بلا ، يشملهما .

(ولا تنصب أنْ محذوفةً فى غير المواضع المذكورة إلَّا نادراً)—ومنه :

(٤٨) * ألا أيُّهذا الزاجرى أحضرَ الوغى * (٤)

---

(١) زاد هنا فى (د) : فعل .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) الحديد / ٢٩

(٤) ذكر فى هامش (ز) : حاشية : تمامه :

* وأن أشهدَ اللذاتِ هل أنت مُخلدى ؟ *

قال : والبيت لطرفة بن العبد ، وهكذا جاء به فى معجم الشواهد فى الطويل منسوباً إلى طرفة ، وقد جاء هذا البيت فى بعض المراجع بنصب أحضرَ ، وفى بعضها بالرفع : أحضرُ . وفى المقتضب ٢ / ٨٥ : وبعض النحويين من غير البصريين ، يُجيز النصبَ على إضمار أنّ ، والبصريون ، يأبَوْنَ ذلك ، إلّا أن يكون منها عِوَض ، نحو الفاء والواو ، وما ذُكر معهما ، نظير هذا الوجه قول طرفة .

* ألا أيهذا الزاجرى أحضرُ الوغـــى * ومن رأى النصب هناك، رأى نصب أحضر

وفى الحاشية : استشهد به سيبويه جـ ١ صـ ٤٥٤ على رفع الفعل بعد حذف أنْ ؛=

ومن كلامهم : خذ اللصَّ قبل يأخذَك ، ومُرْه يحفُرَها ، بالنصب ؛ وقرأ الحسن : « تأمرونِّى أعبدَ » (١) بالنصب ؛ والتقدير : أن أحضرَ ، وأن يأخذَك ، وأن يحفرها ، وأن أعبدَ .

(وفى القياس عليه خلاف) – فمذهب الكوفيين ومن وافقهم من البصريين ، القياس على ماسُمع من ذلك ، والصحيح قصرُه على السماع ، لقلة ماورد منه ؛ وذهب جماعة أنه يجوز حذفها فيما سبق من المواضع ، إلاَّ أنه يجب رفع الفعل بعد الحذف ، وقد روى : أحضر الوغى وغيره مما سبق بالرفع ؛ والمشهور قراءة « أعبدُ » (١) بالرفع ، وعليه خرجوا : « لا تعبدون إلاَّ الله » (٢) .

(**فصـــل**) : (تُزادُ أن جوازاً بعد لمَّا) – أى التى هى للوجوب نحو : « فلما أن جاء البشير » (٣) ، وأنْ هذه ثنائية الوضع ، وقيل : مخففة من الثقيلة ، وفائدة زيادتها التأكيد ؛ وعن الشلوبين أنها تدل على السبب ، كما دلت عليه فى : جئت أن تُعطيَنى ؛ ولذا ثبتت فى : « ولما أن جاءت رسلنا لوطاً ، سِيءَ بهم (٤) » ، للتنبيه على أن الإساءة كانت لأجل المجىء .

= وفى الخزانة ١ / ٥٨ بالرفع ، قال سيبويه : أصله : أن أحضرَ ، فلما حذفت أنْ ارتفع ... والبيت من معلقة طرفة ؛ وفى المغنى ذكره مرة فى صـ ٣٨٣ بالرفع ، ومرة فى صـ ٦٤١ بالرفع أيضا ، ثم قال : وروى : أحضرَ ، بالنصب .

(١) الزمر / ٦٤ : « قل أفغير الله تأمرونى أعبدُ » .

(٢) البقرة / ٨٣ .

(٣) يوسف / ٩٦ .

(٤) العنكبوت / ٣٣ .

(وبين القسم ولو) – نحو :

(٤٩) أما والله ، أنْ لو كنتَ حُراً وما بالحرِّ أنتَ ولا القمين [١]

وجمهور النحويين على أنها زائدة هنا للتأكيد ، كما هى مع لمَّاً ؛ وقال ابن عصفور فى المقرَّب : إنها رابطة جملة القسم بالمقسم عليه ، وفى كلام سيبويه ما يوهمه ، قال فى باب عدة مايكون عليه الكلم : وأما أنْ فتكون بمنزلة لام القسم فى قولك : أما والله لو أنْ فعلت ؛ لكن هذا محمول عند غير ابن عصفور على اللام الموطئة نحو : والله لئن خرجت لأخرجنَّ ؛ فاللام الأولى زائدة موطئة للجملة أن تقع جواباً للقسم لا الشرط ؛ وإنما حمل على ذلك ، لقول سيبويه بعد ذلك : وتكون توكيداً أيضا فى : لما أنْ فعل ، كما كانت فى القسم فى : أَمَا والله أنْ لو فعلت ، وكما كانت إنْ مع ما فى : ماإنْ زيدٌ قائمٌ ؛ وقال أيضا ، وقد ذكر أقسام إنْ : فأما الوجه الذى تكون فيه لغواً ، فنحو قولك : لما إن جاء ، وأما والله إنْ لو فعلت .

(وشذوذاً بعد كاف الجرِّ) – كقوله :

---

(١) فى النسخ الثلاث برواية : القمين ، وذكره فى معجم الشواهد فى الوافر من غير أن ينسبه ، مرة برواية : القمين ، ومرة برواية : العتيق ، قال : وهى الرواية الصحيحة ؛ وبرواية : الخليق فى الخزانة ٢ / ١٣٣ ويس ١ / ٢٠١ وذكره صاحب المغنى فى مواضع زيادة أنْ برواية : ولا العتيق ، وقال : هذا قول سيبويه وغيره ، وفى مقرب ابن عصفور ، أنها فى ذلك حرف جىء به لربط الجواب بالقسم ، ويبعده أن الأكثر تركها ، والحروف الرابطة ليست كذلك .

(١٥) مكرر ويوماً تُوافينا بوجه مقسَّمٍ كأنْ ظبيةٍ تعطو إلى وارق السَّلَمْ [١]

زاد أنْ بين الكاف وظبية شذوذاً .

(وتفيد تفسيراً بعد معنى [٢] القول) – وكونها تأتى للتفسير هو قول البصريين ، وأنكره الكوفيون وقالوا : هى الناصبة للمضارع ، وتكلفوا ذلك فى مواردها ، ومن المتكلف القول بأن : « أن امشوا واصبروا » [٣] محذوف الخبر ، وهو مبتدأ ، والتقدير : خير لكم ؛ وتقع بعد أن التفسيرية ، الجملة الفعلية نحو : كتبت إليه أن افعل ، والجملة الاسمية نحو : أرسل إليه أنْ ماأنت وذا ؟ فأنْ فيه تفسيرية عند الخليل ، وأجاز سيبويه كونها هنا المخففة ، وردَّه ابن الطراوة ، بأن المخففة لايخبر عنها إلَّا بجملة تحتمل الصدق والكذب ؛ وخصَّ بعض النحويين أن التفسيرية بالجملة الأمرية .

---

(١) فى رواية الهمع والدرر : ويومٍ ، على أن الواو واو رُبَّ ، وفى بقية المراجع : ويوماً بالنصب على الظرفية بتوافى . قال فى شرح الشذور ٢٨٥ : وقد روى بنصب ظبية على أنه اسم كأن ، والجملة بعدها صفة لها ، والخبر محذوف ، والتقدير : كأن ظبيةً عاطيةً هذه المرأةُ ، على التشبيه المعكوس ، وهو أبلغ ، وبرفع ظبية على أنها الخبر ، والجملة بعدها صفة ، والاسم محذوف ، والتقدير : كأنها ظبيةٌ ، وبجر ظبية ، وهو وجه الشاهد هنا ، على زيادة أنْ بين الكاف ومجرورها . واختلف فى نسبته ، فنسبه فى معجم الشواهد لابن صريم اليشكرى ، واسمه باغت ؛ قال فى الحاشية : أو زيد بن أرقم ، أو أرقم اليشكرى ، أو راشد بن شهاب اليشكرى ، أو علباء بن أرقم اليشكرى ، أو ابن أصرم اليشكرى .

(٢) فى النسخة المحققة من التسهيل : بعد كلام بمعنى القول .

(٣) ص / ٦ : « وانطلق الملأ منهم ، أن امشوا واصبروا على آلهتكم » .

(لا لفظه) – فلا تقع التفسيرية بعد لفظ القول ولو محذوفاً ، وكذا إذا كان الفعل مؤولاً بالقول ، فتخلص فى ذلك كله الجملة للحكاية ولا يؤتى بأن نحو : قلت له : زيدٌ قائم ؛ ولا يجوز : أنْ زيدٌ قائم ؛ وقد أجازه بعضهم ، وجعل منه : « ماقلت لهم إلَّا ما أمرتنى به ، أن اعبدوا الله » (١) ، وعليه جرى ابن عصفور ، فقال فى شرح الجمل الصغير : تأتى أنْ تفسيراً بعد صريح القول ؛ ويشترط فى التفسيرية أن لا تتعلق بالأول لفظا ، ولذا لم تحمل على التفسير فى : « وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين » (٢) لأنها خبر للمبتدأ ، ولا فى : كتبت إليه بأنْ قم . ومن الفرق بين التفسيرية والمصدرية ، أن المصدرية يجوز تقديمها على ناصبها ، والتفسيرية لا تتقدم على الفعل ، لأن المفسَّر لا يتقدَّم على المفسِّر .

(وتفيده أىْ غالباً فيما سوى ذلك) – قد يعترض بأنه لو قال : مطلقاً ، يعنى فى المذكور ، وفيما سواه ، لكان صواباً ، فتقع أىْ تفسيراً بعد ماتضمَّن معنى القول نحو : كتبت إليه ، أىْ قم ، وناديته ، أى اضرب زيداً ؛ وبعد لفظ القول نحو : قال زيدٌ قولا : أى اضرب عبد الله ؛ ويجوز أن يجاب بأن المراد أنه يغلب استعمالها فيما سوى ماسبق ذكره ؛ وقد نصوا على أنَّ كتبت إليه ، أى قم ، وناديته ،

---

(١) المائدة / ١١٧ .

(٢) يونس / ١٠.

أى اضرب زيداً ، قليل . وتدخل أىْ على المفرد ، ولا تدخل عليه أنْ ، فتقول : مارأيت رجلاً أىْ كاتباً ، ولا يجوز : أنْ كاتباً .

(وتقع بين مشتركين فى الإعراب ، فتُعدُّ عاطفةً على رأى) — وقد سبق له فى عطف النسق ، أن أىْ ليست من حروف العطف ، خلافاً لصاحب المستوفى (١) ، فإذا قلت : هذا الغضنفر أى الأسد ، فأى عند المصنف ، ليست عاطفة ، لأنها يستغنى عنها نحو : هذا الغضنفر الأسد ، والعاطف لا يستغنى عنه ، فالأسد عطف بيان عنده ، ورُدَّ بأن عطف البيان لا يفصل بحرف .

(وإن ولى أنْ الصالحة للتفسير مضارعٌ ، معه لا ، رُفع على النفى) — نحو : أشرت إليه أنْ لايفعل ؛ فأنْ تفسيرية ، وتحتمل المصدرية ، وألغيت كما فى قراءة : « لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة » (٢) بالرفع .

(وجُزم على النهى) — وتكون أنْ تفسيرية أيضا ، ويحتمل على بُعد ، كونها المخففة .

(ونصب على جعل أنْ مصدرية) — وفى نسخة عليها خطه :

---

(١) أبو سعيد على بن مسعود ؛ وفى المغنى فى المغنى صـ ٧٦ عن أىْ : وتكون حرف تفسير ، تقول : عندى عسجد ، أىْ ذهب ، وغضنفر ، أى أسد ؛ ومابعدها عطف بيان على ماقبلها ، أو بدل ؛ لاعطف نسق ، خلافاً للكوفيين وصاحبى المستوفى والمفتاح ؛ لأنا لم نر عاطفاً يصلح للسقوط دائماً ، ولا عاطفاً ملازماً لعطف الشىء على مرادفه .

(٢) البقرة / ٢٣٣ : « والوالداتُ يرضعنَ أولادهنَّ حولين كاملين ، لمن أراد أن يُتمَّ الرضاعة » .

(على النفى وجعل أن مصدرية) – وكأنه قال : أشرت إليه بعدم الفعل ؛ وإنما قال : معه لا ، لأنه إذا كان مثبتا نحو : أوحيت إليه أن يفعل ، رفع على أنَّ أنْ تفسيرية ، ونصب على أنها مصدرية .

(ولا تفيد أنْ مجازاة ، خلافا للكوفيين) – وحكى عن الأصمعىّ أيضا ، وأما قوله :

(٥٠) أتغضب أنْ أذنا قتيبةَ حُزَّتا   جهاراً، ولم تغضب لقتل ابن خازم[١]

فتأوله الخليل على أنها الناصبة للفعل ، قال : ويضعف الشرط ، لأن الشرط ماض ، والجواب المتقدِّم مستقبل ، وفيه نظر ؛ ويلزم من قوله

---

(١) ذكره صاحب المغنى مرة فى إنْ المكسورة الخفيفة صـ ٢٦ بكسر همزة إنْ ، قال : وأما البيت فمحمول على وجهين : أحدهما : أن يكون على إقامة السبب مقام المسبب ، والأصل : أتَغضب إن افتخر مفتَخر ، بسبب حزّ أذنَىْ قتيبة ؛ إذ الافتخَار بذلك يكون سببا للغضب ومسببا عن الحزّ .

والثانى أن يكون على معنى التبيّن ، أى أتغضب إن تبيَّن فى المستقبل ، أنَّ أذنى قتيبة حُزَّتا فى الماضى ؟

قال : وقال الخليل والمبرد : الصواب أنَّ « أنْ أُذْنا » بفتح الهمزة من أنْ ، أى لأنْ أذنا ... ثم هى عند الخليل ، أن الناصبة ، وعند المبرد أنْ المخففة من الثقيلة . ويرد قول الخليل أنَّ أنْ الناصبة ، لا يليها الاسم على إضمار الفعل ، وإنما ذلك لإنْ المكسورة .

وذكره مرة أخرى فى أنْ المفتوحة المخففة ، قال : والثالث ــ من معانيها ــ أن تكون بمعنى إذْ ، كما تقدَّم عن بعضهم فى إنْ المكسورة ... كما فى قوله : أتغضب أنْ أذنا ... بفتح همزة أنْ .

قال : والصواب أنها فى ذلك كله مصدرية ، وقبلها لام العلة مقدرة . والبيت من الطويل للفرزق ــ ديوانه / ٨٥٥

الفصلُ بين أن الناصبة والفعل ، ولأجله قال الكوفيون بالشرط ، قالوا لأنه لايجوز : أنْ زيدٌ قام ، خير من أن يقعد ، وفيه بحث ؛ وتأول المبرد البيت على أنها المخففة ، أى أتغضب من أجل أنه أذنا قتيبة حُزَّتا .

(ولا نفياً ، خِلافاً لبعضهم) – قال الهرويّ : أنْ تكون بمعنى لا فى مذهب بعض النحويين نحو : « أنْ يُؤتَى أحدٌ مثلَ ماأوتيتم » (١) قالوا معناه : لا يُؤتَى أحدٌ ، وقال آخرون : لاتؤمنوا بأن يؤتى أحدٌ مثلَ ماأوتيتم ، إلاَّ لمن تبع دينكم ؛ « وقُلْ : إن الهدى هدى الله » اعتراض بين الفعل والمفعول .

(**فصــل**) :(المنصوب بعد حتى مستقبل) – نحو : لأسيرنَّ حتى أُصَبِّحَ القادسية .

(أو ماضٍ فى حكمه) – نحو : سِرتُ حتى أدخلَ المدينة ، لأنه لما كان غاية لما قبل حتى ، صار مستقبلا بالإضافة إليه .

(وعلامةُ ذلك) – أى علامة الاستقبال أو المضىّ فى حكمه .

(كونُ مابعدها غايةً لما قبلها ، أو متسبِّباً عنه) – فالغاية كما مثل ، ويصلح أيضا للسبب ، وتتعين الغاية فى نحو : لأسيرنَّ ، أو سرت حتى تطلعَ الشمس ؛ ونصبه متعين عند البصريين ، وأجاز الكوفيون

---

(١) آل عمران / ٧٣ : « ولا تؤمنوا إلَّا لمن تبع دينكم ؛ قل إن الهدى هدى الله ، أن يؤتَى أحدٌ مثلَ ما أوتيتم » .

الرفع ، وحكوا من كلام العرب : سرت حتى تطلعُ الشمسُ بزُبالة ، بالرفع ؛ والسببية (١ فى نحو : وثبت حتى آخذَ بحلقه ، أى كى آخذ ـ ١) ؛ وقال (٢ الفراء : يجب الرفع إذا كان الفعل المتقدم لا يُسمع يمتد ، وزعم أنه لم يُسمع فيه إلا الرفع ـ ٢) .

والمعنىّ بقول النحويين : أن يكون ماقبل حتى سبباً ، هو أن يكون فاعل الفعل الذى بعد حتى ، هو فاعل الفعل الذى قبلها ، أو سببىّ يشعر به اللفظ السابق نحو : سرت حتى تدخلَ راحلتى ، أو حتى تكلَّ مطيتى ؛ وذكر النحويون أن المنصوب بعد حتى تكون فيه حتى لأحد معنيين : الغاية والتعليل ، وفى معناه قول من قال منهم : إنها تكون بمعنى إلى أن ، أو بمعنى كى .

(وإن كان الفعل حالًا أو مؤولًا به ، رُفع) – فالأول نحو : مرض حتى لا يرجونه ، أى فهو الآن لا يُرجَى ؛ وكقولهم : ضُرِبَ أمِس حتى لا يستطيعُ أن يتحركَ اليومَ ؛ ورأى منى عاماً أوَّلَ شيئاً حتى لاأستطيعُ أن أكلمه العامَ بشىء ؛ وكذا كل ماكان ماقبل حتى فيه مسبباً لما بعدها ، ولايكونان متصلَى الوقوع ، بل ماقبلها وقع ومضى ، ومابعدها فى حال الوقوع .

وأما المؤول بالحال ، ففسِّر بأنه الذى لم يقع ، لكنك متمكن من إيقاعه فى الحال نحو : سرت حتى أدخل المدينة ، أى فأنا الآن

(*) فى (د) قدم قول الفراء من (٢ – ٢) على جملة السببية من (١ – ١)

متمكن من دخولها لا أمنع [١] من ذلك . فهذان قسمان ، أحدهما : أن يكون مابعد حتى مشروعاً فيه ، وهو الحال ؛ والثانى : أن يكون متمكناً منه ، غير ممنوع منه ، وهو كما قيل : المؤوَّل بالحال ؛ وحق هذين الرفعُ ؛ لأن النواصب تخلص للاستقبال ؛ وأجاز الكسائى النصب فى ماكان حالاً متسبباً عما كان قبله ، فأجاز نصب تهرّ ، فى قول حسان :

(٥١) يُغشَون حتى ماتَهِرُّ كلابُهم   لايَسألون عن السواد المقبلِ [٢]

وهو مردود ، فلم يرد به سماع ، ولا يقبله قياس ؛ وأَوردَ أنه بقى قسم آخر ذكر النحويون فيه الرفع ، وهو أن يكون ماقبل حتى سبباً لما بعدها ، ويكونا متصلى الوقوع فيما مضى ، لامُهلة بينهما ، بل الثانى واقع عقب الأول ، نحو : سرت حتى أدخل المدينة ، أى سرت فدخلت ؛ وفى استدراكه بحث .

(وعلامة ذلك) – أى كونه حالاً أو مؤولاً به .

(صلاحية جعل الفاء مكان حتى) – أى مرض فلا يُرجَى ، وسرت فأدخل المدينة ، وكذا الحكم فى القسم المستدرك ؛ ومع كون حتى فى معنى الفاء فى هذه المواضع ، هى عند أكثر النحويين فيها

---

(١) فى (ز) : لا أمتنع .

(٢) البيت من الكامل لحسان بن ثابت ــ ديوانه ٣٠٩ ، وجاء به الشارح هنا شاهداً على الفعل الواقع بعد حتى ، المؤول بالحال ، وأن حقه الرفع فى قول الشاعر : حتى ماتهرّ ، وإجازة الكسائى النصب فى ماكان حالا متسببا عما كان قبله ، كالفعل تهرّ ، ورد الشارح له .

حرف ابتداء لا عاطفة ؛ لأنها إنما تعطف المفرد ؛ وقال الأخفش : إذا كانت بمعنى الفاء فهى عاطفة ، وتعطف الفعل على الفعل ، وذلك إذا دخلت على الماضى أو المستقبل على جهة التسبب (١ نحو : ضربت زيداً حتى بكى ، ولأضربنه حتى يبكى .

(وكون مابعدها فضلة) - كما سبق تمثيله ، لأنه لو لم يكن كذلك ، تعيَّن النصب - ١) نحو : كان سَيْرِى حتى أدخل المدينة ، أو (٢ سَيْرى حتى أدخل المدينة - ٢) ؛ فلو رفعتَ فى هذا ونحوه ، كانت حتى حرف ابتداء أو عاطفة ، فيبقى المخبر عنه بلا خبر .

(متسببا عما قبلها) - لأنه إن لم يكن كذلك ، كانت حتى للغاية ، ويلزم النصب نحو : سرت حتى تطلع الشمس ؛ وقد سبق الخلاف عنه .

(ذا محل صالح للابتداء) - فلو قلت : مرض فهو لا يُرجَى ، وضرب فهو لايستطيع أن يتحرك ، لكان صحيحاً ؛ وهذا بخلاف ماإذا جعلت حتى غايةً أو تعليلاً ، فإن الموضع لايصلح للابتداء ، فلا يُرفع الفعل بعدها حينئذ .

(فإن دلَّ على حدث غير واجب ، تعيَّن النصب) - نحو : ماسرتُ حتى أدخلَ المدينة ، وقلَّما سرتُ حتى أدخلَها ؛ إذا أردت بقلَّما

من (١ إلى ــ ١) سقط من (ز) .

ومن (٢ إلى ــ ٢) سقط من (ز) أيضا .

النفى المحض ؛ وأسرت حتى تدخلَ المدينة ؟ لايجوز عند سيبويه الرفع فى هذا ، لأن الرفع على معنى السببية ، وما قبل حتى منفىّ ، فنفى السبب لايكون موجباً لوجود المسبب (١) .

(خلافاً للأخفش) – فى إجازته الرفع فيه ، فكان يقول : الرفع فى النفى جائز فى القياس ، إلاَّ أن العرب لم تستعمله . انتهى . وإنما أجازه الأخفش ، على أن يكون الأصل : سرتَ حتى تدخل المدينة ؟ فأجيب بقولنا (٢) : ماسرت حتى أدخلها ؛ أى ماوقع السير الذى كان سبباً للدخول . وعن هذا قال جماعة ، منهم أبو إسحاق : لا خلاف بين سيبويه والأخفش ، والوجه الذى أجاز عليه الأخفش الرفع ، لم يتكلم عليه سيبويه ، ولو تكلَّم عليه لم يمنع ذلك ؛ وقيل : بل هما مختلفان ؛ وقد قرَّر (٣) سيبويه فى غير موضع ، أن النفى جواب (٤) الإيجاب ، لفظا أو تقديراً ؛ واضطراب ابن عصفور فى المسألة ، فمرة استجاد قول الأخفش ، وقال : لا ينبغى أن يُعدَّ هذا خلافاً لسيبويه ، ومرة قال : إنه غلط ؛ واتفقوا على أنه لم يُسمع ، وكونه لم يُسمع مع كثرة مايُستعمل من هذا فى كلامهم ، دليل على عدم صحة هذا القول .

---

(١) فى (د ، غ) : لوجود السبب .

(٢) فى (د) : بقولك .

(٣) فى (د ، ز) : قدَّر ، بالدال .

(٤) فى (د) : جوابٌ للإيجاب .

٦٥ – باب عوامل الجزم

وهى قسمان : مايجزم فعلا واحداً ، ومايجزم فعلين ، كما سيأتى ذكره .

(منها لام الطلب) – ولا تجزم إلاَّ فعلاً واحداً ،ويسميها الأكثرون [١] لام الأمر . لكثرة ورودها [٢] فيه ، وهو الأصل فيها نحو : ليقم زيدٌ ، والطلب أعم لدخول الدعاء نحو : ليغفر الله لزيد .

(مكسورة) – حملاً على مقابل عملها وهو الجرّ ؛ وقيل : أصلها السكون مشاكلة لعملها ، كما فُعل فى باء الجرّ ، لكن منع من سكونها الابتداء بها ، فكسرت .

(وفتحها لغة) – حكاها الفراء عن بنى سليم ؛ وقيد بعضهم النقل عن الفرّاء ، بأن فتحها إذا كان بعدها مفتوح ، وعلى هذا لا تفتح فى : لتكرم زيداً ، ولا فى : لتئذن [٣] له .

(وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم) – نحو : « ولْيوفُوا نذورَهم » [٤] ، « فَلْينظر » [٥] ، « ثم ليقطع » [–٥] ؛ ثم قيل : سكنت

---

(١) فى (د) : الكثيرون .

(٢) فى (د) : دورها .

(٣) فى (د) : ليؤذن له .

(٤) الحج / ٢٩ : « ثم ليقضوا تفثهم ، وليوفوا نذورهم »

(٥ – ٥) : الحج / ١٥ : « ثم ليقطع ، فلينظر ، هل يذهبنَّ كيدُه ما يَغيظ » .

مع الواو والفاء ، لأنها معهما ومع الحرف الذى بعدها بمنزلة كَتِف ، فكما سكنوا التاء ، سكنوا اللام ؛ وأما التسكين بعد ثم فردَّه بعض ، وضعفه بعض ، وقلله بعض ؛ وقيل : سكنت رجوعاً إلى ماوضعت عليه من السكون ، وهذا يطرد فى ثم أيضا ، فهو أولى ، لأن ماثبت فى السبعة ، [1] لايصح ردّه ، ولا وصفه بضعف أو قلة ، وتسكين اللام بعد ثم ثابت فيها ؛ ثم تعليل السكون بالأُولَى فيه إجراء المنفصل مجرى المتصل ، وهو قليل ، لايكاد يوجد إلَّا فى ضرورة ؛ وتسكين اللام بعد الواو والفاء أكثر من التحريك .

(وتلزم فى النثر ، فى فعل غير الفاعل المخاطب) – وهو فعل مالم يُسَمَّ فاعله ، غائباً نحو : لِيُضربْ زيدٌ ، ومخاطباً نحو : لتُضربْ يازيد ، ومتكلما نحو : لأُعْنَ بحاجتك ؛ وفعل الفاعل الغائب نحو : لَيضرِبْ زيدٌ عمراً ، والمتكلّم نحو : « ولنَحْمِلْ خطاياكم [2] » ؛ وفى الخبر : « قوموا فلأصَلِّ لكم [3] » ؛ ودخول اللام على فعل المتكلم ضرب من التجوز . واحترز بقوله : « فى النثر » من النظم ، فقد جاء فيه حذف اللام ، وإبقاء عملها ؛ أنشد سيبويه :

(٥٢) محمدُ تَفْدِ نفسك كلُّ نفس إذا ماخفتَ من أمر تبالَا [4]

---

(١) القراءات السبع .

(٢) العنكبوت / ١٢ : « اتّبِعوا سبيلنا ، ولنحمل خطاياكم » .

(٣) برواية : لكم ، وبكم : بخارى صلاة / ٢ ، أذان / ١٦١ ، مسلم — مساجد:٢٦٨

(٤) فى المقتضب ٢ / ١٣٢ : والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر ، ويستشهدون بالبيت ...

قال فى الحاشية : استشهد به سيبويه ١ / ٤٠٨ على حذف لام الأمر=

وقال :

(٥٣) فلا تستطل منى بقائى ومُدَّتى ولكن يكنْ للخير منك نصيبُ [١]

وثبت بعد هذا ، فى نسخة عليها خطه :

(مطلقاً ، خلافاً لمن أجاز حذفها فى نحو : قل له ليفعل) — وهو الكسائىّ ، واحتج بقوله تعالى : « قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة [٢] » ، أى ليقموا ، وخرجه الأكثرون على الحذف للشرط ، والتقدير : إن تقل لهم يقيموا ؛ وقيل : يقيموا مبنى ، واختار المصنف فى شرح الكافية الشافية هذا القول ، وزاد فقال : حذف لام الأمر ، وإبقاء عملها كثير مطرد ، وذلك بعد أمر بقول ، ومثل بالآية ؛ وقليل جائز فى الاختيار ، وهو الحذف بعد قول غير أمر نحو :

(٥٤) قلت لبوّابٍ لديه دارُها تِيذَنْ ، فَإنى حَموها وجارُها [٣]

أى لتيذَنْ ؛ وقيل مخصوص بالاضطرار نحو : فلا تستطل منى بقائى ... البيت انتهى .

= للضرورة . والتبال سوء العاقبة ، والبيت من الوافر ، نسبه الرضى إلى حسان ، وليس فى ديوانه ، ونسبه فى شرح شذور الذهب ٢١١ إلى أبى طالب ، ونسبه بعضهم إلى الأعشى ، وليس فى ديوان أبى طالب ، ولا فى ديوان الأعشى .

(١) فى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٤ / ٥ : من الطويل ، ولم ينسبه ، قال : والشاهد فى : يكنْ ، إذ أصله : ليكن ، فحذفت اللام للضرورة .

(٢) إبراهيم / ٣١

(٣) فى ش . ش . العينى ٤ / ٤ : قاله منصور بن مرثد الأسدى ، والشاهد فى : تيذَنْ ، إذ أصله : لتيذَنْ ، فحذف اللام وأبقى عملها ؛ وفى المعجم نسبه إلى منظور بن مرثد ؛ وهو الصحيح .

والصحيح أن حذف لام الأمر وإبقاء عملها لا يجوز مطلقا إلا فى الشعر ؛ وقال ابن عصفور مرة : يجوز حذف اللام وإبقاء عملها ، ومرة : إلّا فى الشعر ، وهوقليل لايقاس عليه .

(والغالب فى أمر الفاعل المخاطب خلوّه منها ومن حروف المضارعة) — استظهر بقوله : غالباً ، على لغة من لا يُخليه منهما ، فتقول : لتقم يازيد ، وعن زيد وأُبَىّ وغيرهما ، أنهم قرأوا : « فبذلك فلتفرحوا [١] » ، وفى الخبر : « ولتَزُرَّهُ بشوكة [٢] » ، « ولتأخذوا مصافّكم [٣] » وقال الشاعر :

(٥٥) لِتَقُمْ أنت يا بنَ خير قريش فتقضَّى حوائجُ المسلمينا [٤]

والأكثر على أنها لغة رديئة قليلة ؛ وقال الزجاجىّ : هى لغة جيدة ، ورُدَّ عليه بأنه لايكاد يوجد من هذا أزيد مما ذكر ، واللغة الجيدة الفصيحة خلوُّه منهما نحو : اضرب وأقبل واذهب .

(وهو موقوف) — وهذا قول جمهور البصريين ، وهو عندهم

---

(١) يونس / ٥٨ : « قل بفضل الله وبرحمته ، فبذلك فبلفرحوا » .

(٢) وفى رواية : « زُرَّه ولوبشوكة » ــ بخارى صلاة / ٢ ، نسائى ــ قبلة / ١٥ ، أبو داود صلاة / ٨٠ ، ابن حنبل ٤ / ٤٩ ، ٥٤ .

(٣) وفى رواية : « على مصافكم ، كما أنتم » ــ ابن حنبل ٥ / ٣٤٢ ، ترمذى تفسير سورة / ٣٨

(٤) البيت من الخفيف ، ولم ينسب لأحد فى المراجع ؛ والشاهد فى قوله : لتقم ، على لغة من لايخلى أمر الفاعل المخاطب من لام الأمر وحروف المضارعة ؛ وعند المصنف : الغالب خلوه منهما ؛ قال الشارح : والأكثر على أنها لغة رديئة وقليلة .

مبنىّ ، لأن الأصل فى الأفعال البناء ، وسبب الإعراب شبه الاسم ، وهذا لايشبه الاسم .

(لا مجزوم بلام محذوفة ، خلافاً للكوفيين) – واختاره أبو على الحسين بن أبى الأحوص ، من تلاميذ الشلوبين ، وقد ردَّ هذا القول بأنه لايجوز : اضرب زيد ، واشتم خالد (١) ، ولم يسمع من كلامهم ؛ ولو كان كما زعموا ، لم يمتنع ، وفيه بحث ؛ قالوا : وأما الحذف فى : اغز ونحوه ، فلا دليل فيه على الإعراب ، كما زعموا ، نظراً إلى أن الحذف ليس من علامات البناء ، لأن الحذف يشبه المعرب ، فاغزُ فى معنى لتغزُ ، فعومل المبنىّ معاملة المعرب ، كما فعلوا ذلك فى : يازيدُ الظريفُ ، بالرفع .

(ولا بمعنى الأمر ، خلافا للأخفش ، فى أحد قوليه) – ووجه هذا القول ، أنه جرى مجرى المعرب ، فسكن آخره صحيحاً كاضربْ وحذف معتلًّا كاغزُ ، وحذفت نونه كما فى الأمثلة نحو : اضربا ، فهو معرب ، ومُوجِبُ إعرابه كونه أمراً ، إذ لم نرَ عاملاً لفظياًّ دخل عليه ، فكان جازمه كرافع المبتدأ ؛ والقول الآخر للأخفش ، البناءُ كقول غيره من البصريين .

(ويلزم آخره ، مايلزم آخر المجزوم) – فتقول : اضربْ واضربا

---

(١) اضطربت هذه العبارة فى النسخ الثلاث ، ففى (د) : لتضربْ زيداً ، ولتشتم خالداً ؛ وفى (ز) : اضرب زيداً ، وتشتم خالداً ، والتحقيق من (غ) ، وهو أنسب للسياق .

واضربوا واضربى ، واغزُ وارمِ واخْشَ ، كما تقول : لم يضربْ ولم يضربا ولم يضربوا ولم تضربى ، ولم يغز ولم يرم ولم يخشَ .

(ومنها لا الطلبية) – ولا تجزم إلَّا واحداً ، واحترز بالطلبية من النافية ، فلا تعمل هذا العمل ؛ ودخل فى الطلبية الناهية نحو : لاتضربْ زيداً ، والتى للدعاء : « ربنا لا تؤاخذنا [١] » ؛ ومن شاذ ماقيل ، أن لا الطلبية هى لام الطلب ، زيدت عليها الألف ، فرقاً بين الإيجاب والنفى ، وفتحت اللام لأجل الألف ؛ ومنه [٢] أيضا قول السهيلى : إن لا هذه هى النافية ، وأن الجزم بلام محذوفة ، ولا زائدة بين الجازم والمجزوم لقصد النفى ، كما زيدت بين الجار والمجرور فى : جئت بلا زادٍ ، وبين الجازم والمجزوم فى : إن لا تضربْ زيداً يأتك ؛ على أن من النحويين من زعم أنَّ لا هذه ناهية ، ولكن ألغيت وعملت إنْ .

(وقد يليها معمول مجزومها) – نحوَ :

(٥٦) وقالوا : أخانا ، لاتَخشَّعْ لظالم عزيزٍ ، ولا ذا حقِّ قومك تظلِمِ [٣]

أى ولا تظلم ذا حق قومك ؛ وكلامه هنا يقتضى أن ذلك قليل ، وليس مخصوصاً بالضرورة ، وقال فى شرح الكافية الشافية : وقد فصل بين لا ومجزومها ضرورة ، وأنشد البيت ، قال : وهذا ردىء .

---

(١) البقرة / ٢٨٦ : « ربنا لا تؤاخذْنا إن نسينا أو أخطأنا » .

(٢) فى (ز) : ومنها .

(٣) البيت من الطويل ، ولا يعرف قائله ؛ والشاهد فى قوله : ولا ذا حق قومك تظلم ، حيث فصلت لا الناهية من مجزومها : تظلم ، بمعموله : ذا حق قومك ؛ وقال الأشمونى فى شرح الألفية : إنه ضرورة .

(وجزمُ فعلِ المتكلم بها أقل من جزمه باللام) – ومنه :

(٥٧) إذا ماخرجنا من دمشقَ فلا نَعُدْ لها أبداً مادام فيها الجُراضِمُ [١]

وقضية كلامه أنه لا فرق بين المبنى للفاعل وغيره ، والذى ذكره غيره ، أن لا الناهية تدخل على المبنى للمفعول ، غائبا كان أو مخاطباً أو متكلما نحو : لا يُضرَبْ زيدٌ [٢] ، ولا تُضرَبْ يازيدُ ، ولا أُضْرَبْ أنا ؛ وأما المبنى للفاعل ، فالأكثر دخولها فيه على ماهو للمخاطب ، ويضعف للغائب والمتكلم ؛ وماذكره من التفرقة بين لا ولام الأمر فى القلة ، كلام غيره على خلافه ، إذ سوَّوا بينهما فى القلة ، ولعل ماذكره أولى [٣] ، ففى القرآن : « ولنحملْ خطاياكم [٤] » .

(ومنها : لم ولمَّا أختها) – وتجزم كل منهما فعلا واحداً ؛ والمراد أختها فى الدلالة على النفى ؛ واحترز بذلك من لمَّا بمعنى إلَّا نحو : أنشدك الله لمَّا فعلت ، أى إلَّا فعلت ، ومن لمَّا التى هى حرف وجوب لوجوب عند سيبويه ، وظرف عند الفارسىّ نحو : لما جاء زيدٌ جاء عمرو ، فإنهما لايجزمان ، لأنهما لاتدخلان على مضارع . ولمَّا النافية عند الأكثرين مركبة من لم وما ، وعند بعضهم هى بسيطة .

---

(١) فى ش . ش . العينى على الأشموى والصبان ٤ / ٣ : زعم ابن هشام أنه للفرزدق ، وفسر الجراضم بعظيم البطن ، وليس كذلك ، بل هو للوليد بن عقبة يعرض بمعاوية ، والجراضم : الأكول الواسع البطن ، وكان معاوية كذلك ؛ والشاهد فى : فلا نَعُدْ ، فإن لا فيه ناهية ، وجزم بها نعد ، وهو قليل . والبيت من الطويل .

(٢) فى (ز ، غ) : لا تضرب زيداً

(٣) فى (ز) : ما ذكر أولى ، وفى (غ) : ما ذكروا أولى

(٤) العنكبوت / ١٢

ولم ولمَّا تفيدان نفى الماضى ، على ماسيبين ؛ ثم قيل : أثرت لم ولمَّا فى الصيغة ، فدخلتا على الماضى فصُيِّر مضارعاً ؛ وقيل : بل دخلتا على المضارع فقلبتا معناه إلى المضى ؛ والأول مذهب سيبويه ، والثانى مذهب المبرد ؛ والصحيح قول سيبويه ، لأن صرف التغيير إلى جانب اللفظ أولى من صرفه إلى المعنى ، والمحافظة على المعانى أولى ، لأن الألفاظ خدم للمعانى ؛ وأما : إنْ قام زيدٌ ، قام عمرو ، فالفرق بينه وبين : لم يقم ، ولما يقم ، أنَّ إنْ تدخل على الماضى كما تدخل على المضارع ، فلا يمكن القول بأن التغيير وقع فى اللفظ ، لأنه يكون (١) عن غير سبب ، ولم ولما لاتدخلان إلا على المضارع ، فاستند تغيير اللفظ إلى سبب .

(وتنفرد لم بمصاحبة أدوات الشرط) — نحو : إن لم يقم زيدٌ ، قام عمرو ، ولولم يقم زيدٌ ، لقام عمرو ، ولا يمتنع منها أداة شرط ؛ وأورد عليه لولا ، فإنه جعلها أداة شرط فى قوله فى أواخر الباب : أو كان الشرط لو أو لولا ، ولاترد ، لأنها إنما تدخل على المبتدأ ؛ ولا تصحب لماَّ شيئا من أدوات الشرط ، لأنها لنفى قد فعل ، وقد فعل لايكون شرطا ؛ لأن قد تقرب الماضى من الحال ، وإن تخلصه للاستقبال ، فتعارضا ؛ وأما لم فلنفى فعَل ، وفعل يكون شرطا ؛ هكذا قالوا ؛ وفيه بحث .

(وجواز انفصال نفيها عن الحال) — أى وبجواز ذلك ؛ فلم

---

(١) فى (ز) : لايكون .

موضوعة لمطلق الانتفاء ، فيجوز أن يكون نفيها منقطعاً عن زمان الحال ، أى عن زمان الإخبار عن نفى ذلك الفعل ، ويجوز كونه متصلا بزمان الحال ؛ فالأول نحو : « لم يكن شيئاً مذكوراً [١] » ، لانقطاع انتفاء كونه شيئا مذكورا ، عن زمان الإخبار ، لأنه حينئذ شىءٌ مذكورٌ ؛ ولذا يحسن [٢] : لم يكن ثم كان ؛ والثانى نحو : « ولم أكن بدعائك ربِّ شقيًّا [٣] » فنفى الشقاء متصل بزمان النطق .

(ولمَّا ، بوجوب اتصال نفيها بالحال) – أى وتنفرد لمَّا بذلك ؛ فمعنى : لمَّا يقم زيدٌ ، انتفاء قيامه إلى زمان النطق ، ولذا لايحسن : لمَّا يقم زيدٌ ثم قام ، وإنما يحسن : لما يقم زيدٌ ، وقد يقوم ، وقد لايقوم ؛ وذلك لأن لما يقم نفى قد قام ، وقد قام إخبار عن الماضى المتصل أو القريب من الحال ، فكذا نفيه ؛ وكون نفيها متصلاً بالحال ، هو الذى ذكره كثيرون ؛ وبعض المغاربة يقول : هى لنفى الماضى القريب من الحال ؛ وقال المصنف فى شرح الكافية الشافية : لا يشترط كون نفيها قريباً من الحال ، بل الغالب كونه قريباً ؛ وقال بعض المغاربة ، وقد ذكر أن لم لنفى الماضى المنقطع ، ولما لنفى المتصل بزمان الحال : هذا هو المعنى الذى لهما بحق الأصالة . وقد توضع لم موضع ما [٤] فينفى بها الحال ، وأنشد :

---

(١) الإنسان / ١ .

(٢) فى (ز) : لم يحسن .

(٣) مريم / ٤ .

(٤) فى (ز) : موضع لا .

(٥٨) أجِدَّك لم تغتمض ساعةً فترقدها مع رقَّادها (١)

أى ماتغتمض ؛ قال : ويبينه أن أجدَّك يتضمن معنى القسم ، ولا يقال : والله لم يقم زيدٌ ، بل مايقوم أو ماقام .

(وجواز الاستغناء بها فى الاختيار ، عن المنفى ، إن دلَّ عليه دليل) – أى وبجواز ذلك نحو : قاربت المدينة ، ولماَّ ؛ أى ولماَّ أدخلْها ؛ وندم زيدٌ ونفعَه الندم ، وندم عمرو ، ولماَّ ؛ أى ولماَّ ينفعْه الندم ؛ وزيدٌ قام وعمرو لماَّ ؛ أى لماَّ يقم ؛ وجاز ذلك ، لأنها لنفى قد فعلَ ، ويجوز حذف الفعل مع قد ، إذا دلَّ عليه دليل ، فلذلك جاز الحذف مع لماَّ ، ومنه مع قد :

(٥٩) أفد الترحُّل ، غير أنَّ ركابنا لماَّ تزَلْ برحالنا ، وكأنْ قد (٢)

ولا يجوز حذف مجزوم لم للدليل ، إلَّا فى الضرورة نحو :

---

(١) فى لسان العرب ـــ جدد : أبو عمرو : أجِدَّك وأجَدَّك معناها : مالَك ؟ أجدًّا منك ؟ ونصبهما على المصدر ؛ قال الجوهرى : معناها واحد ، ولايُتكلَّم به إلَّا مضافاً . الأصمعىّ : أجِدَّك معناه : أبجدٍّ هذا منك ؟ ونصبهما بطرح الباء . الليث : من قال : أجِدَّك ، بكسر الجيم ، فإنه يستحلفه بجِدِّه وحقيقته ،وإذا فتح الجيم استحلفه بجَدِّه وهو بَخْتُه . قال ثعلب : ما أتاك فى الشعر من قولهم : أجِدَّك ، فهو بالكسر ... والشاهد فيه مجىء لم موضع ما فى قوله : لم تغتمض .

(٢) البيت هنا شاهد على جواز حذف الفعل مع قد فى قوله : وكأن قد ؛ قال فى المغنى صـ ١٧١ : وقد يحذف الفعل بعدها ـــ قد ـــ لدليل ، كقول النابغة : أفد الترحل ... وكأن قد . أى وكأن قد زالت . وجاء البيت فى (د) وفى الدرر برواية : أزف الترحل ، والمعنى واحد : قرب . والبيت من الكامل للنابغة الذبيانى – ديوانه ٢٧ .

(٦٠) احفظ وديعتك التى استُودِعْتَها   يوم الأعازب ، إن وصلتَ ، وإن لم [١]

أى وإن لم تصل .

(وقد يلى لم معمولُ مجزومها اضطراراً) – كقول ذى الرمة :

(٦١) فأضحت مغانيها قِفاراً رسومُها   كأنْ لم سوى أهل من الوحش تُؤهَلِ [٢]

أى كأن لم تؤهل سوى أهل من الوحش . قال ابن عصفور : وهو أقبحُ الضرائر ، فلا يقاس عليه فى سعة [٣] ولا غيرها . انتهى .

وكما لايفصل بين أجزاء فعل ، ولا بين قد والفعل ، لايفصل بين لم والفعل ، ولا بين لمَّا والفعل ؛ ولحملهما على الفعل ، جاز تقديم معمول معمولهما [٤] عليهما نحو : زيداً لم أضرب ، أو لمَّا أضرب . قال بعض المغاربة : ولامتناع الفصل ، لم يجز : لم يقم زيدٌ ، ولا يجلس عمرو .

(وقد لا يُجزم بها حملاً على لا) – أنشد الأخفش :

---

(١) البيت شاهد على جواز حذف مجزوم لم للدليل فى الضرورة فى قوله : وإن لم ، أى وإن لم تصل ؛ ويوم الأعازب يروى بالعين المهملة والزاى المعجمة ، وبالغين المعجمة والراء المهملة ، أى الأباعد ؛ وهو من الكامل لإبراهيم بن هرمة .

(٢) قال الصبان فى حاشيته على الأشمونى ٤ / ٥ : المغانى جمع مغنى ، وهو الموضع الذى كان غنيا به أهله ، والقفار جمع قفر : مفازة لانبات فيها ولا ماء ، والرسوم جمع رسم ، وهو ما كان من آثار الديار لاصقا بالأرض . والشاهد فى فصل لم من مجزومها : تؤهل ، والأصل : كأن لم تؤهل الدار ، سوى أهل من الوحش . والبيت من الطويل لذى الرمة ــ ديوانه ٥٠٦ .

(٣) فى (د) : فى شعر ولا غيره .

(٤) فى (ز) : تقديم معمولهما ، ونص المتن والمثال ، يعضدان التحقيق .

(٦٢) لولا فوارس من جَرْمٍ وأسرتِهُم   يوم الصُّلَيفاء ، لم يوفون بالجار [١]

وليس فى قوله : وقد ، دليل على أن ذلك ضرورة ، كما قال الناس ؛ وكذا قوله : على لا [٢] ، مخالف لقول الناس : على ما ، وهو أولى [٣] ، لأن ما تنفى الماضى كثيراً ، ويغلب فى لا عدم نفى الماضى .

(ومنها) – أى من عوامل الجزم .

(أدوات الشرط [٤]) – وهى كلم وضعت للدلالة على تعليق بين جملتين من غير وقوع الثانية منهما متسببة عن الأولى عند الوقوع .

فخرج بغير وقوع لو ولولا ولما ، فإن [٥] المقصود تعريف مايجزم من أدوات الشرط ؛ على أن المغاربة يخصون الشرط بالمستقبل ، وابن مالك لايخصه بذلك ، ولذلك يطلق على لو ولولا اسم أداة الشرط ،

---

(١) من البسيط ، ولم يعزه أحد إلى قائل معين ، وقد اختلفت رواياته فى النسخ ، ففى (ز) : لكن فوارس ، وفى الأشمونى والدرر : من ذهل ، وفى (د ، ز) : من جَرم ، وفى (غ) : من نُعم ، وكذا فى بعض المراجع ، وفى بعضها : من قيس ؛ قال فى الدرر ٢ / ٧٢ ، وهو أوفى ما كتب حول الشاهد : استشهد به على أن لم قد تهمل حملا على ما ، وفى التسهيل وشرحه للدمامينى : وقد لا تجزم حملًا على لا .. وفى المغنى صـ ٢٧٧ : وقد يرفع الفعل بعدها ، كما فى البيت ، فقيل : ضرورة ، وقال ابن مالك : لغة ؛ والصليفاء : موضع كانت به وقعة للعرب ، ويروى بالعين المهملة ، وبالفاء الموحدة .

(٢) أى حملًا على لا .

(٣) أى الحمل على ما .

(٤) فى (د) : أدوات الجزم .

(٥) فى (ز) : كان المقصود .

كما ستراه فى كلامه ؛ وفى كلام الجزولى أيضا ، إدخال لو فى أدوات الشرط ؛ والأمر فى ذلك قريب .

(وهى : إنْ) – وهى تقتضى الربط من غير إشعار بزمن ولا شخص [١] ولا مكان ولا حال ؛ وبدأ بها ، لأنها أم الباب .

(ومَنْ) – وهى لتعميم أولى العلم ؛ فتقع على الملَك والإنسان والشيطان .

(وما) – وهى لتعميم من يعقل وغيره ، أو تعميم من لا يعقل .

(ومهما) – وهى مثل ما ، وقيل : هى [٢] أعم منها ؛ ومعناها : لا أصغر عن كبير فعلك ، ولا أكبر عن صغيره ؛ ورُدَّ بأنه لايتأتى فى : « مهما تأتنا به من آية [٣] » .

(وأىّ) – وهى عامة فى ذوى العلم وغيرهم ؛ وهذه الأربعة وهى : من وما ومهما وأىّ أسماء ، تكون مبتدأ [٤] ومفعولة ومجرورة بالحرف وبالإضافة ، إلاَّ مهما ، فلا تجرُّ بحرف ولا إضافة ، بل تكون مبتدأة ، وهو أحسن الإعرابين فى : « مهما تأتنا به من آية » ؛ ومفعولة كقوله :

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) سقطت من (ز) .

(٣) الأعراف / ١٣٢ .

(٤) فى (د) : مبتدأة .

(٦٣) * وأنكِ مهما تأمرى القلبَ يفعلِ [١] *

فمهما مفعول ثان لتأمرى ؛ ويجوز فى الآية الكريمة كون مهما مفعولا ، والمسألة من الاشتغال ؛ ووقع فى كلام ابن عصفور ، أن العرب تقول : بمهما تمررْ أمررْ بزيد ، وهو غلط منه ، فنص الناس على خلافه ، فلا يقال ماذكر ونحوه ؛ ولا يضاف إليها نحو : جهةَ مهما تقصدْ أقصدْ .

(وأنَّى) – وعدَّها الناس فى الظروف ؛ فهى إذا كانت شرطا بمعنى أين ، وقال بعضهم : هى لتعميم الأحوال ، ومن الجزم بها قوله :

(٦٤) خليلىَّ أنَّى تأتيانىَ تأتيا أخاً ، غيرَ مايرضيكما ، لايحاولُ [٢]

وتكون أنَّى أيضا للاستفهام ؛ قال الأعلم فى المخترع : بمعنى متى وأين وكيف ؛ وقيل فى قوله تعالى : « أنَّى شئتم [٣] » إنه بمعنى كيف ، وقيل : بمعنى متى ؛ وقال بعض المغاربة : وتقول : أنَّى زيدٌ ؟ تريد : كيف زيدٌ ؟

---

(١) من الطويل ، من معلقة امرىء القيس ، وصدره :

* أغرَّكِ منِّى أن حبَّك قاتلى *

وفى ابن يعيش ٧ / ٤٣ : والمعنى أنك مهما تأمرى قلبك يفعلْ ، لأنك مالكة له ، وأنا لا أملك قلبى ؛ وقال قوم : المعنى : مهما تأمرى قلبى يفعل ، لأنه مطيع لك . والشاهد فى وقوع مهما الشرطية ، مفعولة لتأمرى .

(٢) من الطويل أيضا ، ولا يعرف قائله . والشاهد فى قوله : أنَّى تأتيانى تأتيا ، حيث جُزم الفعلان بأنَّى ، لأنها هنا أداة شرط .

(٣) البقرة / ٢٢٣ : « نساؤكم حرث لكم ، فأتُوا حرثكم أنَّى شئتم » .

(ومتى وأيان ، وهما ظرفا زمان) – فلا يستعملان لغير الظرفية المذكورة ، ثم قيل : متى وأيان لتعميم الأوقات ، وقيل : تستعمل أيان فى أوقات الأزمنة التى تقع فيها الأمور العظام ، والأول هو المشهور .

ومن المجازاة بمتى قوله :

(٦٥) متى تأته ، تعشو إلى ضوء ناره تجد خير نار ، عندها خير مُوقد [١]

(وكسر همزة أيان لغة سُليم) – حكاها الفراء ، وبها قرأ السُّلَمىّ : « إيانَ يُبْعَثون [٢] » .

(وقلَّما يُجازَى بها) – ولم يحفظ سيبويه المجازاة بها ؛ وقال بعض المغاربة : إنه غير محفوظ ؛ والقياس يقتضى الجواز ، لأن معنى متى وأيَّان واحد . انتهى . وقد حفظه غيره ، ومنه :

(٦٦) أيَّانَ نُؤمنْكَ تأمَنْ غيرَنا ، وإذا لم تُدرك الأمنَ مِناَّ ، لم تزَلْ حَذِرَا [٣]

(وتختص فى الاستفهام بالمستقبل ، بخلاف متى) – فإذا كانت متَى استفهاماً ، وليَها الماضى نحو قوله :

---

(١) من الطويل للحطيئة – ديوانه ٢٥ – استشهد به سيبويه ١ / ٤٤٥ على رفع الفعل تعشو ، لوقوعه موقع الحال ؛ وجاء به المبرد فى المقتضب فى باب : مايرتفع بين المجزومين ؛ والشاهد هنا على المجازاة بمتى فى قوله : متى تأته ... تجدْ ... وفى حاشية المقتضب : فى المقصور والممدود لابن ولاد صـ ٧١ : عشا يعشو ، إذا استضاء ببصر ضعيف فى ظلمة ؛ وقال الأعلم : متى تأته عاشياً ، أى فى الظلام ، وهو العشاء .

(٢) النحل / ٢١ ، والنمل / ٦٥ : « وما يشعرون أيان يُبعَثون » .

(٣) فى (د) : وإذا لم يأتك الأمن ... بدل : وإذا لم تدرك الأمن ؛ والبيت من البسيط ، ولايعرف قائله ؛ والشاهد فى قوله : أيان نؤمنْك تأمَنْ ... حيث جاءت أيان جازمة لفعل الشرط: نُؤمِنْ ، وجوابه : تأمن ؛ وهو قليل عند ابن مالك ، ولم يحفظه سيبويه .

(٦٧) متى كان الخيامُ بذى طُلُوح سُقيتِ الغيثَ أيتها الخيامُ [١]

والمستقبل نحو : متى تقومُ ؟ وإذا كانت أيان استفهاماً فإنما يُستفهَم بها عن المستقبل نحو : أيان تخرج ؟ ولا يجوز : أيان خرجت ؟ ويقعان فى الاستفهام خبرين أيضا نحو : متى القتال ؟ ، و « أيان مُرْساها [٢] »

(وربما استفهم بمهما) — وهو نادر ؛ أنشد أبو علىّ :

(٦٨) مهما لىَ الليلةَ ، مهما لِيَهْ أودَى بنعلىَّ وسرباليِهْ [٣]

ومهما اسم عند الأكثرين ، وقال السهيلىّ : إن عاد عليها الضمير ، فاسم نحو : « مهما تأتنا به [٤] » ، وإلاَّ ، فحرف ، كقول زهير :

---

(١) البيت من الوافر ، لجرير — ديوانه ٥١٢ — وقد جاء به سيبويه ٢ / ٢٩٨ (٤ / ٢٠٦) شاهدا على وصل القافية المقرونة بالألف واللام ، فى حال الرفع بالواو فى رواية : الخيامو ، على ما جاء بالكتاب وبالمغنى ؛ والشاهد هنا على أن متى يليها الماضى إذا كانت استفهاماً ، وذلك فى قوله : متى كان الخيام ... والاستفهام فى الشاهد غير ظاهر ؛ قال فى حاشية الكتاب : وذو طلوح : موضع بعينه ، سمى بذلك لما فيه من شجر الطلح .

(٢) الأعراف / ١٨٧ ، والنازعات / ٤٢ : « يسألونك عن الساعة أيان مرساها » .

(٣) البيت من السريع ، لعمرو بن ملقط ؛ جاء به فى المغنى شاهداً على مجىء — مهما للاستفهام — مغنى صـ ٣٣٢ — قال : الثالث — من معانى مهما : الاستفهام ، ذكره جماعة منهم ابن مالك ، واستدلوا عليه بالبيت ؛ قال : فزعموا أن مهما مبتدأ ، ولى الخبر ، وأودى بمعنى هلك ، ونعلىَّ فاعل ، والباء زائدة ... ولا دليل فى البيت ، لاحتمال أن التقدير : مهْ اسم فعل بمعنى اكفف ، ثم استأنف استفهاما بما وحدها .

(٤) الأعراف / ١٣٢ : « وقالوا : مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها ، فما نحن لك بمؤمنين » .

(٦٩) ومهما تكنْ عند امرىء من خليقةٍ   وإن خالها تخفَى على الناس تُعلَمِ [(١)]

فمهما حرف للشرط كإنْ ، لأن مِن خليقة اسم تكن ، ومن زائدة ، أى وإن تكن عند امرىء خليقة ؛ وإلى زيادة مِنْ فى البيت ذهب أيضا ابن السيد ؛ ولا يتعين ذلك ، لجواز كون اسم تكن ضميراً يعود على مهما . نظراً إلى المعنى ، لأنها واقعة على الخليقة ، وعند امرىء خبر تكن ، ومن خليقة تفسير ؛ ومِنْ فيه كمِنْ فى قوله تعالى : « مايفتح الله للناسِ من رحمةٍ [(٢)] » .

ومهما عند الخليل مركبة من ما الشرطية ، زيدت عليها ما ؛ وقلبت الألف الأولى هاءً كراهية الأمثال ، كما قالوا فى : دهدهت الحجر : دهديت ، وكان القلب هاء كقولهم فى الوقف : أنَه ، وفى الأولى ، تنبيها على أنها هى المعتمدة ؛ وجوز سيبويه تركيبها من : مَهْ وما ؛ وقال الأخفش والزجاج والبغداديون : هى مركبة من مه وما الشرطية ؛ وقيل : هى بسيطة ، ووزنها : فَعْلَى ، والألف للإلحاق ، وزال التنوين للبناء ، أو الألف للتأنيث .

(وجُوزىَ بكيف معنى) – فإذا تعلقت بجملتين لم تعمل

---

(١) البيت من الطويل من معلقة زهير ؛ قال فى المغنى صـ ٣٣٠ : وزعم السهيلى أنها تأتى حرفا ، واستدل بالبيت ، قال : فهى هنا بمنزلة إنْ ، بدليل أنها لا محلَّ لها ... قال ابن هشام : والجواب أنها فى البيت إما خبر تكن ، وخليقة اسمها ، ومن زائدة ... وإما مبتدأ ، واسم تكن ضمير راجع إليها ، والظرف خبر .

(٢) فاطر / ٢ : « ما يفتح الله للناس من رحمة ، فلا ممسك لها » .

شيئا ، بل يرتفع الفعلان ، فتقول : كيف تكون أكون ؛ فجرى الفعلان بعدها ، كما جريا [١] بعد الاستفهامية .

(لا عملاً) – فلا يجزم بها ، وإنما قصرت عن أسماء الشرط ، لأنها فى الاستفهام إنما تجاب بالنكرة دون المعرفة ، فيقال : كيف زيد ؟ فتقول : صحيح ، ولا تقول : الصحيح ؛ وأما أسماء الشرط فتجاب فى الاستفهام بهما ؛ يقال : ماعندك ؟ فتقول : خيرٌ [٢] ، أو الخير ؛ وأى الناس عندك ؟ فتقول : رجل يعجبك ، أو زيد ؛ ولأن الفعلين بعدها إنما يكونان متفقين نحو : كيف تصنع أصنع ؛ ولا يكونان مختلفين ، نحو : كيف تقوم أخرج ، بخلاف أسماء الشرط ، فتقول : ماتصنع أصنع ، وقال تعالى : « ماننسخْ من آية أو نُنْسِها [٣] نأت بخير منها أو مثلها [٤] » .

وتلحقها ما جوازاً لقصد التأكيد ، لضعف الارتباط بها نحو : كيفما تكون أكون ؛ وقال ابن العلج : الارتباط فيها قليل ، نحو : كيف تكون أكون ؛ والأكثر عدم الارتباط .

(خلافاً للكوفيين) – فى إثباتهم المجازاة بها معنى وعملا ، فيجزمون بها ، نحو : كيف تكن أكن ؛ وقال به من البصريين [٥]

---

(١) فى (د ، ز) : كما جرى .
(٢) فى (ز) : خيراً والخير .
(٣) فى (د ، ز) : أو ننساها .
(٤) البقرة / ١٠٦ : « ماننسخ من آية أو ننسها ، نأت بخير منها أو مثلها » .
(٥) فى (د) : من النحويين .

قطرب ؛ وقال بعض النحويين : تجزم إذا كان معها ما ، كحيث ، نحو : كيفما تكن أكن ؛ فليس فى الجزم بها سماع ، ومن أجازه صرح بأنه إنما أجازه قياساً .

(ومن أدوات الشرط : إذْ ما) – ومن استعمالها للشرط ، قول العباس بن مرداس السلمىّ :

(٧٠) إذْما أتيت على الرسول فقل له حقا عليك ، إذا اطمأنَّ المجلس [١]

ياخيرَ مَنْ ركب المطىَّ ، ومَنْ مشى فوق التراب ، إذا تُعَدُّ الأنفسُ

قيل : ومن الجزم بها قول عبد الله بن هَمَّام السَّلُولىّ :

(٧١) فإذْما ترَيْنى اليوم مُزْجىً مطيتى أُصَعِّدُ سيراً فى البلاد وأُفْرِعُ [٢]

فإنِّىَ من قَومٍ سواكم ، وإنما رجالىَ فَهْمٌ بالحجاز وأشْجعُ

واستشهدوا أيضا بقوله :

---

(١) البيت من الكامل ؛ استشهد به سيبويه ١ / ٤٣٢ على المجازاة بإذْما ؛ وقال الأعلم : ودلَّ على ذلك إتيانه بالفاء جواباً لها ؛ ورواه المبرد فى المقتضب ٢ / ٤٧ لنفس المسألة ، قال فى الحاشية : ورواه ابن هشام فى سيرته : إماً أتيت ... وعليه لاشاهد فيه للمجازاة بإذما .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لعبد الله بن همام السَّلولىّ ؛ جاء به سيبويه ١ / ٤٣٢ شاهداً على المجازاة بِإذْما فى قوله : فإذما ترينى ... فإنى من قوم ... الخ ؛ ورواية سيبويه : مُزجىً ظعينتى ، قال فى الحاشية : ويروى : أزجى ظعينتى ؛ والإزجاء السَّوق ، والظعينة : المرأة فى الهودج ؛ وصعَّد فى الوادى تصعيداً : انحدر فيه ، بخلاف الصعود ، فإنه الارتفاع ؛ وأفْرعَ إفْراعاً : صعَد وارتفع .

(٧٢) وإنك إذْما تأتِ ماأنتَ آمِرٌ به، لاتَجِدْ مَنْ أنت تأمُرُ فاعلا [١]

وقال بعض النحويين : ليست إذْما من أدوات الشرط ، وإنما ورد الجزم بها فى الشعر كإذا [٢] ، ومعناها ؛ إذ ذاك معناها ورُدَّ بأن الفعل الواقع بعد إذْما ، ومعناها الاستقبال ، لم يرد إلاَّ مجزوماً ، ولا يحفظ من لسانهم : إذْما تقوم أقوم ، كما قالوا : إذا تقوم أقوم .

(وحيثما) — نحو :

(٧٣) حيثما تستقمْ ، يُقدِّرْ لك اللّـ ـهُ نجاحاً ، فى غابر الأزمانِ [٣]

(وأين) — نحو :

(٧٤) أين تَضربْ بنا العُداة تَجدْنا نَصرفُ العيسَ نحوها للتلاقى [٤]

---

(١) فى الأشمونى مع الصبان ٤ / ١١ : * به تُلْفِ مَنْ إيَّاه تأمُرُ آتيا * وجاء به فى معجم الشواهد على هذه القافية ، ولم ينسبه ، وهو من الطويل ، شاهداً آخر على المجازاة بإذما فى قوله : إذْما تأتِ ... لاتجدْ ...الخ ، ورواية التحقيق هى رواية أبى حيان ، كما قال العينى فى ش . ش . العينى ٤ / ١١ .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(٣) البيت من الخفيف ، جاء به فى ش . شذور الذهب ٣٣٧ ، وفى المغنى ١٣٣ ، وفى ش . ش . العينى ٤ / ١١ ، ولم ينسبوه لأحد ؛ قالوا : والشاهد فيه قوله : حيثما تستقم يُقَدِّرْ ... حيث جزم بحيثما فعل الشرط : تستقمْ ، وجوابه وجزاءه : يُقدِّرْ .

(٤) من الخفيف أيضا ، لابن همام السلولىّ ؛ قال فى حاشية سيبويه ١ / ٤٣٢ : أى إن تضرب بنا العُداة فى موضع من الأرض ، نصرف العيس نحوهم للقائهم ؛ والعُداة بضم العين جمع عادٍ كقاضٍ وقضاة ؛ والشاهد فى قوله : أين تضربْ ... تَجدْنا ؛ حيث جاءت المجازاة بأين الظرفية .

(وهما ظرفا مكان) – يعنى حيثما وأين ؛ وهما لتعميم الأمكنة ، ويلزمان الظرفية ، وتكون أين شرطا واستفهاماً ، ولا تكون حيثما إلَّا شرطا .

(وما سوى إنْ أسماء) – ولا خلاف فى ذلك إلاَّ ماسيأتى فى إذْما ، وما سبق فى مهما .

(متضمنة معناها) – أى معنى الشرطية ، ولذلك أعطيت من الربط والسببية ماتعطيه إنْ .

(فلذلك بنيت) – أى لتضمنها معنى الحرف ، وهو إنْ الشرطية ، وماكان منها على حرفين كمنْ وما ، فيه أيضا شبه الحرف فى الوضع ، إلاَّ أن المستمر فيها كلها ، تضمن معنى الحرف ، فلذلك اقتصر عليه المصنف .

(إلَّا أياًّ) – فإنها لا تبنى ، وإن تضمنت فى الشرط معنى الحرف الشرطىّ ، لما سبق من المعارضة فى أول الكتاب .

(وفى اسمية إذْما خلاف) – فمذهب سيبويه ، أنها حرف كإنْ ، فأخرجت عنده عما كان لها من الظرفية الماضية ، إلى الحرفية واقتضاء الشرطية فى الاستقبال . ومذهب المبرد وابن السراج والفارسىّ أنها اسم ظرف زمان ، إلا أنها كانت لما مضى ، فزيدت عليها ما وجوباً فصارت للاستقبال ، لتضمن معنى الشرط .

(وقد ترد ما ومهما ظرفى زمان) قال المصنف فى شرح الكافية الشافية : جميع النحويين يجعلون ما ومهما مثل منْ فى لزوم التجرد عن

الظرفية ، مع أنَّ استعمالهما ظرفين ثابت فى أشعار الفصحاء ؛ وأنشد أبياتا منها قول الفرزدق :

(٧٥) فما تَحْيَ لا أرهبْ ، وإن كنتُ جارماً ... وإن عدَّ أعدائى علىَّ لهم ذَحْلا (١)

وقول حاتم الطائى :

(٧٦) وإنك مهما تُعطِ بطنكَ سُؤْلَه ... وفَرْجَك ،نالا منتهى الذَّمِّ أجمعا (٢)

وماذكره غير متعين ، بل يحتمل المصدرية ؛ أىْ : أىَّ حياة تحى ، لا أرهب ، وأىَّ عطاء تُعط ؛ قال ابن المصنف : وهذا متعيّن ، لأن فى كونهما ظرفين شذوذاً وقولاً لا يعرفه جميع النحويين ، بخلاف كونهما مصدرين ، فلا مانع من أن يكنى بهما عن مصدر فعل الشرط ، كما

---

(١) جاءت القافية فى (د ، غ) وش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٤ / ١٢ برواية : دَخْلا ، بالدال المهملة ، والخاء المعجمة ، والتحقيق من (ز) والديوان ٢ / ١٢٧ من قصيدة يمدح بها الحكم بن أيوب ابن عم الحجاج مطلعها :

وأغْيدَ مِنْ مَنِّ النعاس بعظمه ... كأنَّ به مما سَرَيْنا به خَبْلا

وفى الحاشية : المتن : القوة ؛ ومَنَّ النعاسُ عظمَه : أضعفه ، والباء بعظمه زائدة . وفى اللسان ــــ ذَحَل : الذَّحْلُ : الثأر . فالشاعر يقول لممدوحه : إنى لا أرهب شيئا ما حييتَ ، وإن كنتُ مذنباً ، ولو قدَّر أعدائى علىَّ لهم ثأرا ؛ وقد فسَّر العينى الدخْل بالغدر والخديعة .

كما جاءت الرواية فى ش . ش . العينى : وما تحى ... ولو عدَّ .. وفى الديوان : فما تحى ... ولوعدَّ . والشاهد فى قوله : فما تَحىَ لا أرهَبْ .. حيث جاءت ما شرطية ظرفية جزمت الفعلين ، عند ابن مالك .

(٢) البيت من الطويل ، لحاتم الطائى – ديوانه ١١٤ – والشاهد فيه مجىء مهما شرطية ظرفية جزمت : تعط ، ونالا .

لا مانع من أن يكنى بهما عن المفعول به ، إذ لا فرق . قال شيخنا : ويحتمل بيت حاتم كون مهما مفعولاً ثانيا لتعط ، وفرجك الأول ، وسؤله بدل من فرجك .

(وأىّ بحسب ماتضاف إليه) — فإن أضيفت إلى ظرف مكان ، فظرف مكان نحو : أىّ جهة تجلس ، أجلس معك ؛ أو إلى زمان فظرف زمان نحو : أى يوم تخرج ، أخرج ؛ أو مفعول ، فمفعول . وتزاد معها ما ؛ والأجود زيادتها بين المضاف إليه وبينها نحو : « أيَّما الأجلين قضيتُ » (١) ، وقرأ ابن مسعود : « أىّ الأجلين ماقضيت » ؛ وتزاد ما أيضا ، وإن حذف ماتضاف إليه نحو : « أيًّا ما تدعوا » (٢) ؛ وهى متصرفة بوجوه الإعراب .

(وكلها تقتضى جملتين) — نحو : إن جئتنى أكرمتك ، أو أكرمْك ؛ وإن تجىءْ فأنت مكرم .

(تُسمَّى أولاهما شرطاً) — والشرط فى اللغة العلامة ، فسميت الجملة الأولى من الجملتين المذكورتين بذلك ، لأنها علامة على ترتب الثانية عليها نحو : إن أسلمت ، دخلت الجنة .

(وتصدّر بفعل ظاهر) — وهو الأكثر ؛ ويكون ماضياً ومضارعاً ، كما سبق تمثيله ، ولا يكون أمراً ولا جامداً ولا مقروناً بقد ولا دعاء ولا منفيا إلّا بلا أو لم .

(أو مضمر مفسَّر بعد معموله بفعل) — وهذا هو الأكثر فى الإضمار نحو : « وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك (٣) » ، أى وإن

---

(١) القصص / ٢٨

(٢) الإسراء / ١١٠

(٣) التوبة / ٦

استجارك أحدٌ من المشركين استجارك ؛ فاستجارك المتأخر ، مفسِّرٌ للأول المضمر ، وأحدٌ مرفوع بالمضمر ؛ وقد جاء الإضمار على غير هذا نحو : « الناس مجزيون بأعمالهم ؛ إن خيراً فخير ، وإن شراً فشرٌ [١] » ؛ وقد سبقت المسألة بباب كان .

(يشذّ كونه مضارعاً دون لم) – كقوله :

(٧٧) يثنى عليك وأنت أهلُ ثنائه ولديك ، إنْ هو يستزدْك ، مزيدُ [٢]

وماذكره من الشذوذ ، هو المعروف من كلام الناس ؛ إلاّ أنَّ فى كتاب سيبويه مايُشعر ظاهرهُ بخلافه ؛ قال : وتقول : إنْ زيداً تَره تضربْ [٣] ، ومثاله بلم قوله :

(٧٨) وإن هو لم يحمل على النفس ضيمَها فليس إلى حسن الثناء سبيلُ [٤]

---

(١) كشف الخفاء جـ ١ حرف الجيم صـ ٣٣٢ رقم ١٠٧٠ تحت عنوان : الجزاء من جنس العمل ؛ قال : وقع فى كتب النحاة ، ويستدل له بقوله تعالى : « إنما تجزون ماكنتم تعملون » الطور ١٦ والتحريم ٧ .

(٢) البيت من الكامل ، لعبد الله بن عنمة الضبى ؛ وجاء به الأشمونى عند قوله فى تنبيهاته ٤ / ٣٠ : « كل موضع استغنى فيه عن جواب الشرط ، لايكون فعل الشرط فيه إلَّا ماضى اللفظ ، أو مضارعًا مجزومًا بلم ... وأما قوله * ولديك إن هو يستزدك مزيدُ * فضرورة ؛ وأجاز ذلك الكوفيون إلَّا الفراء ؛ وكذا فعل السيوطى فى الهمع ٢ / ٥٩ ؛ قال فى الدرر ٢ / ٧٥ : وهو من شواهد الرضى ؛ قال البغدادى : على أن مجيء الشرط المفصول باسم من أداة الشرط ، مضارعاً ، شاذ ، وحقه أن يكون ماضياً لفظا ومعنى ، أوْ معنى فقط .

(٣) فى (ز ، غ) : إنْ زيدٌ أبوه يضرب ؛ وهو لايتمشَّى مع السياق ؛ وقد جاء المثال فى المقتضب ٢ / ٧٦ : إن زيداً تره تكرمه .

(٤) من الطويل ، للمسوءل بن عادياء ؛ والشاهد فيه مجيء فعل الشرط عند الإضمار والتفسير ، مضارعاً مقروناً بلم ، فى قوله : وإن هو لم يحمل ...

(ولا يتقدَّم فيها الاسم مع غير إنْ ، إلَّا اضطراراً) – كقوله :

(٧٩) فمن نحن نُؤمنْه ، يَبِتْ وهو آمِنٌ   ومن لا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مفزَّعا (١)

(وكذا بعد استفهامٍ بغير الهمزة) – فلا يقال : هل زيدٌ قام ؟ إلاَّ فى الضرورة ؛ قال :

(٨٠) * أم هل كثيرُ بُكىً لم يقض عَبرتَه (٢) * ؟ البيت

ولا يجوز فى هذا كونُ المرفوع مبتدأ ، وإنما هو على إضمار فعل ؛ لأنَّ هَلْ فى الجملة الفعلية كقَدْ ؛ وأجاز الكسائىّ : هل زيدٌ قامَ ؟ جوازاً حسناً ؛ قال : لقولهم : هل زيدٌ قائم ؟ فكذا يجوز الابتداءُ بعدها ، وولايتُها الأسماءَ مع وجود الفعل ؛ هذا حكم غير الهمزة ؛ وأما الهمزة ، فيجوز ذلك معها نحو : أزيدٌ قام ؟ والاختيار والأفصح حمله على فعل يفسره مابعده ؛ ويجوز كونه مبتدأ خيره الجملة بعده ، وذلك لأن الهمزة أم الباب .

---

(١) من الطويل ، لهشام المرّىّ ؛ ونسب إلى مرة بن كعب بن لؤىّ ؛ والشاهد فى قوله : فمن نحن نؤمنْه يَبِتْ ... على أن تقدم معمول فعل الشرط عليه ، إذا كان الشرطُ غيرَ إنْ ، ضرورة .

(٢) جاء فى لسان العرب – قضى – : وقضى عبرته أى أخرج كل ما فى رأسه ؛ قال أوس :

أم هل كثيرُ بُكىً لم يقض عبرته   إثرَ الأحبة يوم البين معذورُ

والشاهد على ما جاء بالبيت السابق ، بعد استفهام بغير الهمزة ، فى قوله : أم هل كثيرُ بُكىً ... وفى حاشية سيبويه ٤٨٧/١ ، ١٧٨/٣ نسبه لعلقمة الفحل - ديوانه ١٢٩ – برواية : أم هل كبيرٌ بكى ...

(وتسمى الجملة الثانية جزاءً وجواباً) – فالجزاء ، لأنه مترتب على ماقبله ، فأشبه الجزاء على الفعل من ثواب أو عقاب ، والجواب لأنه لما لزم عن الأول ، صار كالجواب الآتى بعد كلام السائل ؛ وهذه الجملة تكون طلبية وخبرية وشرطية وغيرها ، اسمية وغيرها ؛ والأصل كونها جملة تصلح لأداة الشرط .

(وتلزمه الفاء فى غير الضرورة ، إن لم يصح تقديره شرطاً) – نحو : « إن تُبْدوا الصدقاتِ ، فنعِمَّا هى » [١] ، « إن كنتم تحبون الله فاتبعونى » [٢] ، « فإما يأتينكم منىِّ هدى ، فمن تبع هداى ، فلا خوفٌ عليهم » [٣] ، « إن يسرق ، فقد سرق أخٌ له من قبل [٤] » ، « إن كان قميصُه قُدَّ مِنْ قُبُل ، فصدقَتْ » [٥] ، إن قام زيدٌ فما يقوم عمرو ، أو فلن ، أو فإنَّ [عمراً] [٦] قام ، إنْ قائم زيدٌ ، فقد يقوم عمروٌ ، « ومن يَرْتَدَّ منكم عن دينه ، فسوف يأتى اللهُ » [٧] وإن أقبل زيدٌ ، فما أحسنه ، أو فهو أحسن من كذا ، وإن تكرمنى ، فوالله ، لأكرمنَّك .

---

(١) البقرة / ٢٧١

(٢) آل عمران / ٣١

(٣) البقرة / ٣٨

(٤) يوسف / ٧٧

(٥) يوسف / ٢٦

(٦) فى النسخ : زيداً ، والسياق يعضد التحقيق .

(٧) المائدة / ٥٤

واحترز بقوله : فى غير الضرورة ، من قوله :

(٨١) من يفعل الحسناتِ ، اللهُ يشكرها والشرُّ بالشرِّ ، عند الله مِثْلان [١]

أى : فالله يشكرها ؛ وهذا مذهب سيبويه ؛ قال الخضراوىّ : وأبو العباس يجيز حذف الفاء فى الكلام ؛ ومن الحذف للضرورة :

(٨٢) فإن يك قوم سرَّهم ماصنعتم ستحتلبوها لاقحاً غيرَ باهلِ [٢]

أى فستحتلبونها [٣] ، وفيه حذف النون من دون ناصب ولا جازم ولا ملاقاة مثل .

(وإن صُدِّر بمضارع صالح للشرطية ، جُزم فى غير الضرورة ، وجوباً ، إن كان الشرط مضارعاً) – نحو : « إن تمسَسْكم حسنةٌ تَسُؤْهم ، وإن تصِبْكم سيئة ، يفرحوا بها » [٤] . واحترز بالضرورة من قوله :

---

(١) من البسيط ، نسب لحسان بن ثابت ، وليس فى ديوانه ، ونسب لابنه عبد الله ، ورواه جماعة لكعب بن مالك الأنصارى ؛ وروى : سيان بدل : مثلان والمعنى واحد . قال فى حاشية سيبويه ١ / ٤٣٥ (٣ / ٥) : والشاهد فيه حذف الفاء من الجواب للضرورة ، وتقديره : فالله يشكرها .. وزعم الأصمعى أن النحويين غيروه ، وأن الرواية * من يفعل الخير ، فالرحمن يشكره * .

(٢) البيت شاهد على حذف الفاء من جواب الشرط للضرورة فى قوله : ستحتلبوها ... يقال : أحلب القوم واستحلبوا ، أى اجتمعوا للنصرة والإعانة ؛ وناقة لاقح وقارح ، يوم تحمل ؛ وناقة باهل أى متروكة ، لاصرار عليها .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) آل عمران / ١٢٠

(٨٣) ياأقرع بنَ حابسٍ ، ياأقرعُ إنك إن يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ [١]

فرفع [٢] تُصرَعُ ، مع أن الشرط مضارع ؛ ويجوز عند سيبويه فى هذا ، أن يكون على نية التقديم ، فيكون تُصرَعُ خبر إنَّ ؛ وأن يكون على حذف الفاء ، أى فتُصرَعُ ؛ والوجه الأول عندى [٣] ، فى هذا ونحوه أولى ؛ فإن (٤ قلت : إن تأتنى آتيك ، فلم يكن قبل إنْ [٥] مايمكن أن يطلب الفعل المرفوع ، جاز أيضا عند سيبويه الوجهان ، إلّا أن الثانى عنده فى هذا أولى -٤) .

وذهب المبرد إلى أنه على إضمار الفاء فى الموضعين معاً ؛ وفصل بعضهم بين اسم الشرط وغيره ؛ فأجاز التقديم تقديراً فى الحرف ، وعين فى الاسم حذف الفاء .

(وجواراً إن كان ماضياً) - نحو : إن جئتنى أكرمْك ، بالجزم ، وهو الفصيح المختار عند المعظم ؛ وقيل : إنه لايجىء فى الكلام الفصيح ، وإنما يجىء مع كان ، لأنها أصل الأفعال ، قال

---

(١) رجز لجرير بن عبد الله البجليّ ، أو عمرو بن خثارم العجليّ ؛ قال فى حاشية سيبويه ١ / ٤٣٦ (٣ / ٦٧) : والشاهد فيه تقديم تُصَرَعُ تقديراً ، مع تضمنها للجواب فى المعنى ، والتقدير : إنك تُصَرَعُ ، إنْ يُصرعْ أخوك ، وهذا من الضرورة ، لأن حرف الشرط قد جزم الأول ، فحقه أن يجزم الآخر ؛ وقال المبرد فى المقتضب ٢ / ٧٢ : هو عندى على إرادة الفاء ، والبصريون يقولون : هو على إرادة الفاء ، ويصلح أن يكون على التقديم .

(٢) سقطت هذه العبارة من (ز) .

(٣) سقطت من (د) ، وفى (ز) : عنده .

من (٤ - ٤) سقط من (ز) .

(٥) سقطت إنْ مِنْ (غ) .

تعالى : « من كان يريد حرث الآخرة ، نَزِدْ له فى حرثه » [١] ؛ قال صاحب هذه المقالة : ولا يجوز فى غيرها . انتهى . وكلام سيبويه وغيره على أن ذلك لا يختص بكان ، وأنشد سيبويه للفرزدق :

(٨٤) دسَّتْ رسولاً ، بأنَّ القومَ إن قدَروا   عليكَ ،يَشفُوا صدوراً ذاتَ تَوْغيرِ [٢]

وقال :

(٨٥) تَعَشَّ ، فإن عاهدتنـــى لاتخوننـــى   نكن مثلَ مَنْ ، ياذئبُ ،يصطحبان [٣]

والرفع مسموع من كلام العرب ، وقال بعض المغاربة إنه أحسن من الجزم ، ومنه قول زهير :

---

(١) الشورى / ٢٠

(٢) من البسيط ، للفرزدق ــ ديوانه ٢٦٢ ــ وفى حاشية سيبويه ١ / ٤٣٧ (٣ / ٦٩) : دسَّت رسولا : أرسلته فى خفية للإخبار ؛ والتوغير : الإغراء بالحقد ، وأصله من وغرة القدر ، وهى فورتها عند الغلى . والشاهد فيه جزم الجواب يشفوا ، لأن الشرط ماض فى موضع جزم .

(٣) من الطويل ، للفرزدق ــ ديوانه ٨٧٠ ــ وفى (د) وسيبويه ١ / ٤٠٤ برواية : تعال بدل : تعشَّ ، قال : والرواية المشهورة : تعشَّ ؛ وروى : فإن واثقتنى بدل : فإن عاهدتنى ؛ وجاء به فى سيبويه ١ / ٤٠٤ (٢ / ٤١٦) : لتثنية يصطحبان حملًا على معنى مَنْ ؛ وكذا فى المقتضب ٢ / ٢٩٥ ، ٣ / ٢٥٣ ؛ وفى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ١ / ١٥٣ جاء به لنفس المعنى ، وأشار العينى إلى أن قوله : لاتخوننى ، قيل : إنه جواب الشرط ، ولا محل لها من الإعراب ؛ قال : والحق أن يكون الجواب : نكنْ ، ويكون : لاتخوننى ، جواب القسم الذى تضمنه : عاهدتنى ، أو يكون جملة حالية .

(٨٦) وإن أتاه خليلٌ يوم مسألةٍ يقول : لا غائبٌ مالى ولا حَرِمُ (١)

وكذا :

(٨٧) فإن كان لا يرضيك حتى تردَّنى إلى قطرىٍّ ،لا إخالُك راضياً (٢)

وهو كثير ، وقال بعض المغاربة : إن الرفع ضرورة ، قال : ولا أعلم منه شيئا جاء فى الكلام . انتهى .

قيل : ومذهب سيبويه ، أنه على نية التقديم ، وجواب الشرط محذوف ؛ وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه هو الجواب ، والفاء محذوفة ؛ وقيل : هو الجواب ، ولا إضمار للفاء ، ولا هو مقدم نيةً ، وثبت بخط ابن المصنف فى أصل التسهيل :

(وإن صُدِّر بمضارع ، صالح للشرطية ، جُزم ، وقد يُرفَع بكثرة ، إن كان الشرط ماضىَ اللفظ ، أو منفيا بلم ، وبقلة إن كان غيرهما) – وفى هذا زيادة مسألة المنفى بلم ، نحو : إن لم تأتنى

---

(١) من البسيط ، لزهير بن أبى سلمى من معلقته ــ ديوانه ١٥٣ ؛ وروى : مسغبة بدل : مسألة . قال فى حاشية سيبويه ١ / ٤٣٦ (٣ / ٦٦) : الخليل : المحتاج ذو الخَلَّة ، بالفتح ؛ والمسألة : السؤال ؛ والمسغبة : المجاعة ؛ والحَرِم ككتف بالكسر : الحرام ؛ أى إذا سئل ، لم يعتل لسائله بأن ماله غائب أو محرم على طلابه . والشاهد فيه رفع يقول على نية التقديم ، أى : يقول إن أتاه خليل ؛ والمبرد يقدره على حذف الفاء .

(٢) من الطويل ، لسوار بن المضرب ؛ قال فى ش . ش . العينى ٢ / ٤٥ : إن للشرط ، وكان لا يرضيك ، فعله ، وجوابه : لا إخالك ؛ والشاهد فى حذف فاعل كان الذى هو اسمه ؛ والتقدير : فإن كان هو لا يرضيك ، أى ما نحن فيه من سلامة ؛ وقطرى ، هو قطرى بن الفجاءة الخارجى .

أكرمُك ، بالرفع ؛ وهى مسألة مشهورة ، ويمكن دخولها فى قول المصنف فى تلك النسخة : إن كان ماضياً ، على تفسير الماضى بما يشمل الماضى لفظا ، والماضى معنى ؛ فإن المنفىَّ بلم ماضٍ معنى ، ففعل فيه حرف الشرط من الصرف إلى الاستقبال ، مافعله فى لفظ الماضى ؛ وفى الذى أثبته ابن المصنف ، وصف الرفع بالقلة ، إن كان الشرط غير الماضى لفظا ، والمنفىّ بلم ؛ وفى تلك النسخة ، جعله ضرورة ؛ وقال المصنف فى شرح الكافية الشافية : وقد يجىء الجواب مرفوعاً ، والشرط مضارع مجزوم ، ومنه قراءة طلحة بن سليمان : « أينما تكونوا ، يدركُكُم الموت » (١) .

وقد سبق أن من النحويين من قال : إن الجزم لايجىء فى الكلام الفصيح ، إلَّا مع كان ؛ ومنهم من قال : إن الرفع أحسن منه ؛ وقال صاحب الواضح : الاختيار الجزم ، ويحسن الرفع ، إذا تقدَّم مايطلب الجواب ، نحو : طعامَك ، إن تَزرْنا ، نأكلُ ؛ وقول زهير : لا غائبٌ مالى (٢) ... حسَّن الرفعَ فيه تقدُّمُ الواو على إنْ . انتهى .

(وإن قُرِنَ بالفاء رُفع مطلقا) – أى سواء أكان الشرط بلفظ الماضى أو المضارع المنفىّ بلم ، أو المضارع بخلاف ذلك (٣) ، نحو : « ومَنْ عادَ ، فينتقمُ الله منه » (٤) ، « فمن يؤمنْ بربِّه فلا يخافُ » (٥) ؛

---

(١) النساء / ٧٨

(٢) من الشاهد / ٨٤ ص ١٥٠

(٣) أى بدون لم .

(٤) المائدة / ٩٥

(٥) الجـن / ١٣

وإنما رُفع ، لأنه خبر مبتدأ محذوف ؛ أى فهو ينتقم ، فهو لايخاف ؛ هكذا قالوا ؛ ويمكن جعل الفاء رابطة ، كهى فى الجملة الاسمية ، ولاحذف ، بل المقترن بالفاء هو الجواب .

(وجزم الجواب بفعل الشرط) – وهذا قول الأخفش ؛ وذلك لأنه مستدعٍ له ، بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام .

(لا بالأداة وحدها) – لأن الجزم نظير الجرّ ، والجارُّ وهو أقوى لا يعمل عملين ، فالجازم أولى ؛ وهذا قول المحققين من البصريين ، وعزاه السيرافىّ إلى سيبويه ، واختاره الجزولىّ وابن عصفور والأبَّدىّ ؛ ووجهه أن الأداة اقتضتهما ، فعملت فيهما كان وظنَّ ، وماذكر فى ردِّه ، جوابُه أن الجازم اقتضى معمولين ، والجار لايقتضيهما .

(ولا بهما) – أى فعل الشرط والأداة ؛ وذلك لأن العامل المركب من شيئين ، لايجوز انفصال جزئه ، ولاحذف أحدهما كحيثما ، وأنت تقول : إنْ زيداً تكرمْ يكرمْك .

(٨٨) وقال : * وإلَّا يَعْلُ مَفْرِقَك الحسامُ [١] *

فدلَّ على أن العاملَ ليس ماذكر ؛ وهذا القول ينسب إلى

---

(١) فى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٤ / ٢٥ : قاله الأحوص محمد ابن عبد الله بن عاصم الأنصارى من قصيدة من الوافر ؛ وصدره :

* فطلقها فلست لها بكفءٍ * والشاهد فى قوله : وإلَّا يَعْلُ ..

حيث حذف فيه فعل الشرط ، إذ التقدير : وإن لم تطلقها ؛ ويَعْلُ جوابه ، والحسام فاعله ، وهو السيف .

سيبويه والخليل ، لأن فى كلامهما مايدل ظاهره عليه ؛ ونسب إلى الأخفش أيضا .

(ولا على الجوار) – وهذا مذهب الكوفيين ، قالوا : الجرّ يكون للجوار ، وكذلك الجزم ؛ وحكى بعض المغاربة الاتفاق على أن فعل الشرط مجزوم بالأداة ؛ وحكى بعضهم عن المازنىّ أنه مبنىّ ؛ وعن المازنى أيضا أن فعل الشرط معرب ، وفعل الجزاء مبنى ؛ وآحتج للبناء فيهما ، بأن الفعل لايقع موقع الاسم فى المحلّين ؛ واحتج لبناء الجزاء فقط بفقد العامل ، فما سبق لايصلح لما سبق ؛ ولأن الفعل لايعمل فى الفعل ، فالنوع لايعمل [فى نوعه] [1] ؛ إذ ليس أحدهما أولى من الآخر ، وإنما يعمل لمزية ، كأن يضمن العامل من غير النوع ،فلما فقد العامل ولم يمكن الرفع ، لأنه لايقع موقع الاسم ، تعيَّن البناء ؛ وما ذهب إليه من البناء ، مخالف لجميع النحويين .

(خلافاً لزاعمى ذلك) – وقد سبق ذكرهم .

(**فصـــل**) – (قد يجزم بإذا الاستقبالية ، حملاً على متى) – احترز بالاستقبالية من التى للمفاجأة ؛ ونقل بعض المغاربة الاتفاق على أن إذا ظرف لما يستقبل ؛ وأثبت بعض النحويين أنها تأتى للحال ؛ وجعل منه : « والنجم إذا هوى » [2] ، « والليل إذا يغشى » [3]

---

(١) هذه العبارة ليست فى الأصل ، وأظن السياق يتطلبها ، وقد سقطت من النسخ الثلاث .

(٢) النجـــم / ١

(٣) الليـــل / ١

ونحوهما ؛ والصواب أن الظرف للاستقبال ، وهى حال مقدرة ، والتقدير : أقسم بالليل كائناً إذاَ يغشى ، نحو : مررت برجل معه صقر صائداً به غداً ؛ وقد سبق فى الظروف ذكر المصنف أنَّ إذا تقع موقع إذْ ؛ وعن أبى عبيدة معمر بن المثنىّ ، أنَّ إذَا تأتى زائدة ، وأنشد فى ذلك :

(٨٩) فإذا ، وذلك لاَنتهاء لذكره   والدهر يُعقبُ صالحاً بفساد [١]

وهذا كله يخرج بقوله : الاستقبالية ؛ على أن البيت يحتمل أن يُخرَّج على حذف المبتدأ ، أى : فإذا مانحن فيه ؛ وتكون إذا فيه للمفاجأة ؛ ولو قال : الاستقبالية المضمنة معنى الشرط ، لتخرج التى لمجرد الظرفية نحو : « وإذا ماغضبوا ، هم يغفرون » [٢] ولذا لم تدخل الفاء نحو : « فهم » ، لكان أوضح فى المقصود ، فإن التى يجزم بها هى المضمنة لا المجردة ، وكأنه اتكل على قوله : حملاً على متى ، ومتى تجزم إذا كانت شرطية ؛ ومن الجزم بإذا ، ماأنشده سيبويه من قول الفرزدق :

(٩٠) ترفع لى خِنْدِفٌ ، والله يرفع لى   ناراً ، إذا خمدت نيرانُهم ، تَقِدِ [٣]

---

(١) لم أجده فى مراجعى ، وقد أنشده أبو عبيدة معمر بن المثنى ، شاهداً على زيادة إذا فى قوله : فإذا ، وذلك ... وقد عقب الشارح المحقق ، بأن البيت يحتمل التخريج على حذف المبتدأ ، وتكون إذا فيه للمفاجأة .

(٢) الشورى / ٣٧

(٣) من الطويل ، للفرزدق ــ ملحقات ديوانه ٢١٦ ــ وفى حاشية سيبويه ١ / ٤٣٤ (٣ / ٦٢) : يقول : إذا قعدت بغيرى قبيلته ، فإن قبيلتى خندف ترفع لى من الشرف كالنار الموقدة . والشاهد فيه الجزم بإذا فى ضرورة الشعر ، وموضع الشاهد : تقد ، الواقعة جواباً للشرط مجزوما .

وأنشد الفراء :

(٩١) استغْنِ ، ماأغناك ربُّك ، بالغنىَ   وإذا تُصبْك خصاصة فتجمَّلِ [(١)]

وكلام المصنف يقتضى أن الجزم بها قليل ، لا مخصوص بالشعر ، والمشهورون من النحاة على خلاف ذلك ؛ قال سيبويه : جازَوْا بها فى الشعر مضطرين ، شبَّهوها بإنْ ، حيث رأوها لما يستقبل ، وأنه لابدَّ لها من جواب . انتهى .

وذهب بعض النحاة إلى أنها إذا زيد عليها ما ، جاز أن يجازَى بها فى الكلام ، وإذا استعملت إذا شرطا ، فقيل : هى مضافة لما بعدها ؛ وقيل : غير مضافة ، وهى معمولة للفعل الذى بعدها ؛ وعلى الأول العامل فيها الجزاء ؛ وإذا قلت : إذا جاء زيدٌ ، جاء عمروٌ ، هل يقتضى تكراراً ، فتكون مثل كلَّما ، أو لا ؛ المشهور أنها لاتقتضيه ، ومنهم من قال : تقتضيه ؛ قال ابن عصفور : وهو الصحيح . فالمراد بها العُموم كسائر أسماء الشرط ؛ ويدلُّ عليه :

(٩٢) إذاوجدتُ أُوارَ الحبِّ فى كبدى   أقبلتُ نحو سقاءِ القوم أبتردُ [(٢)]

---

(١) من الكامل ، لعبد قيس بن خفاف ، أو حارثة بن بدر الغدانىّ ؛ ويروى : فتحمل ، بالحاء المهملة ، وجاء به فى الدرر ١ / ١٧٣ برواية : واستغن ؛ قال : استشهد به على أن إذا لاتجزم إلَّا فى الشعر ، فى قوله : وإذا تصبْك ... فتجمل ؛ والخصاصة : الحاجة والشدة .

(٢) البيت شاهد على مجىء إذا مراداً بها العُموم ، كسائر أسماء الشرط ؛ والأُوار شدة حرّ الشمس ولفح النار ؛ وفى اللسان برد : وابترد الماء صبَّه على رأسه بارداً ، قال : إذا وجدت أُوارَ الحب ... الخ أبترد .

فالمعنى فى البيت على العموم ، كأنه قال : متى وجدت .

(وتُهمل متى ، حملاً على إذا) - وهذا غريب ، واستدل له المصنف بما فى الحديث : « إنَّ أبا بكر رجل أسيف ، وإنه متى يقوم مقامك ، لا يُسمع الناس » [١] .

(وقد تُهمَل إنْ ، حملاً على لو) - نحو مافى الحديث : « فإنك إنْ لاتراه ، فإنه يراك » [٢] ، وهو محتمل للتأويل ؛ وقرأ طلحة : « فإمَّا تَرَيْنَ من البشر أحداً » [٣] . بياء ساكنة ، ونون مفتوحة هى علامة الرفع .

(والأصح امتناع حمل لو على إنْ) - أى فى الجزم بها ، خلافاً لجماعة ، منهم هبة الله بن الشجرىّ ، فى إجازتهم الجزم بلو فى الشعر ، واستشهدوا بقوله :

(٩٣) لو يَشَأْ طارَ به ذُو مَيْعةٍ لاحِقُ الآطالِ نَهْدٌ ذو خُصَلْ [٤]

---

(١) فتح البارى جـ ٦ صـ ٤١٧ رقم ٣٣٨٤ عن عروة بن الزبير عن عائشة رضى الله عنها .

(٢) مختصر صحيح مسلم للحافظ المنذرى ـــ كتاب الإيمان صـ ٧ عن أبى هريرة رضى الله عنه .

(٣) مريـم / ٢٦ .

(٤) فى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٤ / ١٤ جاء به الأشمونى شاهدا على مذهب ابن الشجرى فى الجزم بلو ضرورة فى قوله : لو يشأ ؛ قال الصبان ، بعد أن أشار إلى كلام الشارح بعد البيت : قال الشمنى : والميعة : النشاط وأول جرى الفرس ؛ واللاحق : الضامر ؛ والآطال جمع إِطْل بكسر الهمزة وسكون الطاء وكسرها ، وهى الخاصرة ؛ ونَهْد بفتح فسكون أى جسيم - والمشرف المرتفع وخُصَل جمع خُصْلة وهى القطعة من الشَّعر . والبيت من الرمل ، لعلقمة الفحل ، أو لامرأة من بنى الحارث بن كعب .

قال المصنف : ولا حجة فيه ، لأن من العرب من يقول : شَا يشَا ، وجَا يَجِى ، بلا همز ؛ فيجوز كون قائل البيت ممن لغته ترك همز شَا فقال : يشَا بلا همز ، ثم أبدل الألف همزةً ، كما قيل فى عالم : عأْلم ، وكما فعل ابن ذكوان فى : « تأكل منسأْتَه » (١) حين قرأ بهمزة ساكنة ؛ والأصل : مِنْساَةٌ مِفْعَلَة ، مِنْ نسأْتُه أى زجرته بالعصا ، فأبدلت الهمزة ألفاً ، ثم أبدلت الألفُ همزةً ساكنة .

(وقد يُجزم مسبَّبٌ عن صلة الذى ، تشبيها بجواب الشرط)

– وهذا مذهب الكوفيين ، أجازوا : الذى يأتينى ، أحسنْ إليه ؛ بجزم أحسن ، وأنشد ابن الأعرابىّ :

(٩٤) لا تحفرَنْ بئراً ، تريدُ أخاً بها فإنك فيها أنت من دونه تقع (٢)

كذاك الذى يبغى على الناس ظالماً تُصِبْه ، على رغم ، عواقبُ ماصنع

وهذا عند البصريين من الضرورة بحيث لا يقاس عليه ؛ وجاء أيضا الجزم فى مسبَّبٍ عن نكرة موصوفة بما يصلح أن يكون شرطاً ؛ أنشد المرزبانىّ :

(٩٤)' وكل امرئ يبغى على الناس ظالماً تُصِبْه ، على رغم ، عواقبُ ماصنع (٣)

---

(١) سبأ / ١٤ : « ما دَلَّهم على موته إلَّا دابَّةُ الأرض تأكل مِنْسأَتَه » .

(٢) البيت الثانى شاهد على جزم المسبَّب عن صلة الذى فى قوله : كذاك الذى يبغى ... تُصِبْه ...

(٣) يبدو أن هذا البيت هو نفس البيت السابق الذى أنشده ابن الأعرابى ، فلا يختلف عنه إلَّا فى بداية الشطر الأول : وكُلُّ امرئ بدل : كذاك الذى .. ويقال فيه ما قيل فى سابقه باعتبار النكرة الموصوفة بدل اسم الموصول : الذى .. ولا يعرف للبيتين قائل .

وجاء ذلك فيها مع إنَّ أيضا ، قال :

(٩٥) وإنَّ امرأً لا يُرتَجَى الخيرُ عنده يكنْ شيئا ثقيلاً على مَنْ يُصاحبُهْ [١]

وتحتمل هذه الشواهد كونها من تسكين ضمة الإعراب تخفيفاً ، كما قرأ أبو عمرو : « يَنصرْكم ، ويأمُرْكم ، ويُشعِرْكم » [٢] .

(ويجوز نحو : إن تفعلْ ، زيدٌ يفعل ، وفاقاً لسيبويه) — إذا صُدِّر الجزاء باسمٍ أُسند إلى ضميره فعلٌ ، فالوجه ذكرُ [٣]الفاء ورفعُ الفعل ، فتقول : إنْ تفعلْ ، فزيدٌ يفعلُ ؛ وأجاز سيبويه تركَ الفاء والجزم — [٣] ؛ ووجهه رفعُ الاسم بفعل يفسِّره الفعلُ الظاهرُ بعده ؛ ومنع ذلك الفراء ، لمنعه عمل الجواب المجزوم فيما قبله ، فلا يصلح هذا أن يكون مفسّراً لعامل فيما قبله ؛ ومنعها أيضا الكسائىّ ، وإن أجاز عملَ الجواب المجزوم فى ما قبله ؛ ولعلَّ وجهه أنه لامقتضى لهذا الإضمار ، كما لامقتضى له فى نحو : زيدٌ قام ، على طريق الجمهور ؛ وقال المصنف فى غير هذا الكتاب : أجاز سيبويه ذلك دون سماع ، ومنعه الكسائىّ والفراء ، وبقولهما أقول . انتهى .

---

(١) وهذا البيت أيضا شاهد على جزم المسبَّب عن النكرة الموصوفة الواقعة بعد إن فى قوله :وإنَّ امرأً ... يكُنْ ...ولايعرف قائله ؛ وسيأتى احتمال الشارح فى هذه الشواهد .

(٢) فى « ينصرُكم » من قوله تعالى : « فمن ذا الذى ينصرُكم من بعده » آل عمران / ١٦٠ ، « أمَّنْ هذا الذى هو جندٌ لكم ينصرُكم » ـــ الملك / ٢٠ و و« يأمرُكم » من قوله تعالى : « إن الله يأمرُكم أن تذبحوا » — بقرة / ٦٧ ، « قل بئسما يأمركم به » — بقرة / ٩٣ ، « إنما يأمرُكم بالسوء والفحشاء » — بقرة / ١٦٩ ، « الشيطان يعدكم الفقر ويأمرُكم بالفحشاء » ـــ البقرة / ٢٦٨ ، « أيأمرُكم بالكفر » ؟ — آل عمران / ٨٠ ، « إن الله يأمرُكم أن تؤدوا الأمانات » — النساء / ٥٨ ؛ و « يشعُركم » « وما يُشعْركم أنها إذا جاءت لايؤمنون » الأنعام / ١٠٩

من (٣ — ٣) سقط من (د) .

(ونحو : إنْ تنطلقْ ، خيراً تُصِبْ ، خلافاً للفراء) – فيجوز تقديم المعمول المنصوب بالجزاء المجزوم ، عليه ، كما مثل ؛ ونقل الصفَّار فى المسألة ثلاثة أقوال : المنع مطلقاً ، والجواز مطلقاً ، وهو قول الكسائى ، والتفصيل . فيجوز إن كان جاراً ومجروراً نحو : إنْ تنطلق بزيد تمرّ ؛ ويمتنع إن كان مفعولا صريحا ، كالمثال السابق ، وهو قول الفراء ؛ قال الصفار : والصحيح الجواز ، ونص سيبويه على ذلك فى باب الجزاء مع المجرور ، ونصَّ على غير المجرور فى أبواب الاشتغال ، حيث أجاز : إنْ يقمْ زيدٌ ، عمراً يكرمُه [1] ؛ واستشهد الكسائى لمذهبه بقول طفيل الغنوىّ :

(٩٦) وللخير أيامٌ ، فمن يصطبرْ لها ويَعرفْ لها أيامَها ، الخيرَ تُعْقب [2]

---

(١) التمثيل غير واضح فى المسألة إلّا باسقاط الضمير فى : يكرمُه ؛ وفى الإنصاف صـ ٦٢٠ وما بعدها قال : ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع فى جواب الشرط ، فإنه لايجوز فيه الجزم ، ووجب الرفع نحو : إن تأتنى ، زيدٌ يكرمُك ؛ واختلفوا فى تقديم المنصوب فى جواب الشرط نحو : إن تأتنى زيداً أكرمُ ؛ فأباه الفراء ، وأجازه الكسائى ؛ وذهب البصريون إلى أنّ تقديم المرفوع والمنصوب فى جواب الشرط كله جائز .

وبعد أن ردَّ على الكوفيين ، قال : والذى يدل على فساد ما ذهب إليه الفراء ، قول طفيل الغنوىّ :

(٢) وللخير أيام ... البيت – وجاءت باللام فى ديوانه / ١٦ ، وجاءت فى نسخ التحقيق الثلاث : وللخير ، بالراء – قال : فنصب الخيرَ بُتعقب ، وتقديره : تُعقب الخيرَ ؛ وتُعقب مجزوم ، وإنما كسرت الباء للقافية ... قال فى الحاشية : البيت لطفيل الغنوى ، أحد شعراء قيس الفحول ، وكان يلقب : طفيل الخيل ، لكثرة وصفه إياها .

وخرجه الفراء على أن الخيرَ صفة لأيام ، أى أيَّامَها الصَّالحة [١] .

وأنشد المصنف بيتا آخر معه ، شاهداً فى المسألة ، وليس مما نحن فيه ، وهو :

(٩٧) هل أنت بائعتى دمى بغلائه   إن كنتِ زفرةَ عاشق لم ترحمِ [٢]

وزفرة معمول ترحم ، وليس جوابَ الشرط ، بل هو خبر كنت ، والجواب محذوف ، يدل عليه أول البيت . واختار المصنف مرة أخرى مذهب الفراء فى المنع ، وعليه يتعين رفع الفعل ، على أنه دليل الجواب ؛ وقيل : على إضمار الفاء ؛ ورُدَّ بأن تقدير الفاء كوجودها ، فكما لايجوز مع وجودها فى المثال : خيراً فتصيب ؛ كذا لايجوز مع تقديرها ، إلَّا أن يُقدَّر أنها داخلة على المفعول ، والأصل : فخيراً تصيب ، ثم حذفت ، فيجوز .

---

(١) أى الخَيِّرَة .

(٢) لم أجده فى مراجعى ، ولم أستطع تحقيق بعض ألفاظه ؛ وقد أنشده المصنف – كما قال الشارح – مع البيت السابق شاهداً فى المسألة ؛ قال الشارح : وليس مما نحن فيه .

ولفظ : بغلائه ، إن كان بالعين المهملة ، والياء المعجمة من أسفل ، والتاء المعجمة من أعلى أى بعَلايةٍ ، كما جاء فى إحدى النسخ ، فالعَلاية موضع ؛ وإن كان كما جاء فى التحقيق بالغين المعجمة والهاء الأخيرة مهملة ، فهو من غلا ، والغلاء نقيض الرخص ، قال فى اللسان : وغالَى بالشئ : اشتراه بثمن غال .. قال الفراء : غاليت باللحم ، وغاليت اللحم ، جائز .. وأصل الغلاء : الارتفاع ومجاوزة القدر فى كل شىء .

واعلم أن قوله : (فصل) : (قد يُجزم بإذا ... إلى هنا ، ثبت فى نسخة شرحها ابن المصنف ؛ وثبت فى نسخة أخرى ، بدله ، بعد قوله : خلافاً (١ لزاعمى ذلك :

(ولا يمنع جزمَه تقديم معموله عليه ، ولا يعمل فيما قبل الأداة إلّا وهو غير مجزوم – ١) ، خلافا للكوفيين فى المسألتين) – والمسألة الأولى مسألة : إن تنطلق ، خيراً تُصِبْ ؛ ونُسب المنع فى هذه النسخة للكوفيين ، وفى تلك للفراء ، وهو الصحيح ؛ فالكسائى رأس الكوفيين ، وهو قائل فيها بالجواز ؛ ومثال المسألة الثانية : خيراً ، إن انطلقتَ ، تصيبُ ، بالرفع ، فهذا جائِز ، إلّا أنَّ تصيبُ ليس الجزاء حينئذ ، بل الجزاء محذوف ، يدل عليه هذا المذكور ، فإن جزمت ، أجاز الكسائىّ ذلك والفراء ، ومنعه البصريون ؛ ونقل بعض المصنفين عن الأخفش ، مايقتضى الجواز ؛ وفى تقديم معمول فعل الشرط على أداة الشرط ، خلاف ؛ فمذهب البصريين والفراء المنع ، ومذهب الكسائى الجواز نحو : خيراً إن تفعل ، يثبْك الله ؛ ويحتاج الجواز إلى سماع .

(وقد تنوب بعد إنْ ، إذا المفاجأة ، عن الفاء ، فى الجملة الاسمية غير الطلبية) – وفى بعض النسخ : (وقد تنوب بعد إنْ إذا) – ونصوص النحويين متضافرة (٢) على إطلاق القول بأن إذا يربط بها

من (١ – ١) سقط من (ز) .

(٢) فى (د ، ز) : متظافرة .

فى جواب الشرط مع الجملة الاسمية ، لكن السماع فى الجواز [١] مع إنْ ، قال تعالى : « وإن تُصبهم سيئة بما قدَّمت أيديهم ، إذا هم يقنطون » [٢] ، وجاء أيضاً فى إذا ، قال تعالى : « فإذا أصاب به مَنْ يشاءُ مِنْ عباده ، إذا هم يستبشرون » [٣] .

واحترز بالاسمية من الفعلية ، فلا تدخل إذا هذه عليها ؛ لايجوز : إنْ قام زيدٌ ، إذَا يقوم عمرو ؛ وبغير الطلبية من الطلبية ، فلا يجوز : إن عصى زيد إذَا ويلٌ له ، وإن أطاع ، إذَا سلامٌ عليه ؛ بل تتعين الفاء ، كما تتعين إذا كانت الاسمية منفية ، نحو : إن يقم زيدٌ ، فما عمرو قائم ؛ لايجوز : إذا ما .... ، وكذا إذا صحبتها إنَّ نحو : إنْ تقم ، فإنَّ عمراً قائم ؛ لايجوز : إذا إنَّ ، وإنْ جاز مع غير الشرط نحو :

(٩٨) * إذَا إنَّه عبدُ القفَا واللَّهازِمِ [٤] *

---

(١) فى (ز ، غ) : فى الجوازم .

(٢) الروم / ٣٦ .

(٣) الروم / ٤٨

(٤) فى سيبويه ١ / ٤٧٢ (٣ / ١٤٤) : وكذلك إذا قلت : مررت ، فإذا إنه يقول ... وسمعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به :

وكنتُ أُرى زيداً ، كما قيل ، سيداً إذَا إنَّه عبدُ القفا واللهازمِ

فحال إذا ههنا كحالها إذا قلت : إذا هو عبد القفا واللهازم ... وفى الحاشية : والشاهد فيه جواز فتح أنَّ وكسرها بعد إذا ؛ فالفتح على تأويل المصدر المبتدأ والإخبار عنه بإذا ، والتقدير : فإذا العبودية ؛ أو الخبر محذوف ، أى فإذا العبودية شأنه ؛ والكسر على نية وقوع المبتدأ والخبر بعد إذا .

والبيت من الطويل ، من الأبيات الخمسين التى لم تنسب إلى أحد .

كما لايجوز : إنْ يقم ، فإذا زيدٌ قائم ؛ وإن جاز : خرجت ، فإذا زيدٌ قائم ؛ وكون الربط بإذا هو قول الخليل وسيبويه ؛ وقال الأخفش : هو على تقدير الفاء ، وتقدير الآية : « فإذا هم يقنطون » ؛ ورُدَّ بأن حذف الفاء فيما تلزمه الفاء مخصوص بالشعر ، ولابد فى الربط بها ، من المحافظة على ماتعطيه من المفاجأة كالآية ؛ ونحو : إنْ تصِلْ إلى زيدٍ ، إذَا هو يصلُ ، بخلاف : إن تأتنى ، إذا أنا أكرمُك ؛ فإن قصدت المفاجأة جاز ؛ وبهذا يفرق بين الربط بها والربط بالفاء .

(**فصــل**) – (لأداة الشرط صدرُ الكلام) – كأداة الاستفهام وما النافية ؛ وهذا مذهب البصريين ، فلا يجوز عندهم تقديم شيء من معمول فعل الشرط أو فعل الجزاء على الأداة ، كما تقدم .

(فإن تقدَّم عليها شبيه بالجواب معنى ، فهو دليل عليه ، وليس إياه ، خلافا للكوفيين والمبرد وأبى زيد) – ونقل أيضا عن الأخفش ؛ فإذا قلت : أكرمُك إن جئتنى ، فأكرمُك ليس جواب الشرط عند جمهور البصريين ، لأنه لا يجوز جزمه ولا دخول الفاء عليه ، وإنما هو دليل على الجواب المحذوف ؛ وشبهة من جعله جواباً ، أن المقصود حاصل به ، فلا حاجة إلى دعوى حذف ؛ وتخلف بعض الآثار ، إنما هو للتقديم [1] ؛ وقيل بالمنع إن كان الجزاء ماضياً ،

---

(١) فى (د) : بالتقديم .

فلايجوز : قمت ، إن قام زيدٌ أو إن يقم ؛ (١ والجواز إن كان مضارعاً ، فتقول : أقوم ، إن قام زيد أو إن يقم — ١) وهو قول المازنىّ ، ويوجّه بأنَّ فى تقديمه ماضياً كثرة مخالفة الأصل ، فيخرج الماضى عن ظاهره إلى الاستقبال ، ويخرج الجزاء عن أصله بالتقديم ؛ قيل : وثمرة الخلاف إذا قلت : إن يقم زيدٌ ، يقومُ عمروٌ ، بالرفع ؛ فالمانع من التقديم يقول : لايجوز إلَّا فى ضرورة ، لأنه على حذف الفاء ؛ ومجيزه يقول : هو فصيح .

(ولا يكون الشرط حينئذ غيرَ ماضٍ إلَّا فى الشعر) — فلا تقول : أقوم ، إنْ يقم ؛ ويجوز : إن قمت ، أو لم تقم ؛ قال تعالى : « لئن لم يرحمنا ربنا ويغفر لنا » (٢) ؛ ومن الأول ، ومحلّه الشعر كما قال ، قوله :

(٩٩) لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم لَيعلمُ ربِى أن بيتى واسع (٣)

وقوله :

من (١ إلى — ١) سقط من (ز) .

(٢) الأعراف / ١٤٩

(٣) البيت من الطويل ، ولم ينسبه أحد إلى قائل معين ، جاء به الأشمونى فى شرحه مع الصبان ٤ / ٣٠ على أن مجىء الشرط فى هذا الموضع ، غير ماض ، ضرورة وذلك فى قوله : لئن تك قد ضاقت ... وجاء به فى التصريح ٢ / ٢٥٤ عند قوله فى التوضيح : وحيث حذف الجواب جوازاً ووجوباً ، اشترط فى غير الضرورة ، مضى الشرط لفظا أو معنى ؛ قال : فحذف الجواب مع أن الشرط مضارع غير منفى بلم .

(٧٧)مكـــرر يثنى عليك وأنت أهل ثنائه ولديك إن هو يستزدك مزيدُ [١]

وأجاز الكوفيون : أنت ظالم إنْ تفعلْ [٢] .

(فإن كان غير ماض مع ما أو مَنْ أو أىّ ، وجب لها فى السعة حكم الذى) – فتزول عن تقدّم ماهو دليل الجواب أو الجواب على هذه ، والفعل الذى يليها مضارع غير مجزوم بما [٣] الشرطية وبأىّ الموصولة ، ويصير الفعل صلة ، نحو : آتى من يأتى زيداً ، وأحبُّ مايحبُّه ، وأكرم أيّهم يحبك ؛ وتعطى حكم الموصول من استحقاق الصلة والعائد وجواز عمل ماقبلها فيها ؛ هذا فى الكلام ، أما فى الشعر فيجوز الجزم والبقاء على الشرطية ؛ وفى رؤوس المسائل : لاخلاف فى جواز : آتيك إن تأتنى ، على قبحه ؛ واختلف فى مَنْ وما وأى ومهما ومتى وحيثما ، فأجازه سيبويه فى الشعر ، ومنعه عامة الكوفيين .

(وكذا إن أضيف إليهن حين) – أى اسم زمان نحو : أتذكر إذ من يأتينا نأتيه ؟ فلا يجوز الجزم فى السعة ، لأن أسماء الزمان لاتضاف إلى جملة مصدرة بإنْ ، فكذا لاتضاف [٤] إلى مايُصدَّر بما هو فى معناها ؛ وهذا مذهب سيبويه والجرمى والمازنى ، وذهب الزيادىّ إلى جواز الجزم ، ونسب إلى المبرد أيضا .

---

(١) من الكامل لعبد الله بن عنمة الضبى ، جاء به فى الهمع ٥٩/٢ فى هذا الموضع ؛ قال فى الدرر ٢ / ٧٥ : استشهد به السيوطى على جواز تصدير الشرط بالفعل المضمر الذى فسره فعل بعد معموله ؛ قال: وكونه والحالة هذه مضارعاً دون لم ضرورة .

(٢) قال الأشمونى فى شرحه مع الصبان ٣٠/٤ : وأجاز ذلك الكوفيون إلّا الفراء .

(٣) فى (د ، ز) : بلم الشرطية .

(٤) سقطت هذه العبارة من (د) .

(ويجب ذلك مطلقا لهنَّ إثرَ هَلْ) – والمعنىّ بقوله : مطلقاً ، السعة والضرورة ، فتعطى حكم الموصول [١] ، ويُرفع مابعدها حينئذ فى النثر والنظم نحو : هل من يأتيك تأتيه ؟ فيتعين الرفع ، لأن هل لايستفهم بها عن الجملة الشرطية ، لايجوز : هل إنْ قام زيدٌ ، قام عمرو ؟ وأما الهمزة ، فيجوز ذلك فيها نحو : أإِنْ قام زيد ، قام [عمرو] [٢] ؟ فيجوز : أمَنْ يأتنا نأته ؟ بالجزم .

(أو ما النافية) – نحو : ما مَنْ يأتينا [٣] نطيعه ؛ وما أيها تشاء ، أعطيك ؛ فالموصولية متعينة بعد ما ، فيتعين الرفع فى الفعل ، لأنَّ ما لاتنفى الجملة الشرطية ؛ لايجوز : ما إن تأتنا نأتك ؛ فإن كان النفى بلا ، جازت الموصولية فترفع ، والشرطية فتجزم ، لأنَّ « لا » تدخل على الشرطية نحو : لا إنْ نأتك ، تُحسنْ إلينا ، ولا إنْ لم نأتك تذكرنا ، قال ابن مقبل :

---

(١) فى (د) : الموصولية .

(٢) تكملة ليست فى الأصل ، والسياق يتطلبها ، وفى (د) : أ إن قام قام ؟ وفى (ز) : إن قام زيد قام ، وفى (غ) : أ إن قام زيد قام ؟

(٣) فى (غ) : ما مَنْ يأتنا نطيعه ؛ قال سيبويه فى كتابه ١ / ٤٤٠ (٣ / ٧٥) : وسأبين لك كيف ذهب الجزاء مع هذه الحروف إن شاء الله : فمن ذلك قولك : أتذكر إذْ مَنْ يأتينا نأتيه ؟ وما مَنْ يأتينا نأتيه ، وأمّا مَنْ يأتينا فنحن نأتيه ؛ وإنما كرهوا الجزاء ههنا لأنه ليس من مواضعه ... وقد يجوز فى الشعر أن يجازَى بعد هذه الحروف ... قال لبيد – ديوانه ٢١٧ – .

(١٠٠) على حينَ مَنْ تلبثْ عليه ذَنوبُه ... يَرِثْ شِرْبُه ، إذْ فى المقام تدابُر

(١٠١) وقِدْرٍ ككفِّ القرد، لا مُستعيرها يُعارُ ، ولا مَنْ يأتها يتدسَّمِ [١]

(أو إنَّ أو كان أو إحدى أخواتهما) – فتقول : إنَّ مَنْ يأتينا ، لايخيبُ وليت ماتقولُ ، أقولُ ، بالرفع ؛ وكذا ترفع فى : كان مَنْ يأتينا نكرمُه ؛ وأصبح مَنْ يُعطينا نعطيه ؛ وذلك لأن اسم الشرط لايعمل فيه ماقبله إلَّا إن كان حرفَ جرّ أو اسماً مضافاً إليه نحو : بِمَنْ تَمْرُرْ أمرُرْ ، وغلام مَنْ تضربْ أضربْ .

ويجوز فى إنَّ وأخواتها الجزم فى الشعر ، نحو قول الأعشى :

(١٠٢) إنَّ مَنْ يدخل الكنيسة يوماً يلـق فيها جآذراً وظبـاء [٢]

---

(١) من الطويل ، لُتميم بن مقبل – ملحقات ديوانه ٣٩٥ – وقد جاء يتدسَّم فى نسخ التحقيق برفع الميم ، وجاء به صاحب معجم شواهد العربية فى قافية الميم المضمومة ، ثم نبه على أن صحته فى الميم المكسورة ، وجاء به سيبويه ١ / ٤٤١ (٣ / ٧٧) بالميم المكسورة ؛ وفى كلام سيبويه السابق ، ما يفيد جواز الرفع والجزم فى الشعر . قال فى الحاشية : هجا قوما فجعل قدرهم فى ضآلتها ، ككف القرد ، يضنون بها على المستعير فارغة ، ولايجد طالب القِرَى فيها مايتدسَّم به ، وذلك للؤمهم وبخلهم . قال : والشاهد مجازاته بِمَنْ بعد لا ، لأنها تخالف ما النافية ، فى أنها تكون لغوا ، وتقع بين الجار والمجرور ، فلا تغير الكلام عن حاله ؛ فلذلك دخلت على جملة الشرط ، فلم تغير عمله . والشاهد هنا على جواز الرفع والجزم بعد لا فى قوله : ولا مَنْ يأتها يتدسَّم .

(٢) من الخفيف ، وفى النسخ الثلاث للأعشى ، وفى معجم شواهد العربية للأخطل ، قال : وليس فى ديوانه من رواية السكرى ، كما نصَّ البغداديّ ؛ وجاء به فى الهمع ١ / ١٣٦ ، قال فى الدرر ١ / ١١٥ : البيت من شواهد الرضى ، على أن ضمير الشأن يجوز حذفه كثيرا فى الشعر ، بخلاف اسم هذه الحروف ، فإنه وإن اختص حذفه بالشعر ، فإنما ورد بضعف وقلة ؛ قال عبد القادر البغدادى : وإنما لم يجعل من اسمها لأنها شرطية ، بدليل جزمها الفعلين ، والشرط له الصدر فى جملته ، فلا يعمل=

وهو على حذف ضمير الشأن. وقال أمية بن أبى الصلت :

(١٠٣) ولكنَّ مَنْ لا يلق أمراً ينوبُه بعُدَّتِه ، ينزلْ به وهو أعزلُ [١]

وإذا أضمرت فى كان وأخواتها ضمير الشأن ، جاز الجزم .

(أو لكنْ) — أى المخففة ، لدخول المثقلة فى أخوات إنَّ ؛ فتقول : لكنْ مَنْ يزورُنى أزورُه [٢] .

(أو إذا المفاجأة) — نحو : مررت بزيد ، فإذا مَنْ يزوره يحسنُ إليه .

(غير مضمر بعدهما مبتدأ) — فإن أضمرته بعدهما ، جاز مجىء الشرط فتجزم ، ومنه قول طرفة :

(١٠٤) ولست بحلَّالِ التِّلاعِ مخافةً ولكنْ متى يسترفِدِ القومُ أَرْفِدِ [٣]

جزم ، فدلَّ على إضمار المبتدأ ، أى ولكن أنا ، فدلَّ على جواز : لكن من يأتنا نحسنْ إليه ، على تقدير : لكنْ نحن مَنْ ... وتقول : مررت بزيد ، فإذا من يأته يكرمُه ، على تقدير : فإذا هو من يأته ؛ وإضمار المبتدأ بعد لكن وإذا سائغ نحو : مازيد بقائم ، ولكنْ قاعد ، أى ولكن هو قاعد ؛ ومررت بزيد فإذا أكرمُ الناس ، أى فإذا هو .

= فيه ماقبله . والجآذر جمع جؤذر : ولد البقرة الوحشية ، والظباء الغزلان ؛ يقول : من يدخل الكنيسة ، يلق فيها النصارى أشباه الجآذر ، وبناتهم أشباه الظباء .

(١) من الطويل ، لأمية بن أبى الصلت – ديوانه ٤٦ – وفى سيبويه ١ / ٤٣٩ (٣ / ٧٣) : وقد جاء فى الشعر : إنَّ مَنْ يأتنى آته ، واستشهد بالبيت ، ثم قال : فزعم الخليل أنه إنما جازى حيث أضمر الهاء ، أى ولكنه .

(٢) فى (ز ، غ) : لا تقول : لكنْ مَنْ لا يزورنى أزوره .

(٣) من الطويل لطرفة من معلقته ؛ وفى سيبويه ١ / ٤٤٢ (٣ / ٧٨) بعد أن استشهد بالبيت على هذا الحكم قال : كأنه قال : أنا ، أى ولكنْ أنا ؛ قال فى الحاشية : والشاهد فيه حذف المبتدأ بعد لكن ضرورة .

(ويُحذَف الجوابُ كثيراً لقرينة) - نحو : « وإنْ كان كَبُرَ عليك إعراضُهم ، فإن استطعتَ أنْ تبتغى نفَقاً فى الأرض ، أو سُلَّماً فى السماء ، فتأتيهَم بآية » [١] أى فافعل ؛ ونحو : إنْ ذكرتم ، أى تطيرتم .

(وكذا الشرط) - ولكنه أقل من حذف الجواب ؛ وكذا قال المصنف فى شرح الكافية ؛ وثبت فى نسخة عليها خطه :

(وكذا الشرط المنفى بلا تالية إنْ) - وهو يعطى أنَّ الشرط [٢] إذا لم يكن كذلك لايحذف ؛ ونحوه قول ابن عصفور والأبدى : إنه لايجوز حذف فعل الشرط فى الكلام ، إلا بشرط تعويض لا من الفعل المحذوف نحو : اضربْ زيداً إنْ أساء ، وإلَّا ، فلا تضربه ؛ ومقصودهم الحذف بلا مفسر ، فلا يرد عليهم : « وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك » [٣] ، لكن يرد : « إنْ خيراً فخير ، وإنْ شراً فشر » [٤] ، أى إن كان عملهم ؛ ومن الحذف قوله :

(٨٨) مكرر فطلقها ، فلستَ لها بكفءٍ وإلَّا ، يَعْلُ مفرقَك الحسامُ [٥]

---

(١) الأنعام / ٣٥

(٢) فى (ز) : الشرطية .

(٣) التوبة / ٦

(٤) مضى تخريج الحديث : « الناس مجزيون بأعمالهم ... » قريبا ص ١٤٤ .

(٥) مضى تخريجه والحديث عنه بالشاهد رقم / ٨٦ ؛ والبيت من الوافر ، للأحوص بن محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصارى ؛ والشاهد فيه حذف الشرط فى قوله : وإلَّا ، أى وإن لا تطلقها ...

أى وإلَّا تطلقها .

وكلامه يقتضى أن حذف الجواب يكثر للقرينة مع إنْ دون غيرها من أدوات الشرط ، ولم يسمع إلَّا مع إنْ ، وكذا كلامه فى حذف الشرط ، بالنسبة إلى النسخة الأولى ؛ والمعروف ذلك مع إنْ ، وجاء مع متى فى بيت أنشده المصنف فى شرح الكافية الشافية .

(١٠٥) وهو : متى تؤخذوا قسراً ... البيت [١] .

(ويحذفان بعد إنْ) — نحو :

(١٠٦) قالت بنات العم : ياسلمى ،وإنْ كان فقيراً [٢] معدماً ؟ قالت : وإنْ [٣]

أى وإن كان كذلك ، رضيته ؛ ولا يعرف ذلك مع غير إن .

وماتقدم من شرط التعويض . عند حذف الشرط ، عن ابن عصفور والأبدىّ ، ذكر أيضا فيه : إذا حذف الجواب معه ، نحو : اضرب زيداً إنْ أساء ، وإلَّا فلا ؛ أى وإن لايُسىءْ فلا تضربه .

---

(١) فى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٤ / ٢٦ :

متى تؤخذوا قسراً بظِنَّةِ عامر ولايَنْجُ إلَّا فى الصفاد يزيد

قال : هو من الطويل ، والشاهد فى : متى تؤخذوا ، حيث حذف فعل الشرط ؛ أصله : متى تثقفوا تؤخذوا ، وقسراً أى قهراً ؛ والظنَّة التهمة ؛ والصِّفاد مايوثق به الأسير من قيد ونحوه ، والتقدير : ولاينج يزيد إلا وهو فى الصفاد .

(٢) فى (ز) : غنيا .

(٣) رجز لرؤبة — ملحقات ديوانه / ١٨٦ ؛ جاء به فى المغنى صـ ٦٤٩ فى باب حذف الكلام ، بعد إن الشرطية ، قال : أى وإن كان كذلك رضيته .

(فى الضرورة) – هذا يقتضى أن حذفهما مع إنْ ، مخصوص بالضرورة ، وُجدتْ لا ، أو لم توجد ؛ وابن عصفور ومن تبعه على أن الحذف فيهما بدون لا ، مخصوص بالضرورة ، كالرجز ، ومع لا ، يجوز فى الكلام ؛ وكلام غيرهم يقتضى جوازه فى الكلام مع إنْ مطلقاً ، قال ابن الأنبارىّ : تقول : لا أقصد فلانا ، لأنه لايعرف حقَّ من يقصده ؛ فيقال : ذَرْهُ وإنْ ، أى وإن كان كذلك فذره ؛ وكلام غيره مثله ؛ ولا تحذف إنْ ولا غيرها عند الجمهور ؛ وأجاز بعض الناس حذف إنْ ، قال : فيرتفع الفعل صفةً ، قال تعالى : « تحبسونهما من بعد الصلاة » [1] ، فالفعل صفة « آخران » ، أو يرتفع ، على إلغاء إنْ ، كقول ذى الرمة [2] :

(١٠٧) وإنسان عينى ، يحسُرُ الماءُ تارةً فيبدو ، وتارات يَجُمُّ فيَغرَقُ [3]

والمشعر بالشرطية فيهما الفاء ، وهو قول ضعيف ؛ وماذكر من الآية والبيت ، حملهما على خلاف ذلك أوضح .

---

(١) المائدة / ١٠٦ : « شهادةُ بينكم ، إذا حضر أحدَكم الموتُ ، حين الوصية ، اثنان ذوا عدل منكم ، أو آخران من غيركم ؛ إن أنتم ضربتم فى الأرض ، فأصابتكم مصيبة الموت ، تحبسونهما من بعد الصلاة » .

(٢) وقال ابن جنى فى المحتسب : وقول كثير ، فيما أظن .

(٣) من الطويل ، قاله ذو الرمة – ديوانه ٣٩٥ – جاء به فى الدرر ١ / ٧٤ شاهداً على أن جملة الخبر تخلو من الرابط ، إذا عطفت عليها أخرى بفاء السببية ... وقيل : هو على تقدير أداة الشرط ، وقدره ابن حبيب إذا ، وقدره غيره إنْ ، وهو الصحيح ، لأنها أم الباب . فلما حذفت ارتفع الفعل ؛ والجملة الشرطية إذا وقعت خبراً ، لم يشترط كون الرابط فى الشرط ، بل فى أيهما من الشرط والجزاء كفى ... وحسر الماء : نضب عن موضعه وغار ؛ ويجم : يكثر .

(وقد يسدُّ مسدَّ الجواب خبرُ ماقبل الشرط) – نحو : « وإنَّا إن شاء الله لمهتدون » [١] ، وقال القطاميّ :

(١٠٨) والناسُ ، مَنْ يلق خيراً ، قائلون له   مايشتهى ، ولأمِّ المخطىء الهَبلُ [٢]

« فقائلون » يحتمل كونه خبرَ « الناس » ، وكونه خبرَ مبتدأ محذوف ، أى فهم قائلون ؛ وهو فى الثانى نظير :

(١٠٩)   * بنى ثُعَلٍ ، مَنْ ينكَعِ العنزَ ظالمُ [٣] *

أى فهو ظالم .

(وإن توالى شرطان ، أو قسم وشرط ، استغنى بجواب سابقهما) –

---

(١) البقرة / ٧٠ .

(٢) من البسيط ، للقطامى – ديوانه ، من قصيدة صـ ٢٠٢ مطلعها :

* إنَّا محيُّوك فاسلم أيها الطلل *

وفى النسخ : الحبل ، باختلاف النقط ، بدل : الهبل ، والتحقيق من الديوان ، ومن جمهرة القرشى صـ ١٥٣ .

وفى لسان العرب ـــ هبل : الهَبِلَة : الثَّكِلَة ، والهَبَلُ : الثُّكْلُ ، هَبِلَتْه أمه : ثَكِلَتْه .

والشاهد فى قوله : قائلون له ، حيث سدَّ مسدَّ الجواب – جواب الشرط – على احتمال كونه خبَر الناس .

(٣) فى سيبويه ١ / ٤٣٦ (٣/٦٥) صدر البيت : *بنى ثُعَل ، لاتنكَعُوا العنزَ شِرْبَها*

والبيت من الطويل ، وفى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٤ / ٢١ : قاله فلان الأسدىّ ، وفى سيبويه : وقال الأسدىّ ؛ وفى الحاشية : بنى ثعل ، نداء ، وهم بنو ثعل بن عمرو بن الغوث بن طيىء ؛ والنكع : المنع ؛ والشِّرْب ، بالكسر : الحظ من الماء . قال : والشاهد فيه : حذف الفاء من الجواب ضرورة ؛ وحسَّن الحذف هنا شبَه مَنْ الشرطية بمَنْ الموصولة .

ولا يخص ذلك بالشرطين ، بل ماكان أزيد من شرطين ، فحكمه كذلك ؛ فإن قلت : إنْ جئتَنى ، إنْ وعدتَنى ، أحسنت إليك ؛ فأحسنت إليك جواب إن جئتنى ، واستغنى به عن جواب إن وعدتنى . وزعم المصنف أن الشرط الثانى مقيد للأول بمثابة الحال ، وكأنه قال : إن جئتنى فى حال [وعدك لى] (١) ؛ والصحيح فى مسألة توالى الشروط ، أن الجواب للأول ، وجواب الثانى محذوف ، لدلالة الشرط الأول وجوابه عليه ، وجواب الثالث محذوف ، لدلالة الشرط الثانى وجوابه عليه ؛ فإذا قلت : إن دخلتَ الدارَ ، إن كلمتَ زيداً ، إن جاء إليك ، فأنت حرٌّ ؛ فأنت حر جواب إن دخلت ، وإن دخلت وجوابه ، دليل جواب إن كلمت ، وإن كلمت وجوابه دليل جواب إن جاء ؛ والدليل على الجواب جوابٌ فى المعنى ، والجواب متأخر ، فالشرط الثالث مقدَّم ؛ وكذا الباقى ؛ وكأنه قيل : إن جاء ، فإن كلمت ، فإن دخلت ، فأنت حر ؛ فلا يعتق (٢) إلَّا إذا وقعت هكذا : مجىء ثم كلام ثم دخول ؛ والسماع يشهد لهذا القول ، قال :

(١١٠) إنْ تستغيثوا بنا، إنْ تُذْعَروا ،تجدوا مِنَّا معاقلَ عِزٍّ ،زانَها كرمُ (٣)

---

(١) هذه العبارة فى النسخ الثلاث : فى حال وعدى لك ؛ وعبارة التحقيق هى الجارية مع السياق .

(٢) هو مَنْ قيل له : فأنت حُرٌّ .

(٣) من البسيط ، وفى التصريح ٢ / ٢٥٤ : ومعا قد عزّ ، بالدال المهملة ؛ وفى (د ، ز) : الكرم ؛ وفى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٤ / ٣١ : والشاهد فيه هو الاكتفاء بجواب واحد لشرطين وهما : إنْ تستغيثوا ، إن تُذعَروا ؛ والجواب : تجدوا ... والتقدير : إن تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا ... ومنهم من قال : الشرط الثانى متقدم فى التقدير .. والمعاقل : جمع معقل ، وهو الملجأ .

وعليه عمل فصحاء المولَّدين ، قال ابن دريد :

(١١١) فإنْ عثَرتْ بعدها ، إنْ وألَتْ نفسىَ مِنْ هاتا ، فقولا : لالَعَا [١]

وقال بعض الفقهاء : الجواب للأخير ، والشرط الأخيرُ وجوابُه جوابُ الثانى ، والشرط الثانى وجوابُه جوابُ الأول ، وعلى هذا لا يعتق حتى يوجد كذلك : دخول ، ثم كلام ، ثم مجىء ؛ وقال بعضهم : إذا اجتمعت ، حصل العتق ، تقدَّمَ المتأخر أو لا ؛ وعلى تقدير حذف الجواب ، يجب كون الشرط ماضياً أو مضارعاً مجزوماً بلم ، إلَّا فى الشعر ، كالبيت السابق : إن تستغيثوا بنا إن تذعروا ...

وماذكر المصنف ، محمول على ما إذا كان التوالى بلا عاطف ؛ فإن عطفت أحد الشرطين على الآخر ، فإن كان العطف بأو ، فالجواب لأحدهما من الأول والثانى دون تعيين نحو : إن جئتنى أو إنْ أكرمتَ زيداً ، أحسنْ إليك ؛ وقالوا فيما إذا دخلت الفاء على أداة شرط بعد أخرى نحو : إن جئتنى ، فإن أحسنتَ إلىَّ ، جئتك ؛ إنَّ الجواب للثانى ، وما دخلت عليه الفاء من الشرط وجوابه جوابُ الأول ؛ وهذا فيه إخراج الفاء عن العطف ، وجعلها لربط جملة الجزاء بالشرط .

وقال المصنف فى شرح الكافية : إنه إذا اجتمع شرطان بعطف فالجواب لهما ، ومثل بقوله تعالى : « وإن تؤمنوا وتتقوا ، يُؤتكم أجورَكم ، ولا يسألْكم أموالكم.إن يسألكموها ، فيُحفِكم ، تبخلُوا ، ويُخرجْ أضغانكم » [٣] .

---

(١) البيت من مقصورة أبى بكر بن دريد المشهورة ؛ ووألت نفسى : أى لجأت وطلبت النجاة ؛ وقولهم : لالَعاً لفلان أى لا أقامه الله ، ولا أقال عثرته ؛ والشاهد فى توالى الشرطين ، والجواب للأول منهما ، لأن لَعاً تقال للعاثر .

(٢) محمد / ٣٦ ، ٣٧ .

وهذا على مقتضى ماسبق ، فيما إذا كان العطفُ بالواو ، وإن تكررت أداة الشرط ، وفيما إذا كان العطف بالفاء ، وإنما تكرر الشرط بلا أداة فى المكرر ، وأما المعطوف بأو ، فلا يدخل فى هذا ، لما عُلم من أن أو لأحد الشيئين أو الأشياء ، فليس المقصود مجموع الشرطين ، بل أحدهما ، وهذا بخلاف مانحن فيه ، فإن المقصود المجموع ، فالتوالى على الجواب لم يتحقق فى العطف ؛ ومثال توالى القسم الملفوظ به ، كما مثل ، والمقدَّر نحو : « ولئن لم يفعلْ » [1] ، وتحقق فى العطف بالواو والفاء ؛ ومثال توالى القسم [2] والشرط : والله إن جاء زيدٌ لأكرمنّه ، وإنْ جاء زيدٌ ، والله ، أكرمْه ؛ ولا فرق بين القسم [2] الملفوظ به ، كما مثل ، والمقدر نحو : « ولئن لم يفعل ماآمرُه لَيُسْجنَنَّ [3] »

وثبت بعد هذا ، فى نسخة عليها خطه :

(وثانى الشرطين لفظا ، أولهما معنى فى نحو : إن تتُبْ ، إنْ تُذْنِبْ تُرحَمْ) — وظاهر هذا الكلام يقتضى أنه إنما يرى تقديم المؤخر ، فيما كان نحو هذا ، وهو مايكون فيه الأول مرتباً على الثانى وقوعاً عادةً ؛ فهو موافق للقول الأول الصحيح من وجه ، ومخالفه من وجه ؛ فالموافقة

---

(١) زاد فى (د ، غ) : بأو .

(٢) سقط من (ز) .

(٣) يوسف / ٣٢

فى اعتقاد التقديم من تأخير (١) ، والمخالفة فى الإشعار بالتفصيل ؛ إذ قضيته أنهما إذا لم يكونا كذلك ، فكل منهما واقع موقعه نحو : إن جئتنى ، إن أحسنت إلىّ ، أكرمتك ؛ وأصحاب القول الأول لايفرقون بين المرتبة وغيرها ؛ فالمتأخر عندهم متقدم مطلقا ، وفى تمثيل المصنف بالمضارع فى الشرط الثانى ، مع زعمه أن جوابه محذوف ، مخالفة لما تقرر من أن شرط جواز الحذف فى الكلام ، كون الشرط ماضياً أو مضارعاً مجزوماً بلم ، والتمثيل المذكور نظير ما بابه الشعر من قوله : إن تستغيثوا بنا ، إن تذعروا ..

(وربما استغنى بجواب الشرط عن جواب قسَمٍ سابق) — وهذا قول بعض الكوفيين ، منهم الفراء ، ومنه :

(١١٢) لئن كان ما حُدِّثْته اليومَ صادقاً
أصُمْ فى نهار القيظ للشمس ضاحيا (٢)

والبصريون يمنعون هذا ، ويؤوِّلون البيت على زيادة اللام ، كهى فى :

(١١٣) * أمّ الحُلَيْس لعجوزٌ شَهْربه (٣) *

---

(١) فى (ز) : من تأخيره .

(٢) من الطويل ، لامرأة من عقيل ، وجاء فى النسخ برواية : ضاحيا ، وفى المراجع برواية : باديا ومعناهما واحد ، أى بارزاً للشمس ـــ واللام فى : لئن ، الموطئة للقسم عن الكوفية ، وزائدة عن البصرية ، وإنْ للشرط ، وأُصُمْ جوابه ، وفيه الشاهد ، حيث اكتفى به عن جواب القسم المقدر ؛ والقيظ شدة الحر .

(٣) رجز لرؤية — ملحقات ديوانه ١٧٠ — وأم الحليس كنية امرأة ، والشهربة العجوز الكبيرة ، وجاء به هنا شاهداً على زيادة اللام فى قوله : لعجوز .

ونحوه . وجرى الزمخشرى على طريق المجوزين فى قوله تعالى : « ماأنا بباسط يَدِىَ إليك » [١] ، فجعله جواب الشرط فى : « لئن بسطتَ » ، وفى قوله تعالى : « ماتبعوا قبلتَك » [٢] ، قال : هو جواب قسم محذوف ، سدَّ مسدّ جواب الشرط .

(ويتعين ذلك) – أى الاستغناء بجواب الشرط عن جواب القسم ، وإن تقدم القسم .

(إنْ تقدَّمهما ذو خبر) – نحو : زيدٌ ، والله ، إن يقم عمروٌ يأتِ ؛ وزيدٌ إن يقم عمروٌ والله يأتِ . ويدخل فى ذى الخبر ، الاسمُ فى بابَىْ كان وإنَّ ، والمفعول الأول فى باب ظننت ، والثانى فى باب أعلمت ، والجملة الشرطية هى الخبر ، والقسم تأكيد ، وجوابه محذوف .

وقال ابن عصفور مرة : الجواب للمتقدم من القسم والشرط ، ولم يراعِ تقدم ذى خبر ، وقال مرة : إنْ تقدَّمهما ذو خبر ، جاز أن يُجاب الشرط فى فصيح الكلام ، نحو : زيدٌ ، والله ، إن يقم ، يقم عمرو ؛ وكلام المصنف فى غير هذا الكتاب على ترجيح إجابة الشرط .

---

(١) المائدة / ٢٨ : « لئن بسطت إلَىَّ يدَك لتقتلنى ، ما أنا بباسط يدىَ إليك لأقتلك » .

(٢) البقرة / ١٤٥ : « ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ماتبعوا قبلتك » .

وقال الصفَّار فى شرح الكتاب فى : أنا والله إن تأتنى آتك : إنه يجوز أن يجعل الفعل المتأخر خبر المبتدأ ، ويحذف (١ جواب القسم والشرط ، فتقول : آتيك ؛ وأن تجعله جواب القسم ، فتقول : لآتينَّك ، والجملة من القسم والشرط خبر أنا ، وأن تجعله جواب الشرط ، فتقول : آتك ، والشرط وجوابه خبر المبتدأ — ١) .

(أو كان حرف الشرط لو أو لولا) — فيكون الجواب حينئذ للشرط وإن تأخر ، نحو : والله لو قام زيد لقمت ؛ ووالله لولا زيد لأتيتك ؛ وجواب القسم محذوف ، لدلالة جواب لو ولولا عليه ؛ قال :

(١١٤) فأقسمُ ، أن لو التقينا وأنتمُ لكان لكم يومٌ من الشرِّ مظلمُ (٢)

وقالت امرأة :

من (١ إلى — ١) تكررت هذه العبارة فى (ز).

(٢) من الطويل ، للمسيب بن علس ؛ يقول : لو التقينا بكم فى الحرب ، لأظلم نهاركم ، فصار ليلا مفعما بالشر — حاشية سيبويه ١ / ٤٥٥ (٣ / ١٠٧) — قال : والشاهد فيه إدخال أنْ توكيداً للقسم ، كما تدخل اللام بعده ، ولذلك لايجمع بينهما ، فلا يقال : أقسم لأن ؛ وفى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٣ / ٢٨٦ : ولكان جواب الشرط ؛ وفيه خلاف مشهور ؛ قال الصبان : لكان لكم ... جواب القسم لتقدمه ، وجواب الشرط محذوف ، لدلالة جواب القسم عليه ، بناء على أن الشرط الامتناعى كغيره فى كون الجواب له عند تقدمه ؛ أو جواب لو ، وجواب القسم محذوف ، بناء على أن الجواب للامتناعى ، تقدم على القسم أو تأخر ؛ أو جواب لو ، ولو وما دخلت عليه جواب القسم .

١١٥) فوالله لولا الله تُخشَى عواقبُهْ لزُعزِعَ من هذا السرير جوانبُهْ [١]

وجرى ابن عصفور فى اجتماع القسم مع لو أو لولا ، على قاعدة اجتماع القسم والشرط ، فجعل الجواب للمتقدم ، فقال فى : والله لو قام زيد لقمت ، أو لولا زيد لفعلت : إن الجواب للقسم ، وجواب لو ولولا محذوف ، لدلالة جواب القسم عليه ؛ فإن سُمع فى الكلام : والله لو قام زيد ، لم يقم عمرو ، أو والله لولا زيد لم أقم ؛ فهو حجة لما قال المصنف .

(وإن توسَّط بين الشرط والجزاء مضارعٌ جائزُ الحذف ، غير صفة ، أبدل من الشرط ، إن وافقه معنى) – احترز بجائز الحذف ، من الخبر ، نحو خبر كان وثانى مفعولَىْ ظننت ، نحو : إن تكن تحسنُ [٢] إلىّ أكرمْك ؛ وإن تظننى أكرمُك ، لم يخبْ ظنُّك ؛ وقال :

١١٦) ومن لايزَلْ يستحملُ الناسَ نفسَه ولا يُغْنها يوماً من الدهر ، يُسْأَمِ [٣]

---

(١) من الطويل ، قالته امرأة فى عهد عمر بن الخطاب – رضى الله عنه – عند مروره بدارها ليلا ، على عادته فى الطواف بالمدينة ليلا ؛ وقد اختلفت روايات البيت فى النسخ والمراجع ؛ ففى : (ز ، غ) : لزحزح بدل : لزعزع ؛ وفى ابن يعيش ٩ / ٢٣ : فوالله لولا الله ، لاشئَ غيرُه لزعزع ... الخ وفى الحاشية ، فى رواية الموطأ عن عبد الله بن دينار :

فوالله ، لولا الله .... لزلزل .... الخ

وهو مثال لما جاء بالشاهد قبله ، وقد بينت فيه أوجه الخلاف .

(٢) فى (غ) : محسنا .

(٣) من الطويل ، من معلقة زهير ؛ وفى سيبويه ١ / ٤٤٥ (٣ / ٨٥) ــ باب مايرتفع بين الجزمين ، وينجزم بينهما – قال بعد أن ذكر البيت : إنما أراد : مَنْ لايزَلْ=

وبغير (١) صفة ، من نحو : إن يأتنى رجلٌ يأمرُ بالمعروف أكرمْه . ويدخل فى الموافق معنى ، المرادف ، نحو : مَنْ يقصدْنى يتعمدُّنى أكرمْه . يقال : عمدت للشىء أعمِدُ عمداً ، قصدت له ؛ قال :

(١١٧) متى تأتنا ، تُلمِمْ بنا ، فى ديارنا تجدْ حطباً جزلاً ، وناراً تأجَّجا (٢)

وأتيت زيداً ، وألممتُ بزيد ، مترادفان ؛ ويدخل فيه ما كان نوعاً من الأول نحو : إن تأتنى تَمْشِ أحسنْ إليك ؛ فالمشى نوع من الإتيان ، لأن الإتيان يكون مشياً وغير مشى ؛ فهذان القسمان يبدلان من الفعل السابق ، فيجزم المضارع من ذلك لفظا ، والماضى محلاًّ نحو : إن أتيتنى مشيت أكرمْك ؛ إذا

= مستحملًا ... يكن من أمره ذاك ؛ ولو رفع : يُغْنِها ، جاز ، وكان حسنا ، كأنه قال : مَنْ لايزَلْ لايُغنى نفسه ... وفى الحاشية : يستحمل الناس نفسه ، أى يلقى إليهم بحوائجه وأموره ، ويحملهم إياها . قال : والشاهد فيه رفع : يستحمل ، لأنه ليس بشرط ولا جزاء ، وإنما اعترض بينهما خبراً عن : يزَلْ .

(١) أى واحترز بقوله : غير صفة .

(٢) من الطويل ، لعبيد الله بن الحر ، أو الحطيئة ، وليس فى ديوانه ؛ وهو من شواهد سيبويه ١ / ٤٤٦ (٣ / ٨٦) ولم ينسبه إلى قائل معين ، ولا نسبه الأعلم ، والنسبة هنا من معجم شواهد العربية ؛ قال سيبويه : وسألت الخليل عن قوله : متى تأتنا تلممْ بنا ... البيت ، قال : تلمم بدل من الفعل الأول ؛ وتلمم مضارع مجزوم من الإلمام وهو الزيارة ؛ والجزل الغليظ ، وذلك لتقوى نارهم ، فينظر إليها الضيوف عن بعد ؛ وتأججا من التأجج وهو التوقد والالتهاب ، وهى إما بضمير الاثنين للحطب والنار ، أو الألف للإطلاق .. والشاهد فيه جزم تلمم على البدلية من تأتنا ؛ ولو أمكن رفعه على تفسير الحال لجاز .

جعلت مشيت فيه بدلا ، كان فى محل جزم ؛ وإنما ذكر المصنف المضارع ، لأن الجزم يظهر فيه [١] ؛ وماذكر من البدلية هو على بدل الشيء أو الاشتمال ، بحسَب القسمين .

(وإلَّا رُفع ، وكان فى موضع الحال) — أى وإلَّا يوافق معنى ، نحو : من يأتى يضحكُ أحسنْ إليه ؛ فيضحكُ فى موضع الحال ، أى مَنْ يأتنى ضاحكاً ، ومنه :

٦٥)مكرر متى تأته تَعشو إلى ضوء ناره تجِدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ [٢]

وقضية كلامه أنه يجب جزم الموافق لجزمه بالبدل فيه ، وتخصيصُه الرفعَ بغيره ؛ والأمر ليس كذلك ، فيجوز فى الموافق الرفعُ ، ويكون فى موضع الحال ، إلَّا أن الجزم هو الوجه ؛ والماضى فى الحالية كالمضارع ، نحو : من يأتنى قد مشَى ، أو قد ضحك ، أحسنْ إليه ؛ وفى لزوم قد ماعُرف من الخلاف .

(واتصال ما الزائدة بإنْ وأى وأين وأيان وكيف ومتى جائز) — نحو : « وإمَّا تُعرِضَنَّ » [٣] ، « وإمَّا يَنْزَغَنَّك » [٤] وجاء فى كلام العرب كثيراً بدون النون نحو :

---

(١) فى (ز) : يظهر معه .

(٢) من الطويل ، للحطيئة — ديوانه ٢٥ — قال سيبويه ١ / ٤٤٥ (٣ / ٨٦) : ومما جاء مرتفعا قول الحطيئة : متى تأته تعشو ــ البيت ؛ قال فى الحاشية : يمدح قيس بن شماس ؛ تعشو إلى النار ، تأتيها ظلاما فى العشاء ؛ والشاهد فيه رفع تعشو ، لاعتراضه حالًا بين الشرط والجزاء .

(٣) الإسراء / ٢٨ : « وإمَّا تُعرضَنَّ عنهم ابتغاء رحمة من ربك ترجوها ، فقل لهم قولا ميسوراً » .

(٤) الأعراف / ٢٠٠ ، فصلت / ٣٦ : « وإما ينزغَنَّك من الشيطان نزغٌ فاستعذ بالله » .

(١١٨) زَعَمتْ تُماضر أننى إمَّا أَمُتْ يَسْدُدْ أُبَيْنُوها الأصاغرُ خَلَّتى [١]

ونحو : « أيًّا ماتدعوا » [٢] ، « أينما تكونوا يدرككم الموتُ » [٣] ، ونحو :

(١١٩) « فأيَّانَ ما تعدِلْ بها الريح تنزِلِ » [٤]

وزعم بعض المغاربة أنَّ ما لاتلحق أيَّانَ ، ولَيْسَ بجيّد ؛ ونحو :

(١٢٠) متى ماتَلْقَنى ، فَرْدَين ، تَرْجُفْ روانِفُ أَلْيَتَيْك وتُستطارا [٥]

---

(١) من الكامل ، لسلمى بن ربيعة ؛ وجاء به ابن الشجرى ١ / ٤٣ ، ٢ / ٦٩ ، وابن يعيش ٩ / ٥ – قال ابن يعيش : قد تزاد ما مع إن الشرطية مؤكدة ، لتأكيد معنى الجزاء ، ويدخل معها نون التوكيد ، كما فى قوله تعالى : « فإما يأتينّكم منى هدى » – طه ١٢٣ – وقد يجوز أن لاتأتى بهذه النون مع فعل الشرط .. قال الشاعر : زعمت تماضر ... البيت ، قال فى الحاشية : أنشد الشارح العلامة هذا البيت ، على أنه يجوز ألا تأتى بنون التوكيد فى فعل الشرط مع إنْ الشرطية المقرونة بما ... قال ابن الشجرى : والخَلَّة فى الكلام على معان : أحدها الحاجة ، والثانى الخصلة ، والثالث الاختلال ، وهو المراد فى هذا البيت ، وأصل الخلل : الفرجة بين الشيئين ؛ أى زعمت تماضر أن أبناءها الأصاغر يسدون بعدى ما اختل من الأمور .

(٢) الإسراء / ١١٠ : « أيّاً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى » .

(٣) النساء / ٧٨

(٤) من الطويل ، أنشده أبو زيد ؛ وفى (غ) : * فأيان ماتعدل به الريح ينزل * وفى الأشمونى مع الصبان ٤ / ١٠ مثله ، برواية : تنزل ؛ وفى الدرر ٢ / ٨٠ :

إذا النعجة الأدماء كانت بقفرة فأيان ما تعدل بها الريحُ تنزِلِ

قال : استشهد به على زيادة ما بعد أيان .

(٥) من الوافر ، لعنترة ـــ ديوانه / ١٠٨ ؛ والشاهد فيه زيادة ما ، بعد متى الشرطية فى قوله :

متى ماتلقنى .. قال فى الدرر ٢ / ٨٠ : والبيت من شواهد الكشاف ؛ والروانف جمع رانفة ، وهى أسفل ألية القائم ؛ وتُستطار ، يقال : استطير فلان ، إذا ذعر وفزع .

وكيفما تكونُ أكونُ ؛ وما فى هذه كلها زائدة للتوكيد ، كهى فى : « فبما رحمة من الله » (١) ، خلافاً لأبى موسى فى زعمه فى أى ، أنها عوض من الإضافة ؛ وقوله : « أيَّما الأجلَين قضيت » (٢) يرد عليه ؛ وماعدا ماذكر من أدوات الشرط ، منه ما لا يجوز لحاق ما له ، وهو : مَنْ وما ومهما وأى (٣) ، خلافاً للكوفيين فى غير مهما ، فأجازوا الزيادة معها ، نحو : مَنْ مايأتنى أكرمْه ؛ ومنه ماتلزمه ما ، وهو : حيثما وإذْما ، خلافاً للفراء فى إجازته الجزم بإذ وحيث دون ما .

(وكون فِعلَى الشرط ماضيين وضعاً) – أى الفعلين المتعلقين بأداة الشرط وهما : الشرط والجزاء ، نحو : « إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم » (٤) .

(أو بمصاحبة لم أحدهما) – نحو : إن لم تأتنى ضربتك (٥) ، وإن أتيتنى لم أضربك .

(أو كليهما) – نحو : إن لم تفعل لم أفعل .

(أو مضارعين دون لم) – نحو : « إن تُصبْك حسنةٌ تَسُؤْهم » (٦) .

---

(١) آل عمران / ١٥٩ : « فبما رحمة من الله لِنْتَ لهم » .

(٢) القصص / ٢٨

(٣) فى كلام المصنف ما يفيد الجواز معها .

(٤) الإسراء / ٧ .

(٥) فى (د) : أكرمتك .

(٦) التوبة / ٥٠

(أَوْلَى من سوى ذلك) – للمشاكلة ؛ وأولاها المضارعان ، ثم الماضيان ، وغير هذه الصور الخمس أربع : إن جئتنى أكرمْك ، إن لم يقم زيدٌ ، يقم عمرو ، إن يقم زيدٌ قام عمرو ، إن يقم زيد ، لم يقم عمرو ؛ وأولاها أولها [١] . هكذا قيل .

(ولا يختص نحو : إن تفعل فعلت ، بالشعر) – وفاقاً للفراء ، فإنه أجازه فى الاختيار ، قال المصنف : ومنه قوله عليه السلام : « مَنْ يَقُمْ ليلة القدر إيماناً واحتساباً ، غُفر له ماتقدَّم من ذنبه » [٢] ، خلافاً لبعضهم ، وهم الأكثرون ، نصوا على أنه مخصوص بالشعر ، وأنشدوا أبياتا منها :

(١٢١) إن تصرمونا وصلناكم ، وإن تصلوا ملأتمُ أنفسَ الأعداء إرهابا [٣]

وكلام سيبويه يقتضى عدم اختصاصه بالشعر ، قال فى أواخر باب مايرتفع بين الجزْمَين [٤] :

---

(١) فى (د) : وأولاها أولاها .

(٢) صحيح البخارى ، تقديم وتحقيق وتعليق النواوى وأبى الفضل وخفاجى جـ ١ صـ ١٢ — عن أبى هريرة .

(٣) من البسيط ، ولم يعز إلى أحد بعينه ؛ والشاهد فيه مجيء الشرط فى الموضعين مضارعا ، والجواب ماضيا ؛ والصرم : القطع ؛ والإرهاب : مصدر أرهبه إذا أخافه .

قال فى الدرر ٢ / ٧٤ : استشهد به على أن فعل الشرط يجوز أن يكون مضارعا ، وجوابه ماضيا عند الفراء وابن مالك ، قال : وخصه سيبويه بالضرورة ؛ وفى الأشمونى عند قول ابن مالك :

* وماضيين أو مضارعين تلفهما أو متخالفين .... * :

وخصه الجمهور بالضرورة ، ومذهب الفراء والمصنف جوازه فى الاختيار ، وهو الصحيح .

(٤) سيبويه ٤٤٨/١ (٣ / ٩١) ، وفى (ز) : بين الحرفين .

« فإذا قلت : إنْ تفعلْ ، فأحسَنُ الكلام أن يكون الجوابُ : أفعلْ ، لأنه نظيره من الفعل ؛ وإذا [(١)] قال : إن فعلتَ ، فأحسن الكلام أن تقول : فعلتُ ، لأنه مثله ؛ فكما [(٢)] ضَعُف فعلتُ مع أفعلْ ، وأفعلْ مع فعلتُ ، قَبُح لم أفعلْ مع يفعلُ ، لأن لم أفعلْ نَفْىُ فعلتُ [(٣)] وقبح لاأفعلُ مع فعلَ ، لأنها نَفْىُ أفعلُ . انتهى .

وهذا الكلام يخرج منه أن نحو : إن تفعل فعلت ، وإن فعلت أفعل ، وإن تفعل لم أفعل ، وإن فعلت لاأفعل ، ضعيف ؛ وفى أول كلامه إشعار بحُسْن ، حيث قال : فأحسن الكلام ، وفى آخره تصريح بقبح ، إذ قال : قبح لم أفعل ، وقبح لا أفعل ؛ وليس المراد بالقبح الامتناع ، إذ لم يذهب أحد إليه مطلقا ؛ وكيف يحمل على ذلك ، ومن جملة الصور : إن فعلت أفعل ، والتعليل يرشد إلى عدم الامتناع ؛ وتعيين القبح بلم أفعل مع يفعل ، وبلا أفعل مع فعل بخصوصهما ، لا وجه له ، فلا فارق بين هذا وبين ماقبله ، ولا قائل بالفرق على هذا الوجه ، بل سوَّى الأكثرون بين : إن يقم ، قام زيد ، وبين إن يقم ، لم أقم ، فخصُّوهما بالشعر ، ولم يمنعوا الثانى دون الأول .

(وإن حذف الجواب ، لم يكن الشرط مضارعاً غير منفىّ بلم إلَّا قليلا) – وهذا نحو قوله فيما تقدم ، عند ذكر سبق دليل الجواب : « ولا يكون الشرط حينئذ غير ماض إلَّا فى الشعر » ؛ وحاصل

---

(١) فى النسخ : وإن قال ، والتحقيق من نص سيبويه .

(٢) فى النسخ : وكما ، والتحقيق من سيبويه .

(٣) زاد هنا فى (ز) : فأحسن الكلام .

الكلامين ، أن الجواب إذا حذف للدلالة ، نحو : آتيك إن أتيت ، ووالله إن أتيت لآتِينَّك ، وجب كون الشرط ماضياً ، لفظاً أو تأويلاً ، لكن قال هناك : إن خلاف ذلك مخصوص بالشعر ، وقال هنا : إنه قليل ، فلا يقتضى الاختصاص بالشعر ، والصحيح اختصاصه بالشعر ، قال سيبويه فى : إن تأتنى آتيك ، إنه جائز على التقديم والتأخير [(١)] ؛ وقال فى : إن تأتك هند آتيك ، إنه قبيح ، لأن الجواب لايحذف مع عمل إنْ ، إلَّا ضرورة ؛ وسوَّى المبرد بين الموضعين ، وقد سبق أن الكوفيين أجازوا : إنه [(٢)] ظالم إن يفعلْ .

(ولا يكون الشرط غير مستقبل المعنى ، بلفظ كان أو غيرها ، إلَّا مؤوَّلا) – ففعل الشرط مستقبل فى المعنى ، لأن هذه الأدوات تقتضى الاستقبال ، ومثال ماظاهره خلاف ذلك بلفظ كان : « إن كنتُ قلتُه ، فقد علمتَه » [(٣)] ، « إن كان قميصُه قُدَّ » [(٤)] ، وبغير ذلك : « إن صدُّوكم عن المسجد الحرام » [(٥)] فى قراءة أبى عمرو وابن كثير ، بكسر الهمزة ، والصَّدُّ متقدِّمٌ عامَ الحديبية ؛ وأُوِّل ماقيل على تقدير : إن أكن كنتُ قلتُه ، وإن يكن كان قميصُه قُدَّ ؛ وأُوِّل الثانى على معنى : إن يكن صَدٌّ غير ماتقدم ، يكن هذا الحكم ؛ وزعم

---

(١) أى على تقدير : آتيك إن تأتنى .

(٢) فى (د) : أنت ظالم إن تفعل .

(٣) المائدة / ١١٦

(٤) يوسف / ٢٦

(٥) المائدة / ٢ : « ولا يجرمنَّكم شنآنُ قومٍ أنْ صدُّوكم عن المسجد الحرام » .

المبرد أنَّ كان تبقى على مدلولها من المضيّ ، من حيث جُرِّدت للدلالة على الزمان الماضى ، قال : فلا تغير أداة الشرط دلالتها عليه ؛ واحتج بتلك الظواهر ؛ وأجيب بأنها استعملت للمستقبل بلفظ الماضى فى قوله تعالى : « وإن كنتم جنُباً فاطَّهَّروا » [١] ، وبما سبق من التأويل .

(وقد يكون الجواب ماضى اللفظ والمعنى ، مقرونا بالفاء مع قد ظاهرةً) — نحو : « إنْ يسرقْ ، فقد سرقَ » [٢] ، « وإن يكذبوك فقد كُذِّبتْ » [٣] .

(أو مقدَّرة) — نحو : « إن كان قميصُه قُدَّ من قُبُلٍ فصدقَتْ » [٤] ، « وإن كان قميصُه قُدَّ من دُبُر فكذبَتْ » [٥] .

وكلام المصنف والجزولى وغيرهما ظاهر فى أن الجواب هو الماضى لفظا ومعنى ، ولابد من تأوُّله ، فكيف يتسبب الماضى عن المستقبل ، والجواب كما علم يتسبب عن الشرط ، وقد سبق ذكر هذا فى تعريف هذه الأدوات ؛ وينبغى تأوله على أن الجواب مستقبل محذوف ، دلَّ هذا عليه ، فسمى الدليل جواباً ، باعتبار دلالته على [٦] الجواب ؛ وقال الخضراوىّ فى قوله تعالى : « إن يمسَسْكم قَرحٌ فقد مسَّ القومَ قرحٌ مثلُه » [٧] ، كان الأستاذ ابن خروف يقول فى هذا : الجواب محذوف

---

(١) المائدة / ٦

(٢) يوسف / ٧٧ : « قالوا : إن يسرق ، فقد سرق أخ له من قبل » .

(٣) الحج / ٤٢ ، فاطر / ٤

(٤) يوسف / ٢٦

(٥) يوسف / ٢٧

(٦) سقطت هذه العبارة من (ز) .

(٧) آل عمران / ١٤٠ .

واستغنى عنه بالمسبب ؛ والمعنى فى : إنْ يُهِنْك فقد أهنتَه ، فلا ينكر ذلك ، فقد أهنته . انتهى .

(ولا ترد إنْ بمعنى إذْ ، خلافاً للكوفيين) — وما احتجوا به من قوله : « وإن كنتم فى ريب » [١] ، وقوله : « وذروا مابقى من الربا ، إن كنتم مؤمنين » [٢] ، « لتدخلُنَّ المسجدَ الحرام ، إن شاء الله » [٣] لايتعيَّن فيه ماذكروا ، بل إقرار إنْ على مااستقرَّ لها من الشرطية فى ذلك واضح .

(**فصـــل**) : (لو حرف شرط ، يقتضى امتناع مايليه ، واستلزامه لتاليه) — فتدل على امتناع مادخلت عليه ، ويستلزم امتناعه امتناع التالى ، نحو : لو أكلت لشبعت ؛ فامتنع الأكل ، ولزم منه امتناع الشبع ؛ هكذا قيل فى تقرير كلام المصنف ؛ وعبارة سيبويه : لو حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ؛ والعبارة المشهورة فى لو : أنها حرف يدل على امتناع الثانى لامتناع الأول ؛ وقال المصنف فى شرح الكافية الشافية : العبارة الجيدة فى لو أن يقال : حرف يدل على امتناع تالٍ ، يلزم لثبوته ثبوت تاليه ؛ وهذه العبارة هى التى يظهر تنزيل كلامه فى التسهيل عليها ؛ والمعنى حرف يقتضى امتناع مايليه ، ويقتضى استلزام وجوده ، وجود تاليه .

وتحقيق القول فى ذلك وتقريره ليس من وظيفة هذا التصنيف ،

---

(١) البقرة / ٢٣

(٢) البقرة / ٢٧٨

(٣) الفتح / ٢٧

وإنما أقرر هنا معنى العبارة التى ذكرها على الوجه الذى ذكرته ؛ فقوله : حرف تقتضى امتناع مايليه إلى آخره ، معناه أنك إذا قلت : لو جئتنى أكرمتك ، اقتضى ذلك نفى المجىء ، واستلزام ثبوته ثبوت الإكرام ، ولا يقتضى نفى الإكرام ولابد ، فقد يكون الجواب مساوياً للشرط ، فيمتنع لامتناعه ، نحو : لو كانت الشمس طالعة ، لكان النهار موجوداً ؛ وقد يكون أعمَّ من الشرط ، فلا يكون ممتنعاً فى نفس الأمر ، لجواز أن يكون لازماً لأمر ثابت ، فيكون ثابتاً لثبوت ملزومه ، نحو : لو ترك العبد سؤال ربه لأعطاه ؛ فإن تركه السؤال محكوم بكونه ممتنعاً ، والعطاء محكوم بثبوته ، والمعنى أن العطاء ثابت مع ترك السؤال ، فكيف مع السؤال ؟ وهذا هو معنى قول سيبويه : حرف لما كان سيقع .. إلى آخره . فأخذ فى الملازمة جانب الثبوت ، ولم يتعرض للانتفاء عند الانتفاء .

(واستعمالها فى المضىّ غالباً) — هذا قول قوم من النحويين ؛ وأكثر المحققين ، كما قال ابن المصنف ، على أنها لاتستعمل فى غير المضىّ ؛ ومن مجيئها للشرط فى المستقبل : « وليخْشَ الذين لو تركوا » [١] ، « أعطوا السائل ، ولو جاء على فرس » [٢] ؛ وقال ثوبة :

(١٢٢) ولو أنَّ ليلى الأخيلية سلَّمتْ   علىَّ ، ودُونى جندلٌ وصفائحُ [٣]

---

(١) النساء / ٩ : « وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم » .

(٢) الفتح الكبير للنبهانى ١ / ١٩٩ — عن أبى هريرة : « أعطوا السائل وإن جاء على فرس » .

(٣) من الطويل لثوبة بن الحمير ؛ وفى (ز ، غ) : زقَى ، بالألف المقصورة ياء=

لسلَّمتُ تسليمَ البشاشة أو زَقاَ إليها صَدًى من جانب القبر صائح

(فلذا لم يُجزَم بها إلَّا اضطراراً) – أى لكونها للمضىّ غالباً ؛ وقد سبق له أن الأصح امتناع ذلك ، وسبق ذكر تأويل ماأنشد مَنْ أثبته .

(وزُعم اطرادُ ذلك على لغة) – وإذا ضمَّ هذا إلى ماسبق من كلامه كان فى لو ثلاثة آراء :

أحدها : أنه لا يجزم بها ، لا فى الكلام ولا فى الشعر .

الثانى : أن الجزم بها ضرورة .

الثالث : أن الجزم بها على اطراده لغة .

(وإن وليها اسمٌ ، فهو معمولُ فعل مُضمَر مفسَّر بظاهر بعد الاسم) – نحو المثَل : لو ذاتُ [١] سوار لطمتنى ! أى لو لطمتنى ذاتُ سوار ؛ وقول عمر : لو غيرك قالها يا أبا عبيدة [٢] ؟ وقوله :

= وكذا فى الأشمونى مع الصبان ٤ / ٣٨ ، وفى التعليق قال : زقَى يزقو ، فصحتها بالألف ، كما جاءت بالتحقيق عن (د) والمغنى صـ ٢٦١ . والجندل : الحجارة ، والصفائح : الحجارة العراض ، تكون على القبور ؛ وأو زقا بمعنى إلى أن ، أى لرديت السلام إلى أن زقا إليها صدى . قال فى ش. ش . العينى على الأشمونى والصبان ٤ / ٣٨ : مِنْ زَقَى الصَّدى يزقو إذا صاح ، والصَّدَى الذى يجيبك مثل صوتك فى الجبال والكهوف وشبهها .

قال : والشاهد فيه على وقوع لو للتعليق فى المستقبل ، إلَّا أنها لاتجزم ، واحتجت به جماعة على ذلك ، ولا حجة لهم لصحة حمله على المضى .

(١) قاله حاتم فى قصة مشهورة – تصريح ٢ / ٢٥٩ والأشمونى مع الصبان ٤ / ٣٩ .

(٢) قالها عمر لأبى عبيدة رضى الله عنهما ، فى قصة معروفة – تصريح ٢ / ٢٥٨ ، والأشمونى مع الصبان ٤ / ٣٩ .

١٢٢) أخِلَّایَ لو غيرُ الحِمامِ أصابكم عتبت، ولكن ماعلى الدهر معتبُ[١]

وكلام المصنف يقتضى أنَّ لو مثلُ إنْ ، وصرَّح بذلك فى شرح الكافية الشافية وغيره ، فقال : لو فى الاختصاص بالفعل كإنْ ؛ وكذا قال غيره : إنها لايليها إلَّا الفعل ، ظاهراً أو مضمراً ، وكلام المغاربة على خلاف ذلك ، وهو المنسوب للبصريين ، قال ابن الضائع : البصريون يصرحون بامتناع : لو زيد قام لأكرمته ، على الفصيح ، ويجيزونه شاذا نحو : لو ذات سوار ... ، وهو عندهم على فعل مضمر . انتهى ؛ وقوله تعالى : « قل لو أنتم تملكون » [٢] ظاهره يقتضى الجواز ، وقد خرج على إضمار كان ؛ أى لو كنتم [٣] أنتم ، فانفصل لإضمارها الضمير ، وهى تحذف لكثرة الاستعمال ؛ قال بعضهم : ويقاس على هذا ماهو مثله ، ولا يقاس عليه : لو زيد قام ، لأنه ليس مثلَه ؛ وقالوا : ائتنى بدابة ولو حماراً ، وألاَ ماءٌ ولو بارداً ؛ بإضمار كان ؛ أى ولو كان حماراً ، ولو كان بارداً ؛ وهو مقيس .

(وربما وليها اسمان مرفوعان) – يعنى أنه قد يليها [٤] مبتدأ ، واستشهد هو وغيره ، ممن ذكر ذلك بقوله :

---

(١) من الطويل ، للغطمش الضبى ؛ والشاهد فى قوله : لو غير الحمام ، حيث ولى لو غير الفعل للضرورة ؛ والحمام بكسر الحاء الموت ، وعتبت جواب لو ، ومعتب مصدر ميمى بمعنى العتاب ، مبتدأ ، وما على الدهر خبره .

(٢) الإسراء / ١٠٠ : « قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى » .

(٣) حذفت عبارة التفسير من (ز ، غ) .

(٤) فى (ز) : قد وليها .

(١٢٤) * لو بغير الماء حلقى شَرِقٌ [١] *

لكن خصَّه غيره بالضرورة ، كما وقع المبتدأ بعد هلا فى قوله :

(١٢٥) * فهلاَّ نفسُ ليلى شفيعُها * [٢] ؟

وبعضهم لم ير هذا ، بل سلك التخريج ، فقال الفارسىّ : حلقى فاعل فعل مضمر ، يفسره شرق ، أى لو شرق حلقى ؛ وشَرِقٌ خبر مبتدأ محذوف ، أى هو شرق ؛ وكذا قيل فى : هلاَّ نفس ليلى .. أى هلاَّ شفعت نفس ليلى هى شفيعها المقبول ؛ وقال ابن خروف : هو على إضمار كان الشأنية ، أى لو كان هو ، أى الشأن ، بغير الماء حلقى شرق ، ومما حمل على وقوع المبتدأ بعد لو قوله :

(١٢٦) * لو فى طُهَيَّةَ أحلامٌ ، لمَا عَرضُوا * [٣]

---

(١) من الرمل لعدى بن زيد – ديوانه ٩٣ – وقال العينى : من الوافر ؛ وفى حاشية سيبويه – ١ / ٤٦٢ (٣ / ١٢١) : هذا صدر بيت ، عجزه :

* كنت كالغصان بالماء اعتصارى *

والشَّرِق الذى يغص بالماء ونحوه ، والغَصَّان صفة من الغَصص ، والاعتصار أن يغص الإنسان بالطعام ، فيعتصر بالماء ؛ والمعنى : لو شرقت بغير الماء ، أسغت شرقى بالماء ، فإذا غصصت بالماء ، فبم أسيغه .

والشاهد فيه أن الجملة الاسمية بعد لو ، وضعت موضع الفعلية شذوذاً .

(٢) من الطويل ، للصمة القشيرى أو المجنون أو ابن الدمينة أو إبراهيم الصولى ، وصدره : * ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة * إلىّ .. والشاهد هنا فى حذف الفعل بعد هلا التى للتحضيض ، ضرورة ، والتقدير : فهلا كان الشأن نفس ليلى شفيعها ؟

(٣) من البسيط ، لجرير – ديوانه ٥٨٧ ، وعجزه :

* دون الذى أنا أرميه ويرمينى *

والبيت شاهد على وقوع المبتدأ بعد لو فى قوله : لو فى طهية أحلام ...

ويحتمل كونه على إضمار كان ، أى لو كان فى طهية أحلام .

(وإن وليها أنَّ ، لم يلزم كون خبرها فعلاً) – ومن غير الفعل : « ولو أنَّ مافى الأرض من شجرة أقلامٌ » [١] ؛ وقال امرؤ القيس :

(١٢٧) * ولو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ [٢] *

وقال الشاعر :

(١٢٨) ما أطيبَ العيشَ لو أنَّ الفتى حجرٌ   تنبو الحوادثُ عنه وهو ملموم [٣]

(خلافاً لزاعم ذلك) – وهو السيرافىّ ، وغلط فيه ؛ وكذلك قاله الزمخشرىّ ، فمنع الاسم ، ولو كان بمعنى فِعْل ، نحو : لو أنَّ زيداً حاضرٌ ؛ والسماع يردّ ذلك . واختلف فى أنّ بعد لو ؛

---

(١) لقمان / ٢٧ .

(٢) من الطويل لامرئ القيس – ديوانه ٣٩ – وجاءت الرواية فى سيبويه ١ / ٤١ ، والأشمونى مع الصبان ٤ / ٧٦ ، والدرر ٢ / ١٤٤ : فلو أنَّ ما أسعى ... وعجزه :

* كفانى ، ولم أطلب ، قليلٌ من المال *

وجاء به سيبويه ١ / ٤١ ، والمقتضب ٤ / ٧٦ فى باب التنازع ، وهو هنا شاهد على مجىء خبر أنَّ الواقعة بعد لو غيرَ فِعْلٍ ، فى قوله : ولو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشة ؛ كما جاء فى الآية قبله .

(٣) من البسيط ، لتميم بن مقبل – ديوانه ٢٧٣ – وجاء به الشارح هنا شاهداً آخر ، على ما جاء بالبيت والآية قبله ، وهو مجىء خبر أنَّ الواقعة بعد لو ، غير فعل فى قوله : لو أنَّ الفتى حجرٌ ...

فمذهب سيبويه أنها فى موضع رفع بالابتداء ، ولا تحتاج إلى خبر ، لانتظام الخبر [١] والمخبر عنه بعدها ، كما لايحتاج إلى ثانٍ فى : ظننت أنَّ زيداً قائمٌ ، وذهب المبرد إلى أنها فى موضع رفع بفعل مضمر ، فيقدر [فى] : « ولو أنهم صبروا » [٢] : ولو ثبت أنهم صبروا .

(وجوابُها فى الغالب فعلٌ مجزوم بلم) – نحو :

(١٢٩) فلو كان حمدٌ يُخلدُ الناسَ لم تمت ولكنَّ حمدَ الناسِ ليس بمخلدِ [٣]

(أو ماضٍ منفىٌّ بما) – نحو : « لو كان خيراً ، ما سبقونا إليه » [٤] .

(أو مُثبَتٌ مقرونٌ غالباً بلام مفتوحة) – وأكثر ماجاء فى القرآن كذلك : « ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم » [٥] .

([٦] ولا تُحذَفُ غالباً إلَّا فى صلة) – نحو : « وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذريةً ضعافاً خافوا عليهم » [٧] ؛ فلو

---

(١) فى (ز) : المخبر والمخبر عنه .

(٢) الحجرات / ٥ : « ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم ، لكان خيراً لهم » .

(٣) من الطويل ، لزهير – ديوانه ٢٣٦ ؛ جاء به فى الهمع ٢ / ٦٦ شاهدا على هذا الحكم ، قال فى الدرر ٢ / ٨٢ : استشهد به على أن الغالب فى لو ، أن يجىء جوابها مضارعاً مجزوماً بلم فى قوله : لم تَمُتْ .

(٤) الأحقاف / ١١

(٥) الأنفال / ٢٣

(٦) فى (د) : لا تحذف .

(٧) النساء / ٩ .

وما دخلت عليه ، صلة الذين ؛ وسقط هذا من نسخة عليها خط المصنف ، وتصحيحه وحذفه هو الصواب ؛ فقد نصَّ الناسُ على أنَّ المثبت الواقع جواباً للو ، يجوز دخولُ اللام عليه وحذفها ، والحذف فى كلام العرب كثير ، ونطق به القرآن ؛ قال تعالى : « لونشاء جعلناه » (١) ، « لو نشاء أصبناهم » (٢) ، « لو شئت أهلكتهم (٣) » .

واحترز بقوله أولًا : فى الغالب ، من مجيئه جملة اسمَّية فى قوله تعالى : « ولو أنهم آمنُوا واتقَوا ، لمثوبةٌ من عند الله خيرٌ » (٤) خرَّجه الزجاج (٥) على أنه جواب لو ، لأنه فى معنى : لأُثيبوا .

(وقد تصحب) – أى اللام .

(ما النافية) – وهو قليل ، قال :

(١٣٠) لو أنَّ بالعلم تُعطَى ماتعيشُ به — لما ظفرتَ من الدنيا بثُفْرُوقِ (٦)

---

(١) الواقعة / ٧٠ : « لو نشاء جعلناه أُجاجاً » .

(٢) الأعراف / ١٠٠ : « أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم » .

(٣) الأعراف / ١٥٥ : « قال : ربِّ لو شئتَ أهلكتَهم مِنْ قبلُ وإيَّاىَ » .

(٤) البقرة / ١٠٣

(٥) فى (ز) : الزجاجى ، ونُصَّ فى المراجع على أنه الزجاج .

(٦) لم أجده فى مراجعى ، والشاهد فيه مجىء اللام مصاحبة لما النافية فى جواب لو فى قوله : لَما ظفرتَ ؛ وفى اللسان ــ ثفرق : الأصمعى : الثُّفْروق قَمِع البُسْرة والثمرة ؛ وقال العدَبَّس : الثُّفروق هو ما يلزق به القَمِع من الثمرة ؛ الليث : الثفروق غلاف ما بين الثواة والقمع ؛ ابن شُمَيل : العنقود إذا أكل ما عليه فهو ثُفروق وعُمشوش ، قال ابن سيده : والذفر والذفروق لغة فى التفروق . فهو كناية عن الشىء التافه اليسير .

وثبت فى بعض النسخ بعد هذا :

(وإن ولى الفعلَ الذى وليَها جملة اسميَّة ، فهى جواب قسَم مُغْنٍ عن جوابها) – هذا قاله قوم فى قوله تعالى : « لمثوبةٌ من عند الله خيرٌ » [١] ، واللام على هذا لام جواب القسم ، لا جواب لو ؛ وعلى هذا يكون قوله : فى الغالب ، أوّلًا ، احترازاً من كون جوابها جملة اسمية مقرونة بالفاء ، وأنشد المصنف شاهداً على ذلك :

(١٣١) قالت سلَامةُ : لم يكن لك عادةٌ أن تتركَ الأعداءَ حتى تُعذَرَا
لو كان قتلٌ ياسلامُ ، فراحةٌ لكن فررتُ مخافةً أن أوسَرا [٢]

---

(١) البقرة / ١٠٣ ؛ وفى المغنى صـ ٢٧٢ : قيل : وقد يكون جواب لو جملة اسمية مقرونة باللام أو الفاء ، كقوله تعالى : « ولو أنهم آمنوا واتقوا ، لمثوبة من عند الله خير » . وقيل : هى جواب لقسم مقدَّر ؛ وقول الشاعر :

* لو كان قتلٌ ياسلام فراحةٌ *

(٢) جاء بهما فى الهمع ٢ / ٦٦ شاهداً على أن تصدير جواب لو بالفاء من غير الغالب ؛ قال فى الدرر ٢ / ٨٢ : وفى التسهيل وشرحه للدماميني : وجوابها فى الغالب فعل مجزوم بلم ، نحو : لو لم يخف اللهَ لم يعصه ؛ قال الشارح : واحترز بقوله : فى الغالب ، من جواب جاء على غير ذلك ، كقوله تعالى : « ولو أنهم آمنوا واتقوا ، لمثوبة » .

قلت : لكن فى بعض النسخ أن هذا ونحوه على تقدير قسم تكون له الجملة الاسمية جوابا ، فيكون احترازه بقوله : فى الغالب ، من ورود الجواب جملة اسمية بالفاء كقوله : لو كان قتل ياسلام فراحة ... الخ ، أى فذلك راحتها ، كذا قيل .

قلت : ويمكن أن يكون راحة عطفاً على قتل ، والجواب محذوف ، أى لو كان قتل تعقبه راحة لم أفر ، ويدل عليه قوله : لكن فررت ؛ وأظن أن ابن المصنف حمل البيت على ذلك ، يعنى أن لو تكون جوابا لذلك القسم . وروى : الأبطال بدل الأعداء .

فراحة خبر مبتدأ محذوف ، أى فهو راحة ، والجملة جواب لو ، وكان تامة ، أى لو وقع قتل استرحت ؛ قال ابن المصنف : ويجوز كون الفاء عاطفة على قتل ، وجواب لو محذوف ، كما حذف فى مواضع كثيرة . انتهى . وحذف جواب لو للدلالة كثير ، ومنه « ولو أنَّ قرآناً [سُيِّرتْ به الجبال] »[١] ، « وما أنت بمؤمن لنا ، ولو كنا صادقين »[٢] ، « ولو افتدَى به »[٣] ، وإلّا ماء ولو بارداً ، أى لكان هذا القرآن ، وما صدَّقتَنا ، ولم يُقبل منه ، ولو كان بارداً لقبلتُه ، فمطلوبه الحار عدل عنه إلى البارد ، واللازم فى لو فى مثل هذا أن يكون مابعدها دون المطلوب ، نحو : ائتنى بدابَّةٍ ، ولو حماراً .

(**فصــل**) : (إذا ولى لمَّا فعلٌ ماضٍ لفظا ومعنى ، فهى ظرف بمعنى إذْ ، فيه معنى الشرط) – احترز بماضٍ لفظا من لمَّا النافية ، فلا يليها إلا المضارع لفظا ، كما تقدم ؛ وبقوله : ومعنى ، من لمَّا . إلاَّ فى القسم ، فلا يليها إلَّا ماضٍ لفظا ، مستقبل معنى ؛ وكون لمَّا بمعنى اسماً مراداً به الظرفية الماضية ، هو قول أبى على وابن جنى وأبى بكر الفارسىّ[٤] ، واستشهد لهذا القول بقوله :

---

(١) الرعد / ٣١ : « ولو أنَّ قرآنا سُيِّرتْ به الجبالُ ، أو قُطِّعَتْ به الأرضُ ، أو كُلِّمَ به الموتَى » .

(٢) يوسف / ١٧

(٣) آل عمران / ٩١ : « فلن يُقبلَ من أحدهم ملء الأرض ذهباً ، ولو افتَدى به » .

(٤) فى (غ) : وأنكره الفارسىّ .

(١٣٢) إنى لأرجو محرزاً أن ينفعا إياى ، لمَّا صرتُ شيخاً قَلِعاَ [١]

قال المصنف فى شرح الكافية : هذا يقوى قول أبى على ، لأنها قد جاءت لمجرد الظرفية . انتهى . ويحتمل كون جواب لمَّا محذوفاً لفهم المعنى ، أى لمَّا صرتُ شيخا قلعا ، حصل لى هذا الرجاء .

(أو حرف يقتضى فيما مضى وجوباً لوجوب) — والحرفية فيها مذهب سيبويه والمحققين ، فإذا قلت : لمَّا قام زيدٌ قام عمرٌ ، أفادت لما ربط الجملة بالجملة ، كما تفيده لو ، إلَّا أنَّ لو تدلُّ على عدم الوقوع ، بالنسبة إلى عدم وقوع الملزوم ، ولمَّا تدل على ربط واقع بواقع ، وعن هذا قيل : هى حرف وجوب لوجوب ؛ وقال بعضهم : حرف وجود شيء لوجود غيره ؛ وبعضهم يقول : إذا كانت الجملتان مثبتتين ، كانت حرف وجوب لوجوب ، أو منفيتين نحو : لمَّا لم يقم لم أقم [٢] ، كانت حرف امتناع لامتناع ؛ وإن كانت الأولى مثبتة فقط نحو : لمَّا قمتَ لم أقم ، كانت حرف امتناع لوجوب ، وفى عكسه عكسُه ؛ وفى الحقيقة يرجع كله لما سبق ، من أنها حرف وجوب لوجوب ، فتأملْه . واستدل لسيبويه بمجيء جوابها منفيا بما ، ومصدَّراً بإذا الفجائية ، ومابعدهما لايعمل فيما قبلهما ، قال تعالى : « فلما قضينا عليه الموت ، مادَلَّهم

---

(١) جاء به فى لسان العرب — قلع — قال : والقُلْعَةُ الرجل الضعيف ، وهو قَلِعٌ وقِلْعٌ وقُلْعة وقلَّاع : لم يثبت فى البطش ولا على السرج ... وشيخ قَلِع يتقلَّع إذا قام ، عن ابن الأعرابى ، وأنشد : إنى لأرجو . — البيت ، والشاهد فيه مجيء لمَّا اسماً مراداً به الظرفية الماضية .

(٢) فى (ز ، غ) : لمَّا يقم لم أقم .

على موته » (١) ، وقال : « فلما نجاهم إلى البرِّ ، إذا هم يشركون » (٢) .

وقول المصنف : فهى كذا وكذا ، يشعر بثبوت الأمرين لها ، وقد عرفت أنهما قولان ، قائل أحدهما لايقول بالآخر ؛ وكأنه رأى أنها قد تتجرد للظرفية ، بناء على ظاهر ذلك الشاهد ، وتأتى للربط مع امتناع عمل الجواب فيها ، كما فى صورتى ما وإذا ، فأثبت لذلك لها الأمرين ؛ وقد عرفت مافى الشاهدين من الاحتمال ، فتعين المصير إلى الحرفية أو ظهر .

(وجوابُها فعلٌ ماضٍ لفظاً ومعنى) – نحو : « فلما أن جاء البشير ، ألقاه على وجهه » (٣) .

(أو جملة اسمية ، مع إذا المفاجأة) – نحو : « فلما أحسُّوا بأسنا ، إذا هم منها يركضون » (٤) ؛ وجاء أيضا بإذا مع ليس ، قال كعب بن زهير :

١٣٣) حديثُ أناسيٍّ ، فلما سمعتُه إذا ليس فيه ما أبين فأعقل (٥)

---

(١) سبأ / ١٤

(٢) العنكبوت / ٦٥

(٣) يوسف / ٩٦

(٤) الأنبياء / ١٢

(٥) فى (ز ، غ) : حديث أتانى ، والتحقيق من (د) ومن الديوان صـ ٤٦ ، وبرواية : ما أبينُ بدل : ما يبين ، فى النسخ . يريد أسمع همهمة لاتفهم ، وقيل : يريد كأن عزيف الجن حديث أناسىّ ، على ما جاء بالبيت قبله :

وصَرْماء مِذْكارٍ كأن دويَّها بُعيدَ جَنان الليل مما يخيَّل

=

(أو الفاء) – مثل له المصنف بقوله تعالى : «فلما نجاهم إلى البرِّ ، فمنهم مقتصد [١] » ؛ ويحتمل [٢] حذف الجواب ، وهو يحذف لدلالة المعنى ، والتقدير : انقسموا قسمين ، فمنهم مقتصد ، ومنهم غير مقتصد – [٢] ؛ فحذف الجواب والمعطوف عليه ، ودلَّ على المعطوف : « وما يجحد بآياتنا [٣] » ؛ ومن حذف الجواب : « فلما ذهبوا به وأجمعوا أن يجعلوه فى غَيابة الجُبِّ [٤] » ؛ وقال الكوفيون : الواو زائدة .

(وربما كان ماضياً مقروناً بالفاء) – مثله المصنف بقوله :

(١٣٤) فلما رأى الرحمن أنْ ليس فيكمُ رشيدٌ ولاناهٍ أخاه عن الغدر
فصبَّ عليكم تَغْلبَ ابنةَ وائل فكانوا عليكم مثلَ راغية البكر [٥]

= وصرماء : فلاة ، ومذكار : مخوفة ذات هَوْل .. قيل : يريد عزيف الجن بها وتخيلهم . والشاهد فى البيت مجىء جواب لمَّا بإذا مع ليس ؛ قال فى حاشية الديوان : إذا وقعت فى جواب لمَّا .

(١) لقمان / ٣٢ : « دعَوُا الله مخلصين له الدين ؛ فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد » .

من (٢ – ٢) سقط من (غ) .

(٣) لقمان / ٣٢ : « وما يجحد بآياتنا إلَّا كل ختَّارٍ كفور » .

(٤) يوسف / ١٥

(٥) ديوان الأخطل ص ٢٢١ ، يهجو ابن صفَّار المحاربىّ ، برواية : أنْ ليس فيهم ...

أمال عليهم تغلب ابنة وائل فكانوا عليهم مثلَ راغية البكر

والشاهد فى مجىء جواب لمَّا ماضياً مقرونا بالفاء فى قوله : فصبَّ عليكم أو عليهم ...

أى صبَّ عليكم ، أو فهو صبَّ عليكم ، فيكون نحو : « فمنهم مقتصد » ، ويجوز كون الجواب محذوفاً ، أى انتقم منكم ، فصبَّ عليكم .

(وقد يكون مضارعاً) – مثل له بقوله تعالى : « فلما ذهبَ عن إبراهيمَ الرَّوعُ وجاءته البشرى يُجادلنا » [1] ، فيجادلنا الجواب ، ويحتمل الحذف ، أى أخذ يجادلنا .

* * *

(١) هود / ٧٤ : « فلما ذهب عن إبراهيم الرَّوعُ ، وجاءته البشرى ، يجادلنا فى قوم لوط » .

٦٦ - باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك

لكثرة دورانها ، وتشعُّب أحكامها ، وعدم تعلقها بتمام معناها ، واستعمالها بباب من الأبواب السابقة ، أفردت بالذكر ، وكان التعبير : بتتميم الكلمات ، لأنه سبق فى الأبواب ذكر شيء من أحكامها ، نحو كون الاستفهام له صدر الكلام ، إلى غير ذلك ، مماسبق من شيء من حكم الكلمات المقصودة بهذا الباب .

(يستفهم بكيف عن الحال ، قبل مايستغنى به) - نحو : كيف جاء زيدٌ ؟ فجاء زيدٌ ، تمَّم [1] كلاماً دون كيف ، فهو مستغنى به عنها ، فى كونه كلاماً ، ومعناها فيه ، السؤال عن هيئة المجىء .

(وعن الخبر قبل ما لا يستغنى به) - نحو : كيف زيد ؟ فزيد وحدَه لا يستغنى به كلاماً ؛ ودخل فى الخبر : كيف كان زيدٌ ؟ إذا جعلتها ناقصة ؛ وكيف ظننتَ زيداً ؟ وكيف أعلمتَ زيداً فرسَك ؟

(ومعناها : على أى حال ؟ فلذا تسمى ظرفاً) - فإذا قلت : كيف جاء زيدٌ ؟ أو كيف زيدٌ ؟ رجع المعنى إلى تقدير :

---

(١) فى (غ) : يتمم .

على أى حال جاء زيدٌ ؟ وعلى أى حال زيد ؟ وبمقتضى هذا سميت ظرفاً ، لأنها فى تأويل جار ومجرور ؛ كما أنك إذا قلت : جلست خلفك ، أو زيدٌ خلفك ، كان الظرف فى تأويل : جلست فى مكان وراءك ؛ وهذا تفسير معنى تقريباً ؛ وحقيقة وضعها : السؤال عن وصف لموصوف ؛ ولهذا يبدل منها مايدل على الصفة والموصوف ، نحو : كيف جاء زيدٌ ؟ أراكباً أم ماشياً ؟ وكيف زيدٌ ؟ أصحيح أم سقيم ؟ ويجاب بمثل ذلك ، نحو : راكب أو صحيح ؛ ولو كان ماذكر حقيقة معناها ، لجىء فى البدل والجواب بالمصدر ؛ وهذا [١] ظاهر كلام سيبويه ؛ وبعضهم يقول : مذهب سيبويه أن كيف ظرف ، ولذا قدَّرها بعلَى أىِّ حالٍ ؟ فشبهت كيف باسم المكان ، لأنها سؤال عن حال ، وهم يقولون : زيدٌ فى حالٍ حسنة ، وعلى حال حسنة ؛ فإذا قلت : كيف جلس زيدٌ ؟ فكيف عنده منصوبة بجلس نصبَ الظروف ؛ وإذا قلت : كيف زيدٌ ؟ فكيف ظرف واقع موقع خبر زيد .

وقضية هذا ، أنك إذا أجبت على لفظ كيف ، تقول فى جواب : كيف زيد ؟ : على صحة أو على خير ، ونحو ذلك ؛ وقد أجازه ابن الضائع وغيره ، واستشهد ابن الضائع بقول رؤبة ، وهو معدود فى الفصحاء ، وقد قيل له : كيف أنت ؟ أو كيف أصبحت ؟ : خيرٍ ، عافاك الله ؛ بخفض خير ، على تقدير حرف الجرّ [٢] ؛ قال :

---

(١) سقطت من (ز ، غ) .

(٢) أى بخيرٍ .

وحرف الجرّ لايحذف ويبقى عمله ، إلّا حيث يكثر استعماله ، كحذفه من اسم الله فى القسم ، وحذف مِنْ فى باب كم ؛ فلولا كثرة مجىء على خير ونحوه فى جواب كيف ، لم يحذف الحرف [١] ، لاسيما فى كلام رؤبة ، وسيأتى زيادة على هذا .

وقال الأخفش والسيرافى : كيف فى تقدير اسم ، وليست [٢] ظرفاً ، والتقدير فى قولك : كيف زيد ؟ أصحيح زيدٌ أم غير صحيح [٣] ؟ وفى : كيف جاء زيدٌ ؟ أراكبا جاء [٤] أم غيرُ راكب ؟ فكيف فى الأول فى موضع رفع خبر زيد ، وفى الثانى اسمٌ فى موضع نصب على الحال ؛ ورفع البدل أو نصبه ، وكذا الجواب ، يشهد بذلك ؛ وقد رجح قول سيبويه بما سبق عن رؤبة فى الجواب ، فإنه يدل على تضمين السؤال معنى ماذكره سيبويه ؛ ويقال على هذا إن أجيب على اللفظ ، قيل : على كذا أو بكذا ؛ وإن نظر إلى المقصود ، نصب الجواب أو رفع ، على حسب الحالين ، وكذا البدل .

والحاصل أنها ظرف على وجه التشبيه ، بدليل الجواب بالجارِّ والمجرور ، وأصلها عدم الظرفية ، وهى للسؤال عن صفة لموصوف ؛ فإن نظرنا إلى ماعرض من الظرفية ، أتينا بالجواب على حسب ذلك ،

---

(١) أى حرف الجرّ .

(٢) سقطت هذه العبارة من (ز ، غ) .

(٣) جاءت هذه العبارة فى (د) : أصحيح زيد أم غير صحيح ؟ وجاءت فى (ز ، غ) : أصحيح أم غير صحيح زيد ؟

(٤) سقطت من (د) .

فيكون مجروراً ، لأن النصب على الظرفية لا يتأتى فى الاسم المجاب به ؛ وإن نظرنا إلى الموضوع الأصلىّ من غير نظر إلى ماعرض من التشبيه ، طابقنا ، فأتينا بما يدل على صفةٍ لموصوف ، وراعينا محل المجاب من رفع أو نصب .

وقال الخضراوى : كيف عند سيبويه ظرف ، وجوابه فى خبر ونحوه ، وقولهم صحيح ، محمول عنده على المعنى ، وهو ظرف مستعار ، جعل الحال كالمكان ؛ وغيرُه يعكس ، فيجعله غير ظرف ، وصحيح على مايجب ، وفى عافية محمول على المعنى .

(وربما صحبتْها علَى) – روى من كلامهم : علَى كيف تتبع الأحمرَين ؟ وجُرَّتْ بإلى أيضا ، قالوا : انظر إلى كيف تصنع ؟ وبعن ، قال :

١٣٥) * عن كيف ضيعتنا ؟ ذهل بن شيبانا (١) *

لكن هذا كله شاذ ؛ ولا يدخل عليها حرف الجرِّ فصيحاً ، فقوله تعالى : « كيف خُلقَتْ » (٢) ، و « كيف مدَّ الظل » (٣) من باب التعليق ، وليس كيف بدلا من الإبل وربّك ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ، وكيف لا تجرّ فصيحاً ، فلا يخرج القرآن على ذلك .

---

(١) لم أجده فى المراجع ، والشاهد فيه جرّ كيف بعن ، فى قوله : عن كيف ضيعتنا ..

(٢) الغاشية / ١٧ : « أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خُلقَتْ » .

(٣) الفرقان / ٤٥ : « ألم تر إلى ربك كيف مدَّ الظلَّ » .

(ولجوابها وللبدل منها النصبُ فى الأول) – وهو كونها قبل مايستغنى به ؛ فيقال : كيف جاء زيدٌ ؟ فتقول : راكباً ونحوه ؛ وفى البدل : كيف جاء زيدٌ ؟ أراكباً أم غيرَ راكب ؟

(والرفع فى الثانى ، إن عدمت نواسخ الابتداء) – وذلك إذا كانت قبل مالا يستغنى به ؛ فيقال : كيف زيد ؟ فتقول : صحيحٌ ، ونحوه ؛ وتقول فى البدل : كيف زيدٌ ؟ أصحيح أم سقيم ؟ وقد سبق عن ابن الضائع والخضراوىّ ، أنه يقال فى الجواب أيضا : على خير ، ونحوه .

(وإلّا ، فالنصب) – أى وإلّا تعدم النواسخ ، فالنصب متعيّن ، نحو : كيف أصبح زيدٌ ؟ فتقول : صحيحاً ؛ وكيف أصبح ؟ أصحيحاً أم سقيماً ؟

(ولا يجازى بها قياساً ، خلافاً للكوفيين) – وقد سبق قوله فى عوامل الجزم : وجوزى بكيف . معنى لا عملاً ، خلافا للكوفيين ؛ وبمقتضى هذا يكون المراد بلا يجازى : لايجزم بها ، وهو قول الكوفيين ؛ وقوله : قياساً ، إشارة إلى أنَّ مَن قال بالمجازاة بها ، على هذا الوجه ، إنما قاله قياساً لا سماعاً ، وقد سبق ذكر ذلك ؛ وإطلاق كلامه ، يقتضى أنه لايجازَى بها ، ولو كانت معها ما ، نحو : كيفما تكن أكن ، وقد أجازه بعضهم ، كما سبق .

وثبت فى نسخة عليها خطه ، بعد قوله : خلافا للكوفيين ، قوله :

(ومن وافقهم ؛ وأنَّى مرادفة لها أو لأين أو متى) – فأما من وافقهم فهو قطرب ، كما سبق ؛ وأما محامل أنَّى ، فقد سبق ذكرها ، وأنها تكون فى الاستفهام بمعنى كيف وأين ومتى .

(**فصل** [١]) : (تكون قد اسماً لكفىَ ، فتستعمل استعمال أسماء الأفعال) – وقد ذكر فى أسماء الأفعال ، أن قد اسم لاكتفى فى أحد الوجهين ؛ ويعنى بالوجهين ، اللذين ذكرهما هنا ، على تقدير اسميتها ؛ وأحدهما كونها اسم فعل ، فتعامل معاملة أسماء الأفعال ، من تحمُّل الضمير ، ولزوم نون الوقاية مع ياء المتكلم ، نحو : قَدْنى [٢] ؛ وحكى الكوفيون : قد عبدَ الله درهم ، بنصب عبد الله ، وعلى هذا يكون معناها : كفى أو يكفى ، وقيل : المعنى : ليكف عبدَ الله ؛ وهذا لايكون تفسيراً لما ناب الاسم عنه .

(وترادف حَسْباً ، فتوافقها فى الإضافة) – وهذا هو الوجه الثانى ؛ فتقول : قد عبدِ الله درهم ، بجرِّ عبد الله بالإضافة [٣] ، كما تقول : حَسْبُ عبد الله درهم ، إلاَّ أن قد اسم مبنى على السكون ، لكونه على حرفين لا ثالثَ لهما مقدَّرٌ ، فأشبه الحرفَ ، وحسبُ معربٌ ،

---

(١) سقط لفظ « فصل » من (ز) .

(٢) جاء فى رجز لأبى نخيلة ، أو حميد الأرقط ، أو أبى بجدلة ، أو حميد بن مالك ــ سيبويه ١ / ٣٨٧ (٢ / ٣٧١) :

* قدنى من نصر الخبيبين قدى *

(٣) سقطت من (ز ، غ) .

(١٣٦)

وكلاهما مبتدأ ، خبره درهم ؛ والبناء قول البصريين ، وقال الكوفيون : إذا رادفَ قد حسْبَ أعرب ، ورفع على الابتداء ؛ وحكوا أن العرب تقول : قَدُ عبدِ الله درهم ، برفع قد ، يجعلونها بمنزلة حَسْب .

(إلى غير ياء المتكلم) – فأما ياء المتكلم فلا تكون قد معها موافقة لحسب فى الإضافة ، بل تضاف حسْبُ إليها بلا نون ، نحو : حسبى درهمٌ ، ولا تضاف قد إليها إلَّا بالنون ، فلا يقال : قَدِى درهمٌ ، بل قَدْنى (١) ؛ وقد سبق له فى أول الكتاب أن الثبوت مع قد بمعنى حَسْب ، أعرف من الحذف ، فَقَدْنى أعرف من قَدِى ، على هذا التقدير ، ومن الحذف :

(١٣٦)مكرر * قَدْنى من نصر الخُبَيْبَين قَدِى (٢) *

والذى يظهر أن يقال : إنَّ قدنى بالنون اسم فعل ، وقدى بلا نون بمعنى حَسْب ؛ وقدى فى البيت ، يحتمل كونها اسم فعل ، حذف منها النون شذوذاً كما فى :

(١٣٧) * إذ ذهب القومُ الكرامُ لَيْسِى (٣) *

---

(١) سبقت الإشارة إلى الشاهد الذى جاء به سيبويه ، ويأتى به الشارح بعد هذا الكلام ، وفيه شاهد على الحذف ، وشاهد على الثبوث .

(٢) بل فيه شاهد للحذف ، وشاهد للثبوت ، كما سبق .

(٣) رجز لرؤبة – ملحقات ديوانه ١٧٥ – وصدره : * عددتُ قومى ، كعديد الطَّيْس * ويروى : عهدت قومى ، وعهدى بقومى ، وعهدى بقومٍ ، بالتنكير ؛ واختلف فى تفسير الطيس – خزانة – ٢ / ٤٢٥ (٥ / ٣٢٤ ، ٣٢٥) – فقال بعضهم : هو كل ما على وجه الأرض من خلق الأنام ، وقال بعضهم : بل هو كل خلق كثير النسل نحو النمل والذباب والهوام ، وقيل : الطيس : الكثير من الرمل والماء وغيرهما ؛ قال ابن يعيش ٣ / ١٠٨ : فأما قول الشاعر :=

وكونها بمعنى حَسْب ، ولم تصحب النون كحسْب ، وهى تأكيد بالموافق بالمعنى [١] .

(وتكون حرفاً ، فتدخل على فعل ماضٍ متوقَّع ، لا يشبه الحرف) – نحو : قد قامت الصلاة ، فقامت الصلاة فعل متوقع ، أى منتظر ؛ وخرج بلا يشبه الحرف [٢] ، الفعل الذى لايتصرف نحو : نعم وعسى وأفعل فى التعجب ، فلا تصحبها قد .

(لتقريبه من الحال) – فقد إذا دخلت على الماضى تقربه من الحال ، أى من زمن الحال ، فيقال إذا كان الماضى المثبت قريبا من زمن الحال ، أى غير بعيد منه : والله لقد قام زيد ؛ والمغاربة يقولون : إن قد مع الماضى حرف تحقيق ، ومع المضارع للتوقع ، والمعنّى بالتوقع ، على هذا ، أنه متوقع ، أى أنه منتظر حصوله فيما يأتى ، وبالمتوقع ، على ماذكره المصنف ، أنه كان قبل وقوعه فيما مضى ، منتظراً .

= عددت قومى ... الخ البيت ، فوصله بغير نون ، تشبيها لها بالحرف ، لقلة تمكنها ، وعدم تصرفها ؛ وقال فى الخزانة : وأنشده شراح الألفية ، على أن حذف نون الوقاية منه ضرورة ؛ وفى المغنى صـ ١٧٠ ، ١٧١ جاء بالبيت : قدنى من نصر الخبيبين قدى ... الخ ، وقال : تحتمل قد الأولى أن تكون مرادفة لحسْب ، على لغة البناء ، وأن تكون اسم فعل ؛ وأما الثانية ، فتحتمل الأول ، وهو واضح ، والثانى على أن النون حذفت للضرورة ، كما فى قوله : عددت قومى .. البيت ؛ ويحتمل أنها اسم فعل لم يذكر مفعوله ، فالياء للإطلاق ، والكسرة للساكنين ، وهو قول الشارح ، إلَّا أنه جعل حذف النون شذوذاً .

(١) فى (د) : فى المعنى .

(٢) سقطت من (د) .

(أو على مضارع مجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس ، لتقليل معناه) – نحو : قد يجود البخيل ، وقد يصدق الكذوب ، وهذا قد يبطل به قول من زعم أنها مع المضارع للتوقع ، إلَّا أن يدعى أن ذلك لايقال إلَّا عند توقع جود وصدق ، وقتًا ما ؛ ويجوز أن يقال : إنَّ قد لم تُفد التقليل ، بل إنما أفادته قرينة الاسم والحال .

(وعليهما للتحقيق) – فتصحب الماضى والمضارع ، لتحقيق الوقوع .

(ولاتُفصل من أحدهما) – فلا يقال : قد زيداً ضربتُ ، ولا قد زيداً أضربُ : كما لا يفصل بين ألْ وما دخلت عليه ، ولذلك جعل سيبويه : قد زيداً رأيت ، من المستقيم القبيح ، أى المستقيم معنى ، الممنوع تركيباً ، لأنك وضعت اللفظ فى غير موضعه .

(١٣٨) (بغير قسم) – نحو : أخالدُ [١] قد واللهِ أَوْطَأْتَ [٢] ... البيت ؛ وإنما امتازت قد عن ألْ بذلك ، لأنها تُفرد من الفعل ، ويُوقَفُ عليها فصيحاً ، بخلاف ألْ .

(وقد يغنى عنه دليل فيوقف عليها) – كقول النابغة [٣] :

---

(١) فى (ز) : أخالدا .

(٢) فى (ز) : أُوطِئت ؛ وتمام البيت :

أخالدُ قد واللهِ أُوطأتَ عشوةً   وما قائلُ المعروف فينا يُعنَّفُ

والبيت من الطويل ، قاله أخو يزيد بن عبد الله البجلى ؛ جاء برواية : أوطئت ، فى معجم شواهد العربية ، وفى الدرر ١ / ٢٠٦ ، ٢ / ٨٩ برواية : وُطِّئت ؛ والشاهد فيه جواز الفصل بين قد والفعل بالقسم فى قوله : قد واللهِ أوطأت

(٣) الذبيانى – ديوانه ٢٧ – وتمامه :   =

(٥٩)مكرر أَفِدَ الترحُّل (١) ... البيت ، أى وكأن قد زالت .

(ويسوِّغُ اقترانها بالمضارع ، تأوّله بالماضى (٢) كثيراً) — نحو : « قد نرى تقلُّب وجهك فى السماء » (٣) ، « قد نعلم إنه ليحزنك » (٤) ، « قد يعلم ماأنتم عليه » (٥) ؛ أى قد رأينا ، وقد علمنا ، وقد علم ؛ وضرب المصنف على هذا فى نسخة .

(وترادفها هل) — نحو : « هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر » (٦) قال المفسرون : المعنى : قد أتى ؛ وقال ابن هشام الخضراوى : ذكر جماعة من النحويين وأهل اللغة أن هل تكون بمعنى قد ، مجردة من الاستفهام ، وبها فسروا : « هل أتى على الإنسان » ؛ وممن ذكره الكسائى والفراء والمبرد .

= أفد الترحل ، غير أنَّ ركابَنا لمَّا تَزُلْ برحالنا ، وكأن قدِ

ويروى : أزف الترحل .

(١) البيت من الكامل ؛ والشاهد فيه ، كما قال فى المغنى صـ ١٧١ : وقد يُحذف الفعل بعدها لدليل ، كقول النابغة : أفد الترحل ... البيت ؛ وأفد وأزف بمعنى : دنا وقرب ، والترحل : الرحيل والرِّكاب الإبل التى يُسار عليها ؛ ولما تَزُل من زال يزول التامة بمعنى ذهب وانفصل ، والرحال جمع رحل ، وهو مسكن الرجل ومنزله ، وكل ما يعد للرحيل .

(٢) فى (د ، ز) : بالمضىّ ، وقد ضرب المصنف على هذه العبارة كلها فى نسخة .

(٣) البقرة / ١٤٤

(٤) الأنعام / ٣٣

(٥) النور / ٦٤

(٦) الإنسان / ١

(وتساوى همزة الاستفهام ، فيما لم يصحب نافياً ، ولم يُطلَب به تعيين) – فتدخل على الجملة الفعلية نحو : هل قام زيدٌ ؟ والاسمية نحو : هل زيدٌ قائم ؟ فإن وجد النفى ، دخلت الهمزة دون هل نحو : « ألم نشرح لك صدرك ؟ » [١] ؛ فإن كان النفى بإنْ ، نحو : إنْ زيدٌ قائم ، فلا يحفظ من لسانهم : أَإِنْ زيدٌ قائم ؟ ولا : هل إنْ زيدٌ قائم ؛ ويقال فى : زيدٌ غيرُ قائم : أزيدٌ غير قائم ؟ وهل زيدٌ غير قائم ؟

ونبّه بقوله : « ولم يُطلَب ... » على موضع استعمال الهمزة ، وهو طلب التعيين ، نحو : أزيدٌ قام ، أم خالد ؟ وأعمراً ضربت أم جعفرا ؟ وأقمتَ أم قعدتَ ؟ وتختصُّ الهمزة أيضا بتضمين التوبيخ ، نحو :

(١٣٩) * أطَرَاباً ؟ وأنت قِنّسرِىٌّ [٢] *

ولايجوز : هل تطرب ؟ وأنت شيخ ؟ على التوبيخ ؛ وكذا تضمن الإنكار والتعجب ؛ وتختص هل بأن يراد بالاستفهام [٣] بها

---

(١) الشرح / ١

(٢) رجز للعجاج – ديوانه ٦٦ – وعجزه : * والدهرُ بالإنسانِ دَوَّارِىُّ * جاء به فى المغنى صـ ١٧ ، ١٨ فى خروج الهمزة عن الاستفهام الحقيقى إلى الإنكار التوبيخىّ ، قال بعد البيت : أى أتطرب وأنت شيخ كبير ؟ وجاء به الأشمونى فى شرحه مع الصبان ٤ / ٢٠٣ فى زيادة الياء المشددة زيادة عارضة ، قال الصبان : قوله : أطرباً ؟ أى أتطرب طرباً ، والهمزة للتوبيخ ، وقوله : قنّسرِىّ ، نسبة إلى قِنّسرين ، بفتح النون وكسرها ، كورة بالشام ، كما فى القاموس ، وقال فى المغنى : وأنت شيخ كبير ؟ قال الأشمونى : والدهر بالإنسان دوَّارىّ ، أى دوَّار ، والشاهد على تضمين الهمزة معنى التوبيخ .

(٣) سقطت من (ز) .

الجحد ، ويعينه دخول إلاَّ ، نحو : هل زيدٌ إلَّا قائمٌ ؟ ، « وهل نُجازِى إلَّا الكفور ؟ » (١) ؛ ولايجوز : أيقوم إلَّا زيدٌ ؟ وأزيدٌ إلَّا قائم ؟ ويمتنع أيضا : ألم يكن زيدٌ إلَّا قائماً ؟ وأليس زيدٌ إلَّا قائماً ؟

ويجوز : هل يكون زيدٌ إلَّا قائماً ؟

قال ابن المصنف : ويُستفهم أيضا بمتى وأين وكيف ، مراداً بذلك الجحد ، تقول : متى قلت هذا ؛ أى ماقلت .

وحكى الكسائى : أين كنت لتنجوَ منِّى ؛ أى ماكنت .

وقال تعالى : « كيف يكون للمشركين عهدٌ » (٢) أى مايكون .

(ويكثر قيامُ مَنْ ، مقرونةً بالواو ، مقام النَّافى) — نحو : « ومَنْ يغفرُ الذنوبَ إلَّا الله » (٣) ؛ « ومن يَقْنَطُ من رحمةِ ربِّه إلَّا الضَّالُّون » ؛ (٤) أى مايغفر الذنوبَ إلَّا الله ، ومايقنَطُ من رحمة ربِّه إلَّا الضَّالُّون .

والمصنف إن كان ذكر الواو لأجل الكثرة ، فلا اعتراض عليه ، أو لقصد الاشتراط ، فيعترض بأنه لايمتنع أن يقال : مَن يغلبُ الرجالَ إلَّا زيدٌ ؛ (٥) أى مايغلبهم إلَّا هو ، لأن الواو لا مدخل لها فى إرادة (٦) هذا المعنى .

---

(١) سبأ / ١٧

(٢) التوبة / ٧ : « كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله » ؛

(٣) آل عمران / ١٣٥

(٤) الحجر / ٥٦ : « قال : ومن يقنط من رحمة ربه إلَّا الضَّالُّون » .

(٥) فى (ز) : إلَّا زيداً .

(٦) سقطت من (د) .

(فيجاء غالباً بإلَّا ، قصداً للإيجاب) – أى أن هذا الاستعمال يغلب مع قصد الإيجاب بحَصْرٍ ، فيجاء بإلَّا لذلك ، فلو لم يقصد ذلك لم يُؤتَ بما يدل على الإيجاب ، نحو : ومن يجترئ على الملوك ؟ أى مايجترئ عليهم أحد ؛ ولا يتعين إلَّا عند قصد الإيجاب ، فلو قيل : ومن يضرب زيداً غير عمرو ؟ لجاز ، ويرتفع غير بدلاً من المستكن فى يضرب ، ويجوز نصبُه استثناءً ، ورفعُه صفةً ، والأول أفصح .

(وقد يقصد بأىّ نفىٌ ، فيعطف على مافى حيِّزِها بِوَلَا) – كقوله :

(١٤٠) فاذهب ، فأىُّ فتىً فى الناس أحرزَه   من حتفِهِ ظُلَمٌ دُعجٌ ولا جَبلُ [1]

أى ما فتًى فى الناس أحرزَه ظُلَمٌ ولا جبَلُ .

وأجاز المصنف فى باب الاستثناء ، من شرح هذا الكتاب ، قياساً على هذا : أىُّ الناس يُبطرهُ الغِنَى ، إلَّا الجاهلون ؟ على جعل الجاهلين بدلا من ضمير يبطر .

---

(١) من البسيط ، للمتنخل الهذلىّ – هذليين ٢ / ٣٥ – وجاء به فى المغنى فى الواو المفردة صـ ٣٥٥ قال : والثالث – من أحكام الواو المفردة – اقترانها بلا ، إن سبقت بنفى ، ولم تقصد المعية ... وإذا فقد أحد الشرطين ، امتنع دخولها ... وإنما جاز قوله :

فاذهب ، فأى فتى ... البيت ، لأن المعنى : لافتى أحرزه ... برواية : ولا جبلُ ؛ والتحقيق من النسخ ، وابن الشجرى ١ / ٧٧ ، ٢ / ٣٢ ، وديوان الهذليين ٢ / ٣٥ قال : يقول : لاتحرزه من حتفه الظلم ولا الجبل ، والظلم جمع ظلمة ، والدعج الشديدة السواد ، وبعده :

ولا السِّماكان إن يَستَعْل بينهما   يَطِرْ بخطَّةِ يومٍ شرُّه أُصِلُ

(ولأصالة الهمزة ، استأثرت [١] بتمام التصدير) – ووجه أصالتها [٢] ، أنها لم تخرج عن الاستفهام إلى معنى قد أو النفى ، كما فعل فى هل ؛ ولذلك اختصت بتمام التصدير ، فكانت فيه على التمام دون هل ، فإنها شاركت الهمزة فى أصل التصدير ، ولم تنته إلى تمامه كالهمزة .

(فدخلت على الواو) – نحو : « أولا يرون أنهم يُفتنون » [٣] ، « أو كلما عاهدوا » [٤] .

(والفاء) – « أفلم يسيروا » [٥] ، « أفلا يشكرون » [٦] ؟

(وثُمَّ) – « أثُمَّ إذا ماوقع [٧] » ؛ والذى ذهب إليه سيبويه وغيره من النحويين ، أن هذه الحروف مؤخَّرةَ من تقديم ، للمحافظة على ماتستحقُّه الهمزة من تمام التصدير ؛ والحروف عاطفة لجملة الاستفهام على ماقبلها ، وحرف العطف ، وإن كان يتصدر ، فيتقدم على الجملة ، نحو : قام زيدٌ ، وقد خرج عمرو ، ولايجوز : قد وخرج ، فالهمزة أولى منه بذلك ، لأنه قد لايتقدم على الجملة ، وذلك

---

(١) فى بعض نسخ التسهيل : اختصت .

(٢) فى (ز) : اتصالها .

(٣) التوبة / ١٢٦

(٤) البقرة / ١٠٠ : « أو كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم » ؟

(٥) يوسف / ١٠٩ ، الحج / ٤٦ ، غافر / ٨٢ ، محمد / ١٠

(٦) يس / ٣٥ ، ٧٣ .

(٧) يونس / ٥١ : « أثم إذا ما وقع آمنتم به ، آلآن وقد كنتم به تستعجلون » ؟

حين يدخل على المفرد نحو : قام زيدٌ وعمروٌ ، وهكذا قيل فى تقرير هذه الدعوى ، ونقض بتقدم العاطفة على مايستحق التصدير غير الهمزة ، من أدوات التحضيض ، ولام الابتداء ، وأدوات الشرط ؛ وذهب الزمخشرى مرة إلى أن العطف فى هذا على جملة مقدَّرة بين الهمزة والعاطف ، ويقدِّر فى كل مكان مايليق به نحو : أَمكَثُوا (١) ، فلم يسيروا (٢) ؟ واعترض بأن فيه دعوى حذف جملة ، لم ينطق بها قط ، ولا دليل يعين المحذوف ؛ وذهب مرة إلى موافقة الجماعة .

(ولم يدخلن عليها) – يعنى الواو والفاء وثم ؛ فيقال : قد قام زيد ، أفقام عمرو ؟ ولايقال : فأقام عمرو (٣) ، كما يقال : فهل قام عمرو (٤) ؟

(ولم تُعَدْ بعد أم) – فلا يقال : أزيدٌ عندك أم أعمرو ؟ ولا : أقمتَ أم أقعدتَ ؟ كما يقال توكيداً : أعلى عمرو غضبت أم على زيد ؟ بحذف (٥) الهمزة ؛ وذلك لأن الهمزة لم تقع بعد العاطف تأسيساً ، فكيف تقع بعده توكيداً ؟

(بخلاف هل وسائر أخواتها) – فإنها تعاد ، فتقول : هل قام زيدٌ ؟ أم هل قدم بكر ؟ ومَن يضربُ عمراً ؟ أم مَنْ يضرب خالداً ؟

---

(١) سقطت من (د) .
(٢) أى فى قوله تعالى : « أفلم يسيروا » يقدِّر : أمكثوا ...
(٣) أى بدخول الفاء على الهمزة .
(٤) أى بدخولها على هل .
(٥) فى (ز ، غ) : بخلاف .

وأيهم شتم بكراً ؟ أم أيهم ضربه ؟ وتقع أيضا بعد الواو والفاء وثم ؛ وقد سبق تمثيل هل ، وتقول : قد [١] فعلت كذا ، فمن يقدر على ذلك ؟

(ويجوز أن لا تعاد هل ، لشبهها بالهمزة فى الحرفية ، وأن تعاد لشبهها بأخواتها الاسمية [٢] فى عدم الأصالة) - فعوملت بمقتضى الشبهين ، فلم تُعَدْ للأول ، وأعيدت للثانى ؛ وقدا جتمعا فى قوله تعالى : « قل هل يستوى الأعمى والبصير ... » [٣] الآية ، وقال علقمة :

١٤٠) هل ماعلمتَ وماستُودِعْتَ مكتوم أم حبلُها إذ نأَتْكَ اليومَ مصرومُ [٤]

(٨٠) مكرر أم هل كبيرٌ بكَى ، لم يَقض عَبْرتَه إثرَ الأحبةِ يومَ البَيْنِ مَشكومُ

فلم يُعِدْ أولا ، وأعاد ثانياً ، عكس الآية ، وكلاهما جائز .

---

(١) فى (غ) : هل .

(٢) سقطت من (ز ، غ) ومن بعض نسخ التسهيل ، وثبتت بالنسخة المحققة من التسهيل .

(٣) الرعد / ١٦ : « قل : هل يستوى الأعمى والبصير ؟ أم هل تستوى الظلمات والنور » ؟

(٤) من البسيط ، لعلقمة الفحل - ديوانه ١٢٩ - قال فى حاشية سيبويه ــ ١ / ٤٨٧ (٣ / ١٧٨) : أى هل تبوح بما استودعتك من سرِّها يأسًا منها ، أو تصرم حبلها ؟ أى تقطعه ، لنأيها وبعدها عنك وانقطاعها ؛ واستأنف السؤال فقال : أم هل تجازيك ببكائك على إثرها وأنت شيخ ؟ وأراد بالكبير نفسه ؛ والعبرة : الدمعة ، ولم يقضها ، أى هو دائم البكاء ، والمشكوم : المجازىَ ، من الشُّكْم : العطية عن مجازاة ، فإن كانت العطية ابتداءً فهى الشكر ، بضم الشين فيهما ؛ والشاهد فيه ، دخول أم منقطعة فى هذا البيت وسابقه ؛ والحبل استعارة للوصل والمحبة ، ونأَتْك أصله : نأت عنك ، فحذف عن ، ووصل الضمير بالفعل ، ومصروم أى مقطوع ؛ قال فى حاشية المقتضب ٣ / ٢٩٠ ، ٢٩١ : والمعنى : هل تكتم الحبيبة ، وتحفظ ما علمت من ودّها لك ، وما استُودِعتَه منها ؟ أم انصرم حبلها منك ، لبعدها عنك ؟

(وقد تدخل عليها [١] الهمزة ، فتتعينُ مرادَفةُ قد) — وفى نسخة : فتترجح ، كقوله :

(١٤١) سائل فوارسَ يَرْبوعٍ بشَدَّتنا أهَلْ رأونا بوادى القُفِّ ذى الأكم ؟ [٢]

ويحتمل كون هل للاستفهام كالهمزة ، وجمع بينهما توكيداً ، كما جاء :

(١٤٢) * ولا للما بهم [٣] ..... *

(١٤٣) و : * .... عن بما به [٤] .... *

---

(١) فى (ز) : عليهما .

(٢) من البسيط ، لزيد الخير ، وجاء فى (د) برواية : بحملتنا ، وفى (ز ، غ) : بحملتها ، والتحقيق من المقتضب ١ / ٤٤ ، ٣ / ٢٩١ ، وابن الشجرى ١ / ١٠٨ ، ٢ / ٣٣٤ ، وابن يعيش ٨ / ١٥٢ ، ١٥٣ ، والمغنى صـ ٣٥٢ ، وجاءت الرواية فى ابن الشجرى : بسفح القُفّ ، وفى ابن يعيش والمغنى : بسفح القاع ؛ قالوا : والشَّدَّةُ : الحملة ؛ والقُفُّ : جبل ليس بعالٍ فى السماء ؛ قال ابن الشجرىّ : هو ما ارتفع من الأرض فى صلابة .

(٣) من الوافر ، لمسلم بن معبد الوالبى ، وتمامه :

فلا والله لايُلْفَـــى لما بى ولا لِلِمـاَ بهِـمْ أبـداً دواء

قال فى المغنى صـ ٣٥٣ : ويمكن تخريجه على أنه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد ، على سبيل التوكيد ، شذوذاً .

(٤) تمامه :

فأصبحْنَ لا يسألْنَه عن بما به أصعَّد فى عُلو الهوَى أم تصوَّبا

فى معجم شواهد العربية : من الطويل ، للأسود بن يعفر ، وفى التصريح ٢ / ١٣٠ ، وش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٣ / ٨٣ : الأسود بن جعفر ، قال : أى فأصبحت النسوة غير سائلات ...

والشاهد فى : عن بما به ، حيث أدخل الباء بعد عن تأكيداً ، لما كانا=

ولعل المصنف لهذا قال : فيترجَّح [١] ، وإنما قال : يترجَّح ، لأن التأسيس خير من التأكيد ، وقد ثبت كون هل بمعنى قد ، فالحمل عليه أولى من الحمل على ماندر ؛ وقد تقرر التضمين بأن الحمل على ماعرف وحمل عليه القرآن ممكن ، فلا يجوز العدول إلى غيره ، مالم يثبت فى هذا الباب بوجه .

(وربما أبدلت هاؤها همزة) – فيقال : أَلْ قام زيدٌ ؟ أى هل قام ؟ حكى ذلك قطرب عن أبى عبيدة .

(**فصـــل**) : (حروف التحضيض هلَّا وألاَ ولولا ولوما) – يقال : حضَّ على الشيء إذا طلبه وحث على فعله ؛ والتحضيض مبالغة ، ضعّف الفعل للتكثير ؛ وهذه الحروف تحتمل التركيب ، ويكون أصل ألا هلا ، وأبدلت الهاء همزة .

(ولا يليهِنَّ غالباً إلَّا فعلٌ ظاهر) – نحو : « فلولا نفَرَ » [٢] ، « لولا أخَّرتنى » [٣] ؛ واستظهر بالغالب على :

١٢٤) مكرر * فهلَّا نفسُ ليلى شفيعُها [٤] ؟ *

= يستعملان فى معنى واحد ، فيقال : سألت به ، وسألت عنه ؛ وصعِّد أى ارتقى ؛ وتصوَّبا أى نزل ، والألف للإطلاق .

(١) أى فى إحدى نسخ التسهيل ، كما أشار إليه الشارح .

(٢) التوبة / ١٢٢ .

(٣) المنافقون / ١٠

(٤) سبق تخريجه فى الشاهد رقم / ١٢٤

إذ ظاهره وقوع المبتدأ والخبر بعد هلَّا ؛ وذكر الأَبَّدِىّ أنَّ من النحويين من أجاز ذلك ؛ مُستدِلًّا بهذا ، وهو متأوَّل ، إمَّا على إضمار كان الشأنية ، أو على إضمار فعل يفسره شفيعها ، أى هلَّا شفعت نفسُ ليلى ؟ وشفيعُها خبر مبتدأ محذوف ، أى هى شفيعُها ، أى نفسُها ؛ ويدخل فى كلامه ماوليهُنَّ من الفعل الظاهر نيَّةً نحو : هلَّا زيداً ضربتَ ؟ قال تعالى : « فلولا إذ جاءهم بأسُنا تضرَّعوا» (١) ، فتضرَّعوا عامل فى إذْ ، فهو مقدَّمٌ نيَّةً .

(أو معمول فعل مضمر ، مدلول عليه) - بما بعده نحو : (٢ هلَّا زيداً أكرمتَه ؟ أى هلاَّ أكرمتَ زيداً أكرمتَه ؟ أو بما قبله نحو :

(١٤٤) تَعُدُّون عَقْرَ النِّيبِ أفضلَ مجدِكم
بنى ضَوْطَرَى -٢) ، لولا الكمىَّ المقنَّعا (٣)

أى لولا تعدون الكمىَّ ، أو لولا تعقرون الكمى ؛ أو بقرينة حالية ، كأن تقول لمن جرَّد سيفاً : هلَّا زيداً ؟ أى هلَّا تقتل زيداً ؟

---

(١) الأنعام / ٤٣ .

من (٢ - إلى ٢) سقط من (ز) .

(٣) من الطويل ، لجرير - ديوانه ٣٣٨ - قال فى معجم شواهد العربية : أو الأشهب بن رميلة ؛ قال فى حاشية ابن يعيش ٨ / ١٤٥ : هذا البيت لجرير ، وقد أخطأ ابن الشجرىّ ، حيث نسبه فى أماليه ١٠ / ٢٧٩ - إلى الأشهب بن رميلة ؛ فإنه لا خلاف بين الرواة فى أن القصيدة التى منها هذا البيت لجرير يهجو الفرزدق ؛ قال فى ش . ش . العينى ٤ / ٥١ : ورماهم بالحمق ، لأن الضوطرى : المرأة الحمقاء ، والشاهد فى قوله : لولا الكمىَّ ، حيث نصب بالفعل المقدَّر بعد لولا ، أى لولا تلقون الكمىَّ ، أو تبادرون ، أو نحو ذلك .

وثبت فى نسخة البهاء الرَّقىِّ [١] ، ونسخة عليها خطه [٢] ، بعد هذا :

(بلفظ أو معنى) – ومثال المعنى : هلَّا زيداً مررتَ به ؟ أى هلَّا جاوزْتَ زيداً مررتَ به ؟

(وقلَّما [٣] يخلو مصحوبُها من توبيخ) – نحو : « لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء » [٤] ، « ولولا إذ سمعتموه قلتم » [٥] ؛ وبعضهم يقول : تدخل على المضارع إذا كانت تحضيضاً ، نحو : « لوما تأتينا بالملائكة » [٦] ؛ وعلى الماضى إذا كانت توبيخاً .

(وإذا خلا منه) – نحو : « لولا أخَّرتنى إلى أجل قريب » [٧] ، ومثَّل أيضا بقوله : « فلولا نَفَر من كل فرقة منهم طائفة » [٨] .

(فقد يغنى عنهنَّ لو) – نحو : لو تأتينى ، فتحدِّثَنى ؟

(وألَا) – وهى مخففة نحو : ألَا تَنزلُ ، فتصيبَ خيراً ؟

---

(١) بهاء الدين بن الرَّقّى المتوفى / ٦٨٠ هـ ، من تلاميذ ابن مالك .

(٢) أى خط المصنف .

(٣) فى (د) : وقلَّ ما يخلو .

(٤) النور / ١٣

(٥) النور / ١٦

(٦) الحجر / ٧

(٧) المنافقون / ١٠

(٨) التوبة / ١٢٢

(وتدلُّ أيضاً لولا ولوما على امتناع لوجوب) – والمغاربة يقولون بالدال [١] ، والمعنى قريب ، والمقصود أنها تدل على امتناع شيء لتحقيق غيره ، فهو واجب ، أى ثابت أو واقع ، وهو موجود .

(فيختصَّان بالأسماء) – أى بالجملة الاسمية ، نحو : لولا زيدٌ ، أو لوما زيدٌ ، لأتيتك ؛ وقد عرف ذلك فى باب المبتدأ ، وسبق فيه ذكر الخلاف فى الاسم المرفوع ، أهو مبتدأ ؟ أو مرفوع بفعل ، أو بلولا ، وعلى هذا قولان .

(ويقتضيان جواباً كجواب لو) – وقد سبق ذكر جواب لو قريباً ؛ فالمجزوم بلم :

(١٤٥) * ولولاك ، لم يَعرِضْ لأحسابنا حسَنْ [٢] *

والماضى المنفىّ بما : « ولولا فضل الله عليكم ورحمته ،

---

(١) أى لوجود .

(٢) من الطويل ، ونسب إلى عمرو بن العاص ، يخاطب معاوية ، بشأن الحسن ابن على بن أبى طالب ، رضى الله عنهم ؛ وصدره :

* أتُطمعُ فينا مَنْ أراق دماءنا * ؟

والشاهد هنا مجيء جواب لولا مجزوماً بلم : ولولاك لم يعرض ... قال الأشمونى فى شرحه مع الصبان ٢ / ٢٠٦ : وذهب سيبويه إلى أن لولا حرف جرّ إذا وليها ضمير متصل نحو : لولاى ولولاك ولولاه ، فالضمائر مجرورة بها عند سيبويه ؛ وزعم الأخفش أنها فى موضع رفع بالابتداء ، ووضع ضمير الجرّ موضع ضمير الرفع ، ولا عمل للولا فيها ؛ وزعم المبرد أن هذا التركيب فاسد لم يرد من لسان العرب ، وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم ، كقوله : أتطمع فينا ... البيت ؛ قال العينى فى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان : والشاهد فى لولاك ، فإنه حجة على المبرد ، حيث أنكر مجيء نحوه فى الفصيح .

مازكى منكم من أحد » (١) ، قيل : وفى هذه الآية ردٌّ على ابن عصفور ، فى زعمه أن الأحسن دخول اللام ، ويجوز حذفها ؛ والماضى المثبت : « ولولا فضل الله عليك ورحمته ، لهمَّتْ طائفة » (٢) ، ولم يجىء فى القرآن بغير اللام ؛ وقال ابن عصفور مرة : إن حذفها من هذا ضرورة ، ومرة : إنه جائز فى قليل من الكلام ، قال :

(١٤٦) * لولا الحياءُ ، وباقى الدِّين ، عِبْتُكما (٣) *

وهذا إذا لم يتقدم القسم ، فإن تقدم فلابد من اللام ، نحو :

(١١٥) مكرر فوالله ، لولا الله ، تُخشَى عواقبُهْ لزُحزح من هذا السرير جوانبُهْ (٤)

وجاء الجواب مع لولا مقروناً بقد ، قال :

(١٤٧) لولا الأمير ، ولولا حقُّ طاعته لقد شربت دماً أحلى من العسل (٥)

ولا يبعد جواز ذلك فى لو ، قياساً على هذا ، نحو : لو جئتنى لقد أكرمتك . ويحذف جواب لولا للدلالة ، كما يحذف جواب لو ،

---

(١) النور / ٢١

(٢) النساء / ١١٣

(٣) من البسيط ، لابن مقبل – ديوانه / ٨٦ – وعجزه :

* ببعض ما فيكما ، إذ عبتما عَورى *

قال فى الدرر ٢ / ٨٣ : استشهد به على أن حذف اللام من جواب لولا ضرورة أو قليل .

(٤) تقدم تخريجه برقم / ١١٤ ؛ والشاهد هنا وجوب اللام فى جواب لولا ، إذا تقدم قسم .

(٥) والشاهد فى هذا البيت مجىء جواب لولا مقرونا بقد ، فى قوله : لقد شربت دما ...

قال تعالى : « ولولا فضلُ الله عليكم ورحمته ، وأن الله تواب حكيم » [(١)] ، أى لواخَذكم [(٢)] ونحوه .

(وقد يلى الفعلُ لولا ، غيرَ مفهمةٍ تحضيضاً ، فتؤول بلو لم ، أو تجعل المختصة بالأسماء والفعل صلة أنْ مقدَّرة [(٣)]) - يشير بهذا إلى تأويل مااستشهد به الكسائى ، على ماذهب إليه ، من أن المرفوع بعد لولا الامتناعية ، مرفوع بفعل مضمر ، لظهوره فى قوله :

(١٤٨) ألا زعـمت أسماءُ أنْ لاأحبُّهـا   فقلت : بلى ، لولا ينازعنى شغلى [(٤)]

وقوله :

(١٤٩) لا دَرَّ دَرُّكِ ، إنى قد رَميتُهُم   لولا حُدِدْتُ ، ولا عُذْرَى لمحدودِ [(٥)]

---

(١) النور / ١٠

(٢) هكذا جاء هذا اللفظ فى النسخ الثلاث ، وأظنه من المواخذة ، بتخفيف همزة : مؤاخذة ، قال الصبان فى حاشيته على الأشمونى ٤ / ٥٠ : قوله : نحو : « ولولا فضل الله عليكم ورحمته ، وأن الله ثواب حكيم » أى لفضحكم وعاجلكم بالعقوبة .

(٣) سقطت من بعض النسخ .

(٤) من الطويل ، لأبى ذؤيب الهذلى - هذليين ١ / ٣٤ - والشاهد هنا ظهور الفعل المرفوع بعد لولا ؛ قال فى المغنى صـ ٢٧٦ : لولا فى هذا البيت كلمتان بمنزلة قولك : لولم ، والجواب محذوف ، أى لولم ينازعنى شغلى لزرتُك ؛ وقيل : بل هى الامتناعية ، والفعل بعدها على إضمار أنْ ...

(٥) من البسيط ، نسبه السيرافى للجموح الظفرى ، وكذا ابن الشجرى ، ونسبه أبو تمام لراشد بن عبد الله السلمىّ ، قال فى حاشية ابن يعيش ٨ / ١٤٦ : حُددتُ - بالبناء للمفعول - حُرمتُ ومُنعتُ ؛ والعُذْرَى - بضم العين والقصر - اسم بمعنى المعذرة ؛=

والتأويل هو أن لو حرف امتناع لامتناع ، ولا نافية بمعنى لم ، أى لو لم ينازعنى ، ولو لم أُحَدّ ؛ ولا قد نفى بها الماضى ، نحو : « فلا صدَّق ولا صلَّى » [١] ، أى لم يتصدق ولم يُصَلِّ ؛ أو لولا حرف امتناع لوجود ، ومابعدها مبتدأ ، بإضمار أنْ ، أى لولا أنْ ينازعنى ، ولولا أنْ حُدِدْتُ ؛ ولما حذفت ، بطل عملها فى ينازعنى ، فارتفع ، كما بطل فى : تسمع بالمَعيدىّ ، خيرٌ من أن تراه . وخرج من كلام المصنف ، أن لولا لها معنيان : التحضيض وامتناع الشىء لوجوب [٢] غيره ؛ وزعم على بن عيسى [٣] والنحاس ، أن لولا تأتى بمعنى ما النافية ، وحملا عليه : « فلولا كانت قرية آمنت » [٤] ، أى ماكانت .

(**فصــل**) : (ها ويا حرفا تنبيه) – ولا خلاف فى هاَ ، وأما ياَ فقيل : إنما تكون للنداء ، وفى قوله :

١٥٠) ياليت زوجَكِ قد غدا   متقلداً سيفاً ورمحا [٥]

= والاستشهاد فى البيت كسابقه ، قال فى حاشية ابن يعيش : على أنه ربما دخلت لولا على الجملة الفعلية ؛ وقال ابن السيرافى : لولا لايقع بعدها إلَّا الأسماء .. وتقع بعدها أنَّ المفتوحة المشدَّدة ... فلما اضطر الشاعر ، حذف أنّ واسمها ، وأبقى خبرها ، والأصل : لولا أنى حُددتُ ، وهذا قبيح ... قال : ويجوز أن يكون شبه لولا بلو ، فأولاها الفعل . انتهى .

(١) القيامة / ٣١

(٢) فى (د) : لوجود .

(٣) أبو الحسن الرمانى المتوفى / ٣٨٤ هـ .

(٤) يونس / ٩٨

(٥) من م . الكامل ، لعبد الله بن الزبعرى ؛ وجاء به فى المقتضب ٢ / ٥١ ، وابن الشجرى ٢ / ٣٢١ ، والإنصاف صـ ٦١٢ ، وابن يعيش ٢ / ٥٠ لمناسبة حمل الثانى على معنى الأول ؛ والشاهد هنا مجىء يا للنداء ، مع حذف المنادى .

المنادى محذوف ، أى يا امرأة ؛ وكذلك ماكان نحوه ؛ مما لايصلح للنداء ؛ وقيل : هى فى ذلك للتنبيه ، لاستعمالها حيث لامنادى ، نحو : « ياليتنى متُّ قبل هذا » (١) ، ولكثرة الحذف لو قدر منادى ، فقد حذف الفعل .

(وأكثرا استعمال ها ، مع ضمير رفع منفصل) – يُشترط كونُه مبتدأ ، نحو : « ها أنتم أولاء تحبونهم » (٢) ؛ فلو كان غير مبتدأ ، لم يَجُز ، نحو : ماقام إلَّا هأنا ، وماضُرب إلَّا هأنا ؛ والمعروف أن يخبر عنه باسم الإشارة كالآية ، وشذَّ الإخبار بغيره ، أنشد ثعلب ، قال : أنشد الفراء :

(١٥١) * أبا حكمٍ ، ها أنت نجمٌ ، فجالِدِ (٣) *

(أو اسم إشارة) – نحو : هذا زيدٌ ؛ وقد سبق بباب اسم الإشارة شىءٌ من أحكام هاء التنبيه ؛ قيل : وتلزم هاء التنبيه مع اسم الإشارة ، إذا وقع صفة لأىّ ، نحو : يأيهذا الرجل . واستظهر بقوله : وأكثر ... على قلة استعمالها مع غيرهما ، نحو قول النابغة :

(١٥٢) ها إنَّ ذى عِذْرَةٌ إنْ لاتكن نفعت   فإن صاحبَها مشاركُ النكد (٤)

---

(١) مريم / ٢٣

(٢) آل عمران / ١١٩

(٣) أنشده ثعلب ، قال : أنشده الفراء ؛ ولم أعثر عليه فى مراجعى . والشاهد فى قوله : ها أنت نجمٌ ... حيث جاء استعمال ها التنبيه مع ضمير الرفع المنفصل : أنت ، مخبر عنه بغير اسم إشارة شذوذاً ، فخبره نجمٌ .

(٤) من البسيط ، للنابغة الذبيانىّ – ديوانه ٢٧ – وفى (د) برواية :=

(وأكثر مايلى يا نداءٌ) – أى منادى نحو : يازيدُ .

(أو أمر) – كقراءة الكسائى : « ألا يا اسجدوا » (١) ، وقوله :

(١٥٣) ألا يااسلمى ، ثم اسلمى ، ثُمَّتَ اسلمى
ثلاث تحياتٍ ، وإن لم تكلمى (٢)

(أو تَمنٍّ) – وإنما جاء بليت نحو : « ياليت بينى وبينكَ بُعْدَ المشْرقَيْن » (٣) ، لا بوَدَّ وألاَ ولَوْ .

(أو تقليل) – وجاء برُبَّ ، نحو :

= ها إنَّ ذى عذرةٌ إن لم تكن قبلت فإن صاحَبها قد تاه فى البلد

وفى ابن يعيش ٨ / ١١٣ برواية :

ها إنَّ تا عِذْرةٌ إن لم تكن نفعت فإن صاحبها قد تاه فى البلد

والشاهد هنا على قلة استعمال ها التنبيه مع غير ضمير الرفع المنفصل واسم الإشارة ، حيث دخلت على إنَّ ؛ قال فى الدرر ٢ / ٨٦ : والعِذرة بكسر العين : اسم للعُذر بضمها ؛ وقال ابن يعيش : والعُذر والمعذرة والعذرى واحد ، والعِذرةُ بالكسر كالجِلسة بمعنى الحالة .

(١) النمل / ٢٥ : « ألا يسجدوا لله الذى يخرج الخَبْءَ فى السموات والأرض » ؟ .

(٢) البيت من الطويل ، قال فى حاشية ابن يعيش ٣ / ٣٩ : ولم أعثر على قائله ؛ قال : أما قوله : يا اسلمى ، فإن يا حرف لمجرد التنبيه ، وربما جاز أن تكون حرفا للنداء ، ثم حذف المنادى ، فيكون تقدير الكلام : ياهذه اسلمى ... الخ ؛ والشاهد هنا على أن أكثر مايلى يا نداء كالمثال ، أو أمر كما فى قراءة الكسائى ، وفى البيت فى قوله : ألا يا اسلمى ...

(٣) الزخرف / ٣٨ .

(١٥٤) * يارُبَّ سارٍ باتَ ما توَسَّداً [١] *

(وقد يُعْزَى التنبيه إلى ألاَ وأماَ ، وهما للاستفتاح مطلقاً) — يعنى أن الأكثر كونُهما للاستفتاح مطلقا [٢] ، سواء أقصد تنبيه أم لم يقصد [٣] .

(وكثر ألَا قبل النداء) — نحو :

(١٥٥) * ألا ياقيسُ والضحاكُ سيرَا [٤] *

(وأَمَا قبل القسم) — نحو :

(١٥٦) * أما والله أنْ لو كنتُ حُراًّ [٥] *

(وتُبدل همزتُها هاء) — فيقال [٦] : هَماَ والله لقد كان كذا ؛ وقالوا أيضا فى ألا : هَلَا ؛ وذكر الزمخشرى أن بعضهم قرأ : « هَلَا يا اسجدوا » [٧] .

---

(١) رجز لايعرف قائله ؛ وعجزه : * إلَّا ذراعَ العَنْسِ ، أو كفَّ اليدا * وجاء به ابن يعيش ٤ / ١٥٢ ، والسيوطى فى الهمع ١ / ٣٩ شاهداً على قصر اليد ؛ وإنما جاء به هنا شاهداً على أن أكثر ما يلى يا نداء أو أمر أو تمن أو تقليل برُبَّ فى قوله : يارُبَّ سار بات ... والعنس الناقة الصلبة ، وتوسَّد أى أتخذ ذراع الناقة له بمنزلة الوسادة .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) فى (غ) : سواء قُصد تنبيه أو لم يُقصد .

(٤) من الوافر ، ولايعرف قائله ؛ وجاء به ابن يعيش ١ / ١٢٩ ، والدرر ٢ / ١٩٦ شاهدا على جواز رفع الضحاك ونصبه .. والبيت هنا شاهد على كثرة مجىء ألَا قبل النداء فى قوله : ألا ياقيس ... وعجزه : * وقد جاوزتما خَمر الطريق *

(٥) وهذا شاهد على مجىء أمَا كثيراً قبل القسم ، فى قوله : أما والله ...

من (٦ — ٦) سقط من (د) .

(٧) النمل / ٢٥ .

(أو عيناً) – فيقال : عَما والله .

(وقد تحذف ألفها فى الأحوال الثلاث ، وهى إقرار الهمزة ، وإبدالها هاء ، وإبدالها عيناً ، فيقال : أَمَ والله ، وهَمَ والله ، وعَمَ والله .

(**فصـــل**) : (من حروف الجواب نعم) – [(١] وحروف الجواب نعم [–١)] وأى وأجل وإنَّ وبلَى ، ويجاب بجَيْر ، فقيل : اسم ، وقيل : حرف .

(وكسرُ عينها لغة كنانية) – قال أبو عمرو : لغة كنانة نِعِم ، بكسر العين ؛ وذكر الكسائى أن أشياخ قريش يتكلمون بها مكسورة ؛ والفتح والكسر لغتان فصيحتان ، إلَّا أنَّ الفتح أشهر ، وجاء الكسر محكيا عن كلام رسول الله ﷺ ، وكلام عمر وعلى والزبير وابن مسعود ؛ وقرأ معظم السبعة : نعَم بالفتح ، وقرأ الكسائى بالكسر .

(وقد تُبدلُ حاءً) – فيقال : نَحَمْ ، رواه النضر بن شميل .

(وحاءُ حتَّى عيناً) – وهى لغة هذيل ، يقولون فى حتى : عَتَّى ، وقرأ ابن مسعود : « عَتَّى حين » [(٢)] ؛ وقد سبق له ذكر هذا بباب حروف الجرّ .

من (١ إلى – ١) سقط من (ز) .

(٢) يوسف / ٣٥ : « ليسجننَّه حتى حين » ،
المؤمنون / ٢٥ : « فتربصوا به حتى حين » ،
المؤمنون / ٥٤ : « فذرهم فى غمرتهم حتى حين » ،
الصافات / ١٧٤ : « فتولَّ عنهم حتى حين » ،
الصافات / ١٧٨ : « وتولَّ عنهم حتى حين » ،
الذاريات / ٤٣ : « وفى ثمود إذ قيل لهم : تمتعوا حتى حين » .

(وهى لتصديق مُخبر) – كأن يقال : جاء زيدٌ ؛ فيقال : نعم .

(أو إعلام مستخْبر) – يقال : هل جاء زيدٌ ؟ فتقول : نعم .

(أو وعد طالب) – نحو : اضرب زيداً ؛ فتقول : نعم .

وقال سيبويه : نعم : عِدَةٌ وتصديق ؛ قالوا : فالعدة للمستقبل ، والتصديق للماضى ؛ ويدخل فيه الموجَبُ والسؤالُ عنه ، نحو : قام زيدٌ ، وأقام ؟ والنفى والسؤال عنه نحو : ماقام زيدٌ ، وأما قام ؟ فى الأول هى تصديق للثبوت ، وفى الثانى تصديق للنفى ؛ وفى جعلها للسؤال تصديقاً تجَوُّز ؛ وقيل إنها تأتى حرف تذكير لما بعدها نحو : نعم ، هذه أطلالُهم ؛ ورد بأنها تصديق لما بعدها وقُدِّمت .

(وإى بمعناها) – فتكون لتصديق مخبر ، أو إعلام مستخبر ، أو وعد طالب

(مختصة بالقسم) – نحو : « ويستنبئونك : أحقٌّ هُوَ ؟ قل : إى وربىِّ » (١) .

(وإن وليها الله ، حذفت ياؤها) – فتقول : إِ اللهِ ؛ وحذفت لالتقاء الساكنين .

(أو فُتحت) – نحو : إِىَ اللهِ ، كما فُتحت نون مِنْ مع لام التعريف نحو : مِنَ الرجل .

---

(١) يونس / ٢٣ ، وسقط صدر الآية : « ويستنبئونك » من (د) .

(أو سكنت) – نحو : إى الله ، تشبيها بالتقاء الساكنين ، على الحد [١] ؛ وإن وليها حرف القسم ، وجب ثبوت الياء ساكنة .

(وأجل لتصديق الخبر) – ماضياً أو غيرَه ، مُوجَباً [٢] أو غيره ، نحو : قام أو سيقوم زيدٌ ، وماقام وما يقوم زيدٌ ، فتقول : أجل ؛ ولا تجيء بعد الاستفهام ، وعن الأخفش : تجيء ، قال : إلَّا أنَّ أجل فى الخبر أحسن من نعم ، ونعم فى الاستفهام أحسن منها .

(وبلَى لإثبات نفى مجرد) – فإذا قيل : ماقام زيدٌ ، وأردت الثبوت خلاف ماقال ، قلت : بلى ، وإن أردت النفى كما قال ، قلت : نعم . ويجرى النهى مجرى النفى ، فإذا قيل : لاتضربْ زيداً ، وقلت : بلى ، فالمقصود : بلى أضربُه ؛ ذلك لأن النهى فيه معنى النفى .

(أو مقرون باستفهام) – سواء أريد الاستفهام عن النفى أو التقرير ، فيقال فى : ألم تضربْ زيداً ؟ على المعنيين : بلى ، إن أريد الثبوت ، ونعم ، إن أريد النفى ؛ قال الله تعالى : « ألستُ بربكم ؟ قالوا : بلى » [٣] ، قال ابن عباس : لو قالوا : نعم ، لكفروا .

(وقد توافقها نعم بعد المقرون) – واستعمال بلى فيه هو المشهور ؛ وبعض المغاربة قالوا : إنه أكثر من استعمال نعم ، ومن استعمال نعم ، قول جَحْدَر :

---

(١) فى (ز) : على الحذف .

(٢) سقطت هذه العبارة من (ز ، غ) .

(٣) الأعراف / ١٧٢ : « وإذ أخذ ربُّك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم ، وأشهدهم على أنفسهم : ألست بربكم ؟ قالوا : بلى » .

(١٥٧) أليس الليلُ يجمع أمَّ عمرو وإيانا ، فذاك بنـــا تَدانيِ[(١)]
نَعمْ ، وأرى الهلال كما تراه ويعلوها النهارُ كَما علانى

ووقع فى عبارة سيبويه ، فى موضعين متقاربين ، استعمال نعم بعد أليس ؛ ذكر ذلك فى باب مايجرى عليه صفة ماكان من سببه ، وصفة ما التبس به ؛ ولحنه فيه ابن الطراوة ، حيث استعمل نعم مكان بلى ، وهو جار على قول قوم : إن الاستفهام إذا دخل على النفى ، كان الجواب فى النفى بنعم ، وفى الإيجاب ببلى ، وتأولوا قول جحدر على أنه جواب : وترى الهلال ، فقدم ، أو جواب مقدّر فى نفسه وهو اعتقاد أن الليل يجمعهما ، وقيل : هو جواب « فذاك بنا تدانى » .

وبلى حرف مرتجل ، وقيل : أصلها بل العاطفة بعد النفى ؛ وقال بعض الكوفيين : الألف داخلة للإيجاب ؛ وقال الفراء : دخلت للتأنيث .

(**فصـــل**) : (كلّا حرف ردع وزجر) – وهو مذهب الخليل وسيبويه وعامة البصريين .

(وقد تؤوّل بحقًّا) – وهو مذهب مقابل للأول ، قال به الكسائىّ وابن الأنبارىّ وغيرهما ، وكأن المصنف رأى استعمالها للمعنيين ، فجعلها لهما ، على حسب ماذكر .

---

(١) من الوافر ، لجحدر بن مالك اللص ؛ والشاهد فى قوله : نعَم ، بعد قوله : أليس الليل ...فاستعمل الشاعر نعم بعد النفى المقرون بالاستفهام ، فجاءت موافقة بلى . قال فى المغنى صـ ٣٤٧ : وعلى ذلك جرى كلام سيبويه ، والمخطِّىءُ مُخْطِىءٌ . انتهى .

(وقد تساوى إى معنى واستعمالًا) - فتكون حرف تصديق ، وإنما تستعمل مع القسم نحو : كلَّا ، والله ، بمعنى : إى والله ؛ وهذا قاله عبد الله بن محمد الباهلىّ ، ونحوه قول النضر ابن شميل : إنها تكون بمعنى نعم .

(ولا تكون لمجرد الاستفتاح ، خلافاً لبعضهم) - قال أبو حاتم : كلَّا ردٌّ للكلام الأول ، وتكون بمعنى ألا الاستفتاحية ؛ قال ذلك الزجاج وغيره ، وقال أبو على بن أبى الأحوص : تكون كلّا بمنزلة لا ، ردًّا لما قبلها ، ويُبتدأ بما بعدها ، ويوقف عليها ، نحو قوله تعالى : « أم اتخذ عند الرحمن عهداً ؟ كلاً » [١] ؛ قال [٢] : وعدتها أربعة عشر موضعا فى القرآن ؛ أعنى التى تكون كذلك ؛ وهذا قول الأكثرين من أهل الأدب والعربية ، وأهل المعانى والتفسير ؛ قال : وأجاز أبو حاتم أن تكون فى تلك المواضع كلها بمعنى ألا ، وبمعنى حقا ؛ فيكون الوقف على ماقبل كلا ، والابتداء بها ؛ وهو قول غيره من المفسرين .

(وأمَّا : حرف تفصيل) - نحو : « فأمَّا مَنْ أعطى واتقى » [٣] ثم قال : « وأمَّا من بخل .... » [٤] وهو كثير ؛ لكن لا يلزمها

---

(١) مريم / ٧٨ : « أطلع الغيب ، أم اتخذ عند الرحمن عهدا » ؟

(٢) سقطت من (ز) .

(٣) الليل / ٥ .

(٤) الليل / ٨ .

التفصيل ، إذ يصح : أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ ؛ مقتصراً عليه .

(مُؤوَّلٌ بمهما يكن من شىء) – فهى حرف ضُمِّن معنى أداة الشرط وفعل الشرط ؛ فإذا قيل : أما زيدٌ فمنطلق ، فالمعنى المطلق [١] : إن أردت معرفة حال زيد ، فزيد منطلق ؛ فحذف الحرف والفعل ، ونابت أمَّا منابَهما ؛ وتأويلها بمهما يكن من شىء ، للإعلام بأن ذلك واقع لا محالة ؛ إذ قوة الكلام تشعر ، بمقتضى الاستعمال ، بأن زيداً منطلق ؛ انطلق غيره أو لم ينطلق ، فمهما كان من انطلاق غيره وعدمه ، فانطلاقه واقع .

(فلذا تلزم الفاء بعد ماليها) – أى لتأوّلها بمهما يكن من شىء ، فتقول : أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ ؛ وهذا القدر من التعليل ، لايقضى بلزوم الفاء ، فإن مهما لاتلزم الفاء فى جوابها ، إلَّا حيث تلزم فى جواب الشرط ، على حسب ماتقدَّم ، فلابد من زيادة على ذلك .

(ولا يليها فعلٌ) – فلا يقال : أمَّا ضربتُ فزيداً .

(بل معموله) – نحو : « فأما اليتيم فلا تقهر » [٢] .

(أو معمول ماأشبهه) – كقول العرب : أما العسل فأنا شرَّاب .

(أو خبر) – نحو : أمَّا فى الدار فزيدٌ .

(أو مخبر عنه) – نحو : أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ – وقال الصفَّار ،

---

(١) فى (ز ، غ) : المنطلق .

(٢) الضحى / ٩ .

فى شرح كتاب سيبويه : كلام العرب أن تقدم مع أمَّا المبتدأ ، ولا تقول : أمَّا قائمٌ فزيدٌ ، إلَّا قليلاً .

(أو أداة شرط) – نحو : « فأما إن كان من المقرَّبين . فرَوْحٌ » [(١)] .

(يغنى [(٢)] عن جوابها جوابُ أمَّا) – كما هو قاعدة اجتماع [(٣)] طالِبَىْ جواب ، فقوله تعالى : « فروح » جوابُ أمَّا ، لتقدمها ؛ وجوابُ إنْ محذوف لدلالة جواب أمَّا عليه ، والتقدير : مهما يكن من شىء ، فروح وريحان ، إن كان من المقرَّبين ؛ ويدل على ذلك التزامهم معنى فعل الشرط ، فلا يجوز : أمَّا إنْ يقم زيدٌ ، فعمرو منطلقٌ ؛ وهذا الذى اختاره هو قول سيبويه ؛ وقال الأخفش : الجواب لهما ؛ وقال الفارسىّ مرة بقول سيبويه ، ومرة : الجواب للشرط ، وجواب أمَّا محذوف ؛ واحتج بأنه لايفصل فى أمَّا إلَّا بمفرد .

(ولا تُفصل الفاءُ بجملة تامة) – فلا تقول : أمَّا زيدٌ منطلق فعندى . وخرج بتامة الفصل بأداة الشرط والشرط ؛ ويرد عليه جملة الدعاء ، فشرط أن يفصل بين أمَّا وجملة الدعاء معمول أمَّا نحو : أما اليوم – رحمك الله – فلاً فعلنَّ كذا ؛ أو معمول جوابها نحو : أما زيداً – رحمك الله – فأكِرمْ ؛ ولا يجوز : أمَّا – رحمك الله – زيداً فاضرب ، ولا : فاضرب زيداً .

---

(١) الواقعة / ٨٨ ، ٨٩ : « فأما إن كان من المقربين . فرَوْحٌ ورَيْحانٌ وجنةُ نعيم » .

(٢) فى (ز ، غ) : ويغنى .

(٣) سقطت من (د) .

(ولا تحذف [١] ، فى السعة ، إلّا مع قول يغنى عنه محكيُّه) – نحو : « أكفرتم بعد إيمانكم » [٢] ؟ أى فيقال لهم ؛ وخرج بالسعة الضرورة نحو :

(١٥٨) * فأمَّا القتالُ ، لا قتالَ لديكمُ [٣] *

أى فلا قتال ؛ وسبق له نحو هذا فى آخر باب الابتداء .

(ولا يمتنع أن يلى أمَّا معمولُ خبر إنَّ ، خلافاً [٤] للمازنىّ) – نحو : أمَّا زيداً [٥] ، فإنى ضاربٌ ؛ وهذا قول المبرد أولاً ، وقول ابن درستويه والفراء ؛ وله زيادة أذكرها .

---

(١) أى الفاء .

(٢) آل عمران / ١٠٦ : « فأما الذين اسودت وجوههم ، أكفرتم بعد إيمانكم » ؟ .

(٣) من الطويل ، للحارث بن خالد المخزومىّ ، وعجزه :

* ولكنَّ سيراً فى عِراض المواكب *

وفى المقتضب ٢ / ٧١ برواية : أمَّا القتال ... الخ ؛ والشاهد فى قوله : لاقتَال ، بحذف الفاء ضرورة ؛ وهكذا ذكر فى المغنى صـ ٥٦ أن الاستغناء عن الفاء هنا ضرورة .قال فى حاشية المقتضب : العراض جمع عُرض ، بضم العين وسكون الراء ، بمعنى الناحية .

والمواكب : الجماعة ركبانا أو مشاة ، وقيل : ركاب الإبل للزينة .

وحذف اسم لكن ، وسيراً مفعول مطلق حذف عامله ، وفى عراض متعلق بالفعل المحذوف .

(٤) سقطت عبارة الخلاف من النسخ الثلاث ، وثبتت بالنسخة المحققة من التسهيل .

(٥) فى (د) : أمَّا زيدٌ .

وتوجيهه أن هذا الموضع للزوم الفصل بين أمَّا والفاء ، اغتفر فيه وقوع مالا يتقدَّم مع غيرِ أمَّا ، فكما جاز : أمَّا زيداً فاضرب ، مع امتناع : إنْ أقم زيداً فاضربْ ، جاز هذا ، وإن امتنع : زيداً إنى ضاربٌ .

ومذهب سيبويه والمازنى والجمهور المنع ، فلا يُقدَّم عندهم إلَّا ماتقدَّم لو سقطت أمَّا ، فيجوز : أمَّا زيداً فاضرب ، لجواز : زيداً اضربْ ؛ ويمتنع : أمَّا زيداً فإنى ضاربٌ .

وأجاز الفراء التقديم مع ليت ولعل ، وهو لازم لما ذكر المبرد وابن درستويه من التعليل . وحكى ابن ولَّاد عن المبرد أنه رجع ، وقال الزجاج : رجوعه عندى مكتوب بخطه .

وثبت بعد هذا فى نسخة البهاء الرقى وغيرها ، وسقط من بعض النسخ : (وقد تبدل ميمها الأولى ياء) – أنشد الفراء :

(١٥٩) * وأَيْما العَجزُ منها فلا يجرى (١) *

(وقد يليها مصدر متلو بما اشتمل على مثله) – نحو : أمَّا علماً فذو علم .

(أو مشتق منه) – نحو : أمَّا علماً فعالم .

---

(١) هكذا جاء فى النسخ الثلاث ، ولم أعثر عليه بمراجعى ، وقد أنشده الفراء شاهدا على إبدال ميم أمَّا الأولى ياءً فى قوله : وأَيْما العجز منها ... وفى الهمع ٢ / ١٣٥ ، والدرر ٢ / ١٨٢ – استشهد على هذا الحكم بقول الراجز :

(١٦٠) لاتفسدوا آبالكم   أَيْما لنا ، أَيْما لكم

(فينصبه الحجازيون مطلقاً) – أى معرفة ونكرة ؛ فيقولون : أَمَّا العلمَ ، أو أَمَّا علْماً ، فزيدٌ عالم ؛ بالنصب فيهما ؛ وقد ذكر المسألة فى باب الحال ، وقال : إن للحجازيين فى المعرف الرفع والنصب ، وهذا مخالف لما ذكره هنا من النصب مطلقاً . وقضية مفهوم كلامه فى الحال ، ومنطوق كلامه هنا ، أنهم يلتزمون نصب النكرة [١] ، وهو كذلك ، وصرح به فى الشرح فى باب الحال .

(ويرفعه التميميون معرفةً ، وينصبونه نكرة ، وقد يرفعونه) – أى المنكر ؛ وكذا حكى عنهم فى باب الحال .

(والنصب على تقدير : إذ ذكرتَ ، والرفع على تقدير : إذ ذُكر) – أى مهما ذكرتَ العلمَ ، أو علماً ؛ أو مهما ذُكر العلمُ ، أو علمٌ ؛ وما ذكر من التقدير تفسير معنوى ، وهذا قول الكوفيين ، حكاه عنهم الخضراوى ، ونقله المصنف أيضا بباب الحال ، عن بعض النحويين واختاره ، وقال فى الكتاب ، فى باب الحال ، وهو يعنى المعرف فى النصب : مفعول له عند سيبويه ، وهو والمنكر مفعول مطلق عند الأخفش ، وقد سبق شرحه .

(واستعمال العلَم بالوجهين موضع هذا المصدر ، جائزٌ على رأى) – هذا آخر ماثبت مما سبق ذكره ، وهذا الرأى هو رأى الكوفيين ، ولا يخصون ذلك بالعلَم ، بل يُجيزون نصبَ العلَم وغيره

---

(١) فى (د) : المنكر .

من المعارف الواقعة بعد أمَّا ورفعَه ، وحكوا من كلام العرب : أمَّا النصرةَ ، فلا نصرة لك ، وأمَّا أباك [١] ، فلا أب لك ؛ وأجازوا : أمَّا العبيدَ فلا عبيدَ لك ، يريد عبيداً بأعيانهم ؛ ولا يجوز النصب فى شىء من هذا عند سيبويه .

واعلم أنه يجوز عند سيبويه والجماعة ، أن تعمل أمَّا بما فيها من معنى الفعل ، فى الظرف والحال والجار والمجرور والمفعول له ، ولا تعمل فى غير ذلك ، خلافاً للكوفيين ؛ ومنع بعض النحويين عملها فى المفعول له .

(**فصـــل**) – (قد يقوم مقام : مايفعلُ أحدٌ : أقلُّ) – نحو : أقلُّ رجل يقول ذلك إلَّا زيدٌ [٢] ؛ ويدل على إجرائه مجرى النفى ، دخول إلَّا ؛ قال سيبويه : لأنه صار فى معنى : ما أحدٌ .

(ملازماً للابتداء) ــ فلا يقع أقلُّ إلَّا صدراً ، لأنها نابت مناب النفى بما ، وله صدر الكلام ، فلا يجوز : كان أقل رجل يقول ذلك ، إلَّا على إضمار الشأن .

(والإضافة إلى نكرة) ــ إمَّا قابلة لألْ كرجل ، أو غير قابلة كمَنْ ، فتقول : أقلُّ مَنْ يقول ذلك ؛ قال سيبويه : حدثنا بذلك

(١) فى (غ) : الأب .

(٢) فى (ز) : إلَّا زيداً ، وهو مخالف للحكم .

يونس عن العرب ، يجعلونه نكرة ، وإنما جُعل نكرة ، لأن المقصود العموم ، والنكرة فى سياق النفى تَعُمُّ .

(موصوفة بصفة مغنية عن الخبر) ـــ فإذا قلت : أقلُّ رجل يقول ذلك ، مريداً به النفى العام ، فأقلُّ مبتدأ ، ويقول ذلك صفة لرجل ، فهو فى موضع جرّ ، وقيل : الجملة خبر المبتدأ ؛ وعزى كلٌّ من القولين للأخفش ؛ والمرجح الأول ، لثبوت المطابقة فى ضمير الفعل للمضاف إليه ، نحو : أقل امرأة تقول ذلك ، وأقلُّ رجلين يقولان ذلك ، وأقل رجال يقولون ، وأقل امرأتين تقولان ، وأقل نساء يقُلْن ؛ ولو كان المذكور خبراً لطابق المبتدأ ، وهو أقلُّ ، فكان يقال : أقل رجلين يقول ذلك ؛ ولا يقال [1] . والجملة صفة لاخبر ، والخبر محذوف ، والتقدير : موجود ونحوه . هكذا قدروه ، والبحث فيه لايخفى ، وسيأتى شيء منه .

واحترزت بقولى : النفى العام ، مما إذا أريد التقليل نحو : أقلُّ يوم لا أصوم فيه ، فإنه لا يعنى بهذا : ما يومٌ من الأيام إلَّا أصوم فيه ، فيوما العيد لايُصام فيهما ، وإنما المعنى على تقليل انتفاء الصوم ، أى هو كثير الصوم ؛ فأقلُّ فى هذا لايلزمه الابتداء ، بل يجوز نصبه على الاشتغال ، والجملة المذكورة خبر عنه . نصَّ على ذلك سيبويه .

(لازم كونها فعلًا) ـــ كما سبق تمثيله .

---

(١) أى ولا يقال ذلك ، أى المثال الأخير .

(أو ظرفاً)- نحو : أقل رجل فيها ، أو عندك ، إلَّا زيد .

(وقد تجعل خبراً) – وقد سبق نقله عن الأخفش . ووجهه وإن طابق الضمير المضاف إليه،هو محط الفائدة ، والمطابقة جاءت نظراً إلى المعنى ، فمعنى : أقل رجلين يقولان ذلك : ما رجلان يقولان ذلك ؛ فنظر فى الكلام إلى جانب المعنى ، لا إلى جانب اللفظ ، ونظيره : غير قائم الزيدان ، فسدَّ مسدّ الخبر ماليس معمولًا للمبتدأ ، لأنه (١ فى معنى : ما قائم الزيدان – ١) ؛ فروعى فى هذا المضاف إليه (٢) فى العمل ، والمبتدأ فى المعنى ، كما روعى فيما نحن فيه المضاف إليه فى المطابقة ، والخبر للمضاف ، نظراً إلى المعنى .

(ولابد من مطابقة فاعلها للنكرة المضاف إليها) — وإن جعلت خبراً ، كما سبق تقريره .

(ويساوى أقلّ المذكور ، قلّ رافعاً مثل (٣) المجرور) — نحو : قلَّ رجلٌ يقول ذلك ؛ وألْ فى المجرور للعهد ؛ والمراد ما سبق فى : أقلّ رجل ... والمراد بالمِثْليَّة كونه نكرة موصوفة بمثل ما سبق ؛ فالفعل كما تقدَّم ، والظرف نحو : قلَّ رجلٌ فى الدار ، أو عندك ؛ ودخل فى النكرة : قلَّ مَنْ يقول ذلك ، كما سبق ؛ والجملة هنا أو الظرف ، صفة لا غير ؛ ولا خبر له ، إذ لا مبتدأ ؛ والمطابقة لازمة ، كما سبق ، نحو : قلَّ رجلان (٤) يقولان ذلك ، وكذا الباقى . ويراد بقلَّ من النفى العام ،

من (١ إلى — ١) سقط من (ز ، غ) .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) فى النسخة المحققة من التسهيل : رافعاً مجرور أقلّ .

(٤) فى (ز) : رجل ، وواضح أنه سهو من الناسخ .

مايراد بأقلّ ؛ وسبق أن أقلّ تستعمل للتقليل ، وكذا تستعمل أيضا قلَّ ؛ وسيأتى ذكره لهذا .

(ويتصل بقلَّ ، ما كافة عن طلب فاعل ، فيلزم فى غير ضرورة مباشرتُها الأفعال) ـــ نحو : قلَّما يقوم زيدُ ، أى ما يقوم ؛ فما كافة لقلَّ عن عملها ، كما تكف رُبَّ نحو : « ربما يود » (١) ؛ إلَّا أنَّ ربما للماضى ، وقلَّما للاستقبال . قاله ابن العلج .

واحترز بكافة من المصدرية نحو : قلَّما أضرب (٢) زيداً ؛ واحترز بضرورة من قوله :

(١٦١) صدِدْتِ فأطْوَلْتِ الصدّودَ وقلَّما   وصالٌ على طول الصّدودِ يدوم(٣)

وفيه (٤ تأويلان :

أحدهما أن وصالا فاعل تقدَّم ضرورة .

---

(١) الحجر / ٢ : « ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين » .

(٢) فى (د) : ضربت .

(٣) من الطويل ، لعمر بن أبى ربيعة – **ملحقات ديوانه** ٤٩٤ – وقيل : للمرار الفقعسىّ ؛ وفى المقتضب ١ / ٨٤ : كما قال ، حيث اضطر الشاعر : صددت فأطولت الصدود وقلَّما ...وإنما قلَّما للفعل . قال فى الحاشية : استشهد به سيبويه فى موضعين : ١ / ١٢ (١ / ٣١) ، ١ / ٤٥٩ على أنه ضرورة ، لوقوع الاسمية بعد قلَّما .. ولا يقع بعد قلَّما إلَّا الفعلية ؛ وكذلك استشهد به المبرد ، فلا خلاف بين المبرد وسيبويه ، على ما قرره ابن هشام فى المغنى صـ ٣٠٧ ؛ قال ابن هشام : وزعم بعضهم أن ما مع هذه الأفعال – قلَّ وكثر وطال – مصدرية لاكافة ؛ وقد أوضح الشارح هنا هذه المواضع .

من (٤ ـــ ٤) سقط من (ز ، غ) .

والثانى أنه مرفوع فعل مضمر يفسره يدوم ـ ٤) ، أى وقلما يدوم وصال يدوم نحو : « وإن أحدٌ من المشركين استجارك » [١] .

(وقد يُرادُ بها حينئذ التقليلُ حقيقةً) ـــ فإذا استعملت قلَّ استعمالَ أقلّ ، فتارة يراد بها النفى المحض كأقلّ ؛ وتارة يراد بها تقليل الشيء ونزارته ، وهو أصلُ وضعها ، كما يراد ذلك بأقل ، حين هى أفعلُ تفضيل .

(وقد يُدلُّ على النفى بقليل وقليلة) ـــ نحو : قليلٌ من الرجال يقول ذلك ، وقليلة من النساء تقولُ ذلك ؛ أى ما يقول ذلك رجل ، وما تقول ذلك امرأة .

(**فصـــل**) : (منعت التصرف أفعال) ـــ والتصرف ومنعه يكونان فى الأسماء والأفعال ؛ والتصرف فى الأسماء أن تستعمل بوجوه الإعراب ، فتكون مبتدأة ومفعولة ومضافا إليها ، ومنعه أن يقتصر بها على بعض الإعراب ، كاقتصار ايمن على الرفع على الابتداء ، وسبحان على النصب على المصدرية ؛ والتصرف فى [٢] الأفعال أن تختلف أبنية الفعل لاختلاف الزمان نحو : ضرب يضرب اضربْ ، ومنعهُ أن يلزم صيغة واحدة مثلا .

(منها المثبتة فى نواسخ الابتداء) [٣] – وهى ليس وعسى ودام ،

---

(١) التوبة / ٦ : « وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأجره » .

(٢) فى (ز) : والتصرف على الأفعال .

(٣) فى (د) : المبتدأ .

فى المشهور ، وهَبْ وغيرها مما سبق .

(وباب الاستثناء) ـــ وهى عدا وخلا وحاشا فى النصب ، ولا يكون .

(والتعجب) ـــ وهى صيغه الثلاث : ما أحسنه وأحسن به ، وحَسُنَ بمعنى ما أحسنه ، فلا تستعمل إلَّا هكذا ، ولا تكون بالمضارع .

(وما يليه) ـــ أى ما يليه بابُ التعجب ، وهو نعم وبئس وحبذا ، فلا يجوز : يُحب ذا زيد ، مراداً به ما يراد بحبَّذا .

(ومنها : قلَّ النافية) ـــ وقد سبق ذكرها ، ولا تتصرف حينئذ ، بل تلزم صيغة المضىّ . واحترز بالنافية من المراد بها التقليل ، فإنها تتصرف نحو : قلَّ وُدُّ فلان ، ويقل ودُّه .

(وتبارك) ـــ هو من البركة ، ولا يستعمل إلّا كذلك ، قال تعالى : « فتبارك الله » [١] .

وبارك متصرف نحو : اللهم بارِكْ فيه ، والله يباركُ لك ؛ ويُعدَّى بفى واللام وعلى ، ومنه : وبارك على محمد .

(وسُقِط فى يده) ـــ يقال : سقط الشىء ، بمعنى وقع ، وقد تستعمل حيث لا تستعمل وقع ؛ قال الخليل : يقال : سقط الولد من

---

(١) المؤمنون / ١٤ : « فتبارك الله أحسن الخالقين » .
غافر / ٦٤ : « ذلكم الله ربكم ، فتبارك الله ربُّ العالمين » .

بطن أمه ، ولا يقال : وقع ، ويقال : سُقِط فى يده ، مبنيا للمفعول ، أى ندم ، ومنه : « ولما سُقط فى أيديهم » [(١)] ، قال الأخفش : وقرأ [(٢)] بعضهم : سقَط ، كأنه أضمر الندم ، وجوَّز : أُسقِط فى يده ؛ وقال أبو عمرو وغيره : لا يقال : أُسقِط ، بالألف ، على ما لم يُسمَّ فاعله .

(وهَدَّكَ من رجلٍ) ـــ يقال : مررت برجل ، هدَّك من رجل ، أى أثقلك وَصْفُ محاسنِه ، هذا أصله ؛ ويفسَّر أيضا بحَسْبُك من رجل ، أى يُحسِبُك ، [(٣)] يقال : أحسبنى كتابى . وفيه لغتان :

إحداهما : إجراؤه مُجرى المصادر ، فيوصف به المفرد وغيره بلفظ واحد ، تابعاً ما قبله فى الإعراب ، ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، فتقول : مررت برجلين هدَّك من رجلين .

والثانية جعله فعلًا ، يؤتى [(٤)] فيه بعلامة التأنيث للمؤنث ، ويبرز فيه ضمير الاثنين والجماعة ، فتقول : مررت بامرأة ، هدَّتك من امرأة ، وبرجلين هدّاكِ من رجلين ، وكذا الباقى ، وهو فعل

---

(١) الأعراف / ١٤٩ : « ولمَّا سُقِط فى أيديهم ، ورأوا أنهم قد ضلُّوا ، قالوا : لئن لم يرحمنا ربُّنا ويغفرْ لنا ، لنكوننَّ من الخاسرين » .

(٢) فى (د) : وقال بعضهم .

(٣) قال سيبويه ١ / ١٥٦ (١ / ٣١٠) : ومن ثَمَّ قالوا : حَسْبُك وزيداً ؛ لما كان فيه معنى كفاك ، وقبح أن يحملوه على المضمَر ، نووا الفعل ، كأنه قال : حَسْبُك ويُحسِبُ أخاك درهمٌ ؛ وكذلك : كفْيُكَ ...

(٤) فى (ز) : ينوى .

لايتصرف ؛ وقول المغاربة : إن العرب لم تستعمل منه فعلًا ، ليس بصواب ؛ فقد نقل فعليته سيبويه وغيره ؛ قال سيبويه : وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : مررت برجل هدَّك من رجل ، ومررت بامرأة هدَّتك من امرأة ؛ فجعله فعلا بمنزلة كفاك وكفَتْك .

(وعَمْرتُكَ اللهَ) ـــ قال :

(١٦٢) عَمَّرتُكِ اللهَ إلّا ما ذكَرْتِ لنا   هل كنتِ جارتَنا أيامَ ذى سلَمِ (١)

والمعنى : أسألكِ اللهَ ؛ وقد سبق تقريره بباب القسم .

(وكذَبَ فى الإغراء) – روى عن عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه ، أنه قال : كذبَ عليكم الحج ، كذب عليكم العمرة ، كذب عليكم الجهاد ؛ ثلاثة أسفار كذبن عليكم . فقيل : كذب بمعنى وجب ، والحج مرفوع ، وكذا الباقى ؛ وقال الأخفش : الحج مرفوع بكذب ، ومعناه نصب ، لأنه يريد أن يأمر بالحج ، كما يقال : أمكنك الصيد فارْمِه ؛ وقال فى بيت عنترة :

---

(١) من البسيط ، للأحوص – ديوانه ٢٠١ – قال سيبويه ١ / ١٦٢ ، ١٦٣ (١ / ٣٢٢ ، ٣٢٣) : وكأنه حيث قال : عَمْرَك الله ، وقِعْدَك الله ، قال : عَمَّرْتُك الله ، بمنزلة : نشدتُك الله ، فصارت عَمْرَك الله منصوبةً بعمَّرْتُك الله ، كأنك قلت : عَمَّرْتُك عَمْراً ، ونَشَدْتُك نَشْداً ، ولكنهم خزلوا الفعل لأنهم جعلوه بدلًا من اللفظ به . قال الشاعر : عمَّرْتُكِ الله ... قال فى الحاشية : عَمَّرْتُكِ الله ، أى سألته تعميرَكِ وطولَ بقائك ، وقيل : معناه : ذكّرْتُكِ به .. قال : والشاهد فيه : عمَّرْتُكِ الله ، وضعت موضع : عَمْرَكِ الله .. وذو سلَم:موضع ، عند جبل قريب من المدينة .

(١٦٣) كَذَبَ العتيقُ وماءُ شَنٍّ باردٌ   إن كنتِ سائلتى غَبُوقاً فاذهبى [١]

إنه يقول : عليكِ العتيقَ ؛ فكذب ، وإن كان بصيغة الخبر ، فيه معنى الإغراء ، ولا يتصرَّف حينئذ ، وإن كان متصرِّفاً فيما عدا ذلك ، لا يقال : يكذب [٢] عليكم الحج ، ولا كاذِب ؛ وقد نصَّ جماعة على استعمال كذب للإغراء ، قال الأعلم : وأصل الكذب الإمكان ، وقولك للرجل : كذبتَ [٣] معناه : أمكنت من نفسك ؛ فلذا اتسع فيه ، فأُغرى به ، لأن من أغرى بشىء ، فقد جعل المغرَى به ممكناً مستطاعاً ، إنْ رامَهُ المغرَى ؛ وهو يرجع إلى ما سبق عن الأخفش من قوله : كما يقال : أمكنك الصيدُ . واختلف فى الاسم المذكور بعدُ ؛ فقال بعض النحويين : يجب رفعه ، ولا يجوز نصبه ، لأن كذب فعل ، لابد له من فاعل ، والجملة فى معنى الأمر ؛ وقال بعضهم : يجوز نصبُه ، واستدلَّ بما روى أبو عُبيد عن أبى عُبيدة عن أعرابى نظر إلى ناقة نِضْو لرجل ، فقال : كذب عليكم البزرَ والنوى ، أى الزمهما ، فنصب البزرَ والنوى ؛ وحكى نحوَه يونس بالنصب

---

(١) من الكامل ، لعنترة ، أو خُزَز بن لَوْذان ؛ جاء به سيبويه برواية : فاذهب ، شاهداً على حذف الياء من : اذهبى .. قال فى الحاشية : كذب عليك : كلمة نادرة تغرى بها العرب ، فترفع ما بعدها وتنصب . والعتيق ما قدم من التمر ، والشِّنّ القربة البالية ، وماؤها أبرد من ماء الجديدة ، والغبوق شرب العشى ، واذهبى انطلقى . والشاهد هنا استعمال كذب فى الإغراء .

(٢) فى (ز) : كذب ؛ وواضح أنه سهو من الناسخ .

(٣) فى (ز ، غ) : أكذبت .

فى البزر والنوى أيضا ؛ لكن قال أبو عبيد : لم يسمع النصب مع كذب فى الإغراء إلّا فى هذا الحرف . انتهى . وهو ضعيف : وقد حكى الأعلم أن مضر تنصب ، والرفع لليمن ؛ وروى بيت عنترة بالرفع والنصب ؛ ويُخرَّج النصب على تضمين كذب معنى الأمر ، فمعنى كذب العتيقَ أى الزم العتيق ؛ والعتيق هنا هو التمر البالى ؛ ويجوز فى : كذب عليكم الحجَّ ، على الإغراء ، الحملُ فى النصب على التنازع ، ويجوز إجراء الرفع عليه ، وحذف مفعول عليك اختصاراً .

(وينبغى) – وذكر غيره أنه يتصرف ، ومنهم ابن فارس ، قال فى المجمل : ما ينبغى لك أن تفعل كذا ؛ هذا من أفعال المطاوعة ، تقول : بغيته فانبغى ، كما تقول : كسرته فانكسر .

(ويهيطُ) – قال ابن [١] طريف : يقال [٢] : مازال يَهيط مرة ويَميط أخرى ؛ ولا ماضى ليهيط [٣] ، والهياط الصّياح ، والمِياط الدفاع . انتهى . يقال : مازال فى هَيْط ومَيْط ، وهِياط ومِياط ، أى فى ضجاج [٤] وشر وجلبة ، وقيل : فى هياط : فى دُنُوّ ، وفى مياط : فى تباعد ، يقال : تهايط القومُ اجتمعوا وأصلحوا أمرهم بينهم ، وتمايطوا تباعدوا وفسد ما بينهم .

---

(١) فى (ز) : ابن طريفه .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(٣) زاد فى (د) : ولا ماضى ليميط ؛ وفى اللسان : ماط عنى مَيْطًا ومَيَطاناً ، وأماط تَنحَّى وبَعُد وذهب .

(٤) فى (د) : فى صياح ، وفى اللسان : ضجَّ يضجُّ ضَجًّا وضجيجاً وضَجاجاً وضُجاجاً : صاح .

(وأَهَلُمُّ) ـــ يقال هَلُمَّ ، فتقول : إلى مَ أَهَلُمُّ ؟ فدخول همزة المتكلم دليل الفعلية ، ولم يستعملوا منه ماضياً ، ولا أكثر العرب أمراً ، فلذا قيل : إنه غير متصرف .

(وأَهاءُ وأُهاءُ بمعنى آخذ وأعطى) ـــ يقال : هاءِ ، بمعنى خذ ، فتقول : ماأَهاءُ ، أى ما آخذ ، وما أُهاءُ ، أى ما أعطى ؛ ولا يستعمل من الذى بمعنى آخذ ، غير المضارع ، إلَّا فى لغة ؛ فإنهم استعملوها فعلًا للأمر [١] ، كما سيأتى ؛ وقالوا : هاءِ : كُفّ ، كخُفّ [٢] ، وهائى وهاءا وهاءوا وهاؤنَّ ؛ وعلى هذا يكون معنى عدم [٣] التصرف فى أهاء ، أنه لم يتصرف تمام التصرف ، بل استعمل المضارع والأمر ، دون الماضى واسم الفاعل واسم المفعول ؛ فيكون هاءِ وأُهاءُ نظير دع ويدع ، وذَرْ ويذر ، فى الأكثر ؛ وأما أُهاءُ بمعنى أعطى فلم يتصرف مطلقا ، لا يقال : أَهاءَ بمعنى أعطىَ ، ولا هَأْ بمعنى أَعطِ .

(وهَلُمَّ التميمية) – واحترز من لغة غيرهم ؛ فإنها عندهم اسم فعل ؛ وقد سبق ذكر هلم بأسماء الأفعال ، ولم تستعمل تميم من هلم إلَّا الأمر ، وأما المضارع فكما سبق ذكره .

(وهَأْ وهاءِ بمعنى خذ) ـــ ولم يتعرض المصنف فى أسماء الأفعال لفعلية هاءِ ، وقد سبق الكلام عليها .

---

(١) زاد فى (ز ، غ) : كخُفّ .

(٢) سقطتا من (ز ، غ) .

(٣) سقطت من (ز ، غ) .

(وعِمْ صباحاً) ــ فذهب المصنف إلى أنه لم يستعمل هذا الفعل إلَّا بصيغة الأمر ؛ وقال يونس : وعِمْتُ الدارَ أَعِمُ ، أى قلت لها : انعمِى ، وقال الأصمعى : عم فى كلام العرب أكثر مِن انعم ؛ وقال الأعلم : ويقال وعمَ يَعِمُ فى معنى : نعم ينعم ، وعِمْ ويَعِمُ ، كعِدْ ويَعِدُ (١) ؛ وكلام الأعلم يدل على أنه يستعمل المضارع أيضا ؛ وقد استند إليه وإلى كلام يونس فى إثبات تصرفه ، فقيل : ثبت بنقل يونس والأعلم (٢) تصرُّفه متعدِّياً ولازما . انتهى . وكلام يونس يحتمل البحث ، (٣ لاحتمال كونه مأخوذاً من لفظها مثل : سبَّح ، قال : سبحان الله ؛ وسلَّم ، قال : سلام عليك – ٣) ؛ وقيل إن قولهم : عِمْ صباحاً ، كلمة تحية ، كأنه محذوف من نَعِم ينعِم ، بالكسر ، كما تقول : كل من أكل يأكل ، فحذفت الألف (٤) والنون استخفافا ، وقيل فى قول عنترة :

(١٦٤) * وعِمى صباحاً ، دارَ عبلة ، واسلمى (٥) *

---

(١) وفى لسان العرب : وقال الجوهرى : وَعَم الدارَ قال لها : عِمِى صباحاً ؛ قال يونس : وسئل أبو عمرو بن العلاء عن قول عنترة : وعمى صباحاً دارَ عبلة ... الخ فقال : هو كما يَعْمِى المطرُ ، ويَعْمِى البحرُ بزبده ، وأراد كثرة الدعاء لها بالاستسقاء .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

من (٣ – ٣) سقط أيضا من (ز ، غ) .

(٤) أى من انعم .

(٥) من الكامل لعنترة ، وهو عجز بيت صدره :

* يادارَ عبلةَ بالجِواء تكلَّمى *

والجواء بالكسر : واد فى ديار عبس وأسد فى أسافل عدنة ؛ وعم صباحاً : كلمة تحية عندهم من النعمة ، كأنه محذوف من نعم ينعم ، كما تقول : كل من يأكل – حاشية سيبويه ٢ / ٢٦٩ .

هو أمر من عَمِى المطرُ يَعْمِى عميا ، والمراد الدعاء بكثرة السقيا ؛ ورُدَّ بأن قياسه حينئذ : أعمى كأرمى [١] .

(وتعلَّمْ بمعنى اعلَمْ) ـــ نحو :

١٦٥) تعلَّمْ شفاءَ النفس قهرَ عدوِّها   فبالغ بلطف فى التحيُّل والمكرِ [٢]

أى اعلم ؛ وقد سبق له ذكر هذا بباب ظنَّ . واحترز بمعنى اعلَم ، من تعلَّمْ ، أمراً بالتعلُّم ، فإنه يتصرف ، فيستعمل المضارع نحو : يتعلَّمُ ، والماضى نحو : تعلَّمَ ؛ وذكر بعضهم أن الذى بمعنى اعلم ، يتصرف أيضا .

(وفى زجر الخيل : أَقدِمْ واقدُمْ) ـــ وزجر الخيل : بعثها على السير ، وكذا غيرها ؛ يقال : زجر البعيرَ ساقه ، وضبط ابن دريد وغيره ، أَقدِمْ ، بقطع الألف وكسر الدال ؛ وهى كلمة زجر للفرس معلومة فى كلامهم ، كأنه يؤمَرُ بالإقدام ، وهو السرعة ، وجاء فى حديث المغازى : اقدُمْ حيزوم [٣] ؛ وضبط بضم الدال ، يقال : قدَمَ يَقْدُم قدماً أى تقدَّم ، قال تعالى : « يَقْدُمُ قومه يوم القيامة » [٤] ؛ فاقدُم بالضم:أمرٌ بالتقدُّم ؛ وجاء فى : اقدم ، كسر الهمزة ؛ وحيزوم اسم فرس من خيل الملائكة .

---

(١) فى اللسان ـــ وعم:قال الأزهرى : إن كان من عَمِى يَعْمِى ، إذا سال ، فحقُّه أن يروى : واعْمِى صباحاً ؛ كذلك روى عن ابن الأعرابى .

(٢) من الطويل ، لزياد بن سيار ؛ والشاهد فى قوله : تعلَّم ..بمعنى اعلم ، حيث نصب مفعولين مثله ، أحدهما : شفاءَ النفس ، والثانى : قهرَ عدوِّها .

(٣) فى اللسان – قدم : وأَقْدِمْ وأَقْدُمْ : زجر للفرس وأمرله بالتقدم ، وفى حديث بدر : إقْدُم حيزوم ، بالكسر ، والصواب فتح الهمزة ، كأنه يؤمر بالإقدام ، وهو التقدم فى الحرب (بخارى – مغازى).

(٤) هود / ٩٨ .

(وهَبْ) ــ هذا أيضا مما يستعمل فى زجر الخيل ، وهو لا يتصرف ؛ ولم يذكر هَبْ بمعنى ظُن هنا ، لأنه ذكره فى باب ظن ، وقال : إنه لا يتصرف ؛ وكان ينبغى له أن لا يذكر تعلَّمْ بمعنى اعلم هنا ، لسبقه أيضا هناك .

(وأرْحِبْ) ــ قال [١] الجوهرىّ : يقال أرحبتُ الشيء وسَّعْتُه [٢] ؛ قال الحجاج ، حين قتل ابن القِرِّيَّة : أرْحِبْ ياغلامُ جُرحَه ؛ ويقال أيضا فى زجر الخيل : أَرْحب وأَرْحِبى ، أىِ توسَّعى وتباعدى ؛ قال الشاعر :

(١٦٦) * نُعلِّمها هَبِى وهَلًا وأَرْحِبْ * [٣]

وقال قطرب : إذا كان البعير باركاً قيل له : أَرْحِبى أَرْحِبى ، ليقوم . ومعنى كون هذا ونحوه لا يتصرف ، أنه إذا استعمل للزجر ، لايكون إلَّا بصيغة الأمر .

(وهِجِدْ [٤]) – ضبطت هذه اللفظة بكسر الهاء والجيم وسكون

---

(١) سقطت هذه العبارة من (ز ، غ) .

(٢) فى (د) : أوسَعْتُه .

(٣) فى لسان العرب – رحب : وأرحبت الشيءَ : وسَّعْتُه .. وقيل للخيل : أَرْحبْ وأرْحبى ، أى توسَّعى وتباعدى وتنَحَّىْ ، زجرٌ لها ، قال الكميت بن معروف :

نُعلِّمها هَبِى وهَلًا وأرْحِبْ   وفى أبياتنا ، ولنا ، افتُلينا

والشاهد فى استعمال : أرْحِب وأرْحِبى ، زجراً للخيل بمعنى : توسَّعى وتباعدى وتنَحَّىْ .

(٤) فى النسخة المحققة من التسهيل صـ ٢٤٧ : وهُجِدْ ، بضم الهاء ، وفى لسان العرب والصحاح : إجِدْ بالكسر ، زجر للإبل ؛ وفى تاج العروس – هجد : وهِجِدْ زجر للفرس مثل إجِدْ ، وهو بكسرتين وسكون .

الدال المهملة ، وقال قطرب : إنه يقال فى زجر الفرس : إجد إجد وهجد هجد، واجدم، بزيادة الميم ، وقالوا : أجدمت الفرس إجداماً : قلت له ذلك ؛ قال ابن الرقاع : هُنَّ عُجم ، وقد عرفن من القول : هَبِى وأجدمى . انتهى (١ . ولابد من رد هجد إلى وزن الأفعال ؛ ويجوز أن يقال : أصله : أجِد ، بفتح الهمزة ، فقلبت الهمزة ـ١) هاء ، كما قيل فى : أراق : هراق ، ثم كسرت الهاء إتباعاً لكسرة الجيم ؛ وكذا يقال فى إجد ، بكسر الهمزة : إن ذلك للإتباع . وحكى الجوهرى أنه يقال : إجِدِ ، بالكسر ، يعنى فى الهمزة والدال ، لما ذكر غيره زجراً للإبل ، وذكره فى الدال المهملة ؛ وقال ابن دريد : هو من زجر الخيل ؛ وقيل فى رد هجد لوزن الفعل : إن أصله : إجدم بالميم ، وقد قالوه كما تقدَّم ، وهو فعل كقولهم : إجدمى ، والميم من نفس الكلمة ، وهى لام الفعل ، ثم حذفت شذوذاً ، ثم نقلت حركة الدال إلى الجيم الساكنة ، ولم يعتدوا بتحريك الجيم لعروضه ، فأبقوا الهمزة ، كما قالوا فى : سَلْ : اسأل ، فلما صار إجد ، أبدلوا الهمزة هاء ، فقالوا : هِجِد . انتهى . وبقى عليه الإتباع لكسر الهاء والهمزة ، وهذا تكلف كثير ، ومخالف لما سبق من قول قطرب : إنه يقال (٢) : إجدم ، بزيادة الميم ، إلَّا أن يحمل على إرادة معنى بالميم ، والمراد أن ذلك زائد (٣) على المذكور ، قيل : من إجِد وهِجد .

(١ ـــ ١) سقطتا من (د) .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(٣) فى (د) : زيادة .

وفى الصحاح ، فى الذال المعجمة ، أنه يقال : أجذم البعير فى سيره : أسْرَع ، والميم فى هذا أصلية ، إلَّا أنه بالمعجمة ، وما سبق ذكره هو بالمهملة .

(وليست أصواتاً ولا أسماء أفعال ، لرفعها الضمائر البارزة) — نحو : أرْجِبى ، وهذا من خواص الأفعال ، كما سبق أول الكتاب .

(واستغنى غالبا بتَركَ عن : وذَر ودَع ، وبالتَّرْك عن الوَذْر والوَدْع) —استظهر بغالباً ، على ما نقل من أنه نطق بمصدر يذَرُ ويدَعُ ، وبالماضى فيهما ؛ وكلام سيبويه يدل على أنه لم يُحفظ مصدر [١] ليذر ، أو لم يُعبأ به ، لندوره أو غير ذلك ؛ وكلام غيره على أن المصدر من هذين والماضى واسم الفاعل والمفعول ممات ؛ وقد قُرِئ شذوذاً : « ما ودَعَك ربُّك » [٢] بالتخفيف ؛ وفى الحديث : « ذَروا الحبشةَ ما وَذرَتكم » [٣] ، وفيه أيضا : « لينتهيَنَّ أقوام عن

---

(١) فى (ز ، غ) : لم يُحفَظ وَذْرٌ ؛ وفى اللسان – وذر : الوَذْرَةُ : القطعة الصغيرة من اللحم ... والجمع : وَذْرٌ ، ووَذَرٌ ، عن كراع .. ووذَرَهُ وَذْراً قطعه ، والوَذْرُ : بضْعُ اللحم ... وقال الليث : العرب قد أماتت المصدر من يذَرُ ، والفعل الماضى ، فلا يقال : وَذِرَه ، ولا واذِر .

(٢) الضحى / ٣ ؛ وفى حاشية الإنصاف صـ ٤٨٦ : وقرأ عروة بن الزبير : « ماودَعك ربُّك » بتخفيف الدال .

(٣) لم أجده فى مراجع الحديث التى تحت يدى .

وَدْعِهِم الجمعةَ » (١) ؛ وفى الصحاح : وربما جاء فى ضرورة الشعر : ودَعه فهو مودوع ، قال :

١٦٧) ليت شعرى عن خليلى ما الذى غاله فى الحبِّ حتى ودَعَهْ (٢) ؟

وقال خفاف بن ندبة :

١٦٨) إذا ما استحمَّتْ أرضُه من سمائه جرى وهو مودو عٌ وواعدُ مَصْدَقِ (٣)

---

(١) مسلم – جمعة / ٤٠ ، نسائى – جمعة / ٢ ، أحمد – رقم / ١ و ٢٣٩ برواية : عن وَدْعهم الجمعات .

(٢) من الرمل ؛ أشار فى معجم شواهد العربية إلى أنه لأبى الأسود – ديوانه / ٣٦ – وأشار فى الحاشية إلى أنه يروى لأنس بن زنيم ؛ وفى الإنصاف صـ ٤٨٥ : ولا يقال : ودَعَ وَدْعاً فهو وادِع ، ولا وذَرَ وَذْراً فهو واذِر ؛ فأما قول أبى الأسود الدؤلى :

* ليت شعرى عن خليلى ... الخ * ، فهو محمول على أنه بمعنى : ودَّع ، بالتشديد،فخفف ؛ وهو على كل حال من الشاذ الذى لايعتد به فى الاستعمال ؛ وفى الحاشية : أنشد ابن منظور هذا البيت فى مادة . ودع ، ونسبه إلى أبى الأسود ، ثم قال : وهذا البيت ، روى الأزهرى عن ابن أخى الأصمعى،أن عمه أنشده لأنس بن زنيم :

ليت شعرى عن أميرى ما الذى غاله فى الحب ...الخ .

قال ابن برى : وقد روى البيتان للمذكورين ... والاستشهاد بهذا البيت فى قوله : ودَعَه ، بتخفيف الدال مفتوحة ، حيث ورد فيه الفعل الماضى الثلاثى من هذه المادة ؛ والمشهور أن العرب أهملت الماضى الثلاثى من هذه المادة .

(٣) ذكره فى معجم شواهد العربية ، فى قافية القاف المكسورة ، قال : من الطويل ، لخفاف بن ندبة ، وأشار إلى وجوده بالأصمعيات / ٢٤ ، وبالهمع ٢ / ٨٤ ، وبالدرر ٢ / ١٠٨ ، والذى وجدته بالهمع والدرر هذا الجزء فقط : * جرى وهو مودوعُ ووادِعُ * وقال فى الدرر : استشهد به على أن مجىء مودوع ووادع ، من غير الغالب ، لأن الغالب الاستغناء عن ودع،بترك ، وعن مودوع =

انتهى . والبيت الأول قيل : إنه لأبى الأسود ، وقيل لغيره من العرب ؛ ومعنى البيت الثانى أنه إذا ابتلَّتْ أسافلُ جواده من عَرَق أعاليه ، جرى وهو متروك ، لا يُضْرَب ولا يُزْجَرُ ، ويَصْدُقك فى وعده البلوغَ إلى الغاية ؛ يقال للرجل الشجاع ، والفرس الجواد : إنه لذو مَصْدَق ، بالفتح ، أى صادق فى الحملة ، وصادق فى الجرى ، كأنه ذو صدق فيما يَعدُك من ذلك ؛ وفى الصحاح أيضا تقول : ذَره ، أى دَعْه ، وهو يذَرُه أى يَدَعُهُ ، وأصله : وذِرَه يذَرُه ، مثل : وَسعَه يَسَعُه ، قال : وقد أميت مصدره فلا يقال : وَذْرُهُ ولا واذر ، ولكن تَرْكُه وهو تارك . انتهى . وما ذكر من الإماتة هو المعروف ، كما تقدم ، وإنما

= بمتروك ، وعن وادع بتارك ؛ وفى التسهيل : (واستغنى غالباً ....الخ واستشهد الدمامينى على ذلك ببعض الأحاديث التى نقلها السيوطى فى الأصل ، وبقول الشاعر : ليت شعرى ... الخ البيت ؛ وقد أكثر فى اللسان النقل من الأبيات الشاذة من هذا القبيل فى مادة ودع ... ولم نعثر على تتمة هذا البيت ، ولا قائله .

والذى فى اللسان – ودع : فأما قول خُفاف بن نُدْبة :

إذا ما استحمَّت أرضُه من سمائه جَرَى وهو مَوْدُوعٌ وواعِدٌ مَصْدَق

فكأنه مفعول من الدعة ، أى أنه يَنال مُتَّدَعاً من الجرْى ، متروكاً لايُضرَب ولا يُزْجر ما يسبق به ؛ وقد أورده الجوهرى ، وفسَّره فقال : أى متروك لايُضرَب ولا يُزْجر ؛ قال ابن برى : مودوع ههنا من الدعة ، التى هى السكون ، لا من الترك ، كما ذكر الجوهرى ؛ أى أنه جرَى ولم يَجْهَدْ ، كما أوردناه ؛ وقال ابن بُزُرْج : فرس وديع وموْدوع ومودع ...والشاهد هنا على مجيء مودوع بمعنى متروك ، فى غير الغالب .

أردت التنبيه على وزن الماضى الممات ، فالمنطوق به إن ثبت ، كذلك يكون [١] .

* * *

(١) سبقت الإشارة إلى ما جاء باللسان ـــ وذر : الوَذْرَةُ : القطعة الصغيرة من اللحم ... والجمع وَذْرٌ ، ووذَرٌ،عن كراع ... ووذَرَه وَذْراً قطعه ، والوَذْرُ بضعُ اللحم ... وأما فى الغابر – أى المضارع – فيقال : يذَرُه ويدَعُه ، وأصله : وَذِرَه يذَرُه ، مثال : وَسِعَه يَسَعُه ، ولا يقال : واذر ولا وادع ، ولكن تركته فأنا تارك ، وقال الليث : العرب قد أماتت المصدر من يذَر ، والفعلَ الماضىَ ، فلا يقال : وَذِرَهُ ولا واذِر ... وحكم يذَر فى التصريف حكم يدَع ...

٦٧ – باب الحكاية

وهى [(١)]إيرادُ لفظ المتكلِّم على حسب ما أورده ؛ ثم المحكىُّ إما أن يكون بعد القول أو لا ؛ أما الذى بعد القول فقد سبق ، وأما غيره فهو المقصود هنا ؛ والباب معقود للحكاية بغير القول ، بأى وبمن .

(إنْ سُئل بأىّ عن مذكور منكّر عاقل أو غيره ، حكى فيها مطلقا ما يستحقُّه من إعراب) – فَعُلم بتعليق أى بالسؤال ، أن المستعملة هنا هى أى الاستفهامية ، لا الشرطية ولا غيرها ؛ واحترز بمذكور ، عن ابتداء السؤال بأى ، فإنه لايحكى فيها شىء ، إذ لم يسبق مايُحكى ، وإنما يكون بحسب العامل فى كلامك ، نحو : أيُّهم قام ؟ وأىَّ الناس ضربْتَ ؟ وبأىِّ الناس مررتَ ؟ بخلاف ما إذا ذكر شىء فى كلام غيرك ، فاستَثْبتَّ بأىّ ، فإنك [(٢)] تحكى ماسبق ؛ وبمنكور عن المعرفة ، فلا يحكى بأى ، بل تبطل الحكاية حينئذ ؛ ولا فرق فى الحكاية بين العاقل وغيره [(٣)] ، فهما سواء فى الحكم . ويحكى بأى فى الوصل والوقف ، وإليه الإشارة بقوله : مطلقاً ؛

---

(١) فى (ز) : وهو .

(٢) فى (ز ، غ) : فإنما .

(٣) فى (ز) : أو غيره .

وهذا بخلاف مَنْ، كما سيأتى . ويجعل فى أى ماكان للاسم المحكىّ من مستحق إعراب ، فتقول لمن قال : قام رجل : أىٌّ ؟ ورأيت رجلاً : أيًّا ؟ ومررت برجل : أىٍّ .

(وتأنيث) - نحو : قامت امرأة ؛ فتقول : أيَّةٌ ؟

(وتثنية) - نحو : قام رجلان أو امرأتان ؛ فتقول : أيَّانِ ؟ أو أيَّتانِ ؟ .

(وجمع تصحيح موجود (١) فيه) - نحو : قام بنون ؛ فتقول : أيُّون ؟ .

(أو صالح لوصفه) - نحو : قام رجال ؛ فتقول : أيُّون ؟ لصلاحية رجال للوصف بما فيه الواو (٢) والنون ، نحو : رجال مسلمون ؛ وكذا إذا قيل : نساء ؛ فتقول : أيَّات ؟ لصلاحية وصف نساء بما فيه الألف والتاء ، نحو : نساء مسلمات ؛ وما ذكر من مطابقة أىّ فى الحكاية على الوجه المذكور ، هو الأفصح ؛ ومنهم من يطابق فى الإعراب والتذكير والتأنيث لاغير ، وسيأتى ؛ وأما أىّ فى ابتداء السؤال ، فالأفصح إفرادها وتذكيرها ؛ ومنهم من يثنى ويجمع ويؤنث ، وهو قليل ، لا يكاد يوجد إلَّا فى شعر ، نحو :

(١٦٩) * بأىِّ كتابٍ أم بأيَّةِ سُنَّةٍ ؟ * البيت (٣)

---

(١) علامة جمع التصحيح .

(٢) فى (ز ، غ) : الألف والنون ، وهو سهو ظاهر .

(٣) من الطويل للكميت بن زيد ، من قصيدته المشهورة فى مدح آل البيت ، وجاء به فى الهمع ١ / ١٥٢ ، وفى الدرر ١ / ١٣٤ ـــ شاهدا على حذف مفعولى=

واختلف (١) فى حركة أىّ فى الحكاية ؛ فقيل : إعراب ، وقيل : إتباع للفظ المتكلم ، وهى فى موضع رفع على الابتداء أو الخبرية ، وعلى طريق البصريين ؛ والقول بالإعراب يكون فى الرفع مبتدأ ، فتقدير قولك : أىّ ؟ فى استثبات : قام رجل ؛ أىٌّ قام ؟ ويقدر فى النصب العامل متأخّراً ، ففى : أيًّا ؟ التقدير : أيًّا رأيتَ ؟ وإذا قدرتَ فى الجرِّ قلت : بأىٍّ مررتَ ؟ ومنهم من التزم فى الحكاية أن يقال : بأىٍّ ؟ حتى لا يحذف حرف الجرّ مع بقاء عمله ؛ ويجوز أن يقول : أيًّا ضربت ؟ وبأىٍّ مررت ؟ فيظهر العاملُ توكيداً ، بشرط تأخّره ؛ وعلى طريق الكوفيين يجوز تقديم العوامل ، لأن الاستفهام للاستثبات يجوز عندهم تقديم العامل فيه مع أىٍّ وما ومَنْ ، وأجازوا أيضا إظهار العامل هنا ، فتقول : قام أىٌّ ؟ ورأيتَ أيًّا ؟ ومررتَ بأىٍّ ؛ ويجوز عند بعضهم أن لا يُحكى ، قال فى الإفصاح : من النحاة مَنْ أجاز ترك الحكاية بأىّ ، وأجاز الاستئناف (٢) على الابتداء والخبر ؛ وشرط أىّ فى الاستثبات أن لاتكون مضافة .

(وإن سُئل عنه فى الوقف بمَنْ ، فكذلك) — أى عن المذكور المنكَّر ، فيجرى (٣) فى الحكاية بمن ، مجرى الحكاية بأىّ .

= حسب لدليل ؛ وهو هنا شاهد على تأنيث أى فى ابتداء السؤال ، وجاء فى (د) برواية : أم بأية حجة ؟ وعجزه : ترى حبَّهم عاراً علىَّ وتحسِبُ .

(١) فى (د) : واختلفوا .

(٢) فى (غ) : الاستثبات

(٣) سقطت من (د) .

(ولكن تشبع الحركاتُ فى نونها حال الإفراد) – فإذا قيل : قام رجل ، قلت : مَنوُ ؟ ورأيت رجلاً ، قلت : مَناً ؟ ومررت برجل ، قلت : مَنِى ؟

(ويُسكّن قبل تاء التأنيث حالَ التثنية) – فتقول : مَنْتانِ ؟ فى الرفع ، ومَنْتَيْن ؟ فى النصب والجرّ .

(وربما سكنت فى الإفراد ، وحركت فى التثنية) – أى قبل تاء التأنيث ؛ وفى تثنية المؤنث ، حكى ابن كيسان ، فى المختار له ، أن من العرب من يقول : مَنْتْ ؟ بسكون النون والتاء ، رفعا ونصبا وجراً ؛ والفصيح [(١)] منه بتحريك النون بالفتح ، وإسكان الهاء المبدلة من هاء التأنيث ، والحكاية فى مَنَت ؟ ومَنَه ؟ مقدرة فى التاء والهاء ، رفعا ونصبا وجرًّا ؛ ومنهم من يقول فى تثنية المؤنث : مَنَتان ؟ ومَنَتين ؟ بتحريك النون قبل التاء ، وهو القياس ، لأن الفصيح فى المفرد منه بتحريك النون ، والتثنية فرع الإفراد ؛ وتقول فى : قام مسلمات : مَناتْ ؟ بسكون التاء [(٢)] ، وكذا فى : رأيت مسلمات ، ومررت بمسلمات ، والحكاية مقدرة فى التاء ، رفعا ونصبا وجراً .

(وقد يستعملان مع غير المفرد المذكر استعمالهما معه) – فيحكى فى أىّ الإعراب فقط ، ولا يثنى ولا يجمع فى تأنيث ولا

---

(١) فى (ز ، غ) : والصحيح منه

(٢) فى (ز ، غ) : بسكون الهاء .

تذكير ، ويأتى فى المؤنث بالتاء (١) ، فتقول لمن قال : قام رجل ، أو رجلان ، أو رجال : أىٌّ ؟ ولمن قال : رأيت رجلا ، أو رجلين ، أو رجالاً : أيًّا ؟ ولمن قال : مررت برجل أو رجلين أو رجال : أىٍّ ؟ أو بأىٍّ ؟ وتقول فى المؤنث : أيَّة ، برفع إن رُفع ، ونصب أو جَرٍّ إن نُصب أو جُرَّ ؛ واللفظ هكذا إفراداً وتثنية وجمعاً ؛ وتلحق مَنْ واوٌ (٢) ، رفعاً إن رُفع ، وألفٌ (٣) ، نصباً إن نُصب ، وياءٌ جرًّا إن جُرَّ ، فتقول : مَنُو ، مَنا ، مَنى ، فى التذكير والتأنيث مطلقاً ، حكاه يونس عن قوم من العرب ؛ وقال سيبويه فى هذا الباب : وسنبين وجه هذه الواو والياء والألف ، فى غير هذا الموضع ، إن شاء الله تعالى ؛ ولم يوجد ذلك فى كتابه .

وعدَّ بعضُ المصنفين ، مع الأسماء الستة ، فى الرفع بالواو ، والنصب بالألف ، والجرّ بالياء ، مَنْ فى الحكاية .

وذهب المبرد وأبو علىّ ، إلى أن هذه الحروف زيدتْ أولًا ، ولزمت عنها الحركات ؛ وقيل إن هذه الحروف عوض من لام العهد ، لأن النكرة متى أعيدت كانت باللام ؛ وقال أبو سعيد (٤): الحركات وقعت بها الحكاية (٥) ، ثم أشبعت فتولدت الحروف .

---

(١) سقطت من (ز) ، وجاءت العبارة فى (غ) : وبأيَّة فى المؤنث .

(٢) فى (ز) : واواً .

(٣) فى (ز) : وألفاً .

(٤) السيرافى .

(٥) فى (ز) : الحكايات .

(ولا يُحكى غالباً معرفةٌ إلَّا العلَم ، غير المتيقَّن نفى الاشتراك فيه) – استظهر بقوله : غالباً ، على ما حُكى من قولهم : مع مَنين ؟ استثباتاً لمن قال : ذهبت معهم ؛ وخرج بغير المتيقَّن ، قريش ونحوه ، ودخل زيدٌ وآدم علَمين ونحوهما .

(فيحكيه الحجازيون) – أى فيجيز الحجازيون حكايته ، مع كونهم يجيزون رفعه بكل حال ؛ وأما بنو تميم فيوجبون رفعه بكل حال ، ولا يُجيزون الحكاية أصلاً .

(مقدَّراً إعرابُه بعد مَنْ) – فتقول لمن قال : رأيتُ زيداً : مَنْ زيداً ؟ بالنصب ؛ ولمن قال : مررتُ بزيدٍ : مَنْ زيدٍ ؟ بالجرّ ؛ فمن فيهما مبتدأ ، والاسم بعدها خبر ؛ ويجوز عكسُه ، وعلامة الرفع مقدَّرة ، منع من ظهورها اشتغال الآخِر بحركة الحكاية ؛ وإذا قلت : مَنْ زيدٌ ؟ فهو أيضا على تقدير الحركة للعلة المذكورة . ونقل ابن عذرة أن من النحويين من يقول : إن الرفع الموجود إعرابٌ لا حكاية ، إذ لا ضرورة فى تكلف التقدير ؛ وظاهر كلام المصنف على الأول ، وماذكر من التقدير فى الأحوال الثلاثة ، هو قول جمهور البصريين ؛ وقال الفارسىّ فى : مَنْ زيداً ؟ بالنصب ، ومَنْ زيدٍ ؟ بالجرّ : إنَّ مَنْ مبتدأ ، خبره جملة ، والتقدير : مَنْ ذكرته زيداً ، ومَن مررت به زيدٍ ؛ وهذا التقدير يقتضى كون زيد بدلاً من المضمر المنصوب ، أو من المجرور ؛ وصرح بأن زيداً ، حالة الرفع لا يصلح أن يكون خبراً لمن [1] ، كحالة النصب

---

(١) زاد هنا فى (ز ، غ) : قال .

والجرّ ، لأن الخبر المفرد يكون المبتدأ فى الأصل ، أو منزَّلاً منزلته ، والمسؤول عنه اسمه زيدٌ لا زيداً ، بالنصب ولا غيره ، ولم يبين الخبر المقدَّر حالة الرفع ، وقياس ماذكره أن يكون التقدير : مَن يُذكر زيدٌ ، بالبناء للمفعول ، ويكون زيدٌ بدلًا من الضمير فى يُذكر ؛ وقال كثير من الكوفيين : الاسم المحكىّ فيه الإعراب ، بدل [١] مِنْ مَنْ ، ومَنْ محمولة على عامل مضمر ، يدل عليه المذكور فى كلام الأول ؛ ويجوز عندهم أن يقدر العامل [٢] قبل مَنْ ، فى هذا الباب ؛ فإذا قيل : قام زيدٌ ، فقلت : مَنْ زيدٌ ؟ فالتقدير عندهم : قام مَنْ ؟ أو مَنْ قام ؟ وزيد بدل من مَنْ ، وكذا الباقى .

(غير مقرونة بعاطف) – فإذا قيل : قام زيدٌ ، فقلت : ومَنْ زيدٌ ؟ بطلت الحكاية ، ووجب رفع زيد فى الأحوال الثلاثة ؛ وفى البسيط أنه إذا قيل : ضربت زيداً وعمراً ، جاز أن تقول : مَنْ زيداً ؟ ومَن عمراً ؟ بالحكاية ، وأنه إنما تبطل الحكاية إذا دخل حرف العطف على الأول .

(ولا يقاس عليه سائر المعارف ، ولا يُحكى فى الوصل بمَنْ ، خلافاً ليونس فى المسألتين) – أما المسألة الأولى ، وهى حكاية [٣] غير العلم من المعارف ، فالذى أجمع عليه الرواة ، وهو مذهب الحجازيين،

---

(١) فى (ز) : بدلًا .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(٣) سقطت من (ز ، غ) .

حكاية العلَم ، اسماً وكنيةً ولقبًا ، وأما غيره ، فإن كان مُحلًّى بأَلْ ، وهو وصف منسوب ، فإنك تأتى بمَنْ بأَلْ (١) وياءَى النسب ، فتقول لمن قال : قام زيد القرشىّ ، إذا استثبتَّ عن القرشىّ : اَلْمَنِىّ ؟ ويعرب ويؤنث ويثنى ويجمع بالواو والنون ، والألف والتاء وصلاً ووقفاً ؛ وفى البسيط يقال : ضربت زيداً ، فتقول : اَلْمَنِىّ ؟ تحكيه على كلامه ، مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ؛ ويأتى الخلاف : أهذا إعراب ؟ أم لا ؟ وكأنك قلت : أهو القرشىّ ؟ انتهى .

وأطلق سيبويه أنك تقول : اَلْمَنِىّ ؟ فى السؤال عن نسب إلى بلد أو صفة أو قبيلة أو أب ، فتقول : اَلْمَنِىّ ؟ فيقول : القرشىّ أو المكى أو الخياط أو العلوىّ ؛ واختاره الزجاج ، وخصَّه السيرافىّ بالنسب إلى الأب أو القبيلة .

وقال المبرد وغيره : إنما يقال : اَلْمَنِىّ ؟ فى مَنْ يعقل ، وأما غيره فيقال : المائىّ ؟ والماوىّ ؟ فإذا قال : رأيت الحمار ، وأردت نسبته ، قلت كذلك ، لا اَلْمَنِىّ ؟ والصحيح ماأطلقه سيبويه (٢) ، ولم يُسمع منهم ماذكر المبرد ، وإنما قاله قياساً .

ولا يجوز الاستثبات عن نسب النكرة ، وأما غير ذلك من المعارف ، فلا يجوز فيه الحكاية ، على المختار ؛ وأجاز بعضهم فيه الحكاية ، وهو ماحكاه المصنف عن يونس ، فتقول لمن قال : رأيت

---

(١) أى تأتى بَمنْ مُحلَّاةً بأَلْ .

(٢) سقطت من (د) .

أخاك : مَنْ أخاك ؟ ومررت بأخيك : مَنْ أخيك ؟ وجاء زيدٌ بهذين : مَنْ هذين ؟ ومررت بالزيدين : مَن الزيدين ؟

وحكى الأخفش أن منهم من يحكى الاسم مطلقاً ، اسماً كان أو صفةً ؛ وسمع سيبويه : دعنا من تمرتان ، حكاية لمن قال : عنده تمرتان ؛ وسمع قوم : ليس بِقُريشِيًّا ، حكاية لمن قال : أليس قريشيًّا ؟ وإنما يحكى هذا النوع بعد القول أو مايجرى مجراه ؛ وشذَّ هذا فى حذف القول ، والأصل : دعنا من قولك : ماعنده تمرتان ، وليس بالذى يقال فيه : أليس قريشيا ؟

وأما المسألة الثانية ، وهى الحكاية بمَنْ فى الوصل : فأجاز ذلك يونس ، وحكاه لغةً عن بعض العرب ، ولشذوذها قال يونس : لايصدق بهذه اللغة كل أحد ؛ فتثبت على هذه اللغة الزيادةُ وصلاً ، كما تثبت وقفاً ، فتقول : مَنُو يافتى ؟ ومَنا ياهذا [١] ؟ ومَنِى ياهذا ؟ بلا تنوين ؛ وتقول فى المؤنث : مَنت يافتى ؟ رفعا ونصبا وجراً ؛ يشير (٢ إلى الحركة ولا ينون [٣] ، وفى التثنية : مَنانِ ومَنتانِ يافتى ؟ ومَنينِ ومَنتينِ يافتى ؟ بكسر النون ، ومَنُونَ ومَنينَ يافتى ؟ بفتحها ، ومَناتٌ يافتى ؟ فتضَم التاء وتنوّن ، رفعاً ، وتكسرها وتنون نصباً وجراًّ ـ ٢) .

(وفى حكاية العلم ، معطوفاً أو معطوفاً عليه خلاف :

---

(١) سقطت هذه العبارة من (غ) ، وكرر فى (ز) : مَنى ياهذا ؟ .
من (٢ إلى ـ ٢) سقط من (غ) .
(٣) فى (د) : ولا تنوين .

منعه [١] يونس ، وجوَّزه غيره ، واستحسنه سيبويه) – فذهب يونس وجماعة إلى أن عطف أحد الاسمين على الآخر يبطل الحكاية ، وذهب غيرهم إلى خلافه ، فيحكيان إذا كانا مما يحكى ، فتقول : مَنْ زيداً وعمراً ؟ لمن قال : ضربت زيداً وعمراً ؛ وإن كان أحدهما فقط مما يحكى ، بنيت على ماتقدَّم [٢] ، وأتبعته الآخر ، فإذا قيل : رأيت صاحبَ عمرو وزيداً ، قلت : مَنْ صاحبُ عمرو وزيدٌ ؟ بلا حكاية ، وإن عكس حكيتَ ، وكذا الحكم لو قال : رأيت رجلاً وزيداً ، وزيداً ورجلاً ، فلا يُحكى فى الأول ، ويحكى فى الثانى ؛ قال سيبويه : وأما ناس فقاسوا ، فقالوا : تقول [٣] : مَنْ أخو زيدٍ وعمرو ؟ ومَنْ عمراً وأخا زيد ؟ فيتبع الكلامُ بعضُه بعضا ، وهذا حسن . انتهى .

وفى البسيط : إن كان أحدهما مما يحكى [٤] ، فأعدت مَنْ ، حكيت العلم دون الثانى ، وإلَّا لم تحك واحداً منهما ؛ وفيه أيضا : إذا قيل : ضربت زيداً ورجلاً ، قلت : مَنْ زيداً ومَنا ؟ فلو قدمت النكرة قلت : مَنْ ومَنِ زيداً ؟ .

(ولا يُحكى موصوفٌ بغير ابنٍ ، مضافٍ إلى العلَم [٥]) –

---

(١) سقطت عبارة الخلاف من النسخ ، وجاءت بالنسخة المحققة من التسهيل ، وسيأتى الشارح بتفصيل الخلاف .

(٢) أى على المتقدم منها .

(٣) سقطت من (ز ، غ) .

(٤) فى (ز ، غ) : مما لايحكى .

(٥) فى النسخة المحققة من التسهيل : مضافاً إلى علَم .

فإذا قلت : رأيت زيدَ بنَ عمرو ، جاز أن يُحكى ، فيقال : مَن زيدَ ابنَ عمرو ؟ لأنهما صارا بمنزلة زيد ؛ ولو قيل : رأيت زيداً الظريف ، لم تجز الحكاية ، وتعيَّن الرفع ، فيقال : مَنْ زيدٌ الظريفُ ؟ وحكم بقية التوابع ، عدم الحكاية أيضا ، فيقال : مَنْ زيدٌ نفسُه ؟ ومن زيدٌ [١] أخو عمرو ؟ ومَنْ زيدٌ أبو حفص ، بالرفع فى الجميع ، لمن قال : رأيت زيداً نفسَه ، أو أخا عمرو ، أو أبا حفص ؛ وكذا فى الجرِّ ؛ وأجاز الفارسىّ [٢] الحكاية فى الوصف والموصوف ، وزعم أنه أخذه من كلام سيبويه ، وهو مردود عليه .

(وربما حكى الاسم دون سؤال) - مثل هذا بقوله تعالى : « يقال له : إبراهيم » [٣] واختلف [٤] فى حكاية المفرد ، مراداً به مجرد اللفظ بعد القول ؛ والصحيح جوازه عند المصنف ، وصحح غيره المنع ؛ واختلف أيضا [٥] فى تخريج الآية ، فقيل : إبراهيم مرفوع

---

(١) فى (ز) : زيداً .

(٢) فى (د) : السيرافى .

(٣) الأنبياء / ٦٠ : « قالوا سمعنا فتى يذكرهم ، يقال له : إبراهيم » ، وهكذا مثل له فى الهمع ٢ / ١٥٤ قال : كقوله تعالى : « يقال له : إبراهيم » فإبراهيم ليس بمسئول عنه ، وقد حكى هذا اللفظ ، لأنه كان اسمه ، فحكى وأعرب ، وجعل مفعولا لم يسم فاعله .

(٤) جاءت هذه العبارة فى (د) هكذا : « وفى حكاية المفرد ، مراداً به مجرد اللفظ ، خلاف » .

(٥) سقطت من (ز ، غ) .

بيُقال ، فيكون من حكاية المفرد ، أى يطلق عليه هذا اللفظ ؛ وقيل : حذف منه حرف النداء ، أى يا إبراهيم ؛ وقيل : خبر مبتدأ محذوف ، أى أنت إبراهيم ، وعلى هذين يكون من حكاية الجمل ؛ وقال الأعلم : رفع بالإهمال ، إذ لم يسبقه مايؤثر فيه ، والقول لا يصلح لذلك ، فلايقع بعده إلَّا جملة أو مفرد يؤدى معناها كحق وباطل ، والمهمل إذا ضم إلى غيره رفع نحو : واحد [1] واثنان ؛ ويجوز أن يمثل هذا بما سبق من قولهم : دعنا من تمرتان ، وليس بقرشياً .

(وربما حكى العلم والمضمر بمَنْ ، حكاية المنكَّر) – فإذا قدر جهل الاسم المعرفة الذى جرى ذكره فى كلام المخاطب ، فلم يُدْرَ ماهو ، حكى كما يحكى النكرة ؛ ولا يختص ذلك بالعلم والمضمر ، بل كل معرفة كذلك حينئذ ، ولا بمَنْ ، بل يحكى إذ ذاك بمَنْ أو بأىّ ، وعليه ماسبق من قولهم : مَنين ؟ استثباتاً لمن قال : ذهبت معهم .

(وربما قيل : ضرَبَ مَنٌ منَه ؟ ومَنُو منَا ؟ لمن قال : ضرب رجلٌ امرأة ، ورجلٌ رجلًا) – رجلٌ امرأة ، يرجع إلى : مَن مَنه ؟ ورجلٌ رجلاً ، يرجع إلى : مَنو منَا ؟ والمراد بالأول أن منهم من يعرب مَنْ ، قال يونس والكسائى : بعض العرب يعرب مَنْ ، ويحكى بها النكرات ، كما يحكى بأى ، ومن كلامهم : ضرب مَنٌ مَناً ؛ وحكى الكسائى : ضرب غلام من منَا ، بإعراب الأول بالخفض وتنوينها ،

---

(١) فى (د) : واحد اثنان .

وبترك الإعراب فيها وتسكينها ؛ والمراد بالثانى إثبات الزيادة فى الوصل ؛ وأشار بربما (١) إلى قلة هذا العمل .

(ويقال فى حكاية التمييز ، لمن قال : عندى عشرون : عشرون ماذا ؟ وعشرون أيّاً ؟ على رأى) – المراد بالحكاية هنا ، إيراد الكلام مورد الاستثبات ، كما سبق أنك تقول لمن قال : ضربت زيداً : اَلْمَنِى ؟ على معنى الاستثبات عن نسبه ، كأنك قلت : أهو القرشىّ ؟ فإذا قيل : عندى عشرون ، فأردت الاستثبات عن حقيقتها ، قلت : عشرون ماذا ؟ أو عشرون أيًّا ؟ وهذا إنما هو على رأى من يعتقد فى استفهام الاستثبات ، أنه يجوز تقديم العامل عليه ، وهو رأى الكوفيين ، وجرى عليه ابن عصفور ، وحكى الكوفيون من كلام العرب : يفعلَ ماذا ؟ يصنعَ ماذا ؟ بنصب يفعل ويصنع ، على تقدير : يريد أن يفعلَ ماذا ؟ ويريد أن يصنعَ ماذا ؟

(ويُحكى المفردُ المنسوبُ إليه حكمٌ هو للفظه) – نحو : ضربَ فعلٌ ماضٍ ، ومِنْ حرفُ جرٍّ ؛ ويجوز أن يقال : ضربتُ زيداً فتقول : زيداً مفعولٌ بنصب زيد .

(أو يجرى بوجوه الإعراب (٢)) – إن كان قابلاً للإعراب ، فإن كان مبنيا حُكى ولم يُعرب ، نحو : مَنْ موصولٌ ، وهَلْ حرفُ استفهام ، واضربْ فعلُ أمرٍ ؛ وحكم الإسناد اللفظى أن يُنسبَ

---

(١) فى (ز ، غ) : وأشار بهذا .

(٢) فى النسخة المحققة من التسهيل ، بعد هذا : اسماً للكلمة أو للفظ .

للمسند إليه ، ما يستحقه من إعراب وبناء ، لو أسند إلى معناه ، فلذا يبنى ماذكر ، ويُعرب فى قولك : زيدٌ ثلاثىٌّ ونحوه .

(**فصـــل**) : (إن سألَ بالهمزة عن مذكور ، مُنكِرٌ اعتقادَ كونه على ماذُكر ، أو بخلافه ، حكاه غالباً ، ووصل منتهاه ، ولو كان صفةً أو معطوفاً ، فى الوقف ، جوازاً ، بمدَّةٍ تجانسُ حركته ، إن كان متحركاً) – والمراد بهذا الفصل ، ذكر حرف الإنكار ، ويأتى فى الفصل بعده ذكر حرف التذكر ، وقد سبق ذكر الحرف اللاحق فى الحكاية ، فهذه الأحرف تلحق أواخر الكلم ، لقصد هذه المعانى ، وهى متناسبة ، ولذلك جمعها بباب واحد .

وقوله : بالهمزة ، يدل على أن حرف الإنكار لابد أن تتقدمه الهمزة دون غيرها ؛ لكن حكى أبو زيد الأنصارىّ ، عن الكلابيين ، أنهم قالوا فى : رأيت زيداً : زيدا انيه ؟ بغير همزة استفهام ، فيحذفون لدلالة قرينة الحال على الاستفهام ، مع علامة الإنكار .

وقوله : مذكور ، يخرج مالم يسبق ذكره ؛ فلو أنكرت ابتداءً ضرب عمرو مثلا ، لقلت : أضربت عمراً ؟ ولا تقول : أضربت عمرنيه ؟ بإلحاق حرف الإنكار .

وقوله : منكرٌ أو بخلافه ، إشارة إلى ضربَىْ الإنكار ؛ فالأول كأن يقال : قام زيدٌ ، فتقول : أزيدَ نيه ؟ منكراً لقيامه ؛ والثانى كقول بعضهم ، وقد قيل له : أتخرج إن أخصبت الباديةُ ؟ :

أأنا إنيه ؟ منكراً أن يكون على خلاف الخروج ، فأنكر على المتكلّم استفهامه عن شيء لا ينبغى أن يستفهم عنه ، لأنه لابد من وقوعه ، وأنا فى ذلك مرفوع أخرج (١) .

ونبه بقوله : غالباً ، على أن حكاية لفظ المتكلم لا تلزم ؛ فإذا قال : قام زيدٌ ، كان لك أن تقول : أقائم زيدٌ ؟ ونحوه .

ومثال الصفة أن يقال : قام زيدٌ الفاضل ؛ فتقول : أزيدٌ الفاضلوه ؟ والمعطوف أن يقال : قام زيدٌ وعمرو ؛ فتقول : أزيدٌ وعمرنيه (٢) ؟

ونبه بقوله : منتهاه ، على أن زيادة الإنكار إنما تكون آخِراً ، فإن أنكرت الجملة جميعها ، كانت فى آخر لفظ منها ؛ وإن أُنكر جزءٌ ، ففى (٣) آخره .

وإنما تلحق مدة الإنكار فى الوقف ، لا فى الوصل ؛ وهى جائزة لا لازمة ؛ فإن لم تُلحقها وأنت منكر ، قلت : أزيدٌ ؟ وأزيداً ؟ وأزيدٍ ؟ وتكون المدة مجانسة للحركة ، إن ضمة فضمة ، نحو : قام أحمد ، فتقول : أحْمدوه ؟ وإن فتحة ففتحة ، نحو : ضربتُ أحمَدَ ، فتقول : أحْمداه ؟ وإن كسرة فكسرة ، نحو : مررت بحذامِ ، فتقول : أحذاميه ؟ ولا فرق بين حركة الإعراب وحركة البناء ، فى ظاهر أو مضمر .

---

(١) فى (ز) : مرفوع خرج .
(٢) فى (ز) : أزيد وعمرونيه ؟
(٣) فى (ز) : فهى آخره .

(أو بياء ساكنة بعد كسرة ، إن كان تنويناً) – فتقول : أزيدُنيه ؟ وأزيدَنيه ؟ وأزيدِنيه [١] ؟ وإنما كسر التنوين لالتقاء الساكنين .

وكلامه يقتضى أن تقول فى : رام : أرامَنيه ؟ وفى : عصا : أعصنيه ؟ وأما موسى والقاضى ، رفعاً وجرًّا ونحوه ، فقيل : يأتى بمدة الإنكار مناسبة للحرف الساكن ، فيحذف الحرف لالتقاء [٢] الساكنين ، كما حذف فى : « مُوسَى الكتاب » [٣] ويرمى [٤] الرجلُ ، فتقول : أموساه ؟ واَلقاضيه ؟ وقيل : يفصل بين الاسم وحرف الإنكار بإنْ ، فتلتقى النون مع المدّ ، فيرجع حرف المدّ ياءً فتقول : أموسى إنيه ؟ واَلقاضى إنيه ، وهو الصحيح ، لقولهم : أأنا إنيه ؟ ولو جاء على الأول لقيل : أأناه ؟ هكذا قيل ، وفيه بحث . وتقول فى غلامى ، فى لغة من سكن الياء : أغلاميه ؟ تحذف كما تحذفها فى الندبة حين قلت : واغلاماه !

(أو نون إنْ ، تلى المحكىَّ توكيداً للبيان) – أو عاطفةً على قوله : تنويناً ؛ ويجوز لك فى الإنكار أن تأتى بإنْ توكيداً للبيان

---

(١) فى (د) : أزيدنيه ؟ مرة واحدة ، وسقط اللفظان الآخران .

(٢) سقطت هذه العبارة من (د) .

(٣) البقرة / ٥٣ ، البقرة / ٨٧ ، الأنعام / ١٥٤ ، هود / ١١٠ ، الإسراء / ٢ المؤمنون / ٤٩ ، الفرقان / ٣٥ ، القصص / ٤٣ ، السجدة / ٢٣ ، فصلت/٤٥

(٤) فى (د) : والقاضى والرجل .

فتكسر نونها قبل حرف الإنكار ، كما تكسر التنوين ، فتقول فى : قام أحمد : أأحمدانيه ؟ فإن كان آخر الاسم منوَّناً ، وأثبت بإنْ ، فثلاثة أوجه : إقرار التنوين ساكناً وتحقيق الهمزة نحو : أزيدٌ إنيه ؟؛ ونقل كسرة الهمزة إلى التنوين وحذفها نحو : أزيد [١] ننيه ؟ وإدغام التنوين فى نون إن المكسورة بعد حذف الهمزة نحو : أزيد نِّيه ؟

(وربما وليت ، دون حكاية ، مايصح به المعنى ، كقول من قيل له : أتفعل ؟ : أأنا إنيه ؟) – أشار بهذا إلى ماسبق من قول بعض العرب ، وقد قيل له : أتخرج إلى البادية [٢] إن أخصبت ؟ : أأنا إنيه ؟ فوليت إنْ دون حكاية ، ضمير المتكلم ، وهو فى معنى ضمير المخاطب فى كلام القائل : أتخرج ؟ وبه يصح المعنى الذى قصده ، وهو الإنكار .

(وقد يقال : أَذَهبتُوه ؟ لمن قال : ذهبتُ) – كان القياس أن لايحكى اللفظ ، لأن المقصود فى كلام المستثبت المخاطب [٣] ، فكان حقه أن يقول : أأنت إنيه ؟ فيأتى بضمير مخاطب منفصل ، ثم يأتى بإن ، ولكن قصد حكاية كلام المتكلم بعينه ، فقال : أَذَهَبتوه ؟ وكانت المدة واواً ، لأن التاء مضمومة .

وبعض العرب حكى اللفظ ورجع إلى الخطاب ، فقال : أذهبتاه ؟

---

(١) فى (د) : أزيدينيه ؟ وفى (غ) : أزيدنيه ؟

(٢) فى (د) : أتخرج إن أخصبت البادية ؟ .

(٣) سقطت من (د) .

(وأأنا إنيه ؟ لمن قال : أنا فاعل) – وهذا أيضا من حكاية اللفظ ، ولو جاء على القياس لقال : أأنت إنيه ؟ قال سيبويه : ومن قال : أذَهَبتوه ؟ قال : أأناه . انتهى . وقد يستدل بهذا لما سبق من أنه يقال : أموساه ؟ ولكنه لا يتم .

(فإن فصل بين الهمزة والمذكور بقول أو نحوه ، أو كان السائل واصلًا أو غير منكر ولا متعجب ، لم تلحق هذه الزوائد) – فإذا قيل : قام زيدٌ ؛ فقلت : أتقول : زيد ؟ (١) أو اليومَ زيدٌ ؟ لم تلحق علامة الإنكار ؛ لأنك زدتَ على ماذكر المتكلم ، فكان نظير سبق الواو لمن فى باب الحكاية ؛ وكذا إذا وصلت فقلت : أزيدٌ يافتى ؟ أو لم تنكر ولا تعجبت ، وكأنه يُشير بنفى التعجب إلى المعنى الثانى المشار إليه أول الفصل بقوله : أو بخلافه ؛ فإن قائل : أأنا إنيه ؟ لمن قال : أتخرج ؟ تعطى تعجباً من سؤاله عن خروجه ؛ مع أنه لابد منه .

وقال ابن أبى الربيع : الإنكار إما لبُعْد وقوع ذلك ، أو لأنه معلوم ، أو لكون الأمر فى نفسك بعيداً ، وهذا شبيه بالإنكار . انتهى .

فيجوز أن يكون المصنف أراد هذا الثالث بما ذكره هنا من التعجب .

ويحصل من كلامه أن الهمزة تساق هنا لثلاثة معان ؛ والأقرب الأول ، ولا يخفى رد هذا الثالث إلى أحد القسمين الأولين .

---

(١) فى (ز ، غ) : أتقول : زيدا ؟

(**فصـــل**) : (إذا نطق بكلمة متذكرٌ غير قاصد الوقف ، وصل آخرها بمدة تجانس حركته [١] إن كان متحركا) – فإذا عرض للمتكلم قطع اللفظ عن تمامه ، بسبب عدم ذكره ، توقف ؛ فجعلوا مدةً هناك ليتذكر ، وتسمى مدة التذكر ؛ وهى مثل مدة الإنكار ؛ فيقول فى : قال : قالا ؛ وفى : تقولُ : تقولوا ؛ وفى : من العام : من العامى ؛ وهذا إن [٢] لم تكن الكلمة على حرف واحد ، فإن كانت فإنما تلحق بما يصح الوقف عليه ؛ ولو قصد الوقف ، لم تلحق مدة التذكر ، بل يقف عليه ، كما سيذكر فى باب الوقف [٣] .

(وبياء ساكنة بعد كسرة ، إن كان ساكناً صحيحاً) – فيقول فى قد : قدى ، وفى آلْ ، لو تذكر فى الحارث ونحوه : آلِى ؛ وإن قلنا : إن اللام وحدها هى حرف التعريف ، وذلك للزوم ألف الوصل ، فصارت بها كقد ؛ ودخل فى التصحيح ماجرى مجراه ، من واو وياء ، فى قبول الحركة ؛ فيقول فى لو واخشَوا : لَوِى واخشوِى ؛ وفى كى واسعَىْ : كَيِى واسعَيِى ، فتلحق العلامة ، ويكسر الساكن الذى قبلها ، لالتقاء الساكنين ، فتصير العلامة ياءً ساكنة .

وخرج المعتل نحو : موسى وعيسى ، فلا تلحقه ، بل يمكن المدُّ عند التذكر ، وفى ذلك غنية عن إلحاق شىء .

---

(١) فى (ز ، غ) : حركتها .

(٢) فى (د) : إذا لم .

(٣) فى (ز ، غ) : كما يذكر بباب الوقف .

وفى البسيط ، مع هذا ، تجويز أن يؤتى بالمدة ، فيقول : موسا [١] ، وهذه هى مدَّة التذكر ، لأنها دخلت لمعنى ، وحذفت التى قبلها للساكنين .

(ولا تلى هذه الزيادة هاءُ السكت ، بخلاف زيادة الإنكار) — لأن المنكر قاصد الوقف ، والمتذكر لا يقصده .

* * *

(١) فى (د) : موساء ، وفى (ز ، غ) : موساه ، وفى الفقرة التالية من المتن ما يعضد التحقيق .

٦٨ - باب الإخبار

وضع أهل العربية هذا الباب ، ليعلم به ضبط المتعلم ماتعلمه من أبواب النحو ، وكذلك باب المخاطبة .

(شرط الاسم المخبر عنه فى هذا الباب إمكانُ الاستفادة) - سماه مخبراً عنه ، وهو مخبر به ، توسُّعاً ؛ قيل : ويجوز كون عن بمعنى الباء ، كما تعاقبا فى : اسأل عنه ، وبه ؛ وقول النحويين : أخبر بالذى عن كذا ، يحتمل الأمرين ، وعلى الثانى تكون الباء بمعنى عن ، وعن بمعنى الباء ؛ ومعنى إمكان الاستفادة ، أن يكون للاسم الذى قيل : أخبر عنه بالذى ، معنى فى ذلك المحل ، وتحصل بالإخبار فائدة ، فلا يخبر عن بكر من أبى بكر ، والقيس فى امرىء القيس ، ولا عن اثنين من : هذا ثانى اثنين ؛ فلا يقال : اللذان هذا ثانيهما اثنان ، لأنه لا فائدة فى الإخبار بذلك .

(والاستغناء عنه بأجنبىّ) - أى يصلح أن يُجعلَ مكانه أجنبىّ قبل الإخبار ، كزيد من : ضربت زيداً ؛ إذ يصح وقوع عمرو مثلا موقعه ، بخلاف الهاء فى : زيد ضربته ، فلا يصح وقوع أجنبىّ موقعها ، لفوات العائد إلى المبتدأ ، فلا يجوز الإخبار عن الهاء ، ويجوز الإخبار عن زيد ، فتقول : الذى ضربته زيدٌ .

(وجواز استعماله مرفوعاً) - يعنى أن يكون الاسم المخبر عنه

متصرّفاً ، فما لزم طريقة واحدة ، لا يخبر عنه كأيمن فى القسم ، وما التعجبية ، وسبحان ، وسحَر من يوم بعينه .

(مؤخّراً) – أخرج مالزم الصدر ، كأسماء الشرط ، وكم الخبرية ، وضمير الشأن .

(هو أو خلفه المنفصل [١]) – فالأول كزيد من : ضربت زيداً ، فتقول : الذى ضربته زيدٌ [٢] ؛ والثانى التاء من : ضربت ، فتقول : الذى ضرب أنا ؛ فالتاء فى ضربت لاتؤخر ، فقام أنا مقامه .

(مثبتاً) – احترز مما لزم [٣] النفىَ أو شبهَه ، كأحد وأخواته ، فلا يخبر عنها ، لأنها تخرج حينئذ عما تستحقه من النفى ، فلا يقال فى [٤] : ماضربت أحداً : الذى ماضربته [٥] أحد .

(منوباً عنه بضمير) – أخرج [٦] الحال والتمييز وماربط [٧] به من اسم ظاهر ، نحو : زيد قام ؛ ونحو ذلك من قوله تعالى : « ولباس التقوى ، ذلك خير » [٨] .

---

(١) فى (ز) : المتصل .
(٢) فى (ز) : الذى ضربت زيداً .
(٣) فى (د) : لازم .
(٤) فى (د ، ز) : فيما .
(٥) فى (ز) : الذى ضربت أحد .
(٦) فى (د) : احترز من الحال .
(٧) سقطت من (د) .
(٨) الأعراف / ٢٦ .

(لايطلبه بالعَود شيئان) – يُخرج الهاءَ فى : زيد ضربته ، والضمير المستتر فى : منطلق ، من : زيد منطلق ، فلا يخبر عنهما ، لأنك إذا وضعت مكان كل منهما ضميراً ، اقتضاهُ كل من المبتدأ والموصول ، فيلزم من ذلك بقاء أحدهما بلا عائد ، إذ لا يمكن عودُه عليهما . بل على [١] أحدهما ؛ فلو قيل : جاء زيد ولقيته ، جاز الإخبار عن هذه الهاء ؛ فإنها لا يطلبها بالعود شيئان ، فتقول : الذى لقيه هو [٢] ؛ فالهاء عائدة على الذى ، وهو عائد على زيد فى ذلك الكلام . هذا ماصرَّح به الشلوبين الكبير ، ويقتضيه كلام المصنف هنا ، ونصّه فى غير هذا الكتاب ، وكلام ابن عصفور عليه ؛ ونازع فى ذلك الشلوبين الصغير ، فمنع ، وهو اختيار الجزولىّ ، وهذا الشرط يغنى عنه ماسبق من اشتراط الاستغناء عنه بأجنبىّ ، ولم أره فى بعض النسخ .

(وأن يكون بعضَ ما يوصف به من جملة) – أى أن يكون المخبر عنه فى جملة تصلح أن تكون صفة ؛ وهى الخبرية الخالية من التعجب ، التى لا تستدعى كلاماً سابقا ؛ وذلك لأن تلك الجملة تجعل صلة للذى ، أو يُسبَك منها اسم توصل به ال بجملة الأمر والنهى والتمنى وغيرها ، مما لا يكون صلة لا يخبر عما فى حيزها من الأسماء .

---

(١) سقطت من (ز) .

(٢) سقطت من (ز) .

(أو جملتين فى حكم جملة واحدة) – وهما جملتا الشرط والجزاء ، فتقول فى الإخبار عن زيد من : إن تضرب زيداً أضربْه : الذى إن تضربه أضربْه زيدٌ .

(وإن كان معطوفاً أو معطوفاً عليه ، فيشترط اتحاد العامل حقيقةً) – فتقول مخبراً عن زيد من : قام زيد وعمرو : الذى قام هو وعمرو [١] ، زيدٌ ؛ وعن عمرو : الذى قام زيدٌ وهو ، عمرو ؛ إذ العامل متحد حقيقة .

(أو حكماً) – نحو : كفى بزيد [٢] وعمرو رفيقين ؛ فتقول فى الإخبار عن زيد : الذى كفى به وعمرو رفيقين ، زيدٌ ؛ وعن عمرو : الذى كفى بزيد وهو رفيقين ، عمرو ؛ فلم يتحد العامل حقيقة ، لجرّ أحد الاسمين بالحرف ، ورفع الآخر عطفا على الموضع ، لكنه اتحد حكما ؛ واحترز من أن يختلفا ، وإنما ذلك فى العطف على التوهم ، نحو : زيدٌ لم يقم ولا بصديقك ، أى [٣] ليس زيد بقائم ولا بصديقك ، فلا تخبر عن بصديقك ، فتقول : الذى زيد لم يقم ولا به صديقك [-٣] ؛ لأن عامل الجرِّ ليس موجوداً فى المتوهم العطف عليه ، فما اتحد العامل فى المتعاطفين ، لفقد عامل المتوهم . هكذا شرح هذا الموضع ، وفيه بحث .

---

(١) فى (د) : الذى قام هو عمرو وزيد .
(٢) فى (ز) : كفى زيد ...
من (٣ إلى ــ ٣) سقط من (د) .

(فإن استوفى الشروط ، أُخبر عنه مطلقاً ، بما يوافقه من الذى وفروعه) – ويعنى بالإطلاق كونه جملة اسمية أو فعلية ، فإن كان المخبر عنه مفرداً مذكراً فالذى ، أو مؤنثاً فالتى ، أو مثنّى فاللذان أو اللتان ، أو جمعاً فالذين أو اللاتى ونحوهما .

(وبالألف واللام إن صدرت الجملة التى هو منها بفعل) – فيستعمل الذى وفروعه فى الاسمية والفعلية ، ولا تستعمل آلْ إلَّا فى الفعلية ؛ فيخبر عن زيد من : ضربت زيداً ، بالذى وآلْ ؛ ولا يخبر عنه من : زيدٌ قائم ، إلَّا بالذى ؛ وذكر الأخفش صورتين يخبر فيهما فى الفعلية بأَلْ دون الذى ؛ إحداهما : قامت جاريتا زيد ، لا قعدتا ، فتخبر عن زيد بقولك : القائم جاريتاه ، لا القاعدتان ، زيدٌ ؛ ولا يجوز : الذى قامت جاريتاه ، لا الذى قعدتا ، زيدٌ ؛ لعدم ضمير الذى فى الجملة المعطوفة . انتهى .

وقد أجاز بعضهم : مررت بالذى قام أبواه ، لا الذى قعدا ؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشىء الواحد ؛ وعلى هذا يجوز مامنع الأخفش

والثانية قولك : المضروب الوجه ، زيدٌ ، لايجوز فيها : الذى ضرب الوجه ، زيدٌ ؛ وهذه على [1] مافيها من إشكال ، إذا سُلِّمت ، يجوز فيها مامنعه على رأى من يجيز تشبيه الفعل ، مستنداً إلى ظواهر منها أن امرأة كانت تهراق الدماء .

---

(١) فى (ز) : مع ما فيها .

(موجب) – خرج المنفىّ نحو : ماضربت زيداً ، ومازال عمرو قائماً ، لزوال النفى حينئذ .

(يصاغ منه صلةٌ لهما [١]) – يخرج غير المتصرف كنعم وبئس ويذر ؛ ولو استغنى بهذا عن (موجب) كما فعل فى غير هذا الكتاب لكان له وجه ؛ ويجوز أن يقال : لا يغنى .

(وذلك بتقديم الموصول مبتدأ ، وتأخير الاسم أو خلَفه خبراً ، وجعل مابينهما صلةً ، عائداً منها إلى الموصول ضميرٌ يخلف الاسم فى إعرابه الكائن قبلُ [٢]) – فمثال تأخير الاسم أن يقال : أخبر عن زيد من : ضربت زيداً ، فتقول : الذى ضربته زيدٌ ؛ ومثال خلفه : الذى ضرب أنت ، فى الإخبار عن التاء من : ضربت .

وقوله : بتقديم الموصول ، يَقتضى عدم جواز تأخيره ، فلا يقال : زيدٌ [٣] الذى ضربته ؛ وقد صرح قوم بلزوم تأخير الخبر ، وهو قضية كلام الأكْثَرين ؛ وفى البسيط أنه يجوز أن يُقدَّم [٤] زيدٌ مبتدأ أو خبراً عن الذى ؛ قال : ولكن الأحسن أن يكون خبراً عنه متأخراً .

---

(١) فى (ز ، غ) : صلة لاَ لْ : والتحقيق عن (د) والنسخة المحققة من التسهيل .

(٢) فى النسخة المحققة من التسهيل : قبل ذكر الموصول ، وسيشير الشارح إلى هذه الزيادة .

(٣) فى (د) : زيداً الذى ضربته .

(٤) فى (د ، ز) : إن تُقدِّم زيداً ...

ونقل عن المبرد أنه يجوز تقديمه خبراً ومبتدأ ؛ قيل : وقد يجب التقديم كما فى الإخبار عن اسم الاستفهام ، فتقول فى الإخبار عن قولك : أيهم قائم ؟ : أيهم الذى هو قائم ؛ وهذا مبنى على جواز الإخبار عن اسم الاستفهام ؛ والأظهر والقياس المنع ؛ وأجاز بعضهم ذلك ، وعليه فى الصورة المذكورة أى خبر مقدم ؛ قاله ابن عصفور ؛ وقال ابن الضائع : مبتدأ .

والمراد بالكائن قبلُ : الكائن قبلَ ذكر الموصول ، وكذا هو فى نسخة ؛ فيعطى الضمير الذى خلَف ماجعلته خبراً أو مبتدأ ، على ماعرفت ، ماكان لذلك الاسم قبل مجىء الموصول ، من الإعراب ، من رفع أو نصب أو جرّ ، لكنه لايكون إلّا ضمير غيبة ، وإن خلف ماليس كذلك كما سبقت الإشارة إليه فى قوله : أو خلفه .

وقد أجاز الخُشَنىّ [١] المطابقة ، فتقول فى الإخبار عن التاء من : ضربت : الذى ضربت أنت ؛ ويلزمه إجازة ذلك فى المتكلم ، نحو : الذى قمت أنا ، فى الإخبار عن التاء من : قمت ؛ وهو قريب من إجازة الكسائى فى : أنت الذى ضربت : الذى ضربت أنت ، وقد فرَّق بينهما ، وفى الفرق نظر .

وقد أجاز الكسائى فى : أنا قائم ، وأنت قائم : الذى أنا قائم ، أنا ، والذى أنت قائم ، أنت .

---

(١) فى (غ) : الكسائى .

وفى الإخبار عن ضمير المتكلم أو المخاطب خلاف ؛ والجمهور على الجواز ؛ وأما ضمير الغيبة فقد عرفت مافيه .

(فإن كان الاسم ظرفا متصرّفاً ، قُرن الضمير بفى ، إن لم يتوسع فيه قبل) - فتقول فى الإخبار عن اليوم ، من قولك : قمت اليوم ، إن لم يتسع فيه : الذى قمت فيه اليوم ؛ وإن اتسعت قلت : الذى قمته اليوم .

وفى الإخبار عن المفعول له خلاف ؛ وابن عصفور صحح المنع ، وابن الضائع صحح الجواز ؛ ويجب على الجواز أن تأتى بالجار فتقول فى : قمت إجلالًا لك : الذى قمت له ، إجلالًا [1] لك .

(فإن كان الموصولُ الألف واللام ، ومرفوع الصلة ضميرٌ لغيرهما ، وجب إبرازه) - فتقول فى الإخبار عن التاء من : ضربت زيداً : الضاربُ زيداً ، أنا ؛ ولا يبرز المرفوع بالضارب ، لأن الضمير لاَ لْ ، وفى الإخبار عن زيد : الضاربه أنا ، زيدٌ ، فيبرز لأن آلْ لزيد ، وأنا لغيره .

(وهذا الاستعمال جائز فى خبر كان) - المعنىّ بالاستعمال : الإخبار بالذى والألف واللام ؛ وفى جواز الإخبار عن خبر كان خلاف :

قال ابن الدهان : أكثر النحاة على جوازه ، ومثل بـ كان زيدٌ

---

(١) فى (ز ، غ) : إجلال .

منطلقا ؛ قال : ومنع بعضهم الإخبار عن خبر كان مطلقا ؛ واستقبحه ابن السرَّاج ، قال : لأنه ليس بمفعول على الحقيقة ؛ وخص ابن عصفور الخلاف بالمشتق ، وقال فى الجامد نحو : كان زيدٌ أخاك : إنه جائز بلا خلاف ، فتقول : الذى كان زيدٌ إياه ، أو كانَه زَيد (١) ، أخوك ؛ والكائن زيدٌ إياه أخوك ، أو الكائنهُ ؛ وتقول فى المشتق : الذى كان زيدٌ إياه قائم ، أو كانَه ؛ والكائن زيدٌ إياه (٢) قائم ، أو الكائنهُ ؛ والخلاف فى خبرها المشتق ، ثابت فى خبر المبتدأ المشتق ؛ وممن جوَّزه فيه ابن الدهان ؛ ولكن صححوا المنع فى المشتق .

وفى بعض نسخ التسهيل :

(والإخبار عن خبر كان جائز على ضعف ، خلافاً لمن منع ، لا فى البدل المفرد من متبوعه) – فإذا قيل : جاء زيدٌ أخوك ، لم يَجُز الإخبار عن البدل وحده ، فلا تقول : الذى جاء زيد هو أخوك ، لئلا يلزم خلُوّ جملة الصلة عن العائد ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ، وإن أُخبرت عن البدل مع المبدل منه جاز ، فتقول : الذى جاء زيدٌ أخوك ، كما يجوز أن تخبر عن المبدل منه وحده فتقول : الذى جاء هو أخوك زيدٌ . ومن النحاة من أجاز الإخبار عن كل منهما منفرداً ؛ واختار ابن عصفور منع الإخبار عن البدل .

(خلافاً لقوم) – هو راجع إلى المسألتين ، وخلافه فى الأولى بالجواز ، وفى الثانية بالمنع .

---

(١) سقطت من (ز ، غ) .

(٢) فى (د) : والكائن إياه زيد قائم .

(وإن كانت الجملة ذات تنازع فى العمل ، لم يغيرَّ [١] الترتيب ، مالم يكن الموصولُ الألفَ واللام ، والمخبَرُ عنه غير المتنازع فيه) – فتقول فى الإخبار عن زيد من قولك : ضربنى وضربت زيداً : الذى ضربنى وضربته زيدٌ ، من غير تغيير للترتيب الذى كان عليه الكلام ؛ وكذا : الضاربى والضاربه أنا زيدٌ .

(فإن كان ذَيْنك [٢]) – أى [٣] الموصول آلْ ، والمخبر عنه غير المتنازع فيه [-٣] .

(قُدِّم المتنازع فيه ، معمولاً لأول المتنازعَين ، وإن كان قبلُ معمولاً للثانى) – فإذا قيل : أخبر عن التاء من : ضربتُ وضربنى زيد ؛ قلت : الضارب زيداً ، والضاربه هو أنا .

(وهذا أولى من مراعاة الترتيب ، بجعل خبر أول الموصولَين عن خبر الثانى) – بأن تقول فى الصورة المذكورة : الضاربه أنا هو ، والضاربه زيدٌ أنا [٤] ؛ وإنما كان ذلك أولى ، لأنه جملة واحدة ، بخلاف الثانى فإنه جملتان ، فما يعطى المقصود ، وهو أشبه بما وقع المخبر عنه فيه [٥] أولى ؛ وإنما كان أشبه ، لأن الجملتين فيه كجملة واحدة ، بدليل : ضربنى وضربته زيدٌ ؛ وبالأول قال الأخفش ، والثانى منقول عن المازنى .

---

(١) فى (ز) كما فى بعض نسخ التسهيل : (لم يعتبر) .
(٢) فى (د ، غ) : فإن كان ذلك .
من (٣ إلى – ٣) سقط من (غ) .
(٤) فى (ز) : والضاربه زيداً أنا .
(٥) فى (د) : فهو أولى .

٦٩ - باب التذكير والتأنيث

(أصل الاسم التذكير) - وذلك لأنه مامن مذكر ولا [١] مؤنث إلَّا يقع عليه اسم الشيء ، وهو [٢] مذكر فى لِسانهم ؛ قيل : وهذا إذا لم ترد [٣] اللفظ ، فإن أريد بالكلمة اللفظ ، جاز التذكير والتأنيث ، اسماً كانت [٤] أو فعلا أو حرفا ؛ وقد سبق هذا ، وزعم الفراء أن حروف الهجاء لا تذكَّر إلَّا فى الشعر .

(فاستغنى عن علامة ، بخلاف التأنيث) - لأن الثوانى [٥] تحتاج إلى مايميزها [٦] ، كما فُعل بالتعريف الطارئ على التنكير ، حيث جيء بألْ ، وفى النفى الطارئ على الإيجاب ، حيث جيء بالنّافِى .

(وعلامته [٧] فى الاسم المتمكن ، تاء ظاهرة) - نحو عائشة وفاطمة ؛ وخرج بالمتمكن المبنيُّ بناء [٨] غير طارئ ، فلم يجعل فيه

---

(١) سقطت من (ز ، غ) .

(٢) فى (د ، ز) : شيء .

(٣) فى (د ، غ) : إذا لم يرد اللفظ .

(٤) فى (د ، غ) : كان .

(٥) فى (د) : القوافى .

(٦) فى (د) : إلى مميز .

(٧) أى علامة التأنيث ؛ وقد زاد فى بعض نسخ التسهيل قبل هذا : (وحُكم به لما جُهل أمره ، كابن مسمى به مؤنث ؛ وافتقر التأنيث إلى علامة) ولم يأت به فى المساعد ولم يشرحه .

(٨) سقطت من (غ) .

ماذكر ، بل يدل على التأنيث بغير ذلك ، كالصيغة نحو : هن وها .
وقوله : تاء للإعلام بأن التأنيث بالتاء ، والهاء بدل منها ، وقد نصَّ على ذلك سيبويه ، وقيل التأنيث بالهاء وأبدلت فى الوصل تاء ؛ وما فيه التاء ، إن كان مدلوله مذكراً حقيقة ذُكِّر ، نحو : قام طلحة ؛ وشذَّ .

(١٧٠) * أبوك خليفةٌ ولدته أخرى [1] *

أو مؤنثاً حقيقةً ، أُنِّث كفاطمة ، ولا يذكَّر إلَّا ضرورةً ، وإن لم يتميز المذكَّر عن المؤنث بلفظ ، أُنِّثَ للمذكر [2] والمؤنث ، كنملة وقملة [3] ؛ وبهذا يعلم ضَعف قول مَن سُئل عن نملة سليمان : أذكراً كانت أم [4] أنثى ؟ فقال : أنثى ، لقوله تعالى : « قالت نملة » [5] .

(أو مقدَّرة) — كهند وشمس ؛ ودليل تقديرها دخولها فى التصغير كهنيدة وشميسة ، والتصغير كثيرا مايرد الأشياء إلى أصولها .

(أو ألف مقصورة) — كسكرى .

---

(١) فى هامش (ز) : تمامه * وأنت خليفة ، ذاك الكمال * ولم أجده فى غير حاشية الصبان — ٤ / ٩٤ — ، الشطر الأول فقط ، دون شرح أو تعليق .

(٢) فى (د) : أنث المذكر كالمؤنث .

(٣) وجاء فى حاشية الصبان على الأشمونى ٤ / ٩٥ : قاعدة : مالا يتميز مذكره عن مؤنثه ، فإن كان فيه التاء فهو مؤنث مطلقا ، كالنملة والقملة ، للمذكر والمؤنث ...

(٤) فى (ز) : أذكر كانت أو أنثى .

(٥) النمل / ١٨ .

(أو ممدودة ، مبدلة همزة) — نحو : حمراء ؛ وكون الهمزة بدلا من ألف التأنيث ، هو قول جمهور البصريين ، وقال الكوفيون والزجاجيّ (١) : الألف الممدودة علامة التأنيث ، وزاد الكوفيون فى علامة التأنيث : التاء فى أخت وبنت ، والألف والتاء فى مسلمات ، والنون الثانية فى هُنَّ ، وقالوا فى الأولى : دخلت لأن نون التأنيث لايكون ماقبلها إلا ساكنا ، والكسرة فى أنتِ ، والياء فى هذِى ، وقال هشام : التأنيث فيها بالكسرة .

(ويُعلم تأنيث مالم تظهر العلامة فيه بتصغيره) — المراد بذلك ما يصلح أن يكون مذكراً ، فيحصل اللبس ، فلا ينبغى أن يقيد ذلك بما لا فَرْجَ له ، والاسم الخالى من التاء ، إن كان حقيقىَّ التذكير والتأنيث ، وامتاز فيه المذكر عن المؤنث كهند وزيد ، أنَّثتَ المؤنث ، وذكَّرتَ المذكر ، وإن لم يميز كبرغوث ، ذكرته للمذكر والمؤنث ، وإن كان مجازيَّهما فالأصل تذكيره نحو : عُود وحائِط ، ولا يؤنث إلَّا سماعاً كقدر وشمس ، وبابه اللغة ، وقد صُنف فى ذلك كتب ، وممن صنف فيه الفراء وأبو حاتم ، ومثال ماذكر من التصغير : نويرة فى نار ، ودويرة فى دار .

(أو وصفه) — نحو : كُلْ كتفاً مشويَّة ، ويدخل فيه الخبر نحو : يدُ زيدٍ مبسوطة .

---

(١) فى (د) : والزجاج .

(أو ضميره) – نحو : العين كحلتُها .

(أو الإشارة إليه) – نحو : « هذه جهنم »[١] .

(أو عدده) – نحو : ثلاث أيد ، فحذفوا التاء من العدد كما حذفوها مع المؤنث الحقيقىّ ، نحو : ثلاث نسوة ، وهذا هو المعروف ، أعنى أنها لا تسقط إلَّا مع المؤنث ؛ وقد تسقط التاء مع عدد المذكر نحو :

(١٧١) * وإن كلاباً هذه عشرُ أبطنٍ[٢] *

فيؤوَّل بالمؤنث ، كقولنا فى البيت : إنه كنى بالبطن عن القبيلة .

(أو جمعه على مثال يخص المؤنث) – كهندات ، فهذا الجمع يخص المؤنث ، مالم يكن جمع مصغر المذكر الذى لايعقل ولا صفته .

(أو يغلب فيه) – كأفعُل ، فإنه غلب فى المؤنث ، كعُقاب وأعقُب ، ويمين وأيمُن ، فإذا جُمع اسمٌ على أفعُل ، قُضى بتأنيثه ، مالم

---

(١) يس / ٦٣ : « هذه جهنم التى كنتم توعدون » ، الرحمن / ٤٣ : « هذه جهنم التى يكذب بها المجرمون » .

(٢) ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٤ / ٦٣ من الطويل ، وعجزه :
* وأنت برئ من قبائلها العشر * قاله رجل من بنى كلاب ، سمى النوَّاح ، والشاهد فى : عشر أبطن ، والقياس : عشرة أبطن ، لأن البطن مذكر ، وهو دون القبيلة ، ولكنه كنى بالأبطن عن القبائل ، بدليل قوله : من قبائلها العشر .

يُعلم تذكيرُه ، لقلَّة ذلك فى المذكَّر ، كغراب وأغربُ ، وجنين وأجننُ .

وبقى مما يعرف به التأنيث ، لحاق التاء الفعل نحو : كُسرت القدرُ وتُكسَرُ ، وقد سبق ذكرها بباب الفاعل .

(وأكثر مجىء التاء لفصل أوصاف المؤنث من أوصاف المذكر) - كقائمة وحسنة وصفية ومضروبة .

([١] والآحاد المخلوقة من أجناسها) - كتمرة وتمر ، وبقرة وبقر ؛ واختلف هل الأصل التاء ، ثم سقطت لإفادة الجنس ، أو الأصل سقوطها ثم وصلت لإفادة الواحد ؟ وأجاز الكوفيون استعمال لفظ الجنس من ذلك للمفرد المذكر ؛ قال الفراء : ربما جعلوا الأنثى مفردة بالهاء ، وجعلوا المذكر مفرداً بطرح الهاء ، فيكون كأنه على لفظ الجمع ؛ قالوا : رأيت حماماً على حمامة ، ورأيت حماماً ذكراً ؛ وقال الكسائىّ [٢] : سمعت كل هذا النوع تُطرحُ من ذَكَره الهاء ؛ وهذا عند البصريين شاذ لايقاس عليه .

(وربما فصلت الأسماء الجامدة) - كامرىء وامرأة ، ورَجُل ورَجُلة ، وحمار وحمارة ، وأسد وأسدة ، وهو قليل ، قال :

(١٧٢) كلُّ حىٍّ ظلَّ مغتبطا   غيرَ جيرانى بنى جبلَهْ
هتكوا جيب فتاتهم ، لم   يبالوا حرمةَ الرَّجُلَهْ [٣]

---

(١) فى (ز) : أو الآحاد .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(٣) الشاهد فى قوله : رجلة: مؤنث رجل ؛ ذكره فى اللسان ولم يعزه ؛ قال عَنَى بجيبها : هَنها .

وقال :

(١٧٣) إنسانــةٌ فتّانــةٌ بدرُ الدجى منها خجلْ[١]

(والآحاد المصنوعة) – نحو : عِمام وعِمامة ، وجَرّ وجَرَّة ، وقلنسُو[٢] وقلَنْسوة .

(وربما لحقت الجنس ، وفارقت الواحد) – كقولهم : كمْء للواحد[٣] ، وكمأة للجمع ، حكاه يونس وغيره ، ومثله : جَبْأة وجَبْء ، وهذا قليل ، وعكسه هو الكثير ، كتمرة وتمر .

(وربما لازمت صفات مشتركة) – إما لغير المبالغة نحو : رجل رَبْعة ، وامرأة ربْعة ، ورجل يفعة ، وامرأة[٤] يفعة ؛ وإما للمبالغة نحو : رجل علّامة ، وامرأة علّامة ، وكذا مِطْرابة ومَلولة ؛ ووجَّهوا التأنيث فى المبالغة فى وصف المذكر ، بأنه أُرِيدَ أنه غاية فى ذلك الوصف ، والغاية مؤنثة .

(أو خاصة بالمذكر) – كقولهم : رجل بُهْمَة ، أى[٥] شجاع .

---

(١) الشاهد فى قوله : إنسانة مؤنث إنسان ؛ لم أجده فى مراجعى ؛ وقال فى اللسان والصحاح : ولا يقال : إنسانة ، والعامة تقوله .

(٢) فى (د ، ز) : وقلنسوة وقلِنس .

(٣) فى النسخ الثلاث : كمأ للواحد ، وكمأة للجمع ، والتحقيق من الصحاح وشرح الأشمونى على الألفية ، تمشيا مع القاعدة الإملائية .

(٤) سقطت من (ز) .

(٥) سقطتا من (د) .

(لتأنيث ماوصف بها فى الأصل [١]) – كما قيل فى التى للمبالغة : إنه أريد غاية فى ذلك [٢] ، وكما يقال فى بُهْمَة : إنه على تقدير أن الأصل : نفس بهمة .

(أو تنبيها على أن المؤنث أولى بها من المذكر) – فأتى بالتاء فى المذكر ، تنبيها على أن التاء ليس بلازم فيها أنها لاتكون إلّا للمؤنث ، بل المؤنث بها أولى ، أو تنبيها على أن ماثبتت فيه التاء ، مما يقع على المذكر والمؤنث ، كشاة ، المؤنث أولى به لأجل التاء .

(وتجىء أيضا لتأكيد التأنيث) – نحو : ناقة ، وذلك لأن المذكر له لفظ يخصّه ، وهو جملَ ، فلو أسقطوا التاء لحصل الفرق [٣] ، كما فى جدى لمذكر [٤] ، وعناق لمؤنث [٥] ، فكانت التاء لتأكيد معنى التأنيث ، ومثل ناقة ، نعجة ؛ والأصل فى الأسماء المختصة بالمؤنث مثل هذه سقوط التاء ، كما فى شيخ وعجوز وحمار وأتان ، وبكر وقلوص .

(أو الجمع) – أى لتأكيد معنى الجمع ؛ وقال الشلوبين فى قول الجزولىّ : ولتأكيد معنى الجمع : المراد تأكيد معنى الجمع من

---

(١) سقطت هذه العبارة من (د) ولم يأت بشرحها .

(٢) فى (ز) : إنه أريد فى ذلك غاية .

(٣١) مكرر (٣) قال أبو النجم : * ياناق ، سيرى عَنقاً فسيحا * وإن كان سقوطها هنا للترخيم .

(٤) فى (ز) : للمذكر ، وفى (غ) : للمؤنث .

(٥) فى (ز) : للمؤنث .

التأنيث ، كحجارة وفحولة ، لأنها مؤنثة ، تقول : هى الحجار ، فتكون الحجار مؤنثا ، وإن لم تدخل التاء ، فدخلت التاء لتأكيد هذا المعنى الذى فى الجمع من التأنيث ، وعلى هذا هى كالتاء [١] فى ناقة ، فيغنى عن ذكر الجمع ماقبله من تأكيد التأنيث .

(أو الوحدة) – نحو ظلمة وغرفة وسدرة [٢] ؛ وبعضهم يعبر عنها بتأنيث اللفظ ، فإن مرجعه إلى أن [٣] اللفظ كالمؤنث فى الإخبار والإضمار وغيرهما من أحكام التأنيث .

(أو لبيان النسب) – كالمهالبة والأشاعثة والمناذرة ، فى النسب إلى المهلَّب بن أبى صُفْرة ، والأشعث بن قيس ، والمنذر بن ماء السماء ؛ والمعنى : المنسوبون إلى المهلب ، ولو قيل : المهالب لكان جمعا لكل واحد اسمه مهلب ، بخلاف الأول ، فإنه المراد به أولاد المهلب ، وإن لم يكن اسم كل واحد منهم « مهلب » [٤].

وقيل : التاء فى المهالبة ونحوه ، عوض عن ياء النسب ، ولهذا لا يجتمعان ، بل يقال : المهلبيون أو المهالبة .

(أو التعريب) – كقولهم : مَوازِجَة جمعُ مَوْزَجٍ ، وهو الخف ، وقيل : الجورب ، وكيالجة جمع كيلجة [٥] ، وهو مكيال ؛

---

(١) فى (ز) : هى التاء .
(٢) فى (د ، ز) : ومدينة .
(٣) سقطت من (ز) .
(٤) سقطت من (غ) وفى (د) : مهلبا .
(٥) فى (د) : جمع كيلج .

وبعضهم يقول : إن التاء دخلت للعجمة ، وهو قريب مما ذكر المصنف .

(أو المبالغة) - كعلّامة ونسّابة [١] وراوية ؛ وقد سبق ذكرها فى قول المصنف : صفات مشتركة ؛ وقال بعضهم : إنه يُنْوى فى المدح على معنى : داهية ، وفى الذم نحو : كاذبة ، على معنى [٢] بهيمة ؛ وذكره أيضا الفراء ؛ وماسبق من قصد معنى الغاية يشمل الأمرين ؛ ومنع الفارسىّ دخول التاء للمبالغة فى صفاته تعالى ، لأن التاء للتأنيث ، وعلى هذا لا يقال فى الله : علّامة .

(أو عوضاً من محذوف لازم الحذف) - كلِدَة ، التاء عوض من الفاء [٣] ، والأصل : وِلْدٌ ، واللِّدة : مَنْ عمره مثل عمرك ، يقع على الذكر والأنثى ؛ ولثة ، والتاء فيه عوض عن اللام ؛ وإقامة ، التاء فيه عوض عن العين ، على خلاف : هل المحذوف العين أو ألف إفعال ؛ وتزكية ، التاء عوض من مدَّة تفعيل .

(أو معاقب) - نحو : زنادقة وفرازنة ، الأصل : زناديق وفرازين ، فعاقبت التاء الياء ، ولذا لا يجتمعان ، وإقرار الياء هو الأصل ، كما أقرت فى بها ليل وسرابيل ، والتاء عوض منها ، فعلوا ذلك

---

(١) فى شرح الأشمونى على الألفية ٤ / ٩٧ : وقد يجاء بها للمبالغة ، كراوية لكثير الرواية ، ولتأكيد المبالغة ، كعلّامة ونسّابة .

(٢) اضطربت هذه العبارة فى النسخ ، ففى (د) : وقال ثعلب : إنهم أثبتوا فى المدح على معنى داهية ، وفى الذم نحو : كاذبة على معنى بهيمة ؛ وفى (ز) : وقال بعضهم : إنه بنَوا فى المدح على معنى ذاهيئة ، وفى الذم نحو : كاذبة على معنى بهيمة ، والتحقيق من (غ) وهو أقرب إلى السياق .

(٣) فاء الكلمة ، وهى هنا الواو .

فى بعض الألفاظ ؛ وقيل : التأنيث للجمع ، وعدم اجتماعها مع الياء للطول ؛ ونقض المصنف كون التاء للنسب والجمع (١) معاً ، كبرابرة أى البربريون ؛ وقيل : هى للنسب ، ولكن صادف العجمة ، أو للعجمة ، وصادف النسب ؛ وكونها للفرق بين الواحد والجمع فى غير أسماء الأجناس ، كبِغال وبِغالة ، وجِمال وجِمالة ، وحمار وحمارة ، وكذا شاميَّةٌ وبصريَّة وكوفية ؛ وفى البسيط أن التاء تأتى للفرق بين المطلق والمعين نحو : ضَرْبة وضَرْب ، وهى تاء (٢) التحديد ؛ والفرق بين هذا والجنس ، أن الضرب يصدق على الضربة ، والتمر لا يصدق على التمرة ؛ وللفرق بين الاسم والصفة ، نحو : شاة رُبَّى ورُبِّية ، فالأول صفة ، والثانى اسم لما يُرَبَّى ؛ وكذا شاة ذبيح وذبيحة ؛ وكذا الحلوبة ، لأنها صارت اسما لما شأنها هذا ؛ وللفرق بين المذكر والمؤنث فى العدد نحو : ثلاثة رجال ، وثلاث نسوة .

(وتُقدَّر منفصلة ، مالم يلزم بتقدير حذفها عدمُ النظير) — فللتاء اتصال من حيث جعلت محلًّا للإعراب كقائمة ، وانفصال من حيث حذفت فى النسب ، نحو (٣) : مكىّ ؛ والأصل انفصالها ، لأنها تزيد على مدلول الكلمة وضعاً ، لكن إن أدَّى تقدير انفصالها إلى عدم النظير ، لم يُقدَّر حذفُها ، بل تُجعل كأنها (٤) من بنية الكلمة كعِدة وزِنة ، إذ لا يقال : عِدٌّ ولا زِنٌّ .

---

(١) فى (د) : للنسب والعجمة معا .

(٢) فى (ز ، غ) : وهى هاء التحديد .

(٣) سقطتا من (ز ، غ) .

(٤) فى (د) : بل يجعل كأنه .

(والجنس المميزّ واحدُه بها ، يؤنثه الحجازيون ، ويذكره التميميّون والنجديّون) – قال تعالى : « أعجازُ نخل خاوية » [١] ، وقال : « أعجاز نخل مُنقعر » [٢] ؛ واجتمع التذكير والتأنيث فى قوله تعالى : « مِنْ شجر مِنْ زَقُّوم . فمالئون منها البطون . فشاربون عليه من الحميم » [٣] ؛ ومذكّر هذا النوع ليس له لفظ عند البصريين ، بل يتميَّز عن مؤنثه بالصفة نحو : شاة أو حمامة ذَكَر ، وقد سبق قول الكوفيين ونقلهم فيه ؛ وقال بعضهم : التأنيث لغة الحجازيين وغيرهم ، والتذكير لغة تميم ونجد ؛ وقال أبو حاتم : أكثر العرب يجعل هذا الجمع مذكراً ، وهو الغالب على أكثر العرب ؛ وربما أَنَّث أهل الحجاز وغيرهم بعض هذا ، ولا يقيسون ذلك فى كل شيء ، ولكن فى خواص .

واعترض على المصنف بضَرْب وضرْبة ، واستخراج واستخراجة ، فإنه يدخل فى كلامه ، والعرب تُذكِّر هذا ولا تؤنثه ؛ ويجوز أن يجاب بأن المراد الجنس الذى لا يصلح للواحد كتمر ونخل ، وضَرْب يقع على الواحد فلا يدخل فى ذلك ، لكن يلزم على هذا ، جعلُ التاء فيه زائدة على الوجوه التى ذكرها المصنف ، فى مجيء التاء ، كما سبق عن البسيط [٤] .

---

(١) الحاقة / ٧ .

(٢) القمر / ٢٠ .

(٣) الواقعة ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ .

(٤) فى (د) : عن صاحب البسيط .

واعترض أيضا ، بأن من أسماء الأجناس ماجاء مؤنثاً لاغير ، كالبط والنحل [١] ، ومنها ماجاء مذكّراً لاغير ، كالقمح والعنب ، وفيه نظر .

وقال صاحب الإفصاح : أكثر النحويين ، فيما أعلم ، جعلوا التذكير والتأنيث فى هذا الباب قياساً [٢] سواء ، إلَّا أبا حاتم ؛ وذكر ماسبق من كلامه .

(**فصـــل**) : (الغالب فى الصفات المختصَّة بالإناث ، إن لم يُقصد بها معنى الفعل ، أن لا تلحقها التاء) – كحامل ومرضع وطالق ؛ فهذه ونحوها لا تلحقها التاء ؛ وقال الكوفيون ، خلا الفراء ، يجوز أن تلحقها ؛ وقال الفراء : ربما أتى بعض هذا فى الشعر ، وليس يحسن فى الكلام ، وأنشد للأعشى :

(١٧٤) * أيا جارتا ، بِينى ، فإنَّكِ طالقَهْ [٣] *

---

(١) فى (د) : والخيل .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) البيت من الطويل ، مطلع قصيدة للأعشى ميمون بن قيس – ديوانه ١٨٣ – وتمامه :

* كذاكِ أمور الناس ، غادٍ وطارِقَهْ *

أراد بالجارة : الزوجة ؛ وبينى أى فارقينى وابتعدى عنى ؛ وقوله : كذاكِ أمور الناس غادٍ وطارقه ، أى أن بعض ما يعرض للناس ، يعرض لهم فى وقت الغدو ، وبعضه يعرض لهم فى وقت الطروق ، وهو الليل ؛ والشاهد فى قوله : طالقه ، حيث أتى بهذا الوصف مؤنثاً بتاء التأنيث ، مع أنه لا يوصف به إلَّا النساء ، لأنه حمله على معنى الفعل وهو الحدوث ، فبنى النعت على الفعل .

وقال البصريون : إن قصد بهذا أنها فعلت أو تفعل ، أنثت بالهاء ، وإلَّا فلا ، وجعل من ذلك : « يوم ترونها تذهلُ كلُّ مُرضعة عما أرضعت » (١) ، وبيت الأعشى ، وقوله أيضا :

(١٧٥) تَمخَّضت المنونُ له بيومٍ   أَنَى ، ولكلِّ حاملةٍ تَمامُ (٢)

وقوله :

(١٧٦) كمرضعةٍ أولادَ أخرى، وضيَّعَتْ   بنى بطنِها، ذاك الضَّلالُ عن الرُّشْدِ (٣)

(لتأديتها معنى النسب) - أى ذات حمل ؛ ويعزى هذا للخليل .

(أو لتذكير ماوصف بها فى الأصل) - أى شخص مرضع ؛ ويعزى لسيبيويه .

---

(١) الحج / ٢

(٢) من الوافر ، ذكره فى الإنصاف صـ ٧٦٠ ، وقال فى الحاشية : أنشده ابن منظور (ح م ل - أ ن ا) ونسبه فى المرة الأولى إلى عمرو بن حسان ، ثم قال : ويروى لخالد بن حق (هكذا) .. وأصل معنى تمخض تحرك ، وتمخضت المنون على المجاز .. والمنون المنية وهى الموت ؛ وأَنَى أى أدرك وبلغ مداه ؛ ولكل حاملة تمام ؛ أى أن لكل حمل مدة ينتهى فيها وتتم مدته .

والشاهد فى قوله : حاملة ، حيث جاء بهذا الوصف متصلا بتاء التأنيث مع أنه خاص بالإناث ، لا يوصف به غيرهن ، وذلك لأنه جعله وصفا جاريا على الفعل ، على نحو ما ذكر فى الشاهد السابق ؛ قال ابن منظور : وامرأة حامل وحاملة على النسب وعلى الفعل ، يريد أنه يقال : حامل على النسب ، ويقال : حاملة على الفعل ..

(٣) لم أجده فى مراجعى ؛ والشاهد فى قوله : كمرضعةٍ أولادَ أخرى ، حيث جاء بالوصف : مرضعة ، متصلا بتاء التأنيث ، مع أنه خاص بالإناث ، على النحو الذى سبق ذكره فى البيت السابق .

(أو لأمن اللبس) – وهو قول الكوفيين ؛ وقيل : هو للكسائيّ وبعض الكوفيين .

(وربما جاءت كذلك) – أى بغير تاء عند قصد المؤنث .

(صفات مشتركة) – قالوا : رجل جنُب ، وامرأة جنُب ؛ وكذا بالغ وضامر ووصيّ ووزير ووكيل وكفيل وشاهد ؛ قال الفراء : وتقول [١] : مؤذن بنى فلان امرأة ، وفلانة شاهد ، لأن الشهادة والأذان تقبل فى النساء ، وربما جاء فى الشعر بالهاء ، وأنشدوا لابن همام :

(١٧٧) فلو جاءوا ببرَّةَ أو بهندٍ   لبايعنا أميرةَ مؤمنينا [٢]

وليس بخطأ أن تقول : وكيلة ووصية ، إذا أفردتها وأردتها بذلك الوصف ، والتذكير وجه الكلام ، قال :

(١٧٨) فليت أميرَنا ، وعُزلتَ عنّا   مخضَّبةٌ أناملهُا ، كعاب [٣]

(**فصـــل**) : (لا تلحق التاء غالباً صفةً على مِفْعال) – كمِعْطار ومِذْكار ؛ وقلَّ بالتاء ، قالوا : مِجذامة للأمر ، أى مِقطاع له ، ومِقْدامة على الأمر .

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) لم أجده فى مراجعى ، والشاهد فى قوله : أميرة مؤمنينا ، بتاء التأنيث ، والوجه بالتذكير ، أى بدون تاء : أمير المؤمنين ؛ وأنشدوا البيت لابن همام .

(٣) لم أجده فيما تحت يدى من مراجع ، والشاهد فى قوله : فليتَ أميرَنا ... مخضَّبةٌ أناملها ، فجاء الخبر : مخضَّبة صفة بالتاء ، وهو خبر لأمير ؛ والكعاب بالفتح : المرأة حين يبدو ثديها للنهود .

(أو مُفْعِل [١]) – كمُذْكِر ومُحْمِق ؛ [٢] وقيل : كلبة مُجرِئة ؛ وامرأة مُصْبِية ، مع قولهم : مُجْرٍ ومُصْبٍ .

(أو مِفْعيل) – كمِكْثير ومِعْطِير ؛ وقلَّ مسكينة ، حملاً على فقيرة ، وقالوا أيضا : امرأة مسكين [٣] .

(أو فَعُول بمعنى فاعل) – كشكور وصبور ؛ وقلَّ فَروقَة ومَلُولة وصَرورة ؛ وخرج الذى بمعنى مفعول ، فيؤنث بالهاء نحو : أكولة بمعنى مأكولة ، ورَكوبة بمعنى مركوبة ؛ وقد تحذف التاء ، قال تعالى : « فمنها رَكُوبُهم » [٤] ، وفى مصحف عبد الله : « رَكوبتهُم » ؛ وقال أبو عبيدة : الحلوبة والرَّكوبة ونحوهما ، تكون للواحد والجمع ، فإذا أسقطوا الهاء ، لم تكن إلَّا للجمع .

(أو فعيل بمعنى مفعول) – كجريح وقتيل ؛ وخرج نحو : مريض وشريف ، فإنهما للفاعل ، فيقال للمؤنثة : مريضة وشريفة ،

---

(١) الذى فى الألفية :

(١٧٩) ولاتلي فارقةً فَعُــولا أصلًا ، ولا المِفعالَ والمِفْعيلا

كذاك مِفْعَلُ ...ومثل لها الشارح – ابن عقيل – فى شرحه على الألفية بمِغْشَم ؛ ولم تَرِدْ « مُفْعِل » بالألفية ، وكذا فى الهمع ، جاء بمِفْعَل ، بالكسر وفتح العين ، كمِغْشَم ، ولم يأت بمُفْعِل ، بالضم والكسر ؛ وفى النسخة المحققة من التسهيل : (لا تلحق التاء غالبا صفة على مفعال أو مُفْعِل أو مِفْعَل أو فَعول بمعنى فاعل أو فعيل بمعنى مفعول) .

(٢) فى (د) : وقلَّ .

(٣) قال الأشمونى فى شرحه : وسُمع : امرأة مسكين ، على القياس ؛ حكاه سيبويه .

(٤) يس / ٧٢ : « وذللناها لهم ، فمنها رَكوبُهم ومنها يأكلون » .

وإن أريد بالأول أنه متخذ لكذا ، دخلت الهاء ، فتقول : هذه ضحية ، للذكر والأنثى ؛ وهذه ذبيحة بنى فلان .

(إلّا أن يُحذف موصوف فعيل ، فتلحقه) – نحو : رأيت قتيلة بنى فلان ، وهذه قتيلة ؛ وذلك لإزالة اللبس ؛ وإنما حذفت فى : مررت بامرأة قتيل ، فقتيل لأمن اللبس ، بذكر الموصوف ، ولو ذكر مايؤمن معه اللبس لحذفت [١] ، وإن لم يكن المذكور الموصوف نحو : رأيت قتيلا من النساء ؛ قاله أبو حاتم .

(ولشبهه بفعيل بمعنى فاعل ، قد يُحمل أحدهما على الآخر ، فى اللحاق وعدمه) – كقولهم : شاة نطيحة ، بالهاء ، وهى بمعنى مفعولة ، وكذا امرأة حميدة ، بمعنى محمودة ؛ وقالوا : امرأة صديق ، بلا هاء ، وهى بمعنى فاعل .

(وربما حُمل علىَ فَعيل ، فى عدم اللحاق ، فُعال) – كقولهم : مُدْية هُذام ، ومُدْية حُراز ، حكاهما سيبويه ؛ وحذفوا التاء منه حملاً على حذفها من فعيل ؛ وينبغى حمل كلام المصنف على فعيل بمعنى فاعل بمعنى (٢ ، لسبق ذكر أنه قد تحذف منه التاء ، حملاً على فعيل بمعنى –٢) مفعول ، فيكون (٣ فُعال محمولاً فى الحذف على ماحمل على فعيل بمعنى مفعول –٣) ؛ وإنما انبغى حمله على ذلك ، ليُحمل الشيء على

---

(١) فى (د) : لحذفتها ، وفى (ز) : تحذفه .

من (٢ إلى — ٢) سقط من (غ) .

من (٣ إلى — ٣) سقط من (غ) .

مايشاكله معنى ؛ وكلام سيبويه ، على أن فعيلا بمعنى فاعل ، محمول فى حذف التاء منه ، على فعول بمعنى فاعل ، فهو أولى من كلام المصنف ، لما ذكرنا من الحمل على المشاكل .

وحاصل كلام المصنف ، على ماقررناه ، أن فعيلاً بمعنى فاعل محمول على فعيل بمعنى مفعول ، وفُعالاً محمول على فعيل بمعنى فاعل ، ففيه المشاكلة فى الثانى دون الأول ؛ وكلام سيبويه على أن فَعيلاً بمعنى فاعل ، محمول على فعول بمعنى فاعل ، وفعالاً محمول على فعيل بمعنى فاعل ، المحمول على فعول فى حذف التاء ، ففيه المشاكلة فى الجملتين ؛ قال سيبويه ، وقد ذكر حذف التاء من فعال : جعلوا فُعالا بمنزلة أختها فعيل ؛ قال : [١] وقد أجرى شيء من فعيل ، مستوياً فى المذكر والمؤنث ، شبيه [٢] فعول ؛ وذكر ريحاً خَريقاً ؛ ووجه حمل فُعال على فعيل أنهما أخوان ؛ قال سيبويه : ألا ترى أنك تقول : طويل وطُوال ، وبعيد وبُعاد ، وشجيع وشُجاع ؛ وتدخل فى مؤنث فُعال التاء ، كما تدخل فى مؤنث فعيل .

وهُذام بالضم ، من الهَذْم ، وهو القطع ؛ قال أبو عبيدة : الهُذامُ : السيف القاطع ، وهو بالذال المعجمة ؛ وجُراز [٣] من الجَرْز ، بالزاى بعد الرَّاء ، وهو القطع ، يقال : سيف جُراز ، بالضم ، أى قاطع ؛ والخَرِيقُ : الريح الباردة الشديدة الهبوب ؛ قال الأعلم الهذلىّ :

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) فى (د ، ز) شبه .

(٣) فى (د ، ز) : حُراز ، بالحاء المهملة ، وفى لسان العرب ـــ جرَزَه يجرزُه جَرْزاً : قطعه ، وسيفٌ جُرازٌ ، بالضم قاطع .

(١٨٠) كأنَّ هبُوبَها خفقانُ ريحٍ   خَريقٍ بين أعلام طوال [١]

(وفَيْعِل) – قال تعالى : « لِنُحْيِيَ به بلدةً مَيْتاً » [٢] ، والأصل : مَيِّت فخفف ، كهَيْن فى هَيِّن ؛ وقالوا : ناقة رَيِّض ، والأصلُ رَيُوضٌ [٣] ، وتوصف بذلك أول ماريضت ، وهى صعبة بعد .

(وصَوْغُ فَعِيل بمعنى مفعول ، مع كثرته ، غير مقيس) – وقد ذكر المسألة بباب اسم الفاعل ، وزاد قوله : خلافاً لبعضهم ؛ ولقد كثر ذلك ، فلا يبعد القياس ، فيبنى [٤] من كل فعل ثلاثى مجرد متصرف تام ، فكذلك المسموع ؛ وقد سبق ذكر شرط آخر بباب اسم [٥] الفاعل .

(ويجيء أيضا بمعنى مُفْعَل) – كقولهم : أعقدت العسلَ ، فهو عقيد أى مُعْقَد ؛ وسبقت له المسألة بباب اسم الفاعل .

(ومُفْعِل) – كقولهم : سميع بمعنى مُسْمِع ؛ قال :

(١٨١) أمِنْ ريحانة الداعى السميع   يؤرقنى ، وأصحابى هجوعُ [٦]

---

(١) من الوافر ، للأعلم الهذلىّ : ابن يعيش ٥ / ٤٩ قال : والشاهد فى قوله : خَريق فى صفة الريح ؛ وقد جاء فى الهذليين ٢ / ٨٤ برواية أخرى .

(٢) الفرقان / ٤٩ : « لنحييَ به بلدةً ميتاً ، ونسقيه مما خلقنا أنعاماً وأناسىَّ كثيراً » .

(٣) وفى اللسان – روض : وكذلك غلام رَيِّض ، وأصله : رَيُوض ، فقلبت الواو ياءً وأدغمت ؛ والأنثى والذكر فيه سواء .

(٤) فى (ز) : فينبنى .

(٥) سقطت من (ز) .

(٦) ابن الشجرى ٢ / ١٠٦ ، من الوافر ، لعمرو بن معد يكرب ، قال : معناه : الداعى المسمع .

أى المسمع ، وخرج عليه أيضا : « عذابٌ أليم » [١] .

(قليلاً) – راجع إلى المسألتين .

(وبمعنى مُفاعِل كثيراً) – قالوا : جليس وقعيد وخليط ، أى مجالس ومقاعد ومخالط .

(وقد يُذكَّر المؤنثُ) – كقولهم : ثلاثة أنفس ، قال :

(١٨٢) ثلاثةُ أنفسٍ ، وثلاثُ ذَوْدٍ   لقد جار الزمانُ على عِيالى [٢]

(ويؤنَّثُ المذكَّر) – نحو :

(١٨٣) * سائل بنى أسدٍ : ماهذه الصوتُ ؟ [٣] *

(١٧١) مكرر * وإنَّ كِلَاباً هذه عشرُ أبطنٍ [٤] *

---

(١) البقرة ١٠ ، ١٠٤ ، ١٧٤ ... وفى مواضع كثيرة من البقرة وغيرها .

(٢) من الوافر ، للحطيئة — ديوانه ١٢٠ — وهو من شواهد سيبويه ٢ / ١٧٥ ، ورضى الدين فى باب العدد ؛ والذَّوْدُ بفتح الذال المعجمة ، وسكون الواو ، وآخره دال مهملة ، هو اسم جمع ، يطلق على ما بين الثلاثة إلى العشرة من الإبل .. والشاهد فى هذا الموضع فى قوله : « ثلاثة أنفس ، حيث أتى بلفظ العدد مقترنا بالتاء ، مع أنه مضاف إلى معدود مؤنث هو : نفس ؛ مراعاة للمعنى ، إذ يطلق على النفس لفظ : شخص ، والشخص مذكر .

(٣) من البسيط لرويشد بن كثير الطائى ، وهو عجز بيت صدره : * يأيها الراكب المزجى مطيته * والمزجِى اسم الفاعل من أزجَى يُزجى ، ومعناه : السائق ، والمطية كل ما يركبه الإنسان ، ويروى : بلِّغ بنى أسد ... ومحل الاستشهاد هنا فى قوله : هذه الصوتُ ، حيث جاء باسم الإشارة للمفردة المؤنثة ، وأشار به إلى الصوت ، وهو مفرد مذكر .. فعل ذلك مراعاة للمعنى أيضا حيث يطلق على الصوت لفظ : جلبة أو ضوضاء أو ضجة ، وهذه الألفاظ مؤنثة .

(٤) من الطويل للنواح الكلابى ، وقد سبق ذكره وتخريجه فى نفس الباب ،=

(حملاً على المعنى) – ففى ثلاثة أنفس ، المعنى : ثلاثة أشخاص ، ولذلك عاملها معاملة المذكر ، فأثبت التاء ؛ وعكسه : عشر أبطن ، لتأويله بقبائل ؛ وكذا : ماهذه الصوت ؟ أى الضجة .

(ومنه) – أى من تأنيث المذكر ، حملاً على المعنى .

(تأنيث المخبر عنه لتأنيث الخبر) – نحو : « ثم لم تكن فتنتَهم إلَّا أنْ قالوا » [١] فى قراءة « تكن » بالتاء المثناة من فوق ، « وفتْنتَهم » بالنصب ؛ أنَّثَ المصدر المنسبك من أنْ وصلتها ، وهو اسم تكن ، لتأنيث الخبر ، وهو فتنتهم ؛ وممن قرأ كذلك أبو عمرو ؛ وكذلك : « إلَّا أن تكونَ ميتةً » [٢] فى قراءة التاء ، ونصب ميتة ، وممن قرأ كذلك ابن كثير .

* * *

= وهو من شواهد سيبويه ، وأنشده ابن منظور فى : بطن – والمذكور هنا صدر البيت ، وعجزه :

* وأنت برئٌ من قبائلها العشر *

والشاهد فى قوله : عشر أبطن ، والأبطن جمع بطن ، والبطن مذكر ، فحذف التاء مراعاة للمعنى ، لأن البطن بمعنى القبيلة .

(١) الأنعام / ٢٣

(٢) الأنعام / ١٤٥

٧٠ – باب ألفى التأنيث

(تُعرف المقصورة بوزن حُبْلَى) – فما كان على وزن فُعْلَى ، فألفُه للتأنيث ، كأُنثى وبُشرَى ورُجْعَى ، ولا تلحقه التاء ؛ وقولهم : بُهماة مع قولهم : بُهمىَ (١) ، ممنوعاً (٢) ، شاذ ؛ وقيل : وكأنهم جعلوا ألفه للتكثير ، وقيل : هى للإلحاق ، والواحدة بُهماة ، بناء على إثبات فُعلل ، وهو قول الكوفيين والأخفش ؛ وبُهمَى نبتٌ ؛ ولايُنوَّن مافيه ألف التأنيث ، وماحكى ابن الأعرابىّ ، من صرف دنيا شاذ ، وكذا صرف مُوسَى الحديد ، شاذ ، وهو فُعلَى ، وممن قال ذلك الفراء ، وقال الأموى : هو مُفْعَل من أَوْسَيْتُ : حلقت ، وقال أبو عبيد : ولم يُسمع التذكير فيه ، إلّا من الأموى ؛ وقيل : الألف للإلحاق . وأما موسى اسم رجل ، فقال أبو عمرو بن العلاء : هو مُفْعَل ، لصرفه فى النكرة ، وقال الكسائىّ : هو فُعْلَى .

(وحُبَارَى) – وهو طائر يقع على الذكر والأنثى ، واحدُهما وجمعهما ، وإن شئت قلت فى الجمع : حُبارَيات ، وكذا كلُّ فُعالى ألفُه للتأنيث ، كجُمادَى للشَّهر ، وسُمانَى لطائر .

---

(١) اسم لنبت .

(٢) أى من الصرف .

(وشُقَّارَى) – فُعَّالَى ، وهو نبتٌ ، ومثله حُوَّارَى ، وهو ماحُوِّر من الطعام ، أى بُيِّض ، يقال : هذا دقيق حُوَّارَى ، وكلاهما بضم أوله وبتضعيف عينه .

(وسُمَّهَى) – فُعَّلَى بضم أوله وتَضْعِيف عينه ، وهو الهواء ، ويقال : ذهب فى السُّمَّهَى ، أى فى الباطل ، والسُّمَّهَى والسُّمَّيْهَى الكذب والأباطيل ، ويقال : ذهبت إبلُه السُّمَّهَى ، أى تفرقت فى كل وجه .

(وفَيْضُوضَى) – وهو فَعْلُولَى ، ويقال أيضا : فَيْضِيضَى ، وهو فَعْلِيلَى ، وقيل : هما فَيْعُولَى وفَيْعِيلَى ، يقال : أموالُهم فَوضى بينهم ، أى هُم شركاء فيها .

(وفَوضُوضَى) [١] – مثلُه ، وحكوا فيه القصر والمد ، فلا يكون الوزن مختصا بالمقصورة .

---

(١) فى النسخ الثلاث : وفَيْضُوضَى مثله ؛ وهو سهو ، فاللفظ الذى قبله فى المتن هو : فَيضُوضَى ، فلا يكون مثله ، بل هو هو ، وفى النسخة المحققة من التسهيل : وفيضوضَى وفوضوضَى ، وفى الأشمونى مع الصبان ٤ / ١٠١ : وفَيْعُولَى كفَيضُوضَى ، وفَوْعُولَى كفَوْضُوضَى للمفاوضة ، وضبطهما الصبان وقال : يقال : أموالهم فيضوضا وفوضوضا بينهم ، بالقصر والمدّ فيهما ، أى هم شركاء فيها ... وبعد هذا الوزن سقطت من النسخ بعض الأوزان ، ثبتت فى بعض نسخ التسهيل ، وجئت بها فى النسخة المحققة منه هى : بَرَدَى وشُعَبَى وفَرْتَنَى وخَوْزَلَى وخَيْزَلَى وخَنْسرى والجفَلَى وقرفُصا ، وإهْجِيرى وهجِّيرَى ، وحُضَيِّضَى وحِضِّيضَى ، وخُلِّيطَى وقِطِبَّى ومُصْطَكَى ؛ وقد جاء ببعضها الشارح فى شرحه على الألفية ، وجاء الأشمونى ببعضها فى شرحه .

(وبُرَحاياَ) — فُعَلايا ، ولم يجيء غيره ، ومعناه العجب ، يقال : ماأبرَحَ هذا الأمر ! أى ماأعجبه !.

(وأُرْبَعَى) — بضم الهمزة وفتح الباء ، وهو ضرب من مشى الأرنب ، وثبت هذا الوزن فى نسخة البهاء الرّقىّ .

(وأُرْبُعاوَى) — أُفْعُلاوَى ، يقال : قعد أُرْبُعاوَى إذا قعد مُتَربِّعاً .

(وهَرْنَوَى) — هو اسم نبات ، وكلام المصنف ، على أنه فَعْلَوى ، وقيل : هو فَعْلَلَى كقهقرى ، والواو أصل فى بنات الأربعة ، كما فى وَرَنْتَل ، شذوذاً ، وهذا أولى من جعل الواو زائدة ، لأن فَعْلَوى لم يثبت ، وأصالة الواو فى بنات الأربعة ثبتت فى المضعَّف باطراد ، وفى غيره قليلا .

(وقَعْوَلَى) — وهو بالقاف ، ووزنه فَعْوَلَى ، وهو ضرب من مشي الشيخ ، يقال : قَعْوَلَ الرجلُ ، أى مشى مشية من يحْثى التراب بإحدى قدميه على الأخرى ، لِقَبَلٍ فيهما ، قال صخر بن عُمَيْر :

(١٨٤) * قاربت أمشى القَعْوَلَى والفَنْجَلَهْ [١] *

والفنجلة : مِشيةٌ فيها استرخاء ، كمِشية الشيخ .

(وبادَوْلَى) — فاعَوْلَى ، وهو موضع ، ولم يجيء غيره [٢] .

---

(١) فى الصحاح : * فصرت أمشى القعولى والفنجلة *

(٢) زاد فى بعض نسخ التسهيل : وبادُولى ، وجاءت بالنسخة المحققة ؛ قال الصبان : وفى القاموس ، أن فى الدال الفتح والضم .

(وإيجلَى) – إفْعلَى ، وهو موضع ، وقال الأصمَعىّ : اسم رجل [١] .

(وسِبَطْرَى) – فِعَلَّى ، وكذا : دِفَقَّى ، وهما لضربين من المشى ، وذكر بعضهم فِعَلَّاء ممدوداً نحو : إوَزَّاء ، وهى مشية يعتمد فيها على أحد الجانبين ، فيكون فِعَلَّا مشتركاً [٢] ، وكذا فَعْلُولَى ، كما سبق ذكره .

(وحُذُرَّى) – فُعُلَّى من الحذَر ، ومثله : كُفُرَّى : وعاء الطلع ، وبُذُرَّى من التبذير .

(وعِرَضَّى) – فِعَلَّى من الاعتراض ، ومثله كِفَرَّى ، لغة فى الكُفُرَّى ، ونقل الفراء سُلَحْفَى وسُلَحْفاة ، فدخول التاء يقتضى كون الألف ليست للتأنيث ، إلَّا أن يُجعلَ نادراً ، كما سبق فى بهماة ؛ وأثبت بعضهم فى فعلّا المدّ ، ولم يجىء إلَّا اسماً ، وهو قليل .

(وعِرَضْنَى) – فِعَلْنَى من الاعتراض [٣] .

---

(١) قال الصبان فى حاشيته على الأشمونى ٤ / ١٠١ : قال الفارضى : بكسر الهمزة وتشديد اللام : (إيجلَّى) ، وقال الدمامينى : بهمزة مكسورة ، فتحتية ، فجيم مكسورة ، فلام (إيجلَى) اسم موضع ، وقال الأصمعىّ : اسم رجل ، ونصَّ المرادىّ فى شرح التسهيل ، على سكون التحتية ، وكسر الهمزة والجيم ، ويخالف ذلك جعل السيوطى فى الهمع وزنه إفْعلَى ، بكسر الهمزة وفتح العين .

(٢) أى بين المقصور والممدود .

(٣) زاد بعدها فى بعض نسخ التسهيل ، وفى النسخة المحققة : وعُرَضْنَى ، بضم العين .

(ورَهَبُوتَى)[١] – فعَلُوتَى من الرَّهب ، ومثله رَغَبُوتَى [١] من الرغبة ، ولم يجئ إلَّا اسماً ، وهو قليل .

(وحَنْدَقُوقا) – التصريفيون ذكروا هذه اللفظة بغير ألف وعلى ذلك كلام سيبويه ، وجعلها صفة ؛ وغيره قال : إن الحندقوق اسم نبت ؛ وذكره ابن القطاع بالألف ، كما ذكره المصنف ، ووزنه فَنْعَلُولَى ، وعليه كلام سيبويه ، وقيل : فَعْلَلُولَى ، ويقال . بفتح الحاء والدال وبكسرهما ؛ وفى الصحاح : الحندقوق نبت ، وهو الزُّرَّق ، نبطىّ معرب ، قال : ولا تقل : الحندقوقا .

(ودَوْدَرَّى) – وهو العظيم الخصيتين ، ووزنه : فَوْعَلَّى [٢] .

(وهَبَيَّخَى) – المشهور فى هذه اللفظة سقوط الألف ، كذلك ذكرها سيبويه وغيره ، وذكرها ابن القطاع بالألف ، ووزنها : فعَيَّلَا ؛ والهَبَيَّخُ : الغلام الممتلئ ، والأنثى هَبَيَّخَة .

(ويَهْيَرَّى) – المعروف فيه أيضا حذف الألف ، وقال ابن السراج : ربما زادوا الألف ، وذكر الألفَ أيضا ابنُ القطاع وابن عصفور ، لكن قال ابن القطاع : وزنه : فَعْفَلَّى ، وقال ابن عصفور : وزنه : يَفْعَلَّى ، ولم يثبت سيبويه يَفْعَلٌّ ، بتشديد اللام ، وأثبته الزَّبيدىّ وغيره ، واليَهْيَرُّ من أسماء الباطل ، وذكر الزَّبيدىُّ أنه يقال : حجَرٌ

---

(١) فى (ز ، غ) : رهبوتا ورغبوتا .

(٢) ضبطه الصبان بفتح الدالين المهملتين ، بينهما واو ساكنة ، وتشديد الراء .

يَهْيَرٌّ ، أى صلب [١] .

(ومِكْوَرَّى) – وزنه : مُفْعَلَّى ، وهو بكسر الميم وضَمِّها [٢] ، وكلام المصنف على الضم ، ولم يجىء إلَّا صفة ، وهو قليل ؛ ومعناه العظيم الرَّوثة من الدواب ، ويقال أيضا لعظيم الأنف ، وهو مأخوذ من الكمارَّة .

(وَمَرْقدَّى) – وهو مِفْعَلَّى بكسر الميم وفتحها أيضا ، وهو الكثير الرقاد ، كما ذكر الزبيدى ، وفسره الجوهرى بالذى يرقد فى أموره [٣] ؛ والمعروف ثبوت مفْعَلىً فى الأسماء كمرعزًى ، وأثبته الزبيدى فى الصفات ، ونقل أنهم يقولون : رجل مرقدَّى ، وقيل : هو من الوصف بالأسماء ، ولذا لم يُجْرَ ، بل كان مؤنَّثا والموصوف مذكراً .

---

(١) ضبطه الصبان أيضا كما فى التحقيق ، وجاء بعبارة القاموس : اليَهْيَرَّى مقصوراً مشدَّداً : الماء الكثير ، والباطل ، ونبات أو شجر ، زنته : يَفْعَلَّى أو فَعْيَلَّى أو فَعْلَلَّى .

(٢) حقق الصبان هذه اللفظة فقال : ومفْعَلَّى ، ذكر الشارح – الأشمونى – منه ثلاثة أوزان : الأول بفتح الميم ، كما يؤخذ من ضبط الدمامينى مَكْوَرَّى المفسر بعظيم الأرنبة بفتح الميم ، وإن قال بعد ذلك : ونقل فيه ضم الميم وكسرها ؛ والثانى بضمها ؛ والثالث بكسرها ، كما يؤخذ من ضبط الدمامينى مِرْقَدَّى بكسر الميم ؛ والثلاثة بسكون الفاء وتشديد اللام ، والأولان منها بفتح العين ، والأخير بكسرها ... قال فى القاموس : رجل مكورَّى ومكورّ ، وتثلث ميمهما : فاحش مكثار ، أو لئيم ، أو قصير عريض .

(٣) ضبطه الصبان بكسر الميم وسكون الراء وكسر القاف وتشديد الدال المهملة ، قال : وهذه الكلمة مما إذا شدد قصر ، وإذا خفف مُدَّ ، قاله الدمامينى ، وفى ابن عقيل على التسهيل ، أن الميم تفتح أيضا ؛ وقوله : لكثير الرقاد ، الذى فى القاموس : الارقداد الإسراع ، ورجل مرقدَّى كمرعزَّى يسرع فى أموره .

(وشَفْصِلَّى) – هو فِعْلِلَّى ، وهذا الوزن استدركه الزبيدى على سيبويه ، وأثبته ابن القطاع أيضا ، وذكر أنه تفتح شينه وتكسر ، وذكر ابن القوطية المفتوح منوَّناً ، وعلى هذا تكون ألفه للإلحاق بسفرجل ، وفسره بأنه نبات يلتوى على الشجر ، وفسَّر غيره الشّفْصِلَّى بحمل بعض الشجر ، ينفلق عن مثل القطن ، وله حب كالسمسم .

(ومَرَحَيَّا) – وهو فَعَلَياًّ ، وهو لعبة من المرح ، ومثله بَرَدَياًّ لموضع ، ولم يجىء إلَّا اسماً ، وهو قليل [١] .

(وبَرْدَرَايا) – ووزنه فَعْلَلَايا ، وقال ابن القطاع : فَعْلَعَايا [٢] ، وهو موضع .

(وحَوْلَايا) – وهو فَعْلايا ، وقيل : فَوْعالَى ، وهو اسم .

(وبفَعْلى أنثى فعلان) – نحو : سَكْرَى .

(أو مصدراً) – نحو : دَعْوَى .

(أو جمعاً) – نحو : جَرْحَى ومَرْضَى وهَلْكَى وزَمْنَى .

(وبِفِعْلَى مَصْدَراً) – كذِكْرَى ، ونحوه قولهم فى اليمين : هى مِنِّى صِرَّى ، أى عزيمة وجِدّ ، وهى من أصررتُ على الشىء : أقمت ودمت .

---

(١) ضبطه الصبان وقال : قوله : للمرح هو شدة الفرح والنشاط ، وقيل : مرَحَيَّا : موضع .

(٢) فى (ز) : فعلفايا .

(أو جمعاً) – كحِجْلَى جمع حَجَل ، وظِرْبَى جمع ظَرِبان كقَطِران ، وهى دُويبة مُنتنة الريح .

(فإن ذُكِّرَ ماسوى ذلك) – أى ماسبق ذكره من فَعْلَى وفِعْلَى وغيرهما ، وذلك أن يوصف بصفة المذكّر ، أو يشار إليه (١) بإشارته ونحو ذلك ، نحو : هذا الحَبَنْطَى (٢) ، وهو القصير البطن ، ومنهم من يهمزه ، وهو من الحَبَط ، والنون والألف للإلحاق بسفرجل .

(أو لحقته التاء) – كقولهم فى واحد السَّعَالِى : سِعْلَاةٌ ، وهى أخبث الغيلان ، فدخول التاء دليل (٣ على أن التاء –٣) ليست للتأنيث ؛ إذ لا يجمع بين علامتى تأنيث .

(دون ندور) – احترز من قولهم : بُهماة ، حكاه سيبويه ، مع منع بُهمَى ، فالمنع دليل أن الألف للتأنيث ، لكن شذّوا فى الجمع بينها وبين التاء ؛ وبُهمَى كما سبق : نبت ، قال سيبويه : تكون واحدة وجمعا ، وألفها للتأنيث ، وقال قوم : ألفها للإلحاق ، والواحدة بُهماة ، وقال المبرد : وهذا لايصرف ، ولا يكون ألف فُعْلَى بالضم لغير التأنيث ؛ وقد سبق أنه قيل أيضا : إن ألفها كأنها جعلت للتكثير .

(أو صرف) – مثّل له بحَبَرْكَى ، وهو القَرَّاد ، وهو

---

(١) فى (ز ، غ) : إليها .

(٢) فى (ز) : حبنطى .

من (٣ – ٣) سقط من (ز) .

مصروف ، والأنثى حَبْرَكاةٌ ، وربما شبه به الرجل الغليظ الطويل الظهر ، القصير الرجل ، فقيل له : حَبَرْكَى ، وأكثر العرب على تنوينه ، ويوضح ذلك قولهم : حبركاة ؛ لكن قال الجرميّ : وقد جعل بعضهم الألف فى حبركى للتأنيث ، فلم يصرفه ؛ ومما أجمع على تنوينه حَبَنْطىً ، يقال : رجل حَبنْطىً بالتنوين ، وحَبنْطأ بالهمز ، وحبنطاة ، وكذلك عفَرْنًى (١) منون لاغير ، وهو الأسد ، وسمى بذلك لشدته ، وكان ينبغى أن يقول : أو صرف دون ندور ، كما قال فى التاء ، حتى تخرج دنيا ، بالتنوين ، كما سبق عن ابن الأعرابى .

(فألفه للإلحاق) — ولذلك ذُكّر ولحقته التاء وصرف ، لكن لا يلزم كون ألفه كذلك ، فقد تكون للتكثير كقَبَعْثَرى .

(فإن كان فى صرفه لغَتان ففى ألفه وجهان) — كأرْطًى وعَلقى ، من العرب من يصرفهما ، فتكون الألف للإلحاق ، ومنهم من يمنعهما ، فتكون للتأنيث ؛ وتترى ، نوَّنه ابن كثير وأبو عمرو ، على أن ألفه للإلحاق ، ولم ينونه الباقون ، على أن ألفه للتأنيث .

(وتعرف الممدودة بوزن حمراء) — فما كان على فَعلاء ، فألفه ، للتأنيث ، سواء كان مصدراً كسَرَّاء ، أم مفرداً غيرَه ، صفةً لها أفعل كحمراء ، أو لامذكّرَ لها ، كدِيمةٍ هَطْلاء ، ولم يقولوا : مطرٌ أهطل ، أو غير صفة ، كصحراء ، أو جمعاً ، كحلْفاء وطَرْفاء ، قال الأصمعى :

---

(١) لسان — عفر : والعَفَرْنَى : الأسد ، وهو فَعَلْنَى ، سمى بذلك لشدته ؛ والنون للإلحاق بسفرجل ؛ وناقة عفَرناة ، أى قوية .

الواحدة [١] : حلَفة وطرَفة [٢] .

(وبَراكاء) – وهو فَعالاء ، والبراكاء أن يبركوا بإبلهم ، وينزلوا عن خيلهم ، ويقاتلوا رَجَّالة ، وبراكاء كل شىء : معظمه وشدته ، ومثله : ثلاثاء ، ومن الصفة طباقاء ، يقال : رجل طَباقاء ، وهو الذى ينطبق عليه أمره ؛ وأما صحارَى فألفه مبدلة من الياء ، والأصل : صحارٍ ، فليس فَعالَى مما اشترك فيه الممدود والمقصور ، على أن ابن القطاع أثبت فعالَى فى الممدود ، وذكر منه أدامَى ، موضع بالحجاز ، فيه قبر الزهرىّ العالم .

(وسِيَراء) – وهو فِعَلاء ، ومثله : خِيَلاء لغة فى خُيَلاء ، وعِنَباء لغة فى العنب ؛ والسِّيَراء ضرب من النبت ، وثوب مخطط يعمل من القَزّ ، وعن الفراء ، أن الثوب شبه بذلك النبت ؛ ولم يجىء فِعَلاء إلَّا اسماً ، ونص سيبويه على أنه لايكون صفة ، وفى الحديث : « بحُلَّة سِيَراء » [٣] ، فيجوز كونه مثل : ثوب خزّ وذهب ، أو عطف بيان إن أجزته فى النكرات ، وأما خِيَماء [٤] ، اسم ماء ، فلا يثبت اشتراك

---

(١) فى (ز ، غ) : الواحد .

(٢) قال الصبان فى حاشيته : والراجح أن طرفاء اسم جنس جمعى لاجمع ؛ والطرفاء بالطاء المهملة والراء والفاء : شجر ؛ قال فى القاموس : وهى أربعة أصناف منها : الأثل ، الواحدة طرَفاءة وطرَفة محركة ، وبها لقب طرفة بن العبد ، واسمه عمرو .

(٣) فى المعجم المفهرس للحديث الشريف : والسِّيَراء:المضلع بالقز ، والنص كما جاء بالبخارى بيوع ٤٠ ، ومسند الإمام أحمد ٣ / ١٤٤ : « أرسل النبى ﷺ إلى عمر بحلة من حرير أو سيراء » .

(٤) سقطت من (د) ، وفى (ز) : جِسْماء .

هذا الوزن ، لجواز كون المنع لغير الألف المقصورة ، بل للعلمية وتأنيث المعنى .

(وقِصَاصَاء) – وهو فِعالاء [١] ، حكاه ابن دريد ، ولا يحفظ غيره ، وهو القصاص .

(وقاصِعاء) – فاعلاء ، ومثله : نافِقاء ، وهما من جُحْرة اليربوع ، قال أبو حاتم : يقال : قصَع اليربوع ، وهو أن يحفر جحره [٢] ، فإذا حفر ودخل فيه [٣] ، سدَّ فم الجحر بتراب يجيء به من داخل ، لئلا يُدخل عليه ، فسمى ذلك الجحر : القاصعاء ؛ والنافقاء جُحر لا يخرقه ، فإذا أخذ عليه سائر الجحر ، ضرب فم ذلك الجحر برأسه ففتقه .

(وعَشُوراء) – فَعُولاء ، وهو اليوم العاشر من المحرم ، ولا نظير له فى الأبنية ، ومن البصريين من ذكر فيه القصر ، فيكون وزنا مشتركا .

(وحَرُوراء) – فَعُولاء ، ولم يجيء إلّا اسماً ، وهو قليل ، ومنه : جَلُولاء ، وهو موضع كحَرُوراء ؛ وأثبت ابن القوطيّة وابن القطّاع فَعُولَى بالقصر ، ومنه دَبُوقَى للعَذِرة ، وأما تَنُوفِي فى قوله :

---

(١) زاد بعدها فى (د ، ز) : بالفتح ، وهو سهو ، وقد ضبطه الأشمونى والصبان بكسر الفاء ، وهو القِصَاص .

(٢) فى (ز) : حفرة .

(٣) فى (د) : فإذا فرغ خرج .

١٨٥) * عُقابُ تَنُوفَى ، لا عُقابُ القَواعِلِ [(١)] *

فقال ابن عصفور : المحفوظ فيه تنوف بغير ألف ، فيمكن كون الألف إشباعاً ، ولم يثبت ذلك فى المقصور .

(ودِيَكْساء) [(٢)] – فِيَعْلاء ، وهو مما استدركه الزبيدى ، وهو القطعة من النعم ، وقيل : الياء فيه أصلية فى بنات الأربعة كيَسْتَعُور ، ووزنه فِعْلِلاء ، نحو طِرْمساء وهى الظلمة ، ويَسْتَعُور اسم موضع ، وقيل : شجر ، وهو فَعْلَلُول ، قال المبرد : الياء من نفس الكلمة ، كعين عَضْرَفوط ، لأن الزوائد لا تلحق بنات الأربعة ، إلَّا الميم فى مُدحرج ونحوه .

(ويُنابعاء) – يُفاعِلاء ، ولم يذكره غير ابن القطاع ، وذكر فى أوله الضم والفتح .

---

(١) من الطويل ، لامرئ القيس – ديوانه ٩٤ – وصدره :

* كأن دثاراً حلقَتْ بلَبُونه *

ودثار اسم راعى امرئ القيس ؛ والشاهد فى مجيء تَنُوفَى مقصوراً ؛ وفى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٣٠ / ١١١ – أن تَنُوفَى اسم موضع مرتفع فى جبل طيىء .. والقواعل جبل سلمى ؛ ويقال : القواعل جبال صغار ؛ أراد كأن عقابا من عقبان تنوفى ذهبت بهذه الإبل ، لاعقبان هذه الأجبل الصغار .

(٢) ضبطها فى النسخ ، وفى النسخة المحققة من التسهيل : دِيكِساء ، والتحقيق عن الأشمونى ؛ قال الصبان : قال فى القاموس : بكسر الدال وفتح الياء التحتية ، والكاف مضبوطة فى النسخ الصحاح منه بالسكون ... قال : ثم رأيت الدمامينى ضبطها بغير مامرَّ ، فقال : بدال مهملة مكسورة ، فمثناة تحتية ساكنة ، فكاف مكسورة ، فسين مهملة ، والياء فيه زائدة ، فوزنه : فِيعِلاء ؛ وقيل : أصلية ، فوزنه : فِعْلِلَاء ، وقوَّاه بعضهم ؛ وقوله : القطعة من النعم ، عبارة القاموس : لقطعة عظيمة من النعم والغنم .

(وتِرْكَضَاء [١]) – تِفْعَلاء ، ولم يُسمَع غيرُه ، ونقل فيه أيضا كسر التاء والكاف ، قالوا : هى تَمشى التِّركِضاء ، وهى مشية فيها تبختر .

(وتِفْرِجاء) – هذا مما استدركه الزبيدى ، بناء على أن وزنه تِفْعِلاء ، ويقال فيه أيضا : تِفْرِج وتِفْراج ، وهو الذى ينكشف فَرْجُه ؛ وقيل : وزنه فِعْلِلَاء كطِرْمِساء ، والنون أصل .

(وكِبْرِياء) – فِعْلِياء ، وهو وزن قليل ، ويكون فى الاسم كهذا ، وهى العظَمة ، ونحو : السِّيمياء للعلامة ؛ وفى الصفة كقولهم : ريح جِرْبِياء ، إذا كانت شمالاً ، وقيلَ : هى النكباء التى تجرى بين الشمال والدَّبور ، وهى ريح تقشع السحاب .

(وبَرْنَساء) – وهو عند المصنف : فَعْنَلاء ، والنون زائدة ، وكلام الجوهرى عليه ، ويدل لزيادتها قولهم فيه : البَراساء ، ووزنه عند الزبيدى وابن القطاع وابن عصفور : فَعْلَلاء كَعَقْرَباء .

(وبَرْناساء) – هو عند المصنف : فَعْنالاء ، وكلام الجوهرىّ نحوه ؛ ودليل الزيادة ماسبق ؛ وقال التصريفيون : وزنه فَعْلَالاء [٢] ،

---

(١) وضبطها الأشمونى والصبان بضم الكاف ، قال الصبان : قال أبو حيان والمرادى والشمنى : ويقال : تِرْكِضاء ، بكسر التاء والكاف ؛ قال فى القاموس : وعندى أنهما الركض .

(٢) فى (ز ، غ) : فعنالاء ، وهو نفس الوزن عند المصنف .

وهو قليل ، ومدلول اللفظ : الناس [١] ، والمذكور من الثلاث لغات ، يقال : ماأدرى أى البرنساء هو ؟ أىْ أىّ الناس [٢] ؟

(وقَرْفَصاء) – وهو فَعْللاء ، بفتح الفاء ، ولم يثبت غير هذا اللفظ ، فيجوز كون الفتحة للتخفيف ، فقد ثبت قُرْفُصاء بالضم ، فيكون نظير : جُحدُب ، فى أن الأصل ضم الدال ، وتفتح تخفيفا .

(وقُرْفُصاء) – بالضم ، ولم يجئ إلَّا اسماً ، وهو قليل ، يقال : قعد القُرْفُصاء ، إذا اجتمع فى قعدته ، وذكر ابن القطاع قصره ، فيكون الوزن مشتركا [٣] .

(وعُنصُلاء وعَنصَلاء) – فُنعُلاء ، بضم العين وفتحها [٤] ، يقال للبصل البرِّى : عنصَل وعنصُل ، بفتح الصاد وضمها فيهما ، والجمع العَناصل ، ومثله : خنفساء بفتح الفاء وضمِّها ، لكن حكى ابن القطاع : خنفسى ، بضم الفاء وفتحها والقصر ، فيكون الوزن مشتركا .

---

(١) فى (ز) : اليأس .

(٢) وفى شرح ابن عقيل على الألفية : وبَراساء لغة فى البرنساء ، وهم الناس ، وقال ابن السكيت : يقال : ما أدرى ، أىّ البرنساء هو ؟ أىْ : أىُّ الناس هو ؟

(٣) ضبطه الأشمونى بضم الأول والثالث ، قال : وحكى ابن القطاع أنه يقال : قعد القُرْفُصَى بالقصر ، فعلى هذا يكون مشتركا ؛ ويجوز فى ثالثه الفتح والضم .. وفى القاموس : يجوز فى المقصور تثليث القاف والفاء ،فتقول : القرفصى بضمهما وفتحهما وكسرهما .

(٤) قال الصبان : بضم العين والصاد المهملتين ، وتفتح الصاد أيضا .

(ومَشْيُوخاء) – مَفْعُولاء كمعيوراء : ومأتوناء لجماعة الأعيار والأتن ، وصفة كمشيوخاء ومعلوجاء – لجماعة الشيوخ [١] والعلوج .

(ومَشْيَخاء) – إن كان هذا بالخاء المعجمة فوزنه : مَفْعِلاء ، وهو قليل ، ومنه هذا ومَرْعِزَاء ، وفى شرح الكافية بالجيم ، وفسره بالاختلاط من قوله تعالى : « من نطفة أمشاج » [٢] ، وعلى هذا وزنه : فَعْيَلاء ؛ مشجت بين الشيئين مَشْجاً : خلطت ، والشىء مَشيج ، والجمع أمشاج ، مثل يتيم وأيتام ، وقوله تعالى « أمشاج » المراد – والله أعلم – ماء الرجل يختلط بماء المرأة ودمها [٣] .

(ومِرْعِزَّاء [٤]) – وحكى فيه القصر ، فيكون وزناً مشتركاً .

---

(١) فى (د) : الأشياخ .

(٢) الإنسان / ٢ .

(٣) ضبطه الأشمونى : مَشِيخاء ، وقال : للاختلاط ؛ وقال الصبان : بميم مفتوحة ، فشين معجمة مكسورة ، فتحتية ساكنة ، فخاء معجمة ، وأصله : مَشْيِخاء ، بسكون الشين ، وكسر الياء ، فأُعلَّ إعلال مبيع ، وقد ضبطه بإعجام الخاء الدمامينى .. ثم قال : وقال ابن القطاع : يقال : القوم فى مشيحاء ، بحاء مهملة ، أى فى جد وعزم ؛ وفى شرح الكافية للمصنف بالجيم ، وهو الاختلاط من قوله تعالى : « من نطفة أمشاج » ووزنه على هذا : فَعيلاء .. وفى القاموس : هم فى مَشْيوحاء من أمرهم ومَشيحىَ ، أى فى أمر يتدرونه ، أو فى اختلاط .. وفى القاموس أيضا : مَشْيُخاء ، بفتح فسكون فضم ، جمع لشيخ .

(٤) قال الصبان تعقيبا على مَشْيخاء : وقد مثل صاحب الهمع لوزن : مَفْعِلاء ، بفتح الميم وكسر العين ، بمَرْعِزاء ، براء فعين مهملة فزاى ، وهو الزغب الذى تحت شعر العنز .

(وأرْبِعاء) – أفْعِلاء ، ولا يُعرف مفرداً إلَّا اسماً لليوم المعروف . لكن فى كلام السعدىّ [١] أَنَّ أَرْمِداء للرماد ، وهو قياس أفْعِلاء كأصدقاء جمع صديق ؛ وحكى أبو زيد : أرْمِداء كثيرة .

(وأَرْبُعاء) – هو أَفْعُلاء ، وضبط بفتح الهمزة وضمّ الباء ، وفسّر الأرْبُعاء كذلك بعود من عيدان الخيمة ، وذكر السعدىّ : أرْبَعاء ، بفتح الهمزة والباء ، وأنه يقال لعمود من أعمدة الخباء ؛ قال الجوهرى : وحكى عن بعض بنى أسد ، أنهم يفتحون الباء ، يعنى فى اسم اليوم المعروف ، وهذا الوزن كذلك ، وسيأتى عدُّ المصنف له فى المشتركة [٢]. وقالوا أيضا :

(أُرْبُعاء)[٣]– بضم الهمزة والباء ، لموضع ولليوم .

(ومُزَيْقياء) – وهو فُعَيْلياء ، بضم الفاء ، وكسر اللام ، وأثبته ابن القطاع ، وهو لقب عمرو بن عامر ، ملك من ملوك اليمن ، زعموا أنه كان يلبس كل يوم حُلَّتين ، ويمزقهما بالعشىّ ، يكره أن يعود فيهما ، ويأنف أن يلبسهما أحد غيره .

ومثله (مُطَيْطَاء) – وهو التبختر ومدّ اليدين فى المشى ، وفى الحديث : « إذا مشت أمَّتى المُطيْطاء ، وخَدمتْهم أبناءُ فارس والروم ، كان بأسُهم بينهم » [٤] .

---

(١) ابن القطاع .

(٢) فى (د) : الأسماء المشتركة ، والمقصود : الأوزان المشتركة .

(٣) وقد جاء بالنسخة المحققة من التسهيل وزنا ثالثا مستقلا بدون عبارة : وقالوا أيضا .

(٤) فيض القدير جـ ١ صـ ٤٤٥ رقم / ٨٦٧ ترمذى ، عن ابن عمر .

(وسُلَحْفاء)[١] – فُعَلَّاء ، ذكره ابن القطاع [٢] .

(ويشتركان) – أى ألفا التأنيث المقصورة والممدودة .

(فى فَعَلَى) – فالمقصورة نحو : بَرَدَى اسم نهر ، وفلان يَعْدُو المَرَطَى ، لنوع من العدو ، وناقة بَشَكَى : خفيفة ، والممدودة قَرَماء وجَنَفاء موضعان ، وابن دَأْثاء وهى الأمة [٣] .

(وفُعَلَى) – فالمقصورة نحو : أُرَبَى للداهية ، ولم يرد إلَّا اسماً ، والممدودة فى الصفة : امرأة نُفَساء ، وفى الاسم : الخُيَلَاء ، وهو فى الجمع الجمع كثير كشعراء .

---

(١) قال الأشمونى فى تنبيهاته : حكى فى التسهيل سُلُحفاء بالمد ، وحكاه ابن القطاع ، فعلى هذا يكون من الأوزان المشتركة ؛ وحكى الفراء سلحفاة ، وظاهره أن ألف السلحفاة ليست للتأنيث ، إلَّا أن يجعل شاذاً مثل بهماة ؛ وعلق الصبان فى حاشيته بقوله : بسين مهملة مضمومة ، فلام مفتوحة ، فحاء مهملة ساكنة ، ففاء ، فألف التأنيث الممدودة : دويبة معروفة – دمامينى – قال : وقضية صنيع الشارح ، أنه بضم اللام ، لكن صنيع القاموس يؤيد الأول – فتح اللام ، وعن قوله : ليست للتأنيث قال : لأن ألف التأنيث لاتتلوها تاء التأنيث ، إذ لايجتمع علامتا تأنيث .

(٢) وسقط بعد هذا من النسخ الثلاث بعض ألفاظ ، ثبتت بالنسخة المحققة من التسهيل ، عن بعض نسخ التسهيل ، وسيأتى بعضها فى المشترك الذى ينبه عليه الشارح بعد ذلك ، وبعضها جاء به الأشمونى فى تنبيهاته ، وعلق عليه الصبان فى حاشيته ، كما جاء بعضها بالهمع هى :

(وعَقْرَباء لمكان ، وهندباء لبقلة ، وحوصلاء للحوصلة ، وأرمداء للرماد ، وجَنَفاء لموضع ، وخُيلاء ، وعاشوراء ، وإهْجيراء للعادة ، وطرفاء لأربعة أصناف من الشجر منها الأثل ، وجُخادِباء لضرب من الجراد ، وكريثاء لَنوع من التمر ، وزكرياء ، وبعكوكاء للشر والجلبة ، وخِيلاء) .

(٣) فى القاموس : الدّأْث : الأكل والثقل والدّنس .. والدّأْثاء . ويحرّك : الأمة ، وابن دأثاء : الأحمق .

(وفَعْلَلى) – فالمقصورة قَرْقَرى اسم موضع ، ولم يأت إلَّا اسماً ، وكذا الممدودة نحو : كَرْبَلاء ، حيث قتل الحسين رضى الله عنه ؛ وخصَّ فى غير هذا الكتاب هذه الأوزان الثلاثة بالمقصورة ، والصحيح مافى هذا الكتاب .

(وفِعلِلَاء) [١] – كهِنْدِباء ، وفيه القصر والمدّ ، وقيل : هو فيعلَى ، ووقع الأمران فى كلام ابن القَطاع ؛ ومن مقصور فعللاء : الهربدى ، وهى مشية الهرابدة ، وهو قليل ، ومن ممدوده : الطِّرْمِساء للظلمة .

(وفَوْعلَى) – والمقصورة : خَوْزَلَى ، والممدودة : حوصلاء .

(وفَيْعَلَى) – كخَيْزَلَى ، وأثبته الزبيدىّ وابن القطاع فى الممدود أيضا ، ومنه عندهم : الدَّيْكساء ، وقد سبق الكلام عليه .

(وفَعِيلَى) – والقصر والمدّ سُمعا فى : قَريثاء ، حكى الكسائى أنه يقال : قَرِيثاء بالمدّ ، لضرب من التمر ، وهو أطيب التمر بُسْراً ، وقال أبو الجرَّاح : تمر قَرِيثَى [٢] غير ممدود ، ومن القصر أيضا : كَثِيرَى [٣] ، ومن المدّ : ظليلاء لموضع ، وضبطه بعضهم بالضاد ، وبعضهم بالظاء ، المعجمتين .

---

(١) فى (د) : فعللى ، وكذا بالنسخة المحققة من التسهيل ، وهو على أية حال من المشترك .

(٢) فى (ز ، غ) : قريثا .

(٣) فى (ز ، غ) : كثيرا ؛ قال الصبان : اسم البزر ، كما فى الفارضى .

(وفِعِّيلَى) – هِجِّيراء ومِكِّيثاء ، والهِجِّيراء : العادة ، والمِكِّيثاء ، المكث ؛ وأكثر هذا النوع مقصور ، وسمع المدّ فى ألفاظ منها : المكيثاء ، والكسائى يقيس على ماسمع مدُّه من فِعِّيلاء ، فيمد جميع الباب ، وغيره من النحويين يقصر المدَّ على مورد السماع .

(وفاعولاء) – نحو : بادولاء [١] وعاشوراء .

(وإفْعيلَى) – نحو : إهْجيرا وإجْرِيَّا للعادة ، ولا يحفظ غيرهما ، وسمع فيهما أيضا المد .

(وفِعِلَّى) – قال أبو بكر الصولى : ومَن الطير الزِّمِجيَّ والزِّمِكَّى ، بالمدَّ والقصر ، قال ثابت هى الاست [٢] . انتهى ، ونحوه قول من قال : منبت ذنب الطائر ، والمشهور فيهما القصر ؛ وذكر المصنف فى غير هذا الكتاب ، أن الوزن مختص بالمقصورة ، والصحيح خلافه ، كما ذكرنا .

(وفَعْلَوْلَى) – بالقصر : فَوْضَوْضَى ، يقال : أمرهم فَوضَوضى أى يتفاوضون فيه ، وأثبت الزَّبيدى مدَّ هذا الوزن ، وسمع من ذلك : هم فى بعكوكا ، أى جلبة وشر ، وكذلك : معكوكا ، بإبدال الباء ميماً ، على لغة بنى مازن ، فإنهم يبدلون من الباء إذا كانت أولاً ميماً .

---

(١) اسم موضع ؛ قال الأشمونى : ومن المقصورة : بادولى ، وقال الصبان : وفى القاموس أن فى الدال الفتح والضم ، قال الدمامينى : على الضم يكون وزنه مشتركا بين الألفين ، بدليل : عاشوراء .

(٢) فى (ز) : الاسم .

(وفَعَلِيًّا) – كزكريا فيه المدُّ والقصر .

(وفُعَّيْلَى) – بالقصر : لُغَّيْزَى (١) وخُلَّيْطَى ، ولا يحفظ فى المدِّ إلَّا قولهم : هو عالم بدُخَّيْلائك ، أى باطن أمرك .

(وفُعَنْلَى) – كجُلَنْدَى ، اسم ملك عُمان ، وفيه المدُّ أيضا ، وذكر ابن القطاع أن لامه تفتح وتضم ، وأنهما يُمدَّان ، وأما الجيم فمضمومة لاغير .

(وأفْعَلى) – فالقصر : أَوْجَلَى لموضع ، وأجْفَلَى للدعوة العامة ، قيل : ولا نعلم غيرهما ، وقد حكوا أيضا : الأرْبَلَى للجماعة ، وممن ذكره الجوهرىّ ، فحكى عن بعضهم أن الأَجْفَلَى والأرْبَلَى : الجماعة من كل شيء ، والممدود أرْبَعاء لليوم ، كما سبق ، وقالوا أيضا . أجْفَلاء بالمدِّ .

(ويُفاعِلَى) – بالقصرِ والمدّ : يُنابعا . اسم بلد ، وذكر ابن القطاع فى أوله الفتح والضم .

(وفُعالِلَى) – نحو : جُخَادِبَى ، سمع فيه القصر والمدّ ، وهو ضرب من الجراد الأخضر الطويل الرّجلَين .

(وأما فِعْلاء وفُعْلاء (٢) ، فملحقان بقِرْطاس وقُرْناس) – فمثل

---

(١) فى (ز) : كغُبَّيْرَى .

(٢) زاد بعدهما فى بعض نسخ التسهيل ، وفى النسخة المحققة من التسهيل : « وفعِلَّاء » وقد مضى ذكره فى المشترك ، وأشار إلى ذلك هنا ضمن الشرح .

عِلْباء وقُوباء مصروف ، لأن الألف ليست للتأنيث ، والزيادة إنما هى للإلحاق ؛ هذا قول البصريين ، وأجاز الكوفيون كون ألف فَعْلاء للتأنيث (١) ، محتجين بقوله تعالى : « وشجرة تخرج من طور سَيْناء » (٢) بمنع الصرف ؛ وخرجه البصريون على أن المنع للعلمية والتأنيث المعنوى ، لا للتأنيث بالألف ؛ وعدَّ المصنف فى غير هذا الكتاب ، فِعِلَّاء ، من أبنية الإلحاق ، وجعل منه زمكَّاء الطائر ، وأنه يلحق بطرمّاح ، وهو البناء المرتفع ، فيصرف ، وقد سبق فى هذا الكتاب جعله لغير التأنيث ، وأنه من الأوزان المشتركة .

* * *

(١) زاد فى (د) : المعنوى .

(٢) المؤمنون / ٢٠ .

٧١ - باب المقصور والممدود

المراد من هذا الباب ، ذكر مايعرف به المقصور القياسىّ وغيره ، والممدود القياسىّ وغيره ؛ وقد سبق فى أول الكتاب تعريف المقصور والممدود ؛ والمشهور أن فتى ونحوه سمى مقصوراً لأنه قَصُر عن ظهور الإعراب فيه ، أى منع ، من قوله تعالى : « حُورٌ مقصورات » [١] ، وهو الذى ذكره سيبويه ؛ وقيل : قصر عن الغاية التى للمدّ ، واستحسنه ابن عصفور ، لجعلهم الممدود فى مقابلته .

(كلُّ معتلّ الآخر ، فتح ماقبل آخر نظيره الصحيح ، لزوماً أو غلبةً ، فقصره مقيس ، كاسم مفعول مازاد [٢] على ثلاثة أحرف ، ومصدر فعِل اللازم) - فاسم المفعول المذكور ، لزم فتح ماقبل الآخر فيه نحو : مُكْرَم ومُسْتخرَج ، فيقال فى المعتل : مُعطىً ومُستدعىً ، والمصدر المذكور غلب فِيه ذلك كفرَح وبطَر ، وجاء غيره نحو : شكِس شكاسةً ، وصَهِب صُهوبَة ، وسكِر سُكْراً ؛ والمطرد فى المعتل القصر نحو : جَوِىَ جوًى ، وهَوِى هَوًى ؛ وجاء على فِعْل ، قالوا : رَوِىَ يَرْوَى رِيًّا ، وعلى فِعَال ، قالوا : غَرِىَ غِرَاء [٣] ، حكاه سيبويه

---

(١) الرحمن / ٧٢ ، وزاد فى (د) : « فى الخيام » .

(٢) فى بعض نسخ التسهيل ، وفى النسخة المحققة من التسهيل : غير الثلاثى .

(٣) جاء به الأشمونى بكسر أوله ، وفى تعليق الصبان : وفى القاموس : غَرِىَ به كرَضِىَ غِرًى وغِراء : أولع ، كأُغرىَ به وغُرِى مضمومتين ، وفى (ز) كما فى شرح التسهيل لناظر الجيش ، ضبطت بفتح الأول : غَرًى وغَراء .

والغِراء بالمَدّ ، على وزن فِعَال ، على جهة الشذوذ ، وحكاه أبو زيد والأصمعىّ : غِرًى بالقصرِ ، على القياس .

(والمَفْعَلُ) – لمصدر أو زمان أو مكان ، نحو : عزَا مَعْزى ورَمَى مَرْمى ، والنظير من الصحيح : مَذْهَب .

(والمِفْعَلُ ، مراداً به الآلة) – كمِرْمى ، ونظيره من الصحيح : مِغْزَل ، وجاء من الصحيح : مِفْعال كمِقْراض ، ولا يكاد يوجد فى المعتل .

(وجمع فُعْلة) – كدُمية ودُمًى ، ونظيره من الصحيح : ظُلْمة وظُلَم .

(وفِعْلَة) – كمِرْية ومِرًى ، ونظيره : قِرْبة ، وقِرَب ؛ وشذّ فى فُعْلَة بالضم فى المعتلّ ، فِعَل بالكسرِ ، قالوا : كُسْوة وكُساً وكِسًا [١] ، بضم أول الجمع وكسره ؛ وشذّ فى فِعْلة بالكسر فى المعتل ، فُعَل بالضم ، قالوا : لِحْية ولُحًى ، وحِلْية وحُلًى ، بضم أول الجمع وكسره .

(والفُعْلى أنثى الأفعل) – أى وجمع الفُعلى نحو : الدُّنا والعُلَا جمع الدنيا والعُلْيا ، ونظير ذلك : الكبرى والكُبَر .

(فإن لزم ، قبل آخر نظيره الصحيح ألفٌ ، أو غلب ، فمدُّه مقيس ، كمصدر ماأوله همزة وصل) – فتقول : استدعى [٢]

---

(١) سقطت من (ز ، غ) .

(٢) فى (ز ، غ) استدعا .

استدعاء بالمدّ ، لأن الصحيح [١] يقال فيه : استخرج استخراجاً بالألف ، وكذا ماأشبهه ؛ ومثال الغالب مِفْعال صفة فعالية فى الصحيح كذلك كمِطعام ، فتقول فى المعتل : مِعْطاء بالمدّ ، وقد يجىء على مفعَل كمطعَن ، وقد جاء فى المعتل كذلك كما سيأتى .

(وموازن فَعَّال) – كسَقَّاء ، ونظيره من الصحيح : شَرَّاب .

(وتَفْعال) – كتَعداء [٢] ، نظيره تكرار .

(ومِفعْال صفةً) – نحو : مِهْداء ومِعْطاء ، ونظيرهما : مِهْذار [٣] ، وقالوا : رجل مِعْطىً بالقصر شذوذاً .

(وواحد أَفْعِلة) – أى ماطرد فى جمعه أَفْعِلة نحو : كساء وأكسية ، وقِباء ، وأقبية ، والنظير : حمار وأحمرة ، وقذال وأقذلة ، وشذَّ بالقصر ندًى وأندية ، وقَفًى وأقفية ، ورَحًى وأرحية ، وقال الأخفش : الأخيران من كلام المولَّدين . وكلام المصنف هنا ، وفى باب التثنية ، على أن الفعل لا يسمى مقصوراً ، وكذا الحرف ، وهكذا كلام الجمهور من أهل العربية ، ووُجِّه بأن المقصور مايوجد من جنسه ممدود ، وعند ابن عصفور ، مِنْ مقيس المقصور ، كل فعل آخره حرف علة ، قبله فتحة نحو : أعطى وساقى .

---

(١) فى (ز) : لأن أصل الصحيح .

(٢) فى (ز) : كتعداد ، والمقصود :تَعداء مصدر عدَا .

(٣) قال الصبان : بالذال المعجمة ، أى كثير الهذيان فى منطقه .

(ومالم يكن كذلك ، فمأخذ قصره ومدّه السماع) – أى مالم يكن داخلاً تحت ماذكر من الضابط ، فمأخذه [١ السماع ؛ والمراد بالمقصور والممدود فى هذا الباب ، مايتناول مافيه ألف التأنيث وغيره ، فالضابط –١] المذكور هنا ، المقصود به ذلك ، وماذكره من الأوزان قبل هذا [٢] ، المقصود به مايخص ألف التأنيث . ومن المقصور السماعىّ فى غير ألف التأنيث : الفتى : واحد الفتيان ، والحِجَى : العقل ، ومن الممدود كذلك ، الفَتاء : حداثة السنِّ ، والحذاء : النعل ؛ وذكر المصنف فى الخلاصة والكافية الشافية ، مسألة قصر الممدود وعكسه ، ولم يذكرها فى هذا الكتاب ؛ ولا خلاف بين النحويين فى جواز قصر الممدود ضرورة فى الجملة ، إلَّا أنَّ سيبويه وغيره من البصريين والكوفيين ، إلَّا الفرَّاء ، جوَّزوا ذلك لها مطلقاً ؛ وقال الفراء : إن كان للممدود قياس يوجب المدَّ ، كفعلاء أفعل ، لم يقصر ، وإلَّا قُصر ، كالهواء الشاغل بين السماء والأرض ؛ ورُدَّ بقوله :

(١٨٦) فلو أنَّ الأطبَّا [٣] ... البيت

فقصر الأطبا ، وهو أفعلاء ، وله قياس يوجب مدَّه ، ومنع

من (١ – ١) سقط من (ز) .

(٢) فى (د) : قبل هذا الباب .

(٣) تمام البيت :

فلو أن الأطِبَّا كانُ حولى ... وكان مع الأطباء الأُساةُ

من الوافر ؛ والشاهد هنا قصر الأطبا ضرورة ، أصله الأطباء ، ولا يعرف قائله .

البصريون مدَّ المقصور للضرورة ، وأجازه معظم الكوفيين مطلقاً ؛ وقال الفراء : إن كان له مايوجب قصره ، لم يَجُز ، وإلَّا جاز ؛ فسكرى عنده لاتُمدُّ ، لأن فَعْلَى فعلان لايكون غير مقصور ؛ واحتج الكوفيون بالسماع ، قال :

(١٨٧) سيغنينى الذى أغناك عنِّى فلا فقرٌ يدومُ ولا غِناءُ [١]

فمدَّ الغِنَى ضد الفقر ، وهو مقصور .

* * *

---

(١) من الوافر ؛ والشاهد فى قوله : ولا غِناء ، حيث مدَّه وهو مقصور ، ولا يعرف قائله .

٧٢ - باب التقاء الساكنين

(لا يلتقى ساكنان فى الوصل المحض ، إلّا وأوّلهما حرف لين ، وثانيهما مدغمٌ متصلٌ لفظاً) - فخرج بالوصل الوقف ، فيلتقى الساكنان فيه ، سواء كان أولهما حرفَ لين نحو : يضربُونْ ، أو غيره نحو : ضَرْبْ . وخرج بالمحض ، ماأجرى فيه الوصل مجرى الوقف ، كقراءة نافع : « ومَحْياىْ ومماتى » [1] بتسكين ياء محياى ؛ ودخل فى اللين نحو : دَابّه ، وخُوَيْصّه ، وخرج : زَيْد .

(أو حُكماً) - نحو : اضْرِبُنَّ ، واضْرِبِنَّ ، والأصل : اضربون واضربين .

(وربما فُرَّ من ذلك) - أى من التقاء الساكنين .

(بجعل همزة مفتوحة بدل الألف) - قال أبو زيد : سمعت عَمْرو ابن عبيد يقرأ : « فيومئذ لايُسأل عن ذنبه إنْسٌ ولا جأنٌّ » [2] ، فظننت أنه قد لحن ، حتى سمعت العرب تقول : دَأَبَّه وشَأَبَّه ؛ وقرأ أيوب

---

(١) الأنعام / ١٦٢ : « قل : إنَّ صلاتى ونُسُكى ومَحْيایَ ومماتى لله ربِّ العالمين » .

(٢) الرحمن / ٣٩ .

السّختيانىّ : « ولا الضَّأَلّين » [١] وقالوا : إنه لا ينقاس إلَّا فى ضرورة الشعر .

(فإن لم يكن الثانى مدغماً متصلاً حذف الأول ، إن كان ممدوداً) – نحو : « وقيل : ادخلا النار » [٢] ، « أفى الله شك » [٣] ؟ « يقولوا التى هى أحسن » [٤] ، بحذف الألف والياء والواو ؛ فإن كان الساكن الثانى مدغماً ، فقد حكى فيه الوجهان ، نحو : هاالله لأقومنَّ ، وغلامِى الرجلُ ضربه .

(أو نون توكيد خفيفة) – نحو : اضربَ الرجلَ ، أى اضربَنْ .

(أو نون لدن) – نحو : مارأيته من لدُ الصباح ، بحذف النون .

(غالباً) – استظهر به على ماجاء من كسرها قليلا ، نحو :

(١٨٨) تنتهضُ الرِّعدةُ فى ظُهَيْرى مِنْ لَدُنِ الظهر إلى العُصَيْر [٥]

(فإن كان غيرهنَّ) – أى غير ممدود ، أو نون توكيد خفيفة ، أو نون لَدُنْ .

---

(١) الفاتحة / ٧

(٢) التحريم / ١٠

(٣) إبراهيم / ١٠

(٤) الإسراء / ٥٣

(٥) من الرجز ، قاله رجل من طيىء ؛ والشاهد فيه كسرنون لدن ، فى القليل ، لالتقاء الساكنين .

(حُرِّكَ) – أى الأول نحو : اضربِ الرجلَ .

(إلَّا أن يكون الثانى آخرَ كلمة ، فيُحرَّك هو) – أى الآخر نحو : أينَ وأمسِ وحيثُ .

(مالم يكن تنويناً ، فيُحرَّك الأوّل) – نحو : إيهٍ وصهٍ وحينئذٍ .

(وربما حُذف الأول ، إن كان تنويناً) – كما روى عن أبى عمرو :

« أحَدُ ، اللهُ الصَّمدُ » (١) بحذف التنوين ؛ وكقراءة عمارة بن عقيل : « ولا الليلُ سابقُ النهارَ » (٢) ، حذف التنوين ونصب النهار ؛ وقال الجرمىّ : حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، مطلقاً ، لغة . انتهى .

ويطرد حذف التنوين للالتقاء (٣) فى الندبة ، كقولك فى ندبة غلام زيدٍ : واغلامَ زيداه !. على رأى البصريين ، والأصل كسر التنوين لالتقائهما ، نحو : مررت بزيدٍ انظريف ؛ ومن العرب من يضم إتباعاً ، إذا كان مابعد الساكن مضموماً ضمًّا لازماً ، نحو : هذا زيدٌ اُخْرُجْ له (٤) ؛ فإن كان الضم عارضاً ، فالكسر ، نحو : هذا زيدٌ ابنُكِ .

---

(١) الإخلاص / ١ ، ٢

(٢) يس / ٤٠

(٣) سقطت من (ز) .

(٤) سقطت من (د) .

(وأُثبت إن كان ألفاً) – كقولهم : التقتْ حلقتاَ البِطان ، بثبوت الألف ، والجيدُ حذفُها ؛ وقالوا فى القسم : ها الله ، وإى الله ، بحذف الألف والياء ، على القياس ، وبإثباتهما على الشذوذ . وعلم من هذا ، أن الإثبات لايختص بالألف ، كما ذكر ؛ لكن إذا حُمل هذا على ما إذا كان الساكن الثانى غير مُدغم ، كما يدلّ عليه كلامُه ، لم يرد [١] هذا هنا ، وكان داخلًا فيما يذكره من بعد ؛ وعُلم مما ذكرناه فى المسألة التى قبل هذه ، أن الحذف فى الموضعين ليس على السواء ، بل الثانى شاذ ، والأول قليل ؛ بل هو لغة ، ويطرد فى بعض المواضع .

(ويتعيَّن الإثباتُ ، إن أوثر الإبدالُ على التسهيل فى نحو : آلغلامُ فعلَ ؟) – فإذا دخلت همزة الاستفهام على مافيه اَلْ ، فللعرب مذهبان ، قُرِىء بهما فى السبعة ؛ أحدهما : إبدال همزة الوصل ألفاً ، فتقول : آلغلام ؟ فيلتقى ساكنان ؛ والثانى : تسهيلُها ، أى جعلها بينَ بين ؛ وإنما أبدلوا أو سهلوا دفعاً للالتباس بالخبر ، وكان القياس الحذف ، لتحرك ماقبل همزة الوصل ، نحو [٢] : قال الغلام ، لكن فعلوا ذلك لذلك [٣] ، والإبدال أقيس ، لزوال صورة الهمزة ، وأما التسهيل فهو كبقائها ، فإنها عند البصريين متحركة .

(وربما ثبت الممدود ، قبل المدغم المنفصل) – نحو :

---

(١) فى (غ) : لم يرد عليه هذا هنا .

(٢) فى (د) : فهو نحو .

(٣) فى (ز) : كذلك .

« عنهو تلَهىَّ » (١) ، « ومالكم لاتناصرون » (٢) ؟ وذلك لأن التشديد عارض .

(وقبل الساكن العارض تحريكه) – فإذا قلت : يغزو الأحمر ، ثم نقلت حركة الهمزة إلى اللام ، فإنك تحذف أيضا الواو ، وربما ثبتت ، فتقول : يغزو لَحْمَر ، نظراً إلى ماعرض من الحركة ؛ وقد قال بعض العرب : رماتِ (٣) المرأةُ ، بإثبات الألف ، لما عرض للتاء من الحركة ، وأنشد الكسائى :

(١٨٩) ياحبُّ قد أمْسَيْنا ولم تنامِ العَيْنآ (٤)

أثبت الألف ، لما حرَّك الميم لالتقاء الساكنين ؛ وفيه شاهد آخر ، وهو حذف نون المثنى بلا سبب غير الضرورة .

(وأصل ماحُرِّك منهما الكسر) – أى من الساكنين ، الأول أو الثانى ، وإنما قال : ماحُرِّك ، لأنه قد لايحرك ، بل يُحذف ، كما سبق ؛ وفى البسيط : الكسر أصلٌ ، قاله النحويون ، ويُحرَّك بغيره لوجهٍ ما ؛ ويجوز كون الفتح الأصل ، لأن الفرار من الثقل ، والفتح أخفّ ؛ وكونه لا أصل فى التقاء الساكنين لحركة ، بل تقتضى وجود

---

(١) عبس / ١٠ .

(٢) الصافات / ٢٥ .

(٣) فى : رَمَتِ المرأة ؛ أصل الفعل : رَمَى ، بالألف .

(٤) رجز لا يعرف قائله ، أنشده الكسائى ، والشاهد فى قوله : ولم تنام العينا ، بإثبات ألف تنام ، أصله : ولم تنم ، وحركت الميم لالتقاء الساكنين .

التحريك ، وتعيين الحركة يكون [١] لوجوه تخصّ .

(ويُعدَل عنه) – أى عن الكسر تخفيفاً ، نحو : أين وكيف ، لأنهم لو كسروا لثقل لأجل الياء ، ومنه : « المَ اللهُ » [٢] بفتح الميم ، وقال أبو الحسن : الكسر فيه جائز ، على الأصح ؛ ولم يسمع أحدٌ فيه الكسرَ ولا قُرِئ به ؛ وحكى قطرب : « قُمَ الليلَ » [٣] ، واضْرِبَ الرجلَ ، بالفتح ، مطرداً فيما كان ثانيه لام التعريف .

(أو جَبْراً) – نحو : قبلُ وبَعدُ ؛ لما حذف المضاف وبُنيا ، جُعل بناؤهما على حركة لم تكن لهما عند الإعراب ، وهى الضمة ، جبراً لما حصَل ، فلا يلبس حال البناء بحال الإعراب .

(أو إتباعاً) – نحو : مُنْذُ ، ضُمَّت الذالُ إتباعاً للميم ؛ وإذا ضُمَّ ثانى الساكنين ضمةً لازمة ، جاز مع الكسر للالتقاء ، الضم للإتباع نحو : « قل ادعوا الله » [٤] ، و « فتيلا ، انظر » [٥] قُرِئ بالضم والكسر ؛ وحكى أبو بكر ، أن بعض العرب يقول : ادخُلِ الدارَ ، بالضم ، لضم الخاء ، قال : وهو ردىء لِلَّبس ؛ وحكى عن قوم من

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) آل عمران / ١ ، ٢ .

(٣) المزمل / ٢ .

(٤) الإسراء / ١١٠ : « قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن ، أيًّا ما تدعوا ، فله الأسماء الحسنى » .

(٥) النساء / ٤٩ ، ٥٠ : « بل الله يزكى من يشاء ، ولايُظلمون فتيلًا . انظر كيف يفترون على الله الكذب » .

النحويين إجازة الإتباع فى المفتوح نحو : اصنَعَ الخيرَ ، قياساً على أين وكيف ؛ وقالوا : إنهما فُتحتا إتباعاً .

(أو رَدًّا للأصل) – نحو : مُذُ اليوم ، أصله : مُنذُ ، حذفت نونُه ، وبنى على السكون ، فلما التقى الساكنان ، حُرِّك ، وضُمَّتَ الدال ، لأن الضمة كانت لها فى الأصل .

(أو تجنباً للبس) – كتاء الخطاب فى أنت ، وكافه فى ذاك وذلك ، لأن أصل الحرف الجائى لمعنى ، يلحق آخر الكلمة السكون ، كالتنوين ونون التوكيد ، فأصل التاء والكاف المذكورين السكون ، ففتحتا لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث .

(أو حملاً على نظير) – مثل : نَحنُ ، لم يُكسر لالتقاء الساكنين ، بل بُنى على الضم ، حملاً على هُمُ ، فالحركة فى نَحنُ كالواو فى نظيره وهو : هُمُ .

(أو إيثاراً للتجانس) – وذلك فى اسْحارَّ ونحوه ، إذا سمى به ورُخِّم ، فإن آخره يبقى راء ساكنة ، وقبلها ساكن وهو الألف ، فلابد من الحركة ، فتحرك الراء بالفتح ، مجانسةً للألف ، ولأقرب متحرك إليه (١) .

---

(١) قال ناظر الجيش فى هذا الموضع من شرحه للتسهيل : إيثار التجانس : ومثل لذلك باسْحَارَّ ، إذا سُمِّىَ به ورُخم ، فإن ترخيمه يحذف الراء الآخرة ، وحينئذ تصير الراء ساكنة بعد الألف ، فإذا احتيج إلى تحريك الراء ، حركت بالفتحة لمجانستها الألف . وقد مثل له ابن يعيش فى شرح المفصل ٩ / ١٣٠ باشعألَّ ، قال : ومن ذلك قول الشاعر :

(١٩٠) وبعد بياض الشيب من كل جانب علا لمتى حتى اشْعَألَّ بهيمها =

(**فصــل**): (تُفتح نون مِنْ مع حرف التعريف) – نحو : مِنَ القوم .

(وشبهه) – نحو : مِنَ الْيزيد ، فالْ فيه زائدة لا معرفة ، وكذا مِنَ الَّذى ونحوه ، إن قيل : إن تعريفه بالصلة .

(وربما حُذفت) – أى مع الْ ؛ وشرطُه أن لاتكون اللام مدغمة ، فلا يُقال فى : من الظالم : م الظالم ؛ ونظيره نون بنى ، لاتحذف فى مثل : بنى النجار ، بخلاف الحارث ، فتقول : بَلْحَارث ، ومن حذف نونِ مِنْ :

(١٩١) ليس بين الحىِّ والمَيْتِ سَبَبْ إنما لَلحىّ مِلْمَيْتِ النَّصَبْ [1]

وهو كثير جدا ، فينبغى جوازه فى السعة ، ولا يخص بالضرورة ، كما قال ابن عصفور وغيره ، ولا يحكم بقلته ، كما يقتضيه كلام المصنف ؛ وشذَّ حذفها مع لام التعريف المدغمة فى قوله :

= ورواية اللسان : وبعد انتهاض الشيب ... قال : يريد : اشْعَالَّ ، وهو كثير ؛ قال أبو العباس : قلت لأبى عثمان : أتقيس ذلك ؟ قال : لا ، ولا أقبله ... قال فى الحاشية : والشَّعَل بفتحتين ومثله الشُّعلة بالضم : أصله البياض فى ذنب الفرس أو ناصيته ... ويقال منه : شَعِلَ كفَرِحَ ، شَعَلًا مثل : فَرحاً ، وكذلك اشعالَّ اشْعيلالًا : إذا صار ذا شَعَل ، والمراد به هنا مجرد البياض ؛ وقد أراد الشاعر أن يقول : اشْعالَّ كاحْمارَّ ، فحرَّك الألف لالتقاء الساكنين ، فانقلبت همزة ، لأنها أقرب الحروف إليه ...

(٢) لا يعرف قائله ؛ والشاهد فى قوله : مِلْمَيْتِ ، بحذف نون مِنْ ، أصله : من الميت .

(١٩٢) المطعمين لدى الشتاء سدائفاً مِلْنِيب غَرّا ... [١]

لكنه حين حذف أظهر لام التعريف .

(وتُكسر) – أى نون مِنْ .

(مع غيره) [٢] – أى مع ساكن غير لام التعريف ، نحو : من ابنك ، ومن انطلاقك .

(والكسر معه) – أى مع لام التعريف .

(أقل من الفتح مع غيره) – أى مع ساكن غير لام التعريف ؛ فمنِ الغلام ، بالكسر ، أقل من الفتح فى : منَ ابنِك .

(وتكسر نون عن ، مطلقاً) – أى مع لام التعريف نحو : عَنِ القوم ؛ ومع غيره نحو : عن ابنك .

(وربما ضُمت مع حرف التعريف) [٣] نحو : عَنُ القومِ ، حكاه الأخفش ، ولا وجه له مِن القياس .

(وتُضَم الواو المفتوح ماقبلها) – يخرج المضموم ماقبلها ، نحو : اقتلُوا الرجل ، وارمُوا الغلام ؛ فإنها لا يُنْطق بها .

---

(١) لم أجده فى مراجعى ، ولم أعرف قائله ولا تتمته ، والشاهد فى قوله : مِلْنيب ، أى من النيب حيث حذف نون من مع همزة الوصل من أداة التعريف شذوذاً ؛ وسدائف جمع سديف ، وهو لحم السنام أو شحمه ، والنيب جمع ناب وهى الناقة المسنة .

(٢) زاد بعدها فى بعض نسخ التسهيل ، وفى النسخة المحققة منه : غالباً .

(٣) زاد بعدها فى بعض نسخ التسهيل وفى النسخة المحققة منه : وربما حذفت ، وفى نسخة : وربما فتحت .

(إن كانت للجمع) – نحو : اخْشَوُوا [١] الناس .

(وإلاَّ كُسِرت) – أى وإن لم تكن للجمع نحو : « لوِ استطعنا » [٢] .

(وقد ترد بالعكس) – فتكسر التى للجمع نحو : اخشَوِ الناس ، وقياسه أن يقال : اخشَوِنَّ ؛ ولم يحكه سيبويه ، وحكاه غيره عن قوم من العرب ، وهو قليل ؛ وتضم الأخرى [٣] ، ومنه قراءة الأعمش وابن وثاب : « لوُ اطلعتَ عليهم » [٤] ، وذكر ذلك عن نافع وأبى جعفر أيضا .

(وربما فُتحت) – حكاه الأخفش وقطرب ، ومنه قراءة يحيى ابن يعمر وغيره : « اشتروَا الضلالة » [٥] بالفتح .

(وتُحذف نون لكن للضرورة) – ثبت هذا فى نسخة عليها خطه ، ومنه :

١٩٢) فلستُ بآتيه ولا أستطيعه ولاكِ اسقنى إن كان ماؤكَ ذا فضل [٦]

---

(١) فى نسخ التحقيق : اخشوا .

(٢) التوبة / ٤٢ : « وسيحلفون بالله لو استطعنا لخرجنا معكم » .

(٣) أى واو لو .

(٤) الكهف / ١٨ .

(٥) البقرة / ١٦ ، ١٧٥ ؛ وفيه لبس بالمثنَّى .

(٦) البيت من الطويل ، للنجاشىّ الحارثىّ ، واسمه قيس بن عمرو بن مالك ، وهو من شواهد سيبويه والرضى وابن هشام فى مغنى اللبيب ؛ ومحل الاستشهاد فى قوله : ولاكِ اسقنى ، أصله : ولكن اسقنى ، فالتقى ساكنان : نون لكن ، وسين اسقنى ، وكان الأصل فى التخلص من هذين الساكنين أن تكسر نون لكن ، ولكن=

أى ولكن ، فحذف ضرورة ، لالتقاء النون ساكنة ، مع سين اسقنى .

(**فصــل**): (استصحب بنو تميم إدغام الفعل المضعَّف اللام ، الساكنها جزماً) – نحو : لم يرُدّ ، ولم يبرّ ، ولم يَفِرّ . وقوله : بنو تميم ، يقتضى أن غيرهم لايدغم ، والمنقول أن أهل الحجاز لايدغمون ، وغيرَهم من بنى تميم وغيرِهم يدغم .

(ووقفاً) [(١)] – نحو : رُدَّ يازيد ، وبَرّ ، وفِرّ . وأورد عليه : ارْدُدْنَ ، فهذا مضاعف اللام ، وقد سكن آخرُه وقفاً ، ولا يدغمه بنو تميم .

(فى غير أفْعِل تعجُّباً) – تحرَّز من نحو : أَشْدِدْ بحُمرة كذا ، فإن العرب مجمعون على الفكِّ فيه .

(والتزموا فتحَ المدغم فيه فى : هَلُمَّ مطلقاً) – أى التزم بنو تميم ، فيفتحون فى : هَلُمَّها [(٢)] ، وهَلُمَّه ، وهَلُمَّ الرجل ، وهو المراد بقوله : مطلقا ، أى مع ها الغائبة ، وهاء الغائب ، وقبل الساكن ، ولا يريد أنها تفتح دائماً ، فإنها تكسر فى : هَلُمِّى ، وتُضم فى : هَلُمُّوا ؛ وحكى الجرمىّ : هلمّ بالفتح والكسر عن بعض بنى تميم ؛

= الشاعر حذفها هنا للتخلص من التقاء الساكنين ، حين اضطر لإقامة الوزن .

(١) فى النسخة المحققة من التسهيل : أو وقفاً .

(٢) سقطت من (د) .

وهَلُمَّ عند عير بنى تميم من الحجازيين وغيرهم اسمُ فعل ، فلا تكون إلَّا مفتوحة الميم ، فإن الياء والواو لايتصلان بها حينئذ .

(وفى غيرها) — أى والتزم بنو تميم فى غير هلم ، فتح المدغم فيه .

(قبل ها غائبة) — نحو : لم يَرُدَّها ورُدَّها ، ولم يَبرَّها وبَرَّها ، ولم يُقرَّها وأقِرَّها .

(وضمَّه) — أى ضم المدغَم فيه ، فى المضموم الفاء قبل هاء غائب ، نحو : لم يَرُدُّه ، ورُدُّه .

(وربما كسر) — أى فى المضموم الفاء نحو : رُدِّه .

(وقد تفتح) — نحو : رُدَّه ، على رأى ، هو رأى الأكثرين ، قال ثعلب فى الفصيح : ازْرُرْ عليك قميصك ، وزُرُّه ، وزُرِّه ، وزُرَّه مثل : مُدَّ ومُدِّ ومُدُّ ، وغلطه بعضهم فى إجازة الثلاثة ، وظاهر قول سيبويه ، ماذكر ثعلب ؛ وفى الإفصاح : حكى الكوفيون : رُدّها بالضم والكسر ، ورُدّه بالكسر والفتح ؛ وقال الجرمىّ : وقد تركه قوم على ماكان عليه قبل لحاق الهاء المفتوحة والمضمومة ، فلم يغيروا عما بنى عليه .

(ولا يُضَم قبل ساكن ، بل يُكسر) — نحو : رُدِّ الرجل ، ورُدِّ ابنك ؛ وقال ابن كيسان : لغة قيس وتميم : رُدِّ القوم ، بالكسر ، وأنشد الخليل :

(١٩٤) * ذُمِّ المنازلَ بعد منزلة اللِّوَى [١] *

بالكسر .

(وقد يُفتحَ) – قال أبو على : منهم من يفتح من اَلْ ، فيقول :

(١٩٥) * فَغُضَّ الطرفَ [٢] *

وقال سيبويه : الأفصحُ والأكثرُ الكسرُ ، وذكر سيبويه أن الضمَّ مع اَلْ ليس من كلامهم ، وحكاه ابن جنى ، وهو قليل .

(وإن لم يتصل بشىء مما ذكر) – أى ها الغائبة ، وهاء الغائب ، والساكن .

(فُتح) – نحو : رُدَّ وفِرَّ وعَضَّ ، وهى لغة أسد وناس غيرهم .

---

(١) من الكامل لجرير – ديوانه ٥٥١ برواية : الأقوام – وفى شرح . ش . العينى على الأشمونى والصبان ١ / ١٣٩ : من الرمل ، وعجزه :

* والعيشَ بعد أولئك الأيام *

وفى حاشية ابن يعيش ٩ / ١٢٩ : قال ابن هشام : الأرجح فيه كسر الميم الذى هو واجب إذا فك الإدغام ، على لغة الحجاز ، ودونه الفتح للتخفيف ، وهو لغة بنى أسد . والضم ضعيف ، ووجهه إرادة الإتباع .

(٢) بداية بيت من الوافر لجرير – ديوانه ٧٥ – وتمامه :

فغض الطرف إنك من نُمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا

وفى حاشية ابن يعيش ٩ / ١٢٩ : والاستشهاد بالبيت فى قوله : فغض الطرف ، فإنه يروى بالوجهين : كسر الضاد وفتحها .. وقال العينى : يجوز فى : فغض أربعة أوجه : الفتح لخفته ، والضم إتباعاً للغين ، والكسر لأنه الأصل ، والفك كما فى قوله تعالى : =

(أو كُسر) – نحو : رُدِّ وفِرِّ وعَضِّ ، وهى لغة كعب وغنى ؛ وأما ، لم يُضارَّ ، فلم يُحْكَ فيه إلَّا الفتح ، ولم يذكر سيبويه غيره ؛ وأجاز الفراء كسره قياساً ، ولم يحكِه لغةً .

(أو أُتبع حركةَ الفاء) – نحوَ : رُدُّ وفِرِّ وعَضَّ ، وهو أكثر فى كلامهم .

(وفكَّ الحجازيون كلَّ ذلك) – فيقولون : لم يَردُدْ وارْدُدْ ، ولم يَرْدُدْها وارْدُدْها ولم يَرْدُدْه وارْدُدْه ، ولم يَرْدُد الرجل ، واردُد الرجل ؛ وأكثر ماجاء القرآن بالفكِّ ، قال تعالى : « ولا تَمْنُنْ تستكثر » (١) ، « ومن يَحْلِلْ » (٢) ؛ وجاء بالفكِّ والإدغام فى السبعة : « ومَنْ يَرْتَدِدْ منكم » (٣) .

(إلَّا هَلُمَّ) – هذا استثناء منقطع ، فإن كلامه فى الفعل ، كما ذكر فى أول الفصل : وهَلُمَّ عند الحجازيين اسم فعل .

(والتزم غيرُ بكر الفكَّ قبل تاء الضمير) – نحو : ردَدْتُ

« واغضض من صوتك » – لقمان / ١٩ – قال : والتشديد لغة بنى تميم . والذى فى شرح التسهيل ، لناظر الجيش ، فى هذا الموضع : أنشد الخليل – رحمه الله :

* ذُمِّ المنازلَ بعد منزلة اللوى *

بالكسر ، وكذا قول الآخر :

* فغُضِّ الطرفَ إنك من نمير *

بالكسر أيضا ؛ قال أبو على : ومنهم من يفتح مع الألف واللام ...

(٢) المدثر / ٦

(٣) طه / ٨١ : « ومن يَحْلِلْ عليه غضبى فقد هوى » .

(٤) البقرة / ٢١٧ : « ومن يرتدد منكم عن دينه ، فيمت وهو كافر ، فأولئك حبطت أعمالهم » .

ورَدَدْتَ ، وكذا الفروع نحو : رَدَدْتِ (١) ورَدَدْتُما ورَدَدْتُم ورَدَدْتُنَّ .

(وأخويه) – وفى نسخة عليها خطه ، بدل هذا :

(ونُونيه المرفوعَين) – أى نُونَى الضمير ، وهو تفسير لقوله : « أخويه » – أى أخوى تاء الضمير ، وذلك نحو : رَدَدْنا زيداً ، والهندات رَدَدْنَ زيداً ؛ وقيْدُ المرفوعَين ، سبق لأحدهما بالنسبة إلى الأخير (٢) ، فإن نا يكون مع الفعل مرفوعاً ومنصوباً ، ومع المنصوب الإدغام مجمع عليه من بكر وغيرهم نحو : رَدَّنا زيدٌ ، وهذا لايجىء فى نون الإناث ، فإنها لاتكون ضمير نصب . وبكر المذكورون هم بنو بكر بن وائل ، أخى تغلب بن وائل ؛ والذى نقله كثيرون ، أن ناساً من بنى بكر بن وائل يدغمون ، وكذا حكاه الخليل ، لكن عزاه السيرافىّ وابن السرّاج إليهم فقالا : البكريون يفعلون كذا (٣) ، وذكرا اللغة ، فيقولون : رَدَّتُّه ورِدَّتَّه (٤) ورِدَّنَّ ، وكذا ما أشبه ذلك ؛ وهذا فى مالم يفكه العرب شذوذاً نحو : لحِحَتِ العينُ (٥) ؛ فهذا لايدغمه بكر ولاغيرهم ؛ وحكى الفراء أن بعض الذين يدغمون فيقولون : رَدَّتّ

---

(١) سقطت من (ز ، غ) ، ووضع بدلها : نحو : رددنا ، وهو سهو ، إذ الحديث هنا عن تاء الضمير ؛ وستأتى : رددنا فى موضعها .

(٢) فى (ز) : إلى الاحتراز .

(٣) سقطت من (ز) .

(٤) سقطت من (ز) ، وفى (د) : ردَّتُّ ورَدَّتَّ .

(٥) والذى فى شرح التسهيل لناظر الجيش فى هذا الموضع : وليعلم أن ماشذَّت العرب فيه وفكته ولم تدغمه من المضاعف فى الأفعال ، لايدغمه بنوبكر ، وذلك=

ومَرَّتّ ، يزيدون ألفاً فيقولون : رَدَّاتّ ومَرَّاتّ ؛ ووجه لغة الإدغام تقدير وجوده قبل التاء والنون ، فلم يعتدّوا بدخولهما ، بل أبقوا اللفظ على ماكان ، ونظير هذا ماحكى الكسائىّ ، عن عبد القيس ، أنه سمع منهم : أُرُدّ وإِفِرّ وأغض ، بهمزة الوصل مع الإدغام ، كأنهم لم يعتدوا بحركة ماقبل المدغم لعُروضها ، واعتدَّ [١] الفريقان معاً بالعارض هو لا بالحركة ، وأولئك بالضمير .

(وحذفُ أوَّل المِثْلَين عند ذلك ، لغةُ سليم) – أى عند اتصال التاء والنونين نحو : ظلْتُ ومسْتُ وأحَسْتُ وهَمْتُ ، وذكر سيبويه الثلاثة السابقة ، وذكر ابن الأنبارىّ الرابعة ، والأصل : ظللت ومسَسْتُ وأحسَسْتُ وهَممْتُ ، وحذفوا تخفيفاً ، وقالوا : ذلك فى ظللت ومسست على وجهين : أحدهما : نقل حركة العين إلى الفاء نحو : ظِلْتَ ومِسْت ، بكسر الفاء ؛ والثانى عدم النقل ، فتبقى الفاء مفتوحة ، كما كانت ؛ ونص سيبويه على شذوذ هذا الحذف فى موضعين من الكتاب ؛ وعلى أنه شاذ ، كلام جمهور النحويين ، وقال سيبويه ، وقد ذكر الثلاثة السابقة : ولا نعلم شيئا من المضاعف شذَّ إلَّا هذه الأحرف . انتهى .

= نحو : لحِحَتِ العين ، وشكك الفرس ، وقطط الشعر ، وضبِب المكان ... لأن الوقوف على ما نطقت به العرب ، وإن كان شاذًّا ، واجب .

(١) فى (ز) : فما اعتدَّ الفريقان معاً ، بالعارض هو ، لا بالحركة ، وأولئك بالضمير ؛ هكذا جاءت العبارة فى النسخ ، ويبدو أن بها بعض الخلل .

والمصنف حكى أن ذلك لغة سليم ؛ وقال ابن جنى : إن كسر الظاء من ظلْت ، لغة الحجاز ، وفتحها لغة تميم ، ولم يُقرأ فى السبعة إلّا بالفتح ، قال تعالى : « فظَلْتُم تفكَّهُون » [1] ؛ وقال الخضراوى : زعم الفراء أن هذا قياس مستمر فى : رَدْتُ ومَرْتُ وهَمْتُ .

* * *

(١) الواقعة / ٦٥ .

٧٣ – باب النسب

وبعضهم يقول : النسب فى العرف ، إنما هو إضافة الإنسان إلى آبائه وأجداده . وهذا الباب تكون الإضافة فيه إلى الحرف أيضا ، فتسميته باب الإضافة ، أجود من باب النسب ، لعمومها وقصوره ؛ وقيل : الإضافة تعم إضافة الخبر إلى المخبر عنه ، وغير ذلك ، فالنسب أخصّ بهذا الباب ؛ وقال سيبويه : باب الإضافة ، وهو باب النسب ؛ ويقال : نسبة ، بكسر النون وضمها .

(يجعل حرف إعراب المنسوب إليه ، ياء مشدَّدة ، تلى كسرة) – نحو : هاشِمىّ ومالِكىّ ؛ وإنما يكسر ماقبلها تشبيها بياء الإضافة .

(ويُحذف لها عجزُ المركب غير المضاف) – فما كان مركباً تركيب مزج ، كبعلبك وخمسة عشر ، أو تركيب جملة ، كتَأبّط شراًّ ، أو كان مركباً جاريا مجرى الجملة فى الحكاية نحو : لولا ، ينسب إلى صدره ، ويحذف ماعداه ، فتقول : بعلىّ وخمسىّ وتأبّطى ولَوِىّ ، بتخفيف الواو ، وتقول فى : كُنْتُ : كونىّ ، والكونىّ الشيخ الكبير ؛ لقوله : كنتُ وكنتُ ؛ وشذَّ : كُنتىّ ، قال :

(١٩٦) إذا ماكنتَ ملتمساً لغَوْثٍ فلا تصرُخ بكُنتىٍّ كبيرِ [١]

---

(١) من الوافر ، ولا يعرف قائله ؛ قال فى الدرر – ٢ / ٢٣٠ – وأنشده صاحب التاج مع ما بعده هكذا : =

وربما زادوا فيه نوناً ، ويروى :

(١٩٧) ولستُ بكُنتىّ ولستُ بعاجنٍ   وشرُّ الرجال [١] الكنتُنىُّ وعاجِنُ [٢]

وماذكرته من أنه ينسب للصدر ، موافق لكلام المصنف فى الكافية الشافية والخلاصة ، وهو أولى من المذكور هنا ، فلو سميت بخرج اليوم زيدٌ ، لحذفت اليوم وزيداً ، ونسبت لخرج ، فقلت :

= إذا ماكنت ملتمسا لغوث   فلا تصرخ بكنتىّ كبير
فليس بمدرك شيئا بسعى   ولا سمع ولا نظر بصير

وذكر للبيت رواية محرفة :

إذا ماكنت ملتمسا لغوث   فلا تصرخ بكنتىّ يجيب

قال : استشهد به على أن العرب قد ينسبون إلى الجملة بأسرها مثل : كنتى ، فإنه منسوب إلى : كُنْتُ .

(١) فى (ز) : وشر الخصال ، وستأتى فى رواية : وشر خصال المرء ، وفى أخرى : وشر خصال الناس .

(٢) جاء هذا البيت بروايات مختلفة ؛ ففى شرح ابن يعيش ٦ / ٧ :

فأصبحت كنتيا ، وأصبحت عاجنا   وشر خصال المرء كنتُ وعاجنُ

وجاء بهذه الرواية فى الدرر ٢ / ٢٢٩ ، وفى الأشمونى مع الصبان ٤ / ١٨٩ ، ونسبه فى الهمع ، وفى معجم شواهد العربية للأعشى ؛ وفى ابن يعيش رواية أخرى :

وما أنت كنتىّ ، وما أنا عاجن   وشرّ الرجال الكنتنىّ وعاجن

وفى الدرر :

وماكنت كنتيا ، وماكنت عاجنا   وشر الرجال الكنتنى وعاجن

ورواية أخرى :

قد كنت كنتيا ، فأصبحت عاجِنا   وشر خصال الناس كنت وعاجن

والكنتىّ الشيخ الكبير ، سمى بذلك لكثرة قوله : كنت كذا ، وكنت كذا ... والعاجن الذى يعتمد على ظهر أصابع اليدين عند قيامه من الكبر ؛ والشاهد فى قوله : كنتىّ ، والقياس : كُونىّ ، وبزيادة النون : كنتنىّ .

خرجيّ ، فتنسب للصدر ، وتحذف ماعداه ، ولا يقتصر فى الحذف على العجز .

(وصَدْرُ المضاف إن تعرَّف بالثانى تحقيقاً) – نحو : ابن الزبير ، وابن عمر فتقول : زُبَيْرِىّ وعُمَرِىّ .

(أو تقديراً) – كقولهم فى النسب إلى أبى بكر : بكرىّ ، وذلك لأنه قبل العلمية ، كان الأبُ معرَّفاً ببكر ، فبعد العلمية لم يتعرف الأول بالثانى تحقيقاً ، بل تقديراً ، نظراً إلى ماقبل العلمية .

(وإلَّا فعجزه) – أى وإن لايتعرف الأول بالثانى تحقيقاً ولا تقديراً نحو : امرئ القيس ، فامرؤ لم يتعرف بالقيس ، تحقيقاً ولا تقديراً ، لأن تعريفه بالعلمية ، ولم يسبقها إضافة امرئ إلى القيس تقديراً ، كما تقرر ذلك فى أبى بكر ، فإن إضافة أب ، اقتضت ذلك ، لما هو وضع الكنية ، نظراً إلى غالب استعمالها أو لَازمه فى الأصل ، فتقول : امرئّ ومَرْئّ ، وكذا اثنا عشر ، تقول فيه : إثْنِىّ أو ثنَوِىّ ، وتَحذف الألفَ وعشراً ، لتنزّله منزلة النون ؛ والنون تحذف هى والألف ، فتقول : ثَنوِىّ واثْنِىّ ، فى النسب إلى من اسمه : اثنان ، إذا أجريته مُجرى المثنىّ ، نصَّ على ذلك سيبويه .

(وقد يُحذَفُ صدرُه خوفَ اللبس) – كقولهم فى النسب إلى عبد مناف وعبد الأشهل : منافىّ وأشهلىّ ، إذ لو قالوا : عبدىّ لا لتبس ؛ وقالوا فى عبد القيس : عبدىّ ، لأن القيس ليس بشىء معروف يضاف إليه عبد ، وقال المبرد : قياسُ الباب فيما يُعَرَّف بثان

معروف ، كابن الزبير وابن كراع ، أنْ يُضاف إلى الثانى ، وماكان الثانى فيه غيرَ معروف كعبد القَيس وامرئ القيس ، أن يُضاف إلى الأول ؛ واعترض عليه السيرافىّ بالنسبة إلى ثانى الكنى ، كأبى بكر ، فإن الثانى غير معروف ، ولا الكنى موضوعة على ذلك ، وقد يُكنى مَنْ لا ولَدَ له ، وأجيب بأن الأصل فى الكنى ، إضافة أب وأم إلى اسم معروف مُعيَّن قبل ذلك ، وهذا ليس فى عبد القيس ونحوه ، وهذا ماسبقت الإشارة إليه قبلُ ، والمراد بالمضاف ماكان علَماً ، تعليقاً أو غلبةً ، كما سبق تمثيله ، فلا يدخل نحو : غلام زيد ، فالنسب فى هذا إما إلى الأول أو الثانى ، على حسب القصد ، وقيل : هو كابن الزبير وأبى بكر ، فيقال فيه : زيدىّ ، وهو ضعيف .

(وقد يُفعل ذلك ببعلبك ونحوه) – فيقال : بكّىّ ، بحذف الصدر ، وقياسه : بَعْلىّ ، وهذا يحكى عن الجرمىّ ، فيجيز النسبة إلى أى الجزءين شئت ، فتقول فى حضرموت مثلاً : حضرىّ وموتىّ .

(ولا يقاس عليه الجملة ، خلافاً للجرمىّ) – فى إجازته فى الجملة أيضا أن يُنسب إلى الأول وإلى الثانى ، فتقول : تأَبَّطِىّ وشَرِّىّ ؛ واستأنس بما ذهب إليه من [٢] ذلك بقوله :

(١٩٨) تزوجتُها رامِيَّةً هرمزِيَّةً   بفضل الذى أعطى الأميرُ من النقد [٣]

---

(١) أى فى النسبة إلى : تأبط شراً .

(٢) فى (د) : فى المركب .

(٣) من الطويل ، ولا يعرف قائله ، وفى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٤ / ١٩٠ : من الرزق بدل من النقد ، وهكذا جاءت القافية بمعجم=

وغيره من النحويين لم يخيِّر فى ذلك ، بل قال : إنه يجوز النسبة إليهما معاً كما سيأتى نحو : البعلىّ البكىّ ، وهو نظير البيت ، ولم يرد السماع بما ذكر الجرمىّ من التخيير ، وظاهر كلام الأخفش يقتضيه أيضا ، لكن لم يسمع ذلك فى الجملة ، وماسمع فى مركب المزج إلا كما تقدَّم ، ولا فى مركب الجملة ، النسبة إلى ثانى الجزءين .

(ويُحذف الآخِرُ ، إن كان تاء تأنيث) – فتقول فى النسبة إلى فاطمة : فاطمىّ ؛ وإنما حذفوها ، لئلا يؤدى إلى اجتماع تاءين فى بعض الصوَر ، كما لو نسبت مؤنثة لفاطمة للزم : فاطِمَتيَّة حينئذ [1] ، وقول الناس : درهمٌ خليفتىّ ، بثبوت التاء لحنٌ .

(أو زيادتَى تصحيح) – فتقول فى مسلمين ومسلمات ، علَمين أو غير علَمين : مسلمىّ .

(أو شبيهتيهما) – نحو : عشرين وأخواتِه ، فتقول : عِشْرىّ ، بحذف الزيادتين ، ويدخل فى الشبيه ، زيادة التثنية ، فتقول فى النسبة إلى زيدَين : زَيدىّ ، ومن جعل الإعراب على النون قال : زيدانىّ ، كما تقول فى حَمْدان : حَمدانىّ ، وكذا من قال : هذه نصيبين ، فأعرب على النون قال : نصيبْينىّ .

= شواهد العربية ؛ قال العينى : والضمير فى تزوجتها ، يرجع إلى امرأته .. والشاهد فى قوله : رامية هرمزية ، فإنه نسبة إلى رامَ هُرمز : بلدة من نواحى خوزستان ، والنسبة إليها : رامىّ ، لأن المركب ينسب إلى صدره ؛ ويجوز أن يقال : هرمزى ؛ وجاءت النسبة هنا إلى الجزءين ، على الندرة والضرورة .

(١) سقطت من (د) .

(أو ياءَ منقوصٍ غير ثلاثى) – نحو : قاضٍ ومُعْتَلٍ ومُسْتدعٍ ، فتقول قاضِىّ ومُعْتَلِىّ ومُستدعِىّ ، بحذف الياء ، لالتقاء الساكنين ؛ وسيأتى حكم الثلاثىّ .

(أو ياء مشدَّدة) – نحو : كرسىّ ومرمِىّ وشافعىّ ، وإنما حذفت كراهة اجتماع أربع ياءات ، ولأنه لا يوجد اسمٌ آخره أربع زوائد من جنس واحد .

(بعد أكثر من حرفين) – احترز من حىّ وقصىّ وكسىّ ، فسيأتى حكمه .

(أو ألفاً [1] للتأنيث رابعة) – نحو : جَمزِىّ وحُبْلِىّ فى : جَمزَى وحُبْلَى ؛ وحذفت إجراء للألف مجرى الياء ؛ وخرج بالتأنيث ألف الإلحاق ، كعَلْقَى فى وجهٍ ، والأصلية كملْهَىَ ، وسيأتى حكمهما .

(أو فوقها [2] – أى فوق الرابعة .

(مطلقاً)– أى إن كانت للتأنيث نحو: فَوْضَوْضَى [3] ، أو أصلية نحو : مُشترَى ومُسْتدعَى -[2]) ، أو زائدة للتكثير نحو : قبَعْثَرى ، وإنما حذفت لطول الكلمة .

(أو واواً تلى مضموماً ثالثاً) – نحو : عَرْقُوة وتَرْقُوة ، فتقول : عَرْقىّ وترقىّ ، بحذف الواو .

---

(١) فى (د ، غ) : أو ألف التأنيث رابعة .

من (٢ – ٢) سقط من (د) .

(٣) فى (غ) : فضوضى .

(فصاعداً) – نحو : قَمحْدُوة ، فتقول : قمَحْدِىّ ، وإنما حذفوا ، لأن تاء التأنيث تحذف ، فيبقى آخرَ الاسم المعرب واوٌ قبلهَا ضمة ، فيجب قلب الواو ياءً ، والضمة كسرةً ، فيصير من باب قاضٍ ومُشْتَرٍ ، فتحذف الياء ، كما تحذف من هذين .

وخرج المضموم الأول نحو : فو [١] ، من قولك [-١] : فوُ زيدٍ ، والمضموم الثانى ، كأن يُبنى من الرمى مثل سَمُرة ، فتقول : رَمُوَة ، فلا تحذف الواو من هذين .

(أو حرف لين ، مع نون تسقط للإضافة) – نحو : زيدان واثنان وغيرهما ، مما لحقته علامة التثنية ، وقد سبق بيان ذلك ، ولو سكت عن هذا ، اكتفاء بدخوله فيما ذكر من التثنية ، لكان وجهاً أولى . وخرج بقوله : تسقط ما إذا أعربته على النون ، فإنها لاتحذف حينئذ للإضافة ، فتبقى مع ماقبلها من حرف العلة فى النسب ، كما يبقى ذلك فى حمدان ونحوه ، وقد سبق ذكر ذلك .

(ويُقلب واواً ، ماتليه ياءُ النسب من ألف ثالثة) – نحو : فَتوىّ وعَصوىّ فى فتىً وعصاً .

(أو رابعة لغير التأنيث) – نحو : مَلْهوِىّ فى مَلْهَى ، وعَلْقوىّ فى عَلْقَى ، إن جعلنا ألفه للإلحاق ، وإن جعلناها للتأنيث ، فالأحسن الحذف .

من (١ – ١) سقط من (ز ، غ) .

(أو همزة أبدلت من ألف التأنيث) — نحو : حمراوى فى حمراء ، ومن العرب من يقر الهمزة ، وهو قليل ردىء ، نقله أبو حاتم .

(وفى همزة غيرها ، تلى ألفاً ، وجهان) — أصلية كانت كقرَّاء للكثير القراءة ، أو منقلبة عن أصل ككساء ، أو للإلحاق كعلباء ، فتقول : قرَّائىّ وقرَّاوىّ ، وكسائىّ وكساوىّ ، وعلبائىّ وعلباوىّ ، بإقرار الهمزة ، وبقلبها واواً .

(أجودهما فى الأصلية التصحيح) — فقَرَّائىّ بالهمز ، أجود من قَرَّاوىّ بالواو ، وتخصيصه الأصلية بذلك ، يقتضى أنهما فى الآخرين سواء ؛ وقيل : يقتضى أن القلب أجود ، وبعضهم يقول فى كساء : إن الإقرار أحسن من القلب ، ويقول فى علباء العكس .

(وربما حذفت الألف الرابعة كائنة لغير التأنيث) — وهى الأصلية كملهى ، والملحقة كعلقى ، فى وجه ، فتقول : مَلْهِىّ ، وعَلْقِىّ ، بالحذف ، تشبيها بألف التأنيث .

(وقلبت كائنة له ، فيما سكن ثانيه) — نحو : حُبْلَوىّ فى حُبلَى ، حملاً على ملهى وعَلْقَى ، والأفصح الحذف نحو : حُبْلىّ ، والثانى [١] على سكونه ؛ وشذُّوا فى بنى الحُبَلىّ : حىّ [٢] من الأنصار ، فقالوا : الحُبَلىّ ، بفتح الباء .

---

(١) أى الحرف الثانى يبقى على سكونه .

(٢) فى (د) : بطن .

وخرج مالم يسكن ثانيه نحو : جمَزَى ، فليس فيه إلّا الحذف [١] ، ولا يقلب الألف ، لئلا تتوالى أربع متحركات فى كلمة ، وهو مفقود .

(وقد تزاد ألفٌ قبل بدَلها) – نحو : حُبْلاوىّ .

(وبدل الرابعة التى للإلحاق) – هذا ذكره أبو زيد ، فأجاز فى معزى : معزاوىّ ، وحكى : أرطاوىّ ، ولم يذكر سيبويه فيها إلّا الحذف والقلب ، وأجاز السيرافىّ ، مَلْهاوىّ ، على قياس : حبلاوىّ .

(ولا تقلب ألف معلًّى ، ونحوه من المضاعف العين) – فإذا وقعت الألف خامسة ، وهى منقلبة عن أصل ، وقبلها حرف مشدَّد كمعلًّى ومثنًّى ومُعَمًّى ، فمذهب سيبويه والجمهور الحذف ، كما لو لم يشدَّد ماقبلها ، نحو مُشْتَرى ، فحذفها متفق عليه .

(خلافاً ليونس) – فى جعلها مثل : معطى وملهى ، فى إجازة قلبها ، وهو ضعيف ، فليس الحرف المشدّد كحرف واحد ، بل هو حرفان ؛ وقد ألزمه سيبويه أن يقول فى عبدىّ : عبدوىّ ، بقلب الألف واواً ، كما قلبت فى حبلى ، فقيل : حبلوىّ ، وهو لايقول ذلك ، بل يلزم الحذف ، فيقول : عبدىّ .

(والنسب إلى : شج وحىّ وعلىّ وتحية ونحوهن ، كالنسب إلى فتًى) – فتقلب اللام فيهن واواً ، سواء اليائىّ والواوىّ ، فتقول :

---

(١) فى (د) : فليس إلّا الحذف ، وفى (ز) : فليس فيه الحذف .

شجويّ وحَيويّ وعلَويّ وتَحَويّ ؛ وشَجٍ فَعِل كأشِر ، وما كان كذلك ، تفتح عينه فى النسب ، كما سيأتى ، فلما فتحت عين شَج للنسب تحركت الواو ، وانفتح ماقبلها ، فقلبت ألفاً ، فصار مثل : فتًى لفظاً ؛ ومثل شَجٍ : عمٍ ، إلّا أن اللام ياء ، فتقول : عَمويّ أيضا ، وإنما قلبت الياء واواً ، كراهة اجتماع الأمثال ؛ وأما حيّ ، فلم ينسب إليه على لفظه ، كراهة اجتماع أربع ياءات ، فحركوا أول ياءَيْهِ بالفتح ، فقلبت الثانية واواً ، فصار حَيَويّ كفَتويّ ، ومثل حيّ تَحِيّ من تحِيَّة ، ووزنه تفعلة ، فنسب إليه كما ينسب إلى رَميَّة ، فقيل : تَحوِيّ كرمَويّ ، وإنما قيل : رَمويّ ، بحذف ياء المدّ [١] ، كما تحذف ياء صحيفة ، فإنها فعيلة مثلها ، فكما يقال : صَحَفيّ ، قيل : رَمَويّ ، لصيرورتها بعد الحذف إلى فعل كأشر ، فيفتح المكسور ، فيصيران إلى فعَل ، كما سبق فى شج ، إلّا أن تحية أجرى فيها الأصل مُجرى الزائد ، فياؤه المحذوفة أصلية ، وياءُ رميَّة زائدة ؛ ومثل تحِيَّة ، فى أصالة حرف العلة الذى يحذف : ثَئيَّة [٢] وهى التمكّث ، ومثله صورة : غَزِيّة وحَمِيَّة ، لزيادة الحرف ، فتقول أيضا : ثأَوِيّ وغزَويّ وحَمويّ .

وفى بعض النسخ ، ذكر عليّ مع هذه ، فيقال فى النسب إلى عليّ ونحوه كشقيّ : علَويّ وشقَويّ ، ووجه حذف الياء الزائدة بما سيأتى ، فيصير فعلا بكسرة قبلها حرف واحد ، فيفتح كما فى نَمِر ،

---

(١) أى من رمى .

(٢) هذا اللفظ وتفسيره غير واضحين فى (د ، غ) ، ولم أجد هذا اللفظ بهذا المعنى فى مادة : ثأى ، بالصحاح أو اللسان .

فيصير علا [١] كفتىَ ، فيقال : عَلوىّ كفَتوىّ .

(ويُفتح ويصحَّح ثانى حَىّ) – فيقال : حَيوىّ ، كما سبق ، وإنما لم يقولوا : حَيْوىّ بسكون الياء ، لأن الياء والواو إذا اجتمعا ، وسبقت إحداهما بالسكون ، قُلبت الواو ياء ، وأدغمت إحداهما فى الأخرى ، فيصير : حَيِّىّ ، باجتماع أربع ياءات ؛ وإن كان الثانى وواً فى الأصل ، رُدَّ إلى أصله ، فتقول فى النسب إلى طىّ : طووىّ ، لأنه من طويت .

(وشذَّ نحو : حَيِّىّ وأُمَيِّىّ) – ذكر سيبويه أنهم يقولون فى حَىّ : حَيوىّ ، قال : وكذا كل شىء آخره هكذا ؛ وحكى عن أبى عمرو ، أنه كان يقول : حَيِّىّ ولِيِّىّ ، وإنما اختار أبو عمرو هذا ، لأنه ليس فيه زائد يحذف ، وقول سيبويه : آخره هكذا ، يعنى ياء مشدَّدة ؛ واعترض بأن كُسَيَّاء : تصغير كساء ، لايقال فيه إلَّا كُسَيِّىّ ، بياءين مشدَّدتين ، ولايجوز فيه غير ذلك ؛ ووجهه أنك حين صغَّرْتَ اجتمعت ثلاث ياءات : ياء التصغير ، والياء المنقلبة عن الألف ، والياء المنقلبة عن الهمزة ، فحين قيل : كُسَىّ ، حذفت ياء الألف ، وبقيت ياء التصغير وياء الهمزة ، فإذا جىء بياء النسب ، لاتحذف ياء التصغير ، لأنها لمعنى باقٍ ، ولا ياء الهمزة ، لئلا يتوالى الإعلال ، لأنك حذفت ياء الألف ، وللزوم تحريك ياء التصغير ،

---

(١) سقطت من (ز ، غ) .

فلذلك ثبتت الياءان ، فما كان نحو : كُسَىّ مصغَّراً ، لا تحذف منه الياء المشدَّدة أصلاً ، وفى أثناء كلام سيبويه ، مايدل على هذا .

(وقد يُعامل نحو : قاضٍ ومَرْمِىّ ، معاملة شَجٍ وعلىّ) — فيقال : قاضوىّ ومرموىّ ، والقياس : قاضِىّ ومرمِىّ بالحذف ؛ ونص أبو عمرو وسيبويه والأخفش ، على شذوذ : قاضوىّ ، ووجهه أنه فتح وسطه ، ثم قلبت ياؤه واواً ، وهذا كما فتح وسط تَغْلِب ، فقيل : تَغْلَبىّ ، بالفتح ، وفتح هذه ونحوه كثير عند سيبويه من المسموع . ونظير : قاضوى ، قوله :

(١٩٩) وكيف لنا بالشُّرْبِ ، إن لم يكن لنا دراهمُ عند الحانَوىّ ولا نَقْدُ [١]

وأشذُّ من هذا ، قولهم فى النسب إلى العالية : عُلْوِىّ ، بضم العين وسكون اللام ، وفى النسب إلى البادية : بدَوىّ ، بفتح الدال ؛ وإنما قيل : مَرْمَوِىّ ، تشبيهاً للياء [٢] المشدَّدة ، بعد أكثر من حرفين ، بها ، واقعة بعد حرفين ، كعلىّ ، فحذفت الياء الزائدة فى مَرْمِىّ ، كما تحذف

---

(١) من الطويل ، وفى حاشية ابن يعيش ٥ / ١٥١ : نسب الشارح هذا البيت إلى عمارة بن عقيل ، ونسبه ثعلب إلى الفرزدق ، وقال الأعلم : وقيل هو لذى الرمة ، وكذا نسبه فى معجم شواهد العربية ، وقال : إنه فى ملحقات ديوان ذى الرمة ٦٦٥ ؛ وقال غيرهما — ثعلب والأعلم — هو لأعرابى مجهول ؛ والشاهد فى قوله : الحانوىّ ، قال العينى : فإنه نسبة إلى الحانية تقديراً ، وقلبت الياء واواً ، كما فى النسبة إلى القاضى : قاضوىّ ؛ وقال سيبويه : والوجه : الحانىّ ، لأنه منسوب إلى الحانة ، وهى بيت الخمار ، وإنما جاز أن يقال : حانوىّ ، لأنه بنى واحده على فاعلة ، من حنا يحنو إذا عطف .

(٢) فى (ز) : لشبهها للياء المشددة ، بعد أكثر من حرفين ، بها واقعة بعد حرفين كعلىّ .

فى علىّ ، وقلبت اللام واواً ، فقيل : مَرْمَوِىّ ، كما يقال : علَوِىّ ؛ وهذه لغة قليلة ، والمختار ماسبق من حذف الياءَيْن ، فيقال : مَرْمِىّ .

([١] ويُحذف أيضا لياء النسب ، مايليه المكسور لأجلها ، من ياء مكسورة مدغَم فيها [٢]) — فتقول فى النسب إلى سيّد وغُزَيّل [٣] : سَيْدِىّ وغُزَيْلِىّ ، بياء واحدة ساكنة ؛ قال خطاب الماردىّ : وفى العرب قبيلة تسمى أُسيّد ، كأنه تصغير أسود ، ونسبت العرب إليها : أُسَيْدىّ بالتَخفيف . انتهى .

وشذَّت العرب فى طيِّء فقالوا : طائىّ ، بقلب الياء ألفاً ، كما قالوا فى تَيْجَل : تاجَل ، والقياس : طيْئِىّ بياء ساكنة قبل الهمزة .

وخرج بقوله : مايليه ، مالم يَلِ الياء المذكورة ، فإذا صغرت مهياماً من هام ، وقلت : مُهَيِّم على مُفَيْعِل ، للتعويض من المحذوف ، قلت : مُهَيِّمىّ على مُفَيْعِلىّ ، ولا تحذف ، لأن المكسور لياء النسب لم يَلِ الياء المذكورة .

وخرج بمكسورة ، المفتوحة نحو : هَبيَّخ [٤] فتقول : هَبَيَّخىّ ، ولا تحذف شيئاً ؛ وبمدغم ، مالم يدغم فيه ، نحو [٥] مُغْيِم ، من أغيمت السماء ، فهذه ياء مكسورة ، يليها مايكسر لياء النسب [٥] .

---

(١) هنا موضع فصل فى بعض نسخ التسهيل .

(٢) زاد فى النسخة المحققة من التسهيل ، عن بعض نسخه : مالم ينفصل ، ولم ترد هذه العبارة فى نسخ التحقيق ، ولا فى نسخة ناظر الجيش ، فلعلها من الشرح .

(٣) زاد فى (د) : تصغير غزال .

(٤) هو الغلام الممتلئ شحماً ، وقيل : الغلام الناعم .

من (٥ — ٥) سقط من (ز) .

لكنها غير مدغم فيها ، فلا يُحذف ، فيقال فى النسب : مُغْيمىّ بإثبات الياء .

(وقد يبنى من جزءى المركب : فعلل ، بفاء كل منهما وعينه) – كقولهم فى عبد شمس : عبشمىّ .

(فإن اعتلت عين الثانى ، كمل البناء بلامه) – كقولهم فى امرىء القيس : مَرْقَسىّ ، وفى عبد القيس : عبقسىّ ، وإنما فعلوا ذلك كراهة اجتماع حروف العلة .

(أو بلام الأول) – كقولهم فى حضرموت : حضرمىّ ، وفى تيم اللات : تَيْمَلِىّ ؛ وقولهم فى عبد الدار : عبدرىّ ، يحتمل كونه مثل مَرْقسىّ ، أو مثل حضرمىّ . ويدخل فى قوله : المركب ، مركب الإضافة والمزج والإسناد ؛ وإنما يقال من ذلك ماسُمع ، ولا يطرد فى شىء من المركبات .

(ويُنسَب [1] إليه) – أى إلى ذلك المبنىّ المكمل ، كما سبق تمثيله .

(وربما نُسب إليهما معاً ، مُزالًا تركيبهما) – فيقال : جاءنى البعلىّ البكىّ ، ومنه :

(١٩٨)مكرر * تزوجتها راميَّةً هرمزيَّةً [2] *

(أو صيغا على زنة واحدة) – نحو : البعلبكىّ والرامهرمزىّ .

---

(١) فى (د ، غ) : ونسب .

(٢) سبق تخريجه وشرحه .

(أو شُبِّها به ، فعوملا معاملته) – أى شبه المركبان بما صيغ على زنة واحد ، كقولهم فى كُنت : كُنتىّ ، نزَّلوا كُنْت ، للشيخ ، منزلة العلم ، لكثرة وقوع هذا اللفظ منه . فنسبوا إلى لفظه ، كما يُنسَب إلى المفرد ، تشبيهاً له به .

(**فصل**) : (يقال فى فَعِيلَة : فَعَلِىّ) – كحَنفىّ فى حنيفة ، حذفوا الياء الزائدة ، ثم فتحوا الوسط ، كما فعلوا فى نَمِر ، وذلك كراهة وجود الكسر فى أكثر حروف الكلمة ، مع ياء النسب ؛ وشذَّ قولهم فى عميرة – كلب – عَمِيرىّ ، وأثبتوا الياء أيضاً فى النسب إلى السليقة ، وهى الطبيعة ، يقال : فلان يتكلم بسليقيَّة ، بياء النسب ، أى بطبعه ، لا عن تعلم ؛ وقالوا فى بنى عُبيدة – حىّ من تميم – عُبَدىّ ، بحذف الياء ، وضم أوله ، للفرق بينه وبين عَبيدة ، من قوم آخرين ؛ وقالوا فى زبينة : زَبانىّ ، بالألف شذوذاً ، ولو سَميت بزبينة ، ثم نسبت لم تقل إلَّا : زبَنىّ ، على القياس ، نص عليه سيبويه ، وهو مطرد فى كل ماشذت العرب فيه فى النسب ، إذا سميت به ، ثم نسبت ، لم تنسب إلَّا على القياس .

(وفى فُعَيلة وفَعُولة : فُعَلىّ) – فتقول فى جُهَيْنَة وبُثَينة : جُهَنىّ وبُثَنىّ ، وشذَّ فى رُدَينَة : رُدَيْنىّ ؛ وأما فَعولة ، فمذهب سيبويه ، أنك تحذف الواو ، كما حذفوا الياء ، وتفتح العين ، فتقول فى حَمولة ورَكوبة : حَمَلىّ ورَكَبىّ ، قياساً على قولهم فى أزد شَنُوءة : شَنَئىّ ؛ وذهب الأخفش والمبرد والجرمىّ إلى أنك تنسب إليه على لفظه ،

ولاتحذف شيئاً ، فتقول : رَكُوبىّ ، قالوا : وشَنَئِىّ [١] شاذ ، وذهب ابن الطراوة إلى أنك تحذف الواو ، وتبقى الضمة ، فتقول : رَكُبىّ ؛ وفى الغرة لابن الدهان ، نسبة هذا إلى سيبويه والأخفش ، وهو وهم ، والصحيح فى المسألة ، قول سيبويه ، للسماع [٢] .

وقولهم : وشنَئِىّ شاذ ، جوابه أنه لو ورد نحوُه مخالفاً له ، صحَّ ذلك ، ولكن لم يُسمع فى فَعُولة غيرُه ، ولم يُسمع إلَّا كذلك ، فهو جميع المسموع منهم ، فصار أصلا يقاس عليه .

(مالم يُضاعفن) – نحو : شديدة وعديدة وضرورة ، فتقول : شديدىّ وعديدىّ وضرورىّ ، ولا تحذف الياء ولا الواو ، كراهة اجتماع المثلين [٣] .

(أو تعدم الشهرة) – هذا القيد لم يتعرض له سيبويه ولا نحاة المغاربة ، بل المشهور وغيره سواء فى الحذف ، حيث يحذف ، وفى الإثبات ، حيث يثبت ، ولعله تحرز من قولهم فى رُدَينية : رُدَيْنىّ .

(أو تعتلّ عينُ فعولة أو فعيلة ، صحيحة اللام) – ثبت قوله : فَعولة فى بعض النسخ دون بعض ، ومثاله . قؤوله ، ومثال فَعيلة : طويلة ، فتقول : قؤولىّ وطويلىّ ، ولا تحذف ، لئلا تتحرك الواو ، وينفتح ماقبلها ، فتقلب ألفاً ، فيكثر التغيير ؛ ومثل فَعيلة فُعَيلة ، فتقول فى لُويزة : لويزىّ ، بلا حذف ، حملاً على طويلة .

---

(١) فى (د) : وشنائىّ .

(٢) أى لموافقته السماع .

(٣) فى (ز) : المسئلتين ، وهو سهو .

وخرج بصحيحة اللام ، ماااعتلّت (١) لامه ، وعينه معتلة ، فإن ياءه تحذف نحو : طَوِيَّة وحَيِيَّة ، فتقول : طوويّ وحيويّ .

(وقد يقال : فُعليّ وفَعليّ ، فى فُعَيل وفَعيل ، صحيحى اللام) – كقولهم فى هُذَيل : هُذَليّ ، وفى ثقيف : ثَقَفيّ ؛ والقياس عدم الحذف ، فتقول : هُذَيليّ وثقيفيّ . واحترز بصحيحى ، من قصيّ وعليّ ونحوهما ؛ وذكروا فى قصيّ وجهين ، أحدهما الإثبات ، فتقول : قُصَيّيّ ، والثانى الحذف ، فتقول : قصوى ؛ ولم يذكر سيبويه فى فَعيل إلَّا الحذف ، فقال : إنك تقول فى عَدِيّ : عدويّ ؛ وذكر الفارسيّ فيه وجهى قُصيّ ، والفرق بينهما أن الكسرة قبل الياء أثقل من الضمة ، فلذا لم يذكر سيبويه إلَّا الحذف .

(ولا يقاس عليه) – فلا يقال فى فُعَيل وفَعيل ، صحيحى اللام : فُعَليّ وفَعَليّ إلَّا حيث سُمع ، بل تثبت الياء ؛ ومن المسموع أيضا : قُرشيّ فى قريش ، وسُلَميّ فى سُلَيم ، وفُقَميّ فى فُقَيم كنانة ، وأما فُقَيم من تميم ، فلم يشذوا فيه .

(وفعولة المعتل اللام ، كالصحيحها) – فينسب إلى عَدُوَّة ، كما ينسب إلى شَنُوءة ، فتقول : عَدَويّ ، كما تقول : شَنَئِيّ .

(لا كفَعول) – فلا تقول فى عَدُوَّة : عَدُوِّى ، بلا تغيير ، كما يقال ذلك فى عَدُوّ .

---

(١) فى (د) : ما اعتلت عينه ، ولامه معتلة .

(خلافاً للمبرد فى المسألتين) – فالمسألة الأولى مسألة هُذَيل وثقيف ونحوهما ، وقد سبق أن الحذف فيهما جار على غير القياس ، وقال المبرد : بل يجوز ذلك قياساً ، واختار المصنف القصر على السماع ، لقلة ماورد من ذلك ، وقال السيرافى : الحذف فى هذا خارج عن الشذوذ ، وهو كثير جدا فى لغة الحجاز ؛ والمسألة الثانية مسألة فعولة المعتلة اللام ، اختار المصنف فيها كما فى الصحيح اللام ، وهو مقتضى ماسبق عن سيبويه فى شَنُوءة ، ومذهب المبرد عدم الحذف ، وقد سبق ذكر قوله ، فكما تقول عنده : رَكوبىّ فى رَكوب ورَكوبة ، تقول فى عَدُوَّة : عَدُوِّىّ كعدوّ ؛ وإن أدَّى الحذف إلى التقاء مثلين لم تحذف ، بل تقول فى تميم : تميمىّ ، وفى سَلُول : سَلُولىّ .

(وتفتح غالباً عين الثلاثى المكسورة) – نحو : نَمِر وإبِل ودُئل ، فتقول : نَمَرىّ وإبَلىّ ودُؤَلىّ [١] بالفتح ، وذلك كراهة للكسر فى جميع حروف [٢] الكلمة ، أو فى أكثرها ، مع ياء النسب . واستظهر بقوله : غالباً ، على قولهم فى الصَّعِق : صِعِقىّ ، بكسر العين مع كسر الصاد إتباعاً ، وهو شاذ ، وقيل : إن كسرة الفاء إذا كانت إتباعاً ، تفتح العين ، فيقال : صِعَقىّ ، ثم إن شئت ، بقيت الصاد على حركة الإتباع ، وإن شئت فتحتها ؛ والمعروف أن فتح عين نَمِر ونحوه فى النسب واجب ؛ وقال طاهر القزوينىّ : إن ذلك جائز لا واجب .

---

(١) فى (د ، ز) : دئلى .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(وقد يُفعل ذلك بنحو : تغلب) – الإشارة إلى فتح العين ، ونحو تغلب ماكان على أربعة ، وثالثُه مكسور ، كيثرِب ومَشرق ومغرب ، فيجوز فى هذا كله فتح المكسور فى النسب ، فتقول : تَغلَبىّ ويثرَبىّ ومشرَقى ومغرَبىّ ، فإن كان الاسم على أكثر من ذلك ، لم يُفتح المكسور ، فتقول فى جَحْمَرِش : جحمَرِشىّ ، بالكسر لاغير ؛ وفى قوله : وقد ، إشعار بقلّة الفتح فى تغلب ونحوه ، وسيأتى بسط هذا .

(وفى القياس عليه خلاف) – ثبت هذا فى نسخة عليها خطه ، وكلام النحويين مضطرب فى المسألة ، فقال الصفّار فى شرح الكتاب : جملة النحويين على جواز الوجهين : بقاء الكسر ، والتخفيف بالفتح ، فى تغلب ونحوه ، وقال الجرمىّ : إن الفتح شاذ ، والقياس الكسر ؛ وقال غير الصفّار : إن الفتح مطرد عند المبرد وابن السراج والفارسىّ وجماعة ، شاذ عند سيبويه والخليل ، وتوسط الجزولىّ فقال : المختار أن لا يفتح ؛ وكلام سيبويه والخليل ظاهر فى عدم القياس ؛ ويحتمل أن يفهم منه خلاف ذلك .

(ولا يغير نحو : جَنَدِل) – مما توالت حركاته ، وكُسر ماقبل آخره ، كهُدَبِد وعُلَبِط ، فإذا نسبت إلى هذا النوع لم تغيّر كسرته فتحة ، بل ينسب إليه على لفظه ، فتقول : جَنَدِلىّ وهُدَبِدىّ وعُلَبِطىّ ؛ وهذا لا خلاف فيه ، لأنه لما تحرك الأوّلان بغير الكسر ، قاوما مابعدهما من المكسورَين . وجَنَدِل الموضع الذى فيه حجارة ، والهُدَبِد اللبن الخاثر ، وعَمش العين ، يقال : بعينه هُدَبِد ، أى عَمش ، والعُلَبِط : الضخم .

(**فصــل**) : (لايُجبر فى النسب ، من المحذوف الفاء أو العين إلَّا المعتل اللام) – فالمحذوف الفاء ، المعتل اللام نحو : شِيَة ودِية ، والمحذوف العين ، المعتل اللام نحو : المُرِى [١] ويَرَى [٢] علَمين ، والأصل : المُرْئِى ويَرْأَى ، فحذفت العينْ ، فتقول فى النسب إلى هذين القسمين : وِشَوِىّ أو وِشْيِىّ ، على ماسيأتى من الخلاف ؛ والمُرْئِىّ واليَرَئِىّ ، بردّ الفاء والعين ؛ فإن كانت اللام صحيحة ، لم ترد الفاء ولا العين ، فتقول فى عِدَة ولِدَة : عِدىّ ولِدِىّ ؛ وإنما رَدّوا فى شِية ونحوه ، ولم يَرُدُّوا فى عِدَة ونحوه ، لأن التاء تحذف للنسب ، فيبقى شية بعد ذلك على حرفين ، ثانيهما حرف علة ، وهو مفقود ، وهذا بخلاف عدة ونحوه ؛ وتقول فى سَهٍ : سَهِىّ ، وأصله : سته ، بدليل أستاه فى الجمع ، وسُتَيه فى التصغير ، وكذلك لو سميت بمُذْ قلت : مُذِىّ ، وأصله : منذ ، فحذفت العين ؛ وهذا الذى ذكره من ردّ العين إذا صحَّت اللام ، هو فى غير المضاعف ، فلو سميت برُبَ ، مخففاً من رُبَّ ، ثم نسبت ، رددت المحذوف ، فقلت : رُبِّىّ بالتضعيف ، نصَّ عليه سيبويه ، ولا خلاف فيه .

(وأما [٣] المحذوفها) – أى المحذوف اللام .

(فيجبر بردّها) – أى بردّ اللام .

---

(١) اسم فاعل من أراه الشئَ يُريه ، فهو مُرِيه ، والأصل : المرْئى .
(٢) مضارع رأى ، وأصله : يَرْأَى .
(٣) فى (ز) وفى بعض نسخ التسهيل : فأما .

(إن كان معتلّ العين) – نحو شاه ، أصله : شَوْهَة كصَحْفة ، فحذفت لامه ، فوليت تاء التأنيث الواو ، ففتحت فصارت متحركة مفتوحاً ماقبلها ، فقلبت ألفاً ، ودليل أن المحذوف الهاء قولهم فى الجمع : شِياهٌ ، ودليل سكون الواو ، أن فَعْلة أكثر فى كلامهم من فعِلة ، فتقول فى النسب : شاهِىّ ، برد المحذوف .

ومذهب سيبويه أنك تبقى الألف ، ولا تأتى بواو موضعها ، لأجل ردّ اللام ، لأنه لايعتد بما عرض ، كما أنك تقول فى يد : يدَوِىّ ، بالتحريك ، نظراً إلى ماكان عليه الحرف قبل ردّ اللام ؛ والمنقول عن الأخفش ، أنك تقول : شوَهِىّ ، فتأتى بالواو ، كما تقول فى يد : يَدْيِىّ ، فتردّ الدّال [1] إلى أصلها من السكون ، وقد رجع فى الأوسط إلى قول سيبويه ، وحكى عن العرب : عَدَوىّ ، بالفتح ، وقاس عليه : يدَوىّ ، وقال فى النسب إلى شاه : شاهىّ ، كما هو قول سيبويه .

(وكذا الصحيحها) – أى الصحيح العين .

(إن جُبر بردِّها فى التثنية) – نحو : أخ وأب ، قالوا فى التثنية : أخوان وأبوان ، بردّ اللام ، فتردّ فى النسب ، فيقال : أخَوىّ وأبَوىّ .

(والجمع بالألف والتاء) – نحو : أخت وسنة ، قالوا فى الجمع المذكور : أخوات وسنوات ، بردّ اللام ، فيقال فى النسب : أخَوىّ وسَنوىّ ، ومن جعل اللام هاء فى سنة ، قال : سنَهىّ ، وقد قالوا : سانَهْتُ .

---

(١) فى (ز) : اللام .

(وإلّا فوجهان) – أى وإن لايجبر بالردّ فى التثنية والجمع المذكور ، فوجهان : الردّ وعدمه ، وذلك نحو : غَد وشفَة ، يقال فى التثنية : غدان وشفتان ، ولم يجمع شفة بالألف والتاء ، استغناء بجمع التكسير ، ولامُ غدٍ واوٌ [1] ، لقوله :

(٢٠٠) وماالناس إلّا كالديار ، وأهلُها بها يومَ حَلُّوها،وغَدْواً، بلاقع [2]

ولام شفَة هاء ، بدليل شفاه ، وشافهتُ فلاناً ، فتقول فى النسب : غَدْوىّ وشفهىّ ، وغَدِىّ وشَفِىّ ، بالإثبات والحذف ؛ والمراد بقوله فيما قبل هذا : إن جبُر : إن جُبر وجوباً ، فلا يدخل يد ودم فيه ، ويدخلان فى قوله : وإلّا فوجهان ؛ إذ التقدير : وإلّا يجبر وجوباً ، فإن قولهم : يديان [3] ودميان ، قليل أو ضرورة ، فتقول فى النسب : يدوىّ ويدىّ ، ودموىّ ودمىّ ، بالرد وعدمه ؛ وإنما حملتُ قوله على ذلك ، ليوافق كلام النحويين ، فيد و دم عندهم ، مما يجوز فيه الوجهان .

(وتفتح عين المجبور ، غير المضاعف ، مطلقاً) – أى سواء

---

(١) أصله : غَدْو .

(٢) من الطويل ، للبيد – ديوانه ١٦٩ – والشاهد فى قوله : غَدْواً ، والاستدلال بهذا اللفظ ، على أن غداً أصله : غَدْو ، بإسكان الثانى ، فإذا نسب إليه ، ورُدَّ المحذوف منه قيل : غَدْوىّ ، فلم تسلب الدال حركتها ، لأنها جرت على التحرك بعد الحذف ، فجرت على ذلك فى النسب والردّ إلى الأصل . ومعنى البيت أن الناس فى اختلاف أحوالهم من خير وشر ، واجتماع وتفرق ، كالديار ، مرة يعمرها أهلها ، ومرة تقفر منهم ؛ والبلاقع : الخالية المتغيرة ، واحدها بلقع .

(٣) فى (ز) : يدان ودميان .

كان أصلها السكون ، كشِيَة ، أصلها : وَشْية ، ويد ، أصلها : يَدْى ، أو كان متحركاً ، كأخ وأب ، فتقول : وَشَوىّ ويدَوىّ وأبَوىّ وأخَوىّ ، بفتح العين فى الجميع ؛ وأصل وَشَوىّ : وِشِوىّ بكسر الواو والشين ، لأنك تردّ الفاء ، مع بقاء العين على حركتها ، ثم فتحت الشين ، كما فتحت باء إبل فى النسب ؛ ولما فتحت الشين ، صارت الياء ألفاً ، لانفتاح ماقبلها ، فيصير الاسم من الثلاثى الذى آخره ألف ، فتقلب فى النسب واواً ؛ وهذا الفتح إنما هو فى غير المضاعف ، وأما المضاعف فلا يُفتح ، بل تكون العين ساكنة ، وهو اتفاق ، فتقول فى رُبَّ مخفَّفاً : رُبِّىّ بالتضعيف ، ولم يفتحوا ، كراهة ثقل التكرار [1] ، وقوم من عبد القيس ، يقال لهم : قرَة ، مخفَّف الراء ، قالوا فى النسب إليهم : قرِّىّ بتشديد الراء .

(خلافاً للأخفش ، فى تسكين ماأصله السكون) – فتقول فى يد وشاه : يَدْوىّ [2] وشَوْهىّ ، بسكون العين ، عملاً بالأصل ، وقد سبق ذكر هذا عنه ، وأنّ مذهب سيبويه التحريك ، وأنك تقول على مذهبه : شاهىّ ، كما سبق تقريره ، ويدَوىّ كما سبق ذكره ، وسبق أيضا أن الأخفش رجع فى الأوسط إلى قول سيبويه ، وهو قول الأكثرين ، والسماع يعضده ، وهو قول العرب : عدَوىّ ، بفتح الدال ، كما سبق ذكره .

---

(١) فى (د) : التكرير .

(٢) فى (د) : يَدْيِىّ .

(وإن جبر مافيه همزة الوصل ، حذفت ، وإن لم يُجبر ، لم تُحذف) – سقط هذا من بعض النسخ ، وثبت فى نسخة البهاء الرَّقِّىِّ وفى غيرها ، والمعنى : إن رددتَ المحذوف مما فيه همزة الوصل حذفتها ، وإلَّا فلا ، فكأنها عوض المحذوف ، فلا يجتمعان ، فتقول فى ابن واسم واست : بنوىّ وسموىّ وستوىّ ؛ ويجوز فى السين من سموىّ الكسر والضم ، ويجىء فيه خلاف سيبويه والأخفش ، إذ أصله : سمْو بسكون الميم ، فتفتحها عند سيبويه ، وتسكنها على المشهور عن الأخفش ، وتقول : اسمىّ وابنىّ واستهىّ ، بإقرار الهمزة ، إذ لم يردّ ماحذف ، ويجىء فى همزة اسمىّ الضم والكسر ، فالوجهان عند العرب فى السين عند سقوط الهمزة ، وفى الهمزة عند وجودها .

(وإن كان حرف لين آخر الثنائى الذى لم يُعلم له ثالث ضعّف) – فتقول فى النسب إلى كى [١] : كيوىّ ، كما تقول فى النسب إلى حىّ : حيوىّ ، لأن كيًّا صار بالتضعيف مثله [١] ،وتقول فى النسب إلى لو : لوّىّ بالتضعيف .

(وإن كان ألفاً ، جعل ضعفها همزة) – فتقول فى رجل سمى لا : لاء بالمدّ ، فإذا نسبت ، جاز فيه وجهان : إقرار الهمزة ، فتقول : لائىّ ، [٢] وإبدالها واواً ، فتقول : لاوىّ . وخرج بقوله : حرف لين ، كم ونحوه ، فلا يجب تضعيفه ، بل يجوز ، فتقول : كَمِىّ وكَمِّىّ ، بالتخفيف والتثقيل .

من (١ – ١) سقط من (ز) .

(٢) فى النسخ : لَإِىّ ، والقاعدة الإملائية تعضد التحقيق .

(**فصـــل**) : (تبدل همزةً ياءُ نحو : سقاية وحولايا) — فتقول : سقائىّ وحولائىّ [١] ، بالهمز فيهما ، وذلك أن الياء تحذف لأجل ياء النسب ، وكذا ألف التأنيث ، يجب حذفها فى مثل هذا ، لأنها فيما زاد على أربعة ، فتبقى الياء متطرقة ، وقبلها ألف زائدة ، فتبدل همزة ، كما فعل فى كساء ورداء ؛ وعلم من كلامه ، أن الواو فى شقاوة ونحوها ، لاتبدل همزة ، بل تقرّ بحالها ، فتقول : شقاوىّ ، وذلك لأن العرب قد تقلب الهمزة واواً ، فإذا وجدت الواو ، لم تغيّر .

(وقد تُجعَلُ واواً) — ثبت هذا فى نسخة البهاء الرَّقىّ ، وهو صحيح ، فتقول : شقاوىّ وحولاوىّ ؛ والضمير فى : تُجعل ، للهمزة .

(وفى نحو : غاية ، ثلاثة أوجه) — وهو ما ثالثه ياء بعد ألف [٢] ، كطاية وثاية .

أحدها : بقاؤه على لفظه ، فيقال : غايِىّ ؛

الثانى : قلب الياء همزة ، كما فعل فى سقاية ؛

الثالث : قلب الهمزة المبدلة من الياء واواً .

(أجودها الهمز) — ثبت هذا فى نسخة البهاء الرقىّ ، وذلك لسلامته من ثقل الياءات ، مع الكسر الموجود ، ذلك فى الوجه الأول ؛ ومن الإبدال بعد الإبدال ، كما فى الوجه الثالث ؛ والطاية السطح ، والثاية مأوى الغنم .

---

(١) فى (د ، ز) : ودرحائى ، وهو سهو ظاهر .

(٢) زاد هنا فى (د) : يعنى أصله .

(ولا يغيَّر مالامُه ياء أو واو ، من الثلاثىّ الصحيح العين ، الساكنها ، باتفاق ، إن كان مجرداً) – فتقول فى : ظبى ودلو : ظبيىّ ودلوىّ ؛ وخرج بالصحيح ، حىّ ونحوه ، وقد سبق حكمه .

(وإن أُنّث بالتاء ، عومل معاملة منقوص ثلاثىّ ، إن كان ياءً) – فتقول فى ظبية ودُمية : ظبوىّ ودموىّ ، كما تقول فى شج : شجوىّ ؛ والدمية : الصورة من العاج وغيره .

(وفاقاً ليونس) – ومذهب سيبويه ، أنه لايغير منه إلّا ماورد تغييره ، ومنه : قروىّ ، فى النسبة إلى القرية .

(لا إن كان واواً ، وفاقاً لغيره) – فتقول فى غزوة : غَزْوىّ ، بسكون العين [1] ؛ وحاصل مافى المسألة ثلاثة أقوال :

أحدها : البقاء على ماكان عليه فى اليائىّ والواوىّ ، فتقول فى ظبية : ظَبْيىّ وفى غَزْوة : غَزْوِىّ ، بسكون العين فيهما ، وبقاء الياء والواو ، وهو الذى يعزى للخليل وسيبويه ، واختاره ابن أبى الربيع .

الثانى : أن ينسب إليهما كما ينسب إلى المقصور [2] الثلاثىّ ، فيقال : ظبَوىّ وغَزَوىّ ، بفتح العين وبالواو ، وهو مذهب يونس ، واختاره الزجاج .

والثالث : التفرقة ، بجعل اليائىّ كالمنقوص ، وبقاء الواوىّ على

---

(١) أى عين الكلمة .

(٢) فى (د) : المنقوص .

لفظه ، وهو اختيار ابن عصفور ، وكذا المصنف على هذه النسخة ؛ ووجهه أن السماع ورد بما قال يونس فى اليائىّ ، قالوا فى حىّ من العرب ، يقال لهم : بنو زنية : زنوىّ ، وفى البطية : بطوىّ ؛ وأما الواوىّ فقاسه على اليائىّ ، والسماع ورد بخلاف قوله ؛ قالوا فى بنى جروة ، وهم حىّ من العرب : جَرْوىّ ، بسكون الرّاء ؛ وزعم بعض النحويين أن الخليل يجيز الوجهين فى اليائىّ ، ويختار الإقرار على الأصل ؛ ونَقْلُ سيبويه عن الخليل يحتمله .

وفى نسخة البهاء الرّقى : (وإن أنث بالتاء ، فكذلك ، خلافاً ليونس ، فى فتح عينه ، وقلب يائه واواً) — وهذا موافق لما قدمناه من النقل عن الخليل وسيبويه .

(والنسب إلى أخت ونظائرها ، كالنسب إلى مذكّراتها) — فتقول فيه وفى بنت وثنتان : أخوىّ وبنوىّ وثنوىّ ، كما تفعل لو نسبت إلى ما لا تاء فيه من ذلك ؛ وإنما فتح ماكان ساكناً قبل التاء ، لأنه بِحَذْفها لأجل النسب ، صار متطرّفاً ، فأشبه دال يد ، وميم دم ، وفتح الأول فى أخوىّ وبنوىّ ، لأنهم حين جمعوا ، فتحوا ، وقالوا : أخوات وبنات .

(خلافاً ليونس ، فى إيلاء ياء النسب التّاء) — فيقول : أختىّ وبنتىّ ، والقول الأول لسيبويه والخليل ؛ ووجهه أن التاء ، وإن كانت للإلحاق ، معاملةٌ [1] معاملةَ تاء التأنيث ، لخصوص ماهى فيه

---

(١) أى هى معاملةٌ مثل معاملة تاء التأنيث .

بالمؤنث ، وحين جمعت العرب ، ردَّت إلى الأصل ولم تعتدّ بالتاء ؛ ووجه مذهب يونس ، أن التاء للإلحاق بقُفْل [١] وجِذْع ، فأجرى الملحق مجرى الأصليّ ؛ وذهب الأخفش إلى أنه يحذف التاء من هذا النوع ، ويُقرّ ماقبلها على سكونه ، وماقبل الساكن على حركته ، فتقول : أُخْوىّ وبِنْوىّ وثِنْيىّ .

(وتقول فى فم ، ومن اسمه : فو زيد : فمىّ وفموىّ) — وقد نصَّ سيبويه على أن فماً يقال فيه ، على لغة من قال فى التثنية : فمان : فمىّ ، وعلى لغة من قال : فموان : فموىّ ، وكان القياس أن يقال عند الردّ : فوهىّ ، لكن سيبويه نظر إلى ماسُمع فى التثنية من قولهم : فموان ، فألحق النسب به ؛ وأما فو زيد ، فإذا أفرد المضاف فيه صار فماً ، فيأتى فيه ماأتى فى فم مفرداً .

(وفى ابنم : ابنمىّ وابنىّ وبنوىّ) —

فالأول ، على لفظه ، ولم يُسمع ، وإنما قيل نَظراً ؛ وإذا فتحت نونه فى الأحوال كلها ، فلا كلام ، وإن أتبعتها ، ففى مررت بابنمىّ ، قيل قياسه ، أن يجوز فيه ماجاز فى تغلبىّ من الفتح .

والثانى ، على حذف الميم ، وإبقاء الهمزة ، فيصير النسب إليه كالنسب إلى ابن .

والثالث ، على حذفهما [٢] ، كما يقال فى ابن : بنوىّ .

---

(١) يعنى أُخْت وبِنْت .

(٢) أى الميم والهمزة .

(وينسب إلى الجمع بلفظ واحده ، إن استعمل) – فتقول فى الفرائض : فَرْضىّ ، وكذا فى الكتب : كتابى ؛ وقول الناس : فرائضىّ وكتبىّ ، يعدّ فى اللحن ، وأجاز ذلك قوم .

(وإلَّا فبلفظه) – ومنه قولهم : أعرابىّ ، فأعراب جمع لا واحد له من لفظه مستعمل ، وليس جمع عرب ، وفاقاً لسيبويه ، لأن العرب يقع على البادى والحاضر ، والأعراب يخصّ أهل البادية .

(وربما نُسب إلى ذى الواحد بلفظه ، لشبهه بواحد) – قالوا : كلابىّ الخلق ، وقياسه : كلبىّ الخلق ، وذلك لشبه كلاب بكتاب ، وهو واحد .

وثبت فى بعض النسخ التى عليها خطه :

(لشبهه بواحد فى الوزن ، وصلاحيته للجمع) – فقال فى جمع كلاب : كلابات . وفى قوله : وربما ، إشعار بقلة ذلك ، وغيرُه يجعله شاذا .

(وحكم اسم الجمع ، والجمع الغالب ، والمسمَّى به ، حكم الواحد) – فتقول فى قوم : قومىّ ، وكذا اسم الجنس ، فتقول فى تمر : تمرىّ ، هكذا قيل [١] ؛ وتقول فى الأنصار : أنصارىّ ، لأنه وإن كان باقياً على جمعيته ، غلب على قوم بأعيانهم ؛ وتقول فى كلاب وأنمار ، اسمى قبيلتين : كلابىّ وأنمارىّ ، ومنه قولهم : المدائنىّ ، فى النسب إلى المدائن ، وهو بلد بعينه .

---

(١) زاد بعدها فى (د) : وفيه بحث .

(وذو الواحد الشاذ ، كذى الواحد القياسىّ) – فينسب إلى الواحد الشاذ الذى ليس جارياً على قياس الجمع ، فتقول فى مذاكير [١] : ذكرىّ ، وفى ملامح [٢] : لمحىّ ، وهو قول سيبويه .

(لا كالمهمل الواحد ، خلافاً لأبى زيد) – فى أنه ينسب إلى لفظ الجمع ، نظراً إلى أن [٣] ذلك الواحد لشذوذه صار كالعدم ، فتقول : مذاكيرىّ وملامحىّ ؛ وقد حكى أبو زيد هذا عن العرب ، فلا ينبغى أن يردَّ مطلقاً ، قال أبو زيد : قالوا فى النسب إلى محاسن : محاسنىّ .

(ويُلْتزَمُ [٤] فتحُ عين تمرات وأرضين ونحوهما) – فإذا سميت بتمرات ، ثم نسبت ، حذفت الألف والتاء ، وفتحت العين ، فقلت : تمَرىّ ، وإنما فتحت ، لئلا يلتبس بالنسب إلى تمرات باقياً على الجمعية ، فإنك تردُّه إلى الواحد ، فجعلوا سكون العين فى هذا ، وفتحها فى ذاك فَرْقاً ؛ نصَّ على الفتح فى العلَم سيبويه ؛ وإذا نسبت إلى أرضين قلت : أَرَضِىّ ، بفتح العين ، ووجهه ماسبق من قصد الفرق ، فإن الجمع يُرَدّ فى النسب إلى واحده ، إلَّا أن يكون ساكن العين .

(وكسرُ فاء سنين ونحوه) – فإذا سميت بسنين ، وأعربته

---

(١) فى (ز ، غ) : مذاكر .
(٢) فى (د ، غ) : ملاميح ، وشرح النص التالى يوضح صحة التحقيق .
(٣) سقطت من (د ، غ) .
(٤) فى (د ، غ) ، وفى بعض نسخ التسهيل : ويلزم .

بالحروف ، حذفت حرف العلة والنون ، وقلت : سِنِىّ ، بكسر النون لأجل النسب ، وتكسر السين أيضا ؛ وإن أعربته بالحركات ، لم تحذف شيئا ، بل تقول : سنينىّ ؛ وإن لم يُسمَّ به ، وأعربته كالجمع ، رددته إلى المفرد ، وقلت : سنوىّ أو سنهىّ ، كما سبق ؛ وإن جعلت الإعراب على النون ، نسبت إليه على لفظه ، لأنه مفرد لفظا ، جمع معنى ، فصار مثل قوم ، فتقول : سنينىّ .

(إن كُنَّ أعلاماً) — أى تمرات وأرضين وسنين [١] ونحوها .

(وقد يُرَدُّ الجمع المسمَّى به إلى الواحد ، إن أمن اللَّبس) — ثبت هذا فى نسخة عليها خطه ، ومثال ذلك : الفرهودىّ بالضم فى الفراهيد ، وهو علَم لبطن من الأزد ، منهم الخليل شيخ سيبويه ، يقال فى النسب إليهم : الفراهيدىّ ، على صيغة الجمع ، للعلمية ، كما قالوا : المدائنى والمعافرىّ ، ويقال : الفرهودىّ ، بالردّ إلى الواحد ، لأمن اللبس ، وهو أنه ليس لغيرهم هذا الاسم ، وقيل : لأنه ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود ؛ وفى الصحاح : الفرهودُ حيٌّ من نجد [٢] ، وهو بطن من الأزد ، يقال لهم : الفراهيد ، منهم الخليل ، يقال : رجل فراهيدىّ ، وكان يونس يقول : فرهودىّ .

(وماغُيِّر فى النسب تغييراً لم يذكر ، أو سلم مما ذكر اطراده ،

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) فى (ز) : حمد ، بدون إعجام .

لم يُقَسْ عليه) – فالأول نحو قولهم : سُهلىّ ، بضم السين ، فى النسب إلى سَهْل ، بفتح السين ؛ ولا يقاس على هذا ، فلا [١] يقال فى كلب : كُلبىّ ، بضم الكاف ؛ والثانى كقولهم فى عميرة كلب : عميرىّ ، والقياس : عَمرىّ كحنَفىّ ، كما سبق ، وكقولهم [٢] فى ثقيف : ثقَفىّ ، والقياس على الصحيح : ثقيفىّ ، كما سبق [-٢] أيضا .

(**فصــل**) : (قد تلحق ياءُ النسب ، أسماءَ أبعاض الجسد ، مبنيةً على فُعال) – نحو : رُؤاسىّ ، للعظيم الرأس ، وأنافىّ ، للعظيم الأنف .

(أو مزيداً فى آخِرها ألف ونون) – رَقْبانىّ ولحْيانىّ ، للعظيم الرقبة واللحية .

(للدلالة على عِظَمها) – أى عِظَم تلك الأبعاض ، وقد لحقت [٣] فُعالاً فى غير ذلك ، قالوا فى الشيء الذى يكون طوله أو عرضه شبراً أو شبرين مثلاً إلى العشرة : أحادىّ وثنائىّ إلى عشارىّ .

(وتلحق أيضا ، فارقةً بين الواحد وجنسه) – نحو قولهم : زنجىّ وزنج ، ويهودىّ ويهود ؛ كما قالوا : تمرة وتمر [٤] .

(وعلامة للمبالغة) – كقولهم : رجل أعجمىّ وأحمرىّ ، إذا

---

(١) سقطتا من (ز ، غ) .
من (٢ – ٢) سقط من (ز) .
(٣) أى الياء .
(٤) أى بجعل التاء فارقة بين الواحد وجنسه .

إذا كان كثير العجمة والحمرة ، كما قالوا : راوية ، إلّا أن زيادة التاء للمبالغة ، أكثر من زيادة ياء النسب لها .

(وزائدة لازمة) – نحو كرسىّ ، وحوارىّ بمعنى ناصر ، وفى الخبر : « الزبير ابن عمتى ، وحوارىَّ من أمتي » [1] .

(وغير لازمة) – كقول الصلتان العبدىّ :

(٢٠١) أنا الصَّلتانىّ الذى قد علمتمُ إذا ماتحكَّمْ ،فهو بالحكم صادعُ [2]

وقوله :

(١٤٠ مكرر) أطرباً ، وأنت قنَّسْرىّ والدهر بالإنسان دوَّارىّ [3]

وليست الياء فيه للمبالغة ، لأنها استفيدت من فَعَّال ، هكذا قيل ، وفيه بحث ، وهذا كله مقصور على السماع ، فلا يقال فى العظيم الكبد : كبادىّ ، ولا فى العظيم الرأس : رأسانىّ ، ولا غير ذلك مما سبق ، إلّا إن سُمع .

(ويستغنى عنها غالباً بصوغ [4] فعَّال ، من لفظ المنسوب إليه ،

---

(١) فيض القدير جـ ٤ صـ ٧١ برقم / ٤٥٨٧ ـــ مسند الإمام أحمد بن حنبل عن جابر – رضى الله عنهما .

(٢) من الطويل ، للصلتان العبدىّ ، والشاهد فى قوله : أنا الصَّلتانىّ ، بياء النسب غير اللازمة ، لأن اسمه الصَّلتان ، بدون ياء .

(٣) رجز للعجاج – ديوانه ٦٦ – والشاهد فى قوله : والدهر بالإنسان دوَّارىُّ ، أى ، دوَّار ، والياء فيه زائدة غير لازمة ؛ والقنسرىّ نسبة إلى قنسرين ، بفتح النون وكسرها : كورة بالشام ، كما فى القاموس ؛ والقنسرىّ : الشيخ الكبير .

(٤) سقطت من النسخ ، وثبتت فى النسخة المحققة من التسهيل ، وفى نسخة البهاء الرّقِّىّ ، على ما يأتى بيانه .

إن قصد الاحتراف) [١] – الضمير لياء النسب ، واستظهر بقوله : غالباً ، على قولهم : بَتِّىّ ، فى بائع البتُوت ، وهى الأكسية ، ومنه : عثمان البتِّىّ ، أحد الفقهاء ، وقولهم : عطرىّ ، فى بائع العطر ، وقالوا أيضا : بتَّات وعطَّار .

وفى نسخة البهاء الرقى ، عوض بفعَّال ، قوله : بصوغ فعَّال ، ولا فرق ، إلَّا أن هذه أوضح ؛ والمقصود أن فعَّالًا يكثر فِى الحرف نحو : الخبَّاز والقزّاز والسقَّاء ، أى المعالج لذلك .

(وبصَوْغ فاعل ، إن قصد صاحب الشىء) – فيقال عند قصد [٢] صاحب كذا ، لا المحترف : لابن وتامر ورامح ، أى صاحب لبن وتمر ورمح .

(وقد يُقام أحدُهما مقامَ الآخر) – فمن قيام فعَّال مقام فاعل قولهم : نبَّال أى صاحب نبل ، قال امرؤ القيس :

(٢٠٢) وليس بذى رمح ، فيطعنَنى به   وليس بذى سيف ، وليس بنبَّال [٣]

وعليه حمل بعضهم : « ومارَبُّك بظلَّامٍ ... » [٤] ، أى بذى

---

(١) ثبت بعد هذا فى بعض نسخ التسهيل : والمعالجة ، وهى نفس معنى : الاحتراف .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) من الطويل ، لامرئ القيس – ديوانه / ٣٣ – والشاهد فى قوله : وليس بنبَّال ، حيث قام نبَّال وزن فعَّال مقام : نابِل وزن فاعل .

(٤) فصلت / ٤٦ .

ظلم ، ولا ينقاس ، قال سيبويه : وليس فى كل شىء من هذا قيل هذا ، لاتقول لصاحب الفاكهة : فكَّاه ، ولا لصاحب الشعير : شعَّار ؛ ومن قيام فاعل مقام فعَّال ، قولهم : حائك فى معنى حوَّاك ، لأن الحياكة من الحرف .

(وغيرُهما ، مقامَهما) — قالوا : امرأة معطار ، أى ذات عطر ، ورجل طَعِم ، أى ذو طعام ، ورجل نَهِر ، أى ذو عمل فى النهار ، أنشد سيبويه :

٢٠٣) ولستُ بلَيْلىٍّ ، ولكنِّى نَهِرْ لاأُدْلجُ الليلَ ، ولكنْ أبتكرْ (١)

واستعمل معطير للعطار ، قال العجاج يصف الحمار والأتن :

٢٠٤) * يتْبَعْنَ جَأْباً كمُدقِّ المعطيرْ (٢) *

---

(١) من أبيات سيبويه ، من الرجز ، والشاهد فى قوله : ولكنّى نَهِرْ ، أى ذو عمل فى النهار ، قال العينى فى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٤ / ٢٠١ : وفى رواية الجوهرىّ : * إن كنت ليليًّا فإنى نَهِرْ * قال : والشاهد فى نَهِرْ ، فإنه استغنى بهذا الوزن عن ياء النسب ، فلم يقل : ولكنِّى نهارىّ ، والنَّهِر ، بفتح النون ، وكسر الهاء ، هو العامل بالنهار ، وأُدلج القومُ ، إذا ساروا من أول الليل ، والابتكار هو الأخذ بأول الأشياء .

(٢) ديوان العجاج جـ ٢ – تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلىّ – ملحقات الديوان (٣١) : فى أراجيز العرب (١٥٥) ـــ قال فى الحاشية : رواها البكرىّ دون نسبة ، ولكنها نسبت إلى العجاج فى بعض المصادر ، ورواية الديوان : يضْرِبْنَ بدل يتبعن ، قال : فى اللسان والصحاح والمقاييس والمخصص فى موضع : يتبعن ، وفى موضع آخر : يضربن ، والجأْبُ الحمار الغليظ من حمر الوحش ، والمُدُقُّ والمِدَقُّ ما دققت به ، والمعطير أراد العطَّار ، وهو موضع الشاهد ، حيث استعمل لفظ معطير ، بدل العطَّار .

أى العطّار ، وهذا كله لا ينقاس .

وقال المبرد : إن فاعلاً بمعنى صاحب كذا ، قياس ، ومذهب سيبويه خلافه ، فهو عنده كثير ، ولا يقاس عليه .

(وقد يُعوَّض من إحدى ياءَىِ النسب ، ألفٌ قبل اللام) — أى قبل لام الكلمة ، كقولهم فى يمنىّ : يمان ، وقولهم فى شامىّ : شام ، فيصيران كقاضٍ ، وهو شاذ ، قال :

(٢٠٥) تَهامُون ، نجديُّون ، كيداً ونجدةً   لكل أناس من وقائعهم سَجْلُ [١]

(وشذَّ اجتماعهما) — قالوا : يمانىّ وشآمىّ .

(وفتحوا تاء تِهام ، لخفاء العوض) — والقياس أن لاتفتح ، بل تبقى على كسرها ، كما بقى يمان وشآم على الفتح ، لكن لما ظهر [٢] العوض فى هذين ، لم يُحتَج إلى تغيير يتبيّن به التعويض ، فأصلهما يمن وشام ، فتعويض الألف ظاهر ، بخلاف تهام ، فأصله تهامة ، فقد ردُّوه إلى تَهَم أو تَهْم ، ثم عوضت الألف من إحدى ياءَى النسب ، ففتحت التاء حينئذ ، ليظهر التعويض .

* * *

---

(١) لم أجده فى المراجع التى تحت يدى ، والشاهد فى قوله : تَهامُون جمع تهام ، أصله تهامة ، ثم رُدَّ إلى تَهَم أو تَهْم ، ثم عوضت الألف من إحدى ياءَى النسب ، وفى الجمع فى الشاهد ، جمعت جمع قاض : قاضُون ، فقال : تهامُون ؛ والسَّجْلُ مذكر ، وهو الدلو إذا كان فيه ماء ، قلَّ أو كثر .

(٢) فى (د) : لما بقى .

٧٤ - باب أمثلة الجمع وما يتعلق به مما لم يسبق ذكره

أمثلة [١] الأوزان التى وضعت للدلالة عليه ، كأفعال وفعول وغيرهما ، والذى يتعلق به وذكره هنا ، هو كونه للقلة أو للكثرة ، وما يفعل فى [٢] الكلمة ، صحيحة أو معتلة ، عند صوغها على مثال من تلك الأمثلة ، ونحو ذلك ، مما لم يجر له ذكر فى أول الكتاب ، عند الكلام فى كيفية التثنية وجمعى التصحيح .

(كل اسم دال على أكثر من اثنين ، ولا واحد له من لفظه ، فهو جمع واحدٍ مقدَّرٍ ، إن كان على وزن خاص بالجمع ، أو غالب فيه) - فخرج بقوله : أكثر ، المثنى ، والخاص نحو : عباديد ، فليس فى المفرد هذا الوزن ؛ وأما معافر فعلَم منقول من الجمع ، وحَضاجر للضبُع ، جمع حِضَجْر ، وكأن كل جزء من بطنها حِضَجْر ، لكبر بطنها ؛ وسراويل ، قيل : أعجمىّ ، وقيل ، جمع سروالة ، ويستدل بقوله :

٢٠٦) عليه من اللؤم سروالة فليس يرقُّ لمستعطف [٣]

---

(١) فى (د) : وأمثلته .

(٢) فى (د) : بالكلمة .

(٣) من المتقارب ، قائله مجهول ، وقيل : مصنوع ؛ والذى أثبته قال : إن سروالة واحدة السراويل ، وقال السيرافى : سروالة لغة فى السراويل ، إذ ليس مراد الشاعر : عليه من اللؤم قطعة من جزء السراويل ؛ وإنما هو هجاء ، والسراويل تمام اللباس ، فأراد أنه تام التردّى باللؤم .

والغالب نحو : أعراب ، فهو جمع لواحد مقدر ، كعباديد ونحوه ، وهو قول سيبويه وغيره ، وقيل : جمع عرب ، وهو ضعيف ، وأفعال يكثر فى الجمع ، ويقل فى المفرد ، قالوا : برمة أعشار ، أى مكسرة قطعاً قطعاً ؛ وقيل : لم يثبت فى المفرد ، وأعشار من وصف المفرد بالجمع ، وهو قول الأكثرين ؛ والعباديد : الفرق من الناس ، ذاهبين فى كل وجه ، وكذلك العبابيد ، يقال : صار القوم عبابيد وعباديد ، قال سيبويه : لا واحد له : وواحده على فعلول أو فعليل أو فعلال ، فى القياس .

(وإلّا فهو اسم جمع) – نحو : إبل ، الواحد جمل أو ناقة ، ونحو : قوم ، الواحد رجل .

(فإن كان له واحد يوافقه فى أصل اللفظ ، دون الهيئة [١] ، وفى الدلالة ، عند عطف أمثاله عليه ، فهو جمع) – نحو : رجال [٢] ، فرجل ورجال متوافقان فى أصل اللفظ ، أى فى مادته ، ومختلفان فى الهيئة ؛ ولو قلت : رجل ورجل ورجل [٣] ، لوافق رجالا فى الدلالة على التعدّد . وخرج بقوله : دون الهيئة ، جنُب ، فإنه يقع على الواحد والجمع بلفظ واحد ، وكذلك المثنى فى اللغة الفصحى ، فهو يوافق عند قصد الواحد ، مايقصد به الجمع فى اللفظ والهيئة ، فليس جنب ، عند إرادة الجمع بجمع ، بل هو لفظ مفرد ، يشترك فيه الواحد وغيره .

---

(١) فى (ز) : أو فى الدلالة .

(٢) فى (ز) : نحو : رجل ورجال .

(٣) سقطت من (ز ، غ) .

وخرج بقوله : وفى الدلالة ... إلى آخره : قريش ، فليس جمع قرشىّ ، لأنك لو قلت : قرشىّ وقرشىّ وقرشىّ ، لكان معناه جماعة تنسب لقريش ، وهذا ليس [١] بمدلول قريش ، فليس قريش جمعاً ؛ وعلم مما مثلناه [٢] فى القيد الأول ، أنه لو قال : عند عطف مثليه أو أمثاله ، لكان أولى .

(ما لم يخالف الأوزان الآتى [٣] ذكرها) – وهى أمثلة الجمع للقلّة أو الكثرة نحو : ركب .

(أو يُساوِ [٤] الواحد ، دون قبح ، فى خبره) – نحو : الركبُ سار ، كما تقول : الراكب سار . وقوله : دون قبح ، للاحتراز عن معاملته [٥] معاملة الواحد شذوذاً ، نحو : الرجال قائم .

(ووصفه) – نحو : هذا ركبٌ سائر ، كما تقول : هذا راكبٌ سائر ؛ قال الفارسىّ : لا يجوز : قومك ذهب ، ولا صحبك خرج ، ولا قومك ذاهب ، إلّا إن جاء فى شعر أو نادر كلام ، لأنه يؤدّى عن جمع ، فصار كالجمع المكسَّر ، وقال سيبويه : القوم مفرد ، وصفته

---

(١) سقطت من (ز ، غ) .

(٢) فى (ز) : قلناه .

(٣) فى (ز) : التى ذكرها .

(٤) فى النسخ الثلاث : أو يساوى ، والتحقيق من النسخة المحققة من التسهيل ، واللفظ معطوف على يخالفْ المجزوم بلم .

(٥) فى (د) : عن معاملة الجمع معاملة الواحد .

لاتجىء إلَّا على المعنى ، ولا تقول : قومٌ ذاهب ؛ قال الخضراوىّ : وهذا هو الأصل ، قال تعالى : « سيُهزَمُ الجمعُ ويُولّون الدّبُر » [١] .

(والنسبِ إليه) – فتلحق ياء النسب لفظه ، فتقول : رَكْبىّ ، كما تقول ، راكبىّ ، ولا يكون فيه ماسبق ذكره فى النسب إلى الجمع ، من عدم لحاق الياء لفظه ، ووجوب الرد إلى المفرد ، على مابُيِّن .

(أو يتميز [٢] من واحده بنزع ياء النسب) – كرومىّ وروم ، وتركىّ وترك .

(أو تاء التأنيث) – كبُسْر وبُسرة ، وسفين وسفينة .

(مع غلبة التذكير) – احترز مما لزم التأنيث ، نحو : تُخَم وتُهَم ، فهما جمع تخمة وتهمة ، لا أسماء جمع ، نصَّ عليه سيبويه ، للزوم التأنيث ، قالوا : هذه تخم ، وهى التهم ؛ وفى عبارة المصنف تقصير .

(فإن كان كذلك) – أى مخالفاً ، أو مساوياً ، أو مميزاً ، كما سبق شرحه .

(فهو اسم جمع ، أو اسم جنس ، لا جمع) – فاسم الجمع هو غير المميز بما سبق ذكره ، واسم الجنس هو المميز المذكور ؛ وسقط من بعض النسخ : أو اسم جنس ، وقيل على هذا التقدير :

---

(١) القمر / ٤٥ .

(٢) فى (د ، ز) : يميز ، وفى النسخة المحققة من التسهيل : أو يَمْتَز .

إنه اندرج فى اسم الجمع ، مثل بُسر وسفين ، وغير المصنف يسمى هذا اسم جنس ، انتهى . ويندرج أيضا على هذا التقدير روم ونحوه ، وغيره يسميه اسم جنس أيضا .

(خلافاً للأخفش ، فى ركب ونحوه) – كطير وصحب ، فهى عنده جموع تكسير ، لا أسماء جموع ؛ وحكى فى الأوسط ، أنهم قالوا : صائم وصُوَّم ، وزائر وزُوَّر ، ونائم ونُوَّم ، وشاهد وشُهَّد ؛ ومذهب سيبويه أنها جموع ، بدليل تصغيرها على لفظها ، قال :

(٢٠٧) وأتى رُكيبٌ ، واضعون رحالهم إلى أهل نار ، من أناسٍ بأسْودا[١]

وهى للكثرة باتفاق ، فلو كانت جموعاً لم تصغّر على لفظها كجموع الكثرة ؛ وحكى السيرافىّ عن الأخفش ، أنه يمنع تصغيرها على لفظها ، والذى فى الأوسط للأخفش ، أنها تصغَّر على لفظها ، قال : وإن صغّرتَ شيئا من هذا على واحده ، فهو جائز على قبحه ، فتقول : صويحبون ، فى صحب .

(وللفرّاء فى كلّ ما له واحد موافق فى أصل اللفظ) – كبُسر وغمام ، ورُدَّ عليه ، بأن هذا لو كان جمع تكسير حقيقة ، لم يوصف بالمفرد ، وقد قال تعالى : « إليه يَصعدُ الكلمُ الطيّب » [٢] ، وقال : « أعجاز نخل منقعر » [٣] .

(ومن الواقع على جمع ، مايقع على الواحد) – كالمصدر ، نحو : رجلٌ

---

(١) لم أجده فى مراجعى ؛ والشاهد فى تصغير ركب على لفظه : رُكيب .

(٢) فاطر / ١٠ .

(٣) القمر / ٢٠ .

عدْلٌ ، ورجالٌ عَدْلٌ ، ونحو : جنُب ، يقال : رجل جنُب ، ورجال جنُب ، ونحو : فلك وهجان ودلاص ، فإنها تقع على الواحد والجمع ، قال تعالى : « حتى إذا كنتم فى الفُلك ، وجَرَيْنَ بهم » [1] ، وقالوا : ناقة هجان ، ونوق هجان ، ودرع دلاص ، ودروع دلاص .

(فإن لم يُثَنَّ ، فليس بجمع) – كالمصدر ، إذا يقال : رجلان عدل ، بالإفراد ، كما فى غير التثنية ، ونحو : جنُب فى الأفصح ، فيقال أيضاً : رجلان جنُب .

(وإن ثُنّىَ ، فهو جمع مقدَّر تغييره ، على رأى) – وهو قول سيبويه والأكثرين ، لوجود التغيير فى التثنية ، على تقدير التغيير فى الجمع ، فالضمة فى فُلْك للمفرد ، كضمة قُفْل ، وللجمع كضمَّة أُسْد ، وكلام المصنف فى أول الكتاب على هذا ، وجنُب فى لغة من قال فى التثنية : جنُبان ، مثل فُلْك وأخواته ، وفى لغة من قال فيها : جنُب كالمصدر ، كما سبق .

(والأصح كونه اسم جمع ، مستغنياً عن تقدير التغيير) – فاختار هنا أن فُلكاً وأخواته ، واقعة على جمع ، أسماء جموع ، ولا تغيير مقدَّر ، لأنه تكلف لا داعى إليه ، ولا يبعد وضع لفظ مشترك بين المفرد والجمع ، كما وقع الاشتراك بين كُلّىّ وجزئه ، فى لفظ كإنسان للشخص وللمثال الذى يُرَى فى سواد العين .

---

(١) يونس / ٢٢ .

(**فصل**) : (تكسير الواحد الممتاز بالتاء محفوظ) – فلا يقاس على ما سُمع من ذلك ، كقولهم فى رطبة : أرطاب .

(استغناء بتجريده فى الكثرة) – نحو [١] : بُسرة وبُسْر ، وتَمْرةٍ وتَمْر .

(وبتصحيحه فى القِلّة) – نحو : تمراتٍ ، وهذا إذا لم يصحب اَلْ الاستغراقية –[١] ، أو يُضَفْ إلى مايعم ، فإن كان كذلك ، لم يدل على القلة ، وعليه قول حسان :

٢٠٨) لنا الجفناتُ الغرُّ يَلمَعْنَ فى [٢] الضّحى
وأسيافُنا يقطُرْنَ من نَجْدةٍ دما [٣]

(وهى من ثلاثة إلى عشرة) – فأقصى مايقع عليه جمع القلة عشرة ، وأدناه ثلاثة .

(وأمثلتها : أَفْعُل ، أفعال ، أفعلة) – وسيأتى مايقاس فى كل منها ، وما يُحفظ فيه .

(ومنها فِعلة ، لا من أسماء الجمع ، خلافاً لابن السرّاج) –

---

(١) من (١ – ١) سقط من (د) .

(٢) فى (د ، ز) : بالضحى .

(٣) من الطويل ، لحسان بن ثابت – ديوانه ٣٧١ – والشاهد فى قوله : الجفنات : جمع جفنة ، وهى القصعة ، فإن المراد به التكثير ، وكذا : الأسياف ، حيث أريد به التكثير أيضا ، والقياس : الجفان والسيوف .

ولا يقاس فى شىء من الأوزان ، ولعلَّ هذا شبهة ابن السّراج فى جعله اسم جمع ، وهو ضعيف ؛ وكثير من صيغ الجمع ، ثبت له ذلك ، كما ستراه ؛ وقد نظم بعض النحويين الأربعة فى قوله :

بأفعل وبأفعال وأفعلة وفعلة، يُعرف الأدنى من العدد

ونظم أبو الحسن على بن جابر الدباج ، بيتا ذكر فيه جمع التصحيح لمذكر أو مؤنث ، فإنه للقلة ، وهو قوله :

وسالم الجمع أيضا داخل معها فى ذلك الحكم، فاحفظها ولا تزد

قرأته على شيخنا أبى حيان – رحمه الله – قال : أنشدنيه شيخنا أبو علىّ الحسن ابن أبى الأحوص ، فيما قرأته عليه ، لشيخه أبى الحسن المذكور .

(وليس منها فُعَل وفِعَل وفِعَلة ، خلافاً للفرّاء) – أى ليس من أسماء الجموع ، هذه الأوزان ، نحو : ظُلَم وسِدَر وقِرَدة ، وكأن شبهة الفرّاء فى جعلها من أسماء الجموع ، قولهم : ظلمات وسدرات ، فجمع الجمع لا ينقاس : وجمع اسم الجمع أسهل ، لأنه أقرب إلى المفرد ، وهو ضعيف ، فظلمات ونحوه جمع ظلمة ، لا جمع ظُلَم ، والفتح للإتباع .

(بل هُنَّ وسائر الأمثلة الآتى ذكرها ، لجمع الكثرة) – ودليل أن هذه صيغ جمع أنها تعامل معاملة الجمع فى الخبر والوصف ، نحو : الظُّلم انْجلَيْنَ ، وهذه غُرف انهدَمْنَ ، وأما : « وأسبغ عليكم نِعَمه

ظاهرةً وباطنة » (١) ، « غرف مبنيّة » (٢) فمن باب : « وإذا الرسلُ أُقّتَتْ » (٣) ؛ وأما كونها للكثرة فباتفاق .

(وربما استغنى بما لإحداهما عن ما للأخرى ، وضعاً أو استعمالاً ، اتّكالاً على قرينة) – فالوضع كرجل وأرجُل ورجال ، فأرجُل للقلَّة ، ولم يوضع لِرجل غيره فى الكثرة ، ورجال للكثرة ، ولم يوضع لرجل غيره فى القلة ، والاستعمال كـ : « ثلاثة قُروء » (٤) ، جمع قُرْء ، وهو صيغة كثرة ، وقالوا فى قرء فى القلة : أقراء ، لكن استعمل ما للكثرة فى الآية ، مكان ما للقلة ، لقرينة « ثلاثة » .

(وما حذف فى الإفراد من الأصول ، رُدَّ فى التكسير) – نحو : شفة وشفاه ، وسَهٍ وأستاه ، وحَرٍ وأحراح .

(ما لم يبق على ثلاثة ، فيُكسَّر على لفظه) – نحو : باز ، أصله : بازى ، فحذفت لامه ، وبقى بعد ذلك على ثلاثة أحرف ، فقالوا فى تكسيره : أبواز .

(ويغنى غالباً التصحيح عن تكسير الخماسىّ الأصول) – نحو : فرزدقون ، وذلك لقصد المحافظة على ماهو أصل ، فإن صيغة الجمع المتناهى ، تقف عند الحرف الرابع . واستظهر بقوله : غالباً ، على

---

(١) لقمان / ٢٠ .

(٢) الزمر / ٢٠ .

(٣) المرسلات / ١١ .

(٤) البقرة / ٢٢٨ .

قولهم : فرازد . والحاصل فى المسألة ، أن الخماسىّ الأصول ، يجمع بالواو والنون ، والألف والتاء ، إن وجد فيه شرط جواز ذلك ، وإن لا يوجد ، جىء بما يُفهم الجمع ، نحو : عندى كثير من السفرجل ، أو جمع بالحذف ، كما سيأتى بيانه ، نحو : سفارج ، وقد يُجمع كذلك ، مع إمكان التصحيح نحو : فرازد .

(وموازن مفعول) - نحو : مضروبين ومضروبات ، وهذا هو الغالب ، وقالوا : ملعون وملاعين ، ومسلوخ [١] ومساليخ .

(والمشدَّد العين من الصفات) - نحو : شرَّابين [٢] وشرَّابات ، وقالوا فى جبَّار ودجَّال : جبابرة ودجاجلة .

وثبت فى نسخة عليها خطّه : (غير ثلاثىّ) - ليخرج مُرّ ، فإنه مشدّد من الصفات ، وكسَّروه فقالوا : أمرار ؛ ولا حاجة إلى هذا القيد ، لخروجه بإضافة مشدَّد [٣] للعين ، فإن هذا مضعف العين واللام ، لا مشدَّد العين .

(والمزيد أوله ميم مضمومة) - نحو مُكرِمين ومُكرَمين ، ومُكرِمات ومُكرَمات ، ومنطلقين ومنطلقات ؛ وخرج بمضمومة ، المكسورة نحو : مِطعان ومِطعام ونحوهما ، فإنها [٤] لا تجمع جمع السلامة ، فتكسَّر نحو : مطاعين ومطاعيم .

---

(١) سقطت من (ز) .

(٢) فى (غ) : شرَّاب وشرّابين .

(٣) فى (د) : مشدد العين .

(٤) فى (ز) : فإنهما ، والمقصود : مطعان ومطعام ونحوهما .

(إلاَّ مُفَعَّلاً ومُفْعِلاً يخصُّ المؤنث) – نحو : مُكعِّب ومُطْفِل ، فهذان لا يصحَّحان [١] ، وكذا ما أشبههما ؛ فإنه يُجمع بالألف والتاء ، من صفات المؤنث ، ماكان بالتاء ، كضاربة ومُكرمة ؛ وسمع خودات [٢] وثيّبات [٣] ؛ ومكعب بمعنى كعاب ، والكاعب والكعاب الجارية التى يبدو ثديُها للنهود ، يقال : كعَبت تكعُب ، بالضم كعوباً ، وكعَّبت ، بالتشديد مثله ؛ والمطفل : الظبية معها طفلها ، وهى قريبة عهد بالنتاج ، وكذلك الناقة ، والجمع مطافل ومطافيل .

(واستغنى بمذكر التصحيح ، فى بعض الثلاثى ، صفةً لمذكر عاقل) – نحو : حلو وحلوون ، وندس [٤] وندسون ، فلم يكسر استغناء بجمع التصحيح . واحترز ببعض [٥] ... مِنْ مُرّ ، فإنهم قالوا : مُرُّون ، ومع أنهم كسَّروه على أمرار ؛ فليس هذا الاستغناء ثابتاً فى جميع المذكور [٦] .

(وبمؤنثه ، فيما لم يكسر ، من اسم ما لا يعقل مذكَّراً) – أى بمؤنث جمع التصحيح ، وذلك نحو : سجلات .

---

(١) أى لايجمعان جمع تصحيح .
(٢) جمع خود .
(٣) جمع ثيّب .
(٤) فى (غ) : وسدس وسدسون .
(٥) فى (د) : ببعض الثلاثى .
(٦) فى (د) : الأمور .

(وقد يفعل ذلك) – أى الجمع بالألف والتاء .

(به) – أى بالمذكر .

(ثابتاً تكسيره) – نحو بُوق ، قالوا : بوقات ، مع قولهم : أبواق .

(ويكثر فى صفاته مطلقاً) – أى يكثر الجمع بالألف والتاء فى صفة المذكر الذى لا يعقل ، كُسِّرت أو لا ، نحو : جبال شامخات [١] ، وخيول سابقات ، وسرادقات طويلات .

(وليس مطرداً فى اسمه الخماسىّ فصاعداً ، مالم يكن مصدراً ذا همزة وصل) – نحو : انطلاق واستخراج واقتدار ، فيجوز قياساً : انطلاقات واستخراجات واقتدارات ؛ واعترض هذا [٢] بتجويز كون الجمع لانطلاقة واستخراجة واقتدارة للمرَّة ، فيكون جمع مؤنث بالتاء ، أو جمع مذكر ، كما زعم المصنف ، وفيه بحث . وخرج بهمزة وصل نحو : مدحرج ، للمصدر ، وكذا مقاتل له ، فلا يقال : مدحرجات ولا مقاتلات .

(خلافاً للفراء) – فى تجويزه جمع الاسم المذكر بالألف والتاء قياساً مطرداً ، إذا كان لغير العاقل ، ولم يكسّر خماسيًّا فصاعداً ، مصدراً أو غيره ، ووافقه عليه بعض المغاربة ، ومنه قولهم : اصطبلات وسرادقات .

---

(١) فى (د ، غ) : سابحات .

(٢) سقطت من (د ، ز) .

(وشذ قولهم : رمضانات وشوَّالات) – إذْ كسَّروهما على أرمضة وشواويل .

(**فصل**) : (أفعُل ، لاسم على فَعْل ، صحيح العين) – نحو فَلْس وأفلُس ، وكأس وأكؤس ، وصكّ وأصُكّ ، ودلو وأدُلّ ، وثدى وأثُدّ ؛ وخرج باسم : الصفة نحو : كهل وضخم ، وبصحيح العين : معتلُّها ، كثوب وسيف ، فلا يقاس فيهما أفعُل .

(أو مؤنث بلا علامة ، رباعىّ ، بمدة ثالثة) – كعَناق [١] وأعنُق ، وذراع وأذرُع ، وكراع وأكرُع ، ويمين وأيمُن ؛ وخرج المذكر كطِحال وجنين ومكان ، وماكان بعلامة ، كسَفاهة [٢] ورِسالة وعُجالة وصحيفة ، وغير الرباعىّ كدَعْد ، وما خلا [٣] من المدَّة كخنصر وضفدع .

(ويُحفظ فى فِعْل ، مطلقاً) – اسماً كان ، كقولهم : ضِرْس وأضْرُس ، وذِئب وأذْؤُب ، قيل : وجِرو وأجر ، أو صفةً نحو : جِلْف وأجلُف ؛ والجرو مثلَّث الفاء ، وهو ولد الكلب والسباع ، ويقال : أعرابى جلف ، أى جاف .

(وفى فَعَل) – نحو : جبَل وأجْبُل ، ونار وأنْوُرَ ، وعصا وأَعْصٍ .

---

(١) بفتح العين المهملة ، وهى أنثى المعز .

(٢) فى (ز) : كسقا .

(٣) فى (ز) : وما حكى .

(وفُعْل) – نحو : قُفْل وأقْفُل .

(وفُعُل) – نحو : عُنُق [١] وأعنُق .

(وفَعُل) – نحو ضَبُع وأضبُع .

(وفِعَل) – نحو : ضِلَع وأضْلُع .

(وفَعَلة) – نحو : أكمة وآكُم ، والأصل [٢] : أأْكُم ، فقلبت الهمزة الثانية ألفاً .

(وفِعْلة) – نحو : نِعمة وأنعُم .

(أسماء)[٣] – قيدٌ فى الصور السبع .

(وفى نحو : عَبْد) – قالوا فى الجمع : أَعْبُد ، وقال المصنف فى غير هذا الكتاب : إن فَعْلاً الصفة ، إنما يُجمع على أَفْعُل ، إذا استعمل كالأسماء ، ومثل بعَبْد وأَعْبُد .

(وسيف) – قالوا : أسْيُف ، ومثله : عين وأعْيُن ، قال تعالى : « تجرى بأعيننا » [٤] .

---

(١) فى النسخ الثلاث ، وفى الأشمونى مع الصبان ٤ / ١٢٣ : نحو : قرط وأقراط ؛ قال الصبان : قوله : نحو قرط وأقراط ، صوابه : نحو : عنُق وأعناق ، لأن القرط ساكن الراء ، لامضمومها . انتهى . شنوانىّ .

(٢) سقطتا من (ز) .

(٣) فى (د ، ز) : اسماً ، والتحقيق من (غ) ومن النسخة المحققة من التسهيل ، والسياق يعضده .

(٤) القمر / ١٤ .

(وثوب) – قالوا : أثْوُب ، ومثله : قوس وأقْوُس ؛ وإنما تنكبوا أفْعُلاً فى فعل الاسم المعتل العين ، لثقل الضمة فى حرف العلّة .

(وطحال) – قالوا : أطحل ، ومثله : شهاب وأشهب .

(ومكان) [١] – قالوا فى جمعه : أمكُن ، والأظهر زيادة الميم ، وأنه مَفْعَل من الكون ، فقياسه : مكاون ، لكن لما لزمته الميم ، شبهت : بما هو أصل ، فقالوا فى جمعه : أمكنة ، كزمان وأزمنة ؛ فمن ثم قالوا : أمكُن ، ونحوه فى تنزيل الزائد منزلة الأصلى : مَسيل ، قالوا فى جمعه : مُسُل ، كقضيب وقضُب ، لتخيُّل أنه فعيل ؛ ونظير مكان وأمكُن : جناح وأجْنُح .

(وجنين) [٢] – قالوا فى جمعه : أجُنّ ، بالإدغام والفك [٣] ، وقياسه : أجنَّة ، وجاء أيضا أَفعُل فى فَعُول ، قالوا : رسول وأرْسُل .

(وليس التأنيث مصححاً لاطراده فى فَعَل ، خلافاً ليونس) – فيُجيز فى قدَم ونحوه من فعَل المؤنث ، اقتياس أَفعُل ، والجمهور على أنه لاينقاس فيه ، مذكراً كان أو مؤنثا .

---

(١) زاد قبلها فى النسخة المحققة من التسهيل ، وفى (ز) : وعنان ، ولم يمثل له .

(٢) زاد بعدها فى (ز) وفى النسخة المحققة من التسهيل : وأنبوب ، ولم يمثل له ، وقد مثل له فى شرح التسهيل لناظر الجيش بأُنُبّ .

(٣) فى شرح التسهيل لناظر الجيش جـ ٦ باب أمثلة الجمع ، فى هذا الموضع : وقالوا فى جنين : أجُنّ ، وجاء مفكوكا فى الشعر ، قال رؤبة :

* إذا رمى مجهولة بالأَجْنُنِ * .

(ولا فى فِعْل وفِعَل وما بينهما ، خلافاً للفرّاء) – فيُجيز اقتياس أفعُل فى المؤنث من فِعْل كقِدْر ، وفعَل كقدَم ، وفُعْل كغُول ، وهى من السَّعالى ، وكلّ ما اغتال الإنسان فأهلكه ، فهو غول ، يقال : غالته غُولٌ ، إذا وقع فى مهلكة ، وفُعُل كعنُق ، وهو مذكر أيضا ؛ وقال ابن دريد : إن سكّنتَ ثانيه ذكَّرتَ ، وإلَّا أنَّثْتَ ، وفَعُلٍ كعَجُز ، وفِعَل نحو قِتَب [١] ، والجمهور على أنه لا يطرد شىء من ذلك .

(**فصل**) : (أفعال ، لاسم ثلاثىّ لم يطرد فيه أَفعُل) – نحو : حوض وأحواض ، وبيت وأبيات ، وحزب وأحزاب ، وجمل وأجمال ، وركن وأركان ، وعنق وأعناق ، وعضد وأعضاد ، وعنب وأعناب ؛ وخرج بالاسم : الصفة ، نحو : كهل ؛ وبالثلاثى : طحال ونحوه .

(وقَلَّ فى فَعْل ، معتلّ العين) – قالوا : مال وأموال ، وحال وأحوال ، وخال وأخوال .

(وندر فى فُعَل) – كرُطَب وأرطاب ، ورُبَع وأرباع .

(ولزم فى فِعِل) – كإبل وآبال .

(وغلب فى نحو مَدْى) – قالوا :مَدْى وأمداء ، ونحوه : ظَبْى وأظباء .

---

(١) مثل لها الأشمونى فى شرحه مع الصبان ٤ / ١٢٣ بقوله :
ولا فى فِعَل نحو :ضِلَع .

(ولَبَب) – قالوا : ألباب ، ونحوه : أطلال .

(ونَمِر) – قالوا : أنمار ، ونحوه : فخذ وأفخاذ .

(وعضد) – قالوا : أعضاد .

(وعنب) – قالوا : أعناب ، وقمع وأقماع .

(وطُنُب) – قالوا : أطناب ، وعنق وأعناق .

(وفَلُوّ وعَدُوّ) – قالوا : أفلاء وأعداء .

(ويحفظ فى فَعْل صحيح العين) – ومن المسموح من ذلك قولهم : فرخ وأفراخ ، وزند وأزناد ، وألف وآلاف ، وجد وأجداد ، وقياس فَعْل المذكور : أفْعُل ، والوجه أن ينقاس فيه أفعال ، لكثرة ما سمع من ذلك ، وهى تزيد على المائة .

(وليس مقيساً فيما فاؤه همزة أو واو ، خلافاً للفرّاء) – قالوا : أنف وآناف ، وأرض وآراض ، وأهل وآهال ، ونحو : وقف وأوقاف ، ووهم ، وأوهام ، ووغد وأوغاد ، وهو كثير ، فالوجه ما ذهب إليه الفرّاء من القياس ، بل الوجه كما سبق القياس فيه ، وفى غيره ؛ وذكر المصنف (١) أن أفعالاً فى الذى فاؤه واو (٢) ، من فَعْل ، أكثر من أفعُل ، بل قال : شذَّ فيه أفعُل نحو : وجه وأوجه ، وقال أيضا : إن أفعالاً فى المضاعف فيه أكثر من أفعُل نحو : عمّ وأعمام ، وربّ وأرباب ، وأنهم ربما استغنوا فيه بفُعول ، فلم يسمع غيره ، نحو : جَدّ وجُدود ، وحَظّ

---

(١) فى شرح الكافية ، كما ذكر الأشمونى .

(٢) فى (ز) : واواً ، ولعله سهو من الناسخ .

وحُظوظ ، وقدّ وقُدود ، قال : ولم يُسمع فى شىء منه أَفْعُل ، إلَّا نادراً [١] ، نحو : كفّ وأكُفّ ؛ وهذان الكلامان يقتضيان تخصيص ماسبق ، من أن [٢] أفعُل يطرد فى فَعْل صحيح العين ، إلَّا أن يُجعل المضاعف قسيماً للصحيح العين ، فلا يدخل فيه ، كما اصطلح على ذلك بعض المغاربة ، فتقول : الاسم إما صحيح أو معتل أو مضاعف ، فلا يحتاج إلى استثناء القسم الثانى .

(ويحفظ أيضا فى فَعيل بمعنى فاعل) – قالوا : شريف وأشراف ، ويتيم وأيتام ، وقمير وأقمار ، بمعنى مقامر ومقامرين ، قاله ابن سيده ؛ واحترز بفاعل من غيره ، وهو قسمان : اسم مؤنث ، وقياسه القلة : أَفعُل ، كيمين وأَيْمُن ، كما سبق ؛ أو مذكر ، وقياسه أفعلة ، كما سيأتى ، وصفة نحو : جريح وقتيل ، ولم يأت فيه أفعال .

(وفَعال) – قالوا : جَبان وأجبان .

(وفَعْلة) – نحو : هَضْبَة وأهضاب ، وشَطْبة [٣] وأشطاب .

(وفُعْلة) – نحو : جُثَّة وأجثاث ، وبُركة وأبراك : طائر من طيور الماء .

(ونحو : سعَفَة) – قالوا : سَعَفة وأسعاف ، وقصَرة وأقصار ، وهى أصل العنق ، وقيل : هو بالدال .

---

(١) فى (ز) : إلَّا نادر .

(٢) سقطت من (ز) .

(٣) الشطْبة أغصان النخلة الرَّطبة – لسان العرب : سعف .

(وفِيقة) – وهى مابين الحلْبَتين ، تحلب الناقة ثم تترك ، ثم يعاد إلى حلبها ، وقالوا فى الجمع : أفواق .

(ونَمِرة) – قالوا : أنمار ، والقياس لأجل التاء ، جمعها بالألف والتاء .

(وجِلْف) – ففِعْل الصفة ، لا ينقاس فيه أفعال ، بل إن كان لآدمىّ ، فقياسه الجمع بالواو والنون ، نحو : نِضْو ونِضوين [1] ، وقد جاء على أفعال ، قالوا : أنضاء وأجلاف ، وعلى أفعُل ، قالوا : أجلُف .

(ونِضْوة) – جمعوه أيضا على أنضاء ، وقالوا : لِقْوة وألقاء ، وهى العُقاب السريعة .

(وحُرّ) – وهو فُعْل الصفة ، قالوا فيه : أحرار ، ونحوه : مرّ وأمرار ، وقياسه الجمع بالواو والنون .

(وخَلَق) – قالوا : أخلاق ، ومثله [2- : بَطَل وأبطال ، المراد به فَعَل الصفة ، وقياسه الجمع بالواو والنون -2] .

(وجُنُب) – قالوا : أجناب ، ولم يجىء من الصفة على فُعُل إلّا هذا ، وشُلُل ، يقال : رجل شُلُل ، أى سريع فى حاجته .

(فى لغة من جَمعه) – ففى جنُب لغتان ، أفصحهما الإفراد

---

(١) فى (ز) : نضون .

(٢) من (٢ – ٢) سقط من (ز) .

مطلقاً ، والثانية المطابقة فى التثنية والجمع ، وقياسه حينئذ الجمع بالواو والنون ، إذا كان لمذكر ، ولم يجاوز ذلك فى شلل ، ولم يجئ من تأنيث فُعُل ، صفةً ، شىء .

(ويَقُظ) – قالوا : أيقاظ ، ونحوه : نَجُد وأنجاد ، وقياس فَعُل الصفة ، الجمع بالواو والنون ، نحو : حَدُث وحَدُثين ، ولم يتجاوز ذلك فيه إلَّا فى يقُظ ونَجُد ، وهو بناء قليل ، ولم يجئ منه شىء بالتاء .

(ونكِد) – قالوا : أنكاد ، ونحوه قولهم : فَرِح وأفراح ، ولم [(١] يتجاوز فى فَعِل الصفة ، الجمع بالواو والنون نحو : فَزِع وفَزِعين ، وشذَّ أنكاد وأفراح [-١)] ؛ وما أُنِّث منه بالتاء ، يُجمع بالأَلِف والتاء .

(وكَؤُود) – قالوا : عقبة كؤود ، وعِقاب أكْآد .

(وقِماط وغُثاء وخريدة وميت وميتة) – قالوا : أقماط ، وأغثاء ، وأخراد ، وأموات .

(وجاهل) – قالوا : أجْهال ، ونحوه : بانٍ وأبناء ، وحانٍ وأحناء ، وقالوا : أبناؤها أحناؤها ، قال أبو عبيدة [(٢)] : بناتها حناتها .

(ووادٍ) – قالوا : وادٍ وأَوْداء ، كصاحب وأصحاب .

من (١ – ١) سقط من (د) .

(٢) فى (ز) : أبو عبيد .

(وذوطة) – وهو ضرب من العناكب تلسع ، وقالوا فى جمعه : أذواط ، وقياسه : الجمع بالألف والتاء .

(وأغيد) – قالوا فى جمعه : أغياد ، ونظيره : أَعْزل [١] وأَعْزال .

(وقحطانىّ) – قالوا فى جمعه : أقحاط .

(**فصل**) : (أفعِلة لاسم مذكر رباعىّ بمدَّة ثالثة) – نحو : طعام وحمار وغراب ، قالوا : أَطعِمة وأَحْمِرة وأَغْربة ، ونحو : رغيف وعمود ، قالوا : أرغفة وأعمدة ، وشذَّ فى كتاب ، الاستغناء بكتب عن أكتبة ، وخرج بالاسم : الصفة كرجل جواد ، وبمذكر المؤنث ، فقياسه : أفعل ، كما سبق ، وبرباعىّ بمدَّة : الرباعىّ بغير مدَّة كدرهم ، وبثالثة : الثانية ، فلا ينقاس حينئذ أفعِلة ، وشذَّ وادٍ وأودية .

(فإن كانت ألفاً) – أى المدَّة الثالثة .

(شذَّ غيرُه فيه) – أى غير أفعلة .

(معتلَّ اللام) – قالوا : سماء للمطر ، وهو مذكر ، وجمعوه على : سُمِىّ ، وقياسه : أسمية ، كقباء وأقبية ، وكساء وأكسية ، وقالوه أيضا .

(أو مضاعفاً) – قالوا : عنان وعُنُن ، وقياسه : أعِنَّة ، وقالوه .

---

(١) فى (د ، ز) بالغين المعجمة .

(على فَعال أو فِعال) – أخرج ماكان على غير هذين الوزنين ، فإنه لم يشذّ فيه على أفعِلة ، كغُثاء وخُنان ، وهو داء يأخذ فى الأنف . وعُلم من كلامه أن ماثالثه غير ألف ، لم يشذ فيه غير أفعلة ، وهو كذلك ، وستأتى أوزان مقيسة فى المقصود بالتقييد فى المحلين .

(ويحفظ فى نحو : شحيح) – قالوا : أشِحَّة .

(ونَجِىّ) – النَّجِىّ فعيل ، وهو الذى تُسارُّه ، والجمع : أنجية ، قال الراجز :

(٢١٠) إنىّ إذا ما القومُ كانوا أنْجِيهْ   واضطرب القومُ اضطراب الأرشيهْ

* هناك أُوْصينى ، ولا تُوصى بِيَهْ [١] *

قال الأخفش : وقد يكون النجِىّ جماعة كالصديق ، قال تعالى : « خلصوا نَجِيًّا » [٢] ، قال الفرَّاء : وقد يكون النجِىّ النجوى ، اسماً ومصدراً .

(ونجد) – وهو ما ارتفع من الأرض ، والجمع : أنجاد ونجود وأنجد ، وقالو : أنجِدَة ، فقال المصنف وغيره : هو جمع نجد ، وقيل : هو جمع نجود ، جمع الجمع .

---

(١) من الرجز ، لسحيم بن وثيل اليربوعى ، والأرشية الحبال ، وأرشية الحنظل واليقطين : خيوطه ، وقد أرشت الشجرة ، وأرشى الحنظل ، إذا امتدت أغصانه ، والشاهد فى قوله : كانوا أنجيه : جمع نجِىّ .

(٢) يوسف / ٨٠ : « فلما استيأسوا منه ، خلصوا نجِيًّا » .

(ووَهْى) – قالوا : أَوْهِيَة ، يقال : وهَى السِّقاء ، يَهِى وهْيًا : تخرّق ؛ وفى السِّقاءِ وَهْىٌ بالتسكين ، وأوهيت [١] السّقاء فوهى ، وهو أن يتهيَّأ للخرق ، يقال : أوهيتُ وَهْياً فأرقعُه ، وفى السِّقاء وُهيَّة على التصغير ، أى خرق قليل .

(وسَدّ وسُدّ) – قالوا : الأَسِدَّة ، على غير قياس ، وهى مثل العمى والصمم والبكم ، لا تجعلن بجنبك الأسدَّة ، أى لا يضيقن صدرك ، ، فتسكتَ عن الجواب ، كمن به صمم وبكم ، قال الكميت :

(٢١١) وما بجنبىَ من صَفْحٍ وعائدة
عند الأسِدَّة ، إن العِىَّ كالعَضَبِ [٢]

أى [٣] ليس بى عىّ ولا بكم ، عن جواب الكاشح ، ولكنى أصفح عنه ، لأن العىّ عن الجواب كالعضب [-٣] ، وهو قطع يد أو ذهاب عضو ، والعائدة : العطف .

(وقِدْح) [٤] – قالوا : أقدحة .

(وقِنّ) – وهو العبد إذا مُلك هو وأبوه ، ويستوى فيه الاثنان

---

(١) فى (ز) : وأوهنت .
(٢) فى اللسان – سدّ : والسِّداد ماسُدَّ به ، والجمع أسُدة ، والسَّدّ الردم ، والسُّدّ والسَّدّ : كل بناء سُدَّ به موضع ، والجمع أسدّة وسدود ، وهو موضع الشاهد .
من (٣ – ٣) سقط من (د) .
(٤) بكسر القاف وسكون الدال المهملة ، وهو السهم قبل أن يراش ، وقياس جمعه : قداح وأقداح .

والجمع والمؤنث ؛ وربما قالوا : عبيد أقنان ، وقالوا : أقِنّة ، ويُنشد لجرير :

(٢١٢) * أولاد قوم خلقوا أَقِنّه * [١]

فقيل : جمع قِنّ ، وقيل : جمع أقنان : جمع الجمع .

(وخال) — قالوا : أخولة .

(وقفا) — قالوا : أقفية .

(وجائز) — وهو الخشبة الممتدَّة فى أعلى السقف ، والجمع أجوزة وجوزان .

(وناجية) — وهى الناقة السريعة ، تنجو بمن ركبها ، ويقال لها : النجاة أيضا ، والبعير ناج ، قال :

(٢١٣) * ناجيةً وناجياً أباها [٢] *

وجمعوا ناجية على أنجية .

(وظنين) — قالوا : أظِنَّة .

(ونضيضة) — قال أبو عمرو : النضيضة : المطر القليل ، وقالوا فى الجمع : نضائض وأنِضّة [٣] .

---

(١) شرح ديوان جرير للصاوى جـ ٢ صـ ٥٩٨ ، قاله فى بنى سليط ، وتمامه :

إنَّ سليطاً فى الخسار إنَّهْ   أولاد قوم خلقوا أَقِنَّهْ

(٢) لم ينسبه فى الصحاح ، وقال فى الحاشية : وقبله : * أى قلوص راكب تراها *

(٣) فى (ز) : ونضيضة .

(وعَيِيّ) (١) – قالوا : أَعِيَّة [أصلها : أعْيية] .

(وجِزَّة) – قالوا : أجزة (٢) .

(وعَيِّل) – قالوا : أعيلة (٣) .

(وعُقاب) – قالوا : أعقبة (٤) .

(وأُدْحِيّ) – وهو موضع النعامة الذى تفرخ فيه ، وهو أفعول من دحوت ، لأنها تدحوه برجلها ، ثم تبيض فيه ، وليس للنعام عشٌّ ، وقالوا فى جمعه : أدْحية .

(ورمضان) – قالوا : أرْمِضَة ، وجمعوه أيضا على رمضانات وأرْمِضاء .

---

(١) اختلف فى إعجام حرفى هذه اللفظة ، ففى إحدى نسخ التسهيل : غنىّ ، وفى (ز) : وعىّ ، قالوا : أعيَّة وفى (د ، غ) : وعى ، بدون إعجام ، قالو : أعيَّة ؛ والتحقيق عن النسخة المحققة من التسهيل ، وشرح التسهيل لناظر الجيش ، والأخيرة تشبه : غبىّ وأغبية .

(٢) وهذه أيضا ، اختلف فى إعجام حرفيها ، والتحقيق من شرح الأشمونى مع الصبان ٤ / ١٢٧ ، قال الأشمونى : والجزّة صوف شاة مجزوزة ، وقال الصبان : بكسر الجيم .

(٣) هكذا فى جميع النسخ ، إلَّا أنها فى الأشمونى مع الصبان ٤ / ١٢٦ : وعيّل وأعولة ، وكذا جاءت فى شرح الكافية ٤ / ١٨٢٤ : تحقيق د . عبد المنعم هريدى ؛ وقال الصبان : بفتح العين المهملة ، وتشديد التحتية المكسورة : واحد العيال ، وقياس جمعه : عياييل ؛ وقال فى حاشية شرح الكافية : والعيّل : أهل بيت الرجل ينفق عليهم ، للمذكر والمؤنث سواء .

(٤) قال الصبان : وقياس جمعه : أعقب وعقبان .

(وخَوَّان ، لربيع الأول) – قالوا : أخونة ؛ وقالوا أيضا : وادٍ وأودية ، وباب وأبوبة ، ورحى وأرْحية .

(ويُحفَظ فِعْلَة فى فَعيل) – هذا رابع أمثلة القلة ، وقد سبق أنه لا ينقاس فى شيء من الأسماء ؛ ومما جاء فى فعيل : صبىّ وصِبْية ، وخليل وخِلَّة .

(وفَعَل) (١) – قالوا : فتًى وفِتْية ، وولَد ووِلْدَة .

(وفُعال) – نحو : غُلام وغِلْمة ، وشجاع وشِجْعة .

(وفَعَال) – غزال وغِزْلة .

(وفَعْل) – قالوا : شَيْخ وشِيخة ، وثَور وثِيرة ؛ وقالوا لِلذى يكون دون السيّد فى المرتبة : الثُّنيان ، بالضم ، والثِّنى ، بضم الثاء وكسرها (٢) ، قال :

(٢١٤) ترى ثِنانا إذا ماجاء ، بَدْءَهمُ وبَدْؤهمْ ،إن أتانا ، كان ثنيانا (٣)

ورواه اليزيدىّ : ثنياننا إن أتاهم .. ، وقالوا فى الجمع : ثِنْية ، قال الأعشى :

---

(١) ذكر قبل هذا فى النسخة المحققة من التسهيل : فَعْل ، بفتح فسكون ، وسيأتى ، وجاء فى (ز) : وفَعْل ، ومثل له بغلام وغلمة ، وشجاع وشجعة .

(٢) قال فى شرح الكافية ٤ / ١٨٢٦ : وثِنىً وثِنْية ، وهو أغربها ، والثِّنْىُ : الثانى فى السيادة ، وأنشد أبو على فى التذكرة :

* طويل اليدين رهطه غير ثِنْيةٍ * البيت ، وسيأتى .

(٣) فى اللسان – ثنى : والثنى من الرجال : بعد السَّيِّد ، وهو الثُّنْيان ، قال أوس بن مَغْراء =

(٢١٥) طويل اليدين رهطه غير ثِنيةٍ   أشَمُّ كريمٌ ، جارُه لا يُرَهَّبُ [(١)]

ويقال [(٢)] : فلان ثنية قومه ، أي أرذلهم .

(**فصـــل**) : (من أمثلة جمع الكثرة : فُعْل ، وهو لأفعَل وفَعْلاء ، وصفين متقابلين) - نحو : أحمر وحُمْر ، ويقابله : حمراء ، ويقال فيه أيضا : حُمْر .

(أو منفردين ، لمانع فى الخلقة) - نحو : أكمر وكُمْرْ ، وأقلف وقُلْف ، ورتقاء ورُتْق ، وقَرْناء وقُرْن .

(فإن كان المانع الاستعمال خاصة [(٣)] ، ففُعْلٌ فيه محفوظ) - نحو : رجل آلى [(٤)] ، وامرأة عجزاء ، وكبر العجز يشترك فيه المذكر

= ترى ثنَانا إذا ما جاء بَدْءَهمُ ... البيت ؛ ورواه « الترمذى » هكذا ، وأظنه تحريف « اليزيدى » كما فى النسخ والصحاح : ثُنْياننا إن أتاهم ...الخ يقول : الثانى منا فى الرئاسة ، يكون فى غيرنا سابقاً فى السؤدد ؛ والكامل فى السؤدد من غيرنا ، ثِنىً فى السؤدد عندنا ، لفضلنا على غيرنا .

(١) من الطويل ، للأعشى - ديوانه ١٢١ - ورواية الديوان : لايرهَّقُ ، وهى الأصح ، لأن قافية القصيدة قافِيَّة ؛ قالها الأعشى فى مدح المحلق ، وكذا جاءت فى لسان العرب : ثنى ، ولكن ابن مالك جاء برواية : لايُرهَّبُ ، فى شرح التسهيل ، وشرح الكافية ، وشرح عمدة الحافظ .

(٢) فى (ز) : وقالوا .

(٣) سقطت من النسخ الثلاث ، والتحقيق من النسخة المحققة من التسهيل ، ومن شرح ناظر الجيش ، ومن شرح الأشمونى مع الصبان ٤ / ١٢٧ ، وستظهر أهميتها فى كلام الشارح .

(٤) ضبطه فى شرح الكافية ٤ / ١٨٢٨ بفتح الهمزة وسكون اللام (ألّى) وقال : والألّىُ العظيم الألْية ، وضبطه الصبان فى حاشيته على الأشمونى ٤ / ١٢٧=

والمؤنث ، ولم يقولوا : رجل أعجز ، ولا امرأة ألياء ، فى أشهر اللغات ؛ وقد حكى : رجل أعجز ، وامرأة ألياء ، وذكر المصنف فى غير هذا الكتاب (١) أن فُعْلاً يطرد فى هذا النوع ، كاطراده فى أحمر وحمراء ، فعلى هذا يقال : رجال أُلْيٌ ونساء عُجْزٌ (٢) .

(ويجوز فى الشعر ، إن صحت لامه ، أن تُضَمَّ عينُه) — كقوله :

(٢١٦) أيها الفتيان فى مجلسنا جَرِّدوا منها وِراداً وشُقُرْ (٣)

وهو جمع أشقر ، وقوله :

(٢١٧) طوَى الجديدان ماقد كنت أنشُره وأَنْكَرَتْنى ذواتُ الأعين النُّجُلِ (٤)

وهو جمع نجلاء ؛ فإن اعتلّت اللام وجب التسكين نحو :

= بهمزة ممدودة ، ثم ألف بعد اللام ، أى كبير الألية ، والأصل : أأْلى ، بهمزتين ، ثانيتهما ساكنة ، وتحتية بعد اللام ، فقلبت الهمزة الثانية ألفاً ، وكذا التحتية ، لتحركها وانفتاح ما قبلها .

(١) شرح الكافية ٤ / ١٨٢٨ .

(٢) فى التصريح : فعلى هذا يقال : رجال أُلْى ، ونساء أُلْى ، ورجال عُجْز ، ونساء عُجْز .

(٣) فى شرح الكافية وحاشيتها صـ ١٨٣٠ : من المديد ، قائله طرفة بن العبد – ديوانه ٨٢ – وجرِّدوا الخيل : ألقَوا عنها جلالها ، وأسرجوها ، استعداداً للقتال ؛ والوِراد : الخيول لونها بين الأشقر والأحمر والأسود ، والفرس الأشقر : ما أشرب بياضه حمرة ؛ والشاهد فى قوله : وشُقُر ، بضم العين ، وجواز هذا فى الشعر .

(٤) من البسيط ، من قصيدة نسبها أبو على القالى فى الأمالى ١ / ٢٥٩ إلى أبى سعيد المخزوميّ ، وفى رواية الأشمونى مع الصبان ٤ / ١٢٨ ، والسيوطى فى الهمع صـ ١٧٥ : وأنكرتنى ؛ والشاهد فى قوله : الأعين النُّجُل ، بضم الجيم ، والقياس تسكينها ، وهو جمع نجلاء ، من النجل ، وهو سعة العين .

عُمْى جمع أَعمى أو عمياء ، ولا يجوز الضم ، لأنه يؤدّى إلى تصيير الاسم على فُعُل ، وهو بناء تنكبوه فى الأسماء .

(مالم تعتلّ) – أى العين ، نحو : بِيض وسود .

(أو تضاعف) – نحو : غُرّ ، جمع غرَّاء أو أغرّ .

(ويحفظ أيضا فى فعيل وفَعول ، معتلَّى اللام ، صحيحَى العين) – قالوا : عَفُوّ وعُفْو ، وثَنِىّ وثُنْى [١] .

(وفى نحو : سَقْف) – قالوا : سُقْف .

(ووِرْد)[٢] – قالوا : وُرْد .

(وخَوَّار وخَوَّارة) – قالوا : خُور .

(ونَمُوم) – وهو النّمام ، جمعوه على نُمّ .

(وعميمة) – وهى النخلة الطويلة ، قالوا : عُمّ .

(وبازل) – قالوا : بُزْل [٣] .

(وعائذ) – وهى القريبة العهد من النتاج ، من الظباء والإبل والخيل ، قالوا : عُوذ ، مثل : حائل وحُول .

(وحاج) – قالوا : حُجّ ، وهو مثل بازل وبُزْل ، وعائذ وعُوذ ، وحائل وحُول .

---

(١) الثَّنِىّ كل ما سقطت ثنيّتهُ ، وهى إحدى الأسنان الأربع التى فى مقدم الفم .

(٢) والوِرْد : الماء الذى يُورَد ، والقوم يردون الماء ، والإبل الواردة ، والنصيب من الماء ، والقطيع من الطير والجيش ، والنصيب من القرآن أو الذكر .

(٣) والبازل : البعير طلع نابه ، وذلك فى السنة الثامنة أو التاسعة ، فهى وهو بازل ، والبازل أيضا : السّنّ تطلع فى وقت البزول .

(وأسد) – قالوا : أُسْد .

(وأَظَلّ) – قالوا : ظُلّ .

(وبَدنة) – قالوا : بُدْن ، قال تعالى : « والبُدْن جعلناها لكم » [١] .

(وكثر فى نحو : دار وقارة) – أى كثر فُعْل ، فى المؤنث على فَعْل أو فَعْلَة ، نحو : دار ودُور ، وقارة وقُور .

(وندر فى زُعبوب [٢]) – وهو القصير ، قالوا : زُعْب ، والقياس : زعابيب ، لأنه على فُعلول ، للإلحاق بعصفور .

(ومنها : فُعُل ، ولا يكون لمعتل اللام) – لأنه لو جمع سِقاء مثلا على ذلك كما جُمع حِمار ، لأدَّى إلى تصْيِير الاسم على فعل .

(وهو مقيس فى فَعُول ، لا بمعنى مفعول) – نحو : صَبُور وشكور وعَمود وقَلوص ، وخرج : حَلوب ورَكوب ونحوهما ، فلا يقال : حُلُب ولا رُكُب .

(وفى فَعيل اسماً) – كقضيب ورغيف ، وأخرج الصفة ، كعليم ونذير وجريح ، فلا ينقاس فيها فُعُل .

---

(١) الحج / ٢٦ : « والبُدْنَ جعلناها لكم من شعائر الله ، لكم فيها خير » .

(٢) فى بعض النسخ بالراء والعين المهملتين ، وفى بعضها بالزاى والغين المعجمتين ، والتحقيق من (ز ، غ) ، والنسخة المحققة من التسهيل ، وفى القاموس : الزُّعبوب بالضم : اللئيم القصير ، كالأزعب ، جمعه : زُعْب ، بالضم ، شاذ .

(وفَعال وفِعال اسمين) – نحو : قَذال وأُتان ، وحِمار وذِراع ؛ وأخرج الصفتين نحو : جَبان ، فلا يقال : رجال جُبُن ، وضِناك ، فلا يقال : نُوق ضُنُك والضِّنَاك ، قال الأصمعىّ : الناقة العظيمة المؤخّر ، وقال غيره : المرأة الضخمة الثقيلة العجز ؛ وقال بعضهم : الضّناك بالفتح : المرأة المكتنزة ، وعليه جرى الجوهرىّ ، وقال أبو سهل : الذى أحفظه : الضِّناك بالكسر : المرأة المكتنزة .

(غير مضاعفين) – ثبت هذا فى نسخة الرّقّى وغيره ، وسقط من بعض النسخ . واحترز به من نحو : حَنان [١] ومِداد ، فلا يجمعان على فُعُل ؛ وقد سبق فى الكلام على أفعلة حكمهما ؛ وأخذ [٢] من كلامه ، أن المضاعف إذا كان بغير ألف ، اطرد فيه فُعُل ، نحو : سرير وسُرُر ، وذَليل وذُلُل .

(وندر عُنُن) – هو جمع عِنان الدابة ، والقياس : أعِنَّة .

(ووُطُط) – جمع [٣] وَطاط ، وهو الرجل القصير [-٣] .

(ويُحفظ فى فَعْل) – نحو : سَقْف وسُقُف ، ورَهْن ورُهُن ، وقَلْبُ النخلة وقُلُب .

---

(١) فى (ز) : جبان ، وواضح أنه سهو ، لأنه غير مضاعف .

(٢) فى (د) : وأفهم كلامه .

من (٣ – ٣) سقط من (د) وفى الأشمونى مع الصبان ٤ / ١٢٩ : وشذَّ عنان وعُنُن ، وحجاج ، وحُجُج ، ووَطاط ووُطُط ، قال الصبان : وَطاط ، بواو مفتوحة ، وهو وهو الرجل الضعيف .

(وفَعِل) – نحو : نَمِر ونُمُر ، وأجاز بعضهم كونه مختصراً من نُمور .

(وفعيلة) – نحو : صحيفة وصُحُف .

(مطلقاً) – أى اسماً كانت الثلاثة ، أو صفات ، قالوا فى الصفة نحو : خَشِن وخُشُن ، وفَرْخ وفُرُخ ، ونجيبة ونُجبُ ، وخريدة وخُرُد .

(وفى فَعيل [١]) – كنذير ونُذُر .

(وفاعِل) – كشارِف وشُرُف ، قال :

(٢١٨) * ألا ياحَمْزَ ، للشُرُفِ النّواءِ [٢] *

هكذا قيل ، وفيه بحث

(وفَعال [٣]) – كصَناع وصُنُع

(وفِعال) – نحو : ناقة كِناز ونُوق كُنُز ، وبعضهم يقول نُوق كِناز ، فيكون مثل : هِجان ودِلاص ؛ على أن بعضهم قال فى هِجان : نُوق هُجُن ، وفى دِلاص : دُروع دُلُص ؛ وذكر غيرُ المصنف

---

(١) زاد هنا فى النسخة المحققة من التسهيل : اسماً ، وفى شرح ناظر الجيش : ومن الكلمات التى يُحفظ فيها فُعُل ، ست ؛ لكنها مقيدة بأن تكون أوصافاً ، وذكر فَعيلًا وفاعلًا وفَعِلًا وفَعالًا وفِعالًا وفَعِلة ، قال : ومثاله : فَرِحة وفُرُح ؛ وفى همع الهوامع ٢ / ١٧٥ : وفعيل بلا تاء اسماً ، كقضيب وقُضُب ، ونَدَر فى الصفة كنذير ونُذُر ، وفى ذى التاء كصحيفة وصُحُف .

(٢) فى الصحاح : وجمل ناو ، وجمال نِواء ، أى سمان .

(٣) زاد قبلها فى النسخة المحققة من التسهيل : وفَعَل ، بفتحتين .

أن فُعُلاً يقال (١) فى فَعال وفِعال وصفَين .

(وفَعِلة) – نحو : فَرِحة وفُرُح .

(أوصَافاً) – قيدٌ فى جميع ما تقدَّم ، من قوله : وفى فعيل إلى فعِلة .

(وفى فُعال) – نحو : كُراع وكُرُع ، وقُراد وقُرُد ؛ وذكر فى غير هذا الكتاب أنه مقيس ، والصحيح الأول ، فلا يقال فى غُراب غُرُب ولا فى عُقاب عُقُب .

(وفَعَلَة) – نحو : ثَمَرة وثُمُر ، وخَشَبَة وخُشُب .

(وفِعْل) – نحو : سِتْر وسُتُر ، قال :

٢١٩) والمسجدان ، وبيتٌ أنت عامرُه لنا ، وزمزمُ والأحواض والسُتُرُ (٢)

(أسماء) – قيدٌ فى الأوزان الثلاثة المذكورة ، وهذا كلُّه ؛ أعنى قوله : وندر عُنُن ، إلى قوله : وفِعْل ، أسْماء ، سقط من بعض النسخ ، وثبت فى نسخة الرّقّى وغيره .

(ويجب فى غير الضرورة ، تسكين عينه ، إن كانت واواً) – أى عين فُعُل ، نحو : سوار وسُور ، وعوان وعُون ، ونوار ونُور ؛ ويجوز الضم فى الشعر ، قال :

---

(١) فى (د) : يقاس .

(٢) فى شرح الكافية ٤ / ١٨٣٥ : نحن عامرُه ، بدل : أنت عامرُه ، قال فى الحاشية : هذا بيت من البسيط ، أنشده المصنف ، نقلًا عن أبى علىّ ، ولم يعزُه إلى أحد ، والشاهد فى قوله : والسُتُر بضمتين .

(٢٢٠) أغَرُّ الثَّنايا ، أحَمُّ اللّثاتِ يحسِّنُها سُوكُ الإسْحَل (١)

سُوُك : جمع سِواك ؛ قال الفرّاء : وربما قالوا : عُوُن كرُسُل ، فَرْقاً بين العَوان والعانة ، أى بين جمعيهما ، وتخصيصه بالشعر ، قول البصريين .

(ويجوز إن لم تكنها) – أى لم تكن العين واواً ، فتقول فى : حُمُر وقُذُل : حُمْر وقُذْل ، بالتسكين .

(ولم تضاعف) – فلا يقال فى المضاعف بغير الضم ، نحو : سرير وسرُر ، إلّا ماشَذّ .

(وربما سكنت مع التضعيف) – قالوا : ذُباب وذُبّ .

(فإن كانت ياءً ، كُسرت الفاءُ عند التسكين) – أى إن كانت العين ، فتقول فى سِيال وعِيال : سُيُل وعُيُل ، بضم العين ، لأن الضمة على الياء ، أخفّ منها على الواو ، ويجوز التسكين ، فيقال : سِيل وعِيل ، بكسر الفاء ، لتصح الياء ، كما فُعل فى بِيض .

---

(١) من المتقارب ، لعبد الرحمن بن حسان ، وأغَرّ : أبيض ، والثنايا جمع ثنية ، وهى من الأسنان ، الأربع التى فى مقدم الفم ، ثنتان من فوق ، وثنتان من أسفل ، والأحم : الأسود من كل شئ ، وهو من الحمة ، وهو لون بين الدهمة والكمتة ، واللثات : جمع لثة ، وهى اللحمة المركبة فيها الأسنان ، وجاءت بكسر اللام فى ابن يعيش ١٠ / ٨٤ ، وبفتحها فى ش . ش . العينى ٤ / ١٣٠ ؛ وسُوُك : جمع سواك ، والإسحل : الشجر الذى يتخذ منه السواك ، وفيه الشاهد ، حيث جاءت واو سُوُك مضمومة للضرورة ؛ يصف فم امرأة بأنه جميل نظيف ، له ريح طيبة ، مما تستاك بالإسحل .

(ومنها : فُعَل ، وهو لفُعْلة) – نحو : غُرفة وغُرَف ، وعُدَّة [١] وعُدَد ، وعُرْوة وعُرًى ، ونُهْية ونُهىً .

(وفُعُلَة) – نحو : جُمُعة وجُمَع .

(اسمين) – أخرج الصفتين ، نحو : رجل ضُحَكة [٢] ، وامرأة شُلَلَة ، وهى السريعة فى حاجتها ؛ وفُعُل فى الصفة قليل جدا ، لم يُحفظ منه إلَّا جُنُب وشُلُل .

(وللفُعْلَى أنثى الأفعل) – نحو : الكبرى والكُبَر ، والعُلْيا والعُلَى ، وخرج ماليس كذلك ، كحبلى ورُجْعَى ونُهْمَى ، فلا تُجمع هذه ونحوها على فُعَل .

(ويحفظ فى نحو : الرؤيا) – قالوا فى الجمع : رؤًى .

(ونَوْبة) – قالوا : نُوَب .

(ولا يقاس عليهما ، خلافاً للفرّاء) – فى اقتياسه جمع كل مصدر يكون بوزن فُعْلَى ، على فُعَل ، نحو : جَوْزَة وجُوَز .

(ويُحفظ أيضا فى فُعْلَة وصفاً) – قالوا : رجل بُهْمة ورجال بُهَم ؛ قال أبو عبيدة : البُهْمَة بالضم : الفارس الذى لايُدْرَى من أين يُؤْتَى ، لشدّة بأسه ؛ وخرج بوصف : الاسمُ ، فلم يُجمع كذلك ، يقال للجيش : بُهْمة ، ومنه قولهم : فارس بُهْمة ، وليث غابة .

---

(١) فى (د) : وغدة وغدد ، بالغين المعجمة .

(٢) وهو من يضحك كثيراً.

(ونحو : تُخَمة) – قالوا [(١)] : تُخَم ، وهو جمع للزوم التأنيث ، قالوا : هى التُّخَم ، وأما رُطَب ، فاسم جنس للتذكير ، قال تعالى : « رُطباً جَنِيًّا » [(٢)] .

(ونُفَساء) – قالوا فى الجمع : نُفَس ، بالتخفيف ، وشدَّدوا الفاء أيضا ، وقالوا فى جمعه : نِفاس [(٣)] أيضا ، ولم يأت فُعَلاء مجموعاً على فِعال إلَّا فى هذا ، وفى قولهم : عُشَراء وعِشار .

(وظُبَة) – قالوا : ظُبَة وظُبىً ، وبُرَة وبُرًى ، ولُغَة ولُغىً .

(وعُجاية وقَرية وحلية وعدوّ) – ثبت هذا فى نسخة الرَّقِّىّ وغيره ، وسقط من بعض النسخ ؛ والعُجاية والعُجاوة ، قال الأصمعىّ : لغتان ، وهى قدر مضغة من لحم ، تكون موصولة بعصب ينحدر من ركبة البعير إلى الفرْسِنُ ، وقالوا فى الجمع : عُجىً ، وقالوا : قرية وقُرًى ، وثَرْوة وثُرىً ، وشَهْوة وشُهًى ، وقالوا : حِلْية وحُلًى ، وأيضا لِحْية ولُحىً ، وسمع أيضا حِلىً ولِحىً ، وهو القياس ، وقالوا : عَدُوّ وعِدًى ، والمشهور عُداة ، بالتاء .

---

(١) فى (ز) : ونحو : تُخَمة وتُخَم ، وهو جمع ... الخ .

(٢) مريم / ٢٥ : « وهُزِّى إليك بجذع النخلة ، تُساقِطْ عليك رُطَباً جَنيًا » .

(٣) فى شرح الكافية ٤ / ١٨٣٨ : وحكى ابن سيده فى المخصص فى نُفَساء نُفَساً بالتخفيف ، ونُفَّساً بالتشديد ؛ وفى الحاشية : قال ابن سيده فى المخصص ١ / ٢١ : فإذا ولدت المرأة قيل : وضعت ، ثم هى نُفَساء ، والجمع نُفَساوات ، ونفاس ونُفُس ونُفَّس – اللحيانىّ : ونُفّاس – أبو علىّ : ونوافس .

(واطرد عند بعض بنى تميم وكلب ، فى المضاعف المجموع على فُعُل) – أى وبعض كلب ؛ قال المصنف : استثقل بعض التميميّين والكلبيّين ضمة عين فُعُل فى المضاعف ، فجعلوا مكانها فتحة ، فقالوا : جُدَد وذُلَل : انتهى . قال الخضراوىّ : ولم يَحْكِه سيبويه وحكاه أبو عبيدة وغيره ، وأنه قياس . انتهى . والشلوبين على جوازه فى الاسم ، كسرير وسُرُر ، والصفة ، وهو قول ابن جِنّى ، وخصَّه ابن قتيبة وغيره بالاسم ، والسماع ورد فى جمع فعيل المضاعف ؛ قال الخضراوىّ : بخلاف مافيه الألف .

(ومنها : فِعَل ، وهى لفِعْلَة ، اسماً تاماًّ) – نحو : فِرقَة وفِرَق ، ودِيمة ودِيَم ، وحِجّة [(١)] وحِجَج ، ومِرْيَةَ ومِرًى ؛ وخرج بتامّ رِقَة [(٢)] ونحوه ، فلا يجمع على فِعَل ، لحذف فائه ؛ ولم يثبت بعضهم فِعْلَة فى الصفات ؛ وذكر فى المخصص فى الصفات : كِبْرَة وعِجْزة [(٣)] وغيرهما ، وأنها تكون هكذا للمفرد وغيره ، فيجوز كون المصنف احترز باسم عن صفة كهذه ، والصحيح إثبات ذلك .

(ويحفظ فى فِعْلَى اسماً) – نحو : ذِكَر فى ذِكْرَى .

(ونحو : ضَيْعَة) – مما عينه ياء ، فيقال : ضِيَع ، ومثله : خَيْمة وخِيَم .

---

(١) الحجة : السنة .

(٢) فى (د) : زنة ونحوه .

(٣) والذى فى المخصص ، كما فى الأشمونى : صِغْرة وكِبْرة وعِجْزة فى ألفاظ أُخَر ، وفى لسان العرب : وفلان صِغْرةُ أبويه ، وصِغْرةُ ولد أبويه ، أى أصغرهم ، وهو كِبرةُ ولد أبويه ، أى أكبرهم ، والعجزة وابن العجزة : آخر ولد الشيخ .

(ولا يقاس عليهما ، خلافاً للفرّاء) – فقوله فى هذا بالقياس ، كقوله فى رؤيا ونوبة باقتياس فُعَل ، والصحيح القصر على السماع ؛ وخرج باسم ، الصفة نحو : رجل كِيصَى [١] .

(ويحفظ باتفاق ، فى فِعْلَة ، واحد فِعْل) – نحو : سِدَر فى سِدْرة واحد سِدْر ؛ [٢] وخرج فِعْلَة الذى ليس كذلك ، فإنه ينقاس فيه فِعَل [٣] ، كما سبق ذكره .

(والمعوَّض من لامه تاء) – نحو : عِزَة ولِثَة ، قالوا : عِزًى ولِثًى ، والعزة : الفرقة من الناس .

(وفى نحو : معدة) – قالوا : مِعَد .

(وقَشْع)[٤] – وهو الجلد البالى ، قالوا فى جمعه : قِشَع ، شذوذاً .

(وهضبة) – وهى المطرة ، والجمع هِضب ، ومثله : بَدْرة وبِدَر .

(وقامة) – قالوا : قِيَم ، ونحوه : ثارة وثِيَر ، وحاجة وحِوَج .

---

(١) وفى اللسان عن ابن الأعرابىّ : الكَيْصُ : البخل التام ، ورجل كِيصَى وكِيصٌ : متفرد بطعامه ، لايؤاكل أحداً ، والكِيصُ : اللئيم الشحيح ، وعن الليث : الكِيصُ من الرجال : القصير التّارّ ، وفى التهذيب عن أبى العباس : رجل كِيصًى ياهذا بالتنوين : ينزل وحدَه ، ويأكل وحدَه .

(٢) فى (ز) : نحو : سِدْرة فى سدَر واحد سدْر .

(٣) فى (ز) : فِعْلة .

(٤) ضبطها فى (ز) بكسر القاف ، والتحقيق عن النسخة المحققة من التسهيل ، والصبان على الأشمونى ، وشرح التسهيل لناظر الجيش ، وشرح الكافية الشافية .

(وهِدْم) – وهو بكسر الهاء ، وسكون الدال : الثوب البالى ، وقالوا فى جمعه : هِدَم وأهدام .

(وصُورة) – قالوا فى الجمع : صِوَر ، بكسر الصاد ، وقال الجوهرىّ ، الصِّوَر ، بكسر الصاد ، لغة فى الصُّوَر ، جمع صورة ، وينشد هذا البيت على هذه اللغة ، يصف الجوارى :

(٢٢ أشْبَهْنَ من بقَر الخَلْصاء أعينَها

وهُنَّ أحسنُ من صِيرانها صِوَرا (١)

والصّيران جمع صِوار ، وهو القطيع من البقر ، وقالوا أيضا : قُوّة وقِوَى .

(وذِرْبة) – مثل قِربة ، لغة فى امرأة ذَرِبة ، أى حديدة اللسان ، وقالوا فى الجمع : ذِرَب ، قال الراجز :

(٢٢ * إليكَ أشكو ذِرْبة من الذِّرَبْ (٢) *

والصِّمَّة : الرجل الشجاع ، والذكر من الحيّات ، وجمعه : صِمَم .

(وعدوّ) – قالوا : عِدًى ؛ قال الجوهرىّ : العِدَى بكسر

---

(١) من البسيط ، لذى الرمة – ديوانه ١٨٧ – وفى لسان العرب : الجوهرى : والصِّوَر ، بكسر الصاد : لغة فى الصُّوَر ، جمع صورة ؛ وهى موضع الشاهد فى البيت .

(٢) فى اللسان – ذرب : وقوم ذُرْبٌ : أحِدَّاء ، وامرأة ذِرْبة مثل قِرْبة ، وذَرِبة أى صخَّابة ، حديدة ، سليطة اللسان ... وفى الحديث أن أعشى بنى مازن ، قدم على النبى ﷺ ، فأنشد أبياتاً فيها : =

العين ، وهو جمع لانظير له ، وقال ابن السكيت : لم يأت فعَل فى النعوت إلَّا حرف واحد ، يقال : هؤلاء قومٌ عِدًى ، (١ أى غرباء ، وقوم عِدًى -١) أى أعداء . انتهى .

وعدَّ التصريفيون عِدًى فى المفردات ، ولم يثبت سيبويه فى الصفة غيره ، وله أخوات تذكر فى التصريف إن شاء الله . قال ابن السكيت : ويقال : قوم عِدًى وعُدًى ، أى أعداء ، مثل : سِوًى وسُوًى ، قال الأخطل :

(٢٢٣) ألا ياأسلمى ، ياهندُ ، هندَ بنى بدر
وإن كان حيَّاناَ عِدًى آخرَ الدهرِ [٢]

يُروَى بالضم والكسر ؛ وقال ثعلب : يقال : قوم أعداء وعِدًى بكسر العين ، فإن أدخلت الهاء [٣] ، قلت : عُداة بالضم . انتهى . وهذا هو المشهور كما تقدم .

= ياسيدَ الناس ، وديّانَ العَربْ إليكَ أشكو ذِرْبَةً من الذِّرَبْ
قال أبو منصور : أراد بالذربة امرأته ... وجمعها ذِرَب ؛ وهى موضع الشاهد .
من (١ - ١) سقط من (غ) .

(٢) من الطويل ، للأخطل - ديوانه ١٧٩ - وفى رواية ابن يعيش ٢ / ٢٤ :
* وإن كان حيٌّ قاعداً آخرَ الدهر *
وفى (د) وابن الشجرى ٢ / ١٥١ : عِدا .. ، وحَيَّانا مثنَّى حَىّ ؛ وفى اللسان : عدى : وقال ابن الأعرابى فى قول الأخطل : ألا ياأسلمى ياهند ... : العِدَى : التباعد ، وقومٌ عِدًى ، إذا كانوا متباعدين ، لا أرحام بينهم ولاحِلف ، وقومٌ عِدًى ، إذا كانوا حَرْباً ، وقد روى هذا البيت بالكسر والضم ، مثل : سِوًى وسُوًى ، وهو موضع الشاهد من البيت .

(٣) فى (ز) : التاء .

(وحِدَأة) – قالوا : حِدَأ ، قال :

(٢٢٤) وتُبْلِى الأُلَى يستلئمون على الأُلَى

تراهنَّ يوم الرَّوع كالحِدَإ القُبْلِ (١)

فحِدَأة وحِدَأ ، كحِبَرة وحِبَر ، وعِنَبة وعِنَب ، فيجوز كون حِدَأة اسم جنسَ ، ووصْفُه بالجمع ، كوصف السحاب بالثّقال ، فى قوله تعالى : « ويُنْشِىء السّحابَ الثّقالَ » (٢) ، وقول الجوهرى : هو جمع حِدَأة تجوُّز ، لقوله : مثل عنبة وعنب ، وحِبَرة وحِبَر .

(وألحق المبرد بفُعْلة وفِعْلة ، فُعْلاً وفِعْلاً مؤنّثين) – فتقول فى جُمْل : جُمَلاً ، كما تقول فى غُرْفة : غُرَف ، وتقول فى هِنْد : هِنَد ، كما تقول فى كِسْرَة : كِسَر ؛ وكلام المصنف فى غير هذا الكتاب ، يقتضى موافقته ، ومذهب غير المبرد ، القصر فى هذا على السماع ، وهو الصحيح .

---

(١) من الطويل ، لأبى ذؤيب الهذلىّ – هذليين ١ / ٣٧ ، وهمع ١ / ٨٣ ، وش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ١ / ١٤٨ – وفى (د ، ز) : وتفنى بدل : وتبلى ؛ وتُبْلِي من الإبلاء ، وهو الإفناء ، وفاعله ضمير مستتر يعود على المنون ، وهو الموت ، فى البيت الذى قبله :

فتلك خطوب قد تملَّتْ شبابنا قديماً ، فتُبلينا المنونُ ومانُبلى

ويستلئمون ، أى يلبسون اللأمة ؛ وهى الدرع ، ويوم الرَّوع ، أى يوم الحرب ، والحِدَأ جمع حِدَأة ، الطائر المعروف ، وهو موضع الشاهد ، والقُبْل بضم فسكون ، وهى التى فى أعينها قَبَل بفتحتين ، وهو الحور .

(٢) الرعد / ١٢ .

(ولا يكون فى فِعَل ولا فِعال ، لما فاؤه ياء) – وذلك لاستثقال الكسر على الياء .

(إلَّا ماندر كيِعار) – هو جمع يَعْر ، ككَلْب وكِلاب ، ويَعْرَة كقَصْعَة وقصاع ؛ وَاليَعْرُ ، واليَعْرَةُ : الجدى يربط فى الزّبية للأسد ؛ وقال ابن خروف : حكى الشيبانىّ : يِقاظ جمع يَقِظ ، وقال ابن الضّائِع : قال الفارسىّ : هو جمع يقظان ، ورجّحه ابن الضائع بكثرة فِعال فى جمع فَعلان .

(**فصل**) : (من أمثلة الكثرة : فِعال ، وهو لفَعْل) – نحو : كلب وكلاب ، وضخم وضخام .

(غير اليائى العين) [١] – ثبت هذا فى نسخة الرّقىّ وغيره ؛ واحترز به عن نحو : بَيْت وشَيْخ ، فلا يقال : بِيات ولا شِياخ .

(ولفَعْلة مطلقاً) – أى وصفاً واسماً ، يائىَّ العين وغيره) – نحو : جفْنة وجِفان ، وضَيْعة ، وضِياع ، وصَعْبة وصِعاب .

(ولفَعَل ، اسماً غيرَ مُضاعف ، ولا معتل اللام) – نحو : جبَل وجِبال ، وقلَم وقِلام ، وأقلام أكثر ؛ وخرج باسم : الصفة ، نحو : حسَن ، قالوا : حِسان ، ولم يطردوه ، لايقال فى بطل : بِطال ، ولا فى عزَبٍ : عِزاب ؛ وخرج المضاعف ، فلا يقال فى طلَل : طِلال ؛ والمعتل اللام كفتًى وعصاً وهوًى ، فقياس هذه أفعال .

---

(١) سقطت من (ز) .

(ولفَعَلَة) – كرقَبة ورِقاب ، وحَسنة وحِسان .

(ولاسم على فِعْل) – نحو : ذئب وذئاب ، وبِئْر وبِئار .

(أو فُعْل) – كرُمح ورِماح .

(مالم يكن كمُدْى) – أى يائىَّ اللام .

(أو حُوت) – أى واوىَّ العين ؛ فلا يجمعان على فِعال ، لايقال : مِدَاء ولا حِيات ، بل قياس الأول أفعال كأمْداء ، وظِبًى وأظباء ، وقياس الثانى فِعْلان كحيتان ، وعُود وعِيدان ؛ وأخرج باسم : الصفة نحو : جِلْف وحُلْو ، فلا يُجْمعان على فِعال .

(ولوصف صحيح اللام ، على فَعِيل أو فَعِيلة ، بمعنى فاعل أو فاعلة) – كظريف وظِرَاف ، وظريفة وظِرَاف ؛ واحترز من كونهما بمعنى المفعول نحو : جريح ولطيمة ، فلا يقال : جِراح ولا لِطام ؛ وقول العَبْدِىّ : إنَّ فِعالاً فى هذا النوع جمع فعيلة خاصة ، غلط ، فقد ذكر الناس ذلك فى فعيل أيضا ، ومنه : شديد وشِداد ، وحديد وحِداد ، وسمين وسِمان ، وهو قول سيبويه ؛ قال الخضراوِىّ : ولا أعلم فيه خلافاً .

(أو على فَعْلان) – نحو عطشان وعِطاش ، ورَيَّان ورِوَاء .

(أو فُعلان) – نحو : خُمصان وخِماص .

(أو فَعْلَى) – نحو غَضْبَى وغِضاب .

(أو فَعْلانة) – نحو : ندمانة ونِدام .

(أو فُعْلانة) – نحو خُمصانة وخِماص .

(ولم يجاوز فى نحو : طويل وطويلة ، إلّا للتصحيح) – وهو ماعينُه واو ، ولامه صحيحة ، من فَعيل وفَعيلة ، بمعنى الفاعل ، فإنهما يُجمعان على فِعال نحو : طِوال ، ولا يُعدل إلّا إلى التصحيح ، فيقال فى جمع المذكر العاقل : طويلون ، وفى غيره : طويلات .

(ويُحفظ فى فَعول) – كخِراف فى خَروف ، وقِلاص فى قلوص .

(وفِعْلة) – نحو : لِقْحة ولِقاح .

(وفَعِل وفَعِلَة) – نحو : نَمِر ونِمار ، ونَمِرة ونِمار .

(وفَعالة) – نحو : عَباءة وعِباء .

(وفى وصف على فاعل) – نحو : قائم وقِيام .

(أو فاعلة) – نحو : صائمة وصِيام ، وكذا راع وراعية يُجمعان على رِعاء .

(أو فُعْلَى) – نحو : أُنْثَى وإناث .

(أو فَعال) – نحو : جَوَاد وجياد .

(أو فِعال) – نحو دِرْع دِلاص ، ودروع دِلاص .

(أو فَيْعِل) – نحو : خَيِّر وخِيار .

(أو أَفْعَل) – كأعجف وعِجاف ، وفى العين [١] :

---

(١) معجم العين للخليل بن أحمد .

لم يُجمع أَفْعَل على فِعال إلّا فى هذا ، وحكى الفارسىّ : أجْرَب وجِراب ، وحكاه أبو حاتم أيضا مع أَبْطح وبطاح .

(أو فعلاء) – كعجفاء وعِجاف .

(أو فعيل بمعنى مفعول) – كرَبيط ورِباط .

(وفى [١] اسم على فُعْلَة) – نحو : بُرْمة وبِرام ، وحُفْرة وحِفار .

(أو فُعْل) [٢] – نحو : قُرْط وقِراط ، وخُفّ وخِفاف ، وعُشّ وعشاش ، وهو فى المضاعَف كثير .

(أو فُعَل) – نحو : رُبَع ورِباع ، ورُطَب ورِطاب –[١] ؛ والرُّبَع : الفصيل ينتج فى الربيع ، وهو أوّل النتاج ، يقال : مالهم هُبَع ولا رُبَع ، والهُبَعُ ما ينتج فى آخر النتاج ، والأنثى رُبَعَة وهُبَعة .

(أو فِعْلان [٣]) – نحو : سِرْحان وسِرَاح ، وضِبْعان وضِباع ، يقال للأنثى : هذه ضبع [٤] ، وللذكر : ضبعان ، وقول الجوهرى : إنه يقال للأنثى : ضبعانة ، مستدرَك ، قالوا : ولا يكون بالألف والنون إلّا للذكر .

من (١ – ١) سقط من (د) .

(٢) سقط من النسخة المحققة من التسهيل ، وقد جاء فى نفس النسخة بعد ذلك محرفا ، ونبهت عليه .

(٣) زاد قبل هذا فى النسخة المحققة من التسهيل : أو فُعُل ، وأظنه تحريف : أو فُعْل الذى ظننته ساقطا من النسخة ، ونبهت عليه .

(٤) فى (ز) : هذه ضباع .

(أو فَعيل) – ثبت هذا فى نسخة الرَّقِّى وغيره ، ومثاله : فَصيل ، وفِصال ، وأَفيل وإفال ، والأَفيل : الصغير من الإبل ، والأنثى أفيلة .

(أو فَعُل [١]) – نحو : رَجُل ورِجال ، وسَبُع وسِباع ، وقياسه فى القلة والكثرة أفعال ، كعَضُد وأعضاد ، وعَجُز وأعجاز .

(أو فَعِل) – ثبت هذا فى نسخة عليها خطه ، وضبط بكسر العين ، ومثاله : رَخِل ، بالخاء المعجمة ، وهو الأنثى من ولد الضأن ، والذكر حَمَل ، والجمع : رخِال ورُخال أيضا بالضم ، وقياسه فى القلة : أفعال نحو : كَبِد وأكْباد ، وفى الكثرة فُعول نحو : كرُوُش [٢] .

(وندر فى يائىّ العين) – أى ماكان على فَعْل ، يوضح هذا ماسبق فى أول الفصل ، عن نسخة الرّقّى ، قالوا : ضَيْف وضِياف .

(أو الفاء) – وقد سبق أنهم قالوا : يَعْر ويعار ، وسبق مافى يقظ .

(وفى أيصر) – وهو حبل قصير ، يُشَدّ به فى أسفل الخباء إلى وتد ، والأيصر أيضا : الحشيش ، يقال : لفلان محشّ لا يُحزّ أيصرُه ، أى لا يُقطع ، وذكر المصنف وغيره أنه قيل فى جمع أيصر :

---

(١) فى (ز) : أو فَعِل نحو : رَخِل ورِخال ، وهو تداخل بين هذا الوزن وتاليه .

(٢) جمع كَرِش مثل كَبِد .

إصار ، وقال الجوهرىّ : الأيصر والإصار واحد ، للحبل والحشيش ، قال فى الحبل : وجمع الإصار : أُصُر ، وجمع الأيصر : أَياصِر .

(وحِدَأَة) – قالوا فى الجمع : حِدَأ .

(وقِنّينَة) – قالوا فى الجمع : قِنان .

(ويشارِكه فُعُول قياساً ، فى اسم على فَعْل) – أى يشارك فِعالًا ، نحو : كَعْب وكُعُوب ، وقَدّ وقُدود

(ليس عينُه واواً) – فلا ينقاس فى حَوْض فُعول ، بل يقتصر على السماع ، نحو : فَوْج وفُؤُوج .

(أو على فِعْل) – نحو : جِسْم وجُسوم ، ودِرْع ودُروع .

(أو فُعْل) – نحو بُرْد وبُرود .

(غيرَ مُضاعَف) – أخرج نحو : خُفّ [1] وجُلّ .

(أو فَعَل) – وذلك نحو : أَسد وأُسود ، [2]وذَكَر وذُكُور ؛ وذكر فى غير هذا الكتاب ، أن فُعولاً فى فَعَل ، نحو أَسد وأُسود [2] ، مقصورٌ على السِّماع ؛ قيل : فلعلَّ هذا تصحيف فُعْل ، والمعنى أن فُعْلاً كبُرْد ، يجمع على فُعول قياساً ، إن لم يُضاعف ، كما سبق تمثيله ، أو أُعلَّ [3] كحوت ومُدى ، فإن كان كذينك ، شذَّ فيه فُعول ، كحُصّ

---

(١) فى (د) : نحو : خُصّ وخُفّ .

من (٢ – ٢) سقط من (ز) .

(٣) فى نسخ التحقيق : أو فعل ، ولا يتمشى مع السياق ، والتحقيق عن شرح ناظر الجيش ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٤ / ١٨٥٣ .

وحُصُوص ، ونُؤْى ونُؤِىّ [١] ؛ وهكذا قال فى غير هذا الكتاب ؛ والحُصُّ بضم الحاء والصاد المهملتين : الوَرْس ، ويقال : الزعفران ، والنُّؤْىُ : حفرة حول الخباء ، لئلا يدخله ماء المطر ، وقالوا فى الجمع : نُؤىّ [١] بضم النون ، لأنه فُعول ، ونِئِىّ بكسرها إتباعاً للكسرة .

(وسماعاً فى [٢] فاعل وصفاً) – نحو : شاهد وشهود ، وساجد وسُجود ، وباكٍ وبُكِىّ ، ومثال فِعال : صاحب وصِحاب .

(غير مضاعف) – احترز من نحو : وادٍّ ونادٍّ .

(ولا معتل العين) – احترز من نحو : قائم وبائع .

(وفى نحو : فَسْل) – وهو فَعْل صفة ، قالوا : فَسْل وفُسول ، وكهْل وكُهُول ؛ والفَسْلُ الرجل الدون الخسيس ، وجمعوه أيضا على فِسال ، نحو : صِعاب وضِخام فى صعب وضخم .

(وفَوْج) – وهو فَعْل الاسم ، وعينه واو ، وقالوا : فُوُوج ، ومثال فِعال : ثوب وثِياب ، وحوض وحياض .

(وساق) – وهو فَعل المعتل عيناً ، قالوا : سُوُوق ، وقال فى غير هذا الكتاب : إنه شاذ ، لثقل الضمة ، ومثال فِعال : دار وديار .

(وبَدْرة) – وهو الاسم على فَعْلة ، قالوا : بُدور ، وصَخْرة وصُخور ، ومثال فِعال : جَفْنة وجفان .

(وشُعبة وقُنَّة) – وهو ما كان اسماً على فُعْلَة ، غيرَ مضاعف

---

(١) أظن الأحسن كتابتها : نُئِىّ .

(٢) فى (ز) : على فاعل .

ومضاعفاً ، قالوا : شعوب وقُنون ، ومثال فِعال : بُرْمة وبِرام ، وقُنَّة وقِنان ، وقُبَّة وقباب ، والقُنَّة أعلى الجبل .

(وشذوذاً فى نحو : ظريف) – قالوا : ظُرُوف ، ونحوه قولهم : خبيث وخُبوث ؛ وهذا عند الخليل وسيبويه ، مما جُمع على غير واحده كمذاكير فى ذكر ، وذلك لمخالفته مايجىء فى تكسيره [١] ، وعند المبرد والجرمى والفارسىّ ، أن هذا جمع على حذف الزيادة ، ويسمى جمع ترخيم ، كتصغير الترخيم ، وقال السيرافىّ : يجوز كون ظروف اسم جمع ، وكونه جمع ظريف شذوذاً .

(وأسينة) – وهى واحدة قوى الوتر ، جمعوها على أُسُون شذوذاً .

(وحُصّ) – سبق أنه شذَّ قولهم : حُصّ وحُصوص ، ومثال فِعال : خُفّ وخِفاف .

(وآنِسة) [٢] – جمعوها على أُنُوس شذوذاً ، ومثال فِعال : قائمة وقِيام .

(وانفرد مقيساً بنحو : كَبِد) – أى انفرد فُعول عن فِعال فى اسم على فَعِل ، فيقال : كُبُود ، وكَرِش وكُرُوش .

(وبَيْت) – وهو الاسم على فَعْل ، وعينه ياء ، فيقال : بُيوت ، وعَيْن وعُيون .

---

(١) فى (ز) : فى تكثيره .

(٢) فى (د) : وأنيسة ، والمثال الآتى لفِعال يعضد التحقيق ، وفى القاموس : جارية آنسة : طيبة النفس .

(ومسموعاً بنحو : نُؤْى) – قد سبق أنهم قالوا : نُؤىّ ، بضم النون وكسرها ؛ وهذا إن ثبت أن تلك اللفظة تصحيف فعل مفهوم من ذلك الموضع ، ويزيد إفادة أنه لم يُسمع فيه فِعال .

(وطَلَل) – وهذا إن ثبت عدم التصحيف ، ولعل هذا يوضحه تقييد لما يقاس فيه فُعول من فعل ، بكونه غير مضاعف ، وأما المضاعف ، ففُعول مسموع فيه ، نحو : طلَل وطُلول ، ولم يقولوا : طِلال .

(وعَناق وسَماء وهَرَاوة) – قالوا : عُنوق وسُمىّ وهُرىّ .

(وفاق فِعالاً فى فَعْل ، وفُعْل ، المخالف مُدْياً) – ففُعول فى الوزنين المذكورين ، أكثر من فِعال .

(وفاقه فِعال فى فعل ، غير المضاعف) – ففِعال فيه أكثر من فُعول .

(وشاركه شذوذاً فى نحو : ضيف) – قالوا : ضيف وضِياف وضيوف ، وكلاهما شاذ ، وذلك لما سبق فى فِعال ، وأما شذوذ فعُول ، فلأنه صفة ، بخلاف بيت وبُيوت ، وعين وعيون ، كما سبق .

(وقد تلحقهما التاء) – أى فِعالاً وفُعولاً ، قالوا : فِحالة وفُحولة ، وليس بمطرد .

(وقد يُستغنى عنهما بفَعيل) – قالوا : ضَأْن وضَئين ، ولم يقولوا : ضِئان ولا ضُؤون .

(وفُعال) – نحو : عُراق جمع عُرق ، وهو العظم الذى أخذ عنه اللحم .

(والأصحُّ أنهما مثالا تكسير ، لا اسما جمع) – بدليل لزوم التأنيث نحو : هى الضَّئِين والعُرَاق والعَبيد والتُّؤام ؛ وقيل فعيل وفُعال اسما جمع ، وهو ضعيف ، فلم يُسمع التذكير ، لا يقال : هو العَبيد ولا هو التُّؤام ، وهو جمع التُّوْم .

(فإن ذُكِّرَ فَعيل كغَزِىّ ، فهو اسم جمع) – إذ لو كان جمعاً لم يُذَكَّر ، كما لا يجوز : الرجال قام ، ويجوز : الرهط خرج .

(**فصــل**) : (من أمثلة جمع الكثرة [1] : فُعَّل ، وهو لفاعل وفاعلة وصفَين) – فيقال فى ضارب وضاربة : ضُرَّب ؛ وخرج الاسمان ، فلا يقال فى حاجب العين : حُجَّب ، ولا فى جائزة البيت : جُوَّز .

(ويشاركه فُعَّال ، قياساً فى المذكَّر) – نحو : صائم وصُوَّام [2] ، ونائم ونُوَّام [3] .

(وسماعاً فى المؤنث) – فلا ينقاس فُعَّال فى فاعلة أو فاعل لمؤنث ، بل يُقصر على السماع ، قال :

(٢٢٥) أبصارُهُنَّ إلى الشّبّان مائلةٌ   وقد أراهُنَّ عنِّى غيرَ صُدَّادِ [4]

---

(١) فى (ز ، غ) : جمع التكسير .

(٢) ، (٣) فى (ز) : صُوَّم ، ونُوَّم ؛ وقد جاء التعبير فى شرح الكافية ٤ / ١٨٤٥ : « ويُشاركه فُعَّال قياساً فى المذكر ، كصائم وصُوَّم وصُوَّام ، وهو أحسن .

(٤) من البسيط ، للقطامىّ – ديوانه صـ ٧ ، وفى رواية اللسان – صدد : عنهم بدل عنى ، ورواية التحقيق ، كما جاءت بالنسخ ، ومجالس العلماء للزجاجى / ٢٧٥ والعينى ٤ / ٥٢١ ، والتصريح ٢ / ٣٠٨ ، والأشمونى مع الصبان ١٣٣/٤ ...=

(ويقلّانِ فى المعتل اللام) – للاستغناء بفُعَلَة ، كرَامٍ ورُماة ؛ ومثال القليل : عافٍ وعُفًّى ، وجانٍ وجُنَّاء [١] .

(وندرا فى سَخْل) – وهو الرجل الضعيف ، قالوا فى جمعه : سُخَّل وسُخَّال .

(ونُفَساء) – قالوا [٢] فى الجمع : نُفَّس ونُفَّاس .

(وفُعَّل فى نحو : أعزل) – وهو الذى لا سلاح معه ، قالوا [-٢] فى جمعه : عُزَّل ، وندر فيه أيضا فُعَّال ، قالوا : عُزَّال ، وندر أيضا فيه : أفعال ، قالوا : أعزال ، وجمعوه أيضا على عُزْل وعُزْلان ؛ ومثال [٣] أعزل وعُزَّل : أحْوَس وحُوَّس ، وهو بالحاء والسين المهملتين ؛ ومن حُوَّس قول الحطيئة يذم رجلاً :

(٢٢٦) رهط ابن أثعل فى الخطوب أذلة　　دنسو الثياب قناتُهم لم تُضْرس

= والشاهد فى قوله : صُدَّاد جمع صادَّة ، وهو نادر ، كما جاء فى شرح الكافية / ٤ / ١٨٤٦ : « وندر فى المؤنث ، كِقول الشاعر : أبصارهن إلى الشبان مائلة ... البيت .

(١) فى شرح الكافية ٤ / ١٨٤٦ : واعتلال اللام مانع منهما ، استغناء فى فاعل بفُعَلَة ، كرَامٍ ورُماة ، وفى فاعلة بفواعل ، كرامية ورَوامٍ . وندر غازٍ وغُزًّى ، وعافٍ وعُفًّى ، وكذا غُزَّاء فى جمع غازٍ ، وسُرَّاء فى جمع سارٍ ؛ وحكى سيبويه : جانياً وجُنّاء ، وهو نظير سُرّاء فى جمع سارٍ ؛ وحكى ابن سيده : ساقيا وسُقًّى ، وهو نظير غُزًّى فى جمع غازٍ ...وكذا جاء التعبير عند ناظر الجيش ، وهو أوفى وأوضح .

من (٢ – ٢) سقط من (ز) .

(٣) فى (ز) : ويقال .

بالهمز من طول النفاق ، وجارهم
يُعطى الظُّلامة فى الخطوب الحُوَّسِ (١)

وهى الأمور التى تنزل بالقوم وتغشاهم وتحل ديارهم .

(وسُرُوء (٢)) – وهى البَيوض من الدجاج والضِّباب والجراد ، والجمع سُرَّاء ، ويقال : أسْرَأت الجرادة تُسْرِئ إسْراءً : باضت ، وأسْرَأتْ : حان ذلك منها ، والسِّرْأة بالكسر : بيضها ، ويقال أيضا : سِرْوَة ، وأصله الهمزُ .

(وخريدة) – وهى الخَفِرَةُ من النساء الحَيِيَّة ، والجمع : خُرَّد ، وقالوا : أيضا : خرائد وخُرَد .

(وفُعّال فى حكم وحفيظ) – ثبت هذا فى نسخة الرّقى وغيره ، أى وندر فُعَّال فيهما ، قالوا : حُكَّام فى حَكَم ، وحُفَّاظ فى حفيظ ؛ ويحتمل كونه من الاستغناء بجمع فاعل ، لثبوت حاكم وحافظ .

---

(١) من قصيدة للحطيئة ، يهجو أباه وأمه – ديوانه صـ ٢٧٣ شرح ابن السكيت والسكرى ، ورواية الديوان : رهط ابن جحش ... دُسْمُ الثياب ... بالهمز من طول الثقاف .. يقصد رهط أبيه ، ودُسْم : دنسو ، والهمز : الغمز ، والثقاف : مايُقوَّم به الرمح .. وفى الشرح : الحوَّس : الشِّداد جمع حوساء ... والصواب : جمع حائس .

(٢) فى (د) : وسرو ، وفى (ز) : وسُرُؤ ، وفى (غ) : وسُرُوء ، وفى شرح ناظر الجيش مما حكاه ابن سيده : وجرادة سُرُوء بالمدّ ... وجراد سُرَّاء بالمدّ أيضا ، وفى شرح الكافية ٤ / ١٨٤٧ : وجرادة سُرُوٌ ..وجراد سُرَّأ بدون مدّ ، وفى اللسان : سرأ – وسَرَأت الجرادة تسْرَأ سَرْءاً ، فهى سَرُوء : باضت ، والجمع : سُرُؤ وسُرَّأ ، الأخيرة نادرة .

(ومنها : فَعَلَة ، لفاعل ، وصفاً مذكّراً صحيح اللام) – نحو : بارّ وبررة ، وساحر وسحَرة ؛ وخرج المؤنث ، كطالق وحائض ، ومعتل اللام نحو : غازٍ ورامٍ .

(ويقلّ فيما لا يعقل) – كناعق ونَعَقَة للغِرْبان .

(وندر فى : خبيث) – قالوا : خَبَثَة .

(وسيّد) – قالوا : سادة أصله : سَوَدَة ، تحركت الواو ، وانفتح ماقبلها ، فقلبت ألفاً .

(وبَرّ) – قالوا : بَرَرَة ؛ ويحتمل كونه من الاستغناء بجمع بارّ .

(وخَيِّر) – قالوا : خارَة ، وأصله : خَيَرَة .

(وأجْوَق) [(١)] – وهو المائل الشِّدْق ، جمعوه على جَوَقَة .

---

(١) زاد بعدها فى النسخة المحققة من التسهيل : ودَنِغ ؛ وقلت فى الحاشية إنها سقطت من بعض نسخ التسهيل ، ومن شرح ابن عقيل ؛ ولكنها جاءت فى شرح الكافية ٤ / ١٨٤٢ : من أمثلة جمع الكثرة : فَعَلَة ، والقياس منه ماكان لفاعل ، صحيح اللام ، صفة لمذكر عاقل نحو : سافر وسَفَرة ..

ويقلّ فيما لايعقل ، كناعق ونَعَقة ، وهى الغربان ، وفى غير فاعل ، كسيّد وسادة ، وخبيث وخبثة ، ودَنْغ ودَنَغة ، وأجْوَق وجَوَقة ؛ والدنغ : الرذل ....

وفى القاموس المحيط : دَنِغ بالنون والغين المعجمة ، ككتف ، يجمع على دَنَغَة محركة ، وهم سفلة الناس وأرذالهم ... ونقل ناظر الجيش فى شرحه ، كل ما جاء بشرح الكافية .

(ومنها : فُعَلَة لفاعل ، وصفاً لمذكَّر عاقل ، معتل اللام) — نحو : قاضٍ وقُضاة ، وغازٍ وغُزَاة ؛ وخرج الاسم نحو : وادٍ ، فلا يقال : وُداة ، والمؤنث نحو : غادية ، فلايقال : غُداة ، بل غوادى ، وغير العاقل نحو : كلب ضارٍ ، فلا يقال : ضُراة ، والصحيح اللام ، فلا يقال فى ضارب : ضُرَبَة .

(وندر فى نحو : غَوِىّ) — قالوا : غُواة ، وليس غَوِىّ بزنة فاعل ؛ ويحتمل كونه من الاستغناء بجمع غاوٍ ؛ وقالوا : كَمِىّ وكُماة ، ولم يقولوا : كام .

(وعريان وعدوّ) — قالوا : عُراة وعُداة ؛ ويحتمل الاستغناء ، لثبوت عارٍ وعادٍ ، بمعنى عدوّ ، قالت امرأة من العرب : أشْمَتَ ربُّ العالمين عاديك .

(وهادر) — قالوا : هُدَرَة : وإنما ندر لصحة اللام ، والهادر الذى لا يُعتدّ به ، وهو بالدال المهملة .

(ورَذِىّ) — وهو بالرّاء والذّال المعجمة ، على وزن : فعيل : البعير المنقطع من الإعياء ، قالوا فى جمعه : رُذاة ، وإنما ندر ، لأنه ليس بزنة فاعل .

(وباز) — قالوا : بُزاة ، وندر ، لأنه اسم .

(١ وهذا ، أعنى قوله : ومنها فُعَلَة ... إلى آخره ، ثبت فى نسخة الرقّى وغيره ، وسقط كله من بعض النسخ –١) .

من (١ – ١) سقط من (د) .

وذهب بعض النحاة إلى أن فُعَلة المضمومة الفاء ، ليس بناء أصليا ، وإنما هو بفتح الفاء [١] كحَمَلَة جمع حامل ، والضمة للفرق بين الصحيح والمعتل .

وقال الفرّاء : وزنه فُعَّل ، بتضعيف العين ، كشاهد وشُهَّد ، والهاء حين قلت : غُزاة مثلاً ، عوض مما حذف ، كالهاء فى إقامة ، بدليل غُزًّى وسُقًّى ، فى غازٍ وساقٍ ، والجمهور على أنه وزن أصلىّ ، لم يعرض فيه تغيير ، وهو مختص بالمعتل ، كما سبق بيانه ، إلّا ماندر ، كما سبق ذكره .

(ومنها : فِعَلَة ، لاسم صحيح اللام على فُعْل ، كثيراً) — نحو : قُرْط وقِرَطة ، وكُوز وكِوَزَة .

(وعلى فَعْل ، وفِعْل قليلا) — نحو : زَوْج وزِوَجة ، وقِعْب وقِعَبة ، ونحو : قِرْد وقِرَدة ، وحِسْل ، وحِسَلَة ؛ قال أبو زيد : يقال لفرخ الضَبّ ، حين يخرج من بيضته : حِسْل ، ويُكْنَى الضّبْ : أبا الحِسْل ؛ وخرج ماكان صفة أو معتلّ اللام ، فلا يُجمع ظَبْىٌ ، ونِحْىٌ على فِعَلَة .

(وندر فى نحو : علج) — قالوا : عِلَجة ، وندوره لأنه صفة .

(ووَقْعة) — قالوا فى الجمع : وِقعَة ، وندر لكونه بالتاء .

(وهادر) — قالوا : هِدَرَة ، وندر لكونه صِفة ، وعلى غير الأوزان الثلاثة .

---

(١) فى (ز) : بفتح الحاء .

(ومنها : فَعْلَى لِفَعيل ، بمعنى ممات) – كقَتْلَى لقتيل ، وصَرْعَى لصريع .

(أو مُوجَع) – كَجَرْحَى لجريح ، وأسرى لأسير .

(ويُحمَل عليه مادلَّ على ذلك من فَعِيل) – نحو : مريض ومَرْضَى .

(وفَعِل) – كزَمِن وزَمْنَى .

(وفَعْلَان) – كسكران وسَكْرَى .

(وفَيْعِل) – كميِّت ومَوْتَى .

(وأفْعَل) – كأحمق وحَمْقَى .

(وفاعل) – كهالك وهَلْكَى .

(وندر فى كيِّس) – قالوا : رجل كيِّس ورجال كَيْسَى ، وندوره لكونه لغير مُمات أو مُوجع .

(وذرِب) – قالوا : سِنان ذَرِب ، وأسِنَّة ذَرْبَى ، وندرلما ذكر فى كيِّس .

(وجَلْد) – قالوا : رجلٌ جَلْد ، ورجال جَلْدَى ، وندر لعدم ماسبق من المعنى والوزن .

(ومنها : فِعْلَى لحَجَل وظِرْبان) – قالوا : حَجَل ، وحِجْلَى ، والحَجَل الذكر ، والأنثى حَجَلة ، وقيل : الحَجلة يقع على الذكر والأنثى ، ويقال للذكر : اليعقوب ، وقال الأصمعىّ : الحجلَى لغة فى الحجَل ، وهذا يحتمل كونه جعل الحجلَى والحَجَل مفردين ، ويحتمل

كونه جعل الحجَل اسم جنس ، والمفرد حَجلة ، وجعل حجلى فى معنى حجَل من الجمع ؛ وقالوا : ظِرْبان وظِرْبَى ؛ وكلام المصنف جارٍ على قول الجمهور : إن فِعْلَى جمع تكسير ؛ وقال ابن السرّاج : هو اسم جمع ، وكلامه يقتضى أنه لم يوجد فِعْلَى جمعاً إلّا لهذين ، والأمر كذلك ؛ وسأل الفارسىّ المتنبى ، عما جاء من الجمع على فِعْلَى ، فذكر المتنبى اللفظين سريعاً من غير توقف ، قال الفارسى : فبقيت طول الليل ، أطلب ثالثاً ، فلم أقدر عليه ؛ والظِّرْبان دابة قيل : تشبه الهرّ ، وقيل : تشبه القرد ، وقيل : تشبه الكلب ، وهى منتنة الريح ، تفسو فى جُحر الضبّ ، فيقلق لذلك ؛ وجمع أيضا على ظربان وظرابى وظرابين وظِرَب (١) .

(ومنها : فُعَلاء ، لفعيل ، وصفاً لمذكَّر عاقل ، بمعنى فاعل) – نحو كريم وكُرماء ؛ ونص سيبويه على أنهم لا يقولون : صُغَراء ولا سُمناء (٢) ، فاستغنوا عن هذين ، وفى صبيح ، عن فعلان بفعال ، قالوا : صِغار وسِمان وصِباح .

(أو مُفْعِل) – نحو : سميع وسُمَعاء ، وهو بمعنى مُسمِع .

(أو مُفاعل) – نحو : نديم ونُدماء ، وخليط وخُلَطاء .

(وحُمل عليه خليفة) – فهو بمعنى فاعل ، إلّا أن فيه التّاء ، فقالوا : خلفاء فى جمعه ، حملاً على فعيل ؛ هذا قول سيبويه ، وقال

---

(١) فى (ز) : وظراب .

(٢) فى (ز) : ولا سميناء .

الفارسيّ : خليفة ، جمعه : خلائف ، وأما خُلفاء ، فجمع خليف ؛ وقد حكى أبو حاتم : خليفة وخلّيفاء بمعناه ، ولم يحفظ سيبويه خلّيفاء ؛ قال الفارسيّ : ولو حفظه ، لم يقل ما قال ؛ ورُدَّ بأن سيبويه سمع خُلَفاء ممن يقول : خليفة ، فثبت حينئذ خُلفاء لخليفة ؛ ونظيره على هذا ماحكى عن سيبويه ، من فقيرة وفقراء ، لكنهم لم يقولوا : فقاير ، كما قالوا : خلائف ؛ وقالوا : سفيهة وسفهاء ، وسَفائه ، فهو مثل : خليفة وخُلفاء وخلائف .

(ومادلَّ على سجيَّة مدح أو ذم من فُعال) — نحو : شُجاع وشُجَعاء ، ورُذال بمعنى رَذْل ورُذَلاء .

(أو فاعل) — نحو : عاقل وعُقَلاء ، وجاهل وجُهَلاء .

(فإن ضوعف فعيل المذكور ، أو اعتلّت لامه ، لزم [١] أفعلاء) — نحو شديد وأشدّاء ، وولىّ وأولياء .

(إلّا ماندر) — قالوا : سَرِىّ وسُرَوَاء [٢] ؛ حكاه الفِرّاء ، ولم يقولوا : أسْرِياء ، وتقىّ وتُقَوَاء ، حكاه بعض البصريين ، وقالوا : أتقياء ، وسَخِىّ وسُخَواء ، وقالوا : أَسْخياء .

(وندر فُعَلاء فى رسول) — قالوا : رُسَلاء .

(ووَدُود) — قالوا : وُدَدَاء .

---

(١) فى (غ ، والنسخة المحققة من التسهيل) : لزمه .

(٢) فى (ز) : وسُرَرَاء .

(وحدَث) – قالوا : حُدَثاء .

(وفى نحو : سفيهة) – قالوا : سُفَهاء ، وهو مثل : خليفة وخُلفَاء (١ ، من حيث تأنيث اللفظ -١) ، إلَّا أنَّ خليفة للمذكّر ، وسفيهة للأنثى .

(وأسير) – قالوا : أُسَرَاء ، وهو فعيل بمعنى مفعول ، ومثله : قتيل وقُتلَاء ، ودَفين و دُفَناء .

(وسَمْح) – قالوا : سُمَحاء .

(وخِلْم) – وهو بالخاء المعجمة مكسورة : الصديق ، قالوا فى جمعه : خُلَماء ، والمخالمة : المصادقة ، وأصل الخِلْم كُناس الظبى ، والأخلام الأصحاب .

(ويُحفظ أفعلاء فى نحو : نصيب) – قالوا : أنصباء ، وقياسه : أفعلة أو فُعُل [٢] كرغيف ، وأرغفة ورُغُف ؛ وقالوا أيضا : خميس وأخمساء ، وربيع وأربعاء .

(وصديق) – قالوا : أصدقاء ، وقياسه : صُدَقاء .

(وظنين) – قالوا : أظِنَّاء .

(وهَيِّن) – قالوا : أهْوناء ، والقياس : هَوْنَى [٣] ، كميِّت ومَوْتَى .

من (١ – ١) سقط من (د) .

(٢) فى (ز) : أو فعيل .

(٣) فى (د ، غ) : هونا .

(وقَزّ) – قالوا : أقِزَّاء ، وقياسه فى القلة : أفعُل ، وفى الكثرة : فِعال ، نحو : صَكّ ، وأَصُكّ وصِكاك وصُكُوك .

(وندر فى صديقة) – وفى الحديث : « أرسلوا إلى أصدقاء خديجة »[(١)]، وهو فى الندور كسفيهة [(٢)] وسُفَهاء ، ففُعلاء ، وأفعلاء يخصّان المذكر .

(ومنها : فِعْلان ، لاسم على فُعَل) – كصُرَد وصِرْدان ، وجُعَل وجِعْلان .

(أو فُعال) – كغُلام وغِلْمان ، وغُراب وغِرْبان ، وعُقاب وعِقْبان .

(أو فَعَل) – نحو خَرَب وخِرْبان ، والخَرَبُ ذكر الحُبَارَى .

(مطلقاً) – أى اعتلّت عينه نحو : دار وديران ، وخال وخِيلان ، أو لامُه كأخٍ وإخْوان ، وفَتى وفِتْيان ، أو صَحَّتا كما مرَّ .

(أو فُعْل ، واوىّ العين) – كحُوت و حيتان ، وعُود وعِيدان .

(ويحفظ فى اسم على فِعْل) – نحو : قِنْو وقِنْوان [(٣)] .

---

(١) بخارى فى مناقب الأنصار / ٢٠ ، والترمذى فى البر / ٦٩ والمناقب / ٦١ ، وأحمد ٦ / ٢٧٩ ، ومسلم – فضائل الصحابة ٧٥ برواية : « أرسلوا بها إلى أصدقاء خديجة » .

(٢) فى (ز) : كسفيه .

(٣) القنو : العذق من النخلة بما فيه من الرطب ، وفى التنزيل : « ومن النخيل من طلعها قنوان دانية » – أنعام ٩٩ .

(أو فِعال) – نحو : صِوَار وصِيران ، والصِّوار قطيع بقر الوحش .

(أو فَعال) – نحو : غَزال وغِزْلان .

(أو فَعُول) – نحو : خَرُوف وخِرْفان .

(أو فَعيل) – نحو : ظَلِيم وظِلْمان .

(أو فاعل) – نحو : حائط وحِيطان .

(أو فِعْلَة) – نحو نِسْوَة ونِسْوان .

(أو فَعْل) – نحو : عَبْد وعِبْدان .

(أو فَعَلَة) – نحو : قَضَفَة وقِضْفان ، والقَضَفة : الأكمة .

(وفى وصف على فَعْل) – قالوا : شَيخ وشِيخان ، وضَيف وضِيفان .

(أو فُعال) – قالوا : شُجاع وشِجْعان .

(وندر فى كَرَوان) – قال سيبويه : قالوا : كَرَوان وللجمع : كِرْوان ، وإنما كُسِّر على كَرَا [١] ، كما قالوا : إِخْوان ، وقد قالوا فى مثلٍ : أَطْرِق كرا [٢] . انتهى .

وفى المحكم أنه يقال : كَرًا ، وهو وهم ، وإنما قالوا فى المثل ، وهو ترخيم ، وقياس جمعه : كراوين ، ومثله : وَرَشَان ، وهو طائر

---

(١) هكذا فى النسخ الثلاث ، ولعله تحريف أو تصحيف أو وهم ، كما جاء فى المحكم بعد .

(٢) شرح المثل ضمن بيت من الرجز صـ ٥٦٢ من المساعد جـ ٢ .

أيضا ، قالوا فى جمعه : وِرْشان مثل كِرْوان ، على غير قياس ، وقالوا أيضا : وَرَاشين .

(وفَلَتان) – يقال : فرَس فَلَتان ، أى نشيط حديد الفؤاد ، وقالوا فى جمعه : فِلْتان ، ومثله : صِمْيان فى صَميان ، يقال : رجل صَمَيان أى شجاع .

(وضِفَنٍّ) – وهو على وزن خِدَبّ ، الأحمق من الرجال ، مع عظم خَلْق ، قالوا فى جمعه : ضِفْنان .

(ومنها : فُعْلان ، لاسم على فعيل) – نحو : رغيف ورُغْفان ، وقضيب وقُضْبان .

(أو فَعَل ، صحيح العين) – نحو : ذَكَر وذُكْران ، وحَمَل وحُمْلان . وخرج نحو : دار .

(أو فَعْل) – نحو : ظَهْر وظُهْران ، وبَطْن وبُطْنان .

(أو فِعْل) – نحو : ذِئْب وذُؤبان ، وهو قليل .

(ويُحفظ فى فاعل) – قالوا : راكب ورُكبان ، وفارس وفُرْسان .

(وأَفْعَل فَعْلاء) – قالوا : أعمى وعُميان ، وأسود وسُودان ؛ وقال الفرّاء : هو جمع الجمع ، ففُعْلان جمع فُعْل ،لا جمع أفعل ؛ ومذهب سيبويه أنه جمع أفعل ، وقال سيبويه فى أفعل : إنه يجمع على فُعلان كثيراً ، وردَّ على الفرّاء ، بأن فُعْلاً فى الاسم والصفة ، لا يجمع على فُعْلان ، بضم الفاء ، وإنما جاء فى المعتلّ العين من الأسماء على فِعْلان بكسرها ، نحو : حُوت وحِيتان .

(ونحو : حُوار) – وهو ولد الناقة حين يُفصل ، وإذا فُصِل عن أمه فهو فصيل ، حكى سيبويه أن بعض العرب يقول فى جمعه : حُوران ، والأكثر فى لسانهم : حِيران ، وقالوا فى القلَّة : أحورة .

(وزُقاق) – قالوا فى الجمع للكثرة : زُقَّان ، وفى القلة : أزقَّة .

(وثُنْى) – قالوا : ثُنْيان .

(وقعيد) – قالوا : قُعْدان .

(وجَذَع) – قالوا : جُذْعان .

(ورخل) [١] – قالوا : رُخْلان .

(ومنها فواعل ، لغير فاعل ، الموصوف به مذكر عاقل ، مما ثانيه ألف زائدة) – فيدخل فى قوله : لغير كذا ، ماكان من الأسماء ثانيه الألف المذكورة ، وهو على فاعل ، كحاجب العين ، وحائط وحاجز ، أو فاعَل كطابَع ، أو فاعلاء كقاصعاء ، فتقول : حواجب وحوائط وطوابع وقواصع ؛ ولا فرق بين اسم الجنس والعلم ، فلو سميت بخاتِم لقلت : خواتم ، كما كنت تقول قبل العلمية ، وتدخل أيضا صفة المؤنث العاقل نحو : طالق وطوالق ، وحائض وحوائض ، وضاربة وضوارب ، وصفة المذكر الذى لا يعقل نحو : نجم طالع ونجوم

---

(١) لم تضبط فى نسخ التحقيق ، وفى النسخة المحققة من التسهيل ، كما فى بعض نسخ التسهيل : دحل بالدال والحاء المهملتين ، وفى القاموس : رخل وجمعها : رِخْلان بكسر الراء ، وفى شرح ناظر الجيش ، ضبطها بفتح الأول وكسر الثانى ، وفى القاموس : الرِّخْل بالكسر ، وبهاء ، وككتف : الأنثى من أولاد الضأن ، والجمع : أرْخُل ورِخال ، ويضم ، ورِخْلان ورَخَلَة ورِخَلَة .

طوالع ، وجبل شامخ ، وجبال شوامخ ، ونصَّ على اطراده سيبويه ، ومن حكم بشذوذه فقد غلط .

وخرج بزائدة نحو : آدم ، فأوادم أفاعل لا فواعل ؛ وخرج بغير ماكان من فاعل ، لمذكر عاقل نحو : ضارب وقاتل ، فلا يقال : ضوارب وقواتل ، وسيأتى ذكر شيء يشذّ منه .

(أو واو غير ملحقة بخماسىّ) – كجوهر وجواهر ، وصومعة وصوامع ؛ وخرج بغير ملحقة : واو خورنق ، فإنها ألحقت هذا بسفرجل ، ففى الجمع تسقط الواو ، فيقال : خرانق .

(ويفصل عينَه من لامه ياءٌ ، إن انفصلا فى الإفراد) – نحو : ساباط وجاموس وطومار وعاشوراء ، فتقول : سوابيط وجواميس وطوامير وعواشير .

(وشذَّ نحو : دَواخِن) – هو جمع دُخان ، وقياسه أدخنة فى القلّة كأغربة ، ودِخْنان فى الكثرة كغِرْبان .

(وحوائج) – هو جمع حاجة ، والقياس فى القلة : حاجات ، وفى الكثرة حذف التاء .

(وفوارس) – هو جمع فارس ، وهو صفة لمذكّر عاقل ، وجاء على ذلك شذوذاً ، ومثله قولهم فى هالك : هوالك ، وفى غائب غوائب ، وشاهد وشواهد ، وسابق وسوابق ، وناكس ونواكس ؛ وثبت فى نسخة الرّقّى وغيرها بعد قوله : فوارس : ونواكس [١] .

---

(١) ثبتت فى النسخة المحققة من التسهيل .

(ومنها : فَعَالَى ، لاسم على فَعْلاء) – كصحراء وصَحارَى .
(أو فِعْلَى [١]) – كذِفْرَى وذَفارَى [٢] .
(أو فَعْلَى) – كعَلَقْىَ وعَلاقَى .
(ولوصف على فُعْلَى) – كحُبْلَى وحَبالَى ، وخُنْثَى وخَناثَى .
(لا أنثى أفعل) – أخرج الفُضْلَى والدُّنيا ونحوهما ، فلا يجمع على فعالَى .
(أو على فَعْلان) – كسكران وسَكارَى ، ونَدْمان ونَدامَى .
(أو فَعْلَى) – كسَكْرَى وسَكارَى ، وشاة حَرْمَى ، وهى المشتهية للنكاح ، وشياه حَرَامَى ، وليس لها [٣] فَعلان فى المذكر ، فلذا أطلق فيها ، وأطلق فى فَعْلان أيضا ، ليشمل مالا فَعْلَى له كنَدْمان .

(ويحفظ فى نحو : حَبِط [٤]) – قالوا : حَباطَى .
(ويتيم) – قالوا : يتامَى .
(وأَيِّم) – قالوا : أَيامَى .
(وطاهر) – قالوا : طهارَى .
(وعَذْراء) – قالوا : عَذارَى .

---

(١) فى (ز) : أو فعلا .
(٢) والذِّفْرَى من الحيوان والإنسان : العظم الشاخص خلف الأذن .
(٣) فى (ز) : لنا .
(٤) الحَبِطُ : هو البعير المنتفخ البطن لوجع ؛ وفى اللسان : والحَبَطُ وجع يأخذ البعير فى بطنه ، وقد حَبِط حَبَطاً فهو حَبِطُ ، وإبل حَباطَى وحَبَطَة ؛ وقال الأزهرىّ : حَبِطَ بطنُه إذا انتفخ ، يَحْبَطُ حَبَطاً فهو حَبِطُ .

(ومَهْرِىّ [١]) – قالوا : مَهارَى .

(وشاة رئيس) – قالوا : شِياه رَآسَى ؛ والشَّاةُ الرَّئيسُ : التى أصيبت رأسُها .

(وفُعالَى فى وصف على فَعْلان أو على فَعْلَى راجح) – فُعالَى [٢] ، المضموم الفاء ، راجح فى سكران وسكرى ونحوهما على فَعالَى بفتحها .

(وفى غير يتيم من نحو : قديم وأسير ، مستغنى به) – فقالوا فى أسير وقديم : فُعَالَى بضم الفاء ، مستغنين به فيهما وفى نحوهما ، عن فَعاَلَى بفتح الفاء ، ولم يقولوا فى يتيم : فُعالَى بضم الفاء .

(وفى غير ذلك ، مستغنى عنه) – أى فى غير أسير وقديم ، استغنى عن فُعالَى بضم الفاء ، بالمفتوحها نحو : حَباطَى ويَتامَى وأَيامَى ، وما سبق ذكره بعدها .

(ويُغنى الفعَالِى عن الفَعالَى ، جوازاً ، فى فُعْلَى) – فتقول فى حُبْلَى : حَبالَى بفتح اللام ، كما سبق ، وحَبالِى بكسرها ، وكذا ماأشبهه .

(وما قبلها) – وهو كل اسم على فَعْلَى كَعَلْقَى ، وفِعْلَى كذِفْرَى ، وفَعْلاء كصحراء ، فتقول : الصَّحارَى والصَّحارِى ، والذَّفارَى والذَّفارِى ، والعَلاقَى والعَلاقِى ، بالفتح والكسر .

---

(١) والمَهرِىّ : بعير منسوب إلى مَهْرَة ، قبيلة من قبائل اليمن ، ثم كثر استعماله حتى صار اسماً للنجيب من الإبل .

(٢) فى (ز) : ففعال .

(ونحو : عذراء) – وهو ماكان من فَعْلاء صفة ، فتقول : العَذارَى والعَذارِى ، بالفتح والكسر .

(ومَهْرِىّ) – فتجمع أيضا كما تقدَّم .

(ولزوماً فى نحو : حِذْرية[١] وسِعْلاة[٢] وعَرْقُوة[٣] والمأْقِى [٤] ، فلا يقال فيهما : الفعالىَ بالفتح ، بل يلزم الكسر .

(وفيما حذِف أول زائديه من نحو : حَبَنْطَى [٥] وعَفَرْنَى [٦] وعَدَوْلِىَ [٧] وقَهَوْباة [٨] وبُلَهْنِية [٩] وقلنسُوَة [١٠] وحُبَارَى [١١])– فتقول حينئذ : الحبَاطِى والعَفارِى والعَدالِى والقَهابِى والبلَاهِى والقَلاسِى والحبارِى ، بالكسر لاغير ؛ وإن حذفت ثانى الزائدين ،

---

(١) القطعة الغليظة من الأرض ، والأكمة الغليظة .

(٢) فى القاموس : السِّعْلاة والسِّعْلاء ، بكسرها : الغول ، أو ساحرة الجن .

(٣) العَرْقُوَة : الخشبة المعترضة على رأس الدلو .

(٤) المأْقِى : هو طرف العين مما يلى الأنف ، ويقال له : الموق والماق .

(٥) والحَبنْطِى : العظيم البطن ، وزيدت فيه النون والألف ليلتحق بسفرجل .

(٦) والعَفَرْنَى : هو الأسد ، وأول زائديه النون .

(٧) والعَدَوْلَى : قرية بالبحرين ، وأول زائديه الواو .

(٨) والقَهَوْباة : سهمٌ صغير ، وأول زائديه الواو .

(٩) والبُلَهْنِيَة : السّعة ، يقال : فلان فى بُلَهْنِية من العيش ، أى فى سعة ، وأول زائديه النون .

(١٠) والقَلَنْسُوَة : مايلبس على الرأس ، وزيد فيه النون والواو ، ليلتحق بقَمَحْدُوَة ، وأول زائديه النون .

(١١) فى اللسان : والحُبَارى ذكر الخَرِب ؛ وقال ابن سيده : الحُبارَى :=

صار على مثال : فعالل ، فتقول : الحبائط والعفارِن [١] والعَداوِل والقَهاوِب والبلاهِى والقلانس والحبائر .

(وندر فى أهل وعشرين وليلة وكيكة) – قالوا : الأهالِى والعَشارِى والليالِى ، والكياكِى ، وهى البيضة .

(ومنها : فَعالِىّ ، لثلاثىّ ساكن العين ، زائد آخره ياء مُشَدَّدة ، لا لتجديد [٢] نَسب) – نحو : كُرْسىّ وبُرْدىّ [٣] ، فتقول فى الجمع : كَراسِىّ وبَرَادِىّ ؛ وخرج ماكان لتجديد نسب نحو : تُرْكىّ ، فلا يقال فيه : تَرَاكىّ ، وكذ لايقال فى بصرىّ : بصارىّ ، ولا فى جِنِّىّ جِنانىّ ؛ وعلامة التجديد أنها إذا سقطت ، بقى لما صحبته معنى ؛ وقد عاملوا مافيه المشدَّدة ، لتجديد نسب فى الأصل ، بهذه المعاملة [٤] نحو : مُهْرىّ ، وهو منسوب إلى مُهرة بن حَيْدان ، أبو قبيلة ، وقالوا فى الجمع : المهارىّ بتشديد الياء ، وحفظوها أيضا ، وقد سبق .

= طائر ، والجمع حُبارَيات ، قال سيبويه : ولم يُكسَّر على حَبارِىَّ ، ولا حبائر ، ليفرقوا بينها وبين فَعْلاء وفعالة وأخواتها ؛ وقال الجوهرىّ : الحُبارى : طائر ، يقع على الذكر والأنثى ، واحدها وجمعها سواء .

(١) بحذف ثانى الزائدين من عَفَرْنَى .

(٢) فى شرح الكافية ، وفى الأشمونى : لغير ذى نسب جُدِّد ؛ وقال الصبان : بأن لايكون فيه نسب أصلًا ، كعلباء وقوباء . وحَوْلَايا وكرسىّ ، أو فيه نسب غير مجدد ، أى غير ملحوظ الآن ، لكونه صار منسيا أو كالمنسىّ ، فالتحق بما لانسب فيه بالكلية ، كمهرىّ .

(٣) سقطت من (ز) ، والبُرْدى : نوع من جيدّ التمر ، ويجمع على بَرادِىّ .

(٤) سقطت « بهذه المعاملة » من (ز) .

وعُلم من القيد الذى ذكره ، أن أناسِىَّ ليس جمعاً لإِنْسِىّ ، وهو جمع إنسان ، بإبدال النون ياء ، كقولهم فى ظَرِبَان [١] : ظَرَابىّ ؛ ومن العرب من يقول : أناسين وظرَابين ، على الأصل .

(ولنحو : علباء وقوباء) – وهو ما الهمزة فيه للإلحاق بسرداح وقسطاس [٢] ، فتقول : العَلابى والقَوابى .

(وحَوْلَايَا) [٣] – قالوا : حَوَالِىّ .

(ويحفظ فى صحراء وعذراء وإنسان وظربان) – فتقول : صَحارِىّ وعَذَارِىّ ، ففى جمعهما ثلاثة أوجه : كسر ماقبل الياء مع تشديدها ، والكسر والفتح مع التخفيف [٤] ، والثلاثة أيضا فى مهرىّ ، كما سبق ؛ وقد سبق أنهم قالوا : أناسىّ وظرابىّ ، وأنهما جمعا إنسان وظربان ، ووزنهما على الأصل : فعالين ، إلَّا أن لفظهما بعد البدل ، بياء مشدّدة ، فصار مثل فعالىّ .

(ومنها : فَعائل ، لفعيلة ، لا بمعنى مفعولة) – نحو : صحيفة

---

(١) قال الصبان : بالظاء المعجمة ، على وزن : قَطِران : دُوَيبة منتنة الريح ، قيل : تشبه الهرّ ، وقيل : تشبه القرد ، وقيل : تشبه الكلب ، قاله ابن عقيل فى شرح التسهيل – وقد سبق ذكره منذ قليل – قال الجوهرىّ : يزعم الأعراب أنها تفسو فى ثوب أحدهم إذا صادها ، فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب .

(٢) فى (ز) : وقرطاس .

(٣) قال الصبان : بفتح الحاء المهملة ، وسكون الواو مع القصر ، قال الدماميني : اسم موضع ، وفى القاموس : قرية من عمل النهروان .

(٤) زاد بعدها فى (ز) : أيضا .

وصحائف ، وظريفة وظرائف ، ولا يقال فى قتيلة بنى فلان : قتَائل [١] .

(ولنحو : شمأل [٢] وجُرائض [٣] وقَرِيثاء [٤] وبَرَاكاء [٥] وجَلُولَاء [٦]) – قالوا : شَمايل [٧] وجَرايض وقرَايث وبَرايك وجَلايل .

(وحُبارَى وحَزابية [٨]) – قالوا : حَبايِر وحَزايِب .

(إن حُذف مازيد [٩] بعد لاميهما [١٠]) – يعنى الزائد

---

(١) جاءت هذه اللفظة بصور مختلفة فى نسخ التحقيق ، ففى (د ، ز) : قبيلة وقبايل ، بالقاف والياء ، وفى (غ) : فتيلة وفتايل ، بالفاء والتاء ، وفى شرح ناظر الجيش : قبيلة وقبايل .

(٢) فى شرح الكافية ٤ / ١٨٦٦ : ومثال فعائل للمجرد من التاء : شمائل فى جمع شمأل وشمال ، والشمأل الريح التى تهب من الجهة التى تقابل الجنوب .

(٣) فى حاشية الصبان – ٤ / ١٤٢ – عن الدمامينى : بجيم مضمومة ، فراء ، فألف ، فهمزة مكسورة ، فضاد معجمة ، وهو العظيم البطن .

(٤) وقريثاء ، بقاف مفتوحة ، فراء مكسورة ، فتحتية ، فمثلثة ، فألف ممدودة : التمر والبسر الجيدان .

(٥) بفتح الموحَّدة والرَّاء مع المدّ : الثبات فى الحرب ، كما فى الصحاح .

(٦) بفتح الجيم ، وضم اللام مع المدّ : قرية بناحية فارس ـــ صحاح .

(٧) فى (ز) : قالوا : شمأل وجُرَايض وقريثاء وبراكاء وجلولاء ؛ وهو تكرار للمفردات .

(٨) هو الغليظ إلى القصر – صحاح .

(٩) فى (د ، غ) : إن حذف ما بعد لاميهما .

(١٠) أى لامى حبارى وحزابية ، وهما : الراء من حبارى ، والموحدة من حزابية .

الثانى ؛ وإن حذف الأول قيل : الحبائر [١] والحَزَائب ، وقد سبق ذكر ذلك فى حبارى .

(ولِفَعُولة) – نحو : حَمُولة .

(وفَعالة) – نحو : سَحابة .

(وفِعالة) – نحو : رِسالة .

(وفُعالة) – نحو : ذُؤابة .

(اسْماً) [٢] – قيد فى الأربعة المذكورة ، فتقول : حمائل وسحائب ورسائل وذوائب ؛ ولايُفعل ذلك فى الصفات نحو : ضرورة وفقاقة ، يقال : رجل فَقاقة ، أى أحمق هُدَرة ، وطوالة .

(وإن خلَوْنَ من التاء ، مع انتفاء التذكير ، حفظ فيهن) – فإذا خَلتْ الأربعة المذكورة من التاء ، وكانت لمؤنث ، حفظ فى جميعها [٣] فعايل نحو : قلوص وقلايص ، وشِمال وشمايل ، وشَمال وشمايل ، وعُقاب وعقايب ؛ ولا يقاس فيهن حينئذ ؛ فلا يقال فى عناق : عنايق ، ولا فى ذراع : ذرايع ، ولافى كراع : كرايع ؛ وكلامه فى غير هذا الكتاب ، يقتضى القياس .

---

(١) فى نسخ التحقيق : قيل : الحبارى والحزابى ، والتحقيق من شرح ناظر الجيش ، ومن الأشمونى مع الصبان ٤ / ١٤٢ .

(٢) فى (د) وفى النسخة المحققة من التسهيل : أسماء .

(٣) فى (د) : فى جمعها .

(وأحقُّهن به فَعول) – نحو : عجوز وعجائز ، وسَلُوبِ وسلائب ، وهو كثير ؛ قيل : ويقاس ، مالم يُستغن عنه . ولايحفظ فعايل فى فعيل ، اسم جنس مؤنث ، لكن إن سمى مؤنث بسعيد ، جاز فيه سعايد ، قياساً .

(وقد يثبت له [١] ولفَعال وفَعيل ، مذكَّرات) – قالوا : جزور وجزائر ، وسماء [٢] وسمائى [٣] ، قال : (٢٢٧)

* فوق سبع سمائيا [٤] *

وذلك فى قول من ذكَّر السماء ، ولذا جمعت على أسمية ، ووصيد ووصائد .

(وقد يثبت لفعيل وفَعيلة ، بمعنى مفعول ومفعولة) – قالوا فى فعيل بمعنى مفعول : فعايل [٥] ، وفى فعيلة بمعنى مفعولة : رهينة ورهاين ، وذبيحة وذبايح .

---

(١) أى لفَعول ، أى : وقد يثبت فعايل لفَعول ولفَعال وفعيل ، مذكَّرات .

(٢) بمعنى المطر .

(٣) فى (د ، ز) : سماءٍ .

(٤) فى الصحاح – سما : وأما قول الشاعر : * سماءُ الإله فوق سبعٍ سمائيا * فجمعه على فعائلَ ، كما تجمع سحابة على سحائب ، ثم ردَّه إلى الأصل ، ولم ينوّن كَما ينوَّن جوارٍ ، ثم نصب الياء الأخيرة ، لأنه جعله بمنزلة الصحيح الذى لاينصرف ، كما تقول : مررت بصحائفَ يافتى .

قال فى الحاشية : الشاعر أميَّة ؛ وصدره : * له ما رأت عينُ البصير وفوقَه *

قال الصاغانى : الرواية :

* فوق سِتٍّ سمائيا * والسابعة هى التى فوق الست .

(٥) فى هذا الموضع بياض فى شرح ناظر الجيش .

(ولنحو : ضَرَّة وظِنَّة (١) وحُرَّة) – قالوا : ضَراير وظَناين وحَراير .

(**فصـــل**) : (غير فواعل وفعايل من المساويهما فى البنية) – أى فى الحركات والسكنات وعدد الحروف نحو : فعالل أو مفاعل أو فعاول ، وما أشبه ذلك مما ثالثه (٢) ألف بعدها حرفان .

(لكلّ مازاد على ثلاثة أحرف) – كجعفر ومسجد وجدول وغيرها من الأسماء ، فتقول : جعافر ومساجد وجداول .

(لا بمدَّة ثانية) – نحو : حائط وقاصعاء .

(ولا بهمزة أفعل فَعلاء ، مستعملة) – نحو : أحمر حمراء .

(أو مقدَّرة) – نحو : رجل آلىّ ، ولم يقولوا : امرأة أَلْياء .

(ولا بعلامة تأنيث رابعة) – نحو : حُبْلى وذِكْرى ودَعوى .

(ولا بألف ونون ، يضارعان أَلفَىْ فعلاء) – نحو : سكران .

---

(١) فى الصبان على الأشمونى ٤ / ١٤٢ : قوله : وطَنَّة ، بفتح الطاء المهملة ، وتشديد النون : رطبة حمراء شديدة الحلاوة – دمامينى ؛ وفى الصحاح : والطُّنّ بالضم : حزمة القصب ، والقصبة الواحدة من الحزمة : طُنَّة ؛ والظِّنَّةُ : التُّهمة .
وفى اللسان : ويروى بالظاء المعجمة ، وفى الحديث : « فمن تطَّنّ ؟ أى مَنْ تتَّهم ؟
وأصله : تَظْتَنّ ، من الظّنّة : التهمة ، فأدغم الظاء فى التاء ، ثم أبدل منها طاء مشدَّدة ، كما يقال : مُظَّلم فى مضطلم .
(٢) فى (ز) : ثانيه .

(فيما لم يشذ) – احترز من قولهم فى غرثان : غراثين ، وقياسه : غرَاثَى كسكارَى ، واحترز بالمضارعة من نحو : سلطان ، فإنه يُجمع على سلاطين ، فهذه الأربعة لا تجمع على موازن فواعل وفعايل ، وقد سبق ذكر جمعها [١] ، وإنما استثناها [٢] لدخولها تحت قوله : لكل مازاد على ثلاثة .

(ولا يُفك المضعَّف اللام فى هذا الجمع ، إن لم يفك فى الإفراد) – فيقال فى حَمارَّة القيظ ، وهى حَرُّه : حَمارّ ، وفى خِدِبّ : خدَابّ ، بالإدغام ، وتقول فى قردد : قرادد ، بالفك ؛ والقردد : المكان الغليظ المرتفع .

(مطلقاً) – أى لايُفك المدْغمُ وإن كان ملحقاً ، كما سبق تمثيله .

(خلافاً لمستثنى ماكان ملحقاً) – فيقول فى خِدَبّ : خَدابِب ، بالفك ، لأن خِدَباًّ ملحق بسِبَطْر ، فالباء فى الإفراد قابلت ساكناً ، ولقيت مثلها ، فأدغمت ، وفى الجمع قابلت متحركاً ، وهو سباطر ، فلا إدغام ، وهو ضعيف ، لخروجه عن الأصل .

(وما رابعه حرفُ لين [٣] غير مدغم فيه إدغاماً أصلياًّ ، فُصِل

---

(١) فى (ز) : جميعها .

(٢) فى (ز) : استثنى ، وفى (غ) : استثنا .

(٣) زاد بعدها فى بعض نسخ التسهيل ، وفى النسخة المحققة منه : زائد ؛ وسيأتى بيانه .

فى هذا الجمع ثالثه من آخره بياء ساكنة) – نحو : بهلول وسربال وقنديل ، فتقول : بهاليل وسرابيل وقناديل ، وكذا ماكان مدغماً إدغاماً غير أصلىّ نحو : جُدَيِّل ، تصغير جدول ، فيفصل فى جمعه كذلك .

وخرج ذو الإدغام الأصلىّ نحو : هَبَيَّخ وعطوَّد ، فلا يفصل فيه الثالث ، بل تحذف فى الجمع الواو والياء الساكنين ، وهما الثالث ، وقولهم فى عطوَّد : عطاود وعطاويد ، إنما فصل فيه الرابع لا الثالث : فإنه محذوف كما تقرَّر ؛ والهَبيَّخ : الغلام الممتلىء ، والعطوَّد : السير السريع (١) .

وثبت فى بعض النسخ : حرف لين زائد ، وهو احتراز عن نحو : مختار ، فإن رابعه منقلب عن أصل ، فتقول : مخاتر .

(وقد تعاقبها هاء التأنيث) -- أى تعاقب الياء المذكورة نحو : جبَّار وجبابرة ، ودجال ودجاجلة ، والقياس : جبابير ودجاجيل ، فعاقبت الهاء الياء ؛ ولذا لا يجتمعان .

(ويحذف من ذوات الزوائد ، مايتعذَّر ببقائه أحدُ المثالين) – وهما موازنا فعالل وفعاليل ؛ وذلك نهاية ما يرتقى إليه بناء الجمع ، فإذا كان فى الاسم من الزوائد مايُخِلّ بقاؤه بإحدى الزنتين ، حذف على ماسيبين .

(فإن تأَتىَّ بحذف بعض وإبقاء بعض ، أبقى ماله مزية

---

(١) فى (ز) : السريع السير ، والتحقيق موافق لما فى الصحاح .

فى المعنى) – فتقول فى نحو : منطلق : مطالق ، بحذف النون ، وإبقاء الميم ، لأنها زيدت للدلالة على اسم الفاعل .

(أو اللفظ) – فتقول فى جمع استخراج : تخاريج ، بالتاء ، وتحذف السين ، لأن تخاريج نظير تماثيل ، وسخاريج لا نظير له ، لأن سفاعيل مفقود .

(ومالا يغنى حذفه عن حذف غيره) – فتقول فى حَيْزَبُون : حزابين ، بحذف الياء ، وإبقاء الواو ، فتنقلب بانكسار ماقبلها مع سكونها ؛ وإنما أوثرت الواو بالبقاء ، لأنها لو حذفت ، لم يُغْن حذفُها عن حذف الياء ، لأن بقاء الياء مفوّتٌ لصيغة منتهى الجمع .

(فإن ثبت التكافؤ ، فالحاذفُ مَخيَّر) – نحو : حَبَنْطَى ، النون والألف زائدتان ، ولامزية لأحدهما على الآخر ، لأن النون فُضِّلَ بالتقدّم ، والألف بنيَّة الحركة ، لأنه ملحق بسفرجل ، فإن شئت قلت : حَباطِىّ ، وإن شئت : حبانط .

(وميم مقعنسس ونحوه أولى بالبقاء من الملحق) – فإذا كان أحد الزائدين يماثل أصلاً ، والآخر يخالفه ، وهو ميم سابقة ؛ فمذهب سيبويه حذف المماثل ، وإبقاء الميم ، فتقول فى مقعنسس : مقاعِس ، وذلك لتقدم الميم وإفادتها الدلالة على الفاعل .

(خلافاً للمبرد) – فى حذفه الميم ، وإبقاء المماثل ، فتقول : قعاسس ، لأن السين للإلحاق ، فأشبهت الأصلىّ ، وهو لايحذف ، فكما تقول فى محرنجم : حراجم ، تقول فى مقعنسس : قعاسس ؛ ورُدَّ

بأنه حرف زائد ، فيفضله الزائد الذى له معنى ومُقدَّم ، والنون على القولين محذوفة ، والمذهبان فى التصغير أيضا .

(ولا يُعامل انفعال وافتعال ، معاملة فِعال ، فى تكسير ولا تصغير) – فإذا كُسِّر أو صُغِّر مصدرٌ فى أوله همزة وصل ، حذفت للزوم تحرّك مابعدها ، ثم إن كان على انفعال ، كانطلاق ، أو افتعال كاقتدار ، كُسِّرت أو صُغِّرت على اللفظ الباقى بعد حذف الهمزة ، فتقول : نَطاليق ونُطيليق ، وقَتادير [١] وقُتيدير ، وهذا مذهب سيبويه ؛ وتُردّ تاء الافتعال المبدلة إلى أصلها ، فتقول فى اضطراب : ضَتاريب وضُتَيْرِيب .

(خلافاً للمازنىّ) – فإنه يحذف مع الهمزة فى انطلاق ، النون ، فيصير طِلاقاً ، على وزن فِعال ، ثم يُكسِّر على هذا اللفظ أو يُصَغِّر ، فيقول : طلايق وطُلَيِّق ؛ وحجته فى ذلك أن يِفْعالاً مفقود [٢] ، وقد أثبته ابن جنى ، فلم يُتفَق على فقده ، وقد قيل فى تِفْراح : إنه تِفْعال ، وكلام المصنف يَقتضى مخالفة المازنى فى انفعال وافتعال ، وخصَّ الخلاف فى غير هذا الكتاب ، بانفعال ، وكلام الناس على هذا ، وقد ردّ على المازنى فى ما [٣] احتجَّ به ، بأنه يقتضى أن لايقال فى افتقار [٤] :

---

(١) فى (ز) : وتبادير وتبيدير ، وواضح أنه سهو .

(٢) فى (ز) : وحجته فى ذلك تفعالا (هكذا) ، وظاهر أنه نقص فى النسخ .

(٣) فى (ز) : على المازنى ما احتج به ، وهو كالسابق .

(٤) فى (ز) : أن لايقال : قبيعر .

فتيقير ، لأن فِتْعالاً (١) ليس من كلامهم ، وهو يقتضى موافقة المازنى عليه .

(وإن تعذَّر أحدُ المثالين ببعض الأصول ، حُذف خامسُها مطلقاً) – كقولك فى سفرجل : سفارج ، وفى شمردل : شمارد ؛ وقوله : مطلقاً ، معناه : وافق الرابع بعض الزوائد ، لفظاً أو مخرجاً ، أو لم يوافقه ، على ما سيأتى ؛ ومنع ابن ولاد تكسير الخماسىّ الأصول ؛ وقال سيبويه : لا يكسّرونه إلّا على استكراه .

(ورابعُها ، إن وافق بعض الزوائد لفظاً) – نحو : خَدَرْنَق ، وهو بالخاء المعجمة ، والدال المهملة : العنكبوت ، فإن شئت حذفت الخامس فقلت : خدَارِن ، وإن شئت حذفت الرابع ، لأن النون ، وإن كانت فيه أصلاً ، هى مثل الزائدة من حيث اللفظ ، فتقول : خَدارق ، والأول أجود .

(أو مخرجاً) – أى وافق بعض الزوائد فى المخرج ، فكانا من مخرج واحد ، فتقول فى فرزدق : فَرازِد ، بحذف الخامس ، وإن شئت : فرازق ، بحذف الرابع ، لأن الدال توافق التاء فى المخرج ، والتاء من حروف الزيادة ، والأول أجود . وأوجب المبرد وغيره حذف الخامس ، ولم يُجوِّز حذف الرابع فى الموضعين المذكورين ، وجعل ماقيل من فرازق غلطاً ، قال : وماكان غلطاً لايتعدَّى به اللفظة المسموعة ، والأول قول سيبويه .

---

(١) فى (ز) : لأن فيعالا .

(ولا يُعامل بذلك ماقبل الرابع) - فلا يحذف الثالث ، لتأتى الزنة ، كما فعل فى الخامس أو الرابع بشرطه ، فلا يقال فى فرزدق وخدرنق : فرادق وخدانق .

(خلافاً للكوفيين والأخفش) - فى إجازتهم ذلك ، وكأنهم شبَّهوا الثالث بواو فدَوْكس ، حيث يقال : فداكس ، وهو ضعيف ، فلا وجه لهذا .

(ولا يستبقى ، دون شِذوذ ، فى هذا الجمع ، مع أربعة أصول زائدٌ) - بل يحذف أولًا كمدحرج ، وثانيا كقنفخر ، وثالثا كَفدَوْكس ، ورابعاً كصِفْصِل ، وخامساً كسِبَطْرَى ، وسادساً كعنكبوت ، فتقول : دحارج وقفاخر وفداكس وصَفاصِل وسباطر وعناكب . واحترز بدون شذوذ ، من بقائه شذوذاً فى قولِ الشماخ (١) :

(٢٢٨) * حوامى الكُراع ،المؤْيداتُ العشاوزُ (٢) *

---

(١) الشماخ بن ضرار الذبيانى .

(٢) من الطويل ، من قصيدة طويلة صـ ١٧٣ وما بعدها من الديوان - تحقيق وشرح صلاح الدين الهادى - دار المعارف - مصر ، وصدره :

* حَذاها من الصَّيْداء نَعْلًا طِراقُها *

قال فى الحاشية : وفى الخصائص واللسان : المُوئدات بدل المؤْيدات ؛ وفى بعض المصادر ضبطت : المؤْيَدات بفتح الياء ، أى القويَّة ، وفى بعضها بكسرها ، أى العظام ، والمعنيان قريبان ؛ وفى اللسان - عشز : المقفرات العشاوز ؛ وفى شرح فصيح ثعلب ، لابن درستويه : كساها بدل حذاها ... طراق الحوامى والكراع العشاوز .

وفى اللسان - صيد : الصيداء : الحصا ؛ قال ياقوت فى معجم البلدان ٥ / ٤٠٣ - : أى حذاها حَرَّة ، نعالها الصخور ، وطراق النعل : جلدها ، وقيل : =

فعشاوز جمع عَشوْزَن ، وهو الشديد الغليظ ، ونونه أصلية ، كما نصَّ عليه سيبويه وغيره ، والواو زائدة للإلحاق ، وقد أبقاها فى العشاوز ، وحذف النون وهى أصل ، كما حذفت فى قوله :

١٩٣)مكرر * ولَاكِ اسْقِنى إن كان ماؤكَ ذا فضل (١) *

لكن ناقش المبرد سيبويه فى زعمه (٢) أصالة النون ، وقال : إنها زائدة ، بدليل العشاوز ، وردَّ عليه تلميذه ابن ولَّاد ، وجعل البيت على ماسبق ، من حذف الأصل للضرورة ، كقوله : ولاكِ اسقنى (٣) ، ونحوه .

(إلَّا أن يكون حرفَ لينٍ رابعاً) — فإن كان الزائد كذلك لم يحذف ، سواء كان حرف مدٍّ أم لا ، بل إن كان ياءً أُقِرَّ بحاله ، كقِنْديل وقناديل ، وغرْنيْق وغَرانيق ؛ وإن كان ألفاً أو واواً قلب ياء

= ماأطبقت عليه فخرزت به ، وحوامى الكراع : مايحميه من الصخور ، والكراع : كل أنف سال فتقدَّم من جبل أو حَرَّة ؛ والعشاوز جمع عشوزن ؛ وقال ابن فارس فى مقاييس اللغة ٤ / ٣٢٧ : العشوزن من المواضع : ماصلب مسلكه وخشن ، والجمع العشاوز ... يريد الشاعر أن العير سلك بهذه الأتن طريقاً صعبة خشنة . والشاهد فى قوله : العشاوز جمع العشوزن .

(١) من الطويل ، للنجاشىّ الحارثىّ ، واسمه قيس بن عمرو بن مالك ، من مقطوعة فى وصف ذئب ، وصدره :

* فلستُ بآتيه ولا أستطيعه *

والشاهد فى قوله : ولاكِ اسقنى .. أصله : ولكن اسقنى ، فحذفت النون ضرورة ، لاجتماع الساكنين ، وإقامة الوزن .

(٢) فى (ز) : فى درعه .

(٣) فى (ز) : ستغنى .

نحو : سرداح وسراديح ، وعصفور وعصافير ، وفردوس وفراديس ؛ وخرج بلين ، الصحيح نحو : قِرْشَب ، فإنه يحذف نحو : قراشب ؛ وخرج أيضا ماهو حرف علة لالين نحو : كنَهْوَر [١] وزنه : فَعَلْوَل ، قالوا : وزائدته رابعة وتحذف ، فيقال : كناهر ، لأنها حرف علة لالين لتحركها ، وحرف اللين ماكان ساكناً ، سواء تحرك ماقبله بمجانسه ، أم لا ، لكن [٢] إن تحرك ماقبله بمجانسه ، يسمى حرف مَدّ ولين ؛ هذا ماشرح به كلام المصنف ، وهو الموافق لظاهر [٣] لفظه ولِظاهر كلام سيبويه فى الجمع ، ولكن قال سيبويه فى التصغير : إنك تقول فى كنهور : كناهير ، ولا تحذف الواو ، وكذا قال غير واحد .

(وجائز أن يعوَّض مما حذف ، ياء ساكنة ، قبل آخر مالم يستحقها لغير تعويض) — فتقول فى منطلق : مطاليق ، وفى فدوكس [٤] : فداكيس ، وفى سفرجل : سفاريج ؛ وخرج ماستحق الياء لغير التعويض نحو : لُغَيْزَى [٥] ، يحذف لجمعه الألف ، ويُفك

---

(١) فى الصحاح — كهر : والكنَهْوَرُ : العظيم من السحاب .

(٢) فى (ز) : يمكن ام ...

(٣) فى (ز ، غ) : للفظه ولكلام سيبويه .

(٤) فى الصحاح : الفدوكس : الأسد ، مثل الدَّوْكس ؛ وفدوكس أيضا : رهط الأخطل الشاعر ، وهم من بنى جشم بن بكر ؛ وفى القاموس : هو الأسد ، والرجل الشديد .

(٥) فى الصحاح — لغز : وأصل اللغز : جحر لليربوع .. واللُّغَّيْزَى بتشديد الغين مثل اللغز ، والياء ليست للتصغير ، لأن ياء التصغير لا تكون رابعة ، وإنما هى بمنزلة خُضَّارى للزرع ..

الإدغام ، وتأتى قبل ماصار آخراً [١] ، بالياء التى كانت فى المفرد ، فتقول : لغاغيز ، فقبل الآخر ياء لغير تعويض من المحذوف ، لأنها التى كانت فى المفرد ، فلا يجوز فيه ماذكر من التعويض ، استغناء بما كان فى المفرد .

(وقد تعوض هاء التأنيث من ألفه الخامسة) – فيقال فى حبنطى : حبانيط وحبانطة ، وفى عفَرْنَى : عفارين وعفارنة ، بتعويض الياء والتاء .

(وهى أحق بما حذف منه ياء النسب) – نحو : أشعثىّ وأشاعثه ، ومهلبىّ ومهالبة ؛ والهاء المذكورة ، أحق بهذا من غيره كحبانطة .

(وتلحق لغير تعويض ، العجمىَّ كثيراً) – كموزج [٢] وموازجة .

(وغيره قليلاً) – كحجر وحجارة ، وفحل وفحولة .

(**فصل**) : (تجوز مماثلة ماماثل مفاعيل ، لمفاعل) – فتقول فى سربال : سرابيل وسرابل ، وفى عصفور : عصافير وعصافر ، بحذف الياء فيهما .

(وكذا العكس) – فتقول فى درهم وصيرف : دراهم

---

(١) فى (ز) : أخيراً .

(٢) فى الصحاح : والموْزَج معرَّب ، والجمع المَوازجة ؛ وفى شرح ناظر الجيش : والَموْزَج : الخُفُّ .

وصيارف ، وإن شئت : دراهيم وصياريف ، بإثبات الياء ، وهذا قول الكوفيين فى المسألتين ، وجعلوا من ذلك : « ما إنَّ مفاتحه » [(١)] ، « ولو ألقى معاذيره » [(٢)] ، وقالوا : هما لمفتاح ومعذرة ، وخصَّ البصريون ذلك بالضرورة ، وقالوا : مفاتح لمفتَح ، ومعاذير لمعذار ، ووافق الجرمىّ الكوفيين فى إثبات الياء ، فأجاز قياساً مطرداً فى كل مايجمع على فعالل : فعاليل .

(فى غير فواعل) – ظاهره يقتضى منع فواعِيل فى فواعل ، اسماً كانِ المجموع بذلك أو صفة ، ويجوز حمله على الصفة ، بقرينة ماسيأتى من كلامه ، وقد نصَّ سيبويه على أن من العرب من يقول : دوانيق وخواتيم وطوابيق ، لكنه قال : إنما جعلوه تكسير فاعال ، وإن لم يكن من كلامهم نحو : ملامح ، والمستعمل لمحة ، قال : غير أنهم قالوا : خاتام . انتهى . ونصَّ الجرمىّ على أنه يجوز فى خاتم : خواتيم ، وفى طابق : طوابيق .

(مالم يشذ كسوابيغ) – هذا التمثيل قد [(٣)] يشعر بتخصيص ذلك بالصفة ، فلا يقال فى ضوارب : ضواريب ، وأشار بما ذكر إلى قوله :

(٢٢٩) * سوابيغ بيضٌ ، لايُخرِّقُها النَّبْلُ [(٤)] *

---

(١) القصص / ٧٦ .

(٢) القيامة / ١٥ .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) فى ش . ش . العينى ٤ / ١٥٢ : من الطويل ، لزهير بن أبى سلمى – ديوانه ١٠٣ – وصدره :

* عليها أسودٌ ضارياتٌ،لَبوُسُهم * =

(وردّ غيره [١] ، من مماثل مفاعل ، المعتل الآخر ، إلى مماثلة فعالَى جائز) — أى غير فواعل ، فخرج جوارٍ وغواشٍ ونحوهما ، فلا يقال : جوارَى وغواشَى ، وخرج أيضا نفس [٢] مفاعل نحو : الملاهى والمغازى ، فلا يقال : الملاهَى والمغازَى ، وخرج بالمعتلّ ، الصحيحُ ؛ وندر فى الليالى الليالَى ، وفى الأهالِى الأهالَى ، وذلك نحو : ذفارٍ [٣] وذفارَى ، وعَلاقٍ [٤] وعَلاَقَى .

(ولا يُفتتح هو ولا مماثل مفاعيل بما لم يفتتح واحده) — فما كان أولَ الاسم المجموع مماثل [٥] مفاعل ومفاعيل ، يكون أولهما ، نحو : درهم ودراهم ، وأكلب وأكالب ، ونحو : عصفور وعصافير ، وأنعام وأناعيم .

(ولا يُختم [٦] بحرف لين ، ليس فى الواحد هو) — كما فى

= أى على الخيل أسود ، جمع أسد ، والضاريات جمع ضارية ، من ضَرِى إذا اجترأ ، ولَبُوسهم مبتدأ ، وسوابيغ خبره ، أى كوامل ، وفيه الشاهد ، فإنه شاذ ، والقياس : سوابغ ، بدون الياء ، لأنه جمع سابغة ، وبيض صفته ، أى صقيلة ، ولايخرّقها النبل ، صفة أخرى ، والنبل : السهم .

(١) أى إرجاع غير فواعل ، كما يأتى فى الشرح ، وفى نسخة ناظر الجيش .

(٢) فى (د) : نحو .

(٣) جمع ذِفْرَى ، وهو العظم الشاخص خلف الأذن ، وقال الصبان : الموضع الذى يعرق من قفا البعير ، خلف الأذن ، وألفه للإلحاق بدرهم .

(٤) جمع عَلْقَى : اسم نبت ، وألفه للإلحاق بجعفر .

(٥) فى (ز) : بمماثل .

(٦) فى النسخة المحققة من التسهيل : ولايختتم .

حِذْرِيَة [١] فتقول : حذَارِى ، وجارية وجوارِى .

(ولا ماأبدل منه) – كما فى عَرْقُوة [٢] وعَراقِى [٣] ، وسِعْلاة [٤] وسَعالِى .

(وما ورد بخلاف ذلك فهو فى [٥] الأصل ، لواحد قياسىّ مهمل) – فمثال ما افتتح بما لم يفتتح واحده : مذاكير وملامح ، يقدَّر كونُهما جمع مذكار وملمحة ، بمعنى ذكر ولمحة ، وإن كان مذكار وملمحة مهملتين ؛ ومثال ماختم بحرف لين ، ليس فى الواحد هو ولا ما أبدل منه ، قولهم فى كيكة [٦] : كياكِى ، فيقدَّر كونُها جمع كيكاة كمَوْماة ، وإن كانت مهملة .

(أو مستعمل قليلاً) – فالأول كقولهم : أظافير ، والمشهور فى الواحد : ظفر ، وقالوا أيضا : أظفور فى معنى ظفر ، إلَّا أن ظفراً أشهر [٧] ، فجاء أظافير على مراعاة أظفور ، والثانى كقولهم : الليالى ، والمشهور : ليلة ، وقالوا : ليلات ، فجاء الليالى على مراعاة القليل .

(وقد يكون للمعنى اسمان ، فيُجمع [٨] أحدُهما على

---

(١) هى القطعة الغليظة من الأرض ، والأكمة الغليظة – قاموس .

(٢) الخشبة المعترضة على رأس الدلو – تصريح .

(٣) سقطت من (ز) .

(٤) فى القاموس : السِّعْلاةُ والسِّعْلاءُ ، بكسرهما : الغول ، أو ساحرة الجن .

(٥) سقطت من (ز) .

(٦) هى البيضة .

(٧) فى (د) : أكثر .

(٨) فى (ز) : فيجتمع .

مايستحقه الآخر) – وذلك نحو : سوار ، ضمُّوا أوله وكسروه ، واتفقوا على جمعه فى الكثرة على سُور ، وهو قياس المكسور ، كخِوان وخُون [١] ، وليس قياس المضموم ، وكذلك [٢ صِوار ، ضمُّوا أوله وكسروه ، وقالوا فى الكثرة : صِيران وهو قياس المضموم ، كغُلام وغِلْمان -٢] ، لا قياس المكسور .

(ولا يقتصر فى ذلك على السماع ، وفاقاً للفرَّاء) – وقد فعلوا نظير ذلك فى الجمع [٣] بالألف والتاء ، قالوا : شاة لجبة ، بسكون الجيم ، وفتحوها أيضا ، ولم يقولوا فى الجمع إلَّا لجبَات ، بفتح الجيم .

(وربما قُدِّر تجريدُ المزيدِ فيه ، فعومل معاملة المجرد) – وذلك نحو : رُعْبُوب [٤] ، هو ملحق بعُصفور ، وقالوا فى جمعه : رُعْب ، كأنهم جمعوا فعلا مثلا كأسَد وأُسْد ، وكذا أشهاد فى شهيد ، كأنهم جعلوه كنَمِر وأنمار .

(**فصــل**) : (من أسماء [٥] الجمع ، ما لا واحد له من لفظه) – كقوم ورهط .

(وما له واحد) – كما سيأتى بيانه .

(فِمن ذلك) – أى ماله واحد من لفظه .

---

(١) سقطت من (د) .

من (٢ – ٢) سقط من (د) .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) فى الصحاح : والرُّعْبُوب : الضعيف الجبان ، والرُّعْبُوبة من النساء الشطبة البيضاء .

(٥) فى بعض نسخ التسهيل : من أمثلة الجمع .

(فَعْل ، لنحو : راكب وعائِذ ونائحه وتَمْرة وألَّة وزَنجيّ) — قالوا : رَكْب وعَوْذ ونَوْح وتَمْرِ وألّ وزنج ، وقد سبق قول الأخفش فى مثل فاعل وفَعْل : إنه جمع تكسير ؛ والألَّةُ : الحربة فى نصلها عرض ، وقالوا فى تكسيرها : إلَال ، كجَفْنَة وجِفانٍ .

(وفَعْلَة لنحو : راجل [١] وكمْء) — قالوا : رَجْلَة وكَمْأة ، وهما اسما جمع لراجل وكَمْء ، وبعض العرب يجعل كمأة للمفرد ، وكَمْأً للجمع .

(وفَعَل ، لنحو : خادم ورائح وغائب وناشئه ، وأديم وبعيد وعمود وإهاب وحلقة وشجرة وفاقة وحبشىّ) — قالوا فى اسم الجمع : خَدَم ورَوَح وغيَب ، ولم يُعِلوُّا الغين ، ونشَأ وأَدَم وبَعَد وعَمَد وأَهَب [٢] وحَلَق وشجر وفاق وحبَش .

(ومنها : فُعْلَة ، لنحو : صاحب وفاره وأخ) — قالوا للجمع : صُحْبة وفُرْهة وأُخْوة ، بضم الفاء فى الثلاثة ، وسكون العين .

(ومنها : فَعِلٌ ، لنحو : نَبِقَة ولَبِنة وظَرِبَان [٣]) — قالوا : نَبِق ولَبن وظَرِب .

---

(١) فى الصحاح : والرَّاجلُ : خلاف الفارس ، والجمع : رَجْلٌ ، مثل صاحب وصَحب .

(٢) سقطت من النسخ الثلاث ، ومفردها موجود فى الأصل .

(٣) فى الصحاح : والظَّرِبان ، مثال القَطِران : دُويبة كالهرَّة منتنة الريح .. وكذلك الظِّرْبَى على وزن فِعْلَى ، وهو جمع مثل حِجْلَى ، جمع حَجَل .

(ومنها : فَعِيل ، المذكَّر) – أَخرج المؤنَّث ، فإنه جمع تكسير كعَبِيد وحَمِير ، فيقال : هى العبيد والحمير ، ولا يقال : هو ؛ فإن ذُكِّر فَعيل ، فهواسم جمع كالكلِيب والحَجِيج .

(لنحو : ضأن ويَد ومَعْز وغاز وجريدة وسفينة) – قالوا : ضَئِين ويَدِىّ ومَعيز وغَزِىّ [١] وجَرِيد وسَفِين .

(ومنها : فَعْلاء ، لنحو : قصَبة وحَلَفَة وطَرْفاء وشىء) – قالوا : قَصْباء ، وحَلْفاء [٢] ، والواحدة قال أبو زيد : حَلَفَةَ مثل قصَبة ، وقال الأصمعى : حَلِفَة بكسر اللام ، وطَرْفاء [٣] ، قال سيبويه : الطرفاء واحد وجمع ، ويقال : طرفاء واحدة ، وطرفاء كثير ، ومثال الواحدة : طَرَفة ، وبها سمى طرَفة بن العبد ؛ وأشياء ، وماذهب إليه المصنف ، من أنه فعلاء ، هو أحد أقوال ثلاثة فى وزن أشياء ، وعلى هذا هو مقلوب ، والأصل : شَيْئاء ، وهو قول سيبويه ،

والثانى : وزنها : أفعلاء .

والثالث : أفعال ؛ ويأتى الكلام عليها فى التصريف ، إن شاء الله تعالى .

(ومنها : مفعولاء لنحو : بَغْل [٤] وشيخ وعِلج وكبير وأتان)–

---

(١) فى الصحاح : ورجل غازٍ ، والجمع غُزَاة ، مثل قاض وقضاة ، وغُزَّى مثل سابق وسُبَّق ، وغَزِىّ مثل حاج وحجيج ،وقاطن وقطين ، وغُزَّاء مثل فاسق وفُسَّاق .

(٢) نبت فى الماء .

(٣) والطَّرْفاءُ شجر .. واحدٌ وجميع .

(٤) فى (د) : بعل ، بالعين المهملة ، ولم أجدها فى مفعولاء بالصحاح ، وفى (ز) : فعل .. قالوا : مفعولاء ، ولم أجدها أيضا فى الصحاح ، وفى الصحاح :=

قالوا : مَبْغُولاء ومشيوخاء ومعلوجاء ومكبوراء ومأتوناء .

(ومنها : فَعُل ، لنحو : سَمُرة وعَبْد) – قالوا : سَمُر وعبُد ، وعليه قراءة : « وعَبُد الطاغُوت » (١) .

(ومنها : مَفْعلَة ، لنحو : عبد وسيف وشيخ وأسد) – قالوا مَعْبدَة ومَسْيفَة ومَشيخة ومأسدَة .

(ومنها مايوحَّدُ بالتَّاء من فَعال) – نحو : سَحاب وسَحابة .

(وفِعال) – نحو : عِمام وعِمامة .

(وفُعال) – نحو : جُمان (٢) وجُمانة .

(وفَعْلَى) – نحو : أَرْطَى (٣) وأرطاة .

(وفِعْلَى) – نحو : دِفْلَى ، ودِفْلاة ، وهو نبت مُرّ ، واستعملوا أيضاً دِفْلَى للواحدة ، فيكون على هذا واحداً وجمعاً ، وينوَّن على أن الألف للإلحاق ، ويُترك تنوينه على أنها للتأنيث .

(وفُعْلَى (٤) – نحو : بُهْمَى (٥) وبُهْماة ، ودخول التاء فيه فى غاية الشذوذ ، لأن ألفه للتأنيث –٤) ، وقال المبرد : إن بُهماة

= والمبغولاء ، بالغين المعجمة : جماعة البغال .

(١) المائدة / ٦٠ : « وجعل منهم القردة والخنازير وعَبَد الطاغوت » .

(٢) فى الصحاح : الجُمانة : حبَّةٌ تُعمل من الفضة كالدُّرَّة ، وجمعها : جُمان .

(٣) فى الصحاح : الأَرْطَى : شجر من شجر الرمل ، وهو فَعْلَى .. وألفه للإلحاق لاللتأنيث ، لأن واحدته : أرطاة .

من (٤ – ٤) سقط من (ز) .

(٥) فى الصحاح : وبُهْمَى : نبتٌ ، قال سيبويه : تكون واحدة وجمعاً ،=

لاتعرف ، والمعروف بُهْمَى للواحد والجمع ، وتفرق بالوصف ، نحو : بُهْمَى واحدة ، وبُهْمَى كثيرة ؛ وقيل على إثبات بُهْماة : إن ألف بُهْماة للإلحاق .

(وفُعالَى) – نحو : شُكاعَى [١] وشُكاعاة ، ودخول التاء شاذ غاية الشذوذ ، والمعروف شُكاعَى للواحد والجمع ، وهو قول سيبويه فيه وفى بُهْمَى ، وكلاهما نبتٌ .

(وغير ذلك) – مما آخره ألف ، نحو : كمثرى وكمثراة .

(ومنها [٢] : فَعالة ، لنحو : صاحب وقريب وجَمل [-٢]) – قالوا : صَحابة [٣] وقَرابة وجَمالة .

(ومنها : فِعالة ، لنحو : جمَل) – قالوا : جِمالة [٤] ، لا يقال : يُحتمل كون التّاء لتأنيث الجمع كحجارة ، فيكون جِمالة جمع تكسير ، لا اسم جمع ، لأن قوله تعالى : « جِمالات صُفر » . [٥]

= وألفها للتأنيث ، فلا تنوَّن ؛ وقال قوم : ألفها للإلحاق ، والواحدة : بُهْماةٌ ، وقال المبرد : هذا لايُعرف ، ولا تكون ألف فُعْلَى بالضم لغير التأنيث .

(١) فى الصحاح : الشُّكاعَى نبت يُتداوَى به ، قال سيبويه : هو واحد وجمع ، وقال غيره : الواحدة منها شكاعاة .

من (٢ – ٢) سقط من النسخ الثلاث ، وموجود بالنسخة المحققة من التسهيل .

(٣) هذا من تمثيلى للعبارة الساقطة من النسخ .

(٤) فى الصحاح : قال الفراء : الجمل زوج الناقة ، والجمع ، جمال وأجمال وجِمالات وجمائل ، قال ابن السكيت : يقال للإبل ، إذا كانت ذكورة ، ولم تكن فيها أنثى : هذه جمالة بنى فلان ، وقرئ : « كأنه جمالات صفر » .

(٥) المرسلات / ٣٣ : « كأنه جِمالةٌ صُفْر » .

يدل على أنه اسم جمع ، فاسم الجمع قد جمعوه لجريانه مجرى المفرد ، وجمع الجمع لا يطرد .

(وفَعْلان ، لنحو : مَرْجانة وصِنْو) — قالوا : مَرْجان وصَنْوان ، بفتح الصاد .

(وأقربُها من الاطراد ، الموحَّدُ بالتَّاء ، اسماً لمخلوق ، مبايناً فُعْلَى وفُعالَى وشِبْهَهُما) — كجوز وجَوْزَة ، وشعير وشعيرة ؛ وخرج بمخلوق : المصنوع كعمام وعمامة ، وسفين وسفينة ، فليس بمطرد ، وبمباين ، بُهْمَى وشُكاعى ونحوهما .

وجعل المصنف مابينه وبين مفرده التاء [١] ، أو ياء النسب من أسماء الجموع ، مخالفاً لما عليه المغاربة ، من أنها أسماء أجناس ، فتقول : الدالّ على الجمع أربعة : جمع السلامة ، وجمع التكسير ، واسم الجمع ، واسم الجنس ، ويفسرون اسم الجنس ، بما بينه وبين مفرده التاء [١] والياء المشدَّدة .

(وأغربها أَرْوَى [٢]) — وهو اسم جمع ، والواحدة أرْوية ، وهى إناث تيوس الجبل ، والذكر وعل ، فأُرْوية [٣] ووعل ، من باب جمل

من (١ — ١) سقط من (د) .

(٢) فى الصحاح : الإُرْوِيَّة ، بالضم والكسر : الأُنثى من الوعول ، وبها سميت المرأة ، وهى أُفْعُولة فى الأصل ، إلَّا أنهم قلبوا الواو الثانية ياءً ، وأدغموها فى التى بعدها ، وكسروا الأولى لتسلم الياء ، وثلاث أراوِىّ ، على أفاعيل ، وقد تخفف فيقال : أراوٍ ، فإذا كثرت فهى الأروى ، وأَرْوَى أيضا اسم امرأة ، على أفعل بغير قياس .

(٣) سقطتا من (ز ، غ) .

وناقة ، وقيل : أَرْوَى جمع ، وقيل : مفرد ، مرادف أرْوية ، ومن نوَّن أرْوَى ، قال : وزنه أفعل كأفضل ، ومن لم ينوّن قال : وزنه فَعْلَى ، بدليل ما حكى الأخفش من أن تصغيره : أُرَيًّا .

(وبَلَصوص) – والواحد بَلَنْصَى [١] ؛ وهذا قول أبى حاتم وغيره ، وقال سيبويه : البَلَصوص واحد ، والبَلَنْصَى اسم جمع ، وقيل : البلَصوص الذكر ، والأنثى البَلَنْصَى ، وقيل بالعكس ، ونون البلَنْصَى زائدة ، بدليل البَلصوص ، والصاد فى بلَصوص للإلحاق بقَرَبُوس [٢] ، وهو طائر قصير المنقار والرجلين ، كثير الصياح ، صليت الصوت .

(وعُراعِر) – قال ابن جنى فى المحتسب : قرأت على أبى على ، فى بعض كتب أبى زيد قوله :

٢٣٠) خلع الملوك ، وصار تحت لوائه شجَرُ العُرَى ، وعَراعِرُ الأقوام [٣]

قال أبو زيد : عَراعر : جمع عرعرة ، فقلت لأبى على : كيف

---

(١) فى الصحاح : البلَصوص : طائر ، والجمع : البلَنْصَى ، على غير قياس ، قال سيبويه : النون زائدة ، لأنك تقول للواحد : البلَصوص .

(٢) فى الصحاح : القَرَبُوس للسَّرْج ، ولا يخفَّف إلَّا فى الشعر ، مثل : طرسوس ، لأن فَعْلول ليس من أبنيتهم .

(٣) من الكامل ، للكميت – ديوانه ٧٢١ – ونسب فى نسخ التحقيق لمهلهل ، ونسبه فى معجم شواهد العربية لمهلهل بن ربيعة ، ثم قال فى الحاشية : أوشرحبيل ابن مالك ، ونسب فى العين / ٩٩ إلى الكميت ، وقال : ديوان الكميت ٧٢١ ؛ وفى الصحاح : والعَرْعَرُ : شجر السَّرْو ، واسم موضع ، والعَرْعَرة : لعبة للصبيان ، وعَرْعَارِ أيضا ، وعُرْعُرَةُ الجبل بالضم : أعلاه ، وكذلك السنام ، وعُرْعُرَة=

يكون هذا ، وأوله مضموم ؟ فقال : يعنى : أبو زيد : إنه اسم للجمع . والبيت لمهلهل ، ويروى بضم عين عراعر وفتحها ؛ وقال غيرُ أبى زيد : من ضمَّ جعله واحداً ، ومن فتح جعله جمعا ؛ يقال للسَّيد : عُراعِر ، بالضم ، والجمع : عَراعِر بالفتح ، قال الكميت :

(٢٣١) ما أنت من شجر العُرَى عند الأمور ، ولا العَراعِرْ [١]

بفتح العين ، أى ولا السادة ؛ والعُرَى جمع عُرْوَة ، والعُرْوَة من الشجر : الذى لا يزال باقياً فى الأرض لا يذهب ، وجمعه : عُرَى ، ويشبَّه به النبيل من الناس .

(**فصـــل**) — (يجمع العلَمُ المرتجل والمنقول ، من غير اسم جامد مستقرّ له جمعٌ ، جمعَ موازنه أو مقاربه ، من جوامد الأسماء الموافقة له فى تذكير وتأنيث) — فالمرتجل ، هو ما لم يسبق له استعمال قبل العلميَّة فى غيرها كما سبق ، كأُدَد وسعاد وزينب ؛ والمنقول من غير ماذكر ، يشمل مانقل من صفة كحامد ، أو فعل كضرب ، فتقول فى

= الأنف ، وجَزورٌ عُرَاعِر بالضم ، أى سمينة ، واسم موضع أيضا ، ومنه : ملح عُراعِرىّ ، والعُراعِرُ أيضا : السَّيد ، والجمع عَراعِر ، بالفتح ، قال الكميت :

ما أنت من شجر العُرَى عند الأمور ، ولا العَراعر

وقال مهلهل : خلع الملوك وصار تحت لوائه ....الخ البيت .

والعراعِرُ أيضا : أطرافُ الأسنة .

وقد جاءت رواية النسختين (د ، ز) : وسار تحت لوائه ، بالسين ، والمعنى يعضد التحقيق .

(١) انظر ماسبق .

أُدَد : إِدَّان ، كما تقول فى نُغَر : نِغْران (١) ، وفى سعاد : أَسْعُد ، كما تقول فى كُراع : أَكْرُع ، وفى حامد علماً : حوامد ، كما تقول فى حائط : حوائط ، وفى ضرب علماً : أضْراب ، كما تقول فى حجَر : أحجار ؛ ومثال المقارب كقولك فى زينب : زيانب ، كما تقول فى أرنب : أرانب . وأعلم بقوله : فى تذكير وتأنيث ، أن العلَم المرتجل والمنقول المذكور (٢) ، إن كانا لمذكر ، جُمعا جمعَ اسم الجنس المذكر ، وإن كانا لمؤنث ، جُمعا جمعَ اسم الجنس المؤنث .

(ولا يتجاوز بالمنقول من جامد مستقرّ (٣) له جمعٌ ، ماكان له)

– أى من الجمع ، فلو سميت بغراب ، لقلت فى الجمع : أغربة وغربان ، كحاله قبل العلمية ، وإن كان له جمعٌ مقيس وغيرُه ، اتُّبع المقيسُ ، فأعزل علماً ، يُجمع على عُزْل ، فهو المقيسُ فيه قبل (٤) العلمية ، دون عُزَّل وعُزَّال وأعزال (٥) ، كما قبل التسمية ، وإن لم يكن له مقيس ، فأنت بالخيار ، فغزال علماً ، يجمع على غُزْلان وغزلة ، كما قبل التسمية ، ولم يكن واحدٌ منهما مقيساً .

(فإن لم يستقرّ له جمعٌ ، عومل معاملة ما استقرّ له جمعٌ ، من

---

(١) والذى فى الصحاح : النُّغَرة مثال الهمزة : واحدةُ النُّغَر ، وهى طير كالعصافير حمر المناقير .

(٢) هكذا ورد هذا الوصف بالنسخ الثلاث ، على زعم أنه صفة للعلم ، على ما يبدو ، والسياق يناسبه التثنية : (المذكوران) صفة للمرتجل والمنقول ، يعززه الشرط الذى بعده .

(٣) ، (٤) ، (٥) : سقطت من (ز) .

أشبه الأسماء به) – فلو سميت بمصدر كضَرْب ، قلت فى الجمع : أَضْرُب ، كما تقول : كلب وأكلُب ، وضُروب ، كما تقول : كعب وكعُوب .

(ويستغنى عن التثنية والجمع ، بخُلْف : فى نحو : سيبويه وبعلبك) – والخلاف فى جمع المركب تركيب مزج ، مختوماً بوَيه ، أو غير مختوم به معروف ، ومحلّه جمع السلامة ، واختيار المصنف وابن عُصفور فى بعض كتبه ، وغيرهما المنع ، واختار الخضراوى وابن أبى الربيع وغيرهما الجواز ، وأما التثنية ، فكلامه يقتضى إثبات الخلاف فيها ، وعلة منع الجمع يقتضى ذلك ، وهى أشبهها بالتركيب للأسماء المحكيَّة ، ولا خلاف فى منع جمع التكسير ، ولم يرد سماع بجمع هذا النوع ولا بتثنيته .

(وباتفاق فى الجملة وشبهها) – كتأبط شرًّا ، وبَرق نحرُه ، وأنت وأنا [١] .

(بأن يضاف إليه ذو أو ذات ، مثنى أو مجموعاً) – أى يُستغنى بأن يضاف ... ، فتقول : جاءنى ذوا [٢] سيبويه ، وللمؤنث : ذاتا[٣] سيبويه ، وفى الجمع : ذوو سيبويه ، وذوات سيبويه ، وكذا الباقى نحو : ذوا [٤] أنا .

---

(١) فى (ز ، غ) : وإنما .
(٢) فى (ز) : جاءنى ذو سيبويه .
(٣) فى (د ، غ) : ذواتا .
(٤) فى (ز ، غ) : ذو إنما .

(وكذلك المعرب بإعراب المثنى والمجموع على حدِّه) – فتقول فى رجلين ، سمى كلٌّ منهما بزيدَين : جاءنى ذوا زيْدَين ، وفى رجال كلّ منهم اسمه زيدون : جاءنى ذوو زيدِين ؛ وكذا لو سميا [١] بزيدِين ، لقلت : ذوا زيدِين ، أو سُمُّوا[٢] بزيدَين ، لقلت : ذوو زيدَين .

(إلّا ماندر ، كاثنين وأثانين) – ثبت هذا الاستثناء فى نسخة عليها خطه ، فجمعوا اثنين ، وهو معرب إعْراب المثنى ، على أثانين ، ولم يتوصلوا بجمع « ذو » مضافةً ، وهو نادر .

(ويُتحيَّلُ لما أوهم جمعُه ، فى وجه يُلحقُه بنظير) – فما أوهم أنه جمع ، وتعذَّر ذلك فيه ، يُتحيَّل له فى وجه يلحقه بنظير ، إما بأن يُقَدَّر مفرداً بوجه من الوجوه ، أو جمعاً لواحدٍ مقدَّر ، وذلك نحو قولهم : الفِتَكْرِينَ ، وهى الشدائد والدواهى ، يقال : لقيت منه الفتكرين ؛ وحكاه يعقوب وغيرُه بضم الفاء والتَّاء ، والجمعيَّة على هذا متعذِّرة ، لأن جُعَفْراً مفقود ، فيُخرَّجُ على أصالة النون ، فيكون مفرداً وزنه : فُعَلِّيل كخُزَعْبِيل ؛ وحكاه ابن السِّيد وغيرُه بفتح الفاء ، والتاء ، وكونه جمعاً متعذِّر ، لفقد جَعَفْر ، فيقدَّر مفرداً كالأول ، لكن فتحت الفاء اتباعاً لفتحة التاء ، وحكاه بعض اللغويين بكسر الفاء ، وبالواو ، وهذا يمكن كونه جمعاً لِفِتَكْر ، تقديراً ، وهو بناء موجود كقمطر [٣] .

---

(١) فى (ز ، غ) : لو سمى ، أى كل منهما .

(٢) أى الرجال .

(٣) فى الصحاح : قولهم : لقيت منه الفِتَكْرِين والفُتَكْرين ، بكسر الفاء وضمها ، والتَّاء مفتوحة ، والنون للجمع ، وهى الشدائد والدواهى .

(ويستغنى بتثنية المضاف وجمعه ، عن تثنية المضاف إليه وجمعه)– أى إذا كان العلم مضافاً كعبدالله وأبى بكر ، استُغنى بما ذكر ، فتقول : هذان عبدا الله وأبوا بكر ، وهؤلاء عبيد الله وآباء بكر ، وكذلك : جاءنى عابدا الكلب ، وعابدو الكلب .

(وكذا ماليس فيه التباس من أسماء الأجناس) – فيفرد اسم الجنس ، وتظهر التثنية والجمع فى المضاف ، فتقول فى ابن [1] عرس : هذان ابنا عرس ، وهؤلاء بنات عرس ، وهؤلاء أبناء عم وبنو عم ؛ فإن التبس لم يفرد ، فتقول : هذان ابنا إنسانين [2] صالحَين ، وهؤلاء أبناء أناس [3] صالحِين ؛ لأنك لو أفردت عند إرادة هذا المعنى ، فقلت : هذان ابنا إنسان صالح ، أو أبناء ، لالتبس بقصد إنسان واحد .

(ولا يقال فى ابن كذا ، وأخى كذا ، وذى كذا ، مما لا يعقل ، إلّا بنات كذا ، وأخوات كذا ، وذوات كذا) – فإذا كان المضاف إليه مما لا يعقل ، لم يَجُز عند الجمع فى المُصَدَّر بابن وماذكر معه ، جمع المذكر السالم ، بل يعامل معاملة المؤنث ، كان مالا يعقل نكرة كابن لَبُون [4] ، وبنت مخاض [5] ، أو فى علم ، كابن آوى [6] ، وابن

---

(١) سقطت هذه العبارة من (د) .

(٢) فى (ز) : ابنا أناسين .

(٣) فى (ز) : إنسانين .

(٤) ولد الناقة إذا كان فى العام الثانى ، وصار لها لبن ، وقيل : هو الذى أكمل السنتين .

(٥) فى الصحاح : يقال للفصيل إذا استكمل الحول ، ودخل فى الثانية : ابن مخاض ، والأنثى : ابنة مخاض .

(٦) نوع من فصيلة الثعلب ، مشهور بالعواء .

مِقْرَض (١) ، فتقول : بنات كذا ، وأخوات كذا ، وذوات كذا .

(وقد يُجمع المضاف والمضاف إليه من الكُنَى) – فيقال فى أبى زيد مثلا ، عند قصد العلمية : هؤلاء (٢) آباء الزيدِين ، يعنى جماعة ، كل واحد يكنى أبا زيد ؛ وهذا قول الكوفيين ، وكذلك يفعلون فى التثنية ، فيقولون : أبو الزيدَين ؛ ومذهب سيبويه ويونس ، ماسبق من الاقتصار على تثنية المضاف أو جمعه .

(وإن كان المضاف إليه أباً أو ابْناً (٣) ، استغنى غالباً بجمعه على مثال مَفاعل أو مَفاعِلة) – كالبَواهِل (٤) والخَنادِف (٥) فى أبناء باهلة وخندف ، وكالمهالبة والأشاعثة فى أبناء المهلّب وأبناء الأشعث ، فيستغنى بالمثال المذكور ، عن أن يلفظ بالمضاف (٦) المذكور ؛ وأشار بقوله : غالباً ، إلى أنه يجوز أن لا يُفعل ذلك ، بل يلفظ بالمضاف جمعاً ، ويفرد المضاف إليه ، فتقول : بنو الأشعث ، وآباء (٧) بأهلة .

---

(١) دويبة تقتل الحمام .

(٢) فى (ز) : هذان أبناء الزيدين .

(٣) فى (د ، غ ، والنسخة المحققة من التسهيل) : أو أُمًّا ، والتمثيل يعضد التحقيق .

(٤) فى الصحاح : وباهلة : قبيلة من قيس عيلان ، وهو فى الأصل اسم امرأة من هَمْدان ، كانت تحت مَعْن بن أعصُر ، فنسب ولده إليها ، وهى أمهم .

(٥) وفى الصحاح : الخَنْدَفَة : مشية كالهرولة ، منه سميت – زعموا – خِنْدِفُ امرأة إلياس بن مضر ،واسمها ليلى ، نسب ولد إلياس إليها ، وهى أمهم .

(٦) فى (ز) : بالمثال

(٧) فى (د ، غ) : أبناء باهلة .

(أو بالواو والنون) – نحو قولهم : الأشعرون ، فى بنى أشعر .

(وقد يجمع بالألف والتاء) – كالعَبَلات ، أولاد أميَّة الأصغر (١) ، والحَبِطات ، أولاد الحَبِط بن عمرو بن تميم ، واسمه (٢) الحارث .

(**فصـــل** (٣)) : (يُكسَّر (٤) اسمُ الجمع) – نحو : رهط وأرهط ، وقوم وأقوام ؛ وظاهر كلام سيبويه ، أن جمع اسم الجمع لا ينقاس ، ويظهر من كلام غيره قياسُه .

(وجَمعُ التكسير) – والأكثرون على أنه ينقاس جمع الجمع الذى بصيغة (٥) القلة ، وهى : أفعُل وأفعالٌ وأَفْعِلة وفِعْلة ، وقال ابن عصفور : يقتصر فيه على ماسُمع ، وعليه حمل السيرافىّ كلام سيبويه ، وهو قول الجرمىّ .

(غيرُ الموازن مَفاعلَ أو مَفاعيلَ أو فُعَلَة أو فَعلَة) – فلا يجمع

---

(١) فى الصحاح : وعَبْلَة اسم جارية ، وأميَّة الصُّغْرى ، وهم من قريش ، ويقال لهم : العَبَلات بالتحريك ، والنسبة إليهم : عَبْلىّ ، بسكون الباء ، رجوعاً إلى المفرد .

(٢) وفى الصحاح : يقال : حَبِطت الشاةُ بالكسر ، إذا انتفخت بطنها من أكل الذَّرِق ، ومنه سمى الحارث بن عمرو بن تميم : الحَبِط ، لأنه كان فى سفر ، فأصابه مثل ذلك ، وولده هؤلاء الذين يسمَّون : الحَبِطات ، من بنى تميم ، والنسبة إليهم : حَبَطىّ .

(٣) سقط لفظ الفصل من (ز) .

(٤) فى النسخة المحققة من التسهيل ، كما فى بعض نسخ التسهيل : يجمع .

(٥) فى (ز) : يصنعه .

نحو : دراهم ، ودنانير وقُضاة وفجرَة ؛ وقضية هذا الكلام ، جواز تكسير صيغ الجموع كلها ، ماعدا الأربع المذكورة ، وإن كانت للكثرة ؛ ولا خلاف أن جمع الكثرة لا يجمع قياساً ، كالمصادر وأسماء الأجناس ، إذا لم تختلف أنواعها ، فإن اختلفت ، فالصحيح ، وهو قول سيبويه : الاقتصار على ماسُمع ، لعَلّة ماورد من ذلك ، قال المبرّد والرمانىّ وغيرهما : يقاس .

(لما يُثنَّيان له) - أى يجمعان لقصد المعنى المراد عند تثنيتهما ، وهو اختلاف النوع ، فكما يقال : قومان ، عند إرادة : قوم كذا ، وقوم كذا ، يقال : أقوام لذلك ، وكذا الكلام فى الجمع ؛ وأثبت ابن الشجرىّ جمع جمع الجمع ، وجعل منه : أصايل ، وهى جمع آصال [١] ، وآصال أيضا جمع أُصُل ، جمع أصيل ؛ وقال أبو الحسن ابن الباذش وغيره : آصال جمع أصيل ، كيمين وأيمان ؛ وأصايل جمع أصيلة ، كسفينة وسفاين ، وقد حكى يعقوب : أصيلة فى معنى أصيل .

(جمع شبهها [٢] ، من مُثُل الآحاد) - فيقال فى قوم : أقوام ، كما يقال فى حوض : أحواض ، وفى رهط : أرهُط ، ككلب وأكلُب ، وفى نَعَم : أنعام ، كحجَر وأحجار ، ويقال فى مصير : مُصران [٣] ،

---

(١) زاد هنا فى (د) : العشايا .

(٢) فى النسخة المحققة من التسهيل ، كما فى بعض نسخ التسهيل : جمع شبيهيهما .

(٣) فى حاشية شرح الكافية ٤ / ١٨٨٨ : المصران جمع مصير ، وهى المِعىَ ،على وزن فعيل ، وخصَّه بعضهم بالطير وذوات الخف والظلف .

ثم يُجمع مُصْران على مصارين ، كسلطان وسلاطين ، ويقال فى عِقبان : عقابين ، كسرحان وسراحين ، ويقال فى أعبد : أعابد ، وأفعُل لانظير له فى المفردات ، لكن له نظير فيها من حيث الزيادة وعدد الحروف ، كأَسْوَد ، فيجمع كما يجمع أسود [١] ، لأنه شبهه من هذه الحيثيّة .

(وربما جمع موازن مفاعل أو أفعُل ، بالألف والتّاء) — كقولهم فى صواحب : صواحبات ، وقوله :

(٢٣٢) ترمى [٢] الفجاج والفيافى [٣] والقُصَا
بأعيُنات ، لم يخالطها [٤] القذَى [٥]

جمع أعيُناً بالألف والتاء .

(والواو والنون) — نحو :

(٢٣٣) * قد جرت الطيرُ أيامِنينا [٦] *

---

(١) أى على أساود ، كما جمع أعيُد على أعابد .

(٢) فى (د ، ز) : يرمى .

(٣) فى (د ، ز) : القصا ، بدون واو العطف .

(٤) فى (ز ، غ) : لم يخالطهنّ .

(٥) فى النسخ الثلاث : قذَى ، والتحقيق من لسان العرب ، قال فى لسان العرب ـــ عين :

وأنشد ابن برّى : * بأعينات لم يخالطها القذى *

وقال : العين حاسة البصر ... والجمع أعيان وأعين وأعينات ـــ الأخيرة جمع الجمع ، والكثير عيون ، وفيها الشاهد ، حيث جمعَ أعْيُناً على أعيُنات ، كما جاء بالشرح .

(٦) قال فى لسان العرب – يمين : وأما قوله : =

جمع أيامِن ، وهو جمع أيمُن ، جمع يمين ، ونحو :

(٢٣٤) تَروَّحَ بالعشيِّ بكل خِرْقٍ كريمِ الأعْمُمِين وكُلِّ خالِ [(١)]

جمَع أَعُمًّا وهو أَفْعُل ، جمعَ عَمّ ، وفكَّ المضعَّفة .

(وقد يجمع أفعال وأفعلة ، بالألف والتّاء) — نحو : أبناء سعد وابناوات سعد ، ونحو : أغْطِية جمع غِطاء وأغطيات .

(وفُعَّل ، بالواو والنون) — قالوا : خُسَّر وخُسَّرون .

(ويستغنى بلفظ الواحد عن الجمع ، مع الألف واللام) — نحو قولهم : أهلك الناس ، الدينار الصفر ، والدِّرْهم البيض .

(والنفى) — نحو : ماقام رجل إلَّا زيد .

(وشبهه) — نحو : لا تضرب أحداً [(٢)]إلَّا زيداً ، وهل قام أحدٌ إلَّا زيدٌ ؟

= قد جرت الطير أيامنينا قالت : وكنت رجلا فطينا :
هذا ، لَعَمْرُ الله ، إسرائينا

قال ابن سيده : عندى أنه جمعَ يميناً على أيمان ، ثم جمع أيمانا على أيامِين ، ثم أراد وراء ذلك جمعا آخر ، فلم يجد جمعا من جموع التكسير أكثر من هذا .. فرجع إلى الجمع بالواو والنون ... قال : وقد كان يجب لهذا الراجز أن يقول : أيامينينا ، لأن جمع أفعال كجمع إفعال ... وفيه الشاهد .

(١) فى اللسان — عم : وحكى ابن الأعرابى فى أدنى العدد : أَعُمّ وأَعْمُمُون ، بإظهار التضعيف ، جمع الجمع ، وكان الحكم : أُعُمُّون ، لكن هكذا حكاه ، وأنشد : تَرَوَّح بالعشىِّ ... البيت ، والخِرْقُ من الفتيان : الظريف فى سماحة ونجدة ، والكريم ...

(٢) فى (د) : أحد .

(كثيراً) – أى هذا الاستغناء فى المواضع الثلاثة كثير ، والنكرة المستعملة فى النفى وشبهه ، الصالحة للمفرد فقط ؛ ظاهره فى العموم ، عند النحاة وأهل الأصول ، ويحتمل إرادةُ الوحدة ، وإرادةُ الكمال ، والثالث أضعفها ، هذا إن لم تُوجد مِنْ ، فإن دخلت تَعيَّن الأول .

(ودون ذلك قليلاً) – أى يوجد الاستغناء المذكور بدون واحد من الثلاثة المذكورة ، لكنه قليل نحو : « علمتْ نفسٌ » [(١)] ، و« تمرة ، خير من جرادة » [(٢)] أى كلُّ نفس ، وكل تمرة .

(فإن أضيف إليه العدد ، أو قصد معنى التثنية ، تطابق اللفظُ والمعنى غالباً) – فلا يقع الاستغناء بالواحد عن الجمع ، ولا عن التثنية حينئذ ، بل تقول : ثلاثة رجال ، لا ثلاثة رجل ، وما جاءنى رجلان ، ولا يجوز حينئذ : رجل . وخرج بغالب قوله :

(٢٣٥) * فيه ثنتا حنظل * [(٣)]

---

(١) التكوير / ١٤ : « علمتْ نفسٌ ما أَحضَرتْ » ، والانفطار / ٥ : « علمت نفسٌ ماقدَّمَتْ وأَخَّرَتْ .»

(٢) الموطَّأ – حج – ٢٣٦ – برواية : « لتَمْرةٌ خيرٌ من جرادة .

(٣) من الرجز ، لخطام المجاشعيّ ، قال فى معجم شواهد العربية : أو-جتدل ابن المثنى ، أو سلمى الهذلية ، أو شمَّاء الهذلية ، وصدره وبقية عجزه :

كأنّ خُصْيَيْه من التدلدُل ظرفُ عجوز فيه ثنتا حنظل

قال فى الدرر ١ / ٢٠٩ : استشهد به على أن تفسير الاثنتين هنا لأجل الضرورة ، وكان القياس أن يقول : فيه حنظلتان ، والبيت من شواهد سيبويه =

فكان مقتضى القياس ، إذ أضاف إلى حنظل العدد ، أن يقال : ثنتا حنظلتين ، كثلاثة رجال ، وقوله :

(٢٣٦) حمامةَ بطن الوادِيَيْن ، ترنَّمى   سقاك من الغُرِّ الغَوادى مطيرُها[1]

حقُّه أن يقول : بطنَىْ الواديين ، لأن لكل وادٍ بطناً ، فاستغنى بالواحد عن التثنية .

* * *

= والرضىّ ، قال الأعلم : الشاهد فيه إضافة ثنتا إلى الحنظل ، وهو اسم يقع على جميع الجنس ، وحق العدد القليل ، أن يضاف إلى الجمع القليل ، وإنما جاز على تقدير : ثنتان من الحنظل ، وكان الوجه أن يقول : حنظلتان ، فبناه على قياس الثلاثة وما بعدها إلى العشرة ؛ والتدلدل : التعلق والاضطراب ؛ وإنما خصَّ العجوز ، لأنها لاتستعمل طيبا ولا غيره ، مما يتصنَّع به النساء للرجال ، يأساً منهم ، ولكنها تدخر الحنظل ونحوه من الأدوية ، وظرف العجوز : مزودها الذى تخزن فيه متاعها ؛ وفى البيت شاهد آخر ، وهو : خصيان مثنى خصية ، لضرورة الشعر ؛ وقد روى عن الخليل قوله : إن الخصية تؤنث مفردة ، فإذا ثنيت جاز فيها التأنيث والتذكير .

(١) من الطويل ، لتوبة بن الحمير ، ونسبه العينى إلى الشماخ ، وليس فى ديوانه ؛ والشاهد فيه ، وضع المفرد موضع المثنى ، والأصل : بطنى الواديين ؛ قال أبو حيان : ومن العرب من يضع الجمع موضع الاثنين ، ووجه ذلك أنه لما أمن اللبس ، وكره الجمع بين تثنيتين ، فيما هو كالكلمة الواحدة ، صرف لفظ التثنية الأولى إلى لفظ المفرد ، لأنه أخف من الجمع ، وهذا قليل جدا لايقاس عليه .

٧٥ - بـــاب التصغير

ويقال أيضا : التحقير ؛ ويكون لمعانٍ : تحقير شأن الشيء ، نحو : أعطنى دُرَيْهِماً ، لا يريد الصغر ، بل أعطنى قليلاً ، وتقليل ذاته ، نحو : كليب ، وكميته نحو : دُريهمات ، وتقريب زمانه نحو : قُبيل وبُعيد ، أو مسافته [١] نحو : فويق وتُحيت ، أو منزلته ، نحو : صُدَيّقى ؛ وقال الكوفيون : يأتى لتعظيم الشيء نحو :

(٢٣٧) فُويقَ جُبَيْل شامخ الرأس لم تكن   لتبلُغَهُ حتى تَكِلَّ وتعملا [٢]

وحملوا على ذلك : صُدَيّقى وأُخَيِّى ونحوَهما .

(يُصَغَّر الاسم المتمكِّن) [٣] - خرج الفعل والحرف ،

---

(١) سقطتا من (ز ، غ) .

(٢) من الطويل ، لأوس بن حجر - ديوانه ٨٧ - وفى المغنى ١ / ١٣٥ برواية :

فويق جبيل شامخ لن تناله   بقِنَّتِه ، حتى تكِلَّ وتَعملا

والشاهد فى قوله : فويق جبيل شامخ ، حيث جاء التصغير هنا ، للدلالة على تعظيم شأن الجبل ، بدليل قوله : شامخ .

(٣) سقط هذا القيد من نسخ التحقيق ، وثبت فى النسخة المحققة من التسهيل ، اعتمادا على بعض نسخ التسهيل ، وقد ورد فى كلام الأشمونى فى شرحه على الألفية ، وفى حديث الشارح بعد قليل .

فلا يُصغَّران ، لأن التصغير وصف فى المعنى ؛ وسُمع تصغير أفعل تعجُّبًا ، ولا يطرد على الصحيح ، والمقصود فى تصغيره تعظيم المعنى ، مع الدلالة على صغر سِنِّ صاحبه ، فلا يقال للكبير : ماأُحَيْسِنَهُ ! هكذا قيل ، وفى ذكر التعظيم نزعة كوفيَّة .

(الخالى من التوغل فى شبه الحرف) – أخرج مَنْ وكم وأين ونحوها ، وفيه احتراز عن أسماء الإشارة ، فإنها لم تتوغل فيه ، بل شابهت الأسماء المتمكنة ، بكونها توصف ويوصف بها ، فلذا جاء تصغيرها ، كما سيأتى بيانه .

(ومن صيغ التصغير) – احترز من كُمَيْت وكُعَيْت (١) ونحوهما .

(وشبهها) – احترز من قليل ، فلا يجوز تصغيره ، لأن معنى التصغير فيه .

(ومنافاة معناه) – احترز من كبير وجسيم ونحوهما ، ومن أسماء الله تعالى ، فلا يصغّر شىء من ذلك ؛ وكذا الأسماء الواقعة على مايُعظَّم (٢) شرعاً ؛ ولا تصغّر أيضا غير وسِوَى وسُوَى بمعناه ، والبارحة وأمس وغد وقَصْر (٣) ، بمعنى عشيّة ، وما يعمل عمل الفعل ، وفى

---

(١) وهو البلبل : طائر غرّيد .

(٢) فى (د) : على العظيم .

(٣) فى الصحاح : ويقال : أتيتُه قَصْراً ، أى عشياً .

إعمال اسم الفاعل مصغَّراً ، خلاف ؛ ولا يصغَّر حَسْب وأحَد وأخواته ، وأسماء الشهور ، وكل وبعض وأى ، والظرف الذى لا يتمكن كذات مرَّة ، والأسماء المحكيَّة ، وجمع الكثرة ؛ وأجاز الكوفيون (١ أن يُصَغَّر منها ، ماله نظير فى الآحاد ، كما سيأتى ، كرُغَيْفان فى : رُغْفان ، إذ هو كعُثمان ؛ ومذهب سيبويه وابن كيسان ، أن أسماء الأسبوع لا تصغَّر ، وأجاز الكوفيون ـ ١) والمازنى والجرمى تصغيرها ؛ وقيل : إن قلت : اليوم السبت أو الجمعة ، فرفعت اليوم ، صغَّرت ، وإن نصبتَ فلا ، وقيل بالعكس .

(بضَمِّ أوله ، وفتح ثانيه ، وزيادة ياء ساكنة بعده) — أى بعد الثانى ، نحو : دُرَيْهِم ودُنَيْنِير ؛ وزعم الكوفيون وابن الدّهان ، أن الألف يُجعل علامة للتصغير ، كقولهم : هُداهِد فى هُدْهُد ، ودُوَابَّة فى دَابَّة ، ولم يُثبت البصريون ذلك ، وأجيب عن هُداهِد ودُوَابَّة ، بأنهما موضوعان للتصغير ، وليسا من التصغير .

(يُحذف لها أول ياءَيْن وَلِياها) — كقولك فى هَبَيَّخ : هُبَيْخ .

(ويُقلَبُ ياءً ماوَلِيَها من واو ، وُجُوباً إن سكنت) — نحو : عُجَيِّز فى عَجوز ، وكأنْ يُبْنَى من القول اسماً على سِبَطْر ، فتقول : قِوَوْل ، فإذا صغرت قلت : قِوَيْل .

(أو اعتلَّتْ) — نحو : مُقَيْم فى مقام ، وأصله : مُقَوْم .

---

(١) من (١ إلى ـــ ١) سقط من (ز) .

(أو كانت لاماً) – نحو : غُزَىّ وغُزَيَّة وعُشَيَّة ، فى تصغير غَزْو وغَزْوَة وعشواء .

(واختياراً ، إن تحركت لفظاً فى إفراد وتكسير) – نحو : أسْوَد وأساود ، وجدول وجداول ، فتقول فى التصغير : أسيِّد وجُدَيِّل ، بقلب الواو ياءً ، والإدغام ، وهو القياس ، وأُسَيْوِد وجُدَيْوِل ، بإقرار الواو ، كما أُقِرَّتْ فى الجمع ؛ ولا فرق فى ذلك بين الواو الأصلية والملحقة فى كلمة رباعية ، وأما الخماسيَّة نحو : عَطَوَّد [١] ، فسيبويه يجيز فيها : عُطيِّد ، بحذف الواو الساكنة ، وقلب الرابعة ياء ، والإدغام [٢] فى ياء التصغير ، وعُطَيِّيد ، بإدغام ياء التصغير فى الواو الساكنة ، وقلبها وقلب الرابعة ياء [-٢] ؛ والمبرّد يعين هذا ، ويقول فى عِثْوَلّ [٣] ، عند سيبويه : عُثَيِّل ، بحذف اللام الساكنة وتقلب الواو ياء ، وتدغمها فى ياء التصغير ، وإن شئت قلت : عُثَيِّيل ، وهما نحو : عتاول وعتاويل ، وهو قول الخليل أيضا ، وهو المسموع من العرب ، وقال المازنى والمبرد : يجوز عُثَيِّل ، كما قال سيبويه ، ويجوز أيضا عُثَيْلل ، واختاره [٤] ، فيبقى اللامين ، ويحذف الواو ، لأنها من الزوائد

---

(١) فى الصحاح : العَطوَّدُ : السَّير السريع .

من (٢ – ٢) سقط من (د) .

(٣) فى الصحاح : رجل عِثْوَلّ ، أى فَدْمٌ مسترخٍ ، مثل القِثْوَلّ ، وفى كتاب سيبويه : عِثْوَلٌّ وعِثْوَثَلٌ مثله .

(٤) أى المازنى والمبرد ، وقد سقطت من (غ) .

للإلحاق ، وتفضلها اللام بأنها تكرير أصل ؛ وعُلم من مسألتى عطود وعثول ، أن ماذكر المصنف ، من جواز الوجهين فى الواو المتحركة ، إنما هو بالنسبة إلى التى للإلحاق ، فيما إذا كانت فى كلمة رباعية ، ويُعلم أيضا من مسألة عَطوّد ، أن ماسبق من المصنف فى الواو الساكنة ، ليس على إطلاقه ، بناء على ماسبق ، من إجازة سيبويه الحذف نحو : عَطيِّد .

(ولم تكن لاماً) – احترز من كروان ، فإنهم قالوا فى الجمع : كراوين ، ومع هذا ، لا يقال فى التصغير إلّا كريّان أو كريّين ، بقلب الواو والإدغام ، والقولان عن أبى علىّ ، وكأنهم لم يعتدّوا بكراوين لشذوذه ، وقال بعض المتأخرين من المغاربة : تقول فى تصغير كروان : كُرَيوين ، لقولهم فى الجمع : كراوين .

ويتعلق بالواو الواقعة بعد ياء التصغير متحركةً ، مسألة أَحْوَى ، فإن صغرته على لغة الإظهار قلت : أُحَيْوٍ (١) ، وتنوينه تنوين العوض ، ويعرب كأُعيِّم ، أو على لغة الإدغام ، قلت عند أبى عمرو : أُحَىّ ، وتحذف الياء الساكنة رفعاً وجرًّا ، تشبيها بياء أُعَيْم ، وتثبتها نصباً فتقول : رأيت أُحَيِّيَ ، كما تقول : أُعَيْمِيَ ؛ وتقول عند عيسى بن عمر

---

(١) تصغير أَحْوَى ؛ قال فى الصحاح : بعير أَحْوَى ، إذا خالط خضرته سواد وصُفْرة ، وتصغير أَحْوَى : أُحَيْوٍ ، فى لغة من قال : أُسَيْوِد ؛ واختلفوا فى لغة من أدغم ، قال عيسى بن عمر : أُحَيِّىٌ ، فصرف ، وقال سيبويه : أخطأ هو ، ولو جاز هذا لصُرِف أَصَمُّ ، لأنه أخفّ من أَحْوَى ، ولقالوا : أُصَيْمٌ ، فصرَفوا ؛ وقال أبو عمرو بن العلاء : أُحَىٌّ ، كما قالوا : أُحَيْوٌ ، قال سيبويه : ولو جاز هذا ، لقلت فى عطاء : عُطَىّ ؛ وقال يونس : أُحَىّ ؛ قال سيبويه : هذا هو القياس ، والصواب .

أُحَيّ ، بحذف الياء الأخيرة ، والصرف (١ ، نحو : هذا أُحَيٌّ ، ورأيتُ أُحَيًّا ، ومررتُ بأُحَيٍّ ، وإنما صرف لنقصان البناء ؛ وتقول عند يونس : أُحَيّ ، بحذف الياء الأخيرة -١) ، وترك الصرف ، لوجود الزيادة فى أوله ، كما فى يضع ، علماً ، وهو اختيار سيبويه والمبرد .

(ويُجعل المفتوح للتصغير ، واواً ، وجوباً ، إن كان منقلباً عنها) – فتقول فى مال وريح وريّان وقِيمة (٢) : مُوَيْل ورُوَيح ورُوَيَّان وقُوَيْمة ؛ وشذَّ فى عيد : عُيَيْد ، وقياسه : عُوَيد ، وهذا كما قالوا فى الجمع : أعياد ، وقياسه : أعواد ، وأبدلوا الواو ياء لزوماً فيه ، فرقاً بين تصغيره وجمعه ، وتصغير عُود وجمعه .

(أو ألفاً زائدة (٣)) – فتقول فى ضارب وكاهل وقاصِعاء وخاتام وهابيل : ضُوَيْرِب وكُوَيْهِل وقُوَيْصِعاء وخُوَيتِم وهُوَيبيل .

(أو مجهولة الأصل) – نحو : صاب (٤) وعاج ، فتقول : صُوَيْب وعُوَيْج .

(أو بدل همزة تلى همزة) – نحو : رجل آدم ، هو أفْعَلُ من الأُدْمة (٥) ، فتقول فى تصغيره : أُوَيْدِم .

من (١ – ١) سقط من (غ) .

(٢) فى (ز) : قومة .

(٣) فى (ز) : زائداً .

(٤) فى الصحاح : والصَّابُ : عصارة شجر مُرّ ، وفى الحاشية : فى القاموس : وشجر مُرّ ، جمع صاب ، ووهم الجوهرى فى قوله : عصارة شجر .

(٥) فى الصحاح : والأُدْمَةُ بالضم : السُّمْرة ، والأُدْمَةُ أيضا : الوسيلة إلى الشيء ، عن الفرَّاء ... والأُدْمَةُ فى الإبل : البياض الشديد ، يقال : بعير آدم ، وناقة أَدْماء ، والجمع : أُدْم .

(وجوازاً مرجوحاً ، إن كان ياء) – نحو : بَيْت وشَيْخ ، أجاز الكوفيون إقرار الياء نحو : بُيَيْت وشُيَيْخ ، وقلبها واواً نحو : بُويت وشُويخ ؛ وحكوا عن العرب : بُوَيْضَة ؛ والتزم البصريون الأَوَّل ، وجعلوا بُوَيْضة شاذًّا ، وعند إقرار الياء ، يجوز ضَمُّ الأول وكسْرُه ، والضم أحسن . وكلامه يشمل الياء التى ليست عَيْناً ، كياء مَيْت ، مخفَّفاً من فيعل ، يقتضى جواز : مُييت ومُوَيت ، والنقل عن الكوفيين ، القلب فى العين ، وعلى هذا يتعين على القولين ، الياء .

(أو منقلباً عنها) – فتقول عند الكوفيين فى ناب للسِّنّ : نُيَيْب ونُوَيْب ، وعند البصريين : نييب لا غير ؛ وقالت العرب فى المسنَّة من الإبل : نُويب ، فهو عند البصريين شاذ ، من جهة قلب الياء ، ومن جهة سقوط التَّاء ، وعند الكوفيين شذوذه من جهة الثانية فقط ؛ وناب السِّنّ مذكر ، يقال : نبتَ نابُه ، وناب المسنَّة مؤنث .

(وللمجموع [١] على مثال مفاعل أو مفاعيل ، من هذا الجعل الواجب ، ما للمصغَّر [٢]) – فيُقلب فيهما إلى الواو ، على الحدّ المذكور فى التصغير ، فتقول فى ضاربة : ضوارب ، وفى خاتام : خواتيم ، وفى آدم : أوادم ، وفى ميزان : موازين .

(ويكسر ماولى ياء التصغير ، غيرَ آخر) – فتقول فى دِرْهَم : دُرَيْهم ، وإن كان مكسوراً أُقِرَّ على كسرتِهِ ، كزُبَيْرِج فى زِبْرِج ، كما يقال فى شُرِبَ : إنها كسرة المبنىّ للفاعل ، ويحتمل كونها فيهما

---

(١) فى بعض النسخ : وللجمع .

(٢) فى بعض النسخ : ما للتصغير .

متجدّدة ، بعد حذف تلك ، كالضمة فى : يامَنْصُ ، مُرَخَّماً ، على لغة من لا ينتظر ؛ هكذا قيل ، وفيه بحث ؛ واستثنى الآخر ، لأنه مشغول بحركة الإعراب ، فلم يمكن كسرُه .

(ولا متصل بهاء التأنيث) – فإن كان متصلاً بها فُتح ، نحو : نُمَيْرَة ، وإلّا كُسر نحو : دُحَيْرِجَة .

(أو اسم منزَّل منزلتها) – فيُفتَح المتصل به كبُعَيلَبك بفتح اللام ، لأن العجز من هذا المركب ، كتاء التأنيث من المؤنث .

(أو ألف التأنيث) – نحو : حُبَيْلَى فى حُبْلَى .

(أو الألف قبلها) – نحو : حُميراء ؛ وخرج ما كان متصلا بألف إلحاق ، أو بألف قبلها ، فإنه يُكْسَر ، فتقول فى عَلْقَى وعَلْباء : عُلَيِّق [1] وعُلَيْبى .

(أو ألف أفعال ، جمعاً أو مفرداً) – ثبت قوله : جمعاً أو مفرداً

---

(١) فى (ز ، غ) : عُلَيْقِى وعُلَيْبى ، وفى الكافية ٤ / ١٨٩٢ :

وشبه فعَلاء وفَعلى ، إن صُرِف صَغِّرْ بكسر لازم قبل الألف

وفَتْحُ ما لم ينصرف حتمٌ ، ففى عَلْقَى وغَوْغاء ، كلاهما اقتُفى

وفى الشرح ٤ / ١٨٦٥ : وإذا لم يكن ما ولى ياء التصغير ، حرف إعراب ، فحقه الكسر ، إن لم يمنع منه أحد الموانع التى تقدم ذكرها . وروى فى الغوغاء – وهى صغار الجراد – الصرف ، على أن يكون من باب صلصال ، فتصغيره على هذا : غُوَيْغى ؛ وروى منع صرفه ، على أنه فَعلاء ، فتصغيره : غُوَيغاء ؛ وروى فى عَلْقَى الصرف ، على أن ألفه للإلحاق ، فتصغيره على هذا : عُلَيِّق ، وروى فيه ترك الصرف ، على أن ألفه للتأنيث ، وتصغيره على هذا : عُلَيْقَى ، كتصغير سكْرَى .

(٢٣٨

فى نسخة الرَّقِّى ، فالجمع نحو : أُثَيَّاب فى أثواب ، وأُجَيْمال فى أجْمال ، وأما مفرد أفعال ، فلا يكون أصلاً ، لفقده فى المفردات ، فلو سميت بأَجْمال لقلت : أُجَيْمال ، كحالة الجمع .

(أو ألف ونون مزيدتين) – كسكران فتقول : سُكَيْران ، فإن كانت النون أصلية كحسَّان من الحسن ، كسرت ماقبل الألف ، فتنقلب ياء ، فتقول : حُسَيْسِين .

(لم يُعْلَم جمع مافيه على فَعالين) – كسكران وعثمان ، فلم يقولوا فى الجمع : سكارين ولا عثامين ؛ وقيل لبعض العرب : كيف يجمع عثمان ؟ فقال : عثمانون . فقيل له : عثامين . فقال : أيش عثامين ؟ على جهة الإنكار .

فإن عُلم ماذكر ، كسرحان وسلطان ، قيل : سُرَيحين وسُلَيْطين ، بكسر ماقبل الألف ، فتقلب ياء ، وكذا كِرْوان ، إن لم يجعل كراوين شاذاً ، فتقول : كُرَيْوِين ، وهو أحد قولَىْ الفارسىّ ، كما سبق ؛ وفهم من كلامه أنه إذا لم يعلم ذلك ، لم يكسر ماقبل الألف ، إلحاقاً بالباب الأكثر ، وهو باب سكران .

(دون شذوذ) – احترز من جمعه كذلك شذوذاً ، كغراثين فى غرثان [1] وأناسين [2] فى إنسان ، فهذان شاذّان ، فلا يعتد بهما ، فلا يقال : غُرَيْثين ولا أُنَيْسين .

---

(١) فى الصحاح : الغَرَثُ : الجوع ، وقد غَرِثَ بالكسر ، يَغْرَثُ فهو غَرْثان ، وقومُ غَرْثَى وغرَاثَى وغِراث ، وامرأة غَرْثَى ، ونسوة غِراث .

(٢) فى (ز) : وأُنَيْسين .

(إلَّا فى حال لا يُصغَّر فيها) – احترز من عقبان ، فإنه قيل فيه : عقابين فى الجمع ، فصدق فى عقبان أن فيه ألفاً ونوناً مزيدتين ، وقد جُمع على فَعالين ، لكن حاله ينافى التصغير ، لكونه جمع كثرة ، وجمع الكثرة لا يُصغَّر على لفظه ، بل يُرَدُّ إلى جمع القلة ، فلولا هذا ، لكان قياسه إذا صُغِّر على لفظه : عُقَيْبِين ؛ هكذا قيل ، وفيه نظر .

(و يُتوصَّل إلى مثال فُعَيل فى الثنائى ، بردّ ما حذف منه ، إن كان منقوصاً) – سواء أكان المحذوف [1] فاءً كعدة [2] ، أم عيناً كسَهٍ [3] ، أم لاماً كيَدٍ [4] ، فتقول : وُعَيْدَة وسُتَيه ، ويُدَىّ ؛ وتقول [5] فى سنة : سُنَيَّة وسُنَيْهَة ، على اللغتين ؛ والمراد بمنقوص ، مانقصَ منه حرف ، على الوجه المذكور ، لا المنقوص اصطلاحاً .

(وإلَّا فإلحاقه بدم ، أولى مِن إلحاقه بأف [6]) – أى وإلَّا يكن منقوصاً ، أى محذوفاً منه ، بل هو ثنائىّ بالوضع ، كمَنْ وعَنْ ، فالذى جزم به المغاربة ، أنه عند التصغير ، يُجعل من المحذوف لامُه ، وأنه حرف علة ، إدخالًا فى الباب الأكثر ، [7] ثم منهم من يقول :

---

(١) فى (ز) : المنقوص ، وهو يفيد معنى المحذوف .
(٢) أصله : وعدة .
(٣) أصله : سته .
(٤) أصله : يدى .
(٥) فى (ز) : فتقول .
(٦) فى (ز) : أولى من إلحاق بأب .
(٧) فى (د) : الأكبر .

اللام إمَّا ياء أو واو ، ومنهم من يعيّن الياء ، لكونها أكثر من الواو ، فيقول فى منِ اسمُه : مِنْ أو عَنْ : مُنَىّ أو عُنَىّ ، وهذا هو معنى قوله أن يلحق بِدَم ، وكلامه محتمل للقولين ؛ وزاد المصنف وجهاً آخر ، وهو جعل المحذوف من لفظ الثانى ، فتقول : مُنَين وعُنَين ، كما تقول فى تصغير أُفّ : أُفَيْف .

(ولا اعتدادَ بما فيه من هاء تأنيث) — كعِدَة وشَفَة .

(أو تائه) — كأخت وذيت ، فلا يصير بذلك ثلاثيا ، بل هو ثنائى ، يُرَدُّ إليه ما حُذف منه ، فتقول : وُعَيْدَة وشُفَيْهَة وأُخَيَّة وذُيَيَّة .

(وتُزالُ ألف الوصل مما هى فيه) — وذلك لأن ثانى المصغَّر متحرك ، فلا حاجة إليها ، فتقول فى اسم وانطلاق واستضراب : سُمَىّ ونُطيليق وتُضَيْرِب [١] ؛ وحكى الفارسىّ عن ثعلب ، أنه قال فى تصغير [٢] اضطراب : أُضَيْرِب ؛ حذف الطاء لكونها بدل تاء الافتعال [٣] ، وأبقى الهمزة ، لأنها فضلتها بالتقدّم .

(وإن تأتَّى فُعَيل بما بقى من منقوص ، لم يُرَدّ إلى أصله) — نحو : هَارٍ [٤] ومَيْت وخَيْر ، فتقول : هُوَيْر ومُيَيْت وخُيَيْر .

---

(١) فى هامش (ز) : وتُضَيْريب .

(٢) حذف الجار والمجرور من (ز) .

(٣) فى (ز ، غ) : تاء افتعل .

(٤) وهو من الرجال : الضعيف الساقط من الكبر ، ومن الأرض : المتصدع المشرف على السقوط .

(وما شَذَّ ردُّه ، لم يُقَسْ عليه ، خلافاً لأبى عمرو) — وحكى يونس أن بعضهم يقول فى هارٍ ، هُوَيْئِر ، وعند سيبويه أنه من تصغير ما لم يُنطق به ، كرُوَيْجل فى رجل ؛ وحكى يونس عن أبى عمرو أنه كان يجيز هنا رَدَّ المحذوف ، وقال به يونس أيضا ، وردَّه سيبويه وقال : لايجوز ، واحتج بقول العرب كلهم : نُوَيْس .

(ويُتوصَّل إلى مثال فُعَيْعل أو فُعَيْعِيل ، فيما يُكسَّر على مثال مفاعل أو مفاعيل ، بما تُوصِّل إليهما فيه) — فكما تقول فى خِدَبّ : خِدَابّ ، وفى بهلول : بهاليل ، وفى عطوَّد : عَطاوِد [1] وعَطاويد ، كذلك تقول فى التصغير : خُدَيِّيب[2] وبُهَيْليل [3] وعُطَيِّيد [4] .

(وللحاذف فيه) — أى فى التصغير .

(من الترجيح والتخيير ، ماله فى التكسير) — فتقول فى عَيْطَمُوس : [5]عُطَيْمِيس ، كما تقول : عَطاميس ، وفى منطلق : مُطَيْليق ، كما تقول : مَطاليق ، وفى استخراج : تُخَيْريج ، كما تقول : تخاريج ، وتقول فى حَبَنطى : حُبَيْنِط وحُبَيْط ، كما تقول : حبانط

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) فى (د ، ز) : خُدَيِّب .

(٣) فى (د) : وبهيلل .

(٤) فى (د ، ز) : وعُطَيِّد .

(٥) فى الصحاح : العَيْطَمُوس من النساء : التامة الخلق ، وكذلك من الإبل ، والجمع : العطاميس ، وفى الضرورة : عطامس .

وحباطِى ، وفى عَفَرْنَى : عُفَيْرِن ، وعُفَير ، كما تقول : العَفارن (١) والعَفارِى .

(إلَّا أن هاءَ التأنيث ، وألفَه الممدودة ، وياءَ النّسب ، والألِف والنون المزيدتين بعد أربعة أحرف فصاعداً ، لا يُحذَفْن فى التصغير) — فتحذف الهاء المذكورة للتكسير نحو : دحارج فى دحرجة ، دون التصغير ، فتقول : دُحَيْرجة ، وكذا ألفه الممدودة ، فتقول فى الجمع (٢) : قواصع ، وفى التصغير : قُوَيصعاء ؛ وخرجت المقصورة ، فلا تحذف فيهما نحو : حَبالَى وحُبَيْلَى ؛ فإن كان قبل المقصورة أربعة فصاعداً نحو : قَرْقَرَى (٣) وشُقَّارَى (٤) ، حُذفت فى الجمع والتصغير ، فتقول : قَراقِر وشَقاقر ، وقُرَيْقير (٥) وشُقَيْقير ، وكذا ياء النسب ، فتقول فى لَوْذَعِىّ (٦) ، فى الجمع : لواذع ، وفى التصغير : لُوَيْذَعِىّ ، وكذا مثل زعفران ، تقول فى جمعه : زَعافِر ، وفى تصغيره : زُعَيْفران ، وكذا عَبَوْثُران يجمع على عباثر ، ولا تحذف فى التصغير الألف والنون (٧) .

---

(١) فى (ز ، غ) : العفارين .

(٢) لقاصعاء .

(٣) فى الصحاح : وقَرْقَرى على فعْللَى : موضع .

(٤) فى الصحاح : والشُّقَّارى بالضم وتشديد القاف : نبت .

(٥) فى (غ) : وقُريقر وشُقيقر .

(٦) فى الصحاح : واللوذعىّ : الرجل الظريف الحديد الفؤاد .

(٧) فتصغَّر على عُبَيْثِران ، قال فى الصحاح : العَبَوْثُران : نبت طيب الريح ، وفيه أربع لغات : عَبَوْثُران وعَبَوْثَران وعَبَيْثُران وعَبَيْثَران .

وقوله : بعد أربعة ، قيدٌ فى الألف والنون ، فلو كانتا بعد ثلاثة أحرف ، لم تحذفا فى تكسير على مثال [١] المثالين ، ولا تصغير ، فتقول فى سِرْحان مثلا : سَراحين وسُرَيحين .

وقيد الزيادة أخرج النون الأصلية ، كنون أُسْطُوَانة [٢] ، على الصحيح ، فوزنها : أُفْعُوالة ، فتقول فى الجمع : أساطين ، وفى التصغير : أُسيطينة ، وقيل : وزنها : أُفْعُلانة كأُمْلُدان [٣] ، وقيل : فُعْلُوانة كعُنْفُوان ، وقولهم : مُسَطَّنة يُبطلهما [٤] .

(ولا يُعَتدُّ بهنَّ) – أى بهاء التأنيث وماذكر بعدها ؛ وكأنه إنما صغرَّ دحرج وقاصِع ولوذع وزعفر وعبوثر ، لأن التاء وباقيها [٥] ، ككلمة منفصلة – ؛ وإنما حذفت فى المثالين ، لأنه لا يُتوصَّل إليهما إلَّا بحذفها .

---

(١) فى (ز) : على أحد المثالين .

(٢) فى (ز ، غ) : أصطوانة بالصاد ، وفى الصحاح : الأُسْطُوانة – بالسين – معروفة ، والنون أصلية ، وهو أُفْعُوَالة ، مثل أُقْحُوَانة ، لأنه يقال : أساطين مُسطَّنَة .

(٣)فى الصحاح : غصن أُملود ، أى ناعم ، ورجل أُملود ، وامرأة أملودة ، عن يعقوب ، وشاب أُمْلَد ، وجارية مَلْداء : بَيِّنا المَلَد ، والإمليد من الصحارى مثل الإمليس .

(٤) والذى فى الصحاح : وهو أُفْعُوَالة مثل أُقْحُوَانة ، لأنه يقال : أساطين مُسَطَّنة ، وكان الأخفش يقول : هو فُعْلُوانة ؛ وهذا يوجب أن تكون الواو زائدة ، وإلى جنبها زائدتان : الألف والنون ، وهذا لايكاد يكون ؛ وقال قوم : هو أُفْعُلانة ، ولو كان كذلك ، لما جُمع على أساطين ، لأنه ليس فى الكلام أفاعين .

(٥) فى (د) : وما قبلها .

ومثل هذه فى عدم الاعتداد فى التصغير ، عَجُز المركب ، وعلامة التثنية ، وعلامة الجمع الصحيح ، فتقول : بُعَيْلَبك ومُسَيْلِمَيْن ومُسَيْلِمين ومُسَيْلِمات .

(وتُحذف واو جَلُولاء [١] وشِبْهها) — وهو بَراكاء [٢] وقَرِيثاء [٣] ، فتقول عند سيبويه : جُلَيْلاء وبُرَيْكاء وقُرَيْثاء ، بحذف الواو والألف والياء ، تشبيهاً بألف مبارك ، وواو فَدوْكس [٤] ، وياء سَمَيْدَع [٥] ؛ فلو لم تشبه الواو واو جَلُولاء ، بأن كانت متحركة ، كما لو فُرِض اسمٌ على فَعْوَلاء ، بسكون العين وفتح الواو ، لم تُحذَف [٦] ، لكون فَعْوَلاء كقَرْملاء ، فتكون الواو للإلحاق ، فتقول : فُعَيْولاء [٧] ، لأن الواو بحركتها ، صارت كالأصلية ، وهذا كما يقال فى جدول : جُدَيْوِل ، والواو فيه للإلحاق . واقتضى كلامه أن الواو لو كانت رابعة لم تُحذف ، وهو كذلك ، فتقول فى مَعْلُوجاء : مُعَيْليجاء [٨] .

---

(١) بلدة ببغداد ، قرب خانقين بمرحلة .

(٢) البراكاء : الثبات فى الحرب والجِدُّ ، وأصله من البروك .

(٣) فى الصحاح : الكسائىّ : نخل قَرِيثَاء ، وبُسْرٌ قَرِيثاء ، ممدود بغير تنوين : ضرب من التمر ، وهو أطيب التمر بُسْراً .

(٤) الفدوكس : الأسد ، ورهط الأخطل الشاعر .

(٥) السَّمَيْدَع بالفتح : السيد الموطأ الأكناف ، قال فى الصحاح : ولاتقل : سُمَيْدَع بضم السين .

(٦) أى الواو .

(٧) فى (ز) : مُعَيْولاء

(٨) فى الصحاح : العِلْج : العَيْر ، والعِلْج : الرجل من كفار العجم ، والجمع عُلُوج وأعلاج ومَعْلُوجاء وعِلَجَة .

(خلافاً للمبرد) — فى إقراره الواو والياء والألف ، وتُدْغَم ياء التصغير فيها ، بعد قلب الواو ياء ، فتقول : جُلَيِّلاء وبُرَيِّكاء وقُرَيِّثاء ، عامل مافيه الألف الممدودة ، معاملة مافيه تاء التأنيث ، فكما لا تُحذَف الثلاثة فى تصغير فروقة (١) ورسالة وصحيفة ، لا تُحذَف فى تصغير جَلُولاء وشبهه .

وحجة (٢) سيبويه ، أن لألف التأنيث الممدودة (٣) شَبَهاً بتائه وبالمقصورة ، فبالحيثية الأولى ، بقيت فى التصغير ، كما تبقى التاء ، وبالثانية أسقطت الأحرف الثلاثة ، لأنها كألف حبارى ، فقيل : جُلَيْلاء ، بالحذف ، كما يقال : حُبَيْرَى كذلك ، وبيَّن أن الممدودة مخالفة للتاء ، من وجه جَعْلِهم الممدودة كالملحقة ، فقالوا : صحراء وصحارِىّ ، كما قالوا عِلْباء (٤) وعَلابِىّ ، كما فعلوا فى المقصورة ذلك ، دون مافيه التاء .

(ونحو : ثلاثين مطلقاً ، وظريفين علماً ، مُلْحَقٌ بجَلُولاء) —

---

(١) فى الصحاح : والفَرَقُ بالتحريك : الخوف ؛ وقد فَرِقَ بالكسر ، وامرأة فَرُوقَةٌ ، ورجل فَرُوقَةٌ أيضا ، ولاجمع له ، وفى المثل : « رُبَّ عجلَةٍ تَهَبُ رَيْثاً ، ورُبَّ فَرُوقَةٍ يُدْعَى ليثاً » .

(٢) فى المقتضب ٢ / ٢٦٢ وما بعدها ، يخطِّئ المبرد سيبويه فى تصغير بَروكاء وبَراكاء وخُراسان ، وفى الحاشية بيان برأى سيبويه ، وردّ المبرد على حجة سيبويه ، ورد ابن ولَّاد على المبرد ، بما يزيد المسألة وضوحاً .

(٣) سقطت من (ز) .

(٤) فى الصحاح : والعِلْباء : عصب العنق ، والجمع : العَلَابِىّ ... وعِلْباء : اسم رجل .

هذا ثبت فى نسخة الرّقّى ، فتقول فى التصغير عند سيبويه : ثُلَيْثِين وظُرَيْفَين وظُرَيْفِين ، وكذا ظَرِيفات علَماً ، فتحذف الألف والياء ، كما حذفت واو جَلُولاء ، لأن علامة التثنية وجمعى التصحيح ، عند العلمية ، كالأصل ، فأشبه ماهما فيه ، علامة التأنيث المشبهة بألف الإلحاق ، وكذا الزيادة اللاحقة لثلاثين ونحوه ، وإن لم يكن علماً ، لأنها لا تنفصل منها . قال سيبويه : وسألت يونس عن تصغير ثلاثين ، فقال : ثُلَيْثين ، ولم يثقلها ، شبهها بواو جلولاء ، لأن ثلاثا لا يستعمل مفرده على حدّ ما يستعمل ظريف ، وإنما ثلاثون بمنزلة عشرين . انتهى .

وخالف المبرد ، فقال : أقول : ثُلَيِّثين بالتثقيل ، وهو القياس ، وما قاله يونس خطأ . انتهى .

وحكى الفارسىّ أن ثليْثين بالتخفيف ، قول جميع العرب ، وهذا يبطل قول المبرد فى المسألتين . وقد عرفت معنى إطلاق المصنف القول فى ثلاثين ، وأما تقييده فى ظريفين ، فلا بُدَّ منه ، فلو صغَّرت مُثَنّى أو جمع تصحيح ، قبل العلمية ، وكان مثل المذكور لثقَّلت ، فقلت : ظُرِيِّفَان وظُرَيِّفُون وظُرَيِّفات ، ولم تحذف كما حذفت فى جَلُولاء ؛ وقد سبق فى كلام سيبويه ، مايرشد إلى الفرق .

(**فصـــل**) : (يُرَدُّ إلى أصله فى التصغير والتكسير ، على مثال مفاعل أو مفاعيل أو أفعال أو أَفعِلة أو فِعالَ [1] ، ذو البدل

---

(١) سقط من (ز) .

الكائن آخِراً مطلقاً) – أى سواء أكان حرفَ لين كملْهىَ ، أصله : مَلْهَو ، أم غيرَه كماء ، أصله : ماه [١] ، والهمزة بدل الهاء ، فتقول فى التصغير : المُلَيهى ومُوَيه ؛ وكذا يرد فى الجمع على الصيغ المذكورة ، نحو : الملاهى والصحارِىّ [٢] وأمواه وأسْقية ومياه .

(فإن لم يكن آخراً ، فيشترط كونه حرف لين ، بدل غير همزة تلى همزة) – فتقول فى مُوقن : مُيَيْقِن ، بقلب الواو ياء ، لأنه من اليقين ، وإنما قلبت الياء فيه واواً ، للسكون وانضمام ماقبلها ، فلما زال السكون ، رُدَّت إلى الأصل ، وتقول فى قِيراط : قُرَيْريط وقراريط ، بالياء بدل الرَّاء ، فرجعت الياء فى التصغير والجمع ، والصورتان يشملهما قوله : حرف لين ، بدل غير ماذكر .

وفُهم من كلامه ، أن تُخَمة ، وإن كانت التاء فيه بدل غير ماذكر ، لايرد إلى أصله ، لأن المبدل ليس حرف لين ، فتقول : تُخَيمة بالتاء ، لا وُخَيمة بالواو ، وكذا أُباب فى عُباب ، فتقول فيه : أُبَيْب ، لا عُبَيْب .

وخرج بقوله : غير كذا : أيمة [٣] ، فتقول فى تصغيره : أُيَيْمَة

---

(١) وأصله : مَوَه ، تحركت الواو والفتح ما قبلها فقلبت ألفاً .

(٢) فى (ز) : وأحاحى ، وفى (غ) لفظ غير واضح ، والتحقيق من (د) موافقاً لما جاء بهمع الهوامع فى هذا الموضع .

(٣) فى الصحاح : الأَيامَى : الذين لا أزواج لهم من الرجال والنساء ، وأصلها : أيائم ، فقلبت ، لأن الواحد رجلٌ أَيِّم ، سواء كان تزوج من قبل ، أو لم يتزوج ، وامرأة أَيِّم أيضا ، بكراً كانت أو ثيِّباً ، وقد آمَتِ المرأة من زوجها ، تئيم أَيْمةً وأَيْماً وأُيُوماً ، وفى الحديث أنه كان يتعوَّذ من الأَيْمة .

بالياء ، وإن كانت الياء بدلاً ، لأنها بدل همزة تلى همزة ، فلم تُردّ استثقالاً للهمزة تتوالى ؛ فإن كان حرف اللين بدل همزة لا تلى همزة ، رددته إلى أصله ، فلو سميت بذوائب [(١)] ، ثم صغَّرته ، لقلت : ذُؤيْئِب ، بهمزة قبل ياء التصغير وبعدها ، لأن الواو بدل همزة لا تلى همزة ، وإنما قلبت فى الجمع استثقالاً ، لاجتماع همزتين بينهما ألف ، وهى تشبه الهمزة ، فكان كاجتماع ثلاث همزات .

(وما ورد بخلاف ذلك ، فمن مادة أخرى) - كقولهم : فُسَيْطِيط [(٢)] وفساتيط ، فليست التاء بدل الطاء فى فسطاط ، وإنما هما مادتان ، قالوا : فُستاط بمعنى فُسطاط [(٣)] .

(أو شاذ) - كقولهم فى عِيد : عُيَيْد وأَعْياد ، والقياس : عُوَيد وأعواد ، لأنه من العَوْد ، وقالوا فى دِيماس ودِيباج : دياميس ، ودیابیج ، ودماميس [(٤)] ودبابيج .

---

(١) فى الصحاح : والذُّؤابة من الشَّعَر ، والجمع : الذوائب ، وكان الأصل : ذَآئب ، لأن الألف التى فى ذُؤابة ، كالألف التى فى رسالة ، حقُّها أن تبدل منها همزة فى الجمع ، ولكنهم استثقلوا أن تقع ألف بين الهمزتين ، فأبدلوا من الأولى واواً ؛ والذُّؤابة أيضا : الجلدة التى تعلق على آخِرة الرحل ، يقال : غبيط مُذَأَّب ، وغلام مُذَأَّب : له ذُؤابة .

(٢) فى (د ، غ) : فسيتيط .

(٣) جاءت هذه العبارة فى الهمع ٢ / ١٨٩ هكذا : كقولهم : فسيتيط ، فهو تصغير فستاط ، لغة فى فسطاط ، وفُسَيْطيط ، بالطاء ، لتصغير فُسطاط ، فهما مادتان .

وفى الصحاح : الفُسْطاط : بيت من شَعَر ، وفيه ثلاث لغات : فُسْطاط وفُسْتاط وفُسَّاط ، وكسر الفاء لغة فيهنَّ ، وفُسطاط : مدينة مصر .

(٤) اضطربت هذه العبارة فى النسخ ؛ ففى (ز) : دماميس ودیابیج ،=

(ولا تغيّر تاء مُتَّعد ومُتَّسر ونحوهما ، خلافاً لقوم) — والأصل : مُوتَعِد ومُيْتَسِر ، لأنهما من الوعد واليُسْر ، فقُلِبَ حرفُ العلة تاء ، لأجل تاء مفتعل ، فلما صُغِّر حُذفَت تاء مفتعل ، لزيادتها ، كتاء مكتسب ، فزال مُوجِبُ قلب حرف العلَّة تاء ؛ فقال السيرافيّ : تبقى التاء ، ولا تُردُّ إلى الواو والياء ، فتقول : مُتَيْعِد ومُتَيْسِر ، كما تقول : تُخَيْمة وتُرَيِّث [(١)] ؛ وقالوا : إنه قول سيبويه ، وهو ظاهر كلامه ؛ وقال الزجاج ومن وافقه ، تُردُّ الواو والياء ، فتقول : مُوَيْعِد ومُيَيْسِر ، نظراً إلى زوال موجب وجود التَّاءِ ؛ والراجِح الأول ، لئلا يلتبس ، لو رُدَّ حرفُ العلة ، بتصغير : مُوتَعِد ومُوتَسر ، فإن من العرب مَنْ يقولهما .

(وإن صُغِّرَ ذو القلب أو كُسِّرَ ، فعلى لفظه لا أصله) — فتقول فى أَيْنُق : أُيَيْنِق وأَيانِق ؛ وكذا جاه ، يُصغَّر على جُوَيه ، لا وُجَيْه .

(**فصـــل**) : (تلحق تاء التأنيث فى تصغير ما لم يشذ ، من مؤنث بلا علامة ، ثلاثيّ) — نحو : دار وسِنّ و يد ، فتقول : دُوَيْرة

= وديَاميس وديابيج ، وفى (غ) : دماييس ودبابيج ، وديَاميس وديابيج ؛ وفى الصحاح : الدِّيماس : سجن كان للحجاج بن يوسف ؛ فإن فتحت الدال ، جمعته على دَياميس ، مثل : شيطان وشياطين ، وإن كسرتها جمعته على : دماميس ، مثل : قِيراط وقراريط ، وسُمِّى بذلك لظلمته ؛ والدِّيباج فارسىّ معرَّب ، ويجمع على : دَيابيج ، وإن شئت دبابيج ، بالباء ، إن جعلت أصله مُشدَّداً ، كما قلنا فى الدنانير ، وكذلك فى التصغير .

(١) فى تُخمة وتُراث .

وسُنَيْنة ويُدَيَّة ؛ وشذَّ تركُ التَّاءِ من ألفاظ ، منها : ذَوْد [١] وشَوْل [٢] ونَصَف [٣] .

(أو رباعىّ بمدَّةٍ ، قبل لام معتلّة) – نحو : سماء ، أصله : سماو ، فإذا صغَّرت قلت : سُمَيَّة ، لأنك تحذف المتطرِّفة من الياءات الثلاث ، فيبقى ثلاثيا ، فتلحقه التاء .

(إن لم يكن مصدراً فى الأصل) – كحَرْب ، فالأصل : هذه مقابلة حرب ، أى تحرب المال والنفس ، يقال : حرَب ماله ، أى سلَبه ، توصف بالمصدر ، ثم أسقط الموصوف ، كالأبطح ، فلذا حين صغَّروا ، لم يأتوا بالتَّاء ، نظراً إلى الأصل ؛ ولا حاجة إلى هذا بعد قوله : مالم يشذ ، فإن هذا إنما هو تعليل شذوذه ، وقد عدَّ سيبويه والخليل حَرْباً من الشاذ ، تصغيره بلا علامة ، رواية عن العرب ، وما ذكره المصنف توجيه فيه للمازنى ، قال : لأنه فى الأصل مصدر ؛ قال المبرد : وقد يُذكَّرُ الحربُ ، وأنشد :

---

(١) فى الصحاح : الذَّودُ من الإبل : ما بين الثلاث إلى العشر ، وهى مؤنثة ، لا واحد لها من لفظها ، والكثير أذواد .

(٢) فى الصحاح : الشَّوْلُ : الماء القليل فى أسفل القربة ، والجمع أشوال ؛ والشَّوْلُ أيضا : النُّوق التى خفَّ لبنها ، وارتفع ضرعها ،وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية ، الواحدة شائلة ، جمع على غير قياس .

(٣) فى الصحاح : النَّصَفُ بالتحريك : المرأة بين الحدثة والمسنَّة ، وتصغيرها : نُصَيف ، بلاهاء ، لأنها صفة ، ونساء أنصاف ، ورجل نَصَف ، وقوم أنصاف ونَصَفُون ، عن يعقوب ؛ والنَّصَفُ أيضا : الخُدَّام ، الواحد ناصف .

(٢٣٩) وهو إذا الحرب هفا عُقابُهْ   مِرْجَمُ حَرْبٍ، تلتظى حِرابُهْ[١]

(ولا اسمَ جنس ، مذكَّرَ الأصل) – نحو : ناب ، للمُسِنّ من الإبل ، قالوا فى تصغيره : نُوَيْب ، بلا تاء ، نظراً إلى الأصل ، فإنما سمى بالناب الذى هو الضرس ؛ ولا حاجة إلى هذا أيضا ، وهو مما عُدَّ من الشاذ ، وممن ذكره سيبويه ؛ وبتقدير إثبات هذا التحرُّز ، يستغنى بقوله : اسم جنس مذكر الأصل [٢] ، عن قوله : إن لم يكن مصدراً فى الأصل ، لأن المصدرَ اسمُ جنس مذكّرُ الأصل ؛ ولذا سقط هذا من [٣] نسخة البهاء ، فقال : قبل لام معتلة ، إن لم يكن اسم جنس مذكّر الأصل .

وقد ذكر فى غير هذا الكتاب قيداً يُحتاج إليه ، أنه إنما تثبت التَّاءُ فى الثلاثىّ المذكور ، إذا لم يحصل التباسه بمذكر ، فإن حصل ، لم تثبت ، كعشر وتسع وباقيها ، فلا يقال فيها : عُشَيْرة وتُسَيْعة ، لئلا يلتبس بالمذكرِ ، وكذا شجر وبقر ، لا يقال فيهما : شُجَيرة وبُقَيْرة ، لئلا يلتبس بشَجَرة وبقَرَة .

---

(١) من الرجز ، فى الصحاح – حرب : الحَرْبُ تؤنث ، يقال : وقعت بينهم الحرب ، قال الخليل : تصغيرها : حُرَيْب ، بلاهاء ، رواية عن العرب ؛ قال المازنىّ : لأنه فى الأصل مصدر ؛ وقال المبرد : الحرب قد تذكَّر ، وأنشد البيت ، ولم ينسبه هو ولا صاحب الصحاح ، ولا فى معجم شواهد العربية ؛ والشاهد فى قوله : إذا الحرب هَفا عُقابه ، بتذكير الحرب ؛ والعُقاب طائر ، وجمع القلة أعقُب ، لأنها مؤنثة ؛ قال فى الصحاح : وهفا الطائر بجناحيه ، أى خفق وطار ، وقال : * وهو إذا الحرب هفا عُقابه *

وفى (ز) : إذا الحرب عفا عنانه ... تلتقى حرابه .

(٢) كما جاء فى بعض نسخ التسهيل .

(٣) فى (د) : من غير نسخة البهاء .

ومما (١) لا يُصغَّر بالتَّاء من المؤنث الثلاثىّ لفظاً ، ماكان من صفات المؤنث بغيرها (٢) ، وصُغِّر تصغير ترخيم ، بحذف زوائده ، نحو : حائض وطامث ، فتقول : حُيَيض وطُمَيث .

(ولا اعتبارَ فى العلَم ، بما نُقِل عنه من تذكير أو تأنيث) — فلو سميت امرأة برُمح ، لقلت : رُمَيْحة ، نظراً إلى ما صار إليه من التأنيث ، ولم تقل : رُمَيْحاً ، نظراً إلى أصله ؛ وكذا لو سميت مذكَّراً بأُذُن ، لقلت : أُذَين ، لا أُذَينة ، نظراً إلى الحال ، لأن الاعتبار بالموجود لا المفقود .

(خلافاً لابن الأنبارىّ) — فى اعتبار الأصل ؛ وهو منقول عن يونس فى الصورة الثانية ، واحتج بقولهم : عُرْوة بن أذينة ، وعُيينة ابن حصن ، ومالك بن نُوَيرة ؛ وأجاب مخالفوه ، وهم الجمهور ، أن (٣) التصغير بعد التسمية بالمكبَّر .

(ولا تلحق ، دون شذوذ ، غيرَ ما ذُكر) — وهو الثلاثىّ والرباعىّ المذكوران ، فلا تلحق زينب وعقرب وسعاد وعَناق ونحوها ؛

---

(١) فى (ز) : وما لايُصغَّر .

(٢) أى بغير التَّاء .

(٣) فى (د ، غ) : بمنع أن التصغير بعد التسمية بالمكبَّر ؛ قال الأشمونى فى شرحه على الألفية فى هذا الموضع ، بعد أن بين خلاف ابن الأنبارىّ فى اعتبار الأصل : ويونس يُجيزه ، واحتج لذلك بقول العرب : نُوَيْرَة وعُيينَة وأُذَيْنَة وفُهَيْرَة ــ أسماء رجال ــ وليس ذلك بحجة ، لإمكان أن تكون التسمية بها بعد التصغير .

وخرج بشذوذ ، قولهم فى قُدَّام وأمام : قُدَيْديمة (١) وأُمَيِّمة ، وفى وراء : وُرَيِّئة .

(إلَّا ما حُذف منه ألف تأنيث خامسة وسادسة) — أى ألف تأنيث مقصورة ، وسيذكر الممدودة ؛ فتقول فى حُبارَى ، إذا حذفت الألف : حُبَيِّرة ، وهذا قول أبى عمرو ، ويجعل التَّاء عوضاً من الألف المحذوفة ، وغيره لا يعوض ، فيقول : حُبَيِّر ؛ ويجوز أن لا تحذف الألف التى للتأنيث فى حُبارَى ، ونحوها ، مما ألف التأنيث فيه خامسة ، وقبلها مدة زائدة ، بل تحذف المدَّة ، لأنها زائدة لغير معنى ، فتبقى ألف التأنيث ، فتقول : حُبَيْرَى ؛ ولا تعويض حينئذ ، لعدم حذف علامة التأنيث ، وهو واضح ؛ وتقول فى لُغَّيْزَى ، عند أبى عمرو ، ومن أخذ بقوله كالمصنف : لُغَيْغيزة (٢) ، بتعويض التاء عن الألف ، وعند غيرهم : لُغَيْغِيزٌ ، بلا تعويض ؛ ولا بُدَّ من حذف ألف التأنيث ، فلا يأتى فيه ماسبق فى حُبارَى (٣) ، كما لا تأتى فى قَرْقَرَى .

والحاصل أن ألف التأنيث المقصورة تحذف خامسةً فصاعداً ؛ وهل تعوض التاء عند حذفها ؟ قولان ، وإن كانت خامسة ، وقبلها مدة زائدة ، جاز أيضا حذف المدَّة ، وإبقاء ألف التأنيث . وتلحق التاء أيضا ، ماصُغِّر من علَم المؤنث ، تصغير ترخيم ، كإتيانه على ثلاثة ، فيقال : عُنَيقة وزُنَيْبَة وسُعَيْده فى عناق وزينب وسعاد .

---

(١) فى (د) : قديمة .

(٢) فى (غ) كما فى شرح الكافية : لُغَيْغِزَة .

(٣) من بقاء ألف التأنيث ، كما فى حُبَيْرَى .

(ولا تُحذف الممدودةُ فيعوض منها ، خلافاً لابن الأنباريّ) — فأجاز أن يقال فى باقِلَاء (١) وبَرْناساء (٢) : بُوَيْقِلَة وبُرَيْنِسَة ، قياساً على المقصورة نحو : حُبيرة ولُغَيغيزة ؛ وقضية هذا القياس ، تخصيص ذلك فى الممدودة ، بما إذا كانت خامسة أو سادسة ؛ كما مثل ؛ وغيره على أن الألف الممدودة لا تحذف ، لما سبق .

(وتُحذَف تاءُ ما سُمِّى به مذكَّر ، من بنت ونحوه ، بلا عوض) — فتقول فى بنت وأخت ، علمى مذكر : بُنَىّ وأُخَىّ ، بحذف التاء ولا تعوض ، بل تصغرهما كتصغير ابن وأخ ، نظراً إلى حالهما فى العلمية ، ولو سميت بهما مؤنثا ، لحذفت التاء التى فيهما ، وأتيت بهاء التأنيث ، فتقول : بُنَيَّة وأُخَيَّة ، كما كنت تصغرهما لولا العلمية ، وذلك لعدم تخالف الحالين ، والعرب (٣ كذلك صغَّروهما قبل العلمية ، فيستمر ذلك لهما فى حال العلمية -٣) .

(**فصـــل**) — (تُصغَّر أسماء الجموع) — نحو : قُوَيم ورُهَيط ؛ ويدخل عنده فى أسماء الجموع تمر ونحوه ، فيقال : تُمَيْر ونُبَيْق .

(وجموع القِلَّة) — نحو : أُكَيْلِب فى أكلُب ، وأُرَيْغِفَة فى أرغفة ، وغُلَيْمة فى غِلْمة ؛ وهذه سلك بها مسلك نظائرها

---

(١) فى الصحاح : والباقِلَّا ، إذا شدَّدتَ اللام قَصَرْتَ ، وإذا خفَّفْتَ مدَدْتَ .

(٢) فى الصحاح : البَرْنَساء : الناس ، وفيه لغات : بَرْنَساء مثال عقرباء ، وبَرْناساء ، وبَراساء .

من (٣ – ٣) سقط من (ز ، غ) .

فى المفردات ، كما فعل ذلك فى اسم الجمع واسم الجنس ؛ وقالوا فى أَجْمال جمع جَمل : أُجَيْمال ، ولو سلك به مسلك نظيره من المفرد ، لقيل : أُجَيْميل ، كما يقال فى أجمال مصدر أجمل .

(ولا يُصغَّر جمع كثرة ، تصغير مشاكله من الآحاد) — لمنافاة الكثرة التصغير ، فإنه تقليل ، فالصيغتان متنافيتان [1] وضعاً ، فلا يجمع بينهما .

(خلافاً للكوفيين) — وقد سبق ذكر مذهبهم ، واحتجاجهم بأُصَيْلان ، وقولهم : هو تصغير أُصْلان ، جمع أَصِيل ، مردود بأنه لو كان كذلك لقيل : أُصَيْلِين ، كما يقال فى مُصْران : مصارين ، والتصغير والتكسير من وادٍ واحد ، وإنما أُصَيْلان بمعنى أصيل ، من المصغَّر على خلاف مكبَّره ، كمغَيْرِبان فى مَغْرِب .

(بل مع الرَّدِّ إلى تكسير قِلَّة) — أى إن كان له جمع قلة ، نحو : فَلْس ، فتقول فى تصغير فلوس : أُفَيْلِس ؛ وكذا تقول فى تصغير فتيان : فُتَيَّة .

(أو تصحيح [2] مفرد المذكور ، إن كان لمذكر عاقل) — فتقول فى زيود [3] : زُيَيْدون ، وفى غلمان : غُلَيمون .

(مطلقاً) — أى سواء أكان المفرد مما يجمع مكبره بالواو والنون

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) أى جمعه جمع تصحيح .

(٣) فى (ز) : زيد .

كزيد ، أم لا ، كغلام ، وسواء أكان له جمع قلة ، أم لا ؛ كغلمان ورجال ، فما له قلة ، يرد إلى القلة ويُصَغَّر ، أو إلى المفرد ويُصغَّر ، ثم يُجمع بالواو والنون ، وما لا قلة له ، يتعين فيه الثانى .

(وإلَّا ، فجمع تصحيح الإناث) – أى إن لم يكن جمع الكثرة لمذكَّر عاقل ، بأن كان لمذكَّر غير عاقل كدراهم ، أو لمؤنث مطلقاً كجوارٍ ورسائل ، فإنه يرد إلى المفرد ويُصغَّر ، ويجمع بالألف والتاء نحو : دُرَيهمات وجُوَيْريات ورُسَيِّلات .

(مطلقاً) – أى سواء أكان مكبره يجوز جمعه بالألف والتاء كمفرد جَوارٍ ، أم لا ، كمفرد دراهم ، وسواء أكان له جمع قلة كغواشٍ ، أم لا ، كدراهم ، إلَّا أنه إن كان له [١] ، جاز أيضا الرد إليه ، فيقال : أُغَيْشِية .

(وإن كان جمعاً مكسَّراً ، على واحد مهمل ، وله واحدٌ مستعمل ، رُدَّ إليه [٢]) – نحو : مذاكير وملاميح ، واحدهما المهمل : مذكار وملمحة ، وواحدهما المستعمل : ذكر ولمحة ، فتردهما إلى المستعمل ، فتقول : ذُكيرات ولُميحات ، لينُطق بما تكلمت به العرب .

(خلافاً لأبى زيد) – فى قوله : إنه يرد إلى الواحد المهمل

---

(١) زاد هنا فى (د) : قلَّة .

(٢) زاد هنا فى بعض نسخ التسهيل ، كما فى النسخة المحققة منه : لا إلى المهمل القياسىّ ، وسيأتى فى الشرح ما يغنى عنه .

نحو : مُذَيْكرات ومُلَيْمِحات ؛ ورُدَّ بأنه نُطقٌ بما لم ينطقوا به ، مع إمكان خلافه .

(فإن لم يكن له واحدٌ مستعمل ، رُدَّ إلى المهمل القياسّى ، وعومل معاملة مستعمل) — نحو : عباديد ، ليس له مفرد مستعمل ، فيرد للضرورة إلى المهمل القياسى كعِبْديد ، ثم يصغَّر ، فيعامل معاملة المستعمل ، فإن كان لمذكر عاقل ، فبالواو والنون ، أو لغيره فبالألف والتاء ، فتقول : صار قومك عُبَيْدِيدين ، وجواريك عُبَيْدِيدات ؛ والعباديد: الفرق من الناس ، ذاهبين فى كل وجه ، وكذا العبابيد، يقال : صار القوم عبابيد ، وعباديد ، قال سيبويه : لا واحد له ، وواحده على فعلول أو فعليل أو فعلال فى القياس .

(وسُرَيِّيل فى سراويل ، أجود (١ من سُرَيِّيلات) — وذلك لأن الصحيح أنه ليس بجمع ، فصار سراويل —١) كدنانير علماً ، فكما تقول : دُنَيْنير ، تقول : سُرَييل ، فيصغَّر (٢) على لفظه ؛ وبعضهم يقول : سُرَيويل ، ومن قال إنه جمع ، ردَّه إلى مفرده ، وهو سِرْوَالة ، ثم صُغِّر هذا ، وجُمع بالألف والتَّاء ، فيقال : سُرَيِّيلات ، وهو محكىٌّ عن يونس ، وأجاز أيضا : سُرَيويلات .

(ويقال فى رَكْب وسفر : رُكَيْب وسُفَير) — لأن أسماء الجموع كالأسماء المفردة ، فتصغَّر على لفظها ، وكذا جاء السماع ؛ أنشد الأصمعىّ :

من (١ — ١) سقط من (ز) .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(٢٤٠) * أَخشَى رُكَيْباً أو رُجَيْلاً عاديا [١] *

صغَّر رَكْباً ورجلاً على لفظيهما .

(لا رُوَيْكبون ومُسَيْفِرون ، خلافاً لأبى الحسن) — وهذا بناء على أن ركباً ونحوَه جمع تكسير عند الأخفش ، فلذا ردَّه إلى المفرد عنده وجمع ، فيقول على هذا فى طير : طُوَيْرات ، والسماع يَرُدُّ هذا عليه ؛ وقد سبق ذكر هذا الخلاف عنه ، وأن ما ذُكر عنه هنا فى التصغير ، كلامه فى الأوسط على أنه قبيح .

(**فصــل**) : (قد يُستغنى بمصغَّر عن مكبَّر) — فينطق باللفظ على صورة المصغّر ، ولا يُنطق بالمكبر ، نحو : الكُمَيْت من الخيل والحمُر ، وكأنه تصغيرُ أَكْمت ، تصغيرَ ترخيم ، لأن قياس الألوان : أَفْعل ؛ ونحوَ : الكُعَيْت ، وهو البلبل ؛ وقال المبرد : يُشبهه وليس إيَّاه ، وقالوا فى الجمع : كِعْتان ، فكأنه تصغير كُعَت ، كصُرَد ، ونحوه : الثريَّا للنجم المعروف ، والقُصَيْرَى أُخْرَى الأضلاع .

(وبتصغير مهمل عن تصغير مستعمل) — كقولهم فى مغرب : مُغَيْربان ، وفى رجل : رُوَيْجل ، وكأنه تصغير : مَغْرِبان

---

(١) فى (د ، ز) : ورُجَيْلًا ، وفى (ز) عادنا ، وفى ابن يعيش ٥ / ٧٧ : وأنشد أبو عثمان عن الأصمعى ، لأحيحة بن الجلَّاح :

بنيتُه بعصبة من ماليا أخشى رُكيباً أو رُجَيلًا عاديا

قال : هذا نص فى محل النزاع ؛ ثم فصَّل هذا النزاع ؛ والشاهد فى تصغير ركب ورجل ، على رُكيب ورُجيل .

وراجل ، ونظيره : مذَاكير وأعاريض ، جمع ذَكَر وعَرُوض [(١)] .

(وبتصغير أحد المترادفَين ، عن تصغير الآخر [(٢)]) – كقَصْر بمعنى عَشِىّ ، يقال : أَتيْتُه قَصْراً ، أى عَشيًّا ، ولم يصغِّروا قَصْراً ، استغناء بتصغير عَشِىّ ، وقالوا فى تصغير عَشِىّ : عُشَيَّان ، على غير مكبَّرِه ، كأنهم صغَّروا عَشْياناً ، والجمع : عُشَيَّانات [(٣)] ، وقالوا أيضا فى تصغيره : عُشَيْشِيان ، والجمع [-٣)] : عُشَيْشِيانات ، وهذا كما قالوا فى تصغير عَشِيَّة : عُشَيْشِيَة ، والجمع : عُشَيْشِيات .

(ويطرد [(٤)] ذلك فيهما جوازاً ، إن جمعهما أصلٌ واحد) – فلك أن تستغنى بتصغير أحد المترادفين ، عن تصغير الآخر ، بالشرط المذكور ، نحو : جليس ومجالس ، يجمعهما الاشتقاق من الجلوس ، فيجوز أن تستغنى بجليس عن مجيلس ، وبالعكس .

---

(١) فى الصحاح : العَروض : الناقة التى لم تُرَض ، والعَروض : ميزان الشعر ، والعَروض أيضا : اسم الجزء الذى فيه آخر النصف الأول من البيت ، ويجمع على أعاريض ، على غير قياس ، كأنهم جمعوا إعْريضاً ، وإن شئت جمعته على أعارِض ، والعَروض : طريق فى الجبل ...وبعيرٌ عَروض ، وهو الذى إذا فاته الكلأ ، أكل الشوك ، قال ابن السكيت : يقال : عرفت ذلك فى عَروض كلامه ، أى فى فحوَى كلامه ومعناه ، والعروض : الناحية ، يقال : أخذ فلانٌ فى عَروضٍ ما تعجبنى ، أى فى طريق وناحية ... والعروض : المكان الذى يُعارضك إذا سرت ، وقولُهم : فلان رَكوضُ بلا عَروض ، أى بلا حاجة عَرَضَتْ له .

(٢) فى (ز) : الأخير .

من (٣ – ٣) سقط من (ز) .

(٤) فى (ز) : ونظير ذلك .

(وقد يكون للاسم تصغيران : قياسيّ وشاذ) – نحو : صبْيَة ، جمع صَبِىّ ، قالوا فى تصغيره : صُبَيَّة ، على لفظه ، وهو القياس ، لأن جمع القلة يصغَّر على لفظه ، وقالوا : صُبَيْبَة ، على غير قياس ، كأنه تصغير أصْبِية ، ولم يتكلموا بهذا المكبَّر ، لكنه قياس جمع فعيل فى القلَّة ، كقفِيز [١] وأَقْفِزة ؛ وقالوا أيضا : غِلْمة فى جمع غلام ، وقالوا فى التصغير : أُغَيْلِمَة ، كأنه تصغير أَغْلِمة ، وهو قياس القلة فى فُعال [٢] ، كغراب وأغربة ، ولكنه لم يستعمل فى غلام فى التكثير [٣] ؛ قال الخضراوِىّ : ولم يصغّروا أغلمة . انتهى . وليس كذلك ، بل قالوه ، وممن ذكره ، الجوهرىّ ، قال : استغنوا بغلمة عن أغلمة ، وتصغير الغِلْمة : أُغَيْلمة ، على غير مكبره ، كأنهم صغروا أغلمة ، وإن كانوا لم يقولوه [٤] ، كما قالوا : أُحَيْبِبة [٥] فى تصغير حبيبة ، قال : وبعضهم يقول : غُلَيِّمة ، على القياس .

(**فصـــل**) : (لا يُصغَّر من غير المتمكِّن إلاَّ ذا والذى وفروعهما الآتى ذكرها) – أى أسماء الإشارة والموصولات،وذلك لشبهها الأسماء المتمكنة فى أنها تُوصف ويُوصف بها ، كما تقدّم ، والمراد بغير المتمكّنة ، مايراد بالمتوغلة فى البناء ، وهى التى لم يكن لها تمكّن قط ، أى إعراب ، فخرج معدى كرب ، فى لغة البناء ، فإنه يُصغَّر بإدخال ياء التصغير

---

(١) فى (ز) : كفقير وأفقِرة .

(٢) فى (ز) : فى أفعال .

(٣) فى (د) : فى التكبير .

(٤) فى (ز) : لم يقولوا .

(٥) فى (ز) : أُخَيْبية فى تصغير : خيبة ، بالخاء المعجمة .

فى الصدر نحو : بُعَيْلبك ؛ وخرج المبنى للنداء ، فإنه يصغر نحو : يازُييدُ ، وياجُعَيْفر ، وكذا عمرويه ونحوه ، إن قلنا : لا يُعرب بحال ، فيقال : فيه عُمَيْرويه ، لأن البناء إنما عرض بويه ، فكان كالمنادى المفرد المعرفة ؛ وذكر ابن العِلج أنه يقال : أُوَيّه من كذا ، وأنه تصغير [١] أوه ، فيضاف هذا [٢] إلى أسماء الإشارة والموصولات ، وذكر أنه يقال بفتح الأول ، كما فعلوا فى المبهمة .

(فيقال : ذَيَّا وتَيَّا) — فى تصغير ذا وتا ، والأصل : [٣]ذَيَيَّا وتَيَيَّا ، بثلاث ياءات ، الأولى عين الكلمة ، والثانية ياء التصغير ، والثالثة اللام [٤] ، فاستُثقل اجتماع ثلاث ياءات ، فحذفوا واحدة ، وسيأتى بيان المحذوفة ، وأطبقوا [٥] على فتح الذّال والتّاء .

(واللَّذَيَّا واللَّتَيَّا) — فى تصغير الذى والتى ، واللام فيهما مفتوحة ، عند جمهور العرب .

(وذَيَّان وتَيَّان) — فى [٦ تثنية ذا وتا .

(واللَّذَيَّان واللَّتَيَّان) — فى تثنية -٦] الذى والتى .

---

(١) فى (ز) : يصغَّر .

(٢) فى (د) : فتضاف هذه الأسماء .

(٣) فى شرح الكافية : ذُيَيَّا وتُيَيَّا ، بضم الذال والتاء ، فتكون رجوعا إلى الأصل العام فى التصغير .

(٤) أى لام الكلمة .

(٥) أى أجمعوا .

(٦) أى تصغير مثناهما ، فى الموضعين .

(وأُلَيَّا) — فى تصغير الأُلَى .

(وأُلَيَّاء) — فى تصغير أُولاء .

(واللَّذيُّون واللَّذيَّون ، فى الَّذين) — والأول قول سيبويه ، فيقول : حذفت الألف من اللذيَّا عند الجمع ، لا لالتقائها مع علامة الجمع على السكون ، بل للتخفيف والفرق بين المتمكّن وغيره ، فيقول : اللّذيُّون ، بضم الياء ، واللَّذيِّين ، بكسرها ، لأنه لا يُقدِّرُ الألف ؛ والثانى قول الأخفش والمبرد ، لأنهما يقدِّران الألف ، ويقولان : إنما حذفت لالتقاء الساكنين ، هى وعلامة الجمع ، ولم تقلب ، فرقاً بين المتمكن وغيره ، فيقولان : اللّذيَّون واللَّذيَّين ، لأن الألف عندهما مقدَّرة ؛ ولم يرد عن العرب سماع بهذا ولا هذا ، وكأن المصنف رأى أن لكل من القولين وجها بلا ترجيح واحد ، فلذا خيَّر .

(واللَّتيَّات واللّوَيْتا فى اللاتى) — فاللّتيّات تصغير اللّاتى ، على معنى أنه ردّ اللاتى إلى واحده ، ثم صغّر وجمع ، واللّوَيْتا تصغير اللاتى على لفظه ، ولم (١ يثبت تصغير اللاتى على لفظه ـ١) ، قال : اللاتى لا يُحقَّر ، استغنوا بجمع الواحد المحقّر السالم ، إذا قلت : اللَّتيّات . انتهى . وأجاز الأخفش تحقير اللاتى على اللَّوَيْتا .

(واللَّوَيَّاء (٢) واللّوَيْؤُون فى اللائى واللائين) — فاللَّويّا

---

(١) من (١ — ١) سقط من (د).

(٢) جاء فى (د ، ز) والأشمونى فى ، بدون همز ، والتحقيق من (غ) ومن النسخة المحققة من التسهيل ، وشرح الكافية ٤ / ١٩٢٦ — قال فى شرح الكافية : وفى اللائين : اللويْؤن واللويئين ، ولك أن تأتى بالياء ... وفى تصغير اللاتى واللائى بمعناها : اللَّوَيْتا واللَّوَيْئا واللَّتيَّات.

تصغير اللّايى [١] غير مهموز ، وهو قول الأخفش ؛ وأجاز بعضهم تحقيره مهموزاً ، فتقول : اللَّوَيْئا ، وتحقّر اللائين ، فتقول : اللَّوَيْئون ؛ والحقّ أن ما سُمع من ذلك قليل ، ، وإلَّا فلا ؛ لأن تحقير المتوغل فى البناء ، خارج عن القياس .

([٢] فوافقت المتمكن فى زيادة الياء ثالثة بعد فتحة) — أى ياء التصغير ، وكونها ثالثة فى الذى والتى ظاهر ، وأما فى ذا وتا ، فسيأتى تقريره .

(وخالفته بترك الأول على حاله ، وزيادة ألف) — فجعلوا زيادة الألف فى آخره عوضاً عما فات من ضمّ أوله ، وقلبت فى أُولَيَّاء همزة ، لأجل الألف قبلها ، لأن الهمزة ألف فى الأصل ، ففُعل فيه مافُعل فى حمراء ؛ وهذا قول الزجاج ؛ وقال المبرد : أدخلوا الألف التى تُزاد فى تصغير المبهم ، فى هذا قبل آخره ، ليقع الفرق بين أُولَى المقصور [٣] والممدود ، لأنهم إذا صغَّروا الممدود [٤] ، فجعلوا الياء بعد اللام ، قلبت الألف التى قبل الهمزة ياء ، وكُسرت ، فتنقلب الهمزة ياء ،

---

(١) فى النسخ الثلاث اللاى .

(٢) فى (د ، ز) : فوافق .

(٣) فى الأشموى مع الصبان ٤ / ١٧٣ : وقالوا فى أُولَى بالقصر : أُولَيّاً ، وفى أُولاء بالمدّ : أُولَيَاّء .

(٤) سقطت من (ز ، غ) والشرح يعضد إثباتها .

ثم تحذف إحدى الياءات ، كما فى تصغير عَطاء[١] ، ثم تدخل الألف ، فتصير الياء على لفظ المقصور ، فترك ذلك ، وأدخلت الألف قبل الآخر ، بين الياء المشدَّدة ، والياء المنقلبة من الهمزة ، ثم قُلبت الياء المتطرفة همزةً ، لأن قبلها ألفاً .

وثبت فى نسخة الرّقّى بعد هذا ، [٢] قوله :

(عوضاً منه) [٣] – والضمير للضَّم الحاصل بالتصغير ، المدلول عليه بقوله :

(وخالفته بترك الأول) – إذ معناه : بعد [٤] ضم التصغير .

(وأصل ذَيَّا وتَيَّا : ذَيَيَّا وتَيَيَّا ، فَخفِّفا بحذف الياء الأولى) – وقد سبق تقرير أن الأصل كذا ؛ وهو إنما يتمشّى على قول البصريين : إن ذا وتا على ثلاثة أحرف تقديراً ، وأن الأصل مثلا : ذَيَى أو ذَوَى ؛ وأما على قول الكوفيين ، وهو أن الاسم الذَّال ، وأن الكلمة وضعت على حرف واحد ، كبعض المضمرات ، فلا ؛ وإليه ذهب السُّهَيْلىّ أيضاً ، لكن يحتاج إلى النظر فى هذه الياء التى مع ياء

---

(١) فى (د) : غطاء ، بالغين المعجمة .

(٢) سقطتا من (غ) ، والمقصود : بعدما جاء بالمتن الأخير .

(٣) وثبت هذا فى النسخة المحققة من التسهيل .

(٤) فى (د) : بعدم ، وفى (ز) : تقدَّم .

التصغير ؛ ويجوز أن تكون هى الألف الزائدة فى ذا [١] ، بناءً على معتقدهم فيها ، وقلبت ياء لأجل ياء التصغير ، ثم حصل الإدغام ؛ ويلزم على هذا ، إمَّا وقوع ياء التصغير ثانية ، إن قدَّرت أن المنقلبة عن الألف هى الثانية ؛ وإمَّا وقوع ياء التصغير متحركةً بعد ساكن ، إن قدَّرت المنقلبة عن الألف هى الأولى ؛ وكلاهما مخالف لما استقرَّ من أن ياء التصغير لا تكون إلَّا ثالثة ساكنة بعد فتحة .

ويجوز أن يرجح الأول ، بأن غاية مافيه وقوع ياء التصغير ثانية فى غير المتمكن ، ولا بُعْدَ فى أن يخالف به فى هذا القدر ، كما خولف فى غيره ؛ وامتناع وقوعها ثانية [٢]، إنما كان ، لأن ماقبلها لا يكون إلا مفتوحاً ، والأول لا بُدَّ من ضمه للتصغير ، فإذا سقط ضم الأول ، فلا مانع من وقوعها ثانية ؛ وأما فتح مابعدها ، فلأجل الألف المعوضة من الضمة ، كما فى اللذيَّا ونحوه ؛ وماذكره من أن المحذوف الياء الأولى ، تقريره أن الثانية ياء التصغير ، ولا تحذف ، لدلالتها على معنى ، والثالثة يحتاج إليها ، لأجل الفتحة المستحقَّة للألف الزائدة عوضاً ، فأشبهت بذلك ماله معنى ، فلم تحذف ، فتعيَّنَت الأولى ؛ وأيضاً لو حذفت الثالثة ، للزم تحريك ياء التصغير ، لأجل الألف الزائدة ، وهى لا تتحرَّك .

---

(١) فى (د ، غ) : فى ذا و تا،على معتقدهم .

(٢) فى (ز ، غ) : ثالثة .

(ولهما ولأُوليَّاء وأُولَيَّا ، من التنبيه والخطاب ، مالهنَّ فى التكبير) – فيثبت (١ لِذَيَّا وتَيَّا وما ذكر من فروعهما ، ماكان فى التكبير ، من لحاق هاء التنبيه وكاف الخطاب ـ١) ، مع اللام ودونها ، ومع التشديد والتخفيف ، فتقول : هاذيّا وذَيَّاك وهاذياك وذَيّالك ؛ ولا يجوز : ها ذيَّالك ، كما لا يجوز : هذالك ، وكذا تياًّ ؛ وتقول : هاذيّان وذيَّانك وهاذيَّانك ، وذَيَّانِّك ، بتشديد النون ، أو إبدال إحدى النونين ياءً ، وتمتنع هاء التنبية ، عند التشديد أو البدل ، وتقول : هاؤليّا وأُوليّاك وهؤلياك بالقصر ، وقالوا : هؤليَّائك (٢) ، قال :

(٢٤١) ياما أُمَيْلحَ غزلاناً شدَنَّ لنا
من هؤليَّائكـنّ الضّالِ والسَّمُـرِ (٣)

واستدلَّ به على أن أولئك (٤) ليس للبعد ، لوجود هاء التنبيه فى مصغَّره .

من (١ – ١) سقط من (غ) .

(٢) فى (ز) : هؤلائك .

(٣) من البسيط ، نسبه فى معجم شواهد العربية للعرجىّ ، أو كثير عزة ، وذكر أنه فى ديوان العرجى صـ ١٨٢ ، وفى ديوان المجنون صـ ١٦٨ ؛ وفى حاشية ابن يعيش ٣ / ١٣٤ : اضطرب العلماء فى نسبة هذا البيت فقال قوم : هو من أبيات لكاهل الثقفىّ ، وقال العينى : هو من قصيدة للعرجىّ ، ونسبه جماعة للمجنون ، وقوم ينسبونه لذى الرمة ، وناس يذكرون أنه للحسين بن عبد الله ؛ والضَّال : السِّدر البّرىّ ، واحده : ضالَة ، والسَّمُر بفتح فضم : شجر الطلح ؛ وشدَنَ الغزالُ : قوى وطلع قرناه . والشاهد فى هذا الموضع ، على أن التصغير فى هؤلياء شاذ ، لأن التصغير لايكون إلَّا فى الأسماء المتمكنة .

(٤) فى (د) : أوليائك ، وفى (غ) : ألياك .

(وضَمُّ لام اللَّذَيّا واللَّتَياَّ ، لُغَيَّة) – فتقول : اللُّذَيَّا واللُّتَياَّ ، بضم اللام ، وهو قياس التصغير ، وغير القياس هنا ، لتعويضهم من الضم الألف ، فيلزمُ على لغة مَنْ ضمَّ سقوط الألف ، لئلا يجمع بين العوض والمعوض ، ولم يسقطوها ، فإما أن يقال ، بأنها ليست عوضاً عن الضم ، أو يقال : إن هذا شذوذ ؛ وقال ابن خالويه : أجمع النحويون على فتح اللام فى اللّتياَّ ، إلَّا الأخفش ، فإنه أجاز اللُّتَياَّ . انتهى .

وقوله : أجاز ، يشعر بأن ذلك على جهة القياس ، جريا على قاعدة الباب ، إذ يجوز ذلك ، والأخفش حكى ذلك فى الأوسط سماعاً ، فقال : وقد ضمَّ بعضهم .

(**فصـــل**) : (تصغير الترخيم : جعلُ المزيد فيه مجرداً ، معطى مايليق به من فُعَيل أو فُعَيْعل) – وسُمى بهذا الاسم ، لأن فى حذف الزائد تسهيل الكلمة ، بتقليل لفظها ؛ والترخيم لغة : التسهيل ، فتقول فى أزهر : زُهَير ، وفى منطلق : طُلَيق ، وفى مستخرج : خُرَيج ، وفى مُدحرج : دُحَيرج ، فتجعل ، إن كانت الأصول [١] ثلاثة ، على مثال [٢] فُعَيْل ، أو أربعة على مثال : فُعَيْعِل ؛ وكثيراً ما يستوى إذ ذاك ، تصغير الترخيم ، وخلافه من التصغير ، وقد يفترقان ، فتقول فى زعفران ، فى تصغير الترخيم : زُعَيْفر ، وفى غيره : زُعَيْفَران ؛ ودخل فى كلامه زيادة الإلحاق ، فتقول فى مُقْعَنْسس : قُعَيْس .

---

(١) فى (غ) : الأول .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(ولا يخص الأعلام ، خلافاً للفرَّاء) – وثعلب ، وعُزى للكوفيين ؛ فلا يجوز فى حارث ، غير علمَ ، إلاَّ حُوَيرث ؛ وأجاز ذلك البصريون ، فتقول عندهم : حُرَيث ، علَماً كان أو غيره ، ويشهد لهم قول العرب : يجرى بُلَيْقٌ ويَذُم ؛ وهو تصغير أبلق .

(ولا يستغنى فُعَيل عن هاء التأنيث ، إن كان لمؤنث) – فتقول فى سُعاد لمؤنث : سُعَيْدَة ، وكذا فى حمراء : حُمَيْرة ، وفى حُبْلَى : حُبَيْلَة ، إذا كانا لمؤنَّثين ؛ فلو سميت مذكّراً بسعاد مثلاً ، ثم صغرت ، على هذا الحدّ ، لقلت : سُعَيْد ، بلا تاء ؛ وكذا لا تدخل التاء فى المصغَّر كذلك ، من صفات المؤنث بلا تاء ، كطامث ، فتقول : طُمَيث ، لاطُمَيْثة ، وناقة ضُمَيْر ، لا ضُمَيْرة ؛ كما أنك إذا صغَّرت نصَفا ، وهى المتوسطة السِّنّ من النساء ، لا تأتى بالتاء ، بل تقول : نُصَيْف .

(ولا يمتنع صرفُه ، إن كان لمذكَّر) – فلو صغّرت أحمد ، علَمَ مذكَّرٍ ، تصغير ترخيم ، لقلت : حُمَيْد ، مصروفاً ؛ وسبق بباب منع الصرف ، مايغنى عن بعض البسط هنا .

(وقد يُحذَف لهذا التصغير) – أى تصغير الترخيم .

(أصلٌ يشبه الزائد) – نحو : بُرَيْه وسُمَيع ، فى إبراهيم وإسماعيل ، حذفت الهمزة والميم واللام ، واشتمل الحذفُ على زائد وغيره ، وغير الزائد باتفاق : الميم واللام ؛ ومذهب سيبويه أن الهمزة زائدة ، ومذهب المبرد أنها أصلية ، وينبنى على هذا تصغير غير

الترخيم ، فتقول عند سيبويه : بُريهم وسُميعيل ، وعند المبرد : أُبَيْرِه [١] و أُسَيْمع [٢] ؛ والصحيح قول سيبويه ، وهو المسموع ؛ قال أبو زيد وغيره : إن العرب تصغِّر إبراهيم : بُرَيْهِم ؛ واتّفقوا فى تصغير الترخيم على بُرَيه وسُمَيْع .

* * *

(١) فى (ز) : بريه .

(٢) فى الأشمونى مع الصبان ٤ / ١٧٠ : أبيريه وأسيميع .

تَمَّ بفضل الله وتوفيقه ، الجزء الثالث من شرح التسهيل ، لابن عقيل :
المساعد على تسهيل الفوائد
بتمام باب التصغير ، ويليه إن شاء الله تعالى : الجزء الرابع والأخير ،
أوله : باب التصريف .
والحمد لله رب العالمين .

* * *



الفهارس

أولا : فهـرس الأبـواب والفصـول

الصفحة	الموضوع

الصفحة	الموضـــوع

* * *

الصفحة	الموضـــوع
١٠٥	والمنفىّ بلا ، الصالح قبلها كى ، جائز الرفع والجزم ، سماعاً عن العرب
١٠٦	فصل : تظهر أَنْ وتضمر ، بعد عاطف الفعل ، على اسم صريح ،
١٠٨	وبعد لام الجرّ ، غير الجحودية
١٠٩	مالم يقترن الفعل بلا بعد اللام ، فيتعين الإظهار
١٠٩	ولا تنصب أنْ محذوفةً فى غير المواضع المذكورة ، إلَّا نادراً
١١٠	وفى القياس عليه خلاف
١١٠	فصل : تُزادُ أنْ جوازاً بعد لمَّا ، وبين القسم ولو ،
١١١	وشذوذاً بعد كاف الجرّ
١١٢	وتفيد تفسيراً بعد معنى القول ، لا لفظه ،
١١٣	وتفيده ، أىْ غالباً ، فيما سوى ذلك ، وتقع بين مشتركين
١١٤	فى الإعراب ، فتُعدُّ عاطفةً على رأى
١١٤	وإن ولى أنْ الصالحة للتفسير ، مضارعٌ معه لا ، رُفع على النفى ،
١١٤	وجُزم على النهى ، ونُصب على جعل أنْ مصدرية
١١٥	ولا تفيد أنْ مجازاة ، خلافا للكوفيين ، ولا نفيا ، خلافاً لبعضهم
١١٦	فصل : المنصوب بعد حتى مستقبل ، أو ماض فى حكمه
١١٧	وإن كان الفعلُ حالًا أو مؤوَّلًا به ، رُفع
١٢١	**(٦٥)باب عوامل الجزم**
١٢١	وهى قسمان : مايجزم فعلا واحدا ؛ وما يجزم فعلين
١٢١	منها : لام الطلب ..
١٢٦	ومنها : لا الطلبية ، وقد يليها معمول مجزومها
١٢٧	ومنها : لم ولَمَّا أختها
١٣١	وقد يلى لم معمولُ مجزومها ، اضطراراً
١٣١	وقد لا يُجزم بها ، حملًا على لا
١٣٢	ومنها – أى من عوامل الجزم – أدوات الشرط ؛

الصفحة	الموضـــــوع

الصفحة	الموضـــوع
٣٤٧	والتزم غيرُ بكر الفكَّ قبل تاء الضمير
٣٤٨	وأخويه ، ونُونيه المرفوعين
٣٤٩	وحذفُ أول المثلين عند ذلك ، لغةُ سليم
٣٥١	**(٧٣) – باب النسب**
٣٥١	وبعضهم يقول : النسب فى العرف ، إنما هو إضافة الإنسان إلى آبائه وأجداده .
٣٥١	وهذا الباب تكون الإضافة فيه إلى الحرف أيضا ...
٣٥١	يجعل حرف إعراب المنسوب إليه ياء مشدَّدة ، تلى كسرة ،
٣٥١	ويُحذف لها عجز المركب غير المضاف
٣٥٣	وصدر المضاف ، إن تعرَّف بالثانى تحقيقاً أو تقديرا ، وإلَّا فعجزه
٣٥٣	وقد يحذف صدرُه خوف اللبس
٣٥٤	وقد يُفعَل ذلك ببعلبك ونحوه
٣٥٤	ولا تقاس عليه الجملة ، خلافا للجرمىّ
٣٥٥	ويُحذَف الآخِرُ ، إن كان تاء تأنيث ،
٣٥٥	أو زيادتَى تصحيح ، أو شبيهتيهما ، أو ياءَ منقوص غير ثلاثى ، أو ياء
٣٥٦	مشدَّدة
٣٥٦	بعد أكثر من حرفين ، أو ألفاً للتأنيث رابعة ، أو فوقها
٣٥٦،٣٥٧	مطلقا ، أو واواً ، تلى مضموما ثالثاً فصاعداً ، أو حرف لين
٣٥٧	مع نون تسقط للإضافة
٣٥٧	ويُقلب واواً ، ماتليه ياء النسب ، من ألف ثالثة ، أو رابعة
٣٥٨	لغير التأنيث ، أو همزة ، أبدلت من ألف التأنيث ، وفى همزة غيرها ، تلى ألفاً ، وجهان
٣٥٨	أجودهما فى الأصلية ، التصحيح
٣٥٨	وربما حذفت الألف الرابعة ، كائنة لغير التأنيث ،
٣٥٨	وقلبت كائنة له ، فيما سكن ثانيه

الصفحة — الموضـــوع

الصفحة	الموضـــوع
٤٦٦	ولا يعامل بذلك ماقبل الرابع ، خلافا للكوفيين والأخفش ،
٤٦٦	ولا يستبقى ، دون شذوذ ، فى هذا الجمع ، مع أربعة أصول ، زائد ،
٤٦٧	إلَّا أن يكون حرف لين رابعا .
٤٦٨	وجائز أن يعوض مماحُذف ، ياء ساكنة ، قبل آخر مالم يستحقها لغير تعويض .
٤٦٩	وقد تعوض هاء التأنيث من ألفه الخامسة ،
٤٦٩	وهى أحق بما حذف منه ياء النسب
٤٦٩	وتلحق لغير تعويض ، العجميَّ كثيراً ، وغيرَه قليلا .
٤٦٩	فصل : تجوز مماثلة ما ماثل مفاعيل ، لمفاعل ، وكذا العكس ،
٤٧٠	فى غير فواعل ، مالم يشذ ، كسوابيغ .
٤٧١	وردّ غيره ، من مماثل مفاعل ، المعتل الآخر ، إلى مماثلة فعالَى جائز ،
٤٧١	ولا يفتتح هو ، ولا مماثل مفاعيل ، بما لم يفتتح واحده ، ولا يختم
٤٧٢،٤٧١	بحرف لين ، ليس فى الواحد هو ، ولا ماأبدل منه ، وما ورد
٤٧٢	بخلاف ذلك ، فهو فى الأصل ، لواحد قياسيّ مهمل ، أو مستعمل قليلا .
٤٧٣،٤٧٢	وقد يكون للمعنى اسمان ، فيجمع أحدُهما على مايستحقه الآخر ،
٤٧٣	ولا يُقتصر فى ذلك على السماع ، وفاقاً للفرَّاء ،
٤٧٣	وربما قُدِّر تجريدُ المزيد فيه ، فعومل معاملة المجرد .
٤٧٣	فصل : من أسماء الجمع ، مالا واحد له من لفظه ، وماله واحد ؛
٤٧٣	فمن ذلك : فَعْل ، لنحو : راكب وعائذ ونائمة وتمرة وألَّة وزنجيٍّ ،
٤٧٤	وفَعْلَة لنحو : راجل وكَمْء ،
٤٧٤	وفَعَل ، لنحو : خادم ورائح وغائب وناشئة وأديم وبعيد وعمود وإهاب وحلقة وشجرة وفاقة وحبشىّ ؛
٤٧٤	ومنها : فُعْلَة ، لنحو : صاحب وفاره وأخ .
٤٧٤	ومنها : فَعِل ، لنحو : نَبِقَة ولَبِنَة وظَرِبان .

* * *

الصفحة	الآيـــــة	رقمها	سورتها
	(٦٢) باب منع الصرف		
٨	« أُولِى أجنحة مثنى وثلاث ورباع »	١	فاطر
هـ ١٨	« وقالت اليهود : عُزَيْرٌ ابن الله »	٣٠	التوبة
٤٣	« سلاسلًا وأغلالًا وسعيراً »	٤	الإنسان
هـ ٤٤	« وأكواب كانت قواريرا . قوارير من فضة قدروها تقديرا »	١٥ ، ١٦	الإنسان
	(٦٣) باب التسمية بلفظ كائن ما كان		
٤٨	نحو : « حاميم » – « حم »	أوائل سور : غافر،وفصلت، والشورى ، والزخرف والدخان ، والجاثية ، والأحقاف	
٤٨	كطاسين – « طس »	أول سورة : النمل	
٤٨	وياسين – « يس »	أول سورة : يّس	
٥٦	« صراط لَذين »	٧	الفاتحة
٥٧	نحو : ألف لام ميم – « الّمّ »	أول سورة : البقرة ، وآل عمران ،والعنكبوت .	
	(٦٤) باب إعراب الفعل وعوامله		
٥٩	« عَلم أن سيكون منكم مرضى »	٢٠	المزمل
٦٠	« أحسب الناس أن يُتركوا »	٢	العنكبوت
٦١	« أن يا إبراهيم ، قد صدقت الرؤيا » ؟	١٠٤،١٠٥	الصافات
٦١	« وأن لا إله إلّا هو »	١٤	هود
٦١	« لمن أراد أن يتم الرضاعة »	٢٣٣	البقرة
٦٣	« إنى لكما لمن الناصحين »	٢١	الأعراف

الصفحة	الآيـــة	رقمها	سورتها
٨٨	« ياليتنى كنت معهم ، فأفوزَ »	٧٣	النساء
٨٨	« لو أنَّ لنا كرَّةً ، فنتبرَّأ »	١٦٧	البقرة
٨٨	« ودُّوا لو تُدْهِنُ فيُدهنُوا » – فى بعض المصاحف	٩	القلم
٨٩	« لعلى أبلغ الأسباب . أسباب السموات ، فأطَّلعَ إلى إله موسى »	٣٦،٣٧	غافر
٨٩	« وما يدريك لعلَّه يزَّكَّى . أو يذَّكَّرُ ، فتنفعَه الذكرى »	٣ ، ٤	عبس
٩١	« ولا تلبسوا الحق بالباطل ، وتكتموا الحق »	٤٢	البقرة
٩٢	« ولمَّا يعلَمِ اللّهُ الذين جاهدوا منكم ، ويعلمَ الصابرين »	١٤٢	آل عمران
٩٢	« ياليتنا نُردُّ ، ولا نكذِّبَ بآيات ربنا ، ونكونَ »	٢٧	الأنعام
٩٤	« ولا يُؤذَنُ لهم ، فيعتذرون »	٣٦	المرسلات
٩٤	« لا يُقضَى عليهم ، فيموتوا »	٣٦	فاطر
١٠١	« ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ، ثم يدركَه الموت »	١٠٠	النساء
١٠٢	« وإن تبدوا مافى أنفسكم أو تخفوه ، يحاسبكم به الله ، فيغفر لمن يشاء ، ويعذب من يشاء » .	٢٨٤	البقرة
١٠٢	« وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء ، فهو خير لكم ، ويكفر عنكم من سيئاتكم » .	٢٧١	البقرة
١٠٢	« إذا قضى أمرا ، فإنما يقول له : كن فيكونَ »	٤٧	آل عمران
١٠٣	« ذَرْهُم يأكلوا ويتمتَّعوا »	٣	الحجر
١٠٤	« من يُضْلل الله ، فلا هادى له ، ويذَرْهم »	١٨٦	الأعراف
١٠٧	« وما كان لبشر أن يكلمه الله إلَّا وحياً أو من وراء حجاب ، أو يُرسل رسولا ، فيوحى بإذنه مايشاء »	٥١	الشورى
١٠٨	« أن تضل إحداهما ، فتذكرَ إحداهما الأخرى »	٢٨٢	البقرة
١٠٩	« لئلا يعلمَ أهلُ الكتاب »	٢٩	الحديد

الصفحة	الآيـــــة	رقمها	سورتها
١١٠	« قل أفغير الله تأمرونى أعبد »	٦٤	الزمر
١١٠	« وإذ أخذنا ميثاق بنى إسرائيل ، لا تعبدون إلَّا الله »	٨٣	البقرة
١١٠	« فلما أن جاء البشيرُ »	٩٦	يوسف
١١٠	« ولما أن جاءت رسلُنا لوطاً ، سِيءَ بهم »	٣٣	العنكبوت
١١٢	« وانطلق الملأ منهم ، أن امشوا واصبروا على آلهتكم »	٦	صٓ
١١٣	« ماقلت لهم إلَّا ماأمرتنى به ، أن اعبدوا الله »	١١٧	المائدة
١١٣	« وآخر دعواهم ، أن الحمد لله رب العالمين »	١٠	يونس
١١٤	« والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين ، لمن أراد أن يُتمَّ الرضاعة »	٢٣٣	البقرة
١١٦	« أن يُؤْتَى أحدٌ مثل ماأوتيتم »	٧٣	آل عمران
١٢١	**(٦٥) باب عوامل الجزم**		
١٢١	« ثم ليقضوا تفثهم ، وليوفوا نذورهم »	٢٩	الحج
١٢١	« ثم ليقطع ، فلينظر ، هل يذهبن كيدُه مايغيظ » ؟	١٥	الحج
١٢٢	« اتبعوا سبيلنا ، ولنحمل خطاياكم »	١٢	العنكبوت
١٢٣	« قل لعبادى الذين آمنوا ، يقيموا الصلاة »	٣١	إبراهيم
١٢٤	« قل بفضل الله وبرحمته ، فبذلك فليفرحوا »	٥٨	يونس
١٢٦	« ربنا لاتؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا »	٢٨٦	البقرة
١٢٧	« ولنحمل خطاياكم »	١٢	العنكبوت
١٢٩	« هل أتى على الإنسان حين من الدهر ، لم يكن شيئا مذكوراً »	١	الإنسان
١٢٩	« ولم أكن بدعائك ربِّ شقيًّا »	٤	مريم
١٣٣	« مهما تأتنا به من آية »	١٣٢	الأعراف
١٣٤	« نساؤكم حرث لكم ، فأتوا حرثكم أنَّى شئتم »	٢٢٣	البقرة

الصفحة	الآيــــة	رقمها	سورتها
١٥١	« فمن يؤمن بربه ، فلا يخاف بخساً ولا رهقا »	١٣	الجن
١٥٣	« والنجم إذا هوى »	١	النجم
١٥٣	« والليل إذا يغشى »	١	الليل
١٥٤	« وإذا ماغضبوا ، هم يغفرون »	٣٧	الشورى
١٥٦	« فإمَّا ترين من البشر أحداً »	٢٦	مريم
١٥٧	« مادَلَّهم على موته ، إلَّا دابة الأرض تأكل مِنْسأته »	١٤	سبأ
١٥٨ هـ	« فمن ذا الذى ينصركم من بعده »	١٦٠	آل عمران
١٥٨ هـ	« أمَّن هذا الذى هو جند لكم ينصركم »	٢٠	الملك
١٥٨ هـ	« إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة »	٦٧	البقرة
١٥٨ هـ	« قل بئسما يأمركم به »	٩٣	البقرة
١٥٨ هـ	« إنما يأمركم بالسوء والفحشاء »	١٦٩	البقرة
١٥٨ هـ	« الشيطان يعدكم الفقر ، ويأمركم بالفحشاء »	٢٦٨	البقرة
١٥٨ هـ	« أيأمركم بالكفر » ؟	٨٠	آل عمران
١٥٨ هـ	« إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات »	٥٨	النساء
١٥٨ هـ	« وما يُشعركم أنها إذا جاءت لايؤمنون »	١٠٩	الأنعام
١٦٢	« وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم ، إذا هم يقنطون »	٣٦	الروم
١٦٢	« فإذا أصاب به من يشاء من عباده ، إذا هم يستبشرون »	٤٨	الروم
١٦٤	« لئن لم يرحمنا ربنا ، ويغفر لنا »	١٤٩	الأعراف
١٦٩	« وإن كان كبرُ عليك إعراضهم ، فإن استطعت أن تبتغى نفقاً فى الأرض ، أو سُلَّماً فى السماء ، فتأتيهم بآية »	٣٥	الأنعام
١٦٩	« وإن أحدٌ من المشركين استجارك »	٦	التوبة
١٧١	« تحبسونهما من بعد الصلاة »	١٠٦	المائدة

الصفحة	الآيـــة	رقمها	سورتها
١٧٢	« وإنا إن شاء الله لمهتدون »	٧٠	البقرة
١٧٤	« وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ، ولا يسألكم أموالكم . إن يسألكموها فيحفكم تبخلوا ويخرج أضغانكم »	٣٦ ، ٣٧	محمد ﷺ
١٧٥	« ولئن لم يفعل ماآمره ليسجنَن »	٣٢	يوسف عليه السلام
١٧٧	« لئن بسطت إلىّ يدك لتقتلنى ، ماأنا بباسط يدى إليك لأقتلك »	٢٨	المائدة
١٧٧	« ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ماتبعوا قبلتك »	١٤٥	البقرة
١٨١	« وإما تعرضَنَّ عنهم ابتغاءَ رحمة من ربك ترجوها ، فقل لهم قولًا ميسوراً »	٢٨	الإسراء
١٨١	« وإما ينزغنَّك من الشيطان نزغٌ ، فاستعذ بالله »	٢٠٠	الأعراف،
١٨١	» » » » » » »	٣٦	فصلت
هـ ١٨٢	« فإما يأتينَّكم منى هدى »	١٢٣	طآه
١٨٢	« أيًّا ماتدعوا ، فله الأسماء الحسنى »	١١٠	الإسراء
١٨٢	« أينما تكونوا ، يدرككم الموت »	٧٨	النساء
١٨٣	« فبما رحمة من الله لِنْتَ لهم »	١٥٩	آل عمران
١٨٣	« أيَّما الأجلين قضيت »	٢٨	القصص
١٨٣	« إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم »	٧	الإسراء
١٨٣	« إن تصبك حسنة تَسُؤْهم »	٥٠	التوبة
١٨٦	« إن كنتُ قلتُه ، فقد علمته »	١١٦	المائدة
١٨٦	« إن كان قميصُه قُدَّ »	٢٦	يوسف
١٨٦	« ولا يَجْرِمَنَّكم شنآنُ قوم ، أن صدُّوكم عن المسجد الحرام »	٢	المائدة

الصفحة	الآيـــــة	رقمها	سورتها
٢٢٣	« ولولا فضل الله عليك ورحمته ، لهمَّتْ طائفة »	١١٣	النساء
٢٢٤	« ولولا فضل الله عليكم ورحمته ، وأن الله توَّاب حكيم »	١٠	النور
٢٢٥	« فلا صدَّق ولا صلَّى »	٣١	القيامة
٢٢٥	« فلولا كانت قرية آمنَتْ »	٩٨	يونس
٢٢٦	« ياليتنى مِتُّ قبل هذا »	٢٣	مريم
٢٢٦	« ها أنتم أولاء تحبونهم »	١١٩	آل عمران
٢٢٧	« ألَّا يسجدوا لله الذى يُخرج الخبء فى السموات والأرض »	٢٥	النمل
٢٢٧	« ياليت بينى وبينك بُعدَ المَشْرِقَين »	٣٨	الزخرف
٢٢٨	« هَلَا يا اسجدوا »	٢٥	النمل
٢٢٩	« ليسجننَّه حتى حين »	٣٥	يوسف
٢٢٩	«فتربصوا به حتى حين »	٢٥	المؤمنون
٢٢٩	« فذرهم فى غمرتهم حتى حين »	٥٤	المؤمنون
٢٢٩	« فتوَلَّ عنهم حتى حين »	١٧٤	الصافات
٢٢٩	« وتولَّ عنهم حتى حين »	١٧٨	الصافات
٢٢٩	« وفى ثمود إذ قيل لهم : تمتعوا حتى حين »	٤٣	الذاريات
٢٣٠	« ويستنبئونك : أحقٌّ هُوَ ؟ قل : إى وربى »	٥٣	يونس
٢٣١	« وإذ أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذُرِّيتَهم ، وأشهدهم على أنفسهم : ألستُ بربكم ؟ قالوا : بلى »	١٧٢	الأعراف
٢٣٣	« أَطَّلع الغيب ؟ أم اتخذ عند الرحمن عهداً » ؟	٧٨	مريم
٢٣٣	« فأما من أعطى واتقى »	٥	الليل
٢٣٣	« وأما من بخل واستغنى »	٨	الليل
٢٣٤	« فأما اليتيم فلا تقهر »	٩	الضحى

* * *

الصفحة	الحـديث	المرجـع
٥	**(٦٢) باب منع الصرف**	
٤٥	**(٦٣) باب التسمية بلفظ كائن ماكان**	
٥٣	« يتعاقبون فيكم ملائكة ... »	رواه الشيخان والنسائى عن أبى هريرة – التاج الجامع للأصول ١ / ١٣٤
٥٩	**(٦٤) باب إعراب الفعل وعوامله**	
٧٦	« فيذهب كيما ، فيعود ظهره طبقاً واحداً»	بخارى – عند الحديث على قوله تعالى : « وجوه يومئذ ناضرة » .
٨٠	« حتى يكون أبواه هما اللذان يهوّدانه ..»	– بخارى – قدر / ٣ ، ومسلم – قدر / ٢٢ – ٢٥ .....
١٠٠	« فلا تقرب مساجدنا ، تؤذنا برائحة الثوم »	مسلم – مساجد / ٧١ ، وبخارى كفالة / ٤
١٢١	**(٦٥) باب عوامل الجزم**	
١٢٢	« قوموا ، فلأصلِّ بكم ، أو لكم »	بخارى – صلاة / ٢ ، ومسلم مساجد /٢٦٨
١٢٤	« ولْتَزُرَّه بشوكة »	بخارى صلاة / ٢ ، نسائى قبلة / ١٥
١٢٤	« ولتأخذوا مصافَّكم » .	أحمد ٣٤٢/٥ ، ترمذى تفسير سورة / ٣٨
١٤٤	« الناس مجزيون بأعمالهم ... »	كشف الخفاء جـ ١ صـ ٣٣٢
١٥٦	« إن أبا بكر رجل أسيف ... »	فتح البارى ٦ / ٤١٧ ، مختصر صحيح مسلم للمنذرى – الإيمان صـ ٧
١٥٦	« فإنك إن لاتراه ، فإنه يراك »	مختصر صحيح مسلم للحافظ المنذرى صـ ٧
١٦٩	آخر حديث : « الناس مجزيون ...	وقد مضى تخريجه .
١٨٤	« من يقم ليلة القدر ... »	بخارى ، عن أبى هريرة ١ / ١٢

الصفحة	الحديث	المرجع
١٨٩	« أعطوا السائل ، وإن جاء على فرس »	الفتح الكبير للنبهانى ١ / ١٩٩
٢٠٢	**(٦٦) باب تتميم الكلام ...**	
٢٤٦	« كذب عليكم الحج ، كذب عليكم العمرة ... »	من حديث عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه .
٢٥١	« اقدُم حَيْزُوم »	بخارى – مغازى
٢٥٤	« ذروا الحبشة ما وذرتكم »	لم أجده بالمراجع التى تحت يدى
٢٥٥	« لينتهيَّن أقوام عن ودعهم الجمعة »	مسلم جمعة / ٤٠ ، نسائى جمعة / ٢ أحمد ١ ، ٢٣٩ برواية : « عن ودعهم الجمعات »
٢٥٨	**(٦٧) باب الحكاية**	
٢٧٨	**(٦٨) باب الإخبار**	
٢٨٨	**(٦٩) باب التذكير والتأنيث**	
٣٠٨	**(٧٠) باب ألفى التأنيث**	
٣١٧	« أرسل النبى ﷺ إلى عمر بحلة من حرير أو سيراء ... »	بخارى بيوع / ٤٠ ، أحمد ٣ / ١٤٤
٣٢٣	« إذا مشت أمتى المطيطاء ... »	فيض القدير ١ / ٤٤٥ ، ترمذى عن ابن عمر .
٣٢٩	**(٧١) باب المقصور والممدود**	
٣٣٤	**(٧٢) باب التقاء الساكنين**	
٣٥١	**(٧٣) باب النسب**	
٣٨٧	« الزبير ابن عمتى ، وحوارىَّ من أمّتى »	فيض القدير ٤ / ٧١ ، ومسند أحمد .. عن جابر
٣٩١	**(٧٤) باب أمثلة الجمع ...**	
٤٥١	« أرسلوا إلى أصدقاء خديجة » .	بخارى مناقب الأنصار / ٢٠ ، الترمذى فى البر / ٦٩ ، والمناقب / ٦١ ، أحمد ٦ / ٢٧٩ ، مسلم فضائل الصحابة / ٧٥

* * *

خامسا - شواهد الشعر والرجز

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
٢١٨	١٤٣	فأصبحن لايسألته عن بما به	الأسود بن يعفر
		أصعَّد فى عُلو الهوى ، أم تصوَّبا	أو ابن جعفر

الباء المضمومة

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
١٩١	١٢٢	أخِلَّاىَ ، لو غير الحِمام أصابكم	الغطمَّش
		عتبْتُ ، ولكن ماعلى الدهر مَعْتَبُ	الضَّبّىّ
٢٥٩	١٦٩	بأى كتابٍ ؟ أم بأيَّة سُنَّةٍ	
		ترى حُبَّهم عاراً علىَّ ؟ وتحسبُ ؟	الكميت بن زيد
٧٩	٢٥	سموتَ ، ولم تكن أهلًا لتسمو	
		ولكنَّ المضيَّع قد يصابُ	ــــــ
٣٠١	١٧٨	فليت أميرنا ، وعُزلتَ عناَّ	
		مُخضَّبةٌ أناملُها ، كعابُ	ــــــ
٤١٣	٢١٥	طويلُ اليدين ، رهطهُ غير ثنية	
		أشَمُّ ، كريمٌ ، جارُه لايُرَهَّبُ	الأعشى
١٢٣	٥٣	فلا تستطل منى بقائى ومُدَّتى	
		ولكن يكنْ للخير منك نصيبُ	ــــــ

الباء المكسورة

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
١٠٦	٤٦	لولا توقُّع معترٍّ ، فأرضيَه	
		ماكنت أوثر إترابًا على تربِ	ــــــ
٤٠٩	٢١١	وما بجنبىَ من صفح وعائدة	
		عند الأسِدَّةِ ، إن العِىَّ كالعضَبِ	ــــــ
٦٥	١٨	إذا ماغدَونا ، قال ولدانُ أهلنا:	
		تعالوا ، إلى أن يأتنا الصَّيْدُ ، نحطِبِ	امرؤ القيس
١٥٩	٩٦	وللخير أيامٌ ، فمن يصطبرْ لها	
		ويعرفْ لها أيامَها ، الخيرَ تُعْقِبِ	طُفيل الغنوىّ
٢٣٦	١٥٨	فأما القتالُ ، لاقتالَ لديكمُ	الحارث
		ولكنَّ سيراً ، فى عِراضِ المواكبِ	ابن خالد المخزومىّ

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
٢٤٧	١٦٣	كذبَ العتيقُ ، وماءُ شَنٍّ باردٌ إن كنتِ سائلتى غبوقاً ، فاذهبى	عنترة أوخُزَز بن لوذان

التاء المضمومة

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
٣٣٢	١٨٦	فلو أن الأطباَّ كانُ حولى وكان مع الإطباَّءِ الأُساةُ	ــــــ
٣٠٦	١٨٣	يأيها الراكبُ المزْجِى مطيَّتَة سائل بنى أسدٍ : ماهذه الصوتُ ؟	رويشد ابن كثير الطائى

التاء المكسورة

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
١٨٢	١١٨	زعمت تُماضِرُ أننى إمَّا أُمُتْ	ــــــ
١٨٠	١١٧	متى تأتنا ، تُلْمم بنا ، فى ديارنا تَجِدْ حطبا جزلًا ، وناراً تأجَّجاَ	عبد الله بن الحرّ أو الحطيئة
٢٢٥	١٥٠	ياليت زوجك قد غدا متقلداً سيفا ورُمحاَ	عبد الله ابن الزبعرى
١٠٤	٤٤	سأترك مَنزلى لبنى تميم وألحق بالحجاز ، فأستريحا	المغيرة بن حبناء أو ابن حنين
٨٥	٣١	ياناق ، سيرى عنقا فسيحا إلى سليمانَ ، فنستريحا	أبو النجم العجلى
هـ ٢٩٤	٣١ م	ياناق ، سيرى عنقا فسيحا إلى سليمان ، فنستريحا	أبو النجم
١٨٠	١١٧	متى تأتنا ، تُلْمم بنا ، فى ديارنا تَجِدْ حطبا جزلًا ، وناراً تأجَّجاَ	عبد الله بن الحرّ أو الحطيئة
٢٢٦	١٥٠	ياليت زوجك قد غدا متقلداً سيفا ورُمحاَ	عبد الله بن الزبعرى
١٠٤	٤٢	سأترك مَنزلى لبنى تميم وألحق بالحجاز ، فأستريحا	المغيرة بن حبناء أو ابن حنين

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
٨٥	٢٩	ياناق ، سيرى عنقا فسيحا إلى سليمانَ ، فنستريحا	أبو النجم العجلى
٢٩٥ هـ	٢٩ م	ياناق ، سيرى عنقا فسيحا إلى سليمان ، فنستريحا	أبو النجم

الحاء المضمومة

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
١٨٩	١٢٢	ولو أن ليلى الأخيلية سلمتْ علىَّ ، ودونى جندلٌ وصفائحُ لسلَّمتُ تسليم البشاشة ، أو زقا إليها صدًى ، من جانب القبر صائحُ	ثوبة بن الحمير
٦٢	١١	ربيته ، حتى إذا تمعددا وآض نهداً ، كالحصان أجردا كان جزائى ، بالعصا ، أن أجلدا	العجاج
٣٩١	٢٠٧	وأتى رُكيبٌ ، واضعون رحالهم إلى أهل نارٍ ، من أناسٍ ، بأسودا	——
٢٢٨	١٥٤	يارُبَّ سارٍ بات ماتوسَّدا إلَّا ذراعَ العَنْسِ ، أو كفَّ اليدا	——

المضمومة

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
١٥٥	٩٢	إذا وجدتُ أُوارَ الحبِّ فى كبدى أقبلت نحو سقاءِ القوم أبتردُ	——
٣٦٢	١٩٩	وكيف لنا بالشرب ؟ إن لم يكن لنا دراهمُ عند الحانوىّ ، ولا نقدُ	عمارة بن عقيل أو الفرزدق أو ذو الرّمة
١٤٤	٧٧	يثنى عليك ، وأنت أهلُ ثنائه	عبد الله بن عنمة
١٦٥	٧٧ م	ولديك ، إن هو يستزدْك ، مزيدُ	الضبىّ

الصفحة	رقم	الشـــاهـد	قـائلـه
١٣٥	٦٥	متى تأتِه ، تعشُو إلى ضوء ناره	
		تجدْ خيرَ نارٍ ، عندها خيرُ مُوقِدِ	الحطيئة
١٨١	٦٥ م	متى تأته .....' الخ خيرُ مُوقد	الحطيئة
٢٢٦	١٥٣	ها ، إنَّ ذى عِذْرةٌ ، إنْ لاتكن نفعتْ	النابغة
		فإنَّ صاحبَها ، مشارك النكِدِ	الذبيانى
١٠٩	٤٦	ألا أيهذا الزاجرى ، أحضرَ الوغى	
		وأن أشهدَ اللذَّاتِ ، هل أنت مُخلدى ؟	طرفة
٢٩٤	١٢٨	فلو كان حمدٌ يُخلد الناسَ ، لم تمت	
		ولكنَّ حمدَ الناس ليس بمخلد	زهير
٢٢٧هـ	١٥٢ م	ها ، إن تا عذرة ، إلَّا تكن نفعتْ	النابغة
		فإنَّ صاحبَها ، قد تاه فى البلدِ	الذبيانى
٢٢٧	١٥١	* أبا حكم ، ها أنت نجمٌ ، فجالدِ *	أنشده الفراء
٢٢٤	١٤٩	لا دَرَّ دَرُّكِ ، إنى قد رميتهُمُ	الجموح الظفرىّ
		لولا حُددتُ ، ولا عُذْرَى لمحدودِ	أو راشد السلمى

الذال المفتوحـة

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
٤٨٨	٢٣٢	ترمى الفجاج والفيافى والقُصاَ	أنشده
		بأعيُناتٍ ، لم يخالطها القذَى	ابن برّى

الرّاء الساكنـة

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
٨	٢	يُفاكهنا سعد ، ويغدو لجمعنا	
		بمثنى الزّقاق المترعات ، وبالجزُرْ	امرؤ القيس
٤٨٠	٢٣١	ماأنتَ من شجر العُرَى	
		عند الأمور ، ولا العراعِرْ	الكميت

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
٤١٤	٢١٦	أيها الفتيان ، فى مجلسنا	
		جَرِّدوا منها ، وِراداً وشُقُرْ	طرفة بن العبد
٣٨٥	٢٠٣	ولستُ بلَيْلىّ ، ولكنى نَهِرْ	
		لا أُدْلجُ الليلَ ، ولكن أبتكرْ	———
٣٨٥	٢٠٤	* يتبعن جَأْباً ، كمُدَقِّ المعطيرْ *	العجاج

الرّاء المفتوحة

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
١٨٢	١٢٠	متى ماتلقنى فَرْدَين ، ترتجفْ	
		روانف أليتيك ، وتُستطارا	عنترة
		أعارتْ عينُه ، أم لم تَعارا	عمرو بن أحمر الباهلىّ
٣٤٢	١٩٢	المطعمين لدى الشتاء سدائفاً	
		مِلْنِيبِ غَرًّا	———
٢٢٨	١٥٦	* أما والله ، أنْ لو كنتُ حُرًّا *	———
١٣٥	٦٦	أيان نُؤمنك ، تأمَنْ غيرنا ، وإذا	
		لم تُدرك الأمنَ مناً ، لم تزل حذرا	———
١٩٦	١٣١	قالت سلامةُ : لم يكن لك عادة	
		أن تتركَ الأعداءَ ، حتى تُعذَرا	
		لو كان قتلٌ ، ياسلام ، فراحةٌ	
		لكن فررت ، مخافةً أن أوسَرَا	———
٨١	٢٩	فَسِرْ فى بلاد الله ، والتمِس الغنىَ	
		تعش ذا يَسارٍ ، أو تموتَ فتُعذَرا	———
٤٢٥	٢٢١	أشْبَهْنَ من بقر الخَلْصاءِ أعيُنَها	
		وهُنَّ أحسنُ من صيرانها صورا	ذو الرّمة
٧٦	٢٤	لا تتركنِّى فيهمُ شطيرا	
		إنى إذن أهلكَ أو أطيرا	نُسب لرؤبة
٤٣	٩	فأتاها أُحَيْمرٌ ، كأخى السهم	أمية
		بعضب ، فقال : كونى عقيرا	ابن أبى الصلت

الصفحة	رقم	الشـــــاهد	قائله
		الراء المكسورة	
٢٠٠	١٣٤	فصَبَّ عليكم تغلب ابنة وائل	
		فكانوا عليكم مثل راغية البكرِ	الأخطل
٢٥١	١٦٥	تعلَّمْ شفاءَ النفس قهرَ عدوِّها	زياد
		فبالغ بلطف فى التحيُّل والمكرِ	ابن سيار
٥٢٨	٢٤١	ياما أُميلحَ غزلاناً ، شدَنَّ لنا	العرجى ،
		من هؤليائكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ	أو كثير عزة ....
٤٢٦	٢٢٣	ألا ياسلمى ، ياهندُ ، هندَ بنى بدر	
		وإن كان حيَّانا عِدًى ، آخرَ الدهرِ	الأخطل
٣٥١	١٩٦	إذا ماكنتَ ملتمساً لغَوْث	
		فلا تصرخ بكنتىٍّ كبيرِ	ـــــــ
٣٣٥	١٨٨	تنتهض الرِّعدةُ فى ظُهَيْرِى	
		من لدُن الظُّهرِ إلى العُصَيرِ	رجل من طيىء
١٤٩	٨٤	دَسَّتْ رسولًا ، بأن القومَ إن قدَروا	
		عليك ، يَشْفُوا صدوراً ذات تَوْغيرِ	الفرزدق
		الزَّاى المضمومة	
٤٦٦	٢٢٨	حَذاها من الصَّيداء نعلًا طِراقُها	الشماخ بن ضرار
		حوامى الكُراع ، المؤْيداتُ العشاوزُ	الذبيانى
		السين المضمومة	
١٠٥	٤٥	لو كنت ، إذ جئتنا ، حاولتَ رؤيتنا	أنشده
		أتيتنا ماشيا ، لايعرف الفرسُ	الفراء
١٣٩	٧٠	إذْ ماأتيتَ على الرسول فقل له حقا عليك ، إذا اطمأنَّ المجلسُ	
		ياخيرَ من ركب المطىَّ ، ومن مشى	من أبيات
		فوق التراب ، إذا تُعَدُّ الأنفسُ	سيبويه

السين المكسورة

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
٦٩	٢٢	كى لتقضينى رُقَيَّةُ ما وعدتنى ، غير مختلس	ابن قيس الرقيات
٤٣٨	٢٢٦	رهط ابن أثْعلَ ، فى الخطوب أذلَّة	
		دَنِسو الثياب ، قناتُهم لم تُضرْسِ	
		بالهمز ، من طول النفاق ، وجارُهم	
		يُعطى الظلامة ، فى الخطوب الحُوَّسِ	الحطيئة
٢٠٨	١٣٧	عددت قومى ، كعديد الطَّيْس	
		إذْ ذهب القومُ الكرامُ ، ليسى	رؤبة

العين الساكنة

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
١٥٧	٩٤	لا تحفرن بئرا ، تريد أخاً بها	
		فإنك فيها ، أنت من دونه ، تقعْ	
		كذاك الذى يبغى على الناس ظالما	أنشده
		تُصبه على رغمٍ ، عواقبُ ماصنَعْ	ابن الأعرابىّ
١٥٧	٩٤ م	رواية أخرى :	
		وكل امرئ يبغى على الناس ظالما	أنشده
		تصبه على رغم ، عواقبُ ماصنَعْ	المرزبانىّ

العين المفتوحة

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
٦٨	٢٠	فقالت : أَكُلَّ الناس أصبحتَ مانحاً	
		لسانَك ، كيما أن تَغُرَّ وتخدعَا	جميل
١٤٥	٩٩	فمن نحن نُؤْمِنْه ، يبتْ وهو آمنٌ	
		ومن لانُجِرْهُ ، يُمسِ مناًّ مفزَّعاَ	هشام المرِّىّ

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
		العين المفتوحة	
١٧٤	١١١	فإن عثَرتْ بعدها ، إنْ وأَلَتْ	
		نَفْسِىَ من هاتا ، فقولا : لا لعَا	ابن دريد
١٩٨	١٣٢	إنى لأرجو محرزاً ، أن ينفعا	
		إيایَ ، لماَّ صرْتُ شَيخاً قَلِعاَ	———
١٤٢	٧٦	وإنك مهما تُعطِ بطِنك سؤْلَه	
		وفَرْجَك ، نالا منتهى الذم ، أجمعاَ	حاتم الطائى
٨٨	٣٤	يابن الكرام ، ألا تدنُو ؟ فتُبصرَ ما	
		قد حدَّثُوك ، فما راءٍ كمن سمعاَ	
٢٢٠	١٤٤	تَعُدُّون عَقْرَ النّيب أفضلَ مجدكم	
		بنى ضَوْطرَى ، لولا الكمىَّ المقنَّعاَ	جرير
		العين المضمومة	
١٣٩	٧١	فإذْ ماترَينى اليومَ ، مُزْجىً مطيتى	
		أُصَعِّدُ سيراً ، فى البلاد ، وأُفْرِعُ	
		فإنِّىَ من قومٍ سواكم ، وإنما	عبد الله
		رجالىَ فَهْمٌ بالحجاز ، وأشجعُ	ابن همام السلولى
٣٨٣	٢٠١	أنا الصَّلْتانىّ الذى قد علمتمُ	الصلتان
		إذا ماتحكَّمْ ، فهو بالحكم صادعُ	العبدى
١٤٨	٨٣	ياأقرع بن حابسٍ ، ياأقرعُ	جرير البجلىّ
		إنك ، إن يُصرَع أخوك ، تُصرَعُ	أو عمرو العجلىّ
١٦٤	٩٩	لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم	
		ليعلم ربى ، أن بيتى واسعُ	———
٣٧٢	٢٠٠	وما الناسُ إلّا كالدّيار ، وأهلُها	
		بها ، يوم حَلُّوها ، وغَدْواً ، بلاقعُ	لبيد

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
١٠٦	٤٣ م	للبس عباءة ... الـــخ الشفوفِ	

القاف المضمومة

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
	٢٥٥	لقد زَرِقَتْ عيناكَ ، يابن مكعبر / كما كلُّ ضَبِّيٍّ ، من اللؤم أزرقُ	ــــــ
١٧١	١٠٧	وإنسانُ عينى ، يحسُر الماءَ تارةً / فيبدو ، وتارات يَجِمُّ ، فيغرقُ	ذو الرّمّة
٦٠	١١	فلو أنَّكِ فى يوم الرَّخاءِ سألتنى / طلاقَكِ ، لم أبخَلْ ، وأنتِ صديقُ	ــــــ

القاف المكسورة

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
١٤٠	٧٤	أين تضربْ بنا العُداةَ ، تجِدْنا / نُصَرِّفُ العِيسَ نحوها للتلاقى	ابن همام السلولىّ
٢٥٥	١٦٨	إذا مااستحَّمتْ أرضُه من سمائه / جرَى ، وهو مودوعٌ ، وواعِدُ مَصْدَقِ	خفاف ابن نُدبة
١٠١	٤٢	ومَن لم يقدِّمْ رجلَه مطمئنةً / فيُثْبتَها فى مستوى الأرض ، يزلق	روى لكعب بن زهير
١٩٥	١٣٠	لو أنَّ بالعلمِ تُعطَى ماتعيش به / لما ظفِرْتَ من الدنيا بثُفْروقِ	ــــــ
٢٢٨	١٥٥	ألا ياقيسُ ، والضحَّاك ، سِيرا / وقد جاوزتُما خمَرَ الطريقِ	

اللام الساكنة

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
٢٩٣	١٧٣	إنسانةٌ فتَّانةٌ بدرُ الدُّجَى ، منها خَجِلْ	ــــــ
١٥٦	٩٣	لو يَشَأْ ، طارَ به ، ذو مَيْعَة / لَاحِقُ الآطالِ ، نَهْدٌ ، ذُو خُصَلْ	علقمة الفحل أو امرأة من بنى الحارث

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
		اللام المفتوحة	
١٢٢	٥٢	محمدُ ، تَفْدِ نفسَك كلُّ نفس إذا ما خِفْتَ من أمر تَبالَا	نسب إلى حسان وإلى أبى طالب وإلى الأعشى
١٤٢	٧٥	فما تَحْىَ ، لاأُرْهَبْ ، وإن كنتُ جارِماً وإن عَدَّ أعدائى ، علىَّ لهم ذَحْلَا	الفرزدق
١٤٠	٧٢	وإنك إذ ماتأتِ ماأنت آمِرٌ بِه ، لاتَجِدْ من أنت تأمرُ ، فاعلَا	
٤٩٤	٢٣٧	فُوَيقَ جُبَيْلٍ ، شاخِ الرَّأسِ ، لم تكن لِتَبْلُغَه ، حتى تَكِلَّ وتعملَا	أوس بن حجر
هـ ٣٠٢	١٧٩	ولا تلى فارقةً فَعولا أصلا ، ولا المفعال والمفعيلا	ابن مالك فى الألفية
		اللام المضمومة	
٢٨٩	١٧٠	أبوك خليفةٌ ، ولدته أخرى وأنت خليفةٌ ، ذاك الكمالُ	
٢١٤	١٤٠	فاذهب ، فأىُّ فتى فى الناس أحرزه من حَفِه ظُلَمٌ ، دُعْجٌ ، ولا جَبلُ	ــــ المتنخّل الهذلىّ
		اللام المضمومة	
١٧٢	١٠٨	والناسُ ، مَنْ يَلْقَ خيراً ، قائلون له مايشتهى ، ولأُمِّ المخطىء الهَبَلُ	القطامىّ
٤٧٠	٢٢٩	عليها أسودٌ ، ضارياتٌ ، لبُوسُهم سوابيغُ بيضٌ ، لا يخرِّقُها النَّبْلُ	زهير ابن أبى سلمى
٣٨٦	٢٠٥	تهامون ، نجديُّون ، كيداً ونجدَةً لكل أناسٍ ، من وقائعهمْ سَجْلُ	ــــ

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله

اللام المضمومة

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
١٦٨	١٠٣	ولكنَّ مَنْ لايَلْقَ أمراً ينُوبُه	أمية
		بِعُدَّتِه ، يَنزِلْ به ، وهو أعزلُ	ابن أبى الصلت
١٩٩	١٣٣	حديث أناسيٍّ ، فلما سمعتُه	
		إذَا ليس فيه ما أبينُ ، فأعقلُ	كعب بن زهير
٦١	١٢	رأيتك أحييتَ الندا بعد موتِه	
		فعاش الندا ، من بعد ماهو خاملُ	ـــــ
١٣٤	٦٤	خليليَّ ، أنَّى تأتيانِيَ ، تأتيا	
		أخًا ، غيرَ ما يُرضِيكما ، لا يحاولُ	ـــــ
١٤٤	٧٨	وإن هو لم يحمل على النفس ضَيْمهَا	السموءل
		فليس إلى حسن الثناء سبيلُ	ابن عادياء
٧٩	٢٦	ليس العطاءُ من الفضول سماحةً	
		حتى تجودَ ، وما لديك قليلُ	المقنّع الكندىّ

اللام المكسورة

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
٣٨٤	٢٠٢	وليس بذى رمح ، فيطعنَنى به	
		وليس بذى سيفٍ ، وليس بنبَّالِ	امرؤ القيس
٤٨٩	٢٣٤	تَروَّح بالعشىّ ، بكل خِرْقِ	أنشده
		كريم الأعممين ، وكُلِّ خالِ	ابن الأعرابىّ
١٩٣	١٢٧	ولو أنَّ ما أسعىَ لأدنى معيشة	
		كفانى ، ولم أطلب ، قليلٌ من المالِ	امرؤ القيس
٣٠٥	١٨٠	كأنَّ هبوبَها خَفقانُ ريحٍ	
		خَريقٍ ، بين أعلام طوالِ	الأعلم الهذلىّ

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله

اللام المكسورة

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
٤٢٧	٢٢٤	وتبلى الأُلَى يستلئمون ، على الأُلَى	أبو ذُؤيب
		تراهُنَّ يوم الرَّوعِ كالحِدَإِ القُبْلِ	الهذلىّ
١١٨	٥١	يُغْشَوْنَ ، حتى ماتَهِرُّ كلابُهم	
		لايَسألُونَ عن السواد المقبل	حسان بن ثابت
٤١٤	٢١٧	طوَى الجديدان ماقد كنتُ أنشرهُ	أبو سعيد
		أو خَلفتنى ذوات الأعين النُّجُلِ	المخزومىّ
٤٢٠	٢٢٠	أغَرُّ الثنايا ، أحمُّ اللثاتِ	عبد الرحمن
		يُحسِّنُها سوُكُ الإِسْحَلِ	ابن حسان
١٨٢	١١٩	إذا النعجة ، الأدماء كانت بقفرة	أنشده
		فأيان ماتعدلْ بها الريحُ تَنزلِ	أبو زيد
٢٢٣	١٤٧	لولا الأمير ، ولولا حقُّ طاعته	
		لقد شربتُ دماً ، أحلى من العسلِ	
٩٢	٣٩	كذبتم ، وبيتِ الله ، نبزى محمدا	
		ولمَّا نُطاعن دونه ونناضِل	أبو طالب
		ونُسلمَه ، حتى نُصَرَّعَ حوله	عم النبى ﷺ
		ونُذْهلَ عن أبنائنا والحلائلِ	
٣٤٣	١٩٣	فلستُ بآتيه ، ولا أستطيعُه	النجاشى الحارثى
		ولاكِ اسقنى ، إن كان ماؤك ذا فضلِ	قيس بن عمرو
٤٦٧	١٩٣ م	فلست بآتيهِ ، ولا أستطيعه ... ..الخ البيت	« «
٤٩٠	٢٣٥	كأن خصييه ، من التدلْدُل	خطام المجاشعى
		ظرفُ عجوزٍ ، فيه ثنتا حنظلِ	أو سلمى الهذلية
٣١٩	١٨٥	كأن دثاراً حلَّقَتْ بلَبُونِه	
		عُقابُ تَنُوفَى ، لا عُقابُ القواعِلِ	امرؤ القيس
١٣٤	٦٣	أغرَّكِ منى ، أن حُبَّكِ قاتلى	
		وأنَّكِ مهما تأمرى القلبَ يفعلِ	امرؤ القيس

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
		اللام المكسورة	
١٥٥	٩١	استغْنِ ، ما أغناك ربُّكَ ، بالغِنَى وإذا تُصبْك خَصاصةٌ ، فتجمَّل	عبد قيس بن خفاف أو حارثة بن بدر
١٤٧	٨٢	فإن يكُ قومٌ ، سرَّهمْ ماصنعتمُ ستحتلبوها ، لاقحاً ، غيرَ باهلِ	ــــ
١٣١	٦١	فأضحتْ مغانيها ، قفاراً رسومُها كأن لم سوى أهل من الوحش تُؤْهَلِ	ذو الرمة
		الميم الساكنة	
هـ ٢٣٧		* لا تفسدوا آبا لكمْ *	ــــ
٦٣	١٥	ويوماً تُوافينا بوجهٍ مُقسَّم كأنْ ظبية تعطو إلى وارق السَّلَمْ	باغت بن صُريم اليشكرى أو أرقم اليشكرى أو زيد بن أرقم
١١٢	١٥ م	ويوماً توافينا .. الـخ البيت	« « «
		الميم المفتوحة	
٣٩٣	٢٠٨	لنا الجفناتُ الغُرُّ ، يلمَعْنَ فى الضحى وأسيافنا يقطرن ، من نجدة ، دَمَا	حسان بن ثابت
١٠١	٤١	ومن يقتربْ منا ، ويخضَعَ ، نُؤْوِهِ ولا يخش ظلماً ، ما أقام ، ولا هضمَا	
٨٢	٣٠	ولولا رجال ، من رزام ، أعزَّة وآل سُبَيْع ، أو أسوءَك ، علقمَا	المتلمس أو الحصين بن الحمام
١٠٨	٣٠ م	ولولا رجال ... الخ البيت	« «
٨١	٢٨	وكنتُ ، إذا غمزتُ قناةَ قومٍ كسرتُ كعوبَها ، أو تستقيما	زياد الأعجم

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله

الميم المضمومة

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
٣٠٠	١٧٥	تمخَّضَتِ المَنونُ له بيومٍ	عمرو بن حسان
		أنى ، ولكل حاملةٍ تمامُ	أو خالد بن حق
١٥٠	٨٦	وإن أتاه خليل ، يوم مسألة	
		يقول : لا غائبٌ مالى ، ولا حَرِمُ	زهير
١٧٣	١١٠	إن تستغيثوا بنا ، إن تُذْعَرُوا ، تجدوا	
		منا ، معاقلَ عِزّ ، زانَها كرمُ	——
١٥٢	٨٨ ،	فطلِّقها ، فلستَ لها بكفءٍ	الأحوص محمد بن عبد
١٦٩	٨٦ مكرر	وإلَّا ، يَعْلُ مفرقك الحسامُ	الله بن عاصم
		» » » » »	الأنصارى
١٦٧	١٠١	وقِدْرٍ ككفِّ القرد ، لا مستعيرها	تميم
		يُعارُ ، ولا مَنْ يأْتِها يتدسَّمِ	ابن مقبل
١٢٧	٥٧	إذا ما خرجنا من دمشق ، فلا نَعُدْ	الوليد
		لها أبداً ، مادام فيها الجُراضِمُ	ابن عقبة
١٧٢	١٠٩	بنى ثُعَل ، لاتنكَعُوا العنزَ شِرْبَها	
		بنى ثُعَل ، من ينكع العنزَ ظالمُ	الأسدىّ
١٧٨	١١٤	فأقسم ، أن لو التقينا ، وأنتم	المسيب
		لكان لكم يومٌ ، من الشرِّ مظلمُ	ابن علس
٨٧	٣٣	لم ألْقَ بعدهمُ حيًّا ، فأخبرَهم	زياد بن حمل
		إلَّا يزيدهمُ حُبًّا إلىَّ ، همُ	أو زياد بن منقذ
٢٤٢	١٦١	صددتِ ، فأطولْتِ الصدودَ ، وقلَّما	عمر بن أبى ربيعة
		وصالٌ ، على طول الصدود ، يدومُ	أو المرار الفقعسىّ
٢١٧	١٤٠	هل ماعلمتَ، وما استُودعتَ، مكتومُ؟	
		أم حبلها ، إذْ نَأَتْكَ اليومَ ، مصرومُ ؟	
٢١٧	٨٠ م	أم هل كبيرٌ بكىَ ، لم يقض عبرتَه	علقمة الفحل
		إثر الأحبة ، يوم البين ، مشكومُ ؟	

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
٢١٨	١٤١	سائل فوارس يربوع ، بشَدَّتنا أَهَلْ رأَونا بوادى القُفِّ ، ذى الأكَم	زيد الخير

النون الساكنة

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
		قالت بنات العم : ياسلمى وإنْ كان فقيراً معدماً ؟ قالت : وإنْ	رؤبة
٢٢٢	١٤٥	أَتطمع فينا من أراق دماءنا ولولاك ، لم يعرض لأنسابنا حَسنْ	نسب إلى عمرو بن العاص
٨٥	٣٢	ربِّ وفِّقْنى ، فلا أعدلَ عن سنَنِ الساعين فى خير سَنَنْ	ـــــ

النون المفتوحة

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
٢٠٥	١٣٥	* عن كيف ضَيَّعْتنا ؟ ذهل بن شيبانا ؟ *	ـــــ
هـ ٩	٣	أجز فعلى لفعلانا إذا استثنيت حبلانا إلى قوله : وموتانا وندمانا وأتبعهن نصرانا وزد فيهن خَمصانا على لغة ، وأليانا	ابن مالك فى نظم الفرائد المرادى
٤١٢	٢١٤	ترى ثنانا ، إذا ماجاءَ ، بَدْءَهمُ وبَدْؤُهمْ ، إن أتانا ، كان ثُنْيانا	أوس ابن مَغْراء
٤٨٨	٢٣٣	قد جرت الطيرُ أيامنينا قالت : وكنت رجلا فطينا : هذا ، لعمرُ اللهِ ، إسرائينا	ـــــ
٣٣٨	١٨٩	ياحِبُّ ، قد أمسينا ولم تنامِ العينا	أنشده الكسائى
٢٥٢	١٦٦	نُعلِّمها : هَبِى وهلا وأَرْحِبْ وفى أبياتنا ، ولنا ، افْتُلينا	الكميت ابن معروف
١٢٤	٥٥	لتقم أنت ، يابن قُريش فتُقضىّ حوائج المسلمينا	ـــــ
٣٠١	١٧٧	فلو جاءوا ببرَّةَ أو بهند لبايعنا أميرةَ مؤمنينا	أنشد لابن همام

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
		النون المضمومة	
٦٢	١٤	وبعض الحلم عند الجهل ، للذِّلَّة إذعانُ	الفند الزِّمَّانىّ
٣٥٢	١٩٧	ولستُ بكُنْتىٍّ ، ولستُ بعاجن	
		وشرُّ الرّجال ، الكُنْتىّ وعاجنُ	الأعشى
		النون المكسورة	
١٤٩	٨٥	تعشَّ ، فإن عاهدتنى ، لا تخوننى	
		نكن ، مثلَ مَنْ ، ياذئبُ ، يصطحبانِ	الفرزدق
١٤٧	٨١	من يفعل الحسناتِ ، اللهُ يشكرها	حسان بن ثابت
		والشرُّ بالشرِّ ، عند الله ، مِثْلان	أو ابنه عبد الله
			أو كعب بن مالك
٢٣	٥	أعلَنْتُ فى حب جُمْل ، أىَّ إعلانِ	حاجب بن حبيب
		وقد بدا شأنُها ، من بعد كتمانِ	الأسدىّ
١٤٠	٧٣	حيثما تستقم ، يقدِّرْ لك اللَّـ ـهُ نجاحاً ، فى غابر الأزمان	ــــ
١٤	٤	أنا ابن جلا ، وطلَّاعُ الثنايا	سحيم بن وئيل
		متى أضَعِ العمامةَ تعرفونى	ابن يربوع
٩١	٣٦	فقلت : ادعى ، وأدعُوَ ، إنَّ أنْدَى	الأعشى
		لصوتٍ ، أن ينادىَ داعيانِ	أو الحطيئة
١٩٢	١٢٦	لو فى طُهَيَّةَ أحلامٌ ، لما عَرَضوا	
		دون الذى أنا أرميه ، ويرمينى	جرير
١١١	٤٩	أما والله ، أن لو كنتَ حُرًّا	
		وما بالحرِّ أنتَ ، ولا القمينِ	ــــ
		الهاء الساكنة	
٥١٣	٢٣٩	وهو إذا الحربُ هفَا عُقابُهْ	أنشده
		مِرْجَمُ حربٍ ، تلتظى حِرابُهْ	المبرد
١٥٨	٩٥	وإنَّ امرأً ، لا يُرتَجى الخيرُ عنده	
		يكن شيئا ثقيلا ، على مَنْ يُصاحبُه	ــــ

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
		الهاء الساكنة	
١٧٦	١١٣	أم الحُلَيس ، لعجوزٌ شَهْرَبَهْ	
		ترضى من اللحم ، بعظم الرقبهْ	رؤبة
١٧٩	١١٥	فواللهِ ، لولا اللهُ ، تُخشَى عواقبُهْ	امرأة
		لزُعزِعَ من هذا السرير جوانبُهْ	فى عهد عمر
٢٢٣	١١٥ م	فو الله ، لولا الله .... الخ البيت	« « «
٢٥٥	١٦٧	ليت شعرى ! عن خليلى ، ما الذى	أبو الأسود
		غاله فى الحبِّ ، حتى ودَعَهْ	أو أنس بن زنيم
٢٩٩	١٧٤	أيا جارتا ، بينى ، فإنك طالقَهْ	الأعشى
		كذاكِ أمورُ الناس ، غادٍ وطارقَهْ	ميمون بن قيس
٦٦	١٩	لن يَخِبِ الآن من رجائك مَنْ	أنشده ابن الطراوة
		حرَّك دون بابك الحلقَهْ	لأعرابى
٢٩٢	١٧٢	كلُّ حيٍّ ، ظلَّ مغتبطا	
		غيرَ جيزانى ، بنى جَبلَهْ	
		هتكوا جيبَ فتاتهم ، لم	
		يُبالوا حُرْمةَ الرَّجُلَهْ	——
٣١٠	١٨٤	* قاربت أمشى القَعْوَلَى والفنجلَهْ *	صخر بن عُمير
		الهاء الساكنة	
٧١	٢٣	وأوقدت نارى ، كى لِيُبْصَر ضوؤها	حاتم الطائى
		وأخرجت كلبى ، وهو فى البيت داخلَهْ	أو النمرىّ
٤١٠	٢١٢	* أولاد قوم ، خُلقوا أَقِنَّهْ *	جرير
٤٠٨	٢١٠	إنى إذا ما القوم كانوا أَنْجِيَهْ	سُحيم
		واضطرب القومُ اضطرابَ الأَرْشِيهْ	ابن وثيل
		هناك ، أوصينى ، ولا تُوصى بِيَهْ	اليربوعىّ
		الهاء المفتوحة	
٤١٠	٢١٣	* ناجيةً ، وناجياً أباها *	——

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله

الياء الساكنة

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
٢٣٢	١٥٧	أليس الليلُ يجمع أمَّ عمرو	
		وإيانا ، فذاك بنا تدانى	
		نعم ، وأرى الهلال كما تراه	جحدر
		ويعلوها النهارُ ، كما علانى	ابن مالك

الياء المفتوحة

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
٤٥٩	٢٢٧	له مارأتْ عينُ البصير ، وفوقه	
		سماءُ الإله ، فوق سبع سمائيا	أمية
١٧٦	١١٢	لئن كان ماحُدِّثْتُه اليومَ صادقا	امرأة
		أَصُمْ فى نهار القيظ ، للشمس ضاحيا	من عقيل
٥٢٠	٢٤٠	بنيتُه بعصبة من ماليا أخشىرُكيباأورُجيلاعاديا	أحيحة بن الجلَّاح
١٥٠	٨٧	فإن كان لا يُرضيك حتى تردَّنى	سوار
		إلى قطَرِىٍّ ، لا إخالك راضيا	ابن المضرب
٣١	٦	قد عجبت منى ، ومن بُعَيْليا	
		لما رأتنى خلقاً مقلوليا	الفرزدق
١٣٦	٦٨	مهما لى الليلة ، مهما لِيَهْ	
		أو دَى بنعلىَّ وسربالِيَهْ	عمرو بن ملقط

الياء المضمومة

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
٢١٢	١٤٠	أطرباً ؟ وأنت قنّسرىٌّ ؟	
		والدهرُ بالإنسان دوَّارِىٌّ	العجاج
٣٨٣	١٤٠ م	أطرباً ؟ وأنت قنسرىّ ؟ .... الـخ البيت	«

* * *